

الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء
وأحكامها في الفقه الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن مقدمة من:

يوسف بن عبد الله الشبيلي

المحاضر بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

عبد الله بن محمد المطلق

الأستاذ بقسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

الجزء الثاني

١٤٢٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

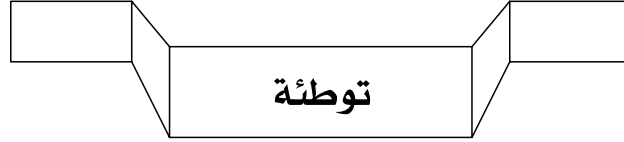
الفصل الثاني

مسؤولية الضمان في الخدمات الاستثمارية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للضمان في الخدمات الاستثمارية.

المبحث الثاني: الحلول المطروحة في مسألة الضمان وموقف الشريعة الإسلامية منها.



سنحاول في هذا الفصل التركيز بالدراسة على قضية الضمان المصرفي لأموال المستثمرين، نظرًا لأهمية هذه القضية، وكثرة ما أثير حولها من جدال ومحاولات ترمي لتخطي القواعد الشرعية المحكمة في هذا الباب، وتخريجها بوجه أو بآخر، فقد ولد المركز التنافسي للمصرف الإسلامي في مواجهة المصارف الربوية الأخرى حافزًا لدى كثير من الباحثين إلى إعادة النظر في أحكام الضمان المقررة في هذا الباب، والقول بتضمين المصرف الإسلامي لما لديه من أموال المستثمرين حماية لمركزه التنافسي، نظرًا لأن البنك الربوي يتفوق - في ظاهر الأمر - على المصرف الإسلامي في هذا المجال، فهو يضمن عائدًا محددًا للمستثمرين، فضلًا عن ضمانه لأصل المال.

ولسنا هنا بصدد بيان أحكام الضمان في المضاربة فقد أفردنا لذلك مبحثًا مستقلًا في الباب الأول من هذه الرسالة، وإنما الغرض مناقشة ما أثير حول هذه القضية، والحلول المعاصرة المطروحة لتجاوزها، ومدى موافقة تلك الحلول للأحكام الشرعية.

المبحث الأول

التأهيل الشرعي للضمان في الخدمات الإستثمارية

إن الذي أجمعت عليه كلمة الفقهاء أن يد العامل على المال في المضاربة يد أمانة فلا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط^(١).

ذلك أن المضاربة ترتكز على مبدئين:

الأول: شيوخ الربح.

والثاني: عدم ضمان العامل.

فإذا عري العقد من أحد هذين المعنيين خرج من حيز المضاربة إلى حيز آخر يختلف تمامًا في مقصوده وأحكامه وآثاره، ألا وهو عقد القرض، فيصير ربح المال فيه زيادة ربوية مشروطة في قرض.

ومثل عقد المضاربة في هذا الحكم عقود شركات الإنتاج الأخرى كالمساقاة والمزارعة والمغارسة وغيرها.

فالأصل الشرعي في عقود المشاركات أن خسارة النقص في رأس المال يتحملها رب المال وحده على أساس أن خسارة العامل تقع في عمله بدون أجر، فرب المال يقدم المال وفي حال الخسارة يخسر المال، والعامل يقدم العمل، وفي حال الخسارة يخسر قيمة هذا العمل.

ويخرج عن هذا الأصل أسباب توجب تحمل العامل قيمة الخسائر والتلف، وهي الأسباب التي ترجع إلى تعدي العامل أو تفريطه، كالمجازفة

(١) انظر أدلة ذلك ونصوص الفقهاء فيه في الباب الأول ص ٢٦٤.

بأموال المستثمرين في الأسواق المالية، والبيع بأقل من سعر المثل أو الشراء بأكثر من ثمن المثل.

وقد أجاز الفقهاء أن يطلب رب المال من العامل رهناً يضمن به تعدي أو تقصير المضارب، كما أجازوا له أن يطلب كفيلاً يضمن له ما يضيع من ماله أو يتلف بتعدٍ أو تقصير^(١).

فهذا هو الأساس الشرعي لقضية الضمان بصفة عامة، فهل ينطبق هذا الحكم على عمل المصرف في الخدمات الاستثمارية؟

للإجابة على هذا التساؤل: نستذكر ما سبق أن بيناه في شهادات الوحدة الاستثمارية، من أن علاقة المصرف بالمستثمرين إما أن تكون علاقة مضاربة، أو شركة على غرار المساقاة والمزارعة، أو وكالة بأجر.

والحالة الأخيرة: لا تشكل أهمية تذكر لأن دور المصرف فيها يقتصر على مجرد تنفيذ الأوامر الصادرة من العملاء، فليس فيها استثمار بالمعنى الحقيقي.

أما الحالتين الأخريين فإن يد المصرف فيهما على الأموال يد أمانة لأنه إما مضارب أو عامل في الشركة، وفي كلا الحالتين لا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط بإجماع فقهاء الأمة.

ويتفق التنظيم المصرفي لصناديق الاستثمار بالمملكة العربية السعودية في هذه القضية مع الأساس الشرعي، فقد نصت المادة الثالثة من قواعد تنظيم صناديق الاستثمار الموافق عليها بقرار وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ٢٠٥٢/٣ على ما يلي:

ثالثاً: ٤ - مكونات العقد: تتضمن العقود المبرمة بين المدير والمستثمرين (كحد أدنى) الشروط والأوضاع التالية:

(١) الكفاية ٣١٣/٦، البحر الرائق ٢٥٦/٦، مواهب الجليل ٣٦٠/٥، بلغة السالك ٢/٢٤٧، المغني ٧٦/٧، الفروع ٢٤٠/٤.

٥ - النص صراحة على أن البنك لا يضمن المبلغ المستثمر في الصندوق أو أي عائد عليه^(١).

وقد صدر بهذا الشأن قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته الرابعة، ونص المقصود منه: «لا يجوز أن تشمل نشرة الإصدار أو صكوك المقارضة على نص بضمان عامل المضاربة رأس المال أو ضمان ربح مقطوع، أو منسوب إلى رأس المال، فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضمان، واستحق المضارب ربح مضاربة المثل»^(٢)،

وعلى ذلك فيحرم الاشتراك في صناديق الاستثمار المضمونة، سواء كان الضمان لجميع رأس المال أو بعضه، كالضمان الذي تتعهد به بعض الصناديق المحلية حيث تضمن ٩٥٪ أو ٩٦٪ من القيمة الاسمية للوحدة^(٣).

فلو اشترك الإنسان في صندوق استثماري مضمون، فهل يفسد العقد، أم يفسد الشرط وحده ويصح العقد؟.

ينبغي على اختلاف الفقهاء في فساد عقد المضاربة باشتراط الضمان فيه، وهذا ما سنبينه في المسألة التالية:

أثر اشتراط الضمان على عقد المضاربة:

للفقهاء في أثر شرط الضمان على عقد المضاربة قولان:

(١) الأنظمة والتعليمات النقدية والمصرفية ص ٧٨، ولا أدري كيف سمح لبعض البنوك المحلية باستحداث صناديق استثمار مضمونة، وفي هذا مخالفة صريحة للنظام!!.

(٢) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٢١٦٣/٣/٤، وانظر: قرارات ندوة البركة الخامسة الفتوى رقم ٢، فتاوى بنك دبي الإسلامي فتوى رقم ٥٠١/٦، الفتاوى الاقتصادية ص ١٢٤.

(٣) مثل: صناديق الاستثمار المضمونة بالبنك العربي الوطني.

القول الأول: يصح عقد المضاربة ويفسد الشرط.
وهذا مذهب الحنفية^(١)، والحنابلة في الرواية المشهورة^(٢).
استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

ما ثبت في الصحيحين في قصة بريدة رضي الله عنه حين شرط أهلها لبيعها على عائشة أن يكون الولاء لهم، فقال النبي ﷺ: «خذيها واشترطي لهم الولاء فإنما الولاء لمن أعتق» ثم خطب عليه الصلاة والسلام فقال: «ما بال أقوام يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط»^(٣).

ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ أبطل الشرط الفاسد وأمضى العقد، حيث قال: «خذيها واشترطي لهم الولاء»، فهذا الحديث أصل في إبطال الشروط الفاسدة وصحة العقد^(٤).

نوقش هذا الاستدلال:

بأن اللام في قوله ﷺ: «واشترطي لهم الولاء» بمعنى: على، أي اشترطي عليهم الولاء^(٥).

أجيب من وجهين:

الأول: أن الولاء ثابت للمعتق فلا حاجة إلى اشتراطه.

(١) بدائع الصنائع ٢٤/٨، البحر الرائق ٢٦٤/٧، حاشية الشلبي ٥٤/٥، تحفة الفقهاء ٣/٢١.

(٢) المغني ١٧٩/٧، شرح الزركشي ١٣٧/٤، كشف القناع ١٧٣٣/٥، شرح المنتهى ٢/٣٣٧.

(٣) أخرجه البخاري (كتاب البيوع باب إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل برقم ٢١٦٨) ومسلم (كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق برقم ١٥٠٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٣٩/٢٩، زاد المعاد ١٦٥/٥، الشرح الكبير على المقنع ٢٣٥/١١.

(٥) فتح الباري ١٩١/٥، الشرح الكبير على المقنع ٢٣٥/١١.

الثاني: أنهم أبوا البيع إلا أن يشترط لهم الولاء، فكيف يأمرها بما علم أنهم لا يقبلونه منها.

وأما أمرها بذلك فليس هو أمراً على الحقيقة، وإنما هو صيغة الأمر بمعنى التسوية، فكأنه قال لها: اشترطي لهم أولاً تشترطي، فإنما الولاء لمن أعتق^(١).

الدليل الثاني:

أن العقد قد تم بأركانه، وهذا الشرط زائد عن أصل العقد، ولا يؤدي إلى قطع الشركة في الربح التي هي مقصود العقد.

وهذا الدليل مبني على أصل معتبر عند هؤلاء وهو أن الشرط الفاسد إن كان يؤدي إلى جهالة الربح فإنه يفسد العقد، لأن الجهالة تمنع التسليم، فتفضي إلى التنازع، وما عدا ذلك فلا يفسد العقد^(٢).

القول الثاني: يفسد العقد والشرط.

وهذا مذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، ورواية عند الحنابلة^(٥).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن في شرط الضمان على العامل زيادة غرر في القراض نفسه^(٦).

(١) الشرح الكبير على المقنع ٢٣٥/١١، المجموع شرح المذهب ٣٧٢/٩.

(٢) بدائع الصنائع ٢٥/٨، المبدع ٥٧/٤.

(٣) المدونة ٦٤٧/٣، المقدمات الممهدة ١٢/٣، شرح مياره ١٣٠/٢، حاشية الدسوقي ٥٢٠/٣.

(٤) المذهب ٣٨٣/١٤، أسنى المطالب ٤٤٤/٢، الحاوي الكبير ١١٣/٩، حاشية البجيرمي ١٩٥/٣.

(٥) المغني ١٧٩/٧، الإنصاف ٤٥/١٤.

(٦) بداية المجتهد ٢٨٧/٢.

وبيان ذلك :

أن نصيب المضارب من الربح مع شرط الضمان عليه يكون عادة أكبر من نصيبه مع عدم الضمان، فكان الضمان مقابلاً بجزء من الربح، فإذا كان الضمان فاسداً ولا يعلم نصيبه من الربح، فإن ذلك يؤدي إلى جهالة نصيب كل منهما من الربح فيفسد العقد، لأن من شرط العقد أن يكون نصيب كل منهما معلوماً.

الدليل الثاني:

أن رب المال إنما رضي بزيادة نسبة العامل في مقابلة الضمان فإذا فسد الشرط صارت الزيادة بغير رضاه^(١).

نوقش هذان الدليان:

بأن رب المال إذا شرط الضمان على العامل لا يخلو إما أن يكون عالماً بفساده أو جاهلاً.

فإن كان عالماً فلا يحق له لكونه دخل العقد عالماً بفساد هذا الشرط فيمضي عليه العقد بالزيادة التي مقابل الضمان تغريراً له، كما أمضاه النبي ﷺ على أهل بريرة.

وإن كان جاهلاً، فإذا علم بالتحريم فله الفسخ لأنه إنما رضي العقد بشرط الضمان فإذا لم يحصل له فقد فات شرط من شروط العقد وهو الرضى فكان له حق الفسخ^(٢).

الدليل الثالث:

أن في هذا الشرط نقلاً للضمان عن محله بإجماع، فافتضى ذلك فساد العقد والشرط^(٣).

(١) حاشية الدسوقي ٣/ ٥٢٠، الشرح الكبير على المقنع ١١/ ٢٣٣.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/ ٣٣٩.

(٣) المنتقى شرح الموطأ ٧/ ٧٢.

ويناقش: بعدم المنازعة بأن هذا الشرط نقل للضمان عن محله، أما كونه يقتضي فساد العقد فهذا هو محل النزاع، فالاستدلال به استدلال في محل النزاع وهو مسلك غير مقبول.

الترجيح:

الذي يتبين رجحانه أن اشتراط الضمان في عقد المضاربة يفسد الشرط ولا يفسد به العقد، لقوة أدلة القول الأول وسلامتها من المناقشة. ولعل في هذا القول مخرجاً لمن يحتاج إلى التعامل مع بعض صناديق الاستثمار الإسلامية المضمونة كتلك التي تجيز هيئاتها الشرعية إصدار سندات مقارضة مضمونة من طرف ثالث على النحو الذي أشرنا إليه في الباب الأول.

فإذا احتاج الإنسان لإيداع أمواله في تلك الصناديق وهو ممن لا يرى جواز الضمان بهذه الصورة فله الإيداع فيها بنية ألا يطالبهم أو أن يقبل منهم التعويض عند حدوث خسارة أو تلف، ولا ضير عليه في الدخول في العقد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً فقه حديث عائشة المتقدم: «إن هؤلاء القوم كانوا قد علموا أن هذا الشرط منهي عنه، فأقدموا على ذلك بعد نهى النبي ﷺ، فكان وجود اشتراطهم كعدمه، وبين لعائشة أن اشتراطك لهم الولاء لا يضر، فليس هو أمراً بالشرط، ولكن إذناً للمشتري في اشتراطه إذا أبى البائع أن يبيع إلا به، وإخباراً للمشتري أن هذا لا يضره، ويجوز للإنسان أن يدخل في مثل ذلك»^(١).

(١) مجموع الفتاوى ٣٣٩/٢٩.

المبحث الثاني

الحلول المطروحة في مسألة الضمان

وموقف الشريعة الإسلامية منها

وهذه الحلول على ضربين:

الضرب الأول: تخريجات فقهية لدور المصرف الواسطي يقصد منها تضمينه.

ويندرج تحتها: ١ - تضمين المصرف باعتباره مضارباً مشتركاً.

٢ - تضمين المصرف باعتباره متبرعاً.

الضرب الثاني: إجراءات يقصد منها تحميل الضمان لجهات أخرى.

ويندرج تحتها: ١ - التزام طرف ثالث بالضمان.

٢ - تشكيل جمعية تعاونية بين المستثمرين.

المطلب الأول

تضمين المصرف باعتباره مضارباً مشتركاً

وفيه فرعان:

الفرع الأول: عرض الفكرة:

المسألة الأولى: منشأ الفكرة:

إن أول من أثار فكرة المضاربة المشتركة - فيما أعلم - هو الدكتور/ سامي حسن حمود^(١)، وكان الهدف الأساسي منها هو تضمين المصرف باعتباره مضارباً مشتركاً قياساً على تضمين الأجير المشترك^(٢).

وسوف نستعرض فيما يلي وجهة نظره تلك، وأدلته، ومن ثم مناقشته فيما انتهى إليه:

فبعد أن استعرض - حفظه الله - أوجه القصور في المضاربة الخاصة^(٣)

(١) في كتابه: «تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية» ص ٤٢٨، وقد أخذ بهذه الفكرة ندوة البركة السادسة، الفتاوى الاقتصادية ص ١٠٦، كما أن صاحب الفكرة أعاد طرحها في بحثه المقدم لمجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته التاسعة.

(٢) الأجير المشترك: هو الذي يقع العقد معه على عمل معين كخياطة ثوب أو بناء حائط، وحمل شيء إلى مكان معين، أو على عمل في مدة لا يستحق جميع نفعه فيها، كالطبيب، وسمي مشتركاً لأنه يتقبل أعمالاً لاثنتين أو أكثر في وقت واحد، ويعمل لهم فيشتركون في منفعته.

الشرح الكبير على المقنع ١٤/٤٢٧، روضة الطالبين ٥/٢٣٨.

(٣) يقصد بالمضاربة الخاصة في هذا المطلب: المضاربة بالمعنى الفقهي المعروف تمييزاً لها عن المضاربة المشتركة.

(وقد سبق مناقشة تلك الأوجه في الباب الأول) خلص إلى القول: «بأن من الإنصاف أن تبقى - أي المضاربة الخاصة - حاکمة في ميدانها الذي صيغت له، لكي نبحت عن الشكل التعاقدي الجديد، الذي يمكن له أن يتلاءم مع المتطلبات الحديثة دون أن يخرج عن مقصود الشريعة الغراء» وهذا الشكل الجديد هو ما عناه بقوله: «إن المسألة تحتاج في العصر الحاضر إلى إيجاد شكل آخر من المضاربة حيث يكون المضارب مشتركاً يأخذ الأموال من الكافة.. كالأجير المشترك، ويعمل فيها بشروط تخضع للتنظيم الذي يصنعه هذا المضارب»^(١).

وعن أطراف العلاقة الجديدة، فإن المضاربة المشتركة تضم ثلاثة فرقاء:

الفريق الأول: جماعة المستثمرين، وهم الذين يقدمون المال بصورة انفرادية لاستثماره.

الفريق الثاني: جماعة المضاربين، وهم الذين يأخذون المال بصورة انفرادية للعمل به.

الفريق الثالث: الجهة التي تكون مهمتها التوسط بين الفريقين.

وإن: «تعامل هذا الوسيط مع أطراف الفريق الأول المتعديدين وغير المعينين بشكل محصور يبعده عن أن يكون مضارباً خاصاً، ويقربه أكثر من إمكان وصفه بالمضارب المشترك، ذلك أن هذا المضارب لا يلتزم بالعمل كمضارب لشخص معين أو أشخاص معينين.. أما بالنسبة للمضاربين فإن المضارب المشترك يبدو أمامهم كمالك للمال، حيث إنه يعطيهم هذا المال بالشروط المنفردة التي يتفق بها مع كل من يتعامل معه على حده»^(٢).

= والفقهاء يقصدون بالمضاربة الخاصة: المضاربة المقيدة في مقابل المضاربة العامة أي المطلقة.

(١) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ص ٤٢٧.

(٢) تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٣٤.

المسألة الثانية: الأثر المترتب على المضاربة المشتركة من حيث الضمان:

يترتب على فكرة المضاربة المشتركة أن المصرف (المضارب المشترك) يكون ضامناً للأموال المودعة للاستثمار.

يقول حفظه الله: «إن المدخل الذي نراه سليماً من هذه الناحية - يعين مسألة الضمان - إنما يتمثل في النظر للمضارب المشترك على غرار ما نظر به بعض أهل الفقه للأجير المشترك» وبعد أن ذكر آراء الفقهاء في تضمين الأجير المشترك^(١)، خلص إلى القول: «إذا كان انفراد الأجير المشترك بالعمل في الشيء الذي استؤجر عليه، وترجيح جانب الهلاك نتيجة تفريطه المفترض، هما من العوامل التي دعت المالكية لاعتباره ضامناً، فإن المضارب المشترك لا يقل شبهاً - في وضعه بالنسبة للمستثمرين - عن الأجير المشترك حيث ينفرد المضارب المشترك بإدارة المال وإعطائه مضاربة كيف شاء ولمن يشاء، فلو لم يكن ضامناً لأدى به الحال - جرياً وراء الكسب السريع - إلى الإقدام على إعطاء المال للمضاربين المقامرين دون تحفظ أو مراجعة للموازنين...»^(٢).

المسألة الثالثة: الأدلة:

تتمثل أدلة تضمين المصرف - بناءً على هذه الفكرة - فيما يلي: (٣)

١ - قياس المضارب المشترك على الأجير المشترك، وقد سبق بيان وجه هذا القياس.

(١) ذهب صاحبان من الحنفية والحنابلة في رواية إلى تضمين الأجير المشترك ما تلف بفعله مطلقاً، وهذا هو المروي عن عمر وعلي رضي الله عنهما، ومثل ذلك إذا كان التلف بغير فعله وكان من الممكن دفعه كالسرقة العادية، وإلى هذا ذهب بعض متأخري المالكية. وذهب أبو حنيفة وزفر والشافعية في قول إلى عدم تضمين الأجير المشترك. انظر: الشرح الكبير على المقنع ٤٧٢/١٤، مجمع الضمانات ص ٢٧.

(٢) تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٤٤.

(٣) خالفت المنهج المعتاد في سياق الأدلة، ومناقشة كل دليل عقبه مباشرة حتى يسهل تصور الفكرة، لارتباط الأدلة بعضها ببعض.

٢ - نقل الباحث قول ابن رشد^(١) - في المضارب يدفع المال مضاربة لآخر - قال: «ولم يختلف هؤلاء المشاهير من فقهاء الأمصار أنه إن دفع العامل رأس مال القراض إلى مقارض آخر أنه ضامن إن كان خسران، وإن كان ربح فذلك شرطه، ثم يكون للذي عمل شرطه على الذي دفع إليه، فيوفيه حظه مما بقي من المال»^(٢).

وعلق على ذلك بقوله: «إن ابن رشد يذكر الاتفاق على أنه ضامن، ورغم أنه لم يقع في أيدينا ما يؤكد ما ذكره، فإن الأمر يحتمل أن يكون مستنداً فيما نقله إلى مؤلفات لم تصل إلينا»^(٣).

٣ - كما استند الباحث إلى نصين لبعض فقهاء الحنفية في بيان وجه استحقاق المضارب الأول للربح إذا دفع المال إلى مضاربٍ ثانٍ مع أنه لم يكن منه مالٌ ولا عمل.

فقد قال الكاساني - في معرض استدلاله على استحقاق الربح بالضمان -: «والدليل عليه أن صانعاً تقبل عملاً بأجر ثم لم يعمل بنفسه، ولكن قبله لغيره بأقل من ذلك طاب له الفضل، ولا سبب لاستحقاقه الفضل إلا بالضمان».

وهذا التعليل ذكره الكاساني في الشركات لكنه - عندما عرض لمسألة ربح المضارب الأول - لم يذكر هذا التعليل بل قال: إن الربح يطيب له: «لأن عمل المضارب الثاني وقع له فكأنه عمل بنفسه، كما لو استأجر إنساناً على خياطة ثوب بدرهم فاستأجر له الأجير من خاطه بنصف درهم، طاب له الفضل، لأن عمل أجيره وقع له فكأنه عمل بنفسه...».

فكان الأولى - كما يقول الباحث - أن يسير على ما علل به الأمر

(١) بداية المجتهد ٢/٢٩١.

(٢) تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٤٦.

(٣) تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٤٦.

في حالة الصانع، لأن المثالين (الصانع والخياط) متطابقان^(١).
 وأما النص الثاني فقد قال صاحب تبين الحقائق في ذات المسألة:
 «إن مثل هذا الأمر - أي إعطاء المضارب به لمضارب آخر - يعتبر: «...»
 تجارة حسنة حيث يستحق الأول سدس الربح وهو قاعد».
 وإن القاعد - كما يقول الباحث - لا يستحق الربح إلا إذا كان منه
 مال أو عمل أو ضمان، وبما أنه ليس في الحالة المعروضة مال ولا
 عمل، فلا يتبقى إلا القول بالضمان كسبب لاستحقاق الربح^(٢).

الفرع الثاني: مناقشة الفكرة:

لا يجد المتأمل في فكرة المضاربة المشتركة فارقاً حقيقياً عن
 المضاربة المعتادة، أو كما يسميها صاحب الفكرة المضاربة الخاصة.
 فهذا البديل المقترح لا يعدو أن يكون توسعاً في تطبيق قواعد
 المضاربة التي عرفها الفقهاء.
 فالمضاربة - كما بينها الفقهاء - قد تكون ثنائية بين طرفين، وقد
 تكون جماعية يشترك جماعة في دفع أموالهم إلى مضارب واحد.
 ولهذا تحدث الفقهاء عن خلط الأموال في المضاربة، وما ينبغي على
 المضارب أن يعمل إذا ضارب لمجموعة من أرباب الأموال.
 ومن الواضح أن هذه الصورة هي المضاربة المشتركة، وتحتوي على
 جميع السمات التي تتم بها المضاربة في الاستثمارات المصرفية المعاصرة.
 فإذا كان الأمر كذلك، فلنا أن نتساءل: لماذا ينظر إلى المضاربة
 المشتركة على أنها نظام مستقل لا يلتقي مع المضاربة المعتادة بوجه من
 الوجوه؟.

(١) تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٤٧.

(٢) تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٤١.

إن كان المقصود من هذه التسمية هو الإشارة إلى معنى الاستثمار الجماعي مع بقاء أحكام المضاربة المعتادة، فلا مشاحة في الاصطلاح.

لكن الحقيقة بخلاف ذلك فإن ما يرمي إليه أصحاب هذا الحل هو أن تنسحب أحكام الأجير المشترك والتي من أهمها ضمان يده على المضارب المشترك.

وإذا كان أصحاب هذا الحل قد اعتبروه مخرجاً من العقوبات التي تواجه تطبيق المضاربة الخاصة في الاستثمارات المالية المعاصرة، سواء قضية الضمان، أو الخلط المتلاحق للأموال، أو تقييد المضارب بالشروط، أو قسمة الربح مع بقاء المضاربة.. الخ تلك العقوبات، فلم يبينوا لنا المستند الشرعي لجواز هذه الأمور في المضاربة المشتركة وتحريمها في المضاربة الخاصة.

فهل يكفي مجرد تغيير الاسم من المضاربة إلى المضاربة المشتركة لأن تتغير معه أحكام العقد وضوابطه؟.

إن نبل الغاية التي قصدها القائلون بهذا الحل والمتمثلة في أن: «المتعامل مع المصرف الربوي لا يجد نفسه أحسن حالاً من الوضع الذي يمكن أن يتحقق له في تعامله مع المصرف الذي يسير في استثمار الأموال على نظام المضاربة المشتركة».

أقول: إن ذلك لا يبرر اللجوء إلى تخطي القواعد المحكمة في هذا الباب لمجرد تغيير الأسماء، بل لا بد من أدلة شرعية يستند إليها في ذلك.

وما ذكره هؤلاء من أدلة وبراهين لا ينسجم مع الأصول والقواعد الشرعية، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: مناقشة قياس المضارب المشترك على الأجير المشترك:

بصرف النظر عن صحة القول بتضمين الأجير المشترك، فإن هذا القياس غير صحيح لأمر:

١ - أن أركان القياس - كما يقول الأصوليون - أربعة:

أ - الأصل: وهو محل الحكم المشبه به.

ب - الفرع: وهو محل المشبه.

ج - العلة: وهي الوصف المشترك بين الأصل والفرع.

د - الحكم: وهو الذي اتجه القياس إلى تعديده من الأصل إلى الفرع^(١).

ومن شروط القياس أن تكون العلة متساوية في تحققها بين الفرع والأصل.

وبالنظر في القياس المذكور، فإن العلة التي من أجلها ضمن الأجير المشترك غير متساوية في تحققها بين الأصل (الأجير المشترك) والفرع (البنك أو المضارب المشترك).

ذلك أن العلة التي أوجبت الاستناد إلى المصلحة في تضمين الأجير المشترك هي - كما يقول صاحب الاعتصام: «أنهم - أي الصناع - يغيبون عن الأمتعة في غالب الأحوال، والأغلب عليهم التفريط وترك الحفظ»^(٢).

وهذه العلة غير موجودة في عمل البنوك، لأن الإهمال وترك الحفظ في عمل البنك أمر عارض.

٢ - أن المال في المضاربة عرضة للربح والخسارة بطبيعته، سواء

(١) انظر: شرح الكوكب المنير ١٤/٤، الإحكام للآمدي ١٧١/٣.

(٢) الاعتصام ٦١٦/٢.

أكانت مضاربة خاصة أم مشتركة، فالخسارة في معظم الأحيان تكون لأمر خارج عن قدرة المضارب، حتى مع حذقه وحرصه واجتهاده، لذلك لا يجب عليه الضمان إلا إذا فرط فيه أو تعدى.

أما المال الذي وضع عند الأجير المشترك لصنعه فليس عرضة للضياع بطبيعته، وإنما ضياعه دليل التفريط أو التعدي عليه، بعكس مال المضاربة، فافتقرت الجهة، وبالتالي بطل قياس أحدهما على الآخر^(١).

٣ - أن الباحث اعتبر انفراد الأجير المشترك بما استؤجر عليه سبباً موجباً لتضمينه، والمضارب المشترك لا يقل شبهة بالنسبة لأصحاب الودائع من الأجير المشترك، لأنه ينفرد بإدارة المال والتصرف فيه.

وهذا القول غير مسلم، فإن ما ذكر ليس هو سبب الضمان، وإنما السبب في تضمين الصانع هو أنهم يغيبون عن الأمتعة في غالب الأحوال ولذا كان الغالب عليهم التفريط.

والدليل على ذلك: أن انفراد المضارب بإدارة المال والتصرف فيه سواء كان مضارباً مشتركاً أم خاصاً، من مسلمات عقد المضاربة، بل إن بعض العلماء اشترط لصحة المضاربة انفراد المضارب بالعمل، بحيث لو شرط رب المال مشاركته فيه لم تصح، ولم يقل أي منهم إن ذلك موجباً لتضمين المضارب.

٤ - ولو صح هذا القياس للزم القول به في جميع العقود، فالوديعة قد تكون خاصة ومشتركة والوكالة كذلك، وغيرها، ولم يقل أحد من أهل العلم - فيما أعلم -: «إن الوديع أو الوكيل المشترك يضمن وإن لم يتعد أو يفرط».

٥ - وحتى على قول من يضمن الأجير المشترك ما تلف بفعله فقط،

(١) انظر: الودائع النقدية المصرفية واستثمارها في الإسلام ص ٣٢٢.

فإن هذا القياس لا يصح لأن المال في الإجارة لم يسلم للتصرف فيه، بل لعمل محدد هو ما استؤجر عليه، فالأجير يظل مقيدًا بأمر المستأجر ومؤتمراً به، ولذا فإن الضمان يلائم طبيعتها تلك.

أما المضاربة فإن المال فيها مسلم للعمل والتصرف فيه في كل ما من شأنه تحقيق الربح، فتضمن العامل، والحالة تلك لا يلائم طبيعة العمل المسند إليه.

٦ - أن القول بتضمن المضارب المشترك فيه مجافاة للعدل، وإضرار بالمضارب، بخلاف تضمن الأجير المشترك فإن له وجهًا من الصحة.

وبيان ذلك: أن الأجير المشترك له أجر محقق معلوم على عمله، أما المضارب فإن عمله نظير ربح قد يتحقق وقد لا يتحقق، فإلزامه بالضمان فضلًا عن احتمال خسارة جهده وربحه فيه غبن فاحش له.

٧ - أن مبنى الشركة على العدالة والمساواة بين الطرفين، إذا ربح المال ربحًا جميعًا وإذا خسر خسرًا جميعًا، وإلزام المضارب بضمان المال يخل بهذا المبدأ لأنه في حال الخسارة سيغرم المضارب ضعف ما يستحقه، فهو سيغرم جهده، ومقدار التعويض لرب المال، بينما رب المال سالم على كل الأحوال، وهو ما ينافي مقتضى العقد ومقصوده.

ثانيًا: مناقشة استشهاده بكلام ابن رشد:

وأما استشهاد الباحث بما نقله عن ابن رشد فهو أمر يدعو إلى العجب، فإن ابن رشد في سياق عبارته تلك يتناول حالة من حالات التعدي، وهي قيام المضارب بدفع المال مضاربة لآخر بدون إذن رب المال، فالقول بضمانه حينئذٍ لا خلاف فيه بين الفقهاء.

والأدلة على ذلك:

١ - أن ابن رشد قد أورد هذه المسألة في أحكام الطوارئ المتعلقة بالمضاربة، والمقصود بالطوارئ عند الفقهاء: الأمور التي ترد على العقد

على خلاف المألوف من مجريات الأمور، ومعلوم أن دفع المال مضاربة
لآخر بإذن رب المال ليس فيه خروج عن المألوف.

٢ - أن سياق الكلام هو في تصرف العامل بالمال بغير إذن رب
المال فيما يجب فيه الإذن.

ودونك نص كلامه:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «واختلف مالك والشافعي وأبو حنيفة والليث في العامل
يخلط ماله بمال القراض من غير إذن رب المال، فقال هؤلاء كلهم ما عدا
مالگًا: هو تعد ويضمن، وقال مالك: ليس بتعد، ولم يختلف هؤلاء
المشاهير من فقهاء الأمصار أنه إن دفع العامل رأس مال القراض إلى
مقارض آخر أنه ضامن إن كان خسران، وإن كان ربح فذلك على
شرطه...»^(١).

ويلاحظ في هذا النص أن ابن رشد تناول مسألتين:

الأولى: خلط العامل مال المضاربة بماله، بدون إذن رب المال.

الثانية: دفع العامل مال المضاربة لآخر بدون إذن رب المال.

وقد بين ابن رشد اختلاف هؤلاء العلماء في المسألة الأولى: هل
توجب الضمان أو لا؟.

ثم لما عطف عليها المسألة الثانية لم يعد القيد (من غير إذن رب
المال) اكتفاءً بذكره في المسألة الأولى^(٢).

٣ - ومما يؤكد ذلك: أن الذي لم يختلف علماء الأمصار في
تضمينه هو من يدفع مال المضاربة لمضارب آخر من غير إذن رب المال،
أما من يفعل ذلك بإذنه فلم يختلف الفقهاء الذين أجازوا ذلك في عدم

(١) بداية المجتهد ٢/٢٩٢.

(٢) انظر: الودائع النقدية المصرفية واستثمارها في الإسلام ص ٣٢١.

ضمانه، فكيف يصح بعد ذلك حكاية الإجماع على خلافه؟!.

يوضح ذلك نصوص الفقهاء التي تقيد الضمان بعدم الإذن:

ففي مجمع الضمانات: «وإذا دفع المضارب المال إلى غيره مضاربة، ولم يأذن له رب المال في ذلك لم يضمن بالدفع، ولا بتصرف المضارب الثاني حتى يربح، فإذا ربح ضمن الأول لرب المال...»^(١).

وفي الموطأ: «قال مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رجل أخذ من رجل مالا قراضاً، ثم دفعه إلى رجل آخر فعمل فيه قراضاً بغير إذن صاحبه أنه ضامن للمال»^(٢).

والشافعية ذهبوا في المعتمد عندهم إلى عدم جواز المضاربة إذا دفع المضارب مال المضاربة لآخر مضاربة ليشركه في الربح، ولو أذن له رب المال، ولكنهم مع ذلك صرحوا بأن للإذن فائدة، وهي عدم الضمان.

قال في المنهاج: «ولو قارض العامل آخر بإذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجز في الأصح، وبغير إذنه فاسد، فإن تصرف الثاني - (أي الذي أخذه بغير إذن المالك) - فتصرف غاصب»^(٣)، أي فيضمن كما قاله في الشرح.

٤ - أن قول الباحث: إن ما ذكره ابن رشد يحتمل أن يكون مستنداً إلى مؤلفات لم تصل إلينا.. الخ، هو قول غريب عجيب، إذ كيف يتصور أن تكون مسألة يطبق عليها علماء الأمة كافة، ثم تخلو منها كتب الفقه المتداولة؟!.

(١) مجمع الضمانات ص ٣٠٤، وانظر: البحر الرائق ٢٦٤/٧، المغني ١٥٦/٧، الفروع ٣٨٣/٤.

(٢) الموطأ (١٠٥/٧ - مع المنتقى)، وانظر: القوانين الفقهية ص ٢١٠، الشرح الكبير ٣/٥٢٦.

(٣) المنهاج ٤٠٦/٣ - مع شرحه مغني المحتاج، وانظر: أسنى المطالب ٣٨٦/٢.

فهل من المعقول أن تؤخذ الأحكام الشرعية من احتمالات وأوهام مبنية على كتب ضائعة ومراجع مفقودة؟.

إن المسألة التي أثبتها ابن رشد هي مسألة واضحة كعين الشمس لم يخل منها أي كتاب من كتب الفقه التي تطرقت للمضاربة، فهي تتحدث عن حالة من حالات التعدي التي يقوم بها المضارب، والتي توجب ضمانه بغير خلاف^(١).

ثالثاً: مناقشة استشهاده بنصوص أئمة الحنفية:

يناقش استشهاد الباحث بنصوص فقهاء الحنفية من أوجه متعددة:

الأول: أنه ليس من الإنصاف أن نترك الألفاظ الصريحة التي تعبر عن مقصود أصحابها، ثم نتمسك بألفاظ موهمة، ونحملها ما لا تحتمل، ونفسرها بما يوافق رغبتنا.

فهؤلاء الأئمة جاءت النصوص صريحة عنهم في عدم ضمان العامل مطلقاً إلا بالتعدي أو التفريط، وأن شرط الضمان فاسد باتفاق الفقهاء، لم يخالف في ذلك أحد لا فقهاء الأحناف ولا غيرهم، وقد سبق نقل الإجماع في ذلك، فكيف نتمسك بعد ذلك بألفاظ عامة لا تدل من قريب ولا من بعيد على المقصود.

فالأولى: أن يفسر المشتبه من كلام الإمام بالواضح منه.

(١) ونظير عبارة ابن رشد هذه التي سببت هذا الإيهام، قول ابن جزي في القوانين الفقهية ص ٢١٠: «الفرع الرابع: ليس للعامل أن يبيع بدين إلا أن يؤذن له خلافاً لأبي حنيفة، وليس له أن يأتين على المال أحداً، ولا يودعه ولا يشاركه فيه ولا يدفعه قراضاً، فإن فعل شيئاً من ذلك فهو ضامن.

الفرع الخامس: إذا خلط العامل ماله بمال القراض من غير إذن رب المال فهو غير متعد خلافاً لهما...»

فواضح أن السياق هو في عمل هذه التصرفات من غير إذن، فلم تكن المسألة التي تحدث عنها ابن رشد مفقودة ولا معدومة.

وإيضاحاً لذلك نورد نص كلام الكاساني في عدم ضمان العامل إذا دفع المال مضاربة إلى آخر:

فقد ذكر رحمته الله حاليين لمضاربة المضارب:

بيّن الأولى بقوله: «وإن لم يقل له ذلك - (أي لم يقل له: اعمل برأيك) - فنقول: لا يخلو من وجوه:

١ - إما إن كانت المضاربتان صحيحتين.. فإن المال لا يكون مضموناً على المضارب الأول بمجرد الدفع إلى الثاني، حتى لو هلك المال في يد الثاني قبل أن يعمل يهلك أمانه.

٢ - وإن كانت فاسدتين فلا ضمان على واحدٍ منهما - (أي العامل الأول والثاني).

٣ - وإن كانت إحداهما صحيحة والأخرى فاسدة، فذلك لا ضمان على واحد منهما».

وبيّن الثانية بقوله: «فأما إذا قال له: اعمل برأيك، فله أن يدفع مال المضاربة مضاربة إلى غيره، لأنه فوض الرأي إليه»^(١).

ويتبين من هذا أنه حصر ضمان المضارب في المضاربة المركبة في حال واحدة وهي أن يكون ذلك دون إذن رب المال، وقيد الضمان في هذه الحال بقيدين:

الأول: أن تكون كل من المضاربتين صحيحة.

والثانية: أن يعمل الثاني في المال.

الثاني: اعترض الباحث على عدول الكاساني عن تعليل استحقاق الربح بالضمان في مثال الخياط، كما علل بذلك في مثال الصانع، مع أن صورة المثالين - كما يقول الباحث - واحدة.

(١) بدائع الصنائع ٤٦/٨ - ٤٨.

والحق أن الكاساني ترك التعليل بالضمان في مثال الخياط عمداً بدليل أنه إنما أورد مثال الصانع في سياق الاستدلال على استحقاق الربح بالضمان في حال ما إذا كان الربح مشروطاً كله للعامل.

قال رحمته الله: «والأصل أن الربح إنما يستحق عندنا إما بالمال وإما بالعمل وإما بالضمان... وأما بالضمان فإن المال إذا صار مضموناً على المضارب يستحق جميع الربح، ويكون ذلك بمقابلة الضمان خراجاً بضمان... والدليل عليه أن صانعاً تقبل عملاً بأجر... الخ»^(١).

فواضح من هذا السياق أن العامل لا يضمن إلا إذا كان الربح كله له، وهنا يصبح العقد عقداً آخر، بينه الكاساني في موضع آخر بقوله: «ولو شرط جميع الربح للمضارب فهو قرض عند أصحابنا»^(٢).

فالكاساني يفرق بين ما إذا كان الربح كله للعامل بالضمان عليه، لأن العقد حقيقة قرض، وهذا لا خلاف فيه، أما إذا كان مشتركاً بينه وبين رب المال فلا ضمان عليه، وبهذا يتضح سبب عدم ذكره للضمان في مسألة الخياط.

فكان الأولى بالباحث أن ينقل النص من أوله حتى يفهم المراد منه.

الثالث: أن الكاساني فرق بين المثاليين، فوصف الأجير في المثال الأول بأنه صانع، ولا يوصف إلا من نصب نفسه للصنع، بينما في المثال الثاني لم يصفه بكونه خياطاً بل قال: «كما لو استأجر إنساناً» وهو أشمل من كونه نصب نفسه للخياطة، ومن شرط تضمين الأجير المشترك - عند القائلين به - أن ينصب نفسه لعموم الناس، أما إن كان يعمل لشخص أو جماعة مخصوصة فلا ضمان عليه^(٣)، فالكاساني لم يعلل بالضمان في المثال التالي لأنه لا ضمان على العامل أصلاً.

الرابع: أن استحقاق الربح بالضمان المجرد لا يصح على إطلاقه،

(١) بدائع الصنائع ٥١٧/٧.

(٢) بدائع الصنائع ٢٦/٨.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٢٨/٤، مواهب الجليل ٤٣٠/٥.

وما ذكره الأئمة في ذلك ليس على عموميه، وقد سبق أن ناقشنا هذه المسألة وبيننا أن الضمان سبب تابع وليس سبباً مستقلاً للربح.

الخامس: أن ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ ذكر أن الضمان سبب لاستحقاق الربح، ثم استدل على ذلك بشركة التقبل^(١)، لكنه لما تعرض لمسألة ربح المضارب الأول إذا دفع المال مضاربة لآخر قال: «وإن شرط لنفسه شيئاً من الربح لم يصح لأنه ليس من جهته مال ولا عمل، والربح إنما يستحق بواحد منهما»^(٢). فلو كان ضامناً لا يستحق الربح، فهذا يدل على أن القضية محل وفاق بين الفقهاء، فالمضارب لا ضمان عليه في هذه الحالة.

السادس: وأما استشهاد به بما قاله صاحب تبين الحقائق من أن المضارب الأول يستحق الربح وهو قاعد، فإذا لم يكن منه مال ولا عمل، فلا سبب لاستحقاقه الربح إلا الضمان، فهو منقوص بكلام المؤلف نفسه، فإن المؤلف بين في أول كلامه أن سبب استحقاق الربح هو عمل الثاني، وأن عمل الثاني وقع له، أي للأول.

قال رَحِمَهُ اللهُ: «ويطيب ذلك - أي الربح - لكلهم، لأن رب المال يستحقه بالمال، لأنه نماء ملكه، والمضارب الأول والثاني، يستحقانه بالعمل، لأن عمل الثاني وقع عنهما»^(٣).

فكيف يصح التعلق بكلمة موهمة (وهو قاعد) مع التصريح بأن سبب الاستحقاق هو العمل؟.

السابع: أن فقهاء الحنفية يعللون سبب استحقاق المضارب الأول للربح بأن مباشرته العقد مع الثاني يعد عملاً محترماً يستوجب الربح^(٤). وبما سبق يتبين فساد تضمين المصرف باعتباره مضارباً مشتركاً لفساد الأدلة التي استند إليها القائلون بذلك.

(١) المغني ١١٣/٧.

(٢) المغني ١٥٨/٧.

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ٦٤/٥.

(٤) المبسوط ١٠٢/٢٢.

المطلب الثاني تبرع المصرف بالضمان

وفيه فرعان:

الفرع الأول: بيان هذا الحل:

الحل الثاني المقترح لمعالجة مشكلة الضمان في الاستثمارات المصرفية يتمثل في قيام البنك أو مدير الاستثمار بالضمان على اعتباره متبرعاً بذلك.

وهذا الحل في الواقع ذو شقين:

الأول: أن ننظر إلى البنك على أنه أجنبي، وأن العقد هو بين المستثمرين وجهات التوظيف.

وقد طرح هذا الحل: محمد الصدر في كتابه: «البنك اللاربوي في الإسلام»، حيث يقول: «يقوم البنك نفسه بضمان الوديعة والتعهد بقيمتها الكاملة للمودع في حالة خسارة المشروع، وليس في ذلك مانع شرعي، لأن ما لا يجوز هو أن يضمن العامل رأس المال، وهنا نفترض أن البنك هو الذي يضمن لأصحاب الودائع نقودهم، وهو لم يدخل العملية بوصفه عاملاً في عقد المضاربة لكي يحرم فرض الضمان عليه، بل بوصفه وسيطاً بين العامل ورب المال، فهو إذن جهة ثالثة، يمكنها أن تتبرع لصاحب المال بضمان ماله، ويقرر البنك هذا الضمان على نفسه، بطريقة تلزمه شرعاً»^(١).

(١) البنك اللاربوي في الإسلام ص ٣٢.

والثاني: أن يقوم البنك أو مدير الاستثمار تبرعاً منه بضمان الأموال المودعة من غير أن ينص على ذلك في لائحة الاستثمار. والمحرم شرعاً هو أن يكون الضمان مشروطاً في صلب العقد، أما إذا قام به العامل اختياراً فلا محذور في ذلك^(١). ويؤيد ذلك ما ذهب إليه بعض المالكية من جواز تطوع العامل بالضمان في المضاربة. قال في حاشية الدسوقي: «وأما لو تطوع العامل بالضمان ففي صحة ذلك القراض وعدمها خلاف»^(٢).

الفرع الثاني: الحكم الشرعي لهذا الحل:

فيما يظهر للباحث أن الحل المقترح - بشقيه - غير صحيح. أما الأول: فهو غير مقبول لما يلي:

- ١ - أن إطلاق صفة الوسيط على المصرف المضارب بدل المضارب لا يغير من حقيقة مهمته، وهو أنه عامل في رأس مال عائد لغيره - وهم المستثمرون - على نسبة من الربح متفق عليها بين الطرفين. وهذه هي حقيقة المضاربة^(٣).
- ٢ - أن البنك يأخذ نسبة من عوائد الأموال الموظفة لصالح المستثمرين، ولو كان أجنبياً، فما هو السبب الشرعي لاستحقاق تلك النسبة؟
- ٣ - أن هذا التخريج مبني على أن دور المصرف يقتصر على دفع المال إلى جهات التوظيف بطريق المضاربة، وهذا القول يكذبه الواقع العملي فإن المصارف الإسلامية لا توظف أموالها بصيغة المضاربة إلا في نطاق ضيق جداً.

(١) المصارف والأعمال المصرفية ص ١٤٦.

(٢) حاشية الدسوقي ٥٢٠/٣.

(٣) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٤٨٩، تطوير الأعمال المصرفية ص ٤٤١.

٤ - وعلى فرض صحة كونه أجنبياً فإن التزامه بضمان ما لا يُضمن أصلاً محل نظر ستأتي الإشارة إليه في المطلب التالي.

وأما الشق الثاني من الحل:

فهو غير مقبول أيضاً لأن شرط الضمان وإن لم ينص عليه في اتفاقية العاقد، فإن البنك ملزم به، لأن ذبوع العلم به وتعارف الناس عليه يجعله كالمشروط في العقد، والقاعدة الشرعية أن: «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً»، لأن البنك إذا التزم بهذا التبرع أمام المستثمرين كان لهم مطالبته بذلك أمام الجهات القضائية، فهو ملزم به بقوة القانون.

وما ذكره بعض المالكية من جواز تطوع العامل بالضمان لا يصح الاستشهاد به في هذا الموضع لأن مرادهم هو فيما إذا تطوع العامل بذلك بعد تمام العقد.

قال في حاشية العدوي: «وأما لو تطوع به العامل بعد العقد ففي صحة القراض وفساده قولان»^(١).

ولهذا قاسوا جواز ذلك على ما إذا تطوع الوديع والمكتري بضمان ما بيده إذا كان هذا التطوع بعد تمام العقد^(٢).

وجمهور المالكية على التحريم حتى ولو تطوع بالضمان بعد العقد لأنه يكون متهماً برغبته في استدراج رب المال وإبقاء رأس المال بيده^(٣).

والرأي الأول هو الصحيح لأن المحرم هو أن يكون الضمان مشروطاً إما نصاً أو عرفاً.

فإذا ما رغبت جهة الإصدار في تجنب أي خسارة يمكن أن تلحق المشارك نتيجة رغبته في الخروج من الصندوق ولا سيما في حال كون

(١) حاشية العدوي على الخرشي ٢٠٦/٦، وانظر: مواهب الجليل ٣٦٠/٥.

(٢) شرح الزرقاني مع حاشية الرهوني ٣٢٣/٦.

(٣) شرح الزرقاني مع حاشية الرهوني ٣٢٣/٦.

القيمة السوقية المعلنة للورقة المالية أقل من القيمة المكتتب بها، فيجوز حينئذٍ ضمان رأس المال المشارك، وشراء الأوراق المالية التي بحوزته بالقيمة المكتتب بها، وليس بالقيمة السوقية، إذا لم يكن ذلك مشروطاً مسبقاً في العقد^(١).

فبالخلاصة أن تطوع المضارب بالضمان يصح إذا كان بعد إتمام العقد، ويكون محرماً إذا كان مشروطاً في العقد أو متعارفاً عليه، أو أعلن البنك أمام المستثمرين قبل العقد تبرعه بذلك^(٢).

(١) انظر: صناديق الاستثمار الإسلامية ص ٥٥.

(٢) أما إذا أعلن البنك مسبقاً تنازله عن الأجر التي يتقاضاها عادة، فيما لو خسر الصندوق فلا محذور في ذلك لأنه ليس من ضمان رأس المال، وقد أجازت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي عدداً من لوائح صناديقها الاستثمارية والتي ينص فيها على هذا التعهد.

انظر: ملحق النماذج، نموذج صندوق الراجحي للأسهم العالمية.

المطلب الثالث

التزام طرف ثالث بالضمان

وفيه فرعان:

الفرع الأول: بيان هذا الحل:

من أكثر الحلول انتشارًا في المصارف الإسلامية لمعالجة قضية الضمان في الاستثمارات المصرفية، أن يتعهد طرف ثالث، والغالب أن يكون جهة حكومية، وقد يكون جهة خاصة، بضمان رأس المال أو جزء منه للمستثمرين.

والتزام الطرف الثالث على ضريين:

الأول: إما أن يكون متبرعًا بذلك.

وهذا هو الغالب فيما إذا كانت الجهة المتبرعة بالضمان هي الحكومة، فهي تهدف من ذلك تشجيع الناس على المشاركة في المشاريع الاستثمارية التي قد يحجم كثير منهم عنها لولا وجود هذا الضمان^(١).

والثاني: أن يكون هذا الالتزام بأجر.

وهو ما تقوم به بعض المصارف حيث تؤمن على أموال المستثمرين لدى شركات تأمين تجارية.

(١) ومثال ذلك: ضمان الحكومة هنا في المملكة نسبة من قيمة الاكتتاب في أسهم شركات الكهرباء لتشجيع الناس على المساهمة فيها، لكن قد يشكل على ذلك أن الحكومة تمتلك الغالبية العظمى من أسهم هذه الشركات فيكون من ضمان العامل لا من ضمان طرف أجنبي.

وعلى كلا الحالين إما أن يكون الضمان بنية الرجوع على العامل، أو أنه بغير نية الرجوع عليه، وهذا هو الغالب، وفيما يلي بيان حكم كل حالٍ على حدة:

الفرع الثاني: الحكم الشرعي لذلك:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الحكم الشرعي للالتزام طرف ثالث بالضمان من غير نية الرجوع على العامل:

وهذا الالتزام على نوعين:

النوع الأول: أن يكون الضامن متبرعاً:

اختلف العلماء المعاصرون فيما إذا التزم طرف ثالث غير طرفي العقد بضمان أموال المستثمرين تبرعاً منه، بلا مقابل، ومن غير نية الرجوع على العامل، على قولين:

القول الأول: ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى تحريم ضمان رأس مال المستثمرين أو بعضه، سواء كان الضامن هو العامل (البنك) أو طرفاً ثالثاً غير طرفي العقد^(١).

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

اتفاق الفقهاء على أن الضامن إنما يصح ضمانه لما هو مضمون على الأصل، كالقرض وضمن المبيع وسائر الديون، أما ما لم يكن مضموناً على الأصل، فلا يصح ضمانه، مثل الوديعة ورأس مال المضاربة.

(١) وممن ذهب إلى هذا القول من المعاصرين: د. السالوس، د. العثماني، د. الضير، وعمر الأشقر، د. محيي الدين أحمد، انظر: بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ٢٣٠، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي مج ٦ ص ٣.

وهذه بعض النصوص الفقهية التي تدل على ذلك:

قال في الهداية: «والكفالة بالأعيان المضمونة، وإن كانت تصح عندنا خلافاً للشافعي رَحِمَهُ اللهُ، لكن بالأعيان المضمونة بنفسها كالمبيع بيعاً فاسداً، والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب، لا بما كان مضموناً بغيره كالمبيع والمرهون، ولا بما كان أمانة كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة والشركة»^(١).

وفي البحر الرائق: «وضمان الخسران باطل، لأن الضمان لا يكون إلا بمضمون والخسران غير مضمون، كما لو قال: بايع في السوق على أن كل خسران يلحقك فعلي»^(٢).

وفي بلغة السالك: «إن دفع رب المال للعامل المال واشترط عليه أن يأتيه بضامن يضمنه فيما يتعلق بتعديه فلا يفسد بذلك، لأن هذا الشرط جائز، وأما إن شرط عليه أن يأتيه بضامن يضمنه مطلقاً، تعدى في التلف أم لا، فسد القراض، ولو كان الضمان بالوجه، ولا يلزم»^(٣).

وفي مغني المحتاج: «يصح ضمان رد كل عين ممن هي في يده مضمونة عليه كمغصوبة ومستعارة ومستأمة ومبيع لم يقبض.. أما إذا لم تكن العين مضمونة على من هي بيده كالوديعة والمال في يد الشريك والوكيل والوصي فلا يصح ضمانها، لأن الواجب فيها التخلية دون الرد»^(٤).

وفي المغني: «ويصح ضمان الأعيان المضمونة، كالمغصوب والعارية.. فأما الأمانات كالوديعة والعين المؤجرة والشركة والمضاربة..

(١) الهداية ٣١٢/٦.

(٢) البحر الرائق ٢٥٦/٦، وانظر: الكفاية ٣١٣/٦، رد المحتار ٦١٤/٧.

(٣) بلغة السالك ٢٤٧/٢، وانظر: حاشية الدسوقي ٥٢٠/٣، مواهب الجليل ٣٦٠/٥.

(٤) مغني المحتاج ٢٠٥/٣، وانظر: حاشية الجمل ٣٨٠/٣، حاشية قليوبي وعميره ٢٠/٤١٠.

فهذه إن ضمنها من غير تعد فيها لم يصح، لأنها غير مضمونة على من هي في يده فكذلك على ضامنه، وإن ضمنها إن تعدي فيها، فظاهر كلام أحمد رَحِمَهُ اللهُ يدل على صحة الضمان^(١).

نوقش هذا الاستدلال:

بأن عدم صحة الضمان في هذه الأعيان إنما يعني أن المبلغ المكفول به لا يلزم الكفيل قضاءً، وإنما يعتبر وعدًا محضًا يلزمه الوفاء به ديانة لا قضاءً^(٢).

ويجاب عنه من وجهين:

الأول: بعدم التسليم بأن هذا هو المراد، فقد صرح بعضهم^(٣) بفساد القراض إذا شرط فيه ضامن.

الثاني: أن التزام الضامن به ديانة لا يفيد المستثمرين شيئاً إذا لم يمكن الإلزام به قضاءً، فالمقصود من هذا الالتزام أن يجبر المتبرع عليه قضاءً.

الدليل الثاني:

أن ضمان الطرف الثالث ذريعة إلى الوقوع في الربا، فينبغي تحريمه عملاً بقاعدة سد الذرائع في الشريعة الإسلامية.

وبيان ذلك: أن الطرف الثالث إذا جاز له ضمان الأصل، فيجوز له ضمان نسبة من الربح^(٤)، وبذلك يفتح باب الربا على مصراعيه، وتقبل كل

(١) المغني ٧/٧٦، وانظر: الفروع ٤/٢٤٠، غاية المتهي ٣/٣٠٥.

(٢) بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ٢٣٢.

(٣) انظر ما سبق نقله عن بلغة السالك.

(٤) وقد قال بذلك بعض أصحاب القول الأول، فيقول أحدهم وهو د. منذر قحف: «يمكن لجهة الضمان أن توسع ضمانها بحيث يشمل عدم الخسارة كما يشمل عائداً معيناً تتبرع به الجهة الضامنة» مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي مج ١.

الفوائد الربوية على أنها وعد ملزم فيمكن لبنك رئيس أن يضمن الأصل والفوائد للمودعين في البنوك الفرعية، وكل منها له ذمة مستقلة^(١).

وسوف نرى أن من القائلين بالجواز من أباح ضمان البنك الرئيس للأموال المستثمرة في صناديق الاستثمار التابعة له، وهكذا يتحول الأمر إلى ضمانات متبادلة، بين البنك الرئيس وفروعه، والفروع بعضها مع بعض، والنتيجة في النهاية واحدة.

القول الثاني: ذهب جمع من العلماء المعاصرين إلى جواز التزام طرف ثالث في عقد المضاربة منفصل في شخصيته وذمته المالية عن طرفي العقد، بالتبرع بدون مقابل، بمبلغ مخصص لجبر الخسران الذي قد يطرأ على أموال المستثمرين.

فيجوز أن يضمن جميع المبلغ المكتتب به.

ويجوز أن يضمن نسبة منه.

وإلى هذا ذهب مجلس مجمع الفقه الإسلامي بجدة^(٢)، وعدد من الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية^(٣).

والشرط الأساسي عند أصحاب هذا القول أن يكون للطرف المتبرع ذمة مستقلة عن ذمة العامل.

وقد يصعب في بعض الأمثلة التطبيقية التي عثرت عليها أن تظهر صفة الاستقلالية للمتبرع بشكل واضح، فمثلاً:

(١) د. علي السالوس، تعليق على بحث منذر قحف، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي مج ٦.

(٢) مجلة المجمع ٤/٣/٢١٦٤، مع ملاحظة أن قرار المجمع لم يتعرض لقضية الإلزام بالوعد من عدمها.

(٣) الفتاوى الاقتصادية ص ١٠٧، «تصوير حقيقة سندات المقارضة والفرق بينها وبين سندات التنمية وشهادات الاستثمار والفرق بينها وبين السندات الربوية» د. سامي حمود، مرجع سابق ص ١٩٢٨، «سندات القراض وضمان الفريق الثالث» د. منذر قحف، مرجع سابق ص ٥٤.

١ - من توصيات الندوة الفقهية الاقتصادية المنعقدة بين مجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في ١٦ - ١٧/٥/١٤١١هـ: جواز ضمان البنك لما يبيعه لصندوق الاستثمار التابع له، والذي يتولى إدارته على أساس المضاربة^(١).

هذه مع أن البنك قد يكون من أكبر المساهمين في الصندوق.

٢ - من توصيات ندوة البركة السادسة للاقتصاد الإسلامي: جواز ضمان فرع بنك البركة في جدة لأموال المستثمرين في بنك البركة، بلندن، إذا اقتضت قوانين بلد البنك المضمون (فرع لندن) ضمان أموال المستثمرين^(٢).

٣ - كما جوزت الهيئة الشرعية للبنك الأردني الإسلامي ضمان الدولة لأموال الأوقاف المستثمرة التي تديرها وزارة الأوقاف^(٣).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

ما روى صفوان بن أمية رضي الله عنه أن النبي ﷺ استعار منه أدرعاً يوم حنين، فقال: أغضب؟ فقال ﷺ: لا، بل عارية مضمونة^(٤).

ووجه الدلالة منه: أن الأصل في العارية أنها أمانة، لكن لما التزم

(١) مجلة المجمع ٥٣٣/١/٧.

(٢) الفتاوى الاقتصادية ص ١٠٦.

(٣) «تصوير حقيقة سندات المقارضة» ص ١٩٢٨.

(٤) أخرجه أحمد ٤٠١/٣، وأبو داود (كتاب البيوع باب في تضمين العارية برقم ٣٥٦٢) والدارقطني (كتاب البيوع ٣/٣٩) والبيهقي (كتاب العارية باب العارية مضمونة - ٦/٨٩) والحاكم في المستدرک ٤٧/٢ والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٤٤٥٥ والبغوي في شرح السنة (باب ضمان العارية ٨/٢٢٤ برقم ٢١٦١).
والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي، وله طرق يرتقي بها إلى درجة الحسن.
انظر: نصب الراية ١١٦/٤، تلخيص الحبير ٥٢/٣.

النبي ﷺ بضمانها صح الضمان ولزم، ويقاس على العارية المال المضارب به، فالأصل فيه أنه أمانة لكنه يصير مضموناً بالشرط^(١).

ويناقش: بأنه لو صح الاستدلال بهذا الحديث هنا لجاز أن يضمن العامل في القراض بالشرط كالمستعير، والإجماع منعقد على منعه.

والفرق بين العارية والقراض أن العارية واجبة الرد بعينها بلا زيادة أو نقصان، أما القراض فإن العامل يأخذ المال ليستثمره لنفسه ولمالكه، فإذا شرط عليه الضمان صار ديناً مشروط الرد بزيادة فيكون من الربا. فالضمان في العارية لا يؤدي إلى محذور شرعي بخلاف المضاربة.

الدليل الثاني:

أن الأصل في التصرفات الإباحة، ما لم يرد دليل على الحظر، وهذا الالتزام لا يترتب عليه محذور شرعي، لأن الالتزام المحذور في المضاربة هو ضمان العامل للخسارة، حتى لا تجتمع عليه خسارة الربح الذي كان يسعى لتحقيقه، وخسارة المال بسبب لا بد له فيه، والطرف الثالث ليس رب مال ولا عاملاً فيه، بل هو متبرع، وإذا كان التبرع بالمال جائزاً فإن التبرع بالضمان أخرى بالجواز^(٢).

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الأول: أن ضمان الفريق الثالث خلاف مقتضى عقد المضاربة.

فإن مقتضى العقد أن يكون الغنم بالغرم، وألا يستحق رأس المال شيئاً من الربح إلا على وجه المشاركة مع العمل توقعاً للربح وتحسباً للخسارة، فالضمان لا يناسب طبيعة المضاربة أيّاً كانت الجهة الملتزمة به^(٣).

(١) «تصوير حقيقة سندات المقارضة» ص ١٩٢٩.

(٢) «تصوير حقيقة سندات المقارضة» ص ١٩٢٨، «سندات القراض وضمان الفريق الثالث» ص ٥٤.

(٣) د. أحمد محيي الدين: تعليق على بحث «سندات القراض وضمان الفريق الثالث» مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مج ٣.

الثاني: أن الطرف الضامن لا يخلو إما أن يكون جهة حكومية أو خاصة:

فالأول غير مقبول لأن الخزينة العامة ملك الجميع فلا يصح أن تتحمل خسائر بعض الأفراد، والتي قد تكون نتيجة لمغامرات أو سوء إدارة أو سوء تخطيط^(١).

والذين قالوا بالجواز لم يقيدوا ذلك بالمشروعات التي تتبناها الدولة والتي تعود بالنفع على المجتمع.

وأما الاحتمال الثاني فإنه من غير المتصور أن تتبرع جهة خاصة بهذا الضمان دون أن يكون لها مردود من ذلك، إما بطريق مباشر (كالأجر مثلاً) أو غير مباشر (كتبادل الضمانات فيما بينها وبين الجهة المضمونة)^(٢).

الدليل الثالث:

أن ضمان الفريق الثالث هو من باب الوعد الملزم، وليس من باب العقد، فيلزمه الوفاء به بناءً على رأي من يلزم بالوفاء بالوعد ديانة وقضاء^(٣).

ولأن هذا الدليل هو معتمد القائلين بجواز ضمان الفريق الثالث، ولأهمية مسألة الإلزام بالوعد، حيث ينبني عليها مسائل كثيرة سترد في هذا البحث، فإننا نشير إلى أقوال أهل العلم في هذه المسألة:

مسألة الإلزام بالوعد:

والوعد هو: الإخبار بإيصال الخير في المستقبل^(٤).

(١) د. أحمد محيي الدين، المرجع السابق ص ٧١.

(٢) د. أحمد محيي الدين، المرجع السابق ص ٧١.

(٣) «تصوير حقيقة سندات المقارضة» ص ١٩٢٨.

(٤) عمدة القاري ١/ ٢٢٠، تحرير الكلام في مسائل الالتزام ص ١٥٣.

ولا خلاف بين العلماء:

- ١ - أن من وعد بشيء محرم فلا يجوز له الوفاء به^(١).
- ٢ - ومن وعد بشيء واجب عليه شرعاً فيجب الوفاء به^(٢).
- ٣ - ومن وعد بمباح أو مندوب إليه، فيستحب له الوفاء به اتفاقاً^(٣)، وهل يجب عليه الوفاء به، ويلزم به قضاء؟.

اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال:

القول الأول: وجوب الوفاء بالوعد مطلقاً، والواعد ملزم به ديانةً وقضاءً.

وإليه ذهب: عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وابن شبرمة، وإسحاق بن راهوية، وهو ظاهر صنيع البخاري في صحيحه، وأخذ به بعض المالكية كابن العربي وابن الشاط، وابن تيمية من الحنابلة^(٤).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۚ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢ - ٣].

ووجه الدلالة من الآية: أن الله تعالى ذم الذين يقولون ما لا يفعلون، وأخبر سبحانه أنه يمقت ذلك، والمقت أشد البغض، ولا يكون

(١) المحلى ٢٩/٨.

(٢) المحلى ٢٩/٨.

(٣) فتح العلي المالک ٢٥٤/١.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ١٨٠٠/٤، المحلى ٢٨/٨، الفروق مع حاشية ابن الشاط ٢٤/٤، جامع العلوم والحكم ص ٤٠٤، الاختيارات الفقهية للبعلي ص ٤٧٩، الإنصاف ٢٨/٢٥١، المبدع ٩/٣٤٥، الأذكار للنووي ص ٤٥٤، فتح الباري ٥/٢٨٩، عمدة القاري ١٣/٢٥٧، فيض القدير ٦/٤٢١، سبل السلام ٤/١٥٨٨، تحفة الأحوذى ٦/١٣١.

مثل هذا الوعيد إلا في ترك واجب أو فعل محرم، والوعد إذا أخلف قول لم يفعل، فيكون مشمولاً بالوعيد المذكور^(١).

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أن المراد بالآية الذين يقولون ما لا يفعلون في الأمور الواجبة كالوعد بإنصاف من دين أو أداء حق^(٢).

ويجاب:

- ١ - بأن هذا تخصيص للآية من غير دليل.
- ٢ - أن ترك الواجب مذموم مطلقاً سواء كان مقترناً بوعد أم لم يكن.

الوجه الثاني: أن المحذور الذي مقت الله فاعله أن يعد وفي ضميره ألا يفى بما وعد، أو أن الآية محمولة على الإنسان الذي يقول عن نفسه من الخير ما لا يفعله^(٣).

ويجاب عنه: بمثل الجواب الأول في المناقشة الأولى.

الدليل الثاني:

أن الله تعالى أثنى على رسله بالوفاء بالوعد، فقال عن إبراهيم: ﴿وَابْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: ٣٧]، وقال عن إسماعيل: ﴿إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤].

فدل ذلك على أن الوفاء بالوعد مأمور به في جميع الأديان^(٤).

نوقش: بأن غاية ما تفيده تلك الآيات هو الاستحباب، وهو أمر متفق عليه^(٥).

(١) الفروق ٢٠/٤، الجامع لأحكام القرآن ٥٢/١٨.

(٢) المحلى ٢٩/٨.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٦٦٢/٣.

(٤) فيض القدير ٤٥٣/١.

(٥) فيض القدير ٤٥٣/١.

الدليل الثالث:

ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان»^(١).

ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ عد إخلاف الوعد من خصال النفاق، والنفاق محرم شرعاً، فيكون الإخلاف محرماً^(٢).

نوقش هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الحديث مصروف عن ظاهره، والمراد به: أن المتخلق بهذه الصفات شبيه بالمنافقين في هذه الخصال، وهذا فيمن كانت هذه الخصال سجية له^(٣).

الوجه الثاني: أن خلف الوعد لا يقدر إلا إذا كان العزم عليه مقارناً للوعد، أما لو كان عازماً على الوفاء ثم عرض مانع، أو بدا له رأي، فهذا لم توجد منه صورة النفاق، بدليل حديث زيد بن أرقم الآتي^(٤).

الوجه الثالث: وهو لابن حزم حيث ناقش الاستدلال بالحديث بمثل ما ناقش الاستدلال بالآية الأولى^(٥).

ويجاب عنه بمثل ما تقدم.

الدليل الرابع:

عن جابر رضي الله عنه قال: «لما مات رسول الله ﷺ جاء أبا بكر مائلاً من قبل العلاء بن الحضرمي، فقال أبو بكر: «من كان له على النبي ﷺ دين،

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان باب علامة المنافق برقم ٣٣) ومسلم (كتاب الإيمان باب بيان خصال المنافق برقم ١٠٧).

(٢) الفروق ٢٠/٤.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم ٤٧/٢، فتح الباري ٩٠/١، فيض القدير ٦٣/١.

(٤) فتح الباري ٩٠/١، غمز عيون البصائر ٢٣٧/٣.

(٥) المحلى ٢٩/٨.

أو كانت له قبله عدة فليأتنا قال جابر: فقلت: وعدني رسول الله ﷺ أن يعطيني هكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات، قال جابر: فعد في يدي خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة»^(١).

ووجه الدلالة منه: أن أبا بكر رضي الله عنه وفى من كان له عدة من النبي ﷺ، فدل ذلك على وجوب الوفاء بها^(٢).

نوقش: بأن الحديث لا دلالة فيه على الوجوب بل غاية ما يفيد هو الاستحباب^(٣).

الدليل الخامس:

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تمار أخاك ولا تمازحه ولا تعده موعداً فتخلفه»^(٤).

ووجه الدلالة منه: النهي عن إخلاف الوعد، والنهي المطلق يقتضي التحريم، فيكون الوفاء واجباً.

نوقش من وجهين:

الأول: أن الحديث ضعيف كما هو مبين في تخريجه.

الثاني: أن لفظ «فتخلفه» روي منصوباً ومرفوعاً، فعلى الأول يكون جواباً على تقدير: أن، فيكون مسبباً عما قبله، وعلى الثاني يكون النهي للوعد المستعقب للإخلاف، أي لا تعده وعداً فأنت تخلفه^(٥).

(١) أخرجه البخاري (كتاب الشهادات باب من أمر بإنجاز الوعد برقم ٢٦٨٣).

(٢) انظر: التمهيد ٢٠٩/٣، عمدة القاري ١٢/١٢١.

(٣) التمهيد ٢٠٩/٣، عمدة القاري ١٢/١٢١.

(٤) أخرجه الترمذي (كتاب البر والصلة باب ما جاء في المراء برقم ١٩٩٦) وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

والحديث في إسناده ليث بن أبي سليم وقد ضعفه الجمهور.

والحديث ضعفه الترمذي كما تقدم، والعراقي (تخريج الإحياء ١٩٦/٢) وابن حجر

(بلوغ المرام ص ٣٠٦) والسيوطي والمناوي (فيض القدير ٤٢١/٦).

(٥) فيض القدير ٤٢١/٦، تحفة الأحوذى ١٣١/٦.

الدليل السادس:

عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «عدة المؤمن دين»^(١).

وعن زيد بن أسلم مرفوعاً: «وأي المؤمن واجب»^(٢).

ووجه الدلالة من هذين الحديثين: أن النبي ﷺ بين أن وأي المؤمن - أي وعده - واجب، وأنه بمنزلة الدين، والدين واجب الوفاء، فدل ذلك على وجوب الوفاء بالوعد وتحريم إخلافه^(٣).

نوقش الاستدلال بهذين الحديثين من وجهين:

الأول: أن أسانيدهما ضعيفة كما هو مبين في تخريجهما.

الثاني: إجماع العلماء على أن من وعد بمال لم يضرب له مع الغرماء إذا أفلس الواعد، ولو كان الوعد ديناً لاستحق أن يضرب له^(٤).

ويجاب: بأن كون الوعد ديناً لا يلزم منه اتفاقهما في جميع الأحكام، بل المراد أنه كالدين من حيث اللزوم ووجوب الوفاء عند القدرة عليه، فإذا لم يتمكن من الوفاء سقط عنه الوجوب اتفاقاً.

(١) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس برقم ٤٠٨٢، والقضاعي في مسند الشهاب ٤٠/١، حديث رقم ٥، وله شاهد عند الطبراني في المعجم الصغير ٦٦/١ برقم ٤١١ من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

والحديث في إسناده دارم بن قبيصة، قال الذهبي: لا يعرف (فيض القدير ٣٠٨/٤). وقد ضعف الحديث كل من العراقي (تخريج الإحياء ١٤١/٣) والسيوطي والمنائوي (فيض القدير ٣٠٨/٤) والألباني (ضعيف الجامع ٦٥/٤) والغماري (تخريج أحاديث الشهاب ٢١/١) وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٤٠٤: «في إسناده جهالة»، وقال الهيتمي في مجمع الزوائد ١٦٦/٤: «فيه حمزة بن داود ضعفه الدارقطني».

(٢) رواه أبو داود في مراسيله ص ٢٤٥، وضعفه ابن حزم ٢٩/٨ والسيوطي في الجامع الصغير (٦/٣٦٠ - مع فيض القدير).

(٣) أضواء البيان ٣٢٣/٤.

(٤) التمهيد ٢٠٧/٣.

الدليل السابع:

عن عبد الله بن عامر رضي الله عنه قال: «دعنتني أُمِّي يومًا، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد في بيتنا، فقالت: ها، تعال أعطك، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أردت أن تعطيه فقالت: أردت أن أعطيه تمرًا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما إنك لو لم تعطه شيئًا كتبت عليك كذبة»^(١).

ووجه الدلالة منه: أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل إخلاف الوعد كذبًا، والكذب محرم إجماعًا، فيكون إخلاف الوعد محرّمًا، والوفاء به واجبًا.

القول الثاني: أن الوفاء بالوعد مستحب وليس واجبًا فلا يقتضي به على الواعد.

وهذا مذهب الجمهور من الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) والظاهرية^(٥).

استدل أصحاب هذا القول على أصل المشروعية بأدلة القول الأول، واستدلوا على عدم الوجوب بما يلي:

الدليل الأول:

عن زيد بن أرقم رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا وعد الرجل

(١) أخرجه أحمد ٤٤٧/٣ وأبو داود (كتاب الأدب، باب في التشديد في الكذب برقم ٤٩٩١) وقال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ص ٤٠٤: «في إسناده من لا يعرف». وقال العراقي في تخريج الإحياء ١٤٤/٣: «رواه أبو داود وفيه من لم يسم، وقال الحاكم: إن عبد الله بن عامر ولد في حياته صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه، قلت: وله شاهد من حديث أبي هريرة وابن مسعود ورجاله ثقات، إلا أن الزهري لم يسمع من أبي هريرة»، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة ٣٨٥/٢: «أما حديث ابن مسعود فلم أعرفه الآن وأما حديث أبي هريرة فهو بلفظ: «من قال لصبي: تعال هاك، ثم لم يعطه شيئًا فهي كذبة». وهذا سند رجاله ثقات لكنه منقطع بين ابن شهاب وأبي هريرة». وقد صحح الحديث.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٦٦٢/٣، عمدة القاري ٢٥٧/١٣.

(٣) فتح الباري ٢٨٩/٥، الأذكار للنووي ص ٤٥٤.

(٤) الإنصاف ٢٨٠/٢٨، المبدع ٣٤٥/٩.

(٥) المحلى ٢٩/٨.

أخاه، ومن نيته أن يفي فلم يف فلا إثم عليه»^(١).

ووجه الدلالة منه: أن الحديث دل على جواز إخلاف الوعد إذا لم يكن ذلك من قصد الواعد حين الوعد^(٢).

نوقش من وجهين:

الأول: أن الحديث ضعيف كما هو مبين في تخريجه.

الثاني: أن الحديث محمول على من لم يف بوعده مضطراً لعدم تمكنه منه، جمعاً بينه وبين الأدلة الدالة على المنع من إخلاف الوعد^(٣).

الدليل الثاني:

ما روى مالك في الموطأ أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: أكذب امرأتي؟

فقال: «لا خير في الكذب»، فقال الرجل: يا رسول الله: أعدها

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الأدب باب في العدة برقم ٤٩٩٥) والترمذي (كتاب الإيمان باب ما جاء في علامة المنافق برقم ٢٦٣٥) وقال: حديث غريب وليس إسناده بالقوي.

والحديث تفرد في إسناده أبو نعمان وأبو الوقاص، وهما مجهولان، قاله الترمذي. وممن ضعف الحديث أبو حاتم (جامع العلوم والحكم ص ٤٠٤) والمنذري (مختصر سنن أبي داود ٢٨٤/٧) والذهبي والسيوطي والمناوي (فيض القدير ١/٤٥٣) والهيثمي (مجمع الزوائد ١/١٠٨).

ومن العجب أن ابن حجر ذكر للحديث شاهداً عند الطبراني (الكبير ٦/٢٧٠) من حديث سلمان رضي الله عنه وقال: «إسناده لا بأس بهم، ليس فيهم من أجمع على تركه» (الفتح ٩٠/١) مع أن فيه الراويين المذكورين، وقد حكم عليهما في التقريب ص ٤٨٠، ٤٨٧ أنهما مجهولان.

وقال ابن مفلح (الآداب الشرعية ١/٣١): «وهذا الخبر وإن كان ضعيفاً إلا أنه يعضد بغيره من الأخبار والمعنى».

(٢) عون المعبود ١٣/٢٣١.

(٣) حاشية ابن الشاط على الفروق ٤/٢١.

وأقول لها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا جناح عليك»^(١).

ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ لم يجعل إخلاف الوعد من الكذب، وبين أنه لا حرج عليه في إخلافه^(٢).

نوقش من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الحديث لم يصح مسنداً إلى النبي ﷺ، وإنما هو مرسل كما بينته في تخريجه.

الثاني: أن النبي ﷺ لم يجعل إخلاف الوعد قسيماً للكذب من حيث هو كذب، بل إنما جعله قسيماً له من حيث هو خبر، لأن الكلام قسمان: إنشاء وإخبار، والكذب من الإخبار وهو عن الماضي، والوعد من الإنشاء وهو للمستقبل^(٣).

وعلى هذا فالحديث لا دلالة فيه على جواز الإخلاف، بل فيه الإذن بالوعد، ويحمل قول الرجل: «أعدها» أي وأنا أعتقد الوفاء، ومعلوم أنه قد يتيسر له ذلك وقد لا يتيسر، لكن لما كان لأمر مستقبل لم يكن كذباً^(٤).

الثالث: أن هذا الحديث جاء في وعد الرجل زوجته، ويغتفر في العلاقة بينهما ما لا يغتفر في غيرها، ولهذا جاز الكذب فيما يصلح المرء بينه وبين أهله^(٥).

(١) رواه مالك في الموطأ (٩/٤٩١ - مع المنتقى) عن صفوان بن سليم عن النبي ﷺ مرسلًا، وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٦/٢٤٧: «لا أحفظه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ مسندًا، وقد رواه ابن عيينة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ».

(٢) الفروق ٢١/٤.

(٣) حاشية الفروق ٢١/٤.

(٤) المنتقى شرح الموطأ ٩/٤٩٢.

(٥) التمهيد ١٦/٢٤٨.

الدليل الثالث: (وهو دليل الإجماع):

حيث نقل بعضهم الإجماع على أن الوفاء بالوعد مستحب^(١).

نوقش: بأن نقل الإجماع مردود، لأن الخلاف في هذه المسألة مشهور بين العلماء^(٢).

الدليل الرابع:

أن الوعد إخبار بإنشاء المعروف في المستقبل، فهو في معنى الهبة، بجامع أن كلاً منهما تبرع، والهبة لا تلزم إلا بالقبض، فيجوز للواهب الرجوع قبل قبضها، فكذا للواعد الرجوع قبل إتمام وعده^(٣).

ويناقد من وجهين:

الأول: أن المسألة المقيس عليها، وهي عدم لزوم الهبة قبل القبض غير مجمع عليها، بل فيها خلاف بين أهل العلم، فالمالكية وهم المنازعون في المسألة التي معنا - يقولون بلزوم الهبة قبل القبض، ومعلوم أن من شروط صحة القياس أن يكون الأصل المقيس عليه متفقاً على حكمه.

الثاني: أن عقود التبرعات لا تلزم قبل القبض إذا كانت مجردة من الوعد، أما إذا كانت مقترنة به فيجري فيه الخلاف المذكور، فلا استدلال بها استدلال في محل النزاع، وهو ممنوع.

القول الثالث: التفصيل في وجوب الوفاء بالوعد^(٤).

وهو لفقهاء المالكية، ولهم في هذا التفصيل رأيان:

(١) فتح الباري ٥/٢٨٩.

(٢) فتح الباري ٥/٢٨٩.

(٣) الأذكار للنووي ص ٤٥٤.

(٤) التمهيد ٣/٢٠٨، فتح العلي المالک ١/٢٥٤، إيضاح المسالك ص ٩٩، البيان والتحصيل ٨/١٨، الفروق ٤/٢٠.

الرأي الأول: وهو المشهور من الأقوال أنه يجب الوفاء بالوعد ويقضى به إذا كان على سبب دخل الموعود بسببه في شيء، كأن يقول: اهدم دارك وأنا أسلفك، أو اخرج إلى الحج وأنا أسلفك، أو تزوج امرأة وأنا أسلفك، ثم باشر الموعود شيئاً من هذه التصرفات، فيلزم الواعد الوفاء به قضاءً.

الرأي الثاني^(١): أنه يقضى بالوعد إذا كان على سبب وإن لم يدخل الموعود له في مباشرة شيء.

كما لو قال: أريد أن أتزوج أو أشتري أو أن أقضي غرمائي، فأسلفني كذا فقال: نعم، ثم بدا للواعد الرجوع قبل أن يباشر الموعود له شيئاً من ذلك، فإن ذلك يلزمه ويقضى به عليه، وكذلك لو لم يسأله وقال الواعد من نفسه: أنا أسلفك كذا لتتزوج فإن ذلك يلزمه أيضاً.

استدل أصحاب هذا القول:

بأن النصوص في هذه المسألة متعارضة فمنها ما أوجب الوفاء مطلقاً، ومنها ما لا يوجب ذلك، فيتعين الجمع بينهما، ولا يمكن الجمع إلا بأن تحمل أدلة الوجوب على ما إذا أدخله في سبب يلزم بوعدده كما هو الرأي الأول عند المالكية، أو كان وعده مقروناً بذكر السبب كما هو الرأي الثاني عندهم، وذلك لتأكد العزم على الدفع حينئذٍ ولأن إخلاف الوعد فيما إذا كان الوعد على سبب يلحق الموعود ضرر بإخلافه، وقد جاءت الشريعة بدفع الضرر، وفيما عدا ذلك يكون الوفاء مستحباً^(٢).

(١) وهذا التفصيل ذكره أيضاً بعض فقهاء الحنفية وأن الوعد إذا كان معلقاً على سبب فيجب الوفاء به ولذا قالوا: «المواعيد في صورة التعاليق لازمة»، غمز عيون البصائر ٢٣٧/٣، درر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية، ٨٤م/١، المدخل الفقهي العام ١٠٢٩/٢.

(٢) الفروق ٢٥/٤.

نوقش هذا الاستدلال:

«بأن الجمع بين الأدلة على هذا النحو لا دليل عليه، وتفصيلهم لا وجه له ولا برهان يعضده لا من قرآن ولا سنة ولا قول صحابي ولا قياس فإن قيل: قد أضر الواعد بالموعود إذ كلفه من أجل وعده عملاً ونفقة، قلنا: فهب أنه كما تقولون، فمن أين وجب على من ضر بآخر وظلمه وغره أن يغرم له مَالاً»^(١).

ويجواب: بأن الأدلة الشرعية أمرت بإزالة الضرر، ولا يمكن إزالة الضرر عن الموعود إذا دخل بسبب الوعد في شيء إلا بإيجاب الوفاء بالوعد، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

القول الرابع: أن الوفاء بالوعد يلزم ديانة لا قضاء.

وقال به بعض الشافعية^(٢)، وصاحب أضواء البيان^(٣).

استدل أصحاب هذا القول على وجوب الوفاء بالوعد بأدلة القول الأول، واستدلوا على عدم الإلزام به قضاءً بما يلي:

الدليل الأول:

أن الوعد تبرع محض، ولا إلزام في التبرع المحض^(٤).

الدليل الثاني:

إجماع العلماء على أن الموعود بمال لا يضرب له مع بقية الغرماء إذا أفلس الواعد، ولو كان مستحقاً لأن يقضى له بالوعد لضارب مع الغرماء^(٥).

(١) المحلى ٢٨/٨، حاشية ابن الشاط على الفروق ٢٥/٤.

(٢) وهو السبكي انظر: طبقات الشافعية ٢٣٢/١، الفتوحات الربانية شرح الأذكار للنووي ٢٥٨/٦.

(٣) فضيلة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ، أضواء البيان ٣٢٨/٤.

(٤) أضواء البيان ٣٢٨/٤.

(٥) التمهيد ٢٠٧/٣، فتح الباري ٢٩٠/٥.

الدليل الثالث:

أن غاية ما تفيده أدلة النهي عن إخلاف الوعد هي وجوب الوفاء به، أما القضاء بذلك والإلزام به فهو خارج عن دلالة تلك الأدلة.

الترجيح:

الذي يترجح للباحث - والله أعلم - هو القول الأخير وهو أن إخلاف الوعد إذا لم يكن ثم عذر لا يجوز لكونه من علامات النفاق، ولكن الواعد إذا امتنع من إنجاز الوعد لا يحكم عليه به ولا يلزم به جبراً، فيؤمر به ديانة ولا يحكم عليه قضاءً، لأن الوعد تبرع محض، وعقود التبرعات ذاتها غير لازمة قبل قبض محل العقد، فيجوز فسخها، فجواز فسخ الوعد بها أولى، وبهذا تجتمع الأدلة، والله أعلم.

وبناءً على ما سبق يظهر الجواب عما استدل به القائلون بجواز ضمان الفريق الثالث تخريجاً لذلك على مسألة الإلزام بالوعد، فإن الجواب عن حجتهم تلك من وجهين:

الأول: عدم التسليم بصحة الإلزام بالوعد، لما تقدم.

والثاني: وعلى فرض التسليم بصحة الإلزام بالوعد، فإن نطاق الإلزام به هو في عقود الإرفاق والقربى، لا لتغطية الاستثمارات والحماية من المخاطر^(١)، فإن الوعد هو الإخبار بإنشاء معروف في المستقبل، والقائلون بالإلزام به لم يقصدوا المواعدة في المعاوضة، والاستدلال بكلامهم على هذه المسألة في غير محله^(٢).

الترجيح في مسألة ضمان الفريق الثالث:

الذي يتبين للباحث هو عدم جواز التزام طرف ثالث بضمان رأس

(١) أحمد محيي الدين: «تعليق على بحث منذر قحف» ص ٧٢.

(٢) انظر ما سيأتي حول هذه المسألة في الباب الرابع.

المال المكتتب به أو بعضه، أو نسبة ربح معه، وذلك لما يلي:

١ - أن عقد المضاربة يقتضي المشاركة في الربح والخسارة، والالتزام بالضمان يخرج عن مقصوده، أيًا كانت جهة الالتزام.

٢ - أن معتمد القول بالجواز هو تخريج الضمان على الإلزام بالوعد، وهذا التخريج لا يصح لأن الأصل الذي بنوا عليه غير مسلم، ولو سلم لهم ذلك فلا يصح الاستدلال به في هذا الموضع لأننا لو جعلناه وعدًا ملزمًا صار ضمانًا لازمًا، فلم يبق معنى لعدم صحة ضمان رأس مال الشركة والمضاربة، وقد رأينا أن المالكية وهم القائلون بلزوم الوعد المعلق يفسدون القراض إذا تضمن التزامًا بالضمان من طرف ثالث.

فإقحام الوعد الذي في أصله تبرع في مسائل المعاوضات يحول الأمور إلى مسائل شكلية تتغير فيها الأحكام بمجرد تغير الأسماء:

فيصح لمن اقترض مالا أن يعد برده وزيادة عليه تطوعًا، ويكون هذا من باب الوعد الملزم وليس من الاقتراض بفائدة.

ويصح لمن ابتاع سلعة قبل أن يملكها البائع أن نلزمه بالشراء، لأن هذا وعد ملزم وليس من بيع ما لا يملك.

وإذا جاز أن نلزم الطرف الثالث بالوعد، فلم لا يجوز أن نلزم المضارب إذا وعد بذلك، ولا يعتبر ذلك مشروطًا.

وهكذا ما لا يستباح بالعقد يمكن استباحته تحت مسمى الوعد الملزم، والنتيجة التي لا مفر منها أن يصبح جوهر عمليات المصارف الإسلامية هو جوهر عمليات المصارف الربوية، والفارق يكمن في طريقة الإخراج.

٣ - أن القول بأن الطرف الثالث متبرع بهذا الضمان دعوى يكذبها الواقع، فإن المؤسسات المالية لم تفتح أبوابها لتصدق على الناس وتحسن إليهم، ولئن صدق ذلك في بعض الحالات النادرة فإنه لا يصح في

معظمها، فهذه المؤسسات لا تقدم على أي خطوة إلا ولها مصلحة مادية منها، فهي وإن تبرعت بيدها اليمنى فإنها تأخذ أكثر بيدها اليسرى.

فحري بالمفتي ألا يغتر بظواهر الألفاظ وأن ينظر في عاقبة فتواه، لا سيما في مثل هذه البيئة الموبوءة بالربا، والتي تستحله بأدنى الحيل، فما الذي يمنع أن تتفق البنوك على تبادل الضمانات فيما بينها، وبذا يتحول معنى المشاركة في الربح والخسارة إلى صورة افتراضية لا وجود لها في الواقع.

والخلاصة أنه إذا تطوع طرف ثالث بالضمان فيصح تطوعه، لكن لا يكون ملزماً له، ولا يصح أن يطالب به قضاءً، والله أعلم.

النوع الثاني من التزام الطرف الثالث: أن يكون الالتزام بأجر:

لا أعلم أحداً من أهل العلم المتقدمين منهم والمعاصرين جوز ضمان طرف ثالث غير طرفي العقد في المضاربة بأجر يأخذه مقابل هذا الضمان.

ذلك أن العقد بهذا الشرط يكون نوعاً من التأمين التجاري^(١).

فبالإضافة إلى موانع الصحة السابقة في ضمان الطرف الثالث إذا كان متبرعاً، فإن الضمان إذا كان بأجر يتضمن المحاذير الآتية:

١ - أنه أكل للمال بالباطل، وقد قال تعالى: ﴿يَأْكُلُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٨].

ذلك أن الضامن يأكل الأجر من غير طريقه المشروع، فهو من الباطل.

(١) التأمين التجاري: عقد يلتزم فيه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك في نظير قسط أو أية دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن. المعاملات المالية المعاصرة ص ٩٨.

٢ - أنه يتضمن الميسر والقمار، وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

ووجه ذلك: أنه عقد معلق على خطر تارة يقع وتارة لا يقع فهو قمار معنى.

٣ - أنه يشتمل على غرر فاحش مفسد للعقد، وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر^(١).

ووجه ذلك: أن كلاً من طرفي العقد: الدافع - سواء كان البنك أو المستثمر - والضامن - الأجنبي - لا يدري عند إنشاء العقد ما سيأخذ ولا ما سيعطي، لأن مبلغ التعويض الذي وقع العقد عليه قد يحصل عليه المستثمر وقد لا يحصل، لأن حصوله يتوقف على خسارة رأس المال، وهو أمر محتمل.

كما أن العقد يتضمن غرراً في مقدار العوضين، فالمستثمر يجهل مقدار ما سيأخذه، والضامن يجهل مقدار مجموع الأقساط.

فكلاً من الطرفين دائر بين الغنم والغرم، وهذا هو حقيقة الغرر.

فهذه الأسباب فإن تأمين الاستثمار عند شركة أجنبية، يعتبر محرماً ومفسداً لعقد الاستثمار.

وفي اعتقادي أن من أجاز التأمين التجاري فيلزمه القول بجواز هذا العقد^(٢)، إذ لا فرق بينهما معنىً، إلا أنني لم أطلع على قول لأحد من العلماء المعاصرين يجيز فيه ضمان طرف ثالث بأجر، بل كل من أجاز ضمان الطرف الثالث اشترط أن يكون متبرعاً.

(١) الحديث سبق تخريجه ص ٧٣٤.

(٢) ولا أدري ما الذي جعل فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا عليه رحمة الله حرم أخذ الأجر على ضمان الطرف الثالث - وذلك في جواب استفتاء وجه إليه من د. منذر قحف في مجلة جامعة الملك عبد العزيز مج ١ - مع أنه ممن يرى جواز التأمين التجاري.

المسألة الثانية: ضمان الطرف الثالث ضماناً شخصياً (الكفالة)^(١):

عرفنا في المسألة السابقة حكم ضمان الطرف الثالث إذا لم يكن بنية الرجوع على العامل (البنك) وفي هذه المسألة نتناول بالدراسة حكم ضمان الطرف الثالث للعامل ضماناً شخصياً أي كفالته له.

وكفالة الطرف الثالث على نوعين:

النوع الأول: أن تكون مطلقة.

النوع الثاني: أن تكون مقيدة بتعدي العامل أو تقصيره.

وفيما يلي بيان حكم هذين النوعين:

النوع الأول: ضمان الطرف الثالث للبنك ضماناً مطلقاً:

وفي هذا النوع يلتزم الطرف الثالث سواء كان جهة حكومية أم خاصة بضمان أموال المستثمرين أو جزء منها، على أن يكون له حق الرجوع على البنك العامل.

والحكم الشرعي لهذا النوع من الضمان هو التحريم، سواء كان بأجر أو تبرعاً، لأن مآل الضمان حينئذ على العامل، ولم يجز هذا النوع من الضمان إلا عدد قليل من العلماء المعاصرين وقد سبق مناقشتهم في الفصل الثالث من الباب الأول عند الحديث عن سندات المقارضة، والتي تعتبر أنموذجاً لهذا النوع.

النوع الثاني: أن يكون الضمان مقيداً بتعدي العامل أو تفريطه:

وهذا النوع له حالتان:

(١) الضمان الشخصي: ضم ذمة أو أكثر إلى ذمة المدين الأصلي، وقيد بكونه شخصياً لتمييزه عن الضمان بمعناه العام والذي يشمل ضمان اليد وضمان العقد وضمان الإلتاف والضمان بالزام الشارع. انظر: نظرية الضمان الشخصي، د. موسى ص ١٣٥.

الحالة الأولى: أن يكون الضامن متبرعاً:

وهذا هو الغالب في حالات الضمان التي تكون بين البنك والصندوق الاستثماري التابع له، حيث يقوم البنك بضمان مدير الاستثمار في الصناديق التابعة له تجاه المستثمرين، والهدف من هذا الضمان هو تحفيز المستثمرين وتشجيعهم على الدخول في الصندوق، لا سيما في الأيام الأولى من عمر الصندوق.

والحكم الشرعي لهذا الضمان هو الجواز، لتوفر الشروط المعتمدة شرعاً للضمان، ولأن التعدي والتفريط من الأسباب الموجبة للضمان^(١).

الحالة الثانية: أن يكون الضامن بأجر:

وهذه الحالة كالحالة الأولى إلا أن الضامن يأخذ أجراً مقابل ضمانه.

ومن هذا النوع أن يقوم البنك بضمان ما يبيعه لصالح صندوق استثماري آخر بأجر، بحيث إذا لم تلتزم جهة التوظيف المستفيدة بأداء مستحقات الصندوق فإن البنك يصبح ملزماً بأدائها له، فالبنك في هذه الحالة ضامن، والصندوق الاستثماري مضمون له، وجهة التوظيف مضمون عنه^(٢).

وحكم هذا الضمان ينبنى على خلاف الفقهاء في حكم أخذ الأجر على الضمان الشخصي (الكفالة).

وللعلماء في حكم أخذ الأجر على الضمان الشخصي (الكفالة) قولان:

القول الأول: تحريم أخذ الأجر على الضمان الشخصي:

(١) انظر الخلاف حول جواز الضمان قبل ثبوت الدين ص ١١٣٧.

(٢) «الندوة الفقهية الاقتصادية المنعقدة بين مجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية» مجلة المجمع ٥٣٣/١/٧، صناديق الاستثمار الإسلامية ص ١٢١.

وهذا مذهب الجمهور من الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤)، والظاهرية^(٥).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

الإجماع.

ففي الإشراف لابن المنذر: «أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الحِمالة بجعل يأخذه الحميل، لا تحل ولا تجوز»^(٦).

نوقش: بأن دعوى الإجماع هذه لا تصح، فقد نقل في الحاوي الكبير عن إسحاق بن راهويه قوله بجواز الضمان بجعل^(٧).

ويجاب: بأن ما نقل عن إسحاق ليس بظاهر الدلالة على المراد، فنص عبارة الحاوي الكبير: «والضمان إن كان بشرط الجعل فاسد بخلاف ما قاله إسحاق بن راهويه»، فهذا يحتمل أن مراده فساد الشرط وصحة العقد، خلافاً للجمهور الذين يرون فساد العقد والشرط معاً، ويحتمل أن مراده جواز الجعل إن لم يكن مشروطاً، وهذا ظاهر ما نقله عنه ابن المنذر، فإنه بعد أن حكى الإجماع على تحريم الحِمالة بجعل قال: «واختلفوا في ثبوت الضمان على الشرط.. وقال أحمد في مسألة الكفالة:

(١) المبسوط ٣٢/٢٠، الفتاوى البزازية ١٨/٦، منحة الخالق على البحر الرائق ٢٤٢/٦، غمز عيون البصائر ١٥٤/٣.

(٢) البهجة شرح التحفة ٢٩٦/١، حاشية الدسوقي ٣٤١/٣، بلغة السالك ١٦٠/٢، شرح الخرشي ٣٠/٦.

(٣) الأم ٢٣٤/٣، الحاوي الكبير ١٢١/٨، روضة الطالبين ٢٦٣/٤، مغني المحتاج ٣/٢١٨.

(٤) المغني ٩١/٧، الفروع ٢٠٧/٤، المبدع ٢١٣/٤، شرح المنتهى ٢٢٥/٢.

(٥) المحلى ١١١/٨.

(٦) الإشراف ١٢٠/١، وانظر: مواهب الجليل ١١٣/٥.

(٧) الحاوي الكبير ١٢١/٨.

ما أرى هذا يأخذ شيئاً بحق، وقال إسحاق: ما أعطاه من شيء فهو حسن»^(١).

فظاهره: ما يعطيه عن طيب نفس من دون شرط^(٢).

الدليل الثاني:

أن الأصل في الضمان أنه من عقود التبرعات، فإذا شرط الضامن لنفسه حقاً خرج عن موضوعه، فمنع صحته^(٣).

نوقش من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن الضمان محض تبرع، فكونه «تبرعاً إنما يظهر حيث لا يثبت الرجوع، فأما حيث ثبت فهو إقراض لا محض تبرع»^(٤).

الثاني: وعلى فرض التسليم بأن الأصل في الضمان أنه تبرع، فإنه لا يمتنع شرعاً أن ينقلب بالتراضي إلى معاوضة، فالهبة - وهي أساس التبرعات - لا يمتنع شرعاً أن يتراضى الطرفان على قلبها إلى معاوضة، كما في هبة الثواب، والعارية يجوز فيها اشتراط العوض فتتقلب إجارة، مع أن الأصل فيها أنها تبرع بمنافع العين المعارة، والوكالة والوديعة كذلك، يصح فيها اشتراط العوض مع أنها في الأصل عقود إرفاق^(٥).

الدليل الثالث:

أن الشارع جعل الضمان والقرض من أبواب المعروف التي

(١) الإشراف ١/١٢١.

(٢) أحكام الأوراق النقدية والتجارية ص ٣٠٣.

(٣) الأم ٣/٢٣٤، المبسوط ٨/٢٠، الاختيار لتعليل المختار ٢/٤٤٨.

(٤) فتح العزيز ١٠/٣٦٠.

(٥) «جواز أخذ الأجر أو العمولة في مقابل خطاب الضمان» بحث أحمد علي عبد الله، مجلة المجمع ١١٣٦/٢/٢.

لا تفعل إلا الله تعالى فكان أخذ العوض عليها سحت، كأخذ الأجر على الصلاة والصيام ونحو ذلك^(١).

ويناقد من وجهين:

الأول: أن القول بعدم جواز أخذ العوض عن المعروف والقرب فيه نظر، فقد ثبت في السنة جواز اشتراط الأجر على الرقية بالقرآن، ونص أهل العلم على جواز أخذ الأجر على بعض الطاعات كتعليم القرآن والأذان والإمامة، وأخذ الأجر على الشهادة وتغسيل الميت وتكفينه، إلى غير ذلك من القرب^(٢).

الثاني: أن قياس الضمان على القرض قياس مع الفارق، لأن القرض قد دل الدليل على المنع من ابتغاء الأجر به، فامتناع الأجر فيه لذاته، أما الضمان فلا يمتنع أخذ الأجر عليه لذاته وإنما يمتنع إذا كان يؤول إلى القرض، كما سيأتي.

مع أن إطلاق القول بأن القرض لا يكون إلا لله ليس بمسلم، بل فيه تفصيل، وبيانه أن القرض يقع على أبعة أوجه:

- ١ - أن يكون لوجه الله تعالى، فللمقرض الأجر والمثوبة من الله.
 - ٢ - أن يكون لوجه المقرض، أي أن المقرض يقصد استرضاءه وتطبيب نفسه، فله عندئذ وجه صاحبه، أي رضاه وطيب نفسه، وهذا سائغ شرعاً.
 - ٣ - أن يكون لنفع المقرض بأخذ زيادة مشروطة، فهذا قرض محرم يراد به أخذ خبيث بطيب.
- وإلى هذه الأنواع الثلاثة أشار ابن عمر رضي الله عنهما بقوله: «السلف على ثلاثة

(١) بلغة السالك ١٦٠/٢، حاشية الدسوقي ٧٧/٣، جواهر الإكليل ١١٢/٢.

(٢) نظرية الضمان الشخصي ص ٧٠٠، «خطاب الضمان» د. المصري، مجلة المجمع ١١١٨/٢.

وجوه: سلف تسلفه تريد به وجه الله، فلك وجه الله، وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبك، فلك وجه صاحبك، وسلف تسلفه لتأخذ خبيثاً بطيب فذلك الربا»^(١).

٤ - أن يكون لنفع المقرض والمقترض جميعاً من غير مضرة بواحد منهما، كما في السفتجة التي أجازها كثير من محققي الفقهاء، ومن التطبيقات المعاصرة لهذا الوجه: الإيداع الخالي من الفائدة الربوية في الحساب الجاري لدى المصارف، إذ ليس قصد المقرض (المودع) وجه الله ولا وجه البنك ولا الحصول على الفائدة الربوية ولكن أن ينتفع بحفظ ماله وإمكان سحبه في أي وقت ومن أي فرع، وينتفع المصرف باستثمار المال لحسابه^(٢).

الثالث: أن قياس الضمان على الصلاة والصيام في عدم جواز أخذ الأجر غير سديد، فإن الصلاة والصيام من الواجبات العينية على المكلف، والتي يجب أن تكون خالصة لله تعالى، أما الضمان فلا يجب على المسلم أن يضمن ديون الناس كلما طلب منه ذلك^(٣).

والذي يظهر أن الذي دفع فقهاءنا المتقدمين إلى اعتبار الضمان من الواجبات هو العرف المعتاد عندهم، وهو كونه يبذل لمحتاج يستدين ولا يجد من يسلفه إلا بضمان مليء، فيضمنه الغني تفريجاً لكربته، وتفريج الكربة عن المسلم من الواجب على أخيه المسلم، وهذا هو الذي جعل بعض الفقهاء يعتبر أخذ الأجر على الضمان من الرشوة^(٤)، ولا شك أنه

(١) الموطأ ٥١٦/٦ - مع المنتقى.

(٢) «مدى جواز أخذ الأجر على الكفالة» بحث د. نزيه حماد. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي مج ٩.

(٣) «مدى جواز أخذ الأجر على الكفالة» ص ١٠٨، «جواز أخذ الأجر أو العمولة في مقابل خطاب الضمان» ص ١١٣٦.

(٤) المبسوط ٣٢/٢٠.

إذا خلا الضمان من هذه الصورة فلا يقول أحد إنه من الواجب، فإنه الآن يبذل للأغنياء ولذوي الجاه فلم يلجأوا للضمان لسد فاقة أو دفع حاجة وإنما لتسهيل معاملاتهم ومبادلاتهم التجارية، ولو بقي الضمان يقدم تطوعاً وتبرعاً لتعسر على كثير من الناس في أيماننا هذه الحصول عليه، وإن أمكنهم فقد لا يتوفر في الوقت المطلوب، أو بالحجم المنشود، فينبغي أن يتغير الحكم الشرعي تبعاً لتغير العرف^(١).

الرابع: أن إطلاق القول بأن أخذ الأجر على الواجب محرم، فيه نظر، فقد ذكر أهل العلم مسائل متعددة يجوز فيها أخذ الأجر على الواجب العيني، ومن ذلك: «الإرضاع، وتعليم الفاتحة، وإنقاذ الغريق، والرزق على القضاء والحرف حيث تعينت، وحفظ الوديعة وإن تعينت على شخص بعينه»^(٢).

الدليل الرابع:

أن الأجر إنما يستحق شرعاً في مقابلة مال أو عمل، وليس الضمان مالا ولا عملاً، فيكون أخذه بسببه من أكل أموال الناس بالباطل^(٣).

نوقش: «بأن محض الالتزام فيه منفعة مقصودة ومصلحة مشروعة، مشابهة للمنافع التي تبذل في الوديعة والعارية والوكالة، ولذلك صح كونه محلاً للعقد في الضمان والوديعة، كما جاز مبادلته بالمال في كثير من الفروع والمسائل الفقهية، ومن ذلك:

أ - جواز أخذ الأجر على محض الالتزام بالحفظ في الوديعة..

ب - أن الحنفية والحنابلة^(٤) أجازوا الربح في مقابل الضمان، إذ

(١) «خطاب الضمان» د. المصري ص ١١٧.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٧٢١، تحفة المحتاج ١٠٠/٧.

(٣) غمز عيون البصائر ٣/١٥٤، الحاوي الكبير ٨/١٢١، بلغة السالك ٢/١٦٠.

(٤) بدائع الصنائع ٧/٥٠٢، المغني ٧/١٢١.

أجازوا شركة الوجوه، وهي شركة على الذمم من غير صنعة ولا مال.. ج - ما قرره المالكية من جواز أخذ العوض المالي على صنوف من الالتزامات الجائزة شرعاً، ولو كان محلها ليس بمال، كالتزام الزوج لزوجته أن لا يتزوج عليها مقابل جعل يأخذ منها، وكالتزام الزوجة بعدم الزواج بعد موت زوجها مقابل جعل على ذلك.. إلخ^(١). ومن ذلك أيضاً أن الحنابلة وبعض الشافعية والمالكية أجازوا أخذ الأجر على الجاه مطلقاً ولو لم يكن فيه كلفة^(٢).

الدليل الخامس:

أن اشتراط الأجر على الضمان من بيع الغرر. ووجه ذلك: «أن من اشترى سلعة وقال لرجل: تحمل عني بثمانها، وهو مائة على أن أعطيك عشرة دنانير، لم يدر الحميل: هل يفلس من تحمل عنه أو يغيب فيخسر مائة دينار ولم يأخذ إلا عشرة أو يسلم من الغرامة فيأخذ العشرة»^(٣).

نوقش: بأن هذا التعليل مقبول لو كان الأجر عوضاً عن الدين المكفول به، ولكنه عوض مقابل مجرد التزام الضامن بالدين المكفول به في ذمته^(٤).

ويناقش أيضاً: بأن الأصل هو بقاء الدين في ذمة المدين وقدرته على الوفاء، وكونه يفلس أو يغيب أمر عارض، ولا يعني ذلك أن الضامن خسر ماله، بل يبقى ديناً في ذمة المدين، ولو صح اعتبار ذلك غرراً لكان الذي يبيع بيعاً آجلاً قد خاطر بماله كالضامن.

(١) «مدى جواز أخذ الأجر على الكفالة» ص ١٠٣، وانظر: فتح العلي المالك ١/٢٣٤.
(٢) الفروع ٤/٢٠٧، شرح المنتهى ٢/٢٢٥، فتاوى النووي ص ١٥٣، تحفة المحتاج ٦/٣٦٥، حاشية الدسوقي ٣/٢٢٤، المعيار المعرب ٦/٢٣٩.
(٣) شرح مياره على التحفة ١/١٢١.
(٤) «مدى جواز أخذ الأجر على الكفالة» ص ١١٥.

الدليل السادس:

أن اشتراط الأجر في الضمان يؤول إلى قرض جر منفعة.

ووجه ذلك: أنه في حال أداء الضامن للمضمون له يكون الضامن مقرضاً للمضمون، فإذا شرط له الجعل مع ضمان المثل، فقد شرط له زيادة على ما أقرضه وهو ربا^(١).

نوقش: بأن الضامن إنما ملك المال للمضمون له لا للمضمون، ولهذا لا يصح تسمية الأخير مقرضاً من الضامن، ولا اعتباره كذلك في الأحكام^(٢).

ويجاب: بأنه وإن لم يسلمه المال حقيقة، فإنه نائب عنه في الأداء، فيكون مدينًا له بمثل ما أدى عنه.

القول الثاني: جواز أخذ الأجر على الضمان.

وذهب إلى هذا القول بعض المتأخرين^(٣).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن الأصل في العقود والشروط الحل، ولم يثبت عندهم ما يمنع من اشتراط الأجر على الضمان، فضلاً عن أن الضمان عمل محترم، يعزز من قيمة التزامات العميل المضمون، ويحتمل الضامن بسببه المخاطرة، فكان حرياً أن يستحق الأجر بهذا العمل^(٤).

(١) بدائع الصنائع ٤٠٥/٧، منحة الخالق على البحر الرائق ٢٤٢/٦، حاشية الدسوقي ٣/٣٤١، المغني ٤٤١/٦.

(٢) «مدى جواز أخذ الأجر على الكفالة» ص ١١٦.

(٣) منهم: الخفيف، وعبد الرحمن عيسى، وعبد الحليم محمود، ونزيه حماد، وغيرهم. انظر: الربا والمعاملات المصرفية ص ٣٩٠، البنك اللاروي في الإسلام ص ١٣١.

(٤) ينظر المراجع السابقة.

وتناقش هذه الحجة: بأنه لو نظر إلى الأحكام الشرعية بهذا الاعتبار لكان المقرض أولى بالأجر من الضامن لأن المقرض قد تجشم المخاطرة فعلاً، وبذل المال، وعزز من التزامات المقرض أكثر مما يقدمه الضامن للمضمون، لأن الضامن قد أبدى الاستعداد فقط، أما المقرض فقد باشر بالفعل، فلو قيل بهذا القول لفقد تحريم الربا حجته، إذ كيف يحرم هذا المقرض الذي تخلّى عن ماله، ويسمح للضامن لمجرد تعرضه لأن يؤدي عن المضمون مالاً في المستقبل وقد لا يؤدي، فإن كان الضامن قد خاطر فالمقرض أشد خطورة، وإن كان الضامن قد عزز من إمكانيات المضمون فالمقرض قد عزز أكثر، وإن كان الضامن قد عمل عملاً محترماً، فالمقرض قد عمل ما هو أشد احتراماً ومع ذلك حرم عليه أخذ الأجر والأحكام الشرعية لا ينظر إليها بهذا الاعتبار، وإنما ينظر إليها بالمعيار الشرعي المستنبط من الكتاب والسنة.

الدليل الثاني:

ما روت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «الخراج بالضمان»^(١). ووجه الدلالة: أن الضامن يغرم في حال عدم تأدية المضمون، فله أن يربح بمقابلة ذلك.

ويناقش: بأن الاستدلال بهذا الحديث في غير محله، فإن موضوع الحديث العقود التي يكون فيها الضمان تبعاً لا أصلاً، كمن اشترى دابة فإنه في مدة الخيار يضمنها، وفي المقابل يستحق منافعتها أثناء تلك المدة، فالضمان هنا تابع لعقد البيع، وليس مقصوداً وقد يثبت ما لا يثبت استقلالاً^(٢).

الدليل الثالث:

أن تحريم الأجر على الضمان مبني على العرف، فلذا ينبغي أن يتغير

(١) الحديث سبق تخريجه ص ٤٠٣.

(٢) انظر: بدائع الفوائد ٢٧/٤، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٣٢.

الحكم بتغير العرف، لأن أعمال التبرعات محكومة بالعرف لا بالنص، بدليل انقلاب كثير من أعمال التبرعات إلى أعمال تؤدي بالأجر كالإمامة والأذان والضيافة، فإذا كان الضمان الذي لا يجوز أخذ الأجر عليه هو الضمان الشخصي المبني على الشهامة أو دفع الكرب عن الناس، فإن الضمان الصادر من المصرف ليس فيه من هذا المعنى شيء، لأنه عمل يؤدي لفئة من رجال الأعمال وهم لا يطلبون شفقة ولا إحساناً^(١).

ويناقش: بأن ما ذكر لا يغير من واقع الأمر شيئاً، لأن الحكم الشرعي إذا لم يكن مرتبطاً بالعرف فإنه يبقى ثابتاً، ولا يتغير بتغير العرف، وتحريم الأجر على الضمان لا يستند إلى مجرد كونه معروفاً، بل له من الأدلة ما تحكم ببقائه مع تغير العصور والأزمان.

ولو صح ما ذكر لجاز أن يقال: إن القرض إذا كان بقصد الاستثمار، وبذل لرجال الأعمال في بناء المنشآت وتصميم المشاريع، وخرج عن كونه استغلالاً للضعفاء والمساكين جاز أخذ الأجر عليه، لأن الضمان والقرض سواء، وأحسب أنه لو أجز هذا لم يبق شيء من أحكام الشريعة إلا ويتغير مراعاة للعرف.

الترجيح:

بالنظر في القولين السابقين فإن الذي يظهر للباحث أن إطلاق القول بجواز أخذ الأجر على الضمان أو بمنعه، فيه نظر، بل يصح إذا كان لا يؤول إلى القرض بمنفعة، لأن أدلة المنع لم تسلم من المناقشة سوى الدليل السادس منها، فإذا خلا اشتراط الأجر من هذا المحذور فيجوز، ومما يؤيد ذلك: ما ذكره أهل العلم من جواز أخذ ثمن الجاه، مع أن علل المنع من الأجر في الضمان متحققة فيه، فهو من المعروف، وليس عملاً ولا مالاً، إلا أنه يفارق الضمان بكونه لا يؤول إلى القرض، لأن

(١) ينظر مجلة المجمع ١١٥٨/٢.

صاحب الجاه لا يغرم، بخلاف الضامن فإنه يغرم، وهذا يبين أن الإجماع المحكي في تحريم الأجر على الضمان ينبغي حمله على ما إذا كان يؤدي إلى القرض بمنفعة.

وبناءً على ذلك فيجوز للبنك أن يضمن مدير الاستثمار تجاه المستثمرين، أو جهات التوظيف تجاه الصندوق الاستثماري، ضماناً شخصياً بأجر، إذا كان الضمان الصادر من البنك مسبقاً بتسليم جميع المبلغ المضمون، لأن هذا الأجر ليس في مقابل قرض ولا ما يؤول إلى القرض، فالمصرف لا يدفع من ماله شيئاً وإنما يدفع ما التزمه بموجب الضمان من مال المضمون عنه^(١).

(١) ينظر: الربا والمعاملات المصرفية ص ٣٩١، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٤٨٧.

المطلب الرابع

تشكيل جمعية تعاونية بين المستثمرين

وفيه فرعان:

الفرع الأول: بيان ذلك:

من الحلول الهامة لمعالجة قضية الضمان في الاستثمارات المصرفية: إنشاء صندوق تعاوني (جمعية تعاونية) بين المستثمرين، بحيث تقتطع نسبة معينة من رؤوس أموال المستثمرين، أو من الأرباح المتحققة، وتودع ذلك الصندوق، ويتم تغذيته بشكل دوري.

والهدف من هذا الصندوق التعاوني مواجهة أي انخفاض مستقبلي في الأرباح وتحقيق موازنة في التوزيعات، فضلاً عن حماية رأس المال من أي مخاطر محتملة للاستثمار.

وتتناسب قوة المركز المالي للصندوق الاستثماري مع قيمة الأموال المجمعة في الصندوق التعاوني، وكلما زادت قيمة الأموال المجمعة في هذا الصندوق كلما قوي المركز المالي لصندوق الاستثمار، وقد تصل نسبة الأموال الاحتياطية في بعض الصناديق إلى ما يعادل ضعف رأس مال الصندوق الأصلي^(١).

الفرع الثاني: الحكم الشرعي لذلك:

تقدم الكلام عن حكم هذه العملية، وذلك أثناء حديثنا عن

(١) صناديق الاستثمار الإسلامية ص ٦٩.

مصروفات الاستثمار، وكيفية تحميلها على الصندوق^(١).

وتبين من ذلك أن هذه العملية جائزة، والأساس الذي بني عليه هذا الحكم - مع أن المستثمر قد لا يستفيد بشكل مباشر من هذه المصروفات - هو كونها قائمة على التبرع من قبل المستثمرين.

ويجوز أن ينصب التبرع في هذا الصندوق على ما يكفي لجبر نقصان الربح عن حد معين، بحيث يبقى ما يفيض عن ذلك على ملك المستثمرين، ويمكن أن يكون التبرع بكل ما يقتطع من الربح ويوضع في الصندوق التعاوني، وفي هذه الحالة فإن ما يزيد عن جبر الخسران أو نقصان الربح يصرف في نهاية المشروع في مشاريع خيرية.

وإذا تم تداول وحدات الاستثمار، فإن المالك الجديد بقبوله لشراء الوحدة يعتبر موافقاً على هذا التبرع، لأن لائحة الصندوق تحوي ما يفيد اقتطاع نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار^(٢).

وقد يثور تساؤل عن وجه التفرقة بين تأمين مخاطر الاستثمار عن طريق الصندوق التعاوني، وتأمينها بالتزام طرف ثالث متبرع، فعلى كلا الحالين الطرف الضامن متبرع، وعلى كلا الحالين قد يكون المتبرع أجنبياً، لأن المستثمرين يتغيرون فقد يستفيد من الأموال الاحتياطية في الصندوق مستثمرون غير المتبرعين به حقيقة، فلماذا أجاز الأول ومنع الثاني؟.

والجواب عن ذلك: أن تأمين الاستثمار عن طريق الصندوق التعاوني ليس ضماناً للمال ولا هو في معنى الضمان، وإنما هو تبرع محض بمبلغ من المال محدد لا علاقة له بقيمة التعويض المحتمل، فقد تكفي الأموال الاحتياطية لجبر النقص في رأس المال وقد لا تكفي، أما في ضمان

(١) انظر: ص ٥٥٢.

(٢) «ضمان رأس المال أو الربح في صكوك المقارضة» د. حسين حسان، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٨٧٦/٤/٣.

الطرف الثالث - عند من يرى جوازه - فإن الضامن ملزم ولو كان متبرعاً بتعويض كامل نسبة التقصان التي التزم بضمانها.

وجواب آخر: وهو أن أموال الصندوق التعاوني تجمع من أموال المستثمرين، وهم يتحملون مسؤولية الضمان، وكونهم يتغيرون لا يلزم منه أن تبقى أموال المتبرع حتى بعد خروجه، فإنه يسترد قيمة ما دفع عند بيع الوحدة وذلك بما تؤثره هذه الاحتياطات من ارتفاع في قيمة الوحدة.

وبعد: فهذه أهم الحلول المطروحة في الساحة لمعالجة مشكلة الضمان في الاستثمارات المصرفية، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن جميع هذه الحلول لا تخلو من اعتراض، ولم يسلم منها إلا مقترحان:

الأول: وضع صندوق احتياطي يدار بطريقة التأمين التبادلي.

الثاني: تطوع طرف ثالث بالضمان من غير أن يلزم أو يلتزم بذلك.

والحقيقة أن هذين ليسا من الضمان بالمعنى الفقهي.

ومنه يعلم أن «الضمان» و«الشركة» لا يجتمعان بحال، فالشركة اجتماع في المغنم والمغرم: وهذا هو المعنى المميز للاستثمار الإسلامي القائم على مبدأ العدالة، عن الاستثمار الربوي الجائر، فأى حيلة أو ذريعة لإسقاط هذا المبدأ فهي مرفوضة.

إن فكرة تضمين العامل لا تلتقي بحال مع الهدف من إنشاء المصارف الإسلامية ومع الأساس لمنظري المفهوم الإسلامي لعوائد الاستثمار.

لذا فإن من الضروري قبل ملاحقة مسالك النشاط الاقتصادي المتصارعة، والانسياق وراء جزئيات العمليات المصرفية الحديثة أن نعرف مقصود الشارع من حركة النشاط الاقتصادي، والخطوط العريضة التي تحكم هذه الدقائق الفرعية، وأن نتفهم طبيعة الحكم الشرعي وغاياته.

وليس بعيد عن الأذهان أن المنظرين عندما انطلقوا يبشرون بالصحة الاقتصادية كانوا ينتقدون على الصيغ الاستثمارية المصرفية التقليدية أنها تضمن رأس المال وأنها تضمن الربح أيضًا، ويعدون الآثار السلبية لذلك على التنمية والنمو والتوازن الاجتماعي، ولم يكن كل ذلك حماسًا زائدًا، ولا شعارًا للاستقطاب، وإنما كان استجابة لدواعي إحقاق الحق، وعملاً بالقاعدة الشرعية الذهبية التي ارتضاها الفقه الإسلامي لتحكم حركة الاستثمار، وهي قاعدة: الغنم بالغرم، والخراج بالضمان، ولا ربح لمن لا يضمن، فمن لم يتحمل تبعه الاستثمار فجدير به أن لا يستحق شيئًا من الربح^(١).

(١) بتصرف من: محيي الدين أحمد، تعليق على بحث منذر قحف، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي مج ٣.

الفصل التاسع

رهن الشهادات الاستثمارية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحالات التي ترهن فيها الشهادات الاستثمارية.

المبحث الثاني: شروط العين المرهونة.

المبحث الثالث: حكم رهن الشهادات الاستثمارية.

تمهيد

في التعريف بالرهن ومشروعيته

الرهن في اللغة: الثبوت والدوام.
يقال: ماء رهن، أي راكد، ونعمة راهنة أي ثابتة دائمة.
ويأتي بمعنى الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١]. أي محبوس بما كسب^(١).
وفي الشرع: توثقة دين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها أو من ثمنها، إن تعذر الوفاء من غيرها^(٢).

والرهن ثابت بالكتاب والسنة والإجماع:
فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].
ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام: «الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً»^(٣).

-
- (١) مفردات ألفاظ القرآن ص ٣٦٨، القاموس المحيط ص ١٥٥١، لسان العرب ١٣/١٨٨، المصباح المنير ص ٩٢ مختار الصحاح ص ١٠٩.
(٢) وهذا هو تعريف الحنابلة (الإقناع ٢/٣٠٩).
وتعريف الحنفية: «جعل الشيء محبوساً بحق يمكن استيفاؤه من الرهن كالديون» (الهداية ٩/٦٤).
وتعريف المالكية: «مالٌ قبض توثقاً به في دين» (الخرشي ٥/٢٣٦).
وتعريف الشافعية: «جعل عين مالٍ متمولَةٍ وثيقةً بدين ليستوفي منها عند تعذر وفائه».
(نهاية المحتاج ٤/٢٣).
(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٧١٦.

- وقال ابن قدامة: «أجمع المسلمون على جواز الرهن في الجملة»^(١).
- وللرهن خمسة أركان:
- ١ - الصيغة: وهي الإيجاب والقبول.
 - ٢ - الراهن: وهو المدين.
 - ٣ - المرتهن: وهو الدائن.
 - ٤ - المرهون: وهو العين التي يوثق بها.
 - ٥ - المرهون به: وهو الحق الثابت في ذمة المدين»^(٢).

(١) المغني ٦/٤٤٤، وانظر: الهداية ٩/٦٥.

(٢) فتح القدير ٩/٦٥، حاشية الدسوقي ٣/٢٣١، روضة الطالبين ٤/٣٨، نيل المآرب ٢/١٢٧.

المبحث الأول

حالات رهن الشهادات الاستثمارية

تستخدم المصارف الشهادات الاستثمارية كأداة لتوثيق الديون المتعلقة بحامل الشهادة أو الصك، وذلك لأن مبلغ الشهادة محجوز لدى البنك لا يستطيع صاحبه سحبه إلا بإخطار البنك.

ورهن الشهادات الاستثمارية له حالان:

الحال الأولي: أن يكون الدين الذي ترهن به الشهادة لنفس البنك المصدر للشهادة.

مثال ذلك: استثمر زيد مبلغًا من المال لدى بنك البحرين الإسلامي، ثم احتاج إلى شراء سيارة بالتقسيط من نفس البنك، فطلب منه البنك أن يرهن شهادته الاستثمارية لدى البنك لتوثيق هذا الدين.

وفي هذه الحال يحسب نصيب الوديعة في الأرباح المتحققة على أساس الفرق بين المبلغ المقرض وأصل الحساب الاستثماري، مع مراعاة المدة التي استخدم فيها كل جزء.

ويثبت الرهن في هذه الحال إما بحيازة البنك للشهادة، أو بالتوثيق الرسمي^(١)، بأن يختم على الشهادة أنها مرهونة، أو يسجل في الحاسب

(١) وهو ما يعرف في القانون باسم «الرهن الرسمي» أو «الرهن السائل» ويكون في الأشياء التي يشترط لتملكها أو تملكها التوثيق الرسمي لدى الجهات المعنية: كالعقارات والسيارات ونحو ذلك.

انظر: البيع بالتقسيط والبيع الائتمانية الأخرى ص ١٧٧.

الآلي لدى البنك، وذلك لمنع الراهن من التصرف فيها تصرفاً يخرجها عن ملكه.

الحال الثانية: أن يكون الدائن غير البنك الذي أصدر الشهادة.

مثال ذلك: استثمر زيد مبلغاً من المال لدى بنك البحرين الإسلامي، ثم احتاج إلى شراء سيارة بالتقسيط من بنك البركة الإسلامي - البحرين، فطلب منه البنك الأخير أن يرهن شهادته الاستثمارية الصادرة من بنك البحرين لتوثيق هذا الدين.

مثال آخر: استثمر زيد مبلغاً من المال لدى صندوق الراجحي للأسهم العالمية، ثم اشترى سيارة بالتقسيط من بنك الراجحي، وrehن شهادته الاستثمارية الصادرة من الصندوق لتوثيق الدين.

فالبنك في هذا المثال له شخصية وذمة مالية مستقلة عن الصندوق الاستثماري.

وطريقة إثبات الرهن في هذه الحال كالحال الأولى، إما أن تكون بحيازة الشهادة من قبل البنك الدائن، أو التوثيق الرسمي لها بالختم بما يدل على رهنها، أو إدخال رقم الشهادة في شبكة المعلومات (الحاسب الآلي) المشتركة بين البنوك.

وموجب التفرقة بين الحالين هو أن الرهن في الحال الأولى مقبوض قبضاً حقيقياً من قبل المرتهن، لأن موجودات الشهادة الاستثمارية في حيازة البنك نفسه، فهو دائن وشريك في آن واحد، والعين المرهونة هي حصة المستثمر في تلك الشركة.

أما في الحال الثانية، فإنه يتعذر القبض الحقيقي لموجودات الشهادة، لذا فإن البنك الدائن يكتفي بالقبض الحكمي^(١).

(١) انظر: «الودائع المصرفية، حسابات المصارف» بحث د. حمد الكبيسي مقدم لمجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة، مجلة المجمع ٩/ ١/ ٧٦٥، الفتاوى الاقتصادية ص ٢١.

المبحث الثاني

شروط العين المرهونة

لا خلاف بين الفقهاء على جواز رهن كل متمول يمكن أخذ الدين منه، أو ثمنه عند تعذر وفاء الدين من ذمة الراهن^(١).

ثم اختلفوا في بعض التفاصيل:

فاشترط الحنفية في المرهون ما يلي^(٢):

١ - أن يكون محلاً قابلاً للبيع، فلا يصح رهن الميتة والدم ونحو ذلك لانعدام ماليتها، ولا رهن المجهول أو المعدوم أو غير المقدور على تسليمه.

٢ - أن يكون مفرزاً أي مقسوماً، فلا يجوز رهن المشاع.

٣ - أن يكون مفرغاً عن ملك الراهن، فلا يجوز رهن مشغول بحق الراهن، كدار فيها متاعه.

٤ - أن يكون مميزاً، فلا يجوز رهن المتصل بغيره اتصال خلقة، كالثمر على الشجر بدون الشجر، لأن المرهون متصل بغير المرهون خلقة فصار كالشائع.

(١) بدائع الصنائع ٨/١٤١، بداية المجتهد ٢/٣٢٧، فتح العزيز ١٠/٦، الشرح الكبير على المقنع ١٢/٣٦٥.

(٢) بدائع الصنائع ٨/١٤١، فتح القدير ٩/٦٩، تبين الحقائق ٦/٧٠، رد المحتار ١٠/٩٧.

وقال الشافعية^(١) والحنابلة^(٢): إن كل عين جاز بيعها جاز رهنها، لأن المقصود من الرهن أن يباع ويستوفى الحق منه، إذا تعذر استيفاؤه من ذمة الراهن، وهذا يتحقق في كل عين جاز بيعها، ولأن ما كان محلاً للبيع كان محلاً لحكمة الرهن.

فيجوز عندهم رهن المشاع سواء رهن عند شريكه أم عند غيره، قبل القسمة أم لم يقبلها، وما لا يصح بيعه لا يصح رهنه، فلا يصح رهن دين ولو ممن هو عليه، ولا رهن ما لا يصح بيعه كالوقف وأم الولد والكلب والخنزير ونحو ذلك.

وجوز الحنابلة رهن التمر والزرع الأخضر قبل بدو صلاحهما بدون شرط القطع، لأن النهي من البيع لعدم الأمن من العاهة، وبتقدير تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين.

وقال المالكية^(٣): يجوز رهن كل عين يصح بيعها، وما فيه غرر كعبد أبق وبغير شارد، وثمر لم يبد صلاحه، لأن للمرتهن دفع ماله بغير وثيقة، فساغ أخذه بما فيه غرر، لأنه شيء في الجملة فهو خير من لا شيء. كما جوزوا رهن الدين للمدين إذا كان أجل الدين الرهن مثل أجل الدين الذي فيه الرهن، أو أبعد منه، ولغير المدين إذا قبضه المرتهن.

وخلاصة الشروط التي يذكرها الفقهاء في هذا الباب ما يلي:

١ - أن يكون مالا متقوماً شرعاً.

وهذا الشرط محل اتفاق بينهم.

(١) الحاوي الكبير ١٠٢/٧، فتح العزيز ٦/١٠، روضة الطالبين ٣٨/٤، مغني المحتاج ٤٦/٣.

(٢) الشرح الكبير على المقنع ٣٦٥/١٢، كشاف القناع ١٥٥٢/٥، حاشية الروض المربع لابن قاسم ٥٨/٥، نيل المآرب ١٤٨/٣.

(٣) الكافي لابن عبد البر ٨١٢/٢، بداية المجتهد ٣٢٧/٢، حاشية الدسوقي ٢٣١/٣، بلغة السالك ١٠٩/٢.

فلا يصح رهن الميئة والخمر والخنزير لانعدام ماليتهما .
ولا خلاف أنه لا يشترط في الرهن أن يكون ملكاً للراهن، فيصح رهن المستعار بإذن المعير باتفاقهم .

قال ابن المنذر: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا استعار من الرجل شيئاً يرهنه على دنائير معلومة عند رجل سماه إلى وقت معلوم ففعل، فإن ذلك جائز»^(١).

٢ - أن يكون عيناً:

فخرج بذلك الدين، والمنافع، فلا يصح رهنها عند جمهور الفقهاء خلافاً للمالكية .

٣ - أن يكون مما يصح بيعه:

فلا يصح رهن أم الولد والوقف ونحو ذلك، ولا رهن المجهول وغير المقدور على تسليمه لأنه لا يصح بيعهما .

وهذا الشرط متفق عليه في الجملة، واستثني منه بعض الصور:

فجوز المالكية رهن المجهول وغير المقدور على تسليمه، وبعضهم - أي بعض المالكية - رخص في الغرر اليسير دون الكثير، وجوز الحنابلة رهن الثمر والزرع الأخضر قبل بدو صلاحهما بدون شرط القطع .

٤ - ألا يكون مما يسرع إليه الفساد، إن كان مما يفسد قبل محل الدين، ولم يشترط المرتهن على الراهن بيعه، وجعل ثمنه مكانه، كالعنب والرطب والبطيخ والطبيخ، وهذا الشرط للشافعية وحدهم، قالوا: لأن بيع الرهن قبل حلول الحق لا يقتضيه عقد الرهن، فلم يجب، ولم يصح رهنه .

(١) الإجماع ص ٩٧.

٥ - أن يكون مفرزاً:

وهذا الشرط للحنفية وحدهم.

فلا يصح عندهم رهن المشاع، وألحقوا بالمشاع:

أ - المتصل بما ليس بمرهون، كما لو رهن أرضاً بدون البناء أو شجراً بدون ثمره، أو ثمرًا بدون شجره.

ب - ما كان متصلًا بملك للراهن، كما لو رهن دارًا فيها متاعه، أو دابة عليها حملة.

٦ - أن يكون مقبوض المرتهن.

وهذا الشرط محل خلاف بين العلماء^(١).

والذي يعنينا في هذه الدراسة هو الشرط الثاني والخامس والسادس، دون ما عداها، لذا ستركز الحديث عنها في المبحث التالي.

(١) انظر في تفصيل هذه الشروط: بدائع الصنائع ١٥٧/٨، شرح الخرشي ٢٣٦/٥، فتح العزيز ٦/١٠، المغني ٤٥٥/٦، المحلى ٨٩/٨.

المبحث الثالث

حكم رهن الشهادات الاستثمارية

بالتمتع في الشروط السالفة في المبحث السابق نجد أن شروط العين المرهونة تنطبق على الشهادة الاستثمارية، عدا ثلاثة منها، وهي:

١ - كون العين المرهونة مفرزة، أي غير شائعة.

إذ من المعلوم أن الشهادة الاستثمارية تمثل حصة شائعة في موجودات الصندوق، فعلى هذا الشرط، فإنه لا يصح رهنها.

٢ - كونها عيناً لا ديناً.

وهذا الشرط قد يتعذر تحقيقه إذا كانت جميع موجودات الصندوق أو معظمها ديوناً، كما لو كانت استثمارات الصندوق في بيوع المرابحة الآجلة.

٣ - كونها مقبوضة المرتهن.

وهذا الشرط قد لا يتحقق في كل صور رهن الشهادة، فقد يكتفي البنك بختم الشهادة أو تسجيل بياناتها ونحو ذلك.

أما بقية الشروط فهي محققة في الشهادة:

- فهي تمثل مالاً متقوماً شرعاً، والكلام إنما هو في الشهادات التي تستثمر موجوداتها في مشاريع مباحة.

وهي بالطبع مما لا يسرع إليه الفساد.

- وهي معلومة لكل من الراهن والمرتهن، إذ يسجل عليها عدد الوحدات الاستثمارية التي تمثلها، وقيم هذه الوحدات معلنة ومعروفة للجميع، كما أنها مقدور على تسليمها.

ويبقى النظر في شروط: القبض، والإفراز، والعينية، فنحذر كلام أهل العلم في هذه المسائل الثلاث لتبين من خلالها الحكم الشرعي لرهن الشهادة:

المطلب الأول

قبض الرهن

أولاً: تحرير محل النزاع:

- ١ - اتفق الفقهاء على أن للمرتهن أن يقبض الرهن بنفسه، أو يوكل غيره في قبضه ويجوز أن يتفق الراهن والمرتهن على جعله في يد شخص آخر عدل يرضيانه.
 - ٢ - واتفقوا على أن الرهن جائز في حق المرتهن، فله أن يفسخه متى شاء، لأن العقد شرع لمصلحته.
 - ٣ - واتفقوا على أنه لازم في حق الراهن بعد القبض.
 - ٤ - واتفقوا على أن القبض شرط للرهن.
- لكنهم اختلفوا في طبيعة هذا الشرط:
- هل هو شرط صحة؟ فلا يصح الرهن إلا به.
 - أم هو شرط لزوم؟ فيصح، ولكن لا يلزم في حق الراهن إلا به.
 - أم هو شرط تمام؟ يصح ويلزم الرهن بدونه، لكنه لا يتم ولا يختص المرتهن بالمرهون دون سائر الغرماء إلا به.
- ولهم في هذه المسألة ثلاثة أقوال^(١):
- القول الأول: أن القبض شرط لصحة عقد الرهن.

(١) سردت الأقوال قبل الأدلة على غير المعتاد لأن القولين الأول والثاني يشتركان في كثير من الأدلة كما سيأتي.

وإلى هذا ذهب الظاهرية^(١)، وبعض الحنفية^(٢)، وبعض الحنابلة^(٣).
القول الثاني: أن القبض شرط لزوم الرهن، فيصح العقد قبل القبض لكنه غير لازم في حق الراهن، وله أن يفسخ العقد ما لم يقبض المرتهن الرهن.
 وهذا مذهب الجمهور من الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥)، والحنابلة في الرواية المشهورة^(٦).

القول الثالث: أن القبض شرط تمام وكمال، بمعنى أن الرهن يلزم الراهن بالعقد، وعليه أن يقبض المرتهن العين المرهونة، وللمرتهن حق المطالبة بالإقباض، ويجبر الراهن عليه، والقبض يعتبر متمماً للرهن، أي أن المرتهن لا يختص بالرهن دون بقية الغرماء إلا بالقبض.
 وإلى هذا ذهب المالكية^(٧)، وبعض الحنابلة^(٨).

استدل أصحاب القول الأول والثاني على أن الرهن شرط للعقد:
 بقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهْنِ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

-
- (١) المحلى ٨٨/٨.
 (٢) فتح القدير ٦٦/٩، أحكام القرآن للجصاص ٧١٥/١، الفتاوى الهندية ٤٣٣/٥، الدر المختار ٧٣/١٠.
 (٣) منهم الخرقى وابن عقيل وابن عبدوس، انظر: المغني ٤٤٦/٦، شرح الزركشي ٤/٢٧، الإنصاف ٢٩١/١٢، المبدع ٢٢٠/٤، مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ١/١١٨.
 (٤) بدائع الصنائع ١٦١/٨، البحر الرائق ٢٦٣/٨، فتح القدير ٦٦/٩، الجوهرة النيرة ١/٢٢٦.
 (٥) الأم ١٤٢/٣، فتح العزيز ٦٢/١٠، مغني المحتاج ٥٨/٣، حاشية البجيرمي ٣٧٠/٢.
 (٦) المغني ٤٤٥/٦، الإنصاف ٣٩١/١٢، المحرر في الفقه ٣٣٥/١، العدة شرح العمدة ٣٣٧/١.
 (٧) الكافي لابن عبد البر ٨١٣/٢، شرح مياره ١٠٦/١، حاشية الدسوقي ٢٣١/٣، الفواكه الدواني ١٦٥/٢.
 (٨) المغني ٤٤٦/٦، الإنصاف ٣٩٢/١٢، حاشية الروض المربع لابن قاسم ٦١/٥، المجموعة الكاملة لابن سعدي ١٥١/٤.

والاستدلال بهذه الآية من وجوه خمسة:

الوجه الأول: أن قوله: «فرهان» مصدر مقرون بحرف الفاء واقع في جواب الشرط، فيفيد الأمر، والأمر بالشيء الموصوف يقتضي أن يكون ذلك الوصف شرطاً فيه^(١).

نوقش: بأن «الرهان» ليست مصدرًا، بل إنها جمع رهن بمعنى مرهون، كالنعل والنعال، بدليل وصفها بأنها «مقبوضة» بالتأنيث^(٢).

الوجه الثاني: أن الآية معطوفة على ما تقدم وهو قوله ﷻ: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] والعطف يقتضي التشريك.

فلما كان استيفاء العدد المذكور والصفة المشروطة للشهود واجبًا، وجب أن يكون كذلك حكم الرهن، فيما شرط له من الصفة فلا يصح إلا عليها^(٣).

ويناقش: بأن هذا استدلال بدلالة الاقتران، وهي ضعيفة عند الأصوليين، بدليل قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

فعطف واجبًا على مباح^(٤).

الوجه الثالث: أن الله ﷻ «وصف الرهن بالقبض، فوجب أن يكون شرطًا في صحته كوصف الرقبة بالإيمان، والاعتكاف بالمسجد»^(٥).

الوجه الرابع: «أنه ذكر غير الرهن من العقود ولم يصفها بالقبض،

(١) العناية ٦٧/٩.

(٢) الكفاية ٦٨/٩، تكملة فتح القدير ٦٨/٩.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٧١٤/١.

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير ٢٦٠/٣.

(٥) الحاوي الكبير ٩٧/٧، وانظر: المغني ٤٤٦/٦.

وذكر الرهن ووصفه بالقبض، فلا يخلو أن يكون وصف الرهن بالقبض: إما لاختصاصه به أو ليكون تنبيهاً على غيره، وأيهما كان فهو دليل على لزومه فيه^(١).

الوجه الخامس: «أن ذكر القبض يوجب فائدة شرعية.. ولا فائدة في ذكره إن لم يجعل القبض شرطاً في صحته»^(٢).

نوقش الاستدلال بالأوجه الثلاثة الأخيرة:

«بأن الله ذكر - في هذه الآية - للعباد أعلى الحالات التي يتوثقون بها لحقوقهم، فذكر - قبل ذلك - شاهدين رجلين، ثم نقلهم إلى رجل وامرأتين، ومن المعلوم قبول شهادة رجل وامرأتين، ولو مع وجود رجلين، ولكن الرجلين أكد، بل وكذلك ثبت أنه ﷺ قضى في الحق بشاهد وعين المدعي، فلا يقال: إن ظاهر الآية عدم قبول ذلك، فكذلك الرهن إذا لم يقبض لا يقال: إنه لا يثبت، بل يقال: إن الرهن المقبوض أزيد وثيقة لصاحب الحق، والرهن الذي لم يقبض لم تنفه الآية، وأثبتته الأدلة الأخرى»^(٣).

واستدل أصحاب القول الثاني على أن الرهن غير لازم قبل القبض بما يلي:

الدليل الأول:

الآية السابقة.

ووجه الدلالة منها: أن الله تعالى وصف الرهان بكونها مقبوضة، وهذا يقتضي أن لا تكون لازمة قبل القبض إذ لو لزم بدون القبض لم يكن للتقييد به فائدة^(٤).

(١) الحاوي الكبير ٩٧/٧.

(٢) الحاوي الكبير ٩٧/٧.

(٣) المجموعة الكاملة لابن سعدي ٥٥١/٤.

(٤) نهاية المحتاج ٢٥٤/٤، مغني المحتاج ٥٨/٣.

ويناقش: بأن التقييد له فائدة وهو إجبار الراهن على تسليم الرهن، وأن يقدم المرتهن على سائر الغرماء عند الفلاس أو الموت.

الدليل الثاني:

أن الرهن عقد تبرع يفتقر إلى القبول فافتقر إلى القبض كالقرض والهبة^(١).

ويناقش من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن الرهن عقد تبرع بل هو عقد استيثاق فيه معنى المعاوضة: «لأن الراهن وإن لم يستوجب شيئاً على المرتهن ابتداءً فقد استوجب عليه شيئاً في البقاء، وهو صيرورة المرتهن مستوفياً لدينه عند الهلاك، فلم يكن الرهن عقد تبرع من كل وجه»^(٢).

الثاني: أن المنازعين وهم المالكية يمنعون حكم الأصل، لأن الهبة والقرض يلزمان عندهم بالعقد^(٣)، فبطل القياس، لأن من شروط صحة القياس أن يكون الأصل المقيس عليه متفقاً على حكمه^(٤).

الدليل الثالث:

«أنه عقد لا يلزم وارث العاقد بمجرد القول، فوجب أن لا يلزم العاقد بمجرد القول»^(٥).

ويناقش: بأن الحيابة شرط تمام الرهن فإذا مات الراهن أو أفلس قبل أن يحوزه المرتهن فهو عقد لم يكتمل شرطه، فيكون المرتهن أسوة الغرماء ولا يختص بالرهن^(٦).

(١) المغني ٤٤٦/٦، بدائع الصنائع ١٤٥/٨، تكملة فتح القدير ٦٧/٩.

(٢) تكملة فتح القدير ٦٦/٩.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٢٢٦/٣، شرح الخرشي ٢٣٢/٥، جواهر الإكليل ٢١٢/٢.

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير ٢٧/٤.

(٥) الحاوي الكبير ٩٨/٧، المغني ٤٤٦/٦.

(٦) انظر: الفواكه الدواني ١٦٦/٢.

واستدل أصحاب القول الثالث على أن القبض ليس بشرط للرهن وإنما متمم له بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

والاستدلال بهذه الآية من وجهين:

الأول: «أن الله أثبتها رهاناً قبل القبض»^(١).

وهو ما يفيد أنها قد تكون رهاناً قبل أن تقبض لأن الوصف خارج عن حقيقة الموصوف.

الثاني: «أن قوله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ أمر، لأنه لو كان خبراً لم يصح أن يوجد رهن غير مقبوض.. فيثبت أنه أمر»^(٢).

ويناقش الوجه الأول: بأن كون العقد قبل قبض يسمى رهناً، مسلمٌ فيه، لكن لا دلالة فيها على أنه يكون لازماً.

ويناقش الوجه الثاني بما يلي:

١ - أنه لو كان المعنى ما ذكرتم لكان إلزاماً بأصل الرهن، وأنتم لا تقولون به.

٢ - ولو صح هذا المعنى لكان مقتضاه وجوب القبض على المرتهن، لأنه قال: «مقبوضة» والذي يقبض هو المرتهن، ولا قائل بذلك من أهل العلم.

الدليل الثاني:

قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وقوله سبحانه: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: ٣٤].

(١) المنتقى شرح الموطأ ٢٥٨/٧.

(٢) المنتقى شرح الموطأ ٢٥٨/٧.

ووجه الاستدلال من هاتين الآيتين: أن الرهن عقد، وعهد، فوجب الإيفاء به من غير توقف على القبض^(١).
نوقش: بأن هذه الآيات مخصوصة بأدلة القول الأول^(٢).

الدليل الثالث:

أن الرهن وثيقة بالدين، فيكون لازماً بمجرد العقد كالكفالة والضمان^(٣).

نوقش: «بأن المعنى في الضمان أنه لما تم بالضامن وحده من غير قبول، تم بالقول^(٤) وحده، ولما لم يتم الرهن بالراهن وحده حتى يقترب به القول، جاز أن لا يلزم بالقول وحده^(٥). ويمكن أن يفرق أيضاً أن الكفالة محلها الذمة ويتعذر فيها القبض بخلاف الرهن فإن محله العين المرهونة.

الدليل الرابع:

أنه عقد يختص بالمال فكان لازماً بمجرد القول، كالبيع^(٦).
نوقش: بأن البيع عقد معاوضة، والرهن عقد إرفاق فلا يصح قياس أحدهما على الآخر^(٧).

الترجيح:

بالنظر في هذه الأقوال وأدلتها نجد أن كل قول اعتمد في استدلاله على قول الله تعالى: ﴿فَهَئِنِّ مَقْبُوضَةٌ﴾ مع أن الآية إنما وصفت الرهن

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢٥٦.

(٢) الحاوي الكبير ٧/٩٨.

(٣) المنتقى شرح الموطأ ٧/٢٥٨.

(٤) في المطبوع: «تم بالقبول وحده» وما أثبتته هو الذي يقتضيه السياق.

(٥) الحاوي الكبير ٧/٩٨.

(٦) بداية المجتهد ٢/٣٣٢، المغني ٦/٤٤٩، الحاوي الكبير ٧/٩٨.

(٧) المغني ٦/٤٤٦.

بكونه مقبوضاً فحسب، وذلك يقتضي أن يكون القبض شرطاً فيه، وليس فيها ما يدل على كونه شرط صحة أو لزوم أو تمام. لذا فإن الاستدلال بالآية على أي من هذه الأقوال الثلاثة غير ظاهر، ويبقى النظر فيما عداها من الأدلة.

والأدلة التي استند عليها أصحاب القول الأول والثاني لا تخلو من مقال، أما الآية فقد سبق الجواب عنها، وأما قياسهم على عقود التبرعات كالقرض والهبة فهو بعيد لأن الهبة والصدقة وغيرها تبرع محض، والرجوع فيه لا يترتب عليه ضرر على الغير، بخلاف الرهن فإنه عقد استيثاق يتعلق به حق للمرتهن، ورجوع الراهن فيه أو تصرفه فيه يؤدي إلى الإضرار بالمرتحن بفقدان ما يستوثق به حقه، والضرر مدفوع في الشريعة. لذا فإن القول الراجح هو أن القبض شرط تمام لا شرط صحة ولا لزوم، ويؤيد ذلك:

١ - أن الأدلة في هذه المسألة متوازنة، فيبقى الرجوع إلى الأصل، والرهن عقد، والأصل في العقد وجوب الوفاء مطلقاً للآيات الآمرة بالوفاء بالعقود والعهود.

٢ - أن مقصود الرهن وهو الاستيفاء يتحقق حتى وإن لم يكن قبض.

٣ - أن الناس يحتاجون إلى ذلك، لأن المدين قد لا يتمكن من رفع يده عن عقاره الذي فيه معيشته، وصاحب السيارة قد لا يتمكن من تسليم سيارته التي فيها قوته، فلو ألزم الناس بالقبض لكان فيه مشقة بالغة عليهم، ولو قيل: إنه قبل القبض لا يلزم لم يأمن الدائن من خيانة المدين وتلاعبه.

فالعدل يقتضي أن يلزم الراهن بموجب ما عقده، وإن لم يكن قبض^(١)، والله أعلم.

(١) وقد جرى القضاء في المملكة على لزوم الرهن قبل القبض في العقارات خاصة، ففي =

استدامة القبض:

حيث ترجح لزوم الرهن مع عدم القبض ابتداءً فلزومه مع عدم استدامة القبض من باب أولى، لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء.

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن استدامة القبض ليست شرطاً في صحة الرهن أو لزومه، فإذا تم القبض للرهن من جهة المرتهن أو عدل صح الرهن ولزم، ثم إذا خرج من يد المرتهن أو العدل فيما بعد إلى الراهن لينتفع به أو إلى غيره لم يؤثر ذلك في صحة الرهن أو لزومه. وهذا هو مذهب الشافعي^(١).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

الأدلة - السابقة - على أن القبض ليس شرطاً في صحة الرهن أو لزومه.

ووجه الاستدلال منها: أنه إذا ثبت لزوم الرهن مع عدم القبض ابتداءً فلزومه مع عدم استدامة القبض أولى، لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء، وكل شرط يعتبر في الاستدامة يعتبر في الابتداء، وقد يعتبر في الابتداء ما لا يعتبر في الاستدامة^(٢).

= جواب لسماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته الله عن سؤال موجه إليه من مدير البنك الزراعي، ما نصه: «ونفيدكم أن العمل الجاري وعليه الفتوى لزوم الرهن في الأراضي الزراعية ولو لم يقبض، حيث إن القول بقبضها فيه حرج ومشقة على أصحابها، وتعطيل لهم عن الانتفاع بها بالاستغلال والاستصلاح، وعليه فلا مانع من رهن العقارات الزراعية المساقى عليها ولو لم تقبض، إذ إن المساقاة لا تمنع استحقاق البنك بيع الرهن متى اقتضاه الأمر ذلك، وبالله التوفيق» فتاوى ابن إبراهيم ٢١٦/٧.

(١) الحاوي الكبير ١٠٤/٧، فتح العزيز ١١٩/١٠، نهاية المحتاج ٢٦٥/٤.

(٢) المغني ٤٤٩/٦.

الدليل الثاني:

قوله عليه الصلاة والسلام: «الرهن يركب بنفقته إذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة»^(١).
ووجه الاستدلال منه: «أن النبي ﷺ جعل الرهن مركوباً ومحلوباً، ولا يخلو أن يكون ذلك للراهن أو للمرتهن، فلم يجوز أن نجعل ذلك للمرتهن لأمرين:

أحدهما: إجماعهم أن المرتهن لا يستحق ذلك.

والثاني: أنه جعل على الراكب والشارب نفقة الرهن، والنفقة الواجبة على الراهن دون المرتهن.

فثبت بهذين جواز ذلك للراهن، فصار مستحقاً لإزالة يد المرتهن عنه، ثم لم يزل حكم الرهن عنه»^(٢).

ويناقش الوجه الأول: بأن دعوى الإجماع غير مسلمة، فالحنبلة^(٣) يرون جواز انتفاع المرتهن بالرهن المركوب والمحلوب بقدر نفقته ولو بلا إذن الراهن، ويوافقهم الأحناف^(٤) والمالكية^(٥) إذا كان ذلك بإذنه.

ويناقش الوجه الثاني: «بأن قوله: «بنفقته» يشير إلى أن الانتفاع عوض النفقة، وإنما ذلك حق المرتهن، أما الراهن فإنفاقه وانتفاعه لا بطريق المعاوضة لأحدهما بالآخر»^(٦).

الدليل الثالث:

«أن القبض في الرهن أوسع من القبض في البيع لجواز اشتراط

(١) الحديث سبق تخريجه ص ٧١٦.

(٢) الحاوي الكبير ١٠٤/٧.

(٣) المغني ٥١١/٦.

(٤) حاشية الطحطاوي ٢٣٦/٤.

(٥) بلغة السالك ١١٢/٢، حاشية الدسوقي ٢٤٦/٣.

(٦) المغني ٥١٢/٦.

الرهن على يد عدل، فلما لم تكن استدامة القبض في البيع - مع قوته - شرطاً في صحته فلاّن لا تكون استدامة القبض في الرهن - مع ضعفه - شرطاً في صحته أولى^(١).

ويناقد من وجهين:

الأول: أن المقصود من البيع هو التملك وهو لا يفتقر إلى استدامة القبض، بخلاف الرهن فإن المقصود منه الاستيثاق، فناسب اشتراط استدامة القبض فيه.

الثاني: أن هذا الدليل حجة عليكم - أعني الشافعية الذين اشترطوا ابتداء القبض لصحة الرهن -، فلم تقولوا بمقتضاه في ابتداء القبض، فالبيع لا يشترط لصحته ولا للزومه ابتداء القبض ولا استدامته، فإما أن تُعملوا هذا الدليل في الموضوعين معاً - وهو الأولى - أو تهملوه فيهما معاً، وإلا كان تناقضاً.

الدليل الرابع:

أن استدامة القبض إما أن تكون حسية أو حكمية، والأولى ليست بشرط قطعاً للاتفاق على جواز وضعه عند عدل، فثبت أن الشرط هو الاستدامة الحكمية، وهو معتبر وإن خرج من يد المرتهن باستحقاق لأنه في حكم المقبوض له فهو لا يخرج عن سلطانه ولا يحال بينه وبينه^(٢).

القول الثاني: أن استدامة القبض شرط لبقائه لازماً.

وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) والحنابلة^(٥).

(١) الحاوي الكبير ١٠٥/٧.

(٢) الحاوي الكبير ١٠٥/٧.

(٣) بدائع الصنائع ١٦٢/٨، البحر الرائق ٢٧٧/٨، تبين الحقائق ٦٥/٦.

(٤) المدونه ٢٠٢/٣، بداية المجتهد ٣٣٢/٢، أحكام القرآن لابن العربي ٢٦١/١، مواهب الجليل ٨٣/٣.

(٥) المغني ٤٤٩/٦، الفروع ٢١٦/٤، غاية المنتهى ٢٦٢/٣.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿فَرِهَنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ووجه الدلالة من الآية الكريمه: أن وصف الرهان بأنها مقبوضة يقتضي الدوام لغة^(١).

ويناقش: بما سبق في مناقشة الاستدلال بالآية على ابتداء القبض، وهو أن الآية لا حجة فيها لأنها تتناول أعلى درجات التوثيق لا مطلق التوثيق.

الدليل الثاني:

أن مقصود الرهن هو التوثيق، ولا يكون إلا بالحبس الدائم للمرهون في يد المرتهن^(٢).

ويناقش: بأن الحبس الحكمي كافٍ في صيانة حق المرتهن.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - أن استدامة القبض ليست شرطاً لبقائه لازماً، لقوة أدلة القول الأول، وسلامتها من المناقشة.

(١) بدائع الصنائع ٨/١٦٢، بداية المجتهد ٢/٣٣٢.

(٢) المبسوط ٢١/٦٩، المغني ٦/٤٤٩.

المطلب الثاني

رهن المشاع

اختلف العلماء في حكم رهن المشاع على قولين:

القول الأول: جواز رهن المشاع من الشريك، ومن غيره، سواء أمكنت قسمته أم لا.

وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(١)، والشافعية^(٢)، والحنابلة^(٣)، والظاهرية^(٤).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنَ مَقْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ووجه الدلالة من الآية: أن كلمة «رهان» في الآية نكرة في سياق الشرط فتعم كل ما يمكن أن يوثق به، فتشمل المشاع والمقسوم، وحتى على قول من يرى من الأصوليين أن النكرة في سياق الشرط لا تعم، فإنها

(١) المدونة ١٣١/٤، المنتقى شرح الموطأ ٢٥٩/٧، بداية المجتهد ٣٣٠/٢، التاج والإكليل ٥٤١/٦.

(٢) الأم ١٩٤/٣، الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ٧٥/٣، تحفة المحتاج ٥٥/٥، فتاوى السبكي ٣٠١/١.

(٣) المغني ٤٥٦/٦، الإنصاف ٣٦٩/١٢، الفروع ٢١٢/٤، كشف القناع ١٥٥٦/٥.

(٤) المحلى ٨٨/٨.

حينئذٍ مطلقة، فلم تقيد بكونها مشاعة أو مقسومة، وما أطلق فلا يصح تقييده إلا بدليل^(١).

الدليل الثاني:

أن موجب الرهن استحقاق البيع في الدين، والمشاع عين يجوز بيعها فيصح رهنها كالمقسوم^(٢).

نوقش: بأن هناك فرقاً بين بيع المشاع ورهنه، فإن موجب البيع ملك المبيع، وموجب الرهن استحقاق الحبس الدائم^(٣).

ويجاب: بعدم التسليم بأن موجب الرهن الحبس الدائم، بل موجب استيفاء الدين منه.

القول الثاني: عدم صحة رهن المشاع مطلقاً من الشريك أو من غيره، سواء أمكنت قسمته أم لا.

وهذا مذهب الحنفية^(٤)، قالوا: لكن لو رهن عيناً واحدة عند رجلين بدين لكل واحد منهما عليه جاز، وجميعها رهن عند كل واحد منهما، وكذا يجوز لو رهن رجلان بدين عليهما لرجل رهنًا واحدًا.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

«أن موجب الرهن ثبوت يد الاستيفاء، واستحقاق الحبس الدائم، ولا يتصور الحبس الدائم في المشاع، لأنه يبطل بالمهاياة^(٥) قبضه، كأنه

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٢٦١/١.

(٢) الحاوي الكبير ١٠٦/٧، المغني ٤٥٦/٦.

(٣) المبسوط ٦٩/٢١.

(٤) بدائع الصنائع ١٦٤/٨، العناية ٨٢/٩، مجمع الأنهر ٥٩٣/٢، مجمع الضمانات ص ١٠٠.

(٥) المهاياة: قسمة المنافع على التعاقب والتناوب. درر الحكام شرح غرر الأحكام ٤٢٦/٢.

رهنه يوماً ويوماً لا»^(١).

فهذا الدليل مبني على ما سبق من أن الحنفية يرون أن موجب الرهن استدامة القبض، فإذا كان المرهون مشاعاً لم يتحقق ذلك، لأنه يحتاج إلى المهايأة مع المالك في الإمساك فينتفع به المالك يوماً بحكم الملك، ويحفظه المرتهن يوماً بحكم الرهن، فهو بمنزلة قولك: رهنتك يوماً، ويوماً لا، ولا يجوز مع شريكه أيضاً لأن ثبوت اليد في المشاع لا يتصور، ولأنه لو جاز لأمسكه يوماً بحكم الرهن، ويوماً بحكم الملك^(٢).

نوقش:

١ - بعدم التسليم بأن المقصود من الرهن هو الحبس بل المقصود استيفاء الدين من ثمنه عند تعذره من غيره^(٣).

٢ - وبأن قبضه حكم مستدام، وخروجه في يوم المهايأة عن يده لا يزيل حكم قبضه عنه، وإن حصل في يد غيره، فصار كمن رهن شيئاً على أن يكون في يد مرتنه يوماً، وعلى يد عدل يوماً^(٤).

الدليل الثاني:

القياس على الهبة والنكاح، فإن هبة المشاع الذي تمكن قسمته فاسدة، والنكاح إذا أضيف إلى نصف المرأة، كان باطلاً بالاتفاق^(٥).

وبناقش من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن هبة المشاع لا تصح بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] فالعفو هنا

(١) البحر الرائق ٢٧٥/٨، أحكام القرآن للجصاص ١/٧١٥.

(٢) المبسوط ٦٩/٢١، معين الأحكام ص ١٣٩، الجوهرة النيرة ١/٢٢٨.

(٣) المغني ٤٥٦/٦.

(٤) الحاوي الكبير ١٠٧/٧.

(٥) المبسوط ٧٠/٢١.

هبة ما يجب من نصف الصداق، فلم يفرق بين أن يكون مما ينقسم أو مما لا ينقسم.

الثاني: وأما النكاح فإن هناك فرقاً بين المقصود من النكاح والمقصود من الرهن، فالمقصود من النكاح حل الزوجة، والشيوع ينافيه، والمقصود من الرهن الاستيفاء، والشيوع لا ينافيه.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو جواز رهن المشاع لقوة أدلته، ولأن الدليل الذي بنى عليه المانعون قولهم غير مسلم لهم أصلاً.

المطلب الثالث

رهن الدين

رهن الدين له صورتان:

١ - إما أن يرهنه ممن هو عليه، مثل أن يكون لزيد دين على بكر يساوي (٥٠) ألف ريال، فيشتري زيد منه سلعة بـ (٢٠) ألفاً مؤجلة، ويجعل دينه السابق (٥٠) ألف ريال رهناً لديه.

٢ - وإما أن يرهنه من غير من هو عليه، مثل أن يشتري زيد من عمرو بئمن لأجل، ولزيد دين على بكر، فيقول زيد لعمرو: جعلت الدين الذي لي على بكر رهناً تحت يدك حتى يأتيك الثمن.

ولا خلاف بين الفقهاء على صحة رهن الدين في غير الابتداء، وذلك كما لو تلفت العين المرهونة بعد قبضها فآلت ديناً في ذمة متلفها.

واختلف الفقهاء في حكم رهن الدين ابتداءً على قولين:

القول الأول: عدم صحة رهن الدين، سواء رهنه ممن هو عليه أو من غيره.

وهذا مذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١)، والشافعية^(٢) والحنابلة في

(١) المبسوط ٦٩/٢١، أحكام القرآن للجصاص ٧١٦/١، رد المحتار ١٢٥/١٠، درر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية ٩٧/٢.

(٢) فتح العزيز ٣/١٠، روضة الطالبين ٣٨/٤، أسنى المطالب ١٤٣/٢، مغني المحتاج ٤٦/٣.

الرواية المشهورة^(١) والظاهرة^(٢).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ووجه الدلالة من الآية: أن الله تعالى وصف الرهان بكونها مقبوضة، فلا تصح إلا مقبوضة، والدين لا يمكن قبضه، إذ لو أمكن قبضه لصار عيناً^(٣).

ويناقش من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن الرهن لا يصح إلا بالقبض.

الثاني: وعلى فرض صحته فإن قبض كل شيء بحسبه فقبض العقار بالتخلية، وقبض المنقول بالنقل وقبض الدين يقبض وثيقته أو الإشهاد، كما سيأتي.

الدليل الثاني:

«أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض، وقبض المرتهن له هنا لا يصادف ما يتناوله العقد لأنه فرع عن أخذ المالك له، وإذا أخذه خرج عن أن يكون ديناً»^(٤).

ويناقش: بعدم التسليم بأن الرهن لا يلزم إلا بالقبض لما سبق في المطلب الأول.

(١) الإنصاف ٣٥٩/١٢، شرح المنتهى ٢/٢٢٨، كشف القناع ٥/١٥٥١، حاشية الروض المربع للعنقري ١٥٩/٢.

(٢) المحلى ٨٨/٨.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٧١٦/١.

(٤) شرح البهجة ٧٦/٣، نهاية المحتاج ٢٣٨/٤.

الدليل الثالث:

أن الدين غير مقدور على تسليمه لأنه في ذمة المدين، ففيه غرر^(١).
نوقش: بأن الغرر الذي لا يغتفر هو غرر المعاوضات، وأما التوثقات فإنها زيادة على مجرد المعاملة، فيها مصلحة لمن له الحق، وإذا كان الحق له ورضي أن تكون توثقته ناقصة أو ديناً، فلا شيء يمنع من ذلك^(٢).

الدليل الرابع:

أن الرهن وثيقة بالدين، والدين قبل قبضه غير موثوق به، فإذا قبض صار عيناً لا ديناً^(٣).

ويناقش: بأن التوثيق بالرهن وإن كان ديناً فهو خير من عدم التوثيق مطلقاً، واحتمال عدم وفائه كاحتمال تلف العين المرهونة.

القول الثاني: جواز رهن الدين مطلقاً، سواء رهنه ممن هو عليه أو من غير من هو عليه.

وهذا مذهب المالكية^(٤)، والشافعية في قول مرجوح^(٥)، والحنابلة في رواية صححها صاحب الإنصاف^(٦)، وصاحب الإقناع^(٧).

واشترط المالكية في رهن الدين للمدين أن يكون أجل الدين الرهن

(١) فتح العزيز ٣/١٠، مغني المحتاج ٤٦/٣.

(٢) المجموعة الكاملة لابن سعدي ١٥١/٤.

(٣) تحفة المحتاج ٥٥/٥.

(٤) المنتقى شرح الموطأ ٢٦٢/٧، حاشية الدسوقي ٢٣١/٣، بلغة السالك ١١١/٢، مواهب الجليل ٣/٥.

(٥) المنثور في القواعد ١٣٩/٣، حاشية الشبراملسي ٢٣٤/٤، تحفة المحتاج ٥٥/٥، حاشية قليوبي وعميرة ٣٢٧/٢.

(٦) الإنصاف ٢٩٨/١٢، وانظر المجموعة الكاملة لابن سعدي ١٥١/٤.

(٧) الإقناع ٢٩٨/٢، وانظر شرح الزركشي ٢٥/٤.

مثل أجل الدين الذي فيه الرهن، أو أبعد منه، فإن كان أجل الدين الرهن أقرب، أو كان الدين الرهن حالاً منع، لأدائه لـ «أسلفني أسلفك» إن كان الدينان من قرض، ولأدائه لاجتماع بيع وسلف إن كانا من بيع.

واشترطوا لرهن الدين لغير المدين قبضه بالإشهاد على حوزة، ودفع الوثيقة للمرتهن^(١).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن موجب الرهن استحقاق البيع في محل الحق، والدين يجوز بيعه، فجاز رهنه^(٢).

ويناقش: بأن المنازعين لا يسلمون بصحة بيع الدين^(٣)، فلا يصح الاحتجاج عليهم بذلك.

الدليل الثاني:

أن رهن الدين ممن هو عليه أكد قبضاً من المعين^(٤).

الدليل الثالث:

أن الرهن توثقة بحق ثابت بدونها، وإنما فائدته أن يتوثق صاحب الدين بوثيقة الرهن، فاستيثاقه ولو بدين خير من لا شيء^(٥).

الدليل الرابع:

أن الحق للمرتهن فإذا رضي بذلك فيلزم ما تراضيا عليه^(٦).

(١) حاشية الدسوقي ٢٣١/٣، بلغة السالك ١١١/٢.

(٢) الإنصاف ٢٩٨/١٢، فتح العزيز ٣/١٠.

(٣) ينظر: البحر الرائق ١٢٩/٦، نهاية المحتاج ٩٢/٤، شرح المنتهى ٢٢٢/٢.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٢٦١/١.

(٥) الاختيارات الجلية مع نبيل المآرب ١٢٨/٣.

(٦) المجموعة الكاملة لابن سعدي ١٥١/٤.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو جواز رهن الدين من المدين ومن غيره،
لما يلي:

- ١ - أن الدين يجوز بيعه على القول الصحيح، وقد سبق ترجيح ذلك.
- ٢ - أن حجة المانعين مبنية على أصل ضعيف وهو أن الرهن لا يلزم إلا بالقبض.
- ٣ - ولأن المرتهن قد يرجو من المدين الآخر ما لا يرجو من المدين الأصلي.
- ٤ - ولأن الرهن من عقود التوثيق، وهي أوسع من عقود المعارضات فإذا جاز بيع الدين فرهته أولى بذلك.

المطلب الرابع

تنزيل أحكام المسائل الثلاث

السابقة على الشهادات الاستثمارية

الذي نخلص إليه من دراسة المسائل الثلاث السابقة في حكم رهن شهادات الوحدة الاستثمارية، ما يلي:

١ - لا يجوز رهن الشهادات الاستثمارية مطلقاً في المذهب الحنفي، لأنها من رهن المشاع، ورهن المشاع عندهم لا يجوز. أما عند الجمهور فهو صحيح.

٢ - لا يجوز رهن الشهادات الاستثمارية إذا كانت جميع موجوداتها أو نسبة كبيرة منها ديوناً، عند جمهور العلماء، لأنه من رهن الدين، وهو لا يصح عندهم خلافاً للمالكية الذين يرون صحة رهن الدين.

٣ - لا يجوز رهن الشهادات الاستثمارية عند الظاهرية إذا لم يقبض البنك المرتهن الشهادة الاستثمارية، وعند الحنفية والشافعية والحنابلة يصح الرهن ولكن لا يلزم، أما عند المالكية فهو صحيح ولازم.

٤ - إذا قبض البنك المرتهن الشهادة الاستثمارية ثم أعادها إلى المستثمر صار الرهن جائزاً عند الحنفية والمالكية والحنابلة، أما عند الشافعية فيبقى لازماً كما كان.

وعلى القول الذي رجحه الباحث في المسائل الثلاث السابقة يتبين ما يلي:

أ - يجوز رهن الشهادة الاستثمارية مطلقاً من البنك المصدر للشهادة

أو من غيره، سواء أكانت موجودات الشهادة نقودًا أم أعيانًا أم ديونًا أم مختلطة، بناءً على صحة رهن المشاع، والدين.

ب - يلزم الرهن المستثمر بمجرد العقد، ولا يفتقر ذلك إلى قبض الشهادة أو الإشارة عليها.

فإذا لزم الرهن لم يصح تصرف المستثمر بها ملكيتها لأنها مشغولة بحق المرتهن، والأولى - موافقة لرأي الجمهور - أن يتم إقباض الرهن.

ويعتبر التوثيق الرسمي للرهن كافيًا في القبض الحكمي للشهادة، فإذا ختم البنك على الشهادة أنها مرهونة، أو أشار بذلك على رقمها في شبكة المعلومات، فإن ذلك يعد قبضًا شرعيًا، لأن هذا التوثيق يمنع المستثمر من التصرف في الشهادة المرهونة بما يضر المرتهن، من بيع أو رهن أو غير ذلك، ويعطى المرتهن الحق في استيفاء حقه من قيمة الشهادة عند تعذر الاستيفاء من غيرها.

وقبض كل شيء بحسبه، فقبض الدنانير والدراهم بالمناولة، وقبض الدور بدفع المفاتيح، وقبض الأرض بالتخلية، وقبض المشاع أن يسلمه إليه وليس دونه حائل، ويعرف مقدار نصيبه - كما في قبض المشاع في البيع - إذ لا يتصور أن يكون في البيع قبض للمشاع ولا يكون في الرهن كذلك.

وقد نص أهل العلم على أن المرجع في القبض إلى العرف، قال في معالم السنن: «القبوض تختلف في الأشياء حسب اختلافها في أنفسها، وحسب اختلاف عادات الناس فيها»^(١).

والرهن الرسمي في هذا العصر في مثل قوة الرهن الحيازي، بل

(١) معالم السنن ٥/١٣٧.

أفضل فإن الرهن - بحيازته - يكون معرضاً للتلف والضياع والنقصان وغير ذلك، وقد يبقى معطلاً من غير أن ينتفع به الراهن أو المرتهن، بخلاف ما إذا كان بيد مالكة، ينتفع به ويقضي حوائجه منه، ويكون تحت ضمان يده.

ومما يؤكد صحة ذلك:

١ - أن علة اشتراط القبض في الرهن - كما ذكرها الفقهاء - هي تمكن المرتهن من استيفاء دينه ببيع المرهون عند الحاجة، وهذا المقصود حاصل بالتوثيق الرسمي.

٢ - أن التوثيق الرسمي للرهن فيه مصلحة للجانبين، فالمرتهن يحتفظ بحق التسديد دون أن يضمن المرهون، والراهن ينتفع بملكه طيلة فترة المداينة، غاية الأمر أنه ربما يتضرر به الغرماء الآخرون عند إفلاس الراهن، فإن المرتهن يكون أحق بذلك الشيء منهم، ولكن ضررهم هذا لم يعتبر شرعاً فيما إذا كان الرهن مقبوضاً حقيقة للمرتهن، فتبين أن مجرد الضرر لا يفسد الرهن.

٣ - أن قبض المرهون قد يكون متعدياً في التجارة الدولية التي يكون البائع فيها ببلد والمشتري ببلد آخر، ونقل المرهون يتطلب مؤونة كبيرة ونفقات باهظة، ولا سبيل لتوثيق الدين في مثل هذه الصورة إلا بالتوثيق الرسمي^(١).

ج - وإذا رهن المستثمر الشهادة الاستثمارية من البنك المصدر لها فإن القبض السابق لموجوداتها يقوم مقام القبض اللاحق المستحق بالرهن عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة لأن استدامة القبض للعين قبض حقيقة، لوجود الحيازة مع التمكن من التصرف:

أما عند الأحناف فلأن شرطهم أن يكون القبض السابق أقوى أو

(١) بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ٢١.

مساوياً للقبض اللاحق، وهو متحقق هنا فإن قبض البنك الأول قبض أمانة لأنه شريك، والقبض المستحق بالرهن قبض أمانة أيضاً، فهما متساويان.

وأما عند الشافعية فلأن شرطهم إذن الراهن، ومضي زمن يتأتى فيه القبض إذا كان الشيء غائباً عن مجلس العقد، وكلا هذين الشرطين معتبر في رهن الشهادة، إذ لا ترهن إلا بإذن صاحبها، وتأخذ إجراءات تسجيل الرهن زمناً يتأتى فيه القبض عادة.

وأما عند المالكية والحنابلة فلأن القبض السابق يقوم مقام القبض المستحق بالعقد مطلقاً دون شرط^(١).

فظهر بهذا أن رهن الشهادة الاستثمارية من البنك المصدر لها لا يتوقف على موجوداتها حقيقة وقت العقد عند عامة الفقهاء.

(١) انظر: ص ٧٤٥.

الباب الرابع

تطبيق في دراسة أساليب توظيف الأموال في الخدمات الاستثمارية ومدى موافقتها للأحكام الشرعية

وفيه فصلان:

الفصل الأول: أساليب استثمار الأموال في الخدمات الاستثمارية
في الأوراق المالية.

الفصل الثاني: أساليب استثمار الأموال في الخدمات
الاستثمارية في العقود التمويلية.

توطئة

تحدثنا في الفصل التمهيدي من هذه الرسالة عن دور المصرف في الخدمات الاستثمارية، وقلنا: إن المصرف يقوم بدور الوسيط بين جهتين:

الأولى: هي جهة المستثمرين (المودعين).

والثانية: هي جهة الممولين (جهات التوظيف).

وفيما مضى كان الحديث منصباً عن العلاقة الأولى وهي علاقة المصرف بالمستثمرين، والتخريجات الفقهية التي تكيف عليها تلك العلاقة، وأنواع العوائد المتحققة وكيفية توزيعها، ثم أحكام تعامل المستثمرين بالوحدات الاستثمارية.

وفي هذا الباب سيتركز الحديث عن الجانب الثاني من الدور الواسطي، ويحسن التذكير هنا بما سبق أن بيناه في التمهيدي من عدم وجود ارتباط بين طبيعة علاقة البنك بالمستثمرين وطبيعة علاقته بالتمويلين، فالعلاقة الأولى قد تكون مبنية على أسس شرعية بينما العلاقة الثانية قد لا تكون كذلك، وأقرب مثال على ذلك: صناديق الاستثمار بالسندات فإن العلاقة بين البنك والمستثمرين لا شائبة فيها، لكن توظيف الأموال بالسندات محرم، فتحرم المشاركة في الصندوق لأجل ذلك.

وقد يكون العكس، كما في صناديق الاستثمار المضمونة بالأسهم المباحة، فإن العلاقة الأولى محرمة، والثانية مباحة:

وتقسم أساليب توظيف الأموال في الخدمات الاستثمارية إلى قسمين:

القسم الأول: توظيف الأموال في الأوراق المالية (وهي الاستثمارات غير المباشرة).

ويشمل: الاستثمار في الأسهم وفي السندات وفي العملات.

القسم الثاني: توظيف الأموال في عقود التمويل (وهي الاستثمارات الحقيقية).

ويشمل: التمويل بالمrabحة، وبالاستصناع، وبالمشاركة.

الفصل الأول

أساليب استثمار الأموال في الخدمات الاستثمارية في الأوراق المالية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المتاجرة في الأسهم.

المبحث الثاني: المتاجرة في السندات.

المبحث الثالث: المتاجرة في سلة العملات.

تمهيد

في التعريف بالأوراق المالية

تنقسم الأوراق المتداولة في الأسواق المالية إلى قسمين:

١ - الأوراق المالية المتداولة في سوق النقد:

والمقصود بسوق النقد: السوق التي توظف فيها أدوات تمويل قصيرة الأجل أي لأقل من سنة، والتي تصدرها الجهات المقترضة المختلفة، كالحكومات، والشركات المعروفة ذات الأهلية الائتمانية العالية والهيئات العامة.

والغرض الأساسي من سوق النقد هو المواءمة بين الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل للمقترضين، وبين الأموال التي يوفرها المستثمرون ذوو الميول أو الموارد قصيرة الأجل.

وجميع الأوراق المالية المتداولة في هذه السوق تمثل صكوك دائنية، ومن هذه الأوراق:

شهادات الإيداع البنكية القابلة للتداول، والكمبيالات المصرفية، وأذونات الخزينة والأوراق التجارية... إلخ^(١).

٢ - الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال:

وسوق رأس المال متخصصة في الأوراق المالية الأطول أجلاً، أي

(١) إدارة الاستثمارات ص ١٦٧، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١١، إدارة المحافظ الاستثمارية ص ٣٧، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٨٠، الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٢٩.

لأكثر من سنة، مثل سندات الشركات التي تمتد مدتها لأكثر من سنة، والأوراق المالية المضمونة برهن، والأسهم العادية والممتازة، أو تكون الورقة خليطاً من هاتين الأداتين (الأسهم والسندات) في صورة سندات قابلة للتحويل، أو سندات تشتمل الحق في شراء أسهم^(١).

ومن جانب آخر تنقسم الأوراق المالية إلى قسمين:

أ - أوراق مالية تمثل صكوك ملكية: مثل الأسهم العادية، والممتازة، والوحدات الاستثمارية في الصناديق الاستثمارية.

ب - أوراق مالية تمثل صكوك مديونية: مثل السندات وما يجري مجراها كأذونات الخزينة وشهادات الإيداع وغيرها^(٢).

(١) الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ص ٥٥، إدارة الاستثمارات ص ١٧٦، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ص ٤٦، الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٣١.

(٢) إدارة الاستثمارات ص ١٦٥، الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ١٠، إدارة المحافظ الاستثمارية ص ٣٧.

المبحث الأول

المتاجرة في الأسهم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأسهم وحكم المتاجرة بها.

المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لتداول الأسهم.

المطلب الثالث: الجانب التطبيقي لتداول الأسهم وموقف الفقه الإسلامي منه.



المطلب الأول

تعريف الأسهم وحكم المتاجرة بها

وفيه فرعان:

الفرع الأول: حقيقة الأسهم:

يعرف السهم بأنه: «صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة، ويعطى للمساهم ليمثل حصته في رأس مال الشركة»^(١).

وتعتبر الأسهم أداة التمويل الأساسية لتكوين رأس المال في الشركات المساهمة، إذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة يعلن عنها

(١) إدارة الاستثمارات ص ١٧٩، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١٧، الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ١٢، النقود والبنوك والأسواق المالية ص ٧١.

مع الإصدار^(١).

وتتميز الأسهم بعدد من الخصائص، من أهمها:

١ - أنها متساوية القيمة:

فلا يجوز إصدار أسهم عادية عن نفس الشركة بقيم مختلفة، بينما لا يحكم هذا الشرط إصدار الأوراق المالية الأخرى^(٢).

٢ - القابلية للتداول:

وهذه الخاصية توفر للسهم مرونة كبيرة في سوق الأوراق المالية، تجعل بالإمكان التنازل عنه بالطرق التجارية، دون حاجة لاتباع طرق الحوالة المدنية والتي تتطلب ضرورة قبول الشركة المصدرة للحوالة أو إبلاغها بها.

وتضع القوانين التجارية في معظم الدول شروطًا خاصة على عملية التداول بقصد الحد من عمليات المضاربة غير المشروعة بالأسهم، منها على سبيل المثال: عدم السماح للمؤسسين أن يتصرفوا في أسهمهم إلا بعد مضي سنتين على تأسيس الشركة نهائيًا^(٣).

٣ - عدم قابلية السهم للتجزئة في مواجهة الشركة:

فإذا تملك السهم أشخاص متعددون سواء بطريق الشراء أو الإرث، وجب عليهم أن يختاروا أحدهم فيؤكلوه لينوب عنهم في استعمال الحقوق المختصة بالسهم في مواجهة الشركة^(٤).

(١) إدارة الاستثمارات ص ١٧٩.

(٢) المادة ٤٨ من نظام الشركات السعودي رقم ١٨٥ في ١٧/٣/١٣٨٥ هـ.

(٣) إدارة الاستثمارات ص ١٧٩، المادة ١/١٠٠ من نظام الشركات السعودي، وانظر القانون التجاري السعودي ص ٢٦٤.

(٤) شركة المساهمة في النظام السعودي ص ٣٣٦، الشركات للخياط ٩٥/٢.

٤ - المسؤولية المحدودة للمساهم:

فمسؤولية المساهم في الشركة لا تتجاوز قيمة السهم، فلا يسأل عن ديون الشركة إلا بمقدار أسهمه التي يملكها^(١).

دور الاستثمار في الأسهم في الاستثمارات المصرفية:

يشكل الاستثمار في الأسهم حيزًا كبيرًا في سوق الاستثمارات المصرفية المحلية، وقد حقق هذا النوع من الاستثمار نموًا مطردًا في السنوات العشر الأخيرة، فقد كانت نسبة الاستثمار في الأسهم لا تشكل سوى ٨,١٪ من إجمالي استثمارات الصناديق المحلية في العام ١٩٩١م، في حين أصبحت بنهاية عام ١٩٩٨م تشكل ما نسبته ٢٠,٨٪ من إجمالي أصول الصناديق^(٢).

ويعزى هذا الإقبال المتزايد إلى وفرة العوائد المتحققة من هذه الاستثمارات - والذي يصل في بعض الصناديق إلى ٤٠٪ -، مقارنة بالاستثمار في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والمستقر كالسندات والودائع البنكية وأذونات الخزينة وغيرها، والتي لا يتجاوز العائد عليها في المتوسط ٥٪.

ومع ذلك فلا تزال نسبة كبيرة من المستثمرين تفضل الاستثمار في الأسهم بطريق مباشر (أي عن طريق شاشات التداول دون الاشتراك في الصناديق)، حيث يمكنهم الاستفادة من نظام المعلومات الآلي وخدمات الوساطة المميزة والميسرة لدى البنوك المحلية، إضافة إلى تمتع المستثمرين بحقوق التصويت عند استثمارهم مباشرة في سوق الأسهم^(٣).

(١) إدارة الاستثمارات ص ١٨٠، الشركات للخياط ٩٥/٢.

(٢) واقع وآفاق صناديق الاستثمار السعودية ص ٧٩، التقرير السنوي الرابع والثلاثون لمؤسسة النقد العربي السعودي ص ١٢٥.

(٣) انظر ملحق النماذج: نموذج العائد السنوي المتحقق من صناديق الاستثمار.

وتصل نسبة صناديق الاستثمار بالأسهم إلى ما يزيد عن ٥٣٪ من إجمالي عدد صناديق الاستثمار بالمملكة في العام ١٩٩٨م والتي يصل عددها إلى ١١٤ صندوقاً^(١).

الفرع الثاني: حكم تداول الأسهم:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حكم تداول الأسهم باعتبار نوع السهم:

يختلف الحكم الشرعي لتداول الأسهم بحسب نوع السهم المراد شراؤه، وتتنوع الأسهم باعتبارات مختلفة، وفيما يلي بيان هذه الأنواع، وحكم كل منها:

أولاً: أنواع الأسهم باعتبار الحقوق التي يقررها للمساهمين:

وهي من هذا الجانب تنقسم إلى:

١ - أسهم عادية:

وهي التي يحصل المساهم بموجبها على قدر من الربح يتناسب مع ما دفعه للشركة، دون أي زيادة أو مزية أخرى، ويكون عليه من الخسارة بمقدار أسهمه.

حكم هذا النوع:

هذا النوع هو الأصل في الأسهم، وهو يوافق أحكام الشريعة الإسلامية لأنه مبني على العدالة، وتساوي الحقوق والواجبات^(٢)، والأدلة على جواز تداوله نفس الأدلة المتقدمة على جواز تداول الوحدات الاستثمارية.

(١) واقع وآفاق صناديق الاستثمار السعودية ص ٧٥.

(٢) هذه النسبة من واقع حصر ميداني لجميع الصناديق المحلية.

٢ - أسهم ممتازة:

«وهي التي تختص بمزايا لا تتمتع بها الأسهم العادية، وذلك أن الشركة قد ترغب في زيادة رأس مالها، فتعطي الأسهم الجديدة امتيازات لا تتمتع بها الأسهم القديمة لتشويق الجمهور للاكتتاب بها»^(١).

وهي على أنواع:

١ - الأول:

قد يكون الامتياز بأن يمنح بعض أصحاب الأسهم حق الأولوية في استرجاع قيمة أسهمهم بكاملها عند تصفية الشركة (م/١٠٣/٣ - من نظام الشركات السعودي).

حكم هذا النوع:

هذا النوع غير جائز شرعاً لأن الشركة تقوم على المخاطرة، والخسارة تكون من رأس المال فإذا ضمن لأصحاب هذه الأسهم حق استرجاع قيمتها كان ذلك منافياً لمعنى الشركة، ومن ناحية أخرى فإن الشركة إذا خسرت استرد أصحاب هذه الأسهم وفاء أسهمهم من أسهم الآخرين، وذلك منافٍ للعدالة وظلم للمشاركين الآخرين^(٢).

٢ - الثاني:

وقد يكون الامتياز بأن تعطى الأسهم الممتازة حق الأولوية في الحصول على الأرباح، وذلك بأن يأخذوا حصة في الأرباح بنسبة معينة مثل ٥٪ ثم توزع الأرباح بعد ذلك على جميع المساهمين بالتساوي، ومنهم أصحاب الأسهم الممتازة (م/١٠٣/٣ - من نظام الشركات السعودي).

(١) شركة المساهمة في النظام السعودي ص ٣٥٨، الشركات للخياط ٩٦/٢.

(٢) الشركات للخياط ٩٧/٢، الوجيز في النظام التجاري السعودي ص ٢٠١، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٢٣، م/١٠٣/٣ - ٤ من نظام الشركات السعودي.

حكم هذا النوع:

ذهب عامة الباحثين إلى أن الشرط غير جائز شرعاً^(١).

وحجتهم:

أن الأسهم متساوية، وليس لأصحاب الأسهم الممتازة مالٌ أو عملٌ زائدٌ يستحقون به هذه الزيادة في الربح، وهو إنما يستحق بالمال أو بالعمل^(٢).

وما ذهب إليه هؤلاء يتفق مع ما ذهب إليه المالكية والشافعية من وجوب قسمة الربح في شركة العنان على قدر المالين، لأن الربح تبع للمال وثمره له فلا بد أن يكون على قدره^(٣).

وذهب الحنفية والحنابلة إلى جواز قسمة الربح في العنان حسب الاتفاق سواء أكان على قدر المالين، أم يتفاضلان فيه مع تساويهما في المال، لأن الأصل في القسمة هو الشرط، وقد يكون عند أحد الشريكين مزية ليست عند الآخر فيستحق الزيادة^(٤).

وهذا القول هو الراجح لأن مبنى العقود على الرضى، فعلى أي نسبة اتفق الشركاء عمل بها، وليس في الأدلة الشرعية ما يوجب أن تكون قسمة الربح بقدر المالين.

وبناءً على ذلك، فإن شرط في شركة المساهمة زيادة في نسبة الربح لبعض المساهمين بقرار من الجمعية العمومية، جاز ذلك، لأن الجمعية مفوضة من قبل المساهمين باتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وقد

(١) الشركات في الشريعة الإسلامية للخياط ٢/٢٢٢.

(٢) شركة المساهمة في النظام السعودي ص ٣٦٠، الشركات في الشريعة الإسلامية للخياط ٢/٢٢٢.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) بداية المجتهد ٢/٣٠٦، مغني المحتاج ٣/٢٢٨ [وقد سبقت هذه المسألة بأدلتها مفصلة ص ٤٦٣].

يكون من مصلحة الشركة في بعض الأحيان أن تعلن عن مزايا لمن يكتتبون فيها، كما لو انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركة، فمن مصلحة المساهمين فيها أن يعلن عن هذه المزايا لترتفع القيمة السوقية، فلم يكن في هذا القرار إضرار بهم.

والشرط في صحة هذا الامتياز ألا يؤدي إلى قطع الشركة في الربح، فلا يصح أن يفرض لحملة الأسهم الممتازة مبلغًا مقطوعًا، أو ضمانًا من الخسارة، بل يقتصر الجواز على ما إذا كان الامتياز زيادة في نسبة الربح.

٣ - الثالث:

وقد يكون الامتياز بأن يمنح أصحاب الأسهم الممتازة الأولوية في الأمرين معًا، أي في قبض ربح معين، وفي استرداد ما دفع من رأس المال عند التصفية، (م/١٠٣/٣ - من نظام الشركات السعودي).

حكم هذا النوع:

هذا النوع لا يجوز شرعًا لاشتماله على الشرط المحظور وهو ضمان رأس المال، كما تقدم.

٤ - الرابع:

وقد يكون الامتياز بمنح بعض الأسهم أكثر من صوت في الجمعية العمومية، وهذا النوع من الامتياز منعه النظام السعودي (م/١٠٣/٣ - من نظام الشركات السعودي).

حكم هذا النوع:

لا يجوز إصدار أو تداول هذه الأسهم لأن المفروض هو تساوي الشركاء في الحقوق، ومن هذه الحقوق: التساوي في الأصوات بحسب الأسهم^(١).

(١) بدائع الصنائع ٥١٨/٧، المغني ١٣٨/٧.

٥ - الخامس:

وقد يكون الامتياز بأن يعطى أصحاب الأسهم الممتازة فائدة سنوية ثابتة سواء ربحت الشركة أم خسرت، مثل ٥٪ من قيمة السهم.

حكم هذا النوع:

هذا الامتياز باطل شرعاً لأنه يتضمن الربا والظلم والضرر^(١).

٦ - السادس:

وقد يكون الامتياز بأن يمنح أصحاب الأسهم القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة، لأنهم هم الشركاء الأولون.

حكم هذا النوع:

هذا الامتياز جائز، إذ لا يصح شرعاً أن تطرح أسهم جديدة للاكتتاب إلا بموافقتهم في الجمعية العمومية التي تتكون منهم، فإذا أرادوا توسيع أعمال الشركة فلهم أن يقرروا ذلك بأن يزيدوا من رأس المال منهم أو من بعضهم، أو أن يدخلوا شركاء جدد، وحق الشفعة مقرر في الشرع وهو هنا للمساهمين القدامى فهم أولى من المكتتبين الجدد بشراء الأسهم الجديدة^(٢).

ثانياً: أنواع الأسهم من حيث الاستهلاك وعدمه:

تنقسم الأسهم من حيث الاستهلاك وعدمه إلى قسمين:

١ - أسهم رأس المال:

وهي الأسهم التي لم يقبض المساهم قيمتها الاسمية من الشركة أي لم تستهلك^(٣).

(١) الشركات في الشريعة الإسلامية للخياط ٢/٢٢٣.

(٢) الشركات في الشريعة الإسلامية للخياط ٢/٢٢٣، أحكام الأسواق المالية ص ٢٢٩.

(٣) الشركات في الشريعة الإسلامية للخياط ٢/٢٢٤.

حكم هذا النوع:

هذا النوع هو الأصل في الأسهم، وحكمه كحكم الأسهم العادية المتقدم.

٢ - أسهم التمتع:

وهي التي يحصل عليها المساهم عندما يسترد كل القيمة الاسمية لأسهمه أثناء حياة الشركة، أي عندما تستهلك أسهمه.

والأصل أنه لا يجوز رد قيمة الأسهم للمساهمين إلا عند انقضاء الشركة، وبعد الوفاء بديونها، إذ من حق كل مساهم أن يبقى في الشركة طيلة فترة قيامها إلا أن الشركة قد تجد من الضروري استهلاك الأسهم في بعض الحالات، فتتص على ذلك في نظامها، كما إذا كان مشروعها يهلك تدريجياً أو يقوم على حقوق مؤقتة، كشركات المناجم والمحاجر أو الشركات الحاصلة على امتياز حكومي بمقتضاه تؤول موجوداتها إلى الدول عند نهاية المدة.

ويكون الاستهلاك تباعاً بطريق القرعة السنوية أو بأية طريقة أخرى تحقق المساواة كاستهلاك نسبة معينة من قيمة جميع الأسهم كل عام بشكل تدريجي، كما يجوز أن يتم الاستهلاك عن طريق قيام الشركة بشراء أسهمها وإعدامها، بشرط أن يكون سعر الأسهم في هذه الحالة في السوق أقل من قيمتها الاسمية أو مساوياً لها (م/١٠٤/٢ - من نظام الشركات السعودي).

ويظل صاحب أسهم التمتع محتفظاً كشريك في الشركة حتى بعد استهلاك أسهمه، فيشارك في الأرباح وفي التصويت وفي الجمعية العمومية، وفي فائض التصفية، إلا أن حقه في الأرباح وفي فائض التصفية أقل من أصحاب أسهم رأس المال، حيث إنه يجب أن تخصص نسبة مئوية من صافي الربح السنوي لتوزع على أسهم رأس المال بالأولوية على أسهم التمتع، وفي حالة انقضاء الشركة يكون لأصحاب أسهم رأس المال

أولوية الحصول على ما يعادل القيمة الاسمية لأسهمهم من فائض التصفية^(١).

حكم هذا النوع:

يُفرق في الحكم الشرعي لهذه الأسهم بين حالين:

الحال الأولي: ما إذا كانت الشركة المساهمة تصدر نوعين من الأسهم: أسهمًا عادية، يبقى أصحابها ملتزمين بالتزامات الشركة، وأسهمًا تمتع، يستهلكها أصحابها ويتخلصون من خسارتها، ويبقى لهم نصيب من أرباحها، فهذا لا يجوز لأنه مخالف لمقتضى عقد الشركة من المساواة بين الجميع، واحتمال المخاطرة للجميع، فلا يجوز أن ينجو مساهمون من تحمل الخسارة حين يأخذون قيمة أسهمهم، ويتحمل الباقيون الخسارة كلها، فهذا ظلم وإجحاف لا يجوز^(٢).

الحال الثانية: أن يتم الاستهلاك بنسبة معينة من قيمة جميع الأسهم كل عام بشكل تدريجي، بحيث لا تصدر الشركة نوعين من الأسهم، وإنما يتساوى الجميع في هذا الاستهلاك، فلا بأس بها شرعًا لأنها تحقق المساواة بين جميع المساهمين، وما يعطاه المساهمون يمكن أن يكيف على أنه جزء من الأصول أو الأرباح، أو أن ذلك بمثابة تصفية جزئية مستمرة في كل سنة إلى أن تنتهي، وتنتهي معها موجودات الشركة^(٣).

ثالثًا: أنواع الأسهم من حيث الشكل:

وهي بهذا الاعتبار قسمان:

(١) القانون التجاري السعودي ص ٢٦٢.

(٢) «الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي» بحث د. علي محيي الدين القرة داغي، مجلة المجمع ١٢٣/١/٧، شركة المساهمة في النظام السعودي ص ٣٦٧، الشركات للخياط ٢٢٥/٢، أحكام الأسواق المالية ص ٢٣٣.

(٣) «الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي» ص ١٢٢، الشركات للخياط ٢٢٦/٢، شركة المساهمة في النظام السعودي ص ٣٦٧.

١ - أسهم اسمية:

وهي التي تحمل اسم صاحب الحق فيها، وتتداول بطريق القيد في سجل المساهمين الذي تعده الشركة لهذا الغرض^(١). وهذا النوع لا غبار عليه شرعاً.

٢ - أسهم لحاملها:

وهي التي لا تحمل اسم صاحب الحق فيها، وإنما يذكر فيها عبارة أنه لحامله، ويعتبر حامل السهم هو المالك في مواجهة الشركة. وتتجه التشريعات التجارية في الوقت الحاضر إلى حظر إصدار الأسهم لحاملها وذلك للتحقق من جنسية المساهمين، والتأكد من حصة المواطنين في رأس مال الشركات، وفي نفس الوقت القضاء على التهرب من الضرائب ودرء مخاطر الضياع أو السرقة^(٢).

حكم هذا النوع:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم الأسهم لحاملها على قولين:
القول الأول: تحريم إصدار الأسهم لحاملها^(٣).
استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن جهالة المشتركين تؤدي إلى الغرر الفاحش، إذ بهم يتم التعاقد، وتعيين مجلس الإدارة وعزله، وتكوين الشركة وزيادة رأس مالها، فالجهالة بهم لا شك أنها من الغرر الفاحش المفسد للعقود^(٤).

(١) القانون التجاري السعودي ص ٢٦٠. الوجيز في النظام التجاري السعودي ص ٢٠١.

(٢) القانون التجاري السعودي ص ٢٦٠، الوجيز في النظام التجاري السعودي ص ٢٠١.

(٣) الشركات في الشريعة الإسلامية للخياط ٢/ ٢٢١، شركة المساهمة في النظام السعودي ص ٣٥٥.

(٤) أسواق الأوراق المالية لسمير رضوان ص ٢٨١.

الدليل الثاني:

بأن جهالة المشترك تفضي إلى النزاع والخصومة، وإضاعة الحقوق، فلو سرقت صكوك هذه الأسهم أو استولى عليها مغتصب، أو ضاعت والتقطها آخر، فإن حاملها هو الذي يصبح مالكا لها، وفي هذا تضييع لحقوق العباد، وما أفضى إلى الخصومة والضرر فيمتنع شرعاً، لأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

الدليل الثالث:

ولأن جهالة المشترك قد تؤدي إلى أن يكون المشترك فاقد الأهلية، وفاقد الأهلية لا يصح اشتراكه بنفسه^(١). وعلى هذا فيجب رد قيمتها إلى من ساهم فيها أولاً أو استبدالها بأسهم اسمية.

القول الثاني: جواز إصدار الأسهم لحاملها.

وإلى هذا ذهب مجمع الفقه الإسلامي^(٢).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

بأن شهادة السهم هي وثيقة إثبات استحقاق المساهم في حصته من الشركة، وليس هناك ما يلزم شرعاً أن يدون عليها اسم المستحق.

الدليل الثاني:

وللاتفاق على جواز إصدار شيك لحامله، فكذلك شهادة الأسهم.

نوقش: بأنه لا يمكن قياس شهادة الأسهم بالشيك لأن عمليات بيع

(١) الشركات في الشريعة الإسلامية للخياط ٢/٢٢١، شركة المساهمة في النظام السعودي ص ٣٥٥.

(٢) مجلة المجمع ٧/١/٧١٢.

وشراء الأسهم تجري بصورة سريعة، وبمبلغ كبير حتى ملايين الدولارات أو أكثر^(١).

الترجيح:

الذي يترجح للباحث هو القول الثاني لقوة أدلته إذ ليس في الأدلة الشرعية ما يلزم بتدوين اسم المالك على السلعة، فيبقى الأمر على الأصل وهو الحل، والله أعلم.

رابعاً: أنواع الأسهم من حيث الحصة المدفوعة:

وتنقسم بهذا الاعتبار إلى قسمين:

١ - أسهم نقدية:

وهي التي تعطى نظير الحصص النقدية، وتكون قابلة للتداول بمجرد تأسيس الشركة. وهذه الأسهم جائزة شرعاً.

٢ - أسهم عينية:

وهي التي تعطى نظير حصص غير نقدية يقدمها المساهم، وتكون غير قابلة للتداول قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن سنتين ماليتين كاملتين لا تقل كل منهما عن اثني عشر شهراً من تاريخ تأسيس الشركة^(٢).

حكم هذا النوع:

حكمها الجواز لما تقدم من جواز المشاركة بالعروض، والله أعلم.

(١) أحكام الأسواق المالية، محمد صبري هارون ص ٢٢٥.

(٢) القانون التجاري السعودي ص ٢٦١، الوجيز في النظام التجاري السعودي ص ٢٠١.

المسألة الثانية: حكم تداول الأسهم بحسب نوع نشاط الشركة المساهمة:
وفيها ثلاث حالات:

الحال الأولي: تداول أسهم الشركات القائمة على أنشطة محرمة:
والمقصود بهذه الحال أن يكون جل نشاط الشركة المساهمة في أمور محرمة.

ويدخل في هذه الحال:

- ١ - الشركات التي تتاجر بالخمور أو المخدرات أو التصاوير أو الملاهي أو القمار.
 - ٢ - المصارف الربوية بشتى أنواعها، لأن جل نشاطها في التمويل بفائدة.
 - ٣ - شركات التأمين التجاري.
 - ٤ - شركات الإعلام الهابط، أو الإعلام المحارب للعقائد والمبادئ الإسلامية.
 - ٥ - شركات الأسلحة في البلدان الكافرة.
- فهذه الأسهم جميعها لا يجوز إنشاؤها، ولا المساهمة فيها، ولا التصرف فيها بالبيع والشراء، لأن من شرط صحة البيع أن يكون المبيع مباحًا، وهذه الأسهم محرمة.
- ومن أمثلة الصناديق الاستثمارية المحلية التي تشتمل على بعض هذه الأسهم^(١):

- ١ - صندوق البنك السعودي الهولندي للمتاجرة بأسهم البنوك المحلية.
- ٢ - صندوق الأهلي المضمون للأسهم الأمريكية (١٧٪ منه أسهم بنكية).

(١) ملاحظة: جميع هذه الإحصائيات من تقارير الأداء لهذه الصناديق عن الربع الثاني لعام ١٩٩٩م.

- ٣ - صندوق الأهلي المضمون للأسهم الأوروبية (٢٥,٥٪ منه أسهم بنكية).
- ٤ - صندوق الأهلي المضمون للأسهم الدولية (مؤلف من مؤشرات الأسهم العالمية).
- ٥ - صندوق الأهلي للميزان الاستثماري (٣٠٪ من أصوله تقريباً أسهم بنكية).
- ٦ - صندوق الأهلي المضمون للأسهم اليابانية (١١,٥٪ من أصوله أسهم بنكية).
- ٧ - صندوق الأهلي المضمون لأسهم جنوب شرق آسيا (١١٪ من أصوله أسهم بنكية).
- ٨ - صندوق الأهلي المضمون للأسهم العربية (٢٤٪ تقريباً من أصوله أسهم بنكية).
- ٩ - صندوق الأهلي المضمون للأسهم السعودية (٦٣,٨٪ من أصوله أسهم بنكية).
- ١٠ - صندوق البريطاني للاستثمار في الأسهم السعودية (١): (٢١,٥٪ من أصوله أسهم بنكية).
- ١١ - صناديق مؤشرات الأسهم العالمية بالبنك السعودي البريطاني.
- ١٢ - صندوق الصناديق المحدود للمستثمر العربي بالبنك العربي الوطني (مؤلف من أسهم بنكية وغيرها).
- ١٣ - صندوق النسر للمستثمر العربي بالبنك العربي الوطني (مؤلف من أسهم بنكية وغيرها).
- ١٤ - صندوق أوروبا الشرقية للمستثمر العربي بالبنك العربي الوطني (مؤلف من أسهم بنكية وغيرها).

١٥ - صندوق العربي للاستثمارات المحلية (٣٢,٧٪ من أصوله أسهم بنكية).

الحال الثانية: تداول أسهم الشركات القائمة على أنشطة مباحة:

وهي الشركات التي تقع كل عملياتها في دائرة الحلال، حيث يكون رأس المال حلالاً، وتتعامل في الأنشطة المباحة، وينص نظامها وعقدها التأسيسي على أنها تتعامل في حدود الحلال، ولا تتعامل بالربا إقراضاً أو اقتراضاً، ولا تتضمن امتيازاً خاصاً أو ضماناً مالياً لبعض دون بعض. فهذا النوع من أسهم الشركات - مهما كانت تجارية أو صناعية أو زراعية - لا خلاف في جواز إنشائها والاكتتاب بها وبيعها وشرائها، وما أثير حولها من شبهات قد سبق الجواب عليه.

والأصل في التصرفات الإباحة، ولا تتضمن هذه الأسهم أي محرم، وكل ما فيها أنها نظمت أموال الشركة حسبما تقتضيه قواعد الاقتصاد الحديث دون التصادم مع أي من المبادئ الإسلامية^(١).

ويمكن أن نمثل لهذا النوع بالمصارف الإسلامية التي ثبت جدتها في أسلمة أعمالها المصرفية كلها، مثل: الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، بنك فيصل الإسلامي السوداني، البنك الإسلامي لغرب السودان.

الحال الثالثة: تداول أسهم الشركات ذات الأنشطة المختلطة:

ويقصد بها تلك الشركات التي لا يغلب على استثماراتها أنها في أمور محرمة، وإنما تنتج سلعة وخدمات مشروعة، مثل شركات الأدوية والأسمت والكهرباء والشركات الصناعية.. إلخ، ولكن وجودها في بيئة رأسمالية قد يؤدي إلى أن تمول عملياتها عن طريق الاقتراض الربوي أو توظف سيولتها الفائضة توظيفاً ربوياً قصير الأجل.

(١) «الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي» ص ٨٩.

فهذه المسألة واحدة من معضلات العصر، نظرًا لانتشار الشركات المساهمة في كل صقع، وقلما تخلو واحدة منها من الاعتماد في جزء من تمويل مشاريعها على القروض الربوية أو إيداع فائض السيولة لديها في الحسابات الآجلة.

وقد ثار جدل كبير حول حكم المساهمة في هذه الشركات، وانقسم الباحثون حيالها إلى فريقين: مبيح، ومانع.

وسوف نعرض فيما يلي أقوال الفريقين، وأدلتهم، وما يثار حول كل دليل من مناقشات سائلين الله ﷻ أن يلهمنا الصواب، وأن يرينا الحق حقًا ويرزقنا اتباعه:

أولاً: تحرير محل النزاع:

لا أعلم خلافاً بين العلماء المعاصرين على^(١):

- ١ - أن المساهمة في الشركات التي يغلب عليها المتاجرة بالأنشطة المحرمة، محرمة ولا تجوز لما فيها من الإعانة على الإثم والعدوان.
- ٢ - وأن من يباشر إجراء العقود المحرمة بالشركة - كأعضاء مجلس الإدارة الراضين بذلك - أن عملهم محرم، قلّت نسبة الحرام في الشركة أم كثرت.
- ٣ - وأن الاشتراك في تأسيس شركات يكون من خطة عملها أن تتعامل في جملة معاملاتها بالعقود المحرمة، أو كان منصوباً في نظامها على جواز ذلك، فإن هذا الاشتراك محرم.
- ٤ - وأن المساهم لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يدخل في ماله

(١) انظر: «حكم تداول أسهم الشركات المساهمة» بحث الشيخ ابن منيع، مجلة البحوث الفقهية العدد السابع، «الاستثمار في الأسهم» بحث د. علي محي الدين القره داغي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد التاسع.

كسب الجزء المحرم من السهم، بل يجب عليه إخراجه والتخلص منه، حتى على القول بجواز مساهمته.

٥ - ولا ينبغي أن يكون خلاف على أن المساهم العادي إذا كان قادراً على منع مزاوله الأنشطة المحرمة - وإن كانت يسيرة -، كما لو كانت حصته في الشركة تمثل أغلبية فلم يمنع الشركة من مزاولتها أنه آثم بذلك، فإن لم يكن قادراً على التغيير فيجب عليه على أقل الأحوال أن يعارض الممارسات المحرمة بصوته في الجمعية العمومية للشركة.

واختلفوا في حكم المساهمة في الشركات المشروعة من حيث الأصل لكنها تتعامل في بعض معاملاتها بالأنشطة المحرمة أو تقتض أو تودع بالفوائد على قولين:

القول الأول: يرى جمع من العلماء المعاصرين، وعدد من الهيئات الشرعية، جواز المساهمة في هذه الشركات.

ويرى هؤلاء أن الربح الناتج عن الفوائد الربوية قليل، فيكون مغموراً وتابعا للأرباح الحلال.

ويجب على المساهم في هذه الحال أن يتحرى مقدار ما دخل على عائدات أسهمه من الإيرادات المحرمة، وذلك من واقع القوائم المالية للشركة، فيتخلص منها بتوزيعها على أوجه البر، دون أن ينتفع بها أي منفعة، ولا أن يحتسبها من زكاته، ولا يعتبرها صدقة من حُرِّ ماله، ولا أن يدفع بها ضريبة حكومية.

وممن ذهب إلى القول: الهيئة الشرعية لشركة الراجحي^(١)، والهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني^(٢)، والمستشار الشرعي لبنك البركة^(٣)،

(١) قرارات الهيئة الشرعية للشركة ٢٤١/١.

(٢) الفتاوى الشرعية للبنك الإسلامي الأردني فتوى رقم ١.

(٣) الأجوبة الشرعية في التطبيقات المصرفية، مجموعة دلة البركة فتوى رقم ٣٧.

وندوة البركة السادسة^(١)، وعدد من العلماء المعاصرين^(٢).

استدل أصحاب هذا القول بعددٍ من القواعد والمؤيدات الشرعية
نوجزها فيما يلي:

الدليل الأول:

الاستدلال بقاعدة: «يجوز تبعًا ما لا يجوز استقلالًا».

فهذه القاعدة معتبرة في الشريعة الإسلامية، دل عليها قوله عليه
الصلاة والسلام: «من باع عبدًا له مال، فماله للذي باعه إلا أن يشترطه
المبتاع»^(٣).

فدل على جواز بيع العبد مع ماله بثمن نقدي دون مراعاة لشروط
الصرف، لأن المال الذي مع العبد تابع لا مقصود.

ولهذه القاعدة تطبيقات متعددة منها: جواز بيع الحامل، والدار مع
الجهل بأساسات الحيطان وغير ذلك^(٤).

وعلى ذلك: «فهذا النوع من الأسهم وإن كان فيه نسبة بسيطة من
الحرام لكنها جاءت تبعًا، وليست أصلًا مقصودًا بالتملك والتصرف»^(٥).

(١) الفتاوى الاقتصادية ص ١٩.

(٢) منهم فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين (مجلة النور ع ١٨٣ لعام ١٤٢١ هـ) وفضيلة الشيخ
عبد الله بن منيع في بحثه المنشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة ع ٧ لعام ١٤١١ هـ
بعنوان «حكم تداول أسهم الشركات المساهمة»، وكل من د. نزيه حماد، ومصطفى
الزرقا، ومحمد تقي العثماني، انظر (مجلة النور ع ١٨٣ لعام ١٤٢١ هـ) ود. علي
محبي الدين القره داغي في بحثه المقدم لمجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة
بعنوان «الاستثمار في الأسهم».

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٦٩٧.

(٤) انظر - في تأصيل هذه القاعدة وتطبيقاتها -: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٢٨،
القواعد للمقري ٢/ ٤٣٢، شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢٥٣.

(٥) «الاستثمار في الأسهم» د. علي محبي الدين القره داغي ص ٨٢.

«فيمكن اعتبار بيع سهم - من هذا النوع - من جزئيات هذه القاعدة»^(١).

نوقش هذا الاستدلال من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن القواعد الفقهية ليست من الأدلة الشرعية - المتفق عليها أو المختلف فيها - التي نص عليها علماء الفقه والأصول، فلا يصح الاحتجاج بها^(٢).

والسبب في ذلك: «أن القواعد الفقهية هي أحكام أغلبية غير مطردة فهي إنما تصور الفكرة الفقهية المبدئية التي تعبر عن المنهاج القياسي العام في حلول القضايا، وترتيب أحكامها، والقياس كثيرًا ما ينخرم ويعدل عنه في بعض المسائل إلى حلول استحسانية استثنائية لمقتضيات خاصة بتلك المسائل تجعل الحكم الاستثنائي فيها أحسن وأقرب إلى مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة، وجلب المصالح ودرء المفاسد ودفع الحرج.. ولذلك كانت القواعد الفقهية قلما تخلو إحداها من مستثنيات في فروع الأحكام التطبيقية خارجة عنها»^(٣).

الوجه الثاني: أن هذه القاعدة وردت في مسائل منصوص أو مجمع على حرمتها استقلالاً وجوازها تبعاً، كبيع مال العبد مع العبد، والحمل مع أمه، واللبن في الضرع مع الشاة ونحو ذلك، وهذا بخلاف ما معنا، فإن المحتج بهذا الدليل يريد أنه إذا حرم استقلالاً يجوز الاجتهاد في حله تبعاً، وليس هذا الذي عناه الفقهاء من القاعدة، لا سيما في باب الربا المقطوع بتحريمه وضرره^(٤).

(١) «حكم تداول أسهم الشركات المساهمة» ص ١٩.

(٢) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» بحث د. صالح البقمي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ع ٢١ لعام ١٤١٤هـ.

(٣) شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٣٤، وانظر: تهذيب الفروق ١/ ٣٦.

(٤) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» ص ١١٨.

ويناقد هذا الاستدلال أيضًا:

الوجه الثالث: بأن التبع الذي يغتفر مما كان أصله المنع يشترط فيه أن يكون غير مقصود، كما تقدم بيان ذلك في بيع الوحدات الاستثمارية، أما هنا فإن الإيداع أو الاقتراض بفوائد مقصود في عمل الشركة، ولذا تلحظ إصرار المجالس الإدارية للشركات على هذا العمل مع علمهم بتحريمه.

الوجه الرابع: وهذه القاعدة معارضة بأدلة وقواعد قد تكون أقوى منها دلالة في هذا الباب، فمن ذلك:

أ - قصة القلادة التي بيعت بخير^(١)، حيث لم يتساهل النبي ﷺ في التابع الذي مع الربوي، مما يبين أن الربا قليله وكثيره حرام، بخلاف غيره من المحظورات كالغرر ونحوه فقد يتسامح في قليلها.

ب - قاعدة: «إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام»^(٢).

ج - قاعدة: «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح»^(٣).

الوجه الخامس: وبأن قياس تملك الأسهم على تملك العبد ونحوه قياس مع الفارق، فإن المحظور في تملك العبد هو في البيع نفسه لا في العبد، بينما في السهم يظل التحريم ملازمًا لملكية السهم حتى بعد العقد، فتعاطي العقود المحرمة سيظل باقياً حتى بعد امتلاك السهم، ويد المساهم هي يد شريك، فكون الشركة أكثر أعمالها مباحة لا يبيح لها ممارسة قليل الحرام، ولهذا لم يجوز أهل العلم - القائلون بجواز بيع العبد بماله - أن يستثمر الشريك ماله بأمور محرمة ولو كانت يسيرة غير مقصودة.

(١) الحديث سبق تخريجه ص ٧٥٧.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٠٩، غمز عيون البصائر ١/ ٣٣٥، شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢٤٣.

(٣) انظر: قواعد الأحكام ١/ ٩٨، غمز عيون البصائر ١/ ٢٩٠.

الدليل الثاني:

الاستدلال بقاعدة: «الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة».

والأصل فيها قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].

ولهذه القاعدة تطبيقات متعددة تقاس عليها المسألة المذكورة، فمن ذلك:

أ - جواز بيع العرايا: قال ابن تيمية: «يجوز للحاجة ما لا يجوز بدونها كما جاز بيع العرايا بالتمر»^(١).

ب - ما ذكره في قواعد الأحكام بقوله: «لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيه حلال جاز أن يستحل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات...»^(٢).

ج - تجويز مشايخ بلخ من الحنفية حمل الطعام ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج، لتعامل أهل بلادهم بذلك، وللحاجة، مع أن متقدمي الحنفية صرحوا بعدم جوازه.

د - جواز النظر إلى المخطوبة.

وغير ذلك من التطبيقات^(٣).

ووجه الاستدلال بهذه القاعدة: «أن حاجة الناس تقتضي الإسهام في هذه الشركات الاستثمارية، لاستثمار مدخراتهم، فيما لا يستطيعون الاستقلال بالاستثمار فيه، كما أن حاجة الدولة تقتضي توجيه الثروة

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/٤٨٠.

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/١٨٨.

(٣) انظر - في تأصيل القاعدة وتطبيقاتها -: الموافقات ٢/١١، المنشور في القواعد ٢/٢٤، الفروق ٤/٧٠، قواعد الأحكام ٢/١٦١، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٤٩، إعلام الموقعين ٢/١٤٢.

الشعبية إلى استخدامها فيما يعود على البلاد والعباد بالرفاهية والرخاء»^(١).

ويناقش هذا الاستدلال:

بعدم التسليم بوجود حاجة عامة للاستثمار.

وبيان ذلك أن الحاجة المذكورة إما أن تكون:

١ - في إنشاء الشركة، أي لمصلحة الدولة.

٢ - أو في المساهمة فيها، أي لمصلحة الأفراد.

والأولى غير واردة قطعاً لأننا إذا اعتبرنا استثمار مدخرات الناس في شركات حاجة، فليس من حاجة تدعو إلى أن تقوم الشركات بالقرض والاقتراض الربوي، وهو أمر متفق عليه، بل لا أظن أصحاب هذا القول ينازعون في أن المشارك في إنشاء شركات من هذا القبيل آثم، حتى ولو كانت نسبة الحرام فيها قليلة، ولا خلاف أن المسؤولين عن الشركة لا يحل لهم تثمير ما لديهم من فائض سيولة في الإقراض الربوي بحجة الحاجة إلى ذلك.

وإن أريد بالحاجة: احتياج عامة الناس إلى المشاركة بها، فهذا غير وارد أيضاً لأمر:

الأول: أن الحاجة: «ما يفتقر إليها من حيث التوسعة، ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوات المطلوب، فإذا لم تراع دخل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة»^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ يدل على ذلك، فقد فسر ابن عباس رضي الله عنهما الحرج ب: الضيق^(٣).

(١) «حكم تداول أسهم الشركات المساهمة» ص ٢١، «الاستثمار في الأسهم» ص ٨٣، قرارات الهيئة الشرعية للراجحي ١/٢٤٣.

(٢) الموافقات ٤/٢.

(٣) جامع البيان في تأويل آي القرآن ٩/١٩٢.

«ومن الثابت أن أفراد الأمة الإسلامية لا يلحقهم الحرج والمشقة من عدم شراء أسهم الشركات التي تأخذ من المصارف أو تعطيها الفوائد الربوية، حسب تفسير ابن عباس رضي الله عنهما للحرج، ولا من قريب منه، لأنه لم تغلق في وجوههم وسائل الاستثمار المباحة في التجارة بأنواعها المتعددة والزراعة والصناعة والخدمات لا سيما بعد أن استنبط علماء الفقه والاقتصاد من مسائل الفقه معاملات تسهل على الناس التعامل مع المصارف بحيث يستفيد منها أرباب المشاريع بإقامة مشروعاتهم، وتستفيد منها المصارف بالربح الذي تطمح إليه، مثل المضاربة والشركات الخالية من الربا بأنواعها المتعددة ومثل السلم والمرابحة ونحو ذلك»^(١).

فالمساهمة في هذه الشركات لم تتعين طريقاً للكسب، إذ يوجد طرق أخرى من الكسب الحلال أفضل منها وتغني عنها، فثبت أن الحاجة غير متحققة.

وترك المساهمة في هذه الشركات المشبوهة فيه مشقة، لكنها مشقة غير معتبرة شرعاً، إذ لا يخلو حكم شرعي من قدر من المشقة: «والشارع إنما قصد بوضع الشريعة إخراج المكلف عن اتباع هواه حتى يكون عبداً لله، فإن مخالفة الهوى ليست من المشقات المعتبرة في التكليف، وإن كانت شاقة في مجاري العادات، إذ لو كانت معتبرة حتى يشرع التخفيف لأجل ذلك، لكان ذلك مناقضاً لما وضعت الشريعة له، وذلك باطل، فما أدى إليه مثله»^(٢).

الثاني: وعلى فرض وجود الحاجة فهي غير مستوفية لشروطها، إذ من شروط الحاجة التي توجب تدابير استثنائية من الأحكام العامة:

الشرط الأول: أن تكون عامة لجميع الأمة.

(١) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» ص ١٢٠.

(٢) الموافقات ١٠٣/٢.

ولست هناك حاجة لعموم الأمة لأسهم الشركات التي تتعامل بالربا، ونسبة المستثمرين في الأسهم من عامة الناس أقل بكثير من غير المستثمرين بها، وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى برهان، ومن يحضر اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات يدرك ذلك تماماً، فضلاً عن أن غالب المستثمرين في الأسهم هم من طبقة رجال الأعمال، فالأمر عندهم ليس حاجياً بل تحسيني، يدل لذلك أن الحديث هنا هو عن «المدخرات» و«الرفاهية» و«الرخاء»، وكلها أمور تحسينية.

أما باقي المستثمرين فهم قلة بالنسبة لأولئك، والقليل لا يبني عليه حكم.

الشرط الثاني: أن ما يجوز للحاجة إنما يختص بما ورد فيه نص يجوزه، أو تعامل، أو لم يرد فيه شيء منهما، ولكن لم يرد فيه نص يمنعه بخصوصه، وكان له نظير في الشرع يمكن إلحاقه به، وأما ما ورد فيه نص بخصوصه فعدم الجواز فيه واضح، ولو ظنت فيه مصلحة لأنها حينئذٍ وهم^(١).

والنصوص متوافرة على تحريم الربا كله، قليلة وكثيره^(٢).

والأمثلة التي استشهد بها أصحاب هذا القول تؤكد ذلك:

- فإن جواز بيع العرايا ورد استثناءً بنص خاص، ولهذا لا يصح القياس عليه لأنه رخصة بنيت على خلاف النص والقياس.
- وتجوز مشايخ بلخ حمل الطعام ببعض المحمول، للأحاديث الدالة على جوازه، ومنها أحاديث المزارعة والمساقاة، لا بسبب الحاجة، ولا لأجل تعامل أهل بلخ به، وإن علل بذلك بعض الفقهاء.

(١) شرح القواعد الفقهية للزرقا ص ٢١٠.

(٢) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» ص ١٢٢.

- وجواز النظر إلى المخطوبة ثابت بالسنة كما هو معلوم.
- وما ذكره في قواعد الأحكام ليس فيه دليل على الدعوى لأنه والله الحمد لم يعم الحرام الأرض، فوسائل الاستثمار المباحة كثيرة جدًا.
- وما نقلوه عن شيخ الإسلام ابن تيمية من: «أن الشارع لا يحرم ما يحتاج إليه الناس في البيع لأجل نوع من الغرر... إلخ» صحيح ولكنه في الغرر وليس في الربا، ولذا قال رحمته الله: «ومفسدة الغرر أقل من الربا فلذلك رخص فيما تدعو إليه الحاجة منه»^(١).

الشرط الثالث: أن يقطع بارتفاع الحاجة بارتكاب المحظور.

ولهذا حرم الشارع التداوي بالخمير وغيره من المحرمات لأنه لا يتيقن الشفاء بها، ولم تتعين - أي الخمرة - طريقاً له - كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢).

وفي الاستثمار بالأسهم، قد يسهم الفرد في شركة تتعامل بالربا فيخسر فتزداد حاجته، أو لا يربح فتبقى حاجته.

الشرط الرابع: أن تقدر الحاجة بقدرها.

فإذا كانت الضرورة تقدر بقدرها، فما بالك بالحاجة التي هي أدنى من الضرورة؟ فهل يسوغ القول بأن تتعدى قدرها إلى أن نجعلها تشريعاً عاماً؟^(٣).

الثالث: ولو صح العمل بمقتضى قاعدة الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة للزم من ذلك القول بجواز الاستثمار في السندات والقبولات البنكية ونحو ذلك دفعاً للضرورة.

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٥، وانظر: «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» ص ١٢٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٤/٢٦٨.

(٣) انظر: «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» ص ١٢٢.

فإن قيل: إن الضرورة تقدر بقدرها، وهذه الضرورة تندفع بالاستثمار في الأسهم المباحة الأصل فقط، لأنها أخف الضررين.

فالجواب: أن الاستثمار في الأسهم يحمل في طياته مخاطر كبيرة، ولذا يفضل معظم المستثمرين الاستثمار في السندات والأوراق البنكية على الاستثمار في الأسهم^(١)، فالضرورة في حق هؤلاء - لو صح كونها ضرورة - لا تندفع إلا بالاستثمار في السندات.

الرابع: ولو فرضنا أن الاستثمار في الأسهم يحقق حاجة ومصلحة للبلد، فما القول في الاستثمار في الأسهم العالمية؟ والتي أصبحت تضارع في نفوذها وسيطرتها على سوق الأسهم المحلية.

ويكفي أن نعرف أن استثمارات الصناديق في الأسهم المحلية في العام ١٩٩٨م لم تتجاوز (١,٣)، مليار ريال، وهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من حجم السوق الذي بلغ في العام ذاته (٢٤,٣٨) مليار ريال، في حين بلغت استثمارات الصناديق في الأسواق العالمية (٩,٨) مليار ريال^(٢).

ولغة الأرقام هذه تعطي دلالة واضحة على التدفقات الضخمة الخارجة من البلد والتي تنعم بها الشركات الأجنبية، وتصنع بها الرفاهية في بلادها، كل ذلك تسوق له الصناديق، متذرة بأنها لا تساهم في شركات الخمور والقمار وغير ذلك، فهل يكفي ذلك لاستباحة الفوائد بحجة أنها تحقق حاجة ملحة للبلد؟.

(١) بلغ حجم الاستثمار في السوق النقدية قصيرة الأجل في صناديق الاستثمار المحلية بالمملكة في العام ١٩٩٨م: ١٩,٢٩ مليار ريال، بينما بلغ حجم الاستثمار في الأسهم: ٥,٠٩ مليار ريال.

واقع وآفاق صناديق الاستثمار السعودية ص ٨١.

(٢) انظر: التقرير السنوي الرابع والثلاثين لمؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٩٨ ص ١٢٥، مجلة بحوث اقتصادية عربية ع ١٩ لعام ٢٠٠٠ ص ١٢، واقع وآفاق صناديق الاستثمار السعودية ص ٧٧.

في ظني أن هذا الاستثمار أبعد ما يكون عن هذه المعاني.

الدليل الثالث:

الاستدلال بقاعدة: «اختلاط الجزء المحرم بالكثير المباح لا يصير المجموع حراماً» وقاعدة: «لأكثر حكم الكل».

ومفاد هاتين القاعدتين أن اليسير المحرم إذا كان مغموراً في الكثير المباح فإنه لا يؤثر في صحة التصرفات الشرعية من بيع وشراء وإجارة وغير ذلك.

والأصل في ذلك أن النبي ﷺ كان يعامل اليهود بيعاً وشراءً ورهنًا وقرضاً مع أن الله وصفهم بأكل السحت والربا وأكل أموال الناس بالباطل. وقد ذكر العلماء لهاتين القاعدتين تطبيقات متعددة في أبواب الطهارة، والعبادات، والمعاملات والصيد والأطعمة واللباس كالحرير، وغيرها^(١)، فمن ذلك:

ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: «الحرام إذا اختلط بالحلال فهذا نوعان:

أحدهما: أن يكون محرماً لعينه كالميتة، فإذا اشتبه المذكي بالميتة حرماً جميعاً.

الثاني: ما حرم لكونه غصباً، والمقبوض بعقود محرمة كالربا والميسر، فهذا إذا اشتبه واختلط بغيره لم يحرم الجميع بل يميز قدر هذا من قدر هذا، فيصرف هذا إلى مستحقه وهذا إلى مستحقه^(٢).

(١) انظر - في تطبيقات القاعدتين -: الأشباه والنظائر لابن نجيم ٣٤٣/١ - مع غمز عيون البصائر، قواعد الأحكام ٨٤/١، المنشور في القواعد ٢٥٣/٢، قواعد ابن رجب ص ٢٩، بدائع الفوائد ٢٥٧/٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٢٠/٢٩.

وسئل عن معاملة من كان غالب أموالهم حراماً، فقال: «إذا كان الحلال هو الأغلب لم يحكم بتحريم المعاملة، وإن كان الحرام هو الأغلب، قيل بحل المعاملة، وقيل: بل هي محرمة، فأما المتعامل بالربا، فالغالب على ماله الحلال، إلا أن يعرف الكره من وجه آخر، وذلك أنه باع ألفاً بألف ومائتين فالزيادة هي المحرمة فقط»^(١).

وفي الأشباه والنظائر: «إذا غلب على ظنه أن أكثر بيعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد، فإن كان الغالب هو الحرام تنزه عن شرائه، ولكن مع هذا لو اشتراه يطيب له»^(٢).

وفي القواعد والفوائد الأصولية: «الأكل من مال من ماله حرام، هل يجوز أم لا؟».

في المسألة أربعة أقوال.. الثالث منها: إن كان الأكثر الحرام حرم وإلا فلا، إقامة للأكثر حكم الكل»^(٣).

وبناءً على ذلك فإن: «جزءاً يسيراً من أسهم الشركات التي هي موضوع بحثنا من هذا النوع حرام، والباقي منها وهو الكثير مباح»^(٤). أي فيكون الحكم للأكثر وهو المباح.

ويناقش هذا الاستدلال من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن قياس المشاركة في شركات تتعامل بالربا على معاملة من اختلط ماله الحرام بالحلال قياس مع الفارق^(٥).

ويظهر الفرق من ثلاثة أمور:

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٧٢.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ١/٢٤٣ - مع غمز عيون البصائر.

(٣) القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٦.

(٤) «حكم تداول أسهم الشركات المساهمة» ص ٢٢، «الاستثمار في الأسهم» ص ٧٧.

(٥) فتاوى الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي السوداني، فتوى رقم ١٦.

أ - أن معاملة من اختلط ماله بالحرام تحمل على الجزء المباح من ماله، حملاً لتصرفات المسلمين على الصحة.

أما المشاركة في شركات تتعامل بالربا فلا يمكن تصحيح الجزء المحرم لأن المال المستثمر بالربا هو عين مال الإنسان، فلو ثبت أن النبي ﷺ - وحاشاه من ذلك - وضع أموالاً عند اليهود لاستثمارها بطريق المشاركة، أو أن أحداً من أهل العلم استعمل القاعدتين في باب المشاركة كما في البيع، لكان حجة في ذلك، ولكن كل ذلك لم يكن بل جاء عنهم ما يفيد المنع كما سيأتي.

ب - أنه لو صح هذا القياس - أي قياس الشركة على المعاوضة - لجاز للإنسان أن يستثمر أمواله في الشركات ذات الأغراض المحرمة، قياساً على جواز المعاملة معها بالبيع والشراء، وهو أمر ممنوع بالاتفاق.

ج - أن مشاركة من يتعامل بالربا فيها معنى الإعانة على الإثم، بخلاف التعامل معه بيعاً وشراءً واستئجاراً ونحو ذلك، فإن المشتري أو المستأجر يأخذ من المرابي ما يقابل عوضه المبذول.

الوجه الثاني: أن هاتين القاعدتين مردودتان بقاعدة: «إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام»، ومن فروعها: لو اشتبهت محرمة عليه بأجنيبات محصورات لم تحل، ومن أحد أبويه مأكول والآخر غير مأكول.

الوجه الثالث: أن إعطاء الأكثر حكم الكل ليس على إطلاقه، فالشراب المسكر محرم وإن كانت الخمرة التي فيه أقل من الماء، والنجاسة إذا غيرت لون الماء أو ريحه تنجس ولو كانت قليلة.

الوجه الرابع: وما نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أهل العلم من جواز معاملة من اختلط ماله بالحرام لا يصح الاستشهاد به هنا لأمر:

أ - أن هذه النقول هي في حالة الاشتباه، والحالة التي نناقشها ليس

فيها اشتباه، وإنما فيها علم وإقدام على شراء أسهم فيها حرام^(١).

ب - ما ذكره شيخ الإسلام وغيره عن المحرم لكسبه إنما هو فيما إذا جاء الغاصب ونحوه بمال حرام فضمه إلى ماله الحلال وخلطه، فإن هذا الخلط لا يحرم ماله الحلال، لا أن العقد الفاسد - كما في موضوعنا - يكون صحيحًا، فهو لم يحكم بتصحيح الغصب، ولا ذلك العقد الفاسد.

وحينئذٍ إذا أراد الخلاص من الحرام يميز كلاً منهما عن الآخر، فيصرف كلاً منهما إلى مستحقه، فالمغصوب إلى المغصوب منه، والحلال يبقى عنده.

وهذا الحكم متفق عليه، فلا يحكم بحرمة جميع مال المساهم الذي اشترك في الشركة معتقداً أنها لا تودع ولا تقرض بفوائد ربوية، ثم يتبين له مستقبلاً أنها تفعل ذلك، وإنما يقدر نصيب أسهمه من الفوائد الربوية ويخرجها منه، أو من ربحها لأنها محرمة عليه، والباقي حلال له، لكن نقول: «إن المساهم الذي يعلم أن الشركة تأخذ وتعطي فوائد ربوية يحرم عليه البقاء فيها، كالغاصب أو المتعامل بعقد فاسد يحرم عليه الاستمرار فيه».

فهذا هو مراد أهل العلم فيما نقل عنهم^(٢).

ج - أن في معاملة من في ماله حلال وحرام لا يجزم المتعامل معه بالبيع والشراء والاستئجار ونحو ذلك أن نصيبه وقع في الحرام قطعاً، بخلاف المساهم في الشركات التي تتعامل بالربا فإنه بتملكه أسهماً في الشركة سيسهم قطعاً مع الشركاء فيما سيستقبلونه من أعمال تالية لتملك السهم، فإذا كانت هذه الأعمال محرمة، فبأي وجه يمكن تجويزها، ومن المعلوم أن السهم حصة شائعة في الشركة بجمع ما تشمل عليه من أصول

(١) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بالفوائد» ص ١٢٦.

(٢) انظر: «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بالفوائد» ص ١٢٦.

ثابتة أو منقولة أو حقوق أو أرباح ملوثة أو غير ذلك، ولا يمكن تمييز حصته عما عداه من الشركاء.

د - على أنه قد ورد عن بعض السلف تحريم معاملة المرابي ونحوه، فقد سئل الإمام أحمد عن الذي يعامل بالربا، يؤكل عنده؟ قال: لا، : «قد لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله»^(١)، وقد أمر النبي ﷺ بالوقوف عند الشبهة^(٢). اهـ.

الدليل الرابع:

الاستدلال بقاعدة: «ما لا يمكن التحرز منه فهو عفو». ولهذه القاعدة تطبيقات متعددة ذكرها الفقهاء، منها: العفو عن يسير رذاذ البول، ويسير طين شارع تحققت نجاسته، ونحو ذلك^(٣). ووجه الاستدلال بهذه القاعدة: أن أسهم الشركات التي تتعامل بشيء من الحرام لا يمكن الاحتراز منها، فهي معفو عنها^(٤).

ويناقش هذا الاستدلال:

بأن موضوع القاعدة فيما لا بد للإنسان منه كالفروع المذكورة، وأما أسهم هذه الشركات فيمكن التحرز منها بعدم الاكتتاب بها أو شرائها.

الدليل الخامس:

الاستدلال بالمصلحة.

-
- (١) أخرجه البخاري (كتاب اللباس باب من لعن المصور برقم ٥٩٦٢) من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه، ومسلم (كتاب المساقاة باب من لعن أكل الربا وموكله برقم ١٥٩٨) من حديث جابر رضي الله عنه.
- (٢) القواعد والفوائد الأصولية ص ٩٧، وانظر: البيان والتحصيل ٥١٤/١٨.
- (٣) انظر - في تطبيقات القاعدة -: المبسوط ١٣٩/٢، المغني ٧٢/١، كشف الأسرار للبخاري ٢٢٦/١، المنشور في القواعد ٢٦٦/٣، قواعد ابن رجب ص ٣٤٣.
- (٤) «حكم تداول أسهم الشركات المساهمة» ص ٢٥.

ووجه ذلك: أن في تملك الأسهم من قبل أهل الخير والصالح المنكرين لهذه المعاملات فيه مصلحة شرعية بالقضاء على تلك المعاملات عن طريق الدخول في المجالس الإدارية^(١).

ويناقش من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المصلحة إذا كانت مصادمة للنص فهي ملغاة، فلا عبرة بها.

الوجه الثاني: أن هذه المصلحة غير محققة، والمفسدة المترتبة على المساهمة محققة، والمفسدة المحققة مقدمة في الاعتبار على المصلحة المظنونة، كما هو معلوم من قواعد الشرع.

الوجه الثالث: أن هذا التعليل متوجه في حق كبار التجار، والشركات الإسلامية، الذين يرجى من مساهمتهم التغيير المباشر لنظام الشركة، أما آحاد الناس فإن هذا المقصد إن صدق في بعضهم فهو غير موجود عند كثير منهم.

الدليل السادس:

قياس ملكية الأسهم في الشركات ذات الغرض المباح، والتي تتعامل ببعض الأعمال المحرمة على ملكية الرقيق، بجامع أن المسؤولية في كل منهما محدودة بمقدار القيمة الكلية.

وقد ذكر الفقهاء أنه: «لا ينبغي الإذن لغير المأمون ومتعاطي الربا، فإن فعل وكان يعمل بالربا تصدق السيد بالربح، وإن جهل ما يدخل عليه من الفساد في البيع استحب التصديق بالربح لعدم يقين الفساد»^(٢).

فمالك السهم إذا عرف ما يدخل على الشركة من الفساد تصدق به،

(١) الفتاوى الاقتصادية ص ١٧، «الاستثمار في الأسهم» ص ٨٧.

(٢) الذخيرة للقرافي ٣١٩/٥.

وإذا لم يعلم استحباب له أن يتصدق بالربح الناتج من أعمال الشركة، وذلك إنما هو على سبيل الاستحباب ولا وجه حينئذ للقول بتحريم الاستثمار في هذه الشركات، وإلا لكان حراماً على المسلم أن يمتلك عبداً يعمل بالربا^(١).

ويناقد من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن قياس ملكية الأسهم على ملكية الرقيق فاسد من أصله، وقد سبق بيان فساد^(٢).

الوجه الثاني: أن السيد لا يجوز له أن يأذن لعبده بالمتاجرة في الحرام، وما ذكره أهل العلم إنما هو فيما إذا دخل عليه منه شيء.

الوجه الثالث: أنه لو صح هذا القياس وما بني عليه من نتائج لجاز امتلاك أسهم الشركات التي أصل نشاطها محرم، كالتي أصل نشاطها مباح: «فالعبد المأذون ربما يغش في التجارة، ويتعامل بالربا، ويتاجر في الخمر، ولا يتعلق ذلك بسيد - ومقتضى هذا التخييل - فالشركة شبيهة بالعبد المأذون، فلا حرج على المساهمين أن يمتلكوا الشركات التي تغش في التجارة وتتعامل بالربا وتبيع الخمر... لأنه لا سلطة لهم عليها، فالشركة تتصرف بشكل مستقل عنهم»^(٣).

القول الثاني: يرى جمع من العلماء المعاصرين، وعدد من الهيئات الشرعية تحريم المساهمة في الشركات التي يكون أصل نشاطها مباحاً، إذا كانت تتعامل ببعض المعاملات المحرمة كالإقراض والاقتراض بفائدة.

فيحرم الاكتتاب بها، وبيعها وشراؤها وامتلاكها.

(١) «الشخصية الاعتبارية ذات المسؤولية المحدودة» بحث د. محمد القري، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية مج ٥ ع ٢٤.

(٢) انظر ص ٢٣٦.

(٣) «تعليق د. الضير على بحث القري السابق» بتصرف يسير ص ٧١.

وممن ذهب إلى هذا القول: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة^(١)، والهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي^(٢)، والهيئة الشرعية لبنك دبي الإسلامي^(٣)، وهيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي السوداني^(٤)، وعدد من العلماء المعاصرين^(٥).

وفي قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته السابعة ما نصه: «ج: الأصل حرمة الإسهام في شركات تتعامل أحياناً بالمحرمات، كالربا ونحوه، بالرغم من أن أنشطتها الأساسية مشروعة»^(٦).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] وقوله عليه الصلاة والسلام: «ألا وإن كل ربا من ربا الجاهلية موضوع»^(٧).

(١) فتاوى اللجنة ١٣/٤٠٧.

(٢) الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، فتوى رقم ٥٣٢.

(٣) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، فتوى رقم ٤٩.

(٤) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي السوداني، فتوى رقم ١٦.

(٥) منهم: د. صالح المرزوقي في بحثه «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» مرجع سابق، د. السالوس في بحثه «أحكام أعمال البورصة في الفقه الإسلامي» المقدم لمجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته السادسة، مجلة المجمع ٦/ ١٣٤٣/٢، والشيخ عبد الله بن بيه في بحثه «المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام» المقدم لمجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة، مجلة المجمع ٧/ ١/ ٤١٥، والأستاذ علي العيسى في كتابه: مفاهيم حول أسهم الشركات المساهمة، وهذا القول هو مفهوم كلام د. الخياط في كتابه: الشركات ٢/ ٢٠٦.

(٦) مجلة المجمع ٧/ ١/ ٧١٢.

(٧) أخرجه أحمد ٣/ ٣٢٠ ومسلم (كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ برقم ١٢١٨) وأبو داود (كتاب الحج باب صفة حجة النبي ﷺ برقم ١٩٠٥) والنسائي (كتاب الحج باب الكراهية في الثياب المصبغة للمحرم برقم ٢٧١٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

وعن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه»^(١).

ووجه الدلالة من هذه النصوص: أنها عامة في التحريم فتشمل الربا قليله وكثيره.

فكلمة: «الربا» في الآيتين معرفة بأل التي تفيد استغراق الجنس، فتعم، وكلمة: «كل» في حديث جابر من صيغ العموم، و«آكل الربا» و«موكله» نكرتان مضافتان إلى معرفة، و«الربا» في الحديث الأخير معرفة بأل، وهي من صيغ العموم، فيشمل الحديث كل آكل للربا أو مؤكل له، قل الربا أو كثر.

والربا الناتج عن اقتراض الشركات المساهمة أو إيداعها هو من ربا الجاهلية الذي جاء القرآن بتحريمه، والذي بينت حكمه هذه الأحاديث الشريفة، فكيف يسوغ لقائل بعد ذلك أن يقول: إن الربا إذا كان قليلاً ومغموساً في الحلال الكثير فهو جائز^(٢).

نوقش: بأن المستثمر لا يأخذ الربا، إذ يجب عليه فوراً التخلص من مقدار الكسب الحرام، وصرفه في وجوه البر^(٣).

ويجب عنه من أوجه:

الوجه الأول: أنه وإن كان لا يأكل الربا فهو يؤكله، لأن الشركة تتمول بفوائد فتدفع الربا لجهات التمويل، فهو داخل في لعن النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أن تقدير الحرام وإخراجه لا يبيح شراء أسهم هذا النوع من الشركات ولا يكون توبة من الذنب الذي وقع فيه:

أ - أما أنه لا يبيح المساهمة فلأن محل العقد (وهو سهم الشركة

(١) الحديث سبق تخريجه آنفاً.

(٢) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد» ص ٩٦.

(٣) «الاستثمار في الأسهم» ص ٨٦، قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١/ ٢٤٥.

التي تقتضى بفوائد ربوية) مالٌ محرم بسبب ما اشتمل عليه من الربا .
وبناءً عليه، فهذا العقد باطل على مذهب جمهور الفقهاء، وفاسد
عند الحنفية لأن العقود التي يدخلها الربا تكون فاسدة عندهم كبيع الدينار
بالدينارين، فإذا زال المفسد وهو الدينار صح العقد.

لكن الربا في الأسهم هذه لا يمكن فصله عن المبيع حتى يمكن
إمضاء العقد في المباح ومنعه في الحرام، لاختلاط ذلك اختلاطاً يتعذر
معه التمييز، ولأن الواقع أن بائع الأسهم يبيعها بجميع حقوقها، ولا يتم
استثناء شيء من ذلك، ولذا فإن العقد باطل لم تترتب عليه آثاره، فمشتري
السهم لم يمتلك السهم أصلاً حتى يتخلص من مكاسبه المحرمة^(١).

ب - ولأن هذا التقدير مبني على الحزر والتخمين، ولا يستطيع أي
محاسب مهما بلغ من العلم أن يصل إلى حساب قطعي.

والتخمين لا يكفي في العقود الربوية، لأن التخمين لا يؤدي إلى
التساوي يقيناً، والجهل بالتساوي كالعلم بالتفاضل، بدليل تحريم
المزابنة^(٢)، والمحاولة^(٣)، وعلة تحريمهما عدم العلم بالتساوي لنشوفة
أحدهما ورطوبة الآخر^(٤).

ج - وأما أن هذا لا يكون توبة من الذنب فلأن من شروط التوبة
الإقلاع عن الذنب، والعزم على ألا يعود، والندم على ما عمل، والذي
دأبه أخذ الحرام ثم إخراج له لا يعد نادماً ولا عازماً على الإقلاع.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «تستحيل التوبة مع مباشرة الذنب»^(٥).

(١) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بالفوائد» ص ١٠٣.

(٢) المزابنة: بيع كل شيء لا يعلم كيله أو وزنه أو عدده بشيء من جنسه، مثل بيع الرطب
بالتمر، والكرم بالزبيب، تيسير العلام ١٥٠/٢.

(٣) المحاولة: بيع الحنطة بسنبلها بحنطة صافية من التبن، تيسير العلام ١٥١/٢.

(٤) «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بالفوائد» ص ١٣١.

(٥) مدارج السالكين ١٨٢/١.

الدليل الثاني:

قول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وعن جابر رضي الله عنه «أن النبي ﷺ لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه»^(١).

ووجه الدلالة من هذين النصين: أن الذي يساهم في الشركات التي تتعامل بالمحرمات معين لهما على الإثم، فيشملة النهي.

ولهذا اشترط الفقهاء لصحة العقد أن يكون السبب الباعث مشروعاً، فبيع العنب مثلاً، حلال، لكن إذا كان بيعه ممن يتخذه خمرًا، فهو محرم، ومثله بيع السلاح لأهل الحرب، أو لقطاع الطريق، أو بيع الأمة للغناء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لا يجوز بيع العنب لمن يعصره خمرًا، بل لقد لعن رسول الله ﷺ من يعصر العنب لمن يتخذه خمرًا فكيف بالبائع له الذي هو أعظم معونة»^(٢).

والذي يساهم في هذه الشركات أشد إعانة على الإثم ممن يبيع العنب ممن يتخذه خمرًا، وبيان ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الإعانة على الإثم في بيع العنب مظنونة، لأن المشتري قد لا يتخذه خمرًا، بخلاف المساهم في الشركة، فإن من دأب الشركة طيلة السنة أن تودع فائض سيولتها في البنوك، وهذا أمر معلوم مقطوع به.

الوجه الثاني: أن المساهم يعين الشركة على الإثم بعين ماله، بخلاف البائع للعنب، فإنه يأخذ مقابل العنب عوضه، والمشتري يملك العنب فتصرفه فيه بعد ذلك تصرف في ملكه.

(١) الحديث سبق تخريجه ص ٩٢٥.

(٢) الفتاوى الكبرى ٤٤٢/٣، وانظر: الفروق للكرابيسي ٢/٢٨٣، مواهب الجليل ٤/٢٥٤، أسنى المطالب ٢/٤١، الفروع ٤/٤٢.

الوجه الثالث: أن المساهم كما يعين الشركة على الإثم ابتداءً، فهو يعين مشتري السهم منه بعد ذلك انتهاءً، لأن الغالب أن المساهمين لا يتحرزون من الجزء الحرام، فيكون قد باع السهم ممن يغلب على الظن أنه يأخذ به الربا، وفي هذا إعانة على الإثم.

ويناقش هذا الاستدلال:

بأن الشركة ماضية في إيداع الأموال بفوائد، سواء ساهم هذا المستثمر أم لم يساهم، فلم يتحقق كونه معيناً على الإثم.

ويجاب عنه: بأنه وإن لم يكن معيناً على أصل الإيداع، فإنه قد أعان على إيداع ما يقابل حصته من مال الشركة، وهذا بلا شك زيادة في الإثم، فصدقة درهم لا تساوي الصدقة بمائة درهم، وكذا زيادة درهم ربا لا تستوي مع زيادة مائة درهم.

وفضلاً عن ذلك فإن امتناع المستثمرين عن المشاركة في تلك الشركات سوف يكون دافعاً لها للابتعاد عن الربا وعن جميع العقود الممنوعة، وهذا مطلب شرعي.

الدليل الثالث:

قوله عليه الصلاة والسلام: «درهم ربا يأكله الرجل، وهو يعلم، أشد من ست وثلاثين زنية»^(١).

ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ عد أكل درهم واحد من الموبقات، ورتب عليه هذا الوعيد الشديد، فكيف بمن يضع المئين والآلاف من أمواله في المصارف الربوية؟ وإخراج قدر الحرام تخمين فمن غير المستبعد أن يدخل ماله شيء من الحرام^(٢).

(١) أخرجه أحمد ٢٢٥/٥، والدارقطني ١٦/٣، والطبراني في الأوسط ١٤٢/١، والمقدسي في الأحاديث المختارة ٢٦٧/٩، من حديث عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بالفوائد» ص ٩٦.

ويناقش هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به، لأن في إسناده: ليث بن أبي سليم وهو صدوق لكنه اختلط جدًا، ولم يتميز حديثه فترك^(١).

ويجاب: بأن ليث بن أبي سليم لم ينفرد بهذا الحديث بل توبع عليه^(٢)، ولهذا صحح الحديث جمع من أهل العلم^(٣).

الوجه الثاني: أن الحديث وإن صح إسناده فإن معناه شاذ، لأن جريمة الزنا متعلقة بالعرض، ومعصية الربا متعلقة بالمال، وقد عرف من مقاصد الشريعة أن المحافظة على العرض أعظم من المحافظة على المال، وقد حكم الشرع على مرتكب الزنا بالجلد والتغريب إن كان بكرًا، وبالرجم إن كان محصنًا، ولم يوقع جزاءً دنيويًا على متعاطي الربا، فكيف يكون الربا، بل ودرهم واحد منه، أشد من ست وثلاثين زنية؟.

أجيب عنه من ثلاثة أوجه:

١ - بأن الربا إنما كان أشد من الزنا لأن من أكل الربا فقد حاول مخالفة الله ورسوله ومحاربتهم بعقله الزائف، فتحريمه محض تعبد، وأما قبح الزنا فظاهر شرعًا وعقلًا، وله روادع وزواجر سوى الشرع^(٤).

(١) تقريب التهذيب ٤٨/٢.

(٢) تابعه عبد العزيز بن رفيع عند الإمام أحمد ٢٢٥/٥، وعبد العزيز ثقة أخرج له الشيخان. تقريب التهذيب ٦٠٣/١.

(٣) ممن صحح الحديث: الحافظ عبد الغني المقدسي في الأحاديث المختارة ٢٦٧/٩، والمنذري في الترغيب والترهيب ٧/٣، والهيتمي في مجمع الزوائد ١١٧/٤، والعراقي وابن حجر والسيوطي والمناوي (فيض القدير ٥٢٤/٣)، والبوصيري في مصباح الزجاجاة ١٩٨/٢، والسفارينبي في غذاء الألباب ١٠٣/١، والألباني في السلسلة الصحيحة ٢٩/٣، والساعاتي في الفتح الرباني ٦٩/١٥، وانظر: التعليق المغني على سنن الدارقطني ١٦/٣.

(٤) فيض القدير ٥٢٤/٣.

٢ - أو يكون ما ورد في الحديث: «خرج مخرج الزجر والردع والتنفير منه لما ألفوه في الجاهلية من تعاطيه، وقد قالوا: إنما البيع مثل الربا، ولتعلقه بحق الآدمي المبني على المضايقة والمشاحة لافتقاره، ولتعلق الزنا بحق الله تعالى المبني على الاتساع والمساهلة لكرمه وغناه»^(١).

٣ - وبأن الوعيد الوارد في الحديث غير مستبعد فإن الإيذان بحرب من الله ورسوله أشد عقوبة ونكالا منه، ولهذا قال ابن القيم: «وآذن من لم يدعه بحربه وحرب رسوله، ولم يجئ مثل هذا الوعيد في كبيرة غيره، ولهذا كان من أكبر الكبائر»^(٢).

وعلى كل هذه الأوجه فإن ما يفيد الحديث أن الربا وإن قل من أكبر الكبائر، فلا يصح التساهل فيه بحجة أنه تابع أو يسير.

الوجه الثالث: أن الحديث قيد الوعيد بمن يأكل الربا وهو يعلم أنه ربا، والواقع أن المساهم لا يعلم دخول شيء من الربا في ماله بعد تقدير الحرام وإخراجه.

ويجاب: بأن المراد من يعقد العقد وهو يعلم أنه عقد ربوي، أو يعلم حكم الله فيه، قال في فيض القدير: «وهو يعلم»: أي والحال أنه يعلم أنه ربا أو يعلم الحكم، فمن نشأ بعيدا عن العلماء، ولم يقصر فهو معذور»^(٣).

الدليل الرابع:

أن يد الشركة على المال هي نفس يد المساهم، فأى عمل تقوم به فهو عمله لا فرق بينهما، فكما يحرم على الإنسان أن يستثمر جزءا من ماله - ولو يسيرا - في معاملات محرمة، فكذا يحرم عليه المشاركة في

(١) فتاوى الرملي ١٢٤/٢.

(٢) إعلام الموقعين ١٣٥/٢.

(٣) فيض القدير للمناوي ٥٢٤/٣.

شركات تتعامل بالحرام، لأن المال المستثمر هو ماله بعينه^(١).
ويتأيد هذا الدليل بثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن الشركة فيها معنى الوكالة، والشريك وكيل عن صاحبه في التصرف، فتصرف الوكيل يقع للموكل نفسه.

قال ابن القيم رحمته الله: «وما باعوه - أي أهل الذمة - من الخمر والخنزير قبل مشاركة المسلم جاز لهم شركتهم في ثمنه، وثمره حلال، لا اعتقادهم حله، وما باعوه واشتروه بمال الشركة، فالعقد فيه فاسد، فإن الشريك وكيل، والعقد يقع للموكل، والمسلم لا يثبت ملكه على الخمر والخنزير»^(٢).

وهذا نص واضح على أن معاملة المرابي ومن اختلط ماله بالحرام بالحلال إنما تجوز على غير وجه المشاركة في عمله المحرم، أي فيما كان قبل الشركة.

وعلى هذا: فإن مجلس الإدارة يعتبر وكيلاً عن المساهم في التصرفات.

فإن قيل: إن المساهم لم يفوض مجلس الإدارة بذلك، ولم يرض بهذه التصرفات، وقد يكون في المجلس من لم يرشحه المساهم.

فالجواب: إن المساهم بقبوله المساهمة بالشركة قد فوض مجلس الإدارة، ووكلمهم في التصرف بالمال، لأن هذا الأمر مشروط في لائحة الاكتتاب.

الأمر الثاني: أن أهل العلم - رحمهم الله - كرهوا مشاركة اليهودي والنصراني، ومن لا يحترز من الشبهة، وبعضهم حرم ذلك إذا كان على وجه يخلو بالمال، وذلك خشية أن يدخل عليه الحرام.

(١) «المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال إلا أنها تتعامل بالحرام» ص ٤٢٠.

(٢) أحكام أهل الذمة ١/ ٢٧٤.

فهذا إذا لم يكن يعلم عنه أنه يستثمر المال في الحرام، فما بالك إذا كان يعلم أنه يتعاطى الحرام؟ فالتحريم حينئذ متعين، ولا أعلم أحدًا من أهل العلم أقره على الاشتراك معه إذا اكتشف أنه يتعامل بالحرام.

قال في المغني: «قال أحمد: يشارك اليهودي والنصراني، ولكن لا يخلو اليهودي والنصراني بالمال دونه، ويكون هو الذي يليه لأنه يعمل بالربا.. فأما ما يشتريه أو يبيعه من الخمر بمال الشركة أو المضاربة فإنه يقع فاسدًا وعليه الضمان، لأن عقد الوكيل يقع للموكل، والمسلم لا يثبت ملكه على الخمر والخنزير فأشبهه ما لو اشترى به ميتة أو عامل بالربا، وما خفي أمره فلم يعلم فالأصل بإباحته وحله»^(١).

الأمر الثالث: أن من المتفق عليه أن الشركة لو كانت بين اثنين، فيحرم عليهما المتاجرة بالربا ولو كان يسيرًا، والبقاء في هذه الشركة يعتبر محرّمًا، فكذلك إذا زاد عدد الشركاء إذ لا فرق بين أن يكون الشركاء اثنين أو بالمئات أو بالآلاف.

نوقش هذا الاستدلال (أي الدليل الرابع من أدلة القول الثاني):

بأن الشركة المساهمة ليست من قبيل الشركات المعروفة في الفقه الإسلامي ولا تنطبق عليها أحكامها: «فإن القوانين تنص على أن أموال الشركة المساهمة ليست مملوكة لحملة أسهمها.. ويترتب على هذا النظر أن امتلاك سهم الشركة يختلف عن حالة كون المساهم شريكًا في شركة عنان تعمل بالربا، لأن الحالة الثانية ليس على القول بجوازها دليل، إذ إن ذلك يؤول إلى القول بجواز التعامل بالربا فيكون مخالفًا لما عليه الإجماع قديمًا وحديثًا، أما الأولى فإن الأمر فيها يختلف، إذ الشركة شخصية

(١) المغني ١١٠/٧، وانظر أقوال أهل العلم في حكم مشاركة اليهودي والنصراني في أحكام أهل الذمة ٢٧٠/١، نهاية المحتاج ٦/٥، بدائع الصنائع ٥٠٩/٧، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١٨٥/٢.

اعتبارية مستقلة عن ملاكها»^(١).

ويجاب من وجهين:

الوجه الأول: ما سبق في مناقشة أدلة القول الأول من أن إثبات الشخصية الاعتبارية للشركة، وكونها ذات مسؤولية محدودة لا يخرجها عن حقيقة شركة العنان، فقد أثبت الفقهاء جوانب متعددة من الشخصية الاعتبارية لشركة العنان، والشيء الجديد في الموضوع هو التسمية الاصطلاحية، والتوسع في مفهوم الشخصية الاعتبارية.

الوجه الثاني: أنه لو صح ما ذكر لم يكن ثمة فرق بين المساهمة في الشركات التي يكون أصل نشاطها حلالاً، والشركات التي يكون أصل نشاطها حراماً، فكلاهما تتصرفان بشخصية اعتبارية مستقلة عن المساهمين.

الموازنة بين القولين:

من خلال استعراض أدلة الفريقين يتبين أن القول الثاني قد أخذ بعموم الأدلة الشرعية في تحريم الربا قليله وكثيره، بينما القول الأول استند على قاعدة التيسير ورفع الحرج.

وعند التأمل في القول الأول نجد أنه ينبني على أمرين اثنين:

الأمر الأول: أن نسبة الربا من أرباح الشركة تابعة وغير مقصودة.

الأمر الثاني: أنه بالإمكان تقدير هذه النسبة والتخلص منها.

وقد يقول قائل إن كلاً من هذين الأمرين افتراضي، بمعنى أنه مجرد تنظير ذهني لا حقيقة له في الواقع العملي.

(١) «مبررات إعادة في النظر مسألة الاستثمار في أسهم الشركات التي يكون أصل نشاطها مباحاً، ولكنها تتعامل بالفوائد المصرفية» بحث للشيخ نظام يعقوبي، مجلة النور ع ١٨٣، لعام ١٤٢١هـ.

وبيان ذلك فيما يلي :

مناقشة الأمر الأول: وهو أن نسبة الربا من أرباح الشركة تابعة وغير مقصودة :

وسوف نناقش هذا الأمر من خلال النقاط الآتية :

النقطة الأولى:

إن الشركة حين تعقد الصفقات المحرمة إما بالاقتراض من البنوك أو الإيداع فيها، فإنما تعقدها منفردة، أي غير مشوبة بمعاملات حلال، فهي مقصودة بالعقد، وبالتالي فإن جميع ما يترتب على تلك العقود يعتبر باطلاً عند جمهور الفقهاء ولا أثر له، لأنه نشأ عن عقد باطل، وما تترتب على الباطل فهو باطل.

ولذا قال أهل العلم: إن العقد الباطل لا وجود له إلا من حيث الصورة، فليس له وجود شرعي ومن ثم فهو عدم، والعدم لا ينتج أثراً^(١).

ولو أخذنا برأي الحنفية الذي يفرق بين الفاسد والباطل^(٢)، فإن هذا العقد يعتبر فاسداً ويجب فسخه في الحال، لأنه فعل معصية، ولكل من العاقلين فسخه.

ومع تراكم السنين فإن موجودات الشركة بهذه العقود الفاسدة تشكل نسبة لا يستهان بها من ميزانيتها، وقبض هذه الموجودات لا يفيد الملك، وبيان ذلك:

(١) بداية المجتهد ٢/٢٣٠، حاشية الدسوقي ٣/٥٤، مغني المحتاج ٢/٣٧٨، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١١.

(٢) الفاسد عند الأحناف: كل بيع فاته شرط من شرائط الصحة. والباطل: كل بيع فاته شرط من شرائط الانعقاد من الأهلية والمحلية وغيرهما. بدائع الصنائع ٧/٣٦٦، ٣٧٧.

أن الفقهاء اختلفوا في العقد الفاسد إذا اقترن به قبض، هل يفيد الملك أم لا؟ على قولين:

القول الأول: أنه لا يثبت به الملك.

وهذا مذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢)، والظاهرية^(٣)، وهو قول المالكية^(٤) أيضًا لكن بشرط عدم فوات المبيع^(٥).

واستثنى المالكية من شرط الفوات ما إذا كان العقد ربويًا فهو واجب الرد مطلقًا ولا يثبت به ملك، قال في الاستذكار: «قال مالك: ومن البيوع ما يجوز إذا تفاوت أمره وتفاوحش رده فأما الربا فإنه لا يكون فيه إلا الرد أبدًا، ولا يجوز منه قليل ولا كثير، ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره، لأن الله تبارك وتعالى قال: ﴿وَإِنْ تُبْتِئْ فَلََكُمْ رِئُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]». اهـ.^(٦)

وعلى هذا فالمالكية يوافقون قول الجمهور في المسألة التي معنا.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ووجه الدلالة من الآية: أن الله ﷻ توعّد آكل الربا، ولو كان

(١) الحاوي الكبير ٦/٣٨٧، المجموع شرح المذهب ٩/٣٦٩.

(٢) المغني ٦/٣٢٧، شرح المنتهى ٢/١٦٣.

(٣) المحلى ٨/٤٢١.

(٤) التاج والإكليل ٦/٢٥٥، شرح مختصر خليل ٥/٨٥.

(٥) يكون فوات المبيع - عند المالكية - بتغير سوق المثلي والعقار، وينقل المحل بكلفة، وينماء المبيع أو نقصانه، وبخروجه من يد قابضه بنحو بيع أو هبة وتعلق حق. بلغة السالك ٢/٣٨.

(٦) الاستذكار ٢١/١٣٩.

المقبوض بعقد فاسد يملكه لما توعد^(١).

الدليل الثاني:

ما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ استعمل رجلاً بخير، فجاءه بتمر جنيب، وسأله فأخبره أنهم يأخذون الصاع بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال له عليه الصلاة والسلام: «أوه، عين الربا، بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيباً»^(٢).

ووجه الدلالة من الحديث: أن النبي ﷺ أمره بالرد وذلك بعد ما قبض^(٣).

الدليل الثالث:

القياس على ما لو كان الثمن ميتةً أو دمًا، فإنه لا يملكه بالقبض بالاتفاق^(٤).

القول الثاني: أن الملك يثبت بهذا القبض، بشرط أن يكون بإذن مالكة.

وهذا مذهب الحنفية، لكنهم قالوا: إنه ملك من نوع خاص، فهو ليس ملكاً مطلقاً كالذي يفيد العقد الصحيح، بل هو ملك يستحق الفسخ، وهو مضمون بالقيمة لا بالمسمى، ومنهم من يرى أن المشتري يملك التصرف دون العين، ولا خلاف عندهم على أن التصرف الذي فيه انتفاع بعين المملوك كأكل الطعام، ولبس الثوب، وركوب الدابة، وسكنى الدار

(١) الحاوي الكبير ٣٨٧/٦، المجموع شرح المذهب ٣٧٨/٩.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب البيوع باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه برقم ٢٢٠١) ومسلم (كتاب المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل برقم ١٥٩٢) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٣) شرح الكوكب المنير ٨٦/٣.

(٤) المجموع شرح المذهب ٧٨/٩، المغني ٣٢٧/٦.

أنه لا يحل، لأن الثابت بهذا العقد ملك خبيث^(١).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قصة عتق بريرة رضي الله عنها، فإن عائشة رضي الله عنها شرطت لهم الولاء بأمر النبي ﷺ، وهو شرط فاسد بالاتفاق، ثم أعتقتها ونفذ عتقها، وأقر النبي ﷺ كل ذلك^(٢).

نوقش: بأن الحديث يدل على صحة العقد، بدليل أن النبي ﷺ أذن لعائشة رضي الله عنها فيه، ولا يمكن أن يأذن في عقد فاسد، فيكون الشرط فاسداً والعقد صحيحاً^(٣).

الدليل الثاني:

أن ركن البيع صدر من أهله مضافاً إلى محله فوجب القول بانعقاده^(٤).

ويناقش: بأن إمضاء العقد مع إفساد الشارع له فيه مضادة لحكم الله، والثابت بهذا العقد ملك خبيث والملك الخبيث واجب الرفع.

الترجيح:

الذي يترجح للباحث هو القول الأول لقوة أدلته، وسلامتها من المناقشة، ويتأيد هذا القول في المسألة التي معنا فإن التحريم فيها لحق الله تعالى لا يمكن أن يترتب عليه أثره، إذ لو ثبت الملك، والإذن بالتصرف في العقود الربوية لكان ذلك تقريراً لتلك المفسدة، والمفسدة لا ينبغي أن

(١) بدائع الصنائع ٣٧٦/٦، البحر الرائق ٧٤/٦، كشف الأسرار ٢٥٨/١، فتح القدير ٩٢/٦.

(٢) الحاوي الكبير ٣٨٧/٦، المجموع شرح المذهب ٢٧٨/٩، المغني ٣٢٧/٦.

(٣) الحاوي الكبير ٣٨٨/٦، المغني ٣٢٧/٦.

(٤) الهداية ٩٢/٦ - مع فتح القدير.

تقر وإلا لما ورد النهي عنها^(١).

وبناءً على ذلك فإن ما تقبضه الشركة بالعقود الفاسدة لا يثبت به الملك، حتى ولو تقادم عليه الزمان، لأن الفاسد لا يصير صحيحاً بتقادم الزمان، ولو حكم الحاكم بنفاذه^(٢).

النقطة الثانية:

ولمتسائل أن يتسائل: ما هو حد اليسير الذي يتسامح فيه؟.

فنحن نعلم أن نسبة الربا تتفاوت من ١٪ من أرباح الشركة إلى ١٠٠٪، فما هو الحد الذي يمكن أن يميز به بين اليسير التابع، والكثير المقصود.

وإذا كانت الشركة تقترض بفوائد، فما هي النسبة المسموح بها من القروض المحرمة؟.

فمن المعلوم أن الشركات تفضل عادة تمويل توسعاتها الرأسمالية عن طريق القروض، وليس بإصدار أسهم جديدة، فهي تقترض بأضعاف رأس مالها الأصلي.

وفي هذا الصدد أشير إلى الاختلاف بين ما تضمنه قرار الهيئة الشرعية لشركة الراجحي وما تضمنه قرار هيئة الرقابة الشرعية والفتوى بالبنك الأهلي التجاري.

فقد نص قرار الهيئة الأولى على أنه: «إذا كان العنصر الحرام في مجموع الأموال التي تستثمرها الشركة من عقار ومنقول وأثاث وموارد أولية وسلع تجارية، ونحوها يقل عن ثلث ماليتها - أي رأس مالها واحتياطياتها -

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٢٨٣، وانظر: البحر المحيط ٢/٤٣٩، شرح الكوكب المنير ٣/٨٦.

(٢) بداية المجتهد ٢/٢٣٠، حاشية الدسوقي ٣/٥٤، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١.

فإن هذه الشركة لا يحرم تداول أسهمها بيعًا وشراءً^(١).

وفي قرار هيئة الرقابة والفتوى بالبنك الأهلي التجاري ما نصه: «إذا كانت فوائد الشركة لقاء الإيداع ٥٪ من مجموع أرباحها أو أقل، فهذا قليل في كثير، ومما يعفى عنه، ولا يؤثر على جواز الاستثمار في أسهم هذه الشركة.. وأما إذا كانت نسبة الفائدة الخبيثة في أرباح الشركة أكثر من ٥٪ فلا يجوز الدخول في الاستثمار في أسهمها.. وإذا كانت الشركة أصل نشاطها مباحًا ولكن تحتاج إلى تمويل بالربا... فإن كان ما تستقرضه من البنوك أقل من الثلث من قيمة الشركة السوقية فيجوز الدخول في التجارة في أسهمها..»^(٢).

فنلاحظ أن القرار الأول حدد النسبة بالثلث من القيمة الحقيقية للموجودات، بينما القرار الثاني حددها بالثلث من القيمة السوقية، وبين القيمتين بون شاسع.

والاعتراض على هذا التحديد من وجهين:

الأول: أنه لا دليل على أي من هذه النسب لا ٥٪ ولا ثلث القيمة السوقية ولا ثلث القيمة الحقيقية، وقياس الربا على الوصية قياس مع الفارق، فإن الوصية عمل مشروع، فالزيادة فيه مطلوبة.

والثاني: أن القرارين اعتبرا قيمة القروض وقت الاشتراك، ونحن نعلم أن الشركة طيلة عمرها - والذي قد يصل إلى عشرات السنوات - تقترض وتودع بالفوائد، فالموجودات التي أخذتها الشركة بالعقود الفاسدة يجب إخراجها من أصول الشركة عند الحساب.

النقطة الثالثة:

لو سُلِّم - جدلاً - بصحة إعمال قاعدة: يثبت تبعًا ما لا يثبت

(١) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ٢٥٠/١.

(٢) مجلة النور ١٨٣ لعام ١٤٢١هـ.

استقلالاً، في هذه المسائل، فالواجب الرجوع إلى كلام أهل العلم في تحديد: «التابع المغتفر» في باب الربا.

وقد سبق نقل نصوصهم في ذلك، وتبين أن معنى التابع عندهم لا يخرج عن كونه يسيراً غير مقصود، أو أنه شيء لا يؤبه به إذا أفرد، أو أنه شيء ليس بذی بال... إلخ، وأين هذه المعايير من ملايين الريالات التي تدر على هذه الشركات من جراء العقود الربوية؟.

أولاً يعد إصرار المجالس الإدارية للشركات على تعاطي هذه العقود المحرمة مع علمها بأنها محرمة دليلاً كافياً على أن هذه المعاملات مقصودة لهذه الشركات، ومن صميم نشاطها، وليست معاملات عرضية؟.

إننا نعلم أن القائمين على هذه الشركات - في البلاد الإسلامية - هم أناس يعلمون حرمة الربا، وعظم جرمه عند الله، فلم يكونوا ليقدموا على هذه الأعمال من أجل حفنة من الدراهم، أو فوائد ليست بذی بال.

النقطة الرابعة:

إذا نظرنا إلى واقع الشركات نجد أن الأنظمة في شتى الدول تفرض على الشركات تخصيص جزء من أرباحها ليكون احتياطياً لها، وهو ما يعرف بالاحتياطي النظامي، ففي نظام الشركات السعودي مثلاً تنص المادة (١٢٥) على أنه يجب على مجلس الإدارة تجنب ١٠٪ من الأرباح الصافية كل سنة لتكوين احتياطي، ويجوز للجمعية العمومية أن توقف هذا التجنب متى ما بلغ هذا الاحتياطي نصف رأس المال.

يضاف إلى ذلك الاحتياطي الاتفاقي الذي تقره الجمعية العمومية للشركة^(١).

فهل من المناسب في هذا المقام أن نحسن الظن بشركات لا تتورع

(١) انظر: القانون التجاري السعودي ص ٢٩٨.

عن أكل الحرام، فنتوقع منها أن تحتفظ بهذه الأرصدة في الحسابات الجارية؟.

إن الغالب هو أن الشركات سوف تحتفظ بهذه الأرصدة في الودائع الآجلة، وتقتضي عليها فوائد، وهي نسبة لا يستهان بها من رأس مال الشركة.

النقطة الخامسة:

وتأكيداً لهذا الجانب، فقد اخترت عينات عشوائية للمراكز المالية لثلاث شركات محلية لنتبين نسبة العنصر الحرام إلى العنصر الحلال في أعمالها:

أ - شركة سابك:

أوضح المركز المالي للشركة في (١٩٩٨/١٢/٣١م) البنود الآتية:

٢٧,٨٤٨ مليار ريال	مجموع حقوق المساهمين
٧٤,٥٠٣ مليار ريال	مجموع الموجودات
٢٢,٨٤ (قروض صندوق التنمية الصناعي	قروض طويلة الأجل
١,٢١١) = ٢١,٦٣ مليار ريال	
٦٣٧ مليون	تسهيلات بنكية قصيرة الأجل
٣,٢٨٠ مليار ريال	تسهيلات ائتمانية بصدد الحصول عليها
٢٥,٥٥ مليار ريال	مجموع القروض

ومن هذا الجدول يتبين ما يلي:

- أن نسبة القروض البنكية إلى حقوق المساهمين: ٩٢٪.
- ونسبة القروض البنكية إلى إجمالي الموجودات: ٣٤٪.

يضاف إلى ذلك ما جاء في قائمة الدخل للشركة وتحت بند (إيرادات أخرى) فقد بلغت هذه الإيرادات (٦٩٦,٥٠١) مليون ريال، وبلغ صافي

ربح الشركة (٢,٠٢٠,٩٥) مليار ريال، وبلاستفسار عن طبيعة الإيرادات الأخرى تبين أن ٧٢٪ منها هي إيرادات الودائع الآجلة، وعليه فتكون نسبة إيرادات الودائع الآجلة إلى صافي الربح: ٢٤٪.

ب - الشركة السعودية للصناعات الدوائية^(١):

- حققت الشركة في نهاية العام ١٩٩٦م صافي ربح يساوي (٢٦,٣٨٨) مليون ريال كان نصيب إيرادات الودائع الآجلة منها يساوي (٣,٨٤٩) مليون ريال.

أي أن نسبة الإيرادات المتحصلة من الودائع الآجلة إلى صافي الربح تساوي: ١٤,٦٪.

- يضاف إلى ذلك أن الشركة تستثمر ما يساوي (١١٨,٩٣٣) مليون ريال في السندات الحكومية، ولم تفصح الشركة عن نصيب هذه السندات من الأرباح إلا بصفة إجمالية تحت بند «إيرادات أخرى»، والتي تشمل الاستثمارات في السندات الحكومية، وفي الشركات التابعة، والاستثمارات الأخرى، وقد بلغت هذه الإيرادات: (١٦,٦١٣) مليون ريال، فإذا افترضنا أحسن الأحوال فإن متحصلات السندات من الإيرادات الاستثمارية لن تقل عن (٣) ملايين فتكون نسبة الإيرادات الربوية إلى صافي ربح الشركة: ٢٦٪.

ج - شركة إسمنت اليمامة^(٢):

حققت الشركة صافي ربح في نهاية العام ١٩٩٨م يساوي (٣٠٠,٨٩٤,٨٢٨) ريال بلغ نصيب إيرادات الاستثمار في السندات الحكومية (٣٤,٥٥٠,٠٠٠)^(٣) ريال فتكون نسبة هذه الإيرادات إلى صافي الربح: ١٢٪.

(١) المرجع: جريدة الجزيرة العدد ٩٣٠٢.

(٢) المرجع: التقرير السنوي والقوائم المالية للشركة لعام ١٩٩٨م، الصادر عن الشركة.

(٣) لم تحدد الميزانية حصة سندات التنمية من الإيرادات لكنها بينت إجمالي موجودات =

- يضاف إلى ذلك أن الشركة حققت إيرادات متنوعة - ولم تفصح عن طبيعتها^(١) - تساوي (٢٤,٨٨٣,٧٨٨) ريال أي ٨٪ من صافي الربح.

وليس الهدف هو استعراض القوائم المالية لجميع الشركات المساهمة، فإن هذا الأمر يطول، وإنما الهدف الإشارة إلى أن الإيرادات المحرمة في الشركات المساهمة التي تتعامل بالحرام لا يمكن اعتبارها يسيرة مغموسة في بحر الحلال، ذلك أن الشركة إذا استباحة لنفسها أكل درهم ربا هان عليها استباحة ملايين الدراهم، لأن القضية قضية مبدأ، فإما سلامة ونقاء من الربا، وإما غمس وانغماس في لوثاته.

ومن المعلوم أن عامة الشركات لا تتجرأ على الإفصاح عن نسبة العوائد الربوية من أرباحها، حتى لا تخسر قطاعاً كبيراً من المساهمين، وإنما تدرج هذه العوائد تحت بند «إيرادات أخرى».

الأمر الثاني: مناقشة إمكانية التخلص من الكسب الحرام:

ومما يؤيد أن القول الأول هو قول افتراضي استحالة تحديد مقدار الكسب المحرم من عوائد السهم.

ونحن هنا في مقام لا يحتمل الظن والتخمين، بل لا بد من القطع واليقين.

وإيجاب البعض - عند الجهل بالحرام - بإخراج نصف ربح السهم أو ثلثه غير صحيح لأن الشركة قد لا تحقق أرباحاً تذكر من مبيعاتها في بعض السنوات، فتبقى معتمدة في توزيعات الأرباح على فوائد الودائع،

= السندات إلى الاستثمارات، وهي تساوي ٩٢٪ من قيمة الاستثمارات البالغة ٣٧٧ مليون ريال.

(١) علماً بأن جميع بنود الإيرادات الأخرى من الشركات التابعة والزميلة وإيرادات المبيعات موضحة.

والسندات البنكية والأوراق قصيرة الأجل ذات الدخل الثابت، كما أن بعض الشركات تقوم بتوزيع الأرباح قبل البدء بتشغيل منشأتها، وهذه الأرباح تحصلت عليها من إيداع رأس المال في البنوك.

وإذا كان الأمر محتملاً فلا يكفي التقدير في هذه الحالة.

وتحديد مقدار الكسب الحرام قد يكون متعذراً لأمر، منها:

١ - أن جميع المجيزين يفترضون أن الشركة تودع وتأخذ فوائد، فيوجبون على المساهم إخراج ما يقابل نصيب الودائع من الأرباح. فإذا كانت الشركة تقترض من البنوك لتمويل أعمالها، أو لإجراء توسعات رأسمالية ونحو ذلك، فما السبيل لتحديد ما يقابل هذه القروض من الأرباح؟.

٢ - أن أغلب المستثمرين يشترون الأسهم بقصد الحصول على الأرباح الرأسمالية، أي فرق السعر بين الشراء والبيع، ومن المتعذر في هذه الحالة تحديد مقدار الكسب الحرام، لا سيما وأن من العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للسهم مدى قدرة الإدارة على الحصول على التسهيلات والقروض البنكية.

٣ - إذا خسرت الشركة، فما هو نصيب الكسب الحرام من هذه الخسارة؟.

فإذا علمنا أن إيرادات الودائع والسندات ثابتة، فهذا يعني أن الخسارة على من يريد التخلص من الربا ستكون مضاعفة.

٤ - ومن المعتاد أن الشركة تستثمر جزءاً من أموالها في شركات تابعة أو شركات زميلة أو في صناديق استثمارية بالأسهم أو السندات، وقد تكون تلك الأسهم لشركات ذات أنشطة محرمة أو ذات أنشطة مباحة وتتعامل بالفوائد، وهكذا تمتد السلسلة إلى ما لا نهاية، ويصبح تحديد الحرام في هذه السلسلة من الشركات أشبه بالمستحيل.

ويترتب على القول بتحريم هذا النوع من المساهمات عدة أمور، منها:

أ - يجوز للإنسان في مرحلة الاكتتاب - أي عند تأسيس الشركة - المساهمة في الشركات ذات الغرض المباح، وكذا بعد الاكتتاب وقبل مزاولة نشاطها قبل أن تمارس الإيداع بفوائد، لأن الأصل في هذه الأسهم الإباحة، ولم يثبت بعد التحريم.

فإذا مارست الشركة أعمالها الربوية بعد ذلك فعلى المساهم أن يبذل جهده في إيقاف هذه الأعمال، فإذا لم يستطع فعله التخلص من تلك الأسهم^(١).

ب - شراء أسهم الشركات المذكورة، أو الاكتتاب في أسهم لاحقة لها - مثل أن تطرح الشركة أسهمًا جديدة توسيعًا لأعمالها - يعتبر عقدًا باطلًا عند الجمهور، وفاسدًا عند الأحناف، وتترتب عليه الأحكام السابقة في العقد الفاسد.

وباتفاق الفقهاء فإن ما يحصل لهذه الأسهم من أرباح أو حقوق أو مزايا فجميعها للبائع، وليس للمشتري شيء منها سواء قبل قبضها أم بعده، لأن البيع الباطل لم ينقل الملك للمشتري عند الجمهور، وأما عند الأحناف فلأن الزيادة تابعة للأصل والأصل واجب الرد فكذلك التبع^(٢).

ج - يجب على المساهم أن يتحرى ويسأل عن أعمال الشركة التي سيساهم بها، لأن أعمال الشركة وإن كانت من حيث الأصل محمولة على الصحة والسلامة، إلا أن هذا الأصل قد نازعه ظاهر قوي، وهو غلبة

(١) انظر: «حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بالفوائد» ص ١٤٦.

(٢) انظر: بداية المجتهد ٢/٢٣٠، بدائع الصنائع ٧/٣٧٤، كشف الأسرار ١/٢٥٨، فتح القدير ٦/٩٢، الحاوي الكبير ٦/٣٨٨، القواعد والفوائد الأصولية ص ١١١.

الإيداع والاقتراض بفوائد على أعمال الشركات المعاصرة.

ولهذا كره أهل العلم مشاركة من لا يحترز من الشبهة لأن الظاهر من حاله هو التعامل بالحرام، مع أن الأصل في تصرفاته الصحة.

فإذا لم يتبين للمستثمر أن الشركة تتعامل بالربا أو أخبره أحد المسؤولين فيها بخلوها من ذلك، فلا حرج عليه في المشاركة، فلو كان فيها شيء من ذلك - وهو لا يعلم - فإنما إثمه على من أفتاه.

د - لا فرق في الأحكام المتقدمة بين الشركات التي يديرها مسلمون والتي يديرها كفار، فالمساهمة في شركات تدار بأيدي كافرة ولا تتعامل بالربا، جائزة، ولا وجه للتفرقة بين المسلم والكافر في هذا المجال لأن كراهة أهل العلم مشاركة الكافر لكونه قد يخلو بالمال فيدخل عليه الكسب الحرام، وهذه العلة منتفية في الشركات المساهمة لأن أعمال الشركة تحكمها نظم محاسبية ورقابية دقيقة، وتراجع من جهات خارجية بشكل لا يدع مجالاً للتستر أو التلاعب.

هـ - من الصناديق الاستثمارية المحلية التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في هذا النوع من الأسهم ما يلي:

- ١ - صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم العالمية.
- ٢ - صندوق الأهلي للمتاجرة بأسهم الشركات الصاعدة.
- ٣ - صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الأوروبية.
- ٤ - صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم الأمريكية.
- ٥ - صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم السعودية.
- ٦ - صندوق الهلال للمستثمر العربي بالبنك العربي الوطني.
- ٧ - صندوق الاستثمار في الأسهم السعودية (٢) بالبنك السعودي البريطاني.

- ٨ - صندوق الراجحي للأسهم العالمية.
- ٩ - صندوق الراجحي للأسهم المصرية.
- ١٠ - صندوق الراجحي للأسهم المحلية.
- ١١ - صندوق العربي لأسهم الشركات السعودية.
- ١٢ - صندوق الراجحي للأسهم الخليجية.
- ١٣ - صندوق الراجحي لأسهم الشرق الأوسط.

فجميع هذه الصناديق وما شابهها يجري عليها الخلاف السابق، وهو - كما ترى رعاك الله - خلاف قوي، وقد أخذ بكل قول جمع من أهل العلم ممن يشار إليهم بالبنان، وتسطر بمآثرهم صحائف الزمان، فلعل هذا من الخلاف الذي فيه رحمة للأمة، وأنا وإن كنت إلى القول الثاني أميل، إلا أن ذلك لا ينقص من وجاهة القول الآخر أو يحط من قدر قائله، فالجميع مجتهد، ومن اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، أسأل الله أن يلهمنا الحق والصواب، وأن يجنبنا الزيغ والزلل والارتباب.

المطلب الثاني

الضوابط الشرعية لتداول الأسهم

بما أن الأسهم تمثل حقوق ملكية لحاملها في الشركة المساهمة فإن تداول الأسهم ينطبق عليه نفس أحكام تداول الوحدات الاستثمارية التي سبقت الإشارة إليها، من حيث الشروط والضوابط والآثار المترتبة عليها، لأن كلَّ

أ من السهم والوحدة الاستثمارية يمثل حصة مشاعة في الجهة المصدرة.

فإذا كانت موجودات الشركة أعياناً أو منافع فإن تداول أسهمها يأخذ حكم البيع الحاضر، فلا يشترط فيه التقابض أو التماثل.

وإذا كانت موجوداتها نقوداً فإن تداول أسهمها له أحكام الصرف، فيجب التقابض والتماثل، فلا يباع السهم بأكثر أو أقل من قيمته الحقيقية.

وإذا كانت موجوداتها ديوناً فإن بيع السهم له أحكام بيع الدين، فإذا كانت الديون المكونة للشركة من النقود، فلا يصح بيعها بنقود مثلاً أو من عملة أخرى لأن ذلك يؤدي إلى ربا النسيئة، لكن يصح بيعها بغير النقود بشرط ألا يباع السهم بأكثر من قيمته الحقيقية، لئلا يربح المساهم فيما لم يدخل في ضمانه.

وإذا كانت موجوداتها مختلطة فإن الحكم يتبع طبيعة نشاط الشركة، فإذا كان المقصود الأساسي من نشاطها هو الاستثمار في الديون كالاستثمار في البيوع الآجلة، أو كان نشاطها الرئيس في الاستثمار بالنقود، فإن التداول يأخذ حكم الصرف أو بيع الدين على نحو ما تقدم.

أما إن كان نشاطها الأساسي في التجارة في السلع الحاضرة أو في الصناعة أو الزراعة ونحو ذلك، ووجود الديون والنقود فيها تابع غير مقصود فإن التداول يأخذ حكم البيع الحاضر، فلا يشترط تقابض ولا تماثل^(١).

(١) انظر تفاصيل هذه الأحكام ص ٧٧٣.

المطلب الثالث

الجانب التطبيقي لتداول الأسهم وموقف الفقه الإسلامي منه

يتم تداول الأسهم بيعًا وشراءً بين المستثمرين من خلال الأسواق المالية، وهذه الأسواق على نوعين:

١ - السوق الأولية.

٢ - السوق الثانوية.

ويأخذ تداول الأسهم في هذه الأسواق أساليب متعددة، وسوف نستعرض فيما يلي الجوانب التطبيقية لتداول الأسهم في نوعي الأسواق الآتفي الذكر، وحكم كل منها.

الفرع الأول: بيع الأسهم في السوق الأولية (سوق الإصدار):
وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مفهوم السوق الأولية:

يقصد بالسوق الأولية أو سوق الإصدار: السوق التي تباع فيها الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية، وهي الأوراق التي تطرح عند تأسيس شركة مساهمة جديدة أو صندوق استثماري جديد، أو زيادة رأس مال شركة قائمة عن طريق إصدار أسهم جديدة.

وعادة ما يتم تسويق هذه الإصدارات عن طريق مؤسسة مالية يطلق عليها عادة «بنك» أو «بنك الاستثمار».

وفي بعض الدول التي تتسم أوراقها المالية بالصغر (كما هو الحال

في عامة الدول العربية) تقوم المصارف التجارية بدور بنك الاستثمار^(١).

ويقوم بنك الاستثمار بعدد من المهام منها:

- ١ - تقديم المشورة لجهة الإصدار بشأن حجم الإصدار، ومدى ملاءمته وتوقيته، والسعر المناسب للورقة المالية.
- ٢ - إدارة الإصدار: وذلك بإتمام جميع الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالأوراق المالية.
- ٣ - وهو الأهم من ذلك كله: تسويق الأوراق المالية، ويتم ذلك بإحدى طريقتين:

الأولى: أن يقتصر دور بنك الاستثمار على الوساطة فقط بين الشركة المصدرة والمستثمرين من غير تعهد بتغطية الاكتتاب.

وتعرف هذه الطريقة بالترتيبات الخاصة.

الثانية: أن يكون التسويق مصحوبًا بتعهد من بنك الاستثمار بتصريف كامل الكمية المقرر إصدارها، أو حد أدنى منها، وفي هذه الحالة يقوم بنك الاستثمار بشراء الأوراق المالية من جهة الإصدار بسعر أقل من قيمتها الاسمية التي سيبيعها على المستثمرين، حيث يمثل الفرق مقابل المصروفات بالإضافة إلى ربح ضامن الاكتتاب (بنك الاستثمار).

وتعرف هذه الطريقة بـ «ضمان الاكتتاب»^(٢).

المسألة الثانية: الحكم الشرعي للبيع في السوق الأولية:

يختلف الحكم الشرعي للبيع في السوق الأولية حسب طريقة التسويق:

(١) الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٣١، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦٧، إدارة الاستثمارات ص ١٦٤.

(٢) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦٧، إدارة الاستثمارات ص ١٦٤، الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٣١.

حكم الحال الأولى:

في هذه الحال يقتصر دور بنك الاستثمار على مجرد الوساطة في البيع، فالعقد جائز، والأجرة المقررة لبنك الاستثمار هي مقابل السمسرة.

وهذه الحال على نوعين: ذلك أن الوساطة إما أن تكون مقدرة بالزمن - وهذا نادر أو يكاد يكون افتراضياً - أو تكون مقدرة بالعمل وهذا هو الغالب.

حكم النوع الأول: تكون الوساطة مقدرة بالزمن، إذا عهدت الجهة المصدرة إلى بنك الاستثمار بتصريف إصداراتها من الأوراق المالية خلال مدة معينة، على أن يستحق الأجرة المسماة بانقضاء المدة بصرف النظر عما تم تسويقه فعلاً من تلك الأوراق.

فهذا العقد من باب الإجارة وهو جائز باتفاق الفقهاء^(١).

حكم النوع الثاني: وهو الوساطة المقدرة بالعمل، وذلك بأن تعهد الجهة المصدرة إلى بنك الاستثمار بتصريف إصداراتها، وله أجر مسمى عن كل ورقة مالية يتم تصريفها، مثل أن يُضرب لبنك الاستثمار (٥)، ريال عن كل ورقة أو ٥٪ من قيمة الورقة (والنتيجة في كلا التسميتين واحدة لأن القيمة الاسمية للورقة ثابتة لا تتغير).

وقد اختلف الفقهاء في حكم عقد السمسرة المقدر بالعمل على قولين:

القول الأول: جواز عقد السمسرة المقدر بالعمل، سواء أكان العمل كثيراً أم قليلاً.

وهذا مذهب الحنفية في أحد قوليهما^(٢)، والمالكية في المشهور

(١) المبسوط ١١٥/١٥، البهجة في شرح التحفة ٢٩٩/٢، روضة الطالبين ٢٥٧/٥، كشف القناع ١٨٠٢/٥.

(٢) الفتاوى البزازية ٤٠/٥، رد المحتار ٨٧/٩، غمز عيون البصائر ٧٢/٣،

عندهم^(١)، والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣).

استدل أصحاب هذا القول بالأدلة التي ذكرناها سلفاً بجواز عقد السمسرة بجزء من الثمن^(٤)، ويضاف إلى ذلك:

الدليل الأول:

أن الأصل في المعاملات الحل ما لم يقم دليل على المنع.
ولا دليل على المنع من تقدير أجرة السمسار بالعمل.

الدليل الثاني:

أنه يجوز عقد الإجارة على السمسرة مقدراً بزمان، فجاز مقدراً بعمل، كالخياطة^(٥).

القول الثاني: تحريم عقد السمسرة المقدّر بالعمل.

(١) المدونة ٤٦٦/٣، التاج والإكليل ٤٩٧/٧، شرح مياره ١٠٢/٢.
ونسب إلى الإمام مالك القول بجوازه في العمل القليل دون الكثير، لأن الكثير يشغل السمسار عن أن يبيع ويشتري ويعمل غيرها، فلم يجز إلا بإجارة معلومة.
كما نسب إليه أيضاً القول بجوازه في الشراء مطلقاً، أما في البيع ففي السلع القليلة دون الكثيرة، لأن المالك ينتفع بعمل السمسار قبل البيع، وذلك بحفظ السلع عنده مدة كونها بيده.

وسبب هذا الاختلاف هو تضارب النقول عن الإمام مالك، والذي رجحه ابن رشد في المقدمات الممهدة ١٨٠/٢ أنه لا فرق عند مالك بين القليل والكثير، وأن المنع يتوجه فيما إذا كان المالك ينتفع من العقد قبل تمامه، كحفظ السلع ونحو ذلك، لأن العقد عقد جعالة، ولا يجوز في الجعالة - عند المالكية - أن تكون مما ينتفع به الجاعل قبل تمام العمل سواء كان قليلاً أم كثيراً.

انظر: شرح منح الجليل ٧/٤، شرح الخرشني ٦٣/٨.

(٢) روضة الطالبين ٢٥٧/٥، مغني المحتاج ٤٤٦/٣، حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج ٢٧٠/٥.

(٣) المغني ٤٢/٨، كشف القناع ١٨٠٢/٥.

(٤) انظر ص ٦٨٠.

(٥) المغني ٤٢/٨.

وهذا مذهب الحنفية في المعتمد عندهم^(١).

استدل أصحاب هذا القول:

بأن عقد السمسرة إذا قدر بالعمل اشتمل على الغرر والجهالة من وجهين:

الوجه الأول: أن العمل مجهول، فالبيع قد يتم بكلمة واحدة، وقد لا يتم بعشر كلمات، كما أن الزمن الذي يستغرقه البيع مجهول، فقد يطول وقد يقصر^(٢).

الوجه الثاني: أن العمل المعقود عليه لا يقدر على إقامته بنفسه، فإن البيع لا يتم ما لم يساعده المشتري على ذلك^(٣).

نوقش هذا الاستدلال: بأن الغرر الذي في هذا العقد مغتفر وغير مؤثر، لكثرة التعامل به، ولحاجة الناس إلى عقد السمسرة، فيجوز كدخول الحمام بلا تسمية أجرة^(٤).

ومن شرط كون الغرر مؤثراً ألا يكون بالناس حاجة إلى ذلك العقد، ولا تخفى حاجة الناس إلى عقد السمسرة إذ ليس كل أحد يستطيع أن يتولى البيع بنفسه إما لكونه لا يحسنه، أو لانشغاله عنه.

وقلما يخلو عقد من عقود منافع الأبدان كالإجارة والمضاربة من الغرر، ومع ذلك انعقد الإجماع على جوازها واعتفار ما فيها من الغرر لحاجة الناس إليها^(٥).

وقد يكون من مصلحة العاقلين أن يقدر العقد بالعمل لا بالمدة،

(١) المبسوط ١١٥/١٥، بدائع الصنائع ٥٥٠/٥، رد المحتار ٨٧/٩.

(٢) المبسوط ١١٥/١٥، بدائع الصنائع ٥٥٠/٥.

(٣) المبسوط ١١٥/١٥.

(٤) رد المحتار ٨٧/٩، التاج والإكليل ٤٩٧/٧.

(٥) انظر: الوساطة التجارية في المعاملات المالية ص ٧٩.

ليكون ذلك حافزًا للسمسار على النصح والاجتهاد فيما أوكل إليه.

الترجيح:

الذي يترجح هو القول الأول لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة. وعليه فإنه يجوز للجهة المصدرة أن تتعاقد مع بنك الاستثمار بتقدير نسبة أو مبلغ محدد عن كل ورقة مالية يقوم البنك بتسويقها.

حكم الحال الثانية:

وهي ما إذا كان التسويق مصحوبًا بتعهد من بنك الاستثمار بشراء كل الأوراق المالية أو حد أدنى منها.

ويخرج هذا العقد على أحد الاحتمالين الآتين.

التخريج الأول: تخريجه على عقد الضمان.

وإلى هذا ذهب مجمع الفقه الإسلامي ففي قرار المجمع رقم ٦٥/٧/١ ما نصه: «ضمان الإصدار: هو الاتفاق عند تأسيس شركة مع من يلتزم بضمان جميع الإصدار من الأسهم أو جزء من ذلك الإصدار، وهو تعهد من الملتزم بالاككتاب في كل ما تبقى مما لم يكتب فيه غيره وهذا لا مانع منه شرعًا إذا كان تعهد الملتزم بالقيمة الاسمية بدون مقابل لقاء التعهد، ويجوز أن يحصل الملتزم على مقابل عن عمل يؤديه - غير الضمان - مثل إعداد الدراسات أو تسويق الأسهم»^(١).

ومستند هذا التخريج:

أن تسويق الإصدارات مقرون بتعهد من بنك الاستثمار، فالعقد فيه معنى الضمان.

ويترتب على هذا التخريج:

تحريم أخذ البنك أجرًا مقابل هذا التعهد، لأن أخذ الأجر على

(١) مجلة المجمع ٧/١/٧١٢.

الضمان محرم، ويجوز أخذ الأجر على الأعمال الأخرى غير الضمان.

ويناقش هذا التخريج:

بأن الربح الذي يتحصل عليه البنك في هذا العمل ليس مقابل ضمان مجرد، حتى نجعله من قبيل أخذ الأجر على الضمان، بل إنه مقابل امتلاك الأوراق المالية ومن ثم بيعها، فالضمان ضمان ملك، لا ضمان مجرد.

فهنا يجب أن نفرق بين حالين:

الحال الأولي: أن يلتزم بنك الاستثمار للجهة المصدرة بدفع كامل القيمة الاسمية أو جزء منها في حال عدم شراء الورقة المالية في السوق الأولية، مع احتفاظ الجهة المصدرة بملكية الورقة.

فهذه الحال لا شك في تحريمها، والغرر فيها ظاهر، ولا أعلم أن هذا النوع من التعهد معمول به في الأسواق المالية.

الحال الثانية: أن يلتزم البنك بشراء ما يتبقى من تلك الأوراق بعد التسويق بالقيمة المتفق عليها أو يلتزم بشراء جميع الأوراق بتلك القيمة، ومن ثم تسويقها بقيمتها الاسمية.

ففي هذه الحال لا يلزم أن يكون الأجر الذي يأخذه البنك بمقدار نفقاته الفعلية للتسويق، لأن البنك يشتري هذه الأوراق.

وهذا الشرط يكون متوجهاً فيما إذا كانت موجودات الجهة المصدرة نقوداً أو ديوناً - كما لو كانت الجهة المصدرة مصرفاً أو صندوقاً استثمارياً متخصصاً في البيع الآجل - فلا يصح بيع إصداراتها على بنك الاستثمار إلا بالقيمة الفعلية لتلك الموجودات لا بأقل ولا أكثر.

التخريج الثاني: تخريج العقد على بيع الوضعية.

وبيع الوضعية: بيع بمثل الثمن الأول، مع نقصان شيء معلوم منه.

وهو جائز باتفاق الفقهاء من حيث الجملة^(١).

(١) انظر: بدائع الصنائع ١٨٩/٧، تبیین الحقائق ٧٣/٤، المدونة ٢٤٦/٣، التاج =

ومستند هذا التخريج:

أن جهة الإصدار تباع الأوراق المالية المتفق عليها من بنك الاستثمار بالقيمة الاسمية لتلك الأوراق ناقصًا نسبة محددة، ويمثل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة المباعة لهذه الأوراق الربح المتحقق للبنك^(١).

ويترتب على هذا التخريج:

أن الربح الذي يأخذه بنك الاستثمار مباح لأنه ناتج عن عملية شراء وبيع حقيقية.

ويناقش هذا التخريج من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن القيمة الاسمية للورقة قد لا تكون بضمن التكلفة، فلا يكون البيع بيع وضيعة، بل هو بيع مساومة.

الوجه الثاني: أن جهة الإصدار تشترط على بنك الاستثمار أن يبيع الورقة بالقيمة الاسمية وليس له الزيادة على ذلك، ولو كان مالكا لما كان لها أن تقيده بذلك.

ويجاب: بأن هذا بيع بشرط يخالف مقتضى العقد، وهو شرط صحيح - كما تقدم - ما دام فيه مصلحة للبائع أو للمبيع.

الوجه الثالث: أن في العقد غررا، ووجه ذلك: أن النسبة المتبقية بعد تصريف الإصدار والتي يلزم البنك بشرائها، غير معلومة، فقد يتبقى النصف أو الثلث أو الربع أو لا يتبقى شيء.

ويجاب: بأن العلم بقيمة الورقة الواحدة كافٍ في انتفاء الجهالة وإن لم يتبين مقدار الأوراق المباعة جملة، لأن ما يشترط في الثمن هو أن يكون معلوماً، سواء كان ذلك للجملة دون التفصيل، أو التفصيل دون الجملة، لأن المراد هو تجنب الجهالة المفضية إلى نزاع.

= والإكليل ٤٣٦/٦، حاشية الجمل ١٧٨/٣، تحفة المحتاج ٤٢٩/٤، المغني ٢٧٦/٦، الفروع ١١٨/٤.

(١) صناديق الاستثمار الإسلامية ص: ١٢٢.

فصورة هذا البيع كما لو قال: بعتك بعض هذه الصبرة كل قفيز بدرهم^(١).

وقد اختلف الفقهاء في حكم ما لو باعه من الصبرة - (أي بعضها دون تسمية البعض) - كل قفيز بدرهم، على قولين: القول الأول: المنع.

وهو مذهب الجمهور من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، والظاهرية^(٥)، والمعتمد عند الحنابلة^(٦).

استدل أصحاب هذا القول: بأن الثمن مجهول حالة العقد، فالعقد فيه غرر^(٧).

القول الثاني: الجواز. وهو قول عند المالكية^(٨) والحنابلة^(٩).

استدل أصحاب هذا القول:

١ - بأن هذه الجهالة لا تفضي إلى المنازعة، لأن الثمن معلوم قدر ما يقابل كل جزء من البيع، والغرر منتفٍ في الحال، لأن ما يقابل كل

(١) وهو البيع بسعر الوحدة، وله صور منها: لو باعه كل الصبرة كل قفيز منها بدرهم، فالبيع جائز عند الجمهور والصاحبين، ويصح قفيز واحد عند أبي حنيفة، ومنها: لو باعه كل الصبرة كل قفيزين أو ثلاثة بكذا. انظر: الغرر وأثره في العقود ص: ٢٦٥.

(٢) المبسوط ٦/١٣، بدائع الصنائع ٦/٦٠١، تبين الحقائق ٤/٥، فتح القدير ٥/٤٧٢.

(٣) التاج والإكليل ٦/٩٣، حاشية الدسوقي ٣/١٧، بلغة السالك ٢/١٠.

(٤) المجموع شرح المذهب ٩/٣١٣، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ٦/١٤٢.

(٥) المحلى ٩/٢٠.

(٦) المغني ٦/٢٠٨، الفروع ٤/٣٠، شرح المنتهى ٢/١٥٢، مطالب أولي النهى ٣/٤٢.

(٧) شرح الخرشي ٥/٢٥.

(٨) التاج والإكليل ٦/٩٣.

(٩) المغني ٦/٢٠٨.

قفيز معلوم القدر حينئذٍ، فغرر الجهالة ينتفي بالعلم بالتفصيل، كما ينتفي بالعلم بالجملة^(١).

٢ - وبالقياص على ما لو أجره الدار كل شهر بدرهم، أو أجره كل دلو بتمر، فيصح كما ثبت في السنة^(٢).

الترجيح:

الذي يترجح - والله أعلم - هو القول الثاني لقوة أدلته. وعلى ذلك فإذا صح هذا التخريج فإن الجهالة في مقدار الأوراق المالية التي ستؤول إلى ملكية بنك الاستثمار غير مؤثرة، لأن العلم بسعر الورقة الواحدة كافٍ في رفع الجهالة.

الترجيح بين التخريجين:

الراجح هو التخريج الثاني لأن البنك يملك الأوراق المالية حقيقة، فالربح المتحقق له ربح مشروع لأنه ناتج عن عملية شراء وبيع حقيقي، لكن البيع هنا ليس من قبيل بيع الوضعية لأن من شرط بيع الوضعية العلم بالثمن الأول، وهو سعر التكلفة على البائع، وهو ما لا يشترط في هذا العقد، وإنما يتم تحديد الثمن بالمساومة بين الطرفين، فهو بيع مساومة لا بيع أمانة، والله أعلم.

الفرع الثاني: تداول الأسهم في السوق الثانوية: وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مفهوم السوق الثانوية:

يقصد بالسوق الثانوية أو سوق التداول: السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية بعد إصدارها، أي بعد توزيعها بواسطة بنوك الاستثمار^(٣).

(١) انظر: بدائع الصنائع ٦/٦٠١.

(٢) انظر: ص ٦٩٧.

(٣) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٧٠، الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٣٣.

أي أن السوق الثانوية يتم فيها تداول الأوراق المالية بين المستثمرين أنفسهم، وليس بين المستثمرين والشركات والهيئات المصدرة لهذه الأوراق،

وتنقسم هذه الأسواق إلى قسمين:

أ - السوق المنظمة (الرسمية):

ويطلق عليها أيضًا بورصة الأوراق المالية، وهي تمثل الهيئة الرسمية التي تتولى التعامل بالأوراق المالية، ويكون لها مكان محدد يتم فيه تداول هذه الأوراق.

والمتعاملون في هذه السوق هم أعضاء محددون ولا يسمح لسواهم بذلك، ويكتسب الواحد منهم تلك العضوية عن طريق استئجار مقعد في السوق يخوله المزايدة، وهؤلاء إما سماسرة يقومون بالبيع والشراء لحساب عملائهم مقابل عمولة، أو تجار يتولون البيع والشراء لأنفسهم^(١).

ومن أمثلة هذه الأسواق: بورصة لندن، وبورصة طوكيو، وبورصة نيويورك للأسهم، وتعتبر هذه الأخيرة أكبر بورصة للأوراق المالية في العالم.

ومن الأسواق الخليجية: بورصة الكويت، وهي أقدمها (افتتحت عام ١٩٧٧م)، ثم افتتحت بورصة البحرين، وبورصة عمان في العام ١٩٨٩م، وافتتحت مؤخرًا سوق الإمارات للأوراق المالية.

وفي المملكة تم افتتاح سوق رسمية لتداول الأسهم في العام ١٩٨٤م، إلا أن هذه التجربة لم تدم أكثر من ثلاثة أسابيع بسبب العديد من المشكلات الفنية والإدارية، ويقتصر التعامل حاليًا في الأسهم على

(١) الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٣٣، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٧١.

السوق غير المنظمة^(١).

ب - السوق غير المنظمة:

وهذه السوق ليس لها مكان معين يتم فيه تبادل الأوراق المالية، ولكنها تتكون من عدد من المتعاملين في هذه الأوراق منتشرين في أماكن متفرقة داخل الدولة، وتربطهم شبكة اتصالات قوية عن طريق خطوط الهاتف أو أطراف للحاسب الآلي أو غيرها من وسائل الاتصال السريعة، والتي توفر لحظة بلحظة أسعار كل ورقة متعامل بها.

ويطلق على هذه السوق: السوق الموازية^(٢).

والأوراق المالية موضع التعامل في هذه السوق تخص الشركات التي لا تستطيع الوفاء بمتطلبات وشروط القيد في السوق الرسمية، وكذلك الشركات التي لا تريد الإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بها بالشكل الذي يتطلبه القيد في السوق الرسمية^(٣).

وفي المملكة مرت الأسواق غير المنظمة لتداول الأسهم بثلاث مراحل متميزة:

فالمرحلة الأولى امتدت حتى عام ١٩٨٤م، وكان التداول فيها يتم إما بطريق مباشر بين البائع والمشتري، أو عن طريق مكاتب وساطة متخصصة في بيع وشراء الأسهم.

ثم في المرحلة الثانية (ما بين ٨٤ - ٩٠م) حصر التداول عن طريق وحدات متخصصة لدى البنوك التجارية فقط.

(١) النقود والبنوك والأسواق المالية ص ٩٠، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ص ٢٥٠.

(٢) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٧٦، الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٣٧، الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٣٤.

(٣) الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٣٤، الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٣٧.

ثم بدأت المرحلة الثالثة في العام ١٩٩٠م، حيث يتم التداول بواسطة البنوك التجارية عن طريق نظام إلكتروني مشابه لنظام (NASDAQ) المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية، يربط هذا النظام الفروع الرئيسية للبنوك التجارية بنهايات طرفية مربوطة بجهاز حاسب آلي مركزي لدى مؤسسة النقد^(١).

المسألة الثانية: طرق تداول الأسهم في الأسواق المالية الثانوية والحكم الشرعي لها:

يتم بيع الأسهم في الأسواق الثانوية بطرق متعددة.

وهذه البياعات على ضربين:

١ - بيوع عاجلة: وهي ما يعرف بالإنجليزية Spot markets.

وهي على ثلاثة أنواع:

أ - بيوع عاجلة عادية.

ب - عمليات الشراء بالهامش.

ج - البيوع القصيرة.

٢ - بيوع آجلة:

وهي على نوعين:

أ - البيوع الباتة القطعية (العقود المستقبلية).

ب - بيوع الخيارات.

وفيما يلي بيان كل واحد من هذه البيوع وحكم كل منها:

(١) النقود والبنوك والأسواق المالية ص ٩١.

القسم الأول: البيع العاجلة:

النوع الأول: البيوع العاجلة العادية:

أولاً: مفهوم البيوع العاجلة العادية:

البيوع العاجلة العادية هي البيوع التي يلتزم فيها كل من البائع والمشتري بإتمام الصفقة نقداً، وذلك بأن يستلم المشتري الأوراق المالية، ويسلم ثمنها حائلاً، أو خلال مدة وجيزة جداً، تقدر في بعض الأسواق الغربية بيومين، وفي مصر بأربعة أيام، وفي بورصة نيويورك يلزم أن تصفى العملية في موعد أقصاه ساعة قبل افتتاح الجلسة التالية.

ولا تشكل هذه المبيعات نسبة كبيرة في الأسواق المالية لا سيما في الدول التي يسمح فيها بالاقتراض من البنوك والسماسة للمضاربة في أسواق المال^(١).

ثانياً: الحكم الشرعي لها:

البيع بهذه الطريقة جائز لا غبار عليه، بل إنه الأصل في البيوع في الشريعة الإسلامية.

فإذا كان السهم المراد بيعه مستوفياً لشروطه وضوابطه المعتبرة شرعاً فالبيع صحيح^(٢).

النوع الثاني: عمليات الشراء بالهامش (المارجن):

أولاً: مفهوم الشراء بالهامش:

يقصد بالشراء بالهامش: شراء الورقة المالية بسداد جزء من قيمتها نقداً بينما يسدّد الباقي بقرض، بضمان الأوراق محل الصفقة.

(١) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١٠٩، أسواق الأوراق المالية ص ٣١٣، «الأسواق المالية» بحث د. محمد القري، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٥٨٠/٦.

(٢) انظر: أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٢٤، أسواق الأوراق المالية ص ٣١٨.

لذا يسمى: الشراء بالهامش، إذ تمثل قيمة المدفوعات النقدية هامشاً مبدئياً لصفقة الشراء، وفي العادة لا تزيد نسبة الهامش عن ٦٠٪ من قيمة الصفقة^(١).

وفي هذا النوع من العقود يفتح العميل حساباً بالهامش لدى السمسار، الذي يقوم بدوره بالاقتراض من البنوك التجارية لتغطية الفرق بين قيمة الصفقة وبين القيمة المدفوعة كهامش، على أن توضع الأوراق محل الصفقة كرهن لسداد قيمة القرض^(٢).

ويخضع مقدار ما يشكله الهامش لمجمل القيمة لقوانين صارمة، ويتغير بشكل مستمر تبعاً للظروف الاقتصادية، ويستخدم كأداة لضبط حركة السوق، فعندما ترتفع مستويات الأسعار وتزداد المضاربات يمكن للسلطات المالية أن ترفع نسبة الهامش، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض المستخدمة في تمويل الشراء النقدي الجزئي لتضعف بذلك سيولة السوق بما يضع حداً للمضاربات المحمومة، وعلى نفس النهج يمكن إنقاص نسبة الهامش عندما يعاني السوق من حالة ركود.

ويبقى السهم عندما يشتري بالهامش في حيازة السمسار، كما يكون مسجلاً باسمه وليس باسم العميل، ولكن يحق للمشتري أن يمارس حق التصويت في الجمعية العمومية للشركة وأن يحصل على ما يتحقق من أرباح^(٣).

وكما يبدو فإن القيمة النقدية التي يدفعها المشتري هي في حقيقتها هامش أمان للسمسار، فلو أن قيمة الصفقة (١٠٠٠) ريال، بينما دفع العميل منها (٦٠٠) ريال نقدًا، أي ٦٠٪ من قيمة الصفقة، فلو انخفضت

(١) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١١٠.

(٢) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١١٠.

(٣) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٩٧، «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦٠١.

القيمة السوقية للأوراق المالية محل الصفقة بتلك النسبة، يظل السمسار قادرًا على استرداد قيمة القرض (٤٠٠) ريال، من حصيلة بيع الأسهم التي تحت يده والمسجلة باسمه.

ويدفع السمسار للبنك المقرض معدل فائدة يساوي تقريبًا معدل الفائدة فيما بين البنوك، أما سعر الفائدة الذي يدفعه العميل للسمسار فيزيد عن سعر الفائدة الأول بما يتراوح بين ٥٪ إلى ٢٪، وتمثل هذه الزيادة عائداً إضافيًا للسمسار.

وتفرض بعض القوانين هامش وقاية مستمر مصاحب للهامش المبدئي الذي تشتري به الصفقة، والهدف منه حماية جانب السمسار ضد مخاطر الانخفاض في القيمة السوقية للورقة المالية.

فإذا ما انخفضت نسبة الهامش المبدئي عن هامش الوقاية يطلب السمسار من العميل دفع مبلغ إضافي، والعكس يحصل فيما لو ارتفعت القيمة السوقية للأوراق المالية محل الصفقة، فإنه يحق للعميل حينئذ إما سحب جزء من القيمة التي سبق أن دفعها من أمواله الخاصة، أو زيادة مشترياته من الأوراق محل الصفقة^(١).

والشراء بالهامش لا يخلو من قدر كبير من المجازفة، وإقدام المستثمر على التوسع فيه مبني على تنبؤاته بتحقيق قدر أكبر من الربح عنه فيما لو اشترى نقدًا، ولإيضاح ذلك نفرض أن مستثمرًا يريد أن يستثمر (١٠٠٠) ريال في أسهم شركة معينة، وكان سعرها السوقي آنذاك (٢٠) ريالاً، فإذا كان الشراء بالنقد فإنه سيتمكن من شراء (٥٠) سهمًا فقط، فإذا ما صحت توقعاته وارتفعت القيمة السوقية لأسهم الشركة إلى (٢٥) ريالاً، فإنه سيحقق ربحًا مقداره (٢٥٠) ريالاً فقط، لكن لو أن الشراء كان بالهامش، وكانت نسبة الهامش ٥٠٪ فإنه سيتمكن من شراء (١٠٠) سهم،

(١) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١١٢.

في المثال السابق، وبالتالي فإن أرباحه سترتفع لتصبح (٥٠٠) ريال،
مخصوصاً منها الفوائد المستحقة للسهم.

وعلى العكس لو انخفضت القيمة السوقية لهذه الأسهم، فإن خسارته
في حال شرائه بالهامش ستكون مضاعفة^(١).

ثانياً: الحكم الشرعي لها:

من الواضح أن المعاملة بالصفة المذكورة آنفاً محرمة، لأن فيها
قرضاً بفائدة، فالمستثمر يشتري السهم ويدفع للسهم فائدة مقابل مبلغ
القرض الذي حصل عليه، والسهم يدفع فائدة للبنك مقابل مبلغ القرض
لصالح العميل.

فالعقد مركب من عقود ربوية، ولا خلاف في تحريمه^(٢).

النوع الثالث: البيع على المكشوف (البيع القصير):

أولاً: مفهوم البيع على المكشوف:

وهو عكس النوع السابق، ففي هذا النوع يقوم المستثمر ببيع الورقة
المالية أولاً قبل أن يمتلكها، ثم يشتريها فيما بعد عندما تنخفض قيمتها
السوقية عن القيمة التي سبق أن بيعت بها.

ويسمى هذا البيع بالبيع القصير تمييزاً له عن البيع الطويل، ولا
علاقة لهذا التعبير بالمدة الزمنية، ولكن علاقته مرتبطة بالهدف من
الاستثمار، فالوضع الطويل يتعلق بشراء الأسهم والاحتفاظ بها للحصول
على الربح أو بيعها للحصول على الزيادة الرأسمالية في أسعارها، أما

(١) أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٢٦، أسواق
الأوراق المالية ص ٣٢٨.

(٢) أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٢٩، أسواق
الأوراق المالية ص ٣٣٠.

الوضع القصير فيتعلق بالمقاومة على انخفاض أسعارها سواء أكان المستثمر مالكا أم غير مالك لها في وقت إنشاء عقد البيع^(١).

ولتوضيح هذا النوع نفرض أن شخصا ما يتوقع انخفاض القيمة السوقية لأسهم إحدى المنشآت، ومن ثم فقد أعطى أمرا للسمسار بأن يبيع على المكشوف (١٠٠) سهم منها بالسعر الجاري الذي يبلغ ٣٠ ريالاً للسهم الواحد، وعادة ما يقوم السمسار ببيع تلك الأسهم لصالح العميل من مخزون لديه من الأسهم، أو باقتراضها من طرف ثالث، وقيمة هذه البيعة يتم تحويلها تلقائياً للطرف المقرض كرهن للأسهم التي أقرضها، وهنا يكمن السبب الذي من أجله يقبل السمسار أو الطرف الثالث إقراض الأسهم، فقيمة الرهن تعد أموالاً مجانية لا يدفع عنها فوائد، ويمكن استثمارها وتحقيق عائد من ورائها، إضافة إلى أنه سيحصل على قيمة التوزيعات النقدية للأسهم محل الصفقة من البائع، فيما لو استحققت تلك التوزيعات قبل إقفال حساب العميل.

فلو أن الأسهم محل الصفقة انخفضت قيمتها لتصبح (٢٠) ريالاً للسهم، فحينئذٍ يمكن للعميل إقفال مركزه لدى السمسار بإعطائه أمراً بشراء الأسهم من السوق بالسعر السائد ($20 \times 100 = 2000$ ريال) وتسليمها - أي الأسهم المشتراة - للمقرض سواء كان السمسار نفسه أم شخصا آخر، على أن يسترد البائع قيمة الرهن المتمثلة في القيمة التي سبق أن باع بها الأسهم (٣٠٠٠) ريال محققاً عائداً قدره (١٠٠٠) ريال، لكن لو ارتفعت القيمة السوقية للأسهم لتصل إلى (٤٠) ريالاً فإن هذا يعني أن البائع سيتكبد خسارة مقدارها (١٠٠٠) ريال^(٢).

والغرض من عمليات البيع بالهامش هو استغلال توقعات المضارب بأن الأسعار سوف تنخفض، وتحقيق ربح من هذا التوقع، لكن لهذه

(١) «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦٠٢.

(٢) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١٢٠.

العملية آثار سلبية في نشر الرعب بين المتعاملين في السوق ومن ثم يؤدي انتشارها في الوقت غير المناسب إلى انهيار أسهم الشركات محل هذه البيع^(١).

ثانيًا: الحكم الشرعي لها:

من الواضح أن البيع بهذه الكيفية محرم لأمرين:

الأول: أنه مشتمل على قرض بفائدة، لأن المقرض يقرض البائع تلك الأسهم، ويستحق التوزيعات النقدية للأسهم محل الصفقة فيما لو استحققت تلك التوزيعات قبل سداد قيمة القرض.

والثاني: أن المقرض يشترط على البائع الاحتفاظ بقيمة الأسهم المبيعة للانتفاع بها واستثمارها حتى سداد القرض، فصورة ذلك: أسلفني أسلفك، فالمقرض سواء كان السمسار أو غيره يسلف البائع هذه الأسهم على أن يسلفه البائع قيمتها، وهذا محرم^(٢).

قال في المغني: «وإن شرط في القرض أن يؤجره داره، أو يبيعه شيئًا أو أن يقرضه المقرض مرة أخرى لم يجز، لأن النبي ﷺ نهى عن بيع وسلف ولأنه شرط عقدًا في عقد فلم يجز»^(٣).

ولا خلاف بين الفقهاء أن المرتهن متى شرط على الراهن الانتفاع بالرهن بلا عوض فيما لا يحتاج حفظه إلى مؤنة، وكان المرهون به دين قرض، فالشرط فاسد لأنه قرض بمنفعة^(٤).

(١) انظر: «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦٠٤.

(٢) المغني ٤٣٧/٦، وانظر: شرح المنتهى ٢٢٧/٢، مجلة الأحكام الشرعية على مذهب أحمد م ٧٤٥، المقدمات الممهدة ٥١٩/٢، حاشية الدسوقي ٧٧/٣.

(٣) انظر: حاشية الطحطاوي ٢٣٦/٤، بلغة السالك ١١٢/٢، حاشية الدسوقي ٢٤٦/٣، روضة الطالبين ٧٩/٤ أسنى المطالب ١٦١/٢، المغني ٥١٠/٦، كشاف القناع ١٥٨٥/٥.

القسم الثاني: البيع الآجلة:

النوع الأول: البيوع الباتة القطعية (العقود المستقبلية):

أولاً: مفهوم البيوع الباتة:

يقصد بالعمليات الآجلة الباتة تلك الصفقات التي تجري بين المتعاقدين، ويحدد، لتنفيذها موعد ثابت لاحق يسمى موعد التصفية، يتم فيه دفع الثمن وتسليم الأوراق المالية محل الصفقة.

وتسمى: الباتة، تمييزاً لها عن عقود الاختيارات الآتية، وذلك لأن العاقدین ليس لهم حق الرجوع أو الخيار في تنفيذ العملية، ولكن لهم الحق في تأجيل موعد التصفية النهائية إلى موعد آخر.

وتسمى: العقود المستقبلية تمييزاً لها عن العقود الحاضرة التي سبق الحديث عنها.

وقد بدأت العقود المستقبلية في السلع الزراعية ثم تطور الأمر فلم يعد التعامل فيها مقتصرًا على السلع الزراعية، بل امتد للأصول المالية، فهناك عقود مستقبلية على مؤشرات السوق فضلاً عن الأسهم والسندات والعملات^(١).

وسبب لجوء الطرفين لتلك السوق هو الرغبة في تخفيض مخاطر تقلبات السعريّة المستقبلية للأصل محل التعاقد، فالمزارع الذي سيجني محصوله مثلاً في الشهر التاسع يمكنه بيع محصوله في الشهر الخامس بمقتضى عقد مستقبلي بسعر محدد من الآن بصرف النظر عن السعر السائد في السوق الحاضر في الشهر التاسع، والذي قد يكون منخفضاً بسبب وفرة المحصول، كما أن المشتري يمكنه من الشهر الخامس عقد الصفقة وتحديد سعرها من الآن متجنباً مخاطر تقلبات الأسواق.

(١) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٣٢٣، إدارة الاستثمارات ص ٢٧٢.

وتنفيذ هذا النوع من العقود يؤدي إلى خسارة أحد الطرفين وربح الآخر، إلا إذا كان السعر المستقبلي معادلًا للسعر الحاضر عند التنفيذ، وهذا نادر^(١).

ويحتاج الطرفان عند إبرام هذا العقد إلى تقديم هامش مبدئي يسلم إلى سلطة السوق، ولا يتجاوز في العادة ١٥٪ من قيمة الصفقة، والهدف منه ضمان التزام كل منهما بالعقد^(٢).

وما يميز العقود المستقبلية هو أن السلع التي تباع فيها قابلة للتنميط، أي أنها قابلة للتداول، والواقع أن العقد لا يتم بين البائع والمشتري مباشرة، فلكل سوق من أسواق العقود المستقبلية بيت لتسوية الصفقات يتألف من أعضاء السوق، ويتم العقد حقيقة بين البائع وبيت التسوية، ثم بين المشتري والبيت، فلا توجد علاقة مباشرة بين البائع والمشتري، بل العقد يتكون من طرفين بينهما بيت التسوية، يتعهد الأول مثلاً في يناير ١٩٩٩م بشراء (١٠٠٠) سهم لإحدى الشركات بسعر (١٠٠) ريال، للسهم، تسليم ٣٠ يونيو ١٩٩٩م، ويتعهد الآخر بتسليمه هذه الأوراق في التاريخ المحدد وبالسعر المتفق عليه.

والذي يجري بين شهري يناير ويونيو هو انتقال هذا العقد بين المضاربين عن طريق بيت التسوية تلك عشرات المرات يوميًا، فالمعاملات كلها تصفى في آخر النهار، ثم تبدأ في الغد بيعًا وشراءً، فمن يمتلك حق الحصول على تلك الأسهم بسعر (١٠٠) ريال سيربح تلقائيًا عندما يرتفع السعر لأكثر من هذا المبلغ، والمتعهد بتسليم تلك الأسهم بالسعر نفسه سيخسر عندما يرتفع السعر المذكور. . وهكذا، أما التسليم والقبض الفعلي للأصل محل العقد فهذا أمر لا يهتم به المتعاملون إلا في تاريخ القبض

(١) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٣٢٥.

(٢) إدارة الاستثمارات ص ٢٧٣.

أي في ٣٠ يونيو، حيث يتحول العقد في النهاية إلى المشتري الحقيقي بعد أن يكون قد مر على مئات المضاربين خلال الفترة التي تفصل بين العقد الأول والقبض الفعلي^(١).

ويقع على عاتق بيت التسوية مسؤولية ضمان تنفيذ الصفقة في الوقت المحدد إذا ما تعثر أحد طرفيها في تنفيذ ما عليه من التزامات.

لكن لو أن السعر الحاضر للأسهم في ٣٠ يونيو انخفض إلى ٩٠ ريالاً للسهم، فليس أمام المشتري الأخير سوى أحد خيارين:

الأول: استلام الأوراق المتعاقد عليها فعلياً، ودفع الثمن المقابل، وهذا الاحتمال يكون قائماً إذا كان المشتري راغباً في تملك العقود عليه بقصد الاستثمار طويل الأجل، وهو احتمال بعيد لأن الغرض من هذه العقود هو المضاربة على فروق الأسعار، وليس الاستثمار طويل الأجل.

الثاني: أن يتوقع تحسن السعر في التصفية التالية بما يعوضه عن خسارته، وحينئذ يصدر أمراً للسمسار بتأجيل مركزه، فيبحث له السمسار عن بائع يرغب في تأجيل التسليم، ويدفع له طالب التأجيل بدلاً معيناً يجري الاتفاق عليه تبعاً للظروف، فإذا لم يجد السمسار بائعاً راغباً في تأجيل التسليم فإنه يبحث عن ممول ينقل إليه مركز المضارب حتى ميعاد التصفية التالية، فيتسلم الأوراق بدلاً من المضارب، ويدفع ثمنها حسب سعر التصفية، أي أنه يشتريها منه نقدًا ثم يبيعها له بأجل مقابل حصوله على بدل التأجيل^(٢).

ثانياً: الحكم الشرعي لها:

يتضمن البيع في العقود المستقبلية الباتة عدداً من المحاذير الشرعية التي تجعله من العقود المحرمة شرعاً، فمن تلك المحاذير:

(١) «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦٢٤.

(٢) أسواق الأوراق المالية ص ٣٣٥، الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٣٩٤، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٢٩٠.

١ - تأخير تسليم العوضين - الثمن والمثمن - إلى أجل محدد، فهو من بيع الكالئ بالكالئ المجمع على تحريمه.

وقد: «ورد النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، والكالئ هو المؤخر الذي لم يقبض، كما لو أسلم شيئاً في شيء في الذمة، وكلاهما مؤخر، فهذا لا يجوز بالاتفاق، وهو بيع كالئ بكالئ»^(١).

وقد حكى هذا الإجماع غير واحد من أهل العلم^(٢).

٢ - أن المسلم فيه يباع قبل قبضه.

وهو محرم إذا بيع بأكثر من قيمته لأنه يتضمن ربح ما لم يضمن، ومن المعلوم أن المضارب إنما يبيع الأصل المنمط في العقود المستقبلية إذا ضمن تحقق ربح له من ذلك البيع.

ولا يصح تخريج هذه العقود على السلم، لأن السلم يشترط فيه أن يكون رأس المال حالاً: «لهذا سمي سلماً لتسليم الثمن، فإذا أخر الثمن دخل في حكم الكالئ بالكالئ، بل هو نفسه، وكثرت المخاطرة، ودخلت المعاملة في حد الغرر»^(٣).

كما لا يصح تجويز هذه العقود تخريجاً على قول المالكية بجواز تأخير مال السلم اليومين والثلاثة، ولو بالشرط، لأنه ليس مبنياً على تجويز بيع الدين المؤخر بالدين المؤخر عندهم، بل هو مبني على تأويل معنى التعجيل طرداً للقاعدة الفقهية «ما قارب الشيء يعطى حكمه»، فاعتبروا هذا التأخير اليسير معفواً عنه لأنه في حكم التعجيل^(٤).

(١) إعلام الموقعين ١/٣٨٨.

(٢) انظر ص ٧٦٥ من هذه الرسالة. والدكتور نزيه حماد بحث بعنوان «بيع الكالئ بالكالئ» ضمن كتابه: دراسات في أصول المداينات.

(٣) إعلام الموقعين ١/٤٠٠.

(٤) بداية المجتهد ٢/٢٤٢، إيضاح المسالك للونشريسي ص ٦٨.

ولهذا لا يجوز عندهم ولا عند غيرهم التأخير المشروط إذا تباعد - كما في العقود المستقبلية - ويسمي المالكية هذه الصورة من بيع الكالئ بالكالئ: «ابتداء الدين بالدين»^(١).

٣ - ولأن ما يجري في العقود المستقبلية هو مجرد عقد صفقات وهمية على كميات خالية من السلع المؤجلة بأسعار وأثمان مؤجلة، لا يقصد بها إنتاج ولا تسليم بل مجرد مضاربة بالأسعار ثم المحاسبة في الموعد المحدد على فرق السعر الذي يربحه أحد الطرفين في حالة ارتفاع السعر أو هبوطه، وهي عملية - كما يرى - أشبه بالمقامرة منها بالنشاط الاقتصادي، والإسلام إنما يهدف إلى تحقيق المصالح الصحيحة فيفتح لها الأبواب التي تنتج نفعاً للمجتمع ويغلق أبواب المضاربة بالحظوظ التي تغري بالكسل وتقعّد الفرد عن العمل^(٢).

وقد ذهب أحد الباحثين^(٣) إلى تجويز العقود المستقبلية الباتة إذا كانت في أوراق مالية يجوز التعامل بها، استناداً إلى تجويز المالكية والحنبلة اشتراط تأجيل تسليم العين في عقد البيع إلى المدة التي يحددها العاقدان.

وما ذكره محل نظر، فهؤلاء إنما جوزوا تأخير الثمن أو المثلثن - أحدهما لا كليهما - فلم يجيزوا - حسبما أعلم - اشتراط تأخير الثمن والمثلثن معاً، وهذا هو بيت القصيد، وقد سبق نقل إجماعهم على ذلك، ولا أعلم أحداً غيره من العلماء المعاصرين جوز البيع في العقود المستقبلية بهذه الكيفية، والله أعلم^(٤).

(١) حاشية الدسوقي ٦١/٣، شرح الخرشي ٧٦/٥.

(٢) عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة ص ١٧.

(٣) د. محمد عبد الغفار الشريف، في بحثه «أحكام السوق المالية» المقدم لمجمع الفقه الإسلامي، في دورته السادسة.

انظر: مجلة المجمع ١٣٠٧/٢/٦.

(٤) انظر: أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٢٩، مجلة =

النوع الثاني: عقود الخيارات:

أولاً: مفهوم الخيار في الأوساط المالية:

الخيار في سوق الأوراق المالية يعني: حق شراء أو بيع عدد محدد من الأوراق المالية بسعر محدد خلال مدة محددة، أو في تاريخ محدد^(١).

ولا يترتب على مشتري الخيار التزام بيع أو شراء، وإنما هو مجرد حق يمتلكه يستطيع أن يمارسه أو يتركه، ويصبح المضارب مالكا للخيار بمجرد دفع قيمته^(٢).

وتتنوع الخيارات باعتبارات متعددة:

فمن حيث نوع الحق الذي يمنحه الخيار تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- ١ - خيار الشراء.
- ٢ - خيار البيع.
- ٣ - الخيار المركب^(٣).

وفيما يلي تعريف موجز بكل واحد من هذه الخيارات، ليعقب ذلك الحكم الشرعي لكل منها:

١ - خيار الشراء:

خيار الشراء: عقد على دفع مبلغ معين مقابل الحصول على حق شراء ورقة مالية معينة خلال فترة محددة وبالسعر المسمى في العقد، ويسمى هذا السعر سعر التنفيذ^(٤).

= مجمع الفقه الإسلامي ٧/١/٧١٦، أسواق الأوراق المالية ص ٣٤٣.
 (١) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ١٨٣، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ص ١٦٣، إدارة الاستثمارات ص ٢٦٤.
 (٢) «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦٠٩، الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ١٨٤.
 (٣) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦٠٦.
 (٤) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦٠٨.

مثال ذلك :

لنفرض أن أسهم إحدى الشركات تباع في السوق الحاضرة بـ ٤٨ ريالاً، وأن مستثمراً يتوقع أن ترتفع أسعارها في المستقبل، فقرر شراء خيار شراء مائة سهم بسعر تنفيذ يساوي ٤٨ ريالاً مثلاً، في مقابل ريالين عن كل سهم يدفعها لمحرر الاختيار (البائع)، ولمدة تسعين يوماً من تاريخ شراء الخيار.

فإذا صدقت توقعاته وارتفعت أسهم الشركة مثلاً إلى (٥٤) ريالاً خلال فترة الخيار، أي خلال التسعين يوماً، فمن المتوقع أن المستثمر سيمارس هذا الحق ويمتلك المائة سهم بسعر (٤٨) ريالاً، ليقوم ببيعها في السوق بسعرها الجاري (٥٤) ريالاً، وهذا يعني أن المشتري قد حقق عائداً عن كل سهم يساوي (٦) ريالات.

ولما كان قد سبق له أن دفع لمحرر الاختيار (البائع) مبلغاً غير قابل للرد قدره ريالان عن كل سهم، فإن صافي ربح المشتري عن السهم الواحد سوف يبلغ (٤) ريالات، وهو ما يمثل في الوقت نفسه خسارة صافية لمحرر الاختيار.

وقد يفضل مشتري الخيار في حال ارتفاع القيمة السوقية للأسهم خلال فترة الخيار الانتظار حتى آخر يوم في صلاحية الخيار، طمعاً في أن ترتفع القيمة السوقية للسهم عما هي عليه الآن.

وغني عن القول أنه إذا لم تصدق توقعاته، وظلت القيمة السوقية للسهم أقل من سعر التنفيذ حتى انقضاء فترة الخيار، فإن مشتري الخيار لن يمارس حقه في الشراء، فبدلاً من أن يشتري بسعر أعلى ويبيع بسعر أقل، فسوف يحصر خسارته في المبلغ الذي اشترى به الخيار (ريالين عن كل سهم)، والذي يعتبر في ذات الوقت ربحاً صافياً لمحرر الخيار^(١).

(١) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦٠٨.

ومن الجدير بالذكر أن بائع الخيار ليس بالضرورة أن يكون مالكا للأسهم - محل الخيار - عند بيعه للخيار، فإذا كان مالكا لها سمي خيارا مغطى، وإذا لم يكن مالكا سمي خيارا مكشوفاً.

وليس لمشتري الخيار حق في أي حقوق أو توزيعات تترتب على ملكية تلك الأسهم طالما لم يمارس حقه في امتلاك تلك الأسهم.

٢ - خيار البيع:

خيار البيع: عقد لبيع عدد من الأسهم أو الأوراق المالية بسعر محدد مسبقاً، وذلك خلال فترة من الزمن.

وهو عملية عكسية لخيار الشراء، فمشتري الخيار له الحق في بيع عدد من الأسهم إلى طرف ثانٍ بسعر محدد سلفاً^(١).

٣ - الخيار المركب:

الخيار المركب: عقد يجمع بين خيار البيع وخيار الشراء، وبمقتضاه يصبح لمالكة الحق في أن يكون بائعاً أو أن يكون شاريّاً للأوراق المالية محل التعاقد، بحسب ما تقتضيه مصلحته^(٢).

وينقسم الخيار المركب إلى قسمين:

أ - خيار مركب لا يتغير فيه سعر الشراء عن سعر البيع:

فالمستثمر يشتري هذا الخيار ثم ينظر في تقلبات السوق، فإن وجد الأجدى له البيع مارسه، وإذا وجد الأجدى له الشراء مارسه، وبذا يكون متيقناً من الحصول على حد أدنى من العائد مقابل تحمله قيمة الخيار والتي عادة ما تكون أعلى من قيمة الخيار المفرد^(٣).

(١) إدارة الاستثمارات ص ٢٦٦، الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ١٩٥.

(٢) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٢٠٣ - ٢١٢.

(٣) «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦١٥.

ب - خيار مركب يتغير فيه سعر الشراء عن البيع :

وفي هذا النوع لا يربح مشتري الخيار إلا إذا تقلبت أسعار الأسهم بما يتجاوز سعر التنفيذ في خيار الشراء، أو نقصت عن سعر التنفيذ في خيار البيع، فإذا ارتفعت أسعار السوق خلال فترة الخيار مارس حقه في الشراء، أما إذا انخفضت فإنه يمارس حقه في البيع، أما إذا راوحت بينهما - أي بين هذين السعيرين - فإن الرابح هو بائع الخيار (المحرر) أما المشتري فهو خاسر.

مثال ذلك :

نفرض أن مستثمراً اشترى خياراً مزدوجاً يكون لحامله حق شراء أسهم معينة بسعر تنفيذ يساوي (٨٥) ريالاً، أو حق بيعها بسعر تنفيذ يساوي (٧٥) ريالاً خلال فترة الخيار، وقيمة حق الخيار (٣) ريالات.

فها هنا ثلاثة احتمالات :

الأول : أن ترتفع أسعار الأسهم فوق (٨٥) ريالاً، ولنفرض أنها بلغت (٩٢) ريالاً، فإن مشتري الخيار سوف يمارس حقه في الشراء فيأخذ السهم بـ (٨٥) في الوقت الذي يباع فيه بالسوق بـ (٩٢) ريالاً ويكون له صافي ربح في كل سهم بمقدار (٤) ريالات (فرق السعر الجاري عن سعر التنفيذ، مخصوصاً منه قيمة الخيار)، وهذا المبلغ ذاته يمثل صافي خسارة للبائع.

الثاني : أن تنخفض عن (٧٥) ريالاً ولنفرض أنها بلغت (٧٠) ريالاً فمشتري الخيار سيمارس حقه في البيع، وبيعهها لصالحه بـ (٧٥) في الوقت الذي تباع فيه بالسوق بـ (٧٠) ريالاً، ويكون له صافي ربح يساوي ريالان، وهو نفس خسارة البائع.

الثالث : أن تتراوح الأسعار بين (٧٥ - ٨٥) فبائع الخيار في هذه الحالة هو الرابح، فلو كان سعر السهم (٨٢) ريالاً، فإن مارس مشتري الخيار حقه في البيع، فإن بائع الخيار يكسب $(٨٢ - ٧٥) = ٧$ ريالات

عن كل سهم إضافة إلى قيمة الخيار (ريالين)، وإن مارس حقه في الشراء فإن بائع الخيار يكسب $(82 - 85) = 3$ ريالاً عن كل سهم إضافة إلى قيمة الخيار^(١).

وتتنوع الخيارات بحسب الأصل محل التعاقد:

فمنها الخيارات التي يكون محلها الأسهم، والخيارات على السندات، والخيارات على العملات والخيارات على مؤشرات السوق^(٢).

ومما ينبغي ملاحظته في سوق الخيارات - مما يهم الباحث الشرعي للوصول إلى تكييف مناسب لهذه العقود المستحدثة - ما يلي:

١ - أن عقد الخيار لا بد أن يتضمن خسارة لأحد الطرفين - البائع أو المشتري - في مقابل ربح الآخر، فأحدهما رابح لا محالة والآخر خاسر، والمكسب الذي يحققه البائع هو ذاته خسارة المشتري، والعكس أيضاً.

واحتمال سلامتهما معاً نادر جداً، إذ لا يتصور إلا إذا بلغت القيمة السوقية للسهم وقت التنفيذ سعر التنفيذ زائداً أو ناقصاً قيمة الخيار.

ففي هذه العقود لا حد لأرباح المشتري بينما تنحصر خسائره بمقدار ما دفعه كقيمة للخيار، أما البائع فخسائره لا حد لها، بينما أرباحه محصورة بمقدار ما أخذه كقيمة للخيار^(٣).

(١) أسواق الأوراق المالية ص ٣٥٥.

(٢) يقصد بمؤشرات السوق: تشكيلة من أسهم عدد من المنشآت يعتقد في أنها عينة ممثلة للأسهم المتداولة في السوق الحاضر، ومن ثم تؤخذ حركة أسعارها على أنها انعكاس للاتجاهات المستقبلية للأسعار في تلك السوق، ومن أشهر المؤشرات العالمية: مؤشر داو جونز، مؤشر ستاندرز آند بورز، ومؤشر نيكاي وغيرها، انظر؛ الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ١٩٨.

(٣) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦١١، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ص ١٧٠.

٢ - شهادات الخيار هي أيضًا أوراق مالية يجري تداولها في أسواق رأس المال، وتتحرك أسعارها باتجاه أسعار الأسهم أو الأوراق المالية التي تتضمنها، لذلك فإن المستثمر لا يحتاج إلى ممارسة حقه في الخيار للحصول على الربح، فقد يكتفي ببيع شهادة الخيار بسعرها السوقي ويلغي مركزه المالي، ومن ثم فقد أصبحت الخيارات ذاتها مصدرًا للربح^(١).

٣ - ليست كل الأسواق المالية تعطي مشتري الخيار فترة صلاحية لممارسة حقه، وفي هذا الصدد يفرق بين الخيار الأوروبي الذي لا يمكن تنفيذه إلا في يوم محدد، مثلاً: بعد تسعين يومًا من تاريخ الشراء، بينما الخيار الأمريكي يمكن تنفيذه في أي لحظة منذ شراء الخيار، وحتى نهاية مدة الصلاحية، مثلاً: خلال تسعين يومًا من تاريخ الشراء^(٢).

٤ - يهدف المستثمر من شراء الخيار إلى أمرين، أحدهما مؤكد والآخر مظنون.

أما المؤكد فهو حماية نفسه من أي خسارة متوقعة بإلقاء المخاطرة على طرف آخر، وإلزامه بالشراء عند حصول المكروه بثمن لا يتجاوز قيمة الخيار.

وأما المظنون فهو الحصول على فرصة تحقيق ربح إذا ما تغيرت أسعار الأسهم في صالحه^(٣).

ثانيًا: الحكم الشرعي لها:

اختلفت أنظار الباحثين المعاصرين في حكم عقود الخيارات، فذهب

(١) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦١٦، إدارة الاستثمارات ص ٢٦٣.

(٢) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ١٨٥، الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات ص ١٦٣.

(٣) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ١٨٩.

نزر يسير منهم إلى إباحتها، وذهب عامتهم إلى تحريمها، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، ولأن سوق الخيارات تشكل أهم نشاطات الأسواق المالية في البيوع الآجلة؛ فسوف نبسط الخلاف فيها في الصفحات التالية.

القول الأول: يرى جمهور الباحثين المعاصرين عدم جواز عقود الخيارات مطلقًا، سواء منها البسيطة أم المركبة، وسواء كانت خيارًا للبيع أم للشراء^(١).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن عقد الخيار عقد معاوضة يتضمن غررًا فاحشًا، والبيع بهذه الصفة نوع من الميسر، ففيه أكل للمال بالباطل، وهو مفض إلى الظلم والتباغض^(٢).

ويظهر كونه غررًا من عدة أوجه:

أ - تضمن الخيار المركب غررًا فاحشًا، إذ لا غرر أكثر من أن لا يدري المتعاقد حين العقد أهو بائع أم مشتر.

ب - أن خسارة بائع الخيار لا حدود لها، إذ قد ترتفع الأسعار في خيار الشراء إلى أكثر مما يتوقع، وقد تنخفض في خيار البيع بأقل بكثير من سعر التنفيذ.

ج - أن العقد دائر بين الغنم والغرم، والسلامة فيه نادرة إن لم تكن

(١) أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٤٣، أسواق الأوراق المالية ص ٣٦١، «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦١٤، «الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي» د. القرة داغي ص ١٥٩، أحكام الأسواق المالية د. محمد صبري هارون ص ٢٨١.

(٢) المراجع السابقة.

معدومة، فخسارة أحدهما تستلزم ربح الآخر، والعكس، وهذا هو معنى القمار^(١).

ويناقش هذا الاستدلال:

بعدم التسليم بأن جميع عقود الخيارات تتضمن الغرر، فالغرر في الخيار المركب ظاهر ومتفاحش، أما في الخيارات البسيطة كخيار البيع المفرد، أو خيار الشراء المفرد فإن الغرر غير موجود إذا نفذ المشتري حقه في الخيار، أما إذا لم ينفذ فإن الغرر محصور بمقدار ما دفعه قيمةً للخيار، وهو يسير ومغتفر لا سيما عند من يجوز بيع العربون.

أما كون الغرر غير موجود إذا نفذ المشتري حقه في الخيار فيتضح ذلك من تعريف الغرر:

فقد عرف الغرر بأنه: « ما يكون مستور العاقبة »^(٢).

وعرف بأنه: « هو الذي لا يدري هل يحصل أم لا »^(٣).

وقيل: إنه: « ما انطوى أمره وخفي عليه عاقبته »^(٤).

وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه: « المجهول العاقبة »^(٥).

فضابط الغرر هو بيع الإنسان ما لا يعلم حصوله، أو لا يقدر على تسليمه، أو لا يعرف حقيقة مقداره^(٦).

وهذا الوصف للغرر غير موجود في عقد الخيار البسيط لأن العاقلين يجريان العقد بسعر محدد وثابت ومعلوم، والسلعة مقدور على تسليمها،

(١) انظر: أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٤٣.

(٢) المبسوط ٦٨/١٣.

(٣) الفروق ٢٦٥/٣.

(٤) المهذب ٢٥٧/٩ - مع المجموع.

(٥) القواعد النورانية ص ١٣٨.

(٦) زاد المعاد ٨١٨/٥.

وكونهما يصرفان النظر عما يؤول إليه سعر السلعة في السوق لا يجعل هذا العقد غرراً، لأن البيع هو بالسعر المتفق عليه لا بسعر السوق، بل إن هذا العقد على مقتضى قواعد الفقهاء أصبح مما لو أجريا العقد بسعر السوق من غير تحديد، لما سبق من أن جمهورهم يمنع البيع بما ينقطع به السعر.

وكون بائع الخيار قد يخسر ما بين سعري التنفيذ والسوق إذا جاءت الأسعار في غير صالحه لا يجعل هذا العقد غرراً أو ميسراً، لأن البيع وقع بالسعر الأول لا بالسعر الجاري.

ومما يؤيد ذلك:

أ - في خيار الشرط:

لو ارتفعت الأسعار أو انخفضت مدة الخيار، والخيار فيه للمشتري فأمضى البيع أو فسخه وفقاً لمصلحته، فليس في ذلك غرر، ولم يكن الضرر اللاحق للبائع بذلك موجباً لإفساد العقد عند الفقهاء.

ب - في السلم:

لو ارتفعت أسعار المسلم فيه وقت الأداء، فيجب على المسلم إليه الأداء بمقدار ما وقع عليه العقد حتى ولو كلفه ذلك الشراء من السوق إذا لم يكن المسلم فيه موجوداً عنده^(١).

قال في روضة الطالبين: «ولو وجد - أي المسلم فيه - في غير ذلك البلد، لكان يفسد بنقله، أو لم يوجد إلا عند قوم امتنعوا من بيعه، فهو انقطاع، ولو كانوا يبيعونه بثمن غالٍ، فليس بانقطاع بل يجب تحصيله»^(٢).

ج - في القرض:

لو هبطت أسعار العملة أو ارتفعت فيجب الأداء بالمثل عند جمهور

(١) السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية ص ٩٦.

(٢) روضة الطالبين ١٢/٤.

الفقهاء حتى ولو تضرر أحد العاقلين بذلك^(١).

الدليل الثاني:

أن عقود الخيارات تنطوي على بيع الإنسان ما ليس عنده^(٢).
وقد جاءت السنة بالنهي عن ذلك في قوله عليه الصلاة والسلام
لحكيم بن حزام: «لا تبع ما ليس عندك»^(٣).

ووجه كون عقد الخيار من بيع ما ليس عنده: أن محرر خيار الشراء
قد لا يكون مالكا للأسهم محل العقد أصلاً، كما أن مشتري خيار البيع
قد لا يكون مالكا لها أيضاً، فهما يبيعان أسهماً لم تدخل في ملكهما.

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا القول ليس على إطلاقه فقد يكون محرر
الخيار مالكا للسلعة، وهذا كثير، وليس بنادر، بل إن محرر الخيار قد
يكون هو نفس الشركة المصدرة للأسهم محل العقد^(٤).

الوجه الثاني: وعلى فرض أن البائع يبيع ما لا يملك، فإن هذا بيع
موصوف في الذمة، وهو جائز عند الشافعية، بناء على قولهم بصحة السلم
الحال^(٥).

ويجاب: بإيراد أقوال الفقهاء في حكم بيع الإنسان ما ليس عنده إذا
كان موصوفاً في الذمة حالاً، وترجيح ما يوافق الدليل.

فقد اختلف الفقهاء في حكم بيع الموصوف في الذمة إذا كان حالاً
ولم يكن عند البائع، سواء بيع على غير وجه السلم، أو على وجه السلم،

(١) آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي ص ٣٨٠.

(٢) أسواق الأوراق المالية ص ٣٦٤.

(٣) الحديث سيأتي تخريجه ص ١٠٥٩.

(٤) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٦٥٥.

(٥) انظر: أسواق الأوراق المالية ص ٣٦٤.

ولهم في هذه المسألة قولان^(١):

القول الأول: المنع من بيع ما في الذمة إذا كان حالاً، ولم يكن عند البائع.

وهذا مذهب الجمهور، من الحنفية^(٢)، والمالكية^(٣)، والظاهرية^(٤)، وقول عند الحنابلة^(٥).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قوله عليه الصلاة والسلام - في حديث حكيم بن حزام السابق -: «لا تبع ما ليس عندك»^(٦).

ووجه الدلالة منه: أنه نهاه عن بيع ما لا يملكه مطلقاً سواء كان معيناً أو موصوفاً في الذمة، واستثني ما كان مؤجلاً بالنص والإجماع، فبقي ما عداه على أصل النهي^(٧).

نوقش: بأن المراد بالحديث أن يبيع السلعة المعينة التي هي مال الغير، فيبيعها ثم يملكها، والمعنى لا تبع ما ليس عندك من الأعيان، لأنها غير مضمونة، أما الموصوف في الذمة المضمون فلا يشمل النهي^(٨).

أجيب: بأن هذا المعنى ضعيف جداً: «فإن حكيم بن حزام ما كان

(١) وانظر أيضاً لحكم بيع الموصوف في الذمة على غير وجه السلم، سيأتي في حكم الاستصناع في المسلم على غير وجه السلم، ص ١١٩٥.

(٢) بدائع الصنائع ١٤٤/٧، تحفة الفقهاء ١١/٢، تبين الحقائق ١١٥/٤.

(٣) المدونة ٨٠/٣، حاشية الدسوقي ٢٠٥/٣، التاج والإكليل ٥٠٠/٦.

(٤) المحلى ١٠٧/٩.

(٥) المغني ٤٠٢/٦، الإنصاف ١٠٤/١١، مطالب أولي النهى ٢٢٢/٣.

(٦) الحديث سيأتي تخريجه ص ١٠٥٩.

(٧) بدائع الصنائع ١٤٤/٧.

(٨) الأم ٩٠/٣، فتح الباري ٢٥٢/٥، عمدة القاري ٢٥٤/١١.

يبيع شيئاً معيناً هو ملك لغيره، ثم ينطلق فيشتريه منه، ولا كان الذين يأتونه يقولون: نطلب عبد فلان ولا دار فلان وإنما الذي يفعله الناس أن يأتيه الطالب، فيقول: أريد طعاماً كذا وكذا.. فيقول: نعم، أعطيك، فيبيعه منه، ثم يذهب فيحصله من عند غيره إذا لم يكن عنده.. ولهذا قال: «يأتيني فيطلب مني المبيع ليس عندي»، لم يقل: يطلب مني ما هو مملوك لغيري، فالطالب طلب الجنس لم يطلب شيئاً معيناً^(١).

الدليل الثاني:

قوله عليه الصلاة والسلام - في حديث ابن عباس رضي الله عنهما -: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم»^(٢).

ووجه الدلالة منه: أنه أوجب مراعاة الأجل في السلم كما أوجب مراعاة القدر، فدل على كونه شرطاً فيه، وبيع الموصوف في الذمة الحال هو من السلم الحال، وكون العقد يقع بلفظ السلم أو بغيره لا يؤثر في هذا الحكم شيئاً^(٣).

نوقش: بأن الحديث لا يفيد اشتراط الأجل، بل معناه: من أسلم في مؤجل فليكن الأجل معلوماً، بدليل جواز السلم فيما ليس بمكيل ولا موزون في العدد المذكور^(٤).

الدليل الثالث:

أن السلم الحال يفضي إلى المنازعة، وقد يكون مضراً برب السلم، ذلك: «أن السلم بيع المفاليس فالظاهر أن يكون المسلم إليه عاجزاً عن تسليم المسلم فيه، ورب السلم يطالب بالتسليم، فيتنازعان على وجه تقع

(١) زاد المعاد ٥/٨١١.

(٢) انظر: تخريج الحديث ص ١١٦٣.

(٣) بدائع الصنائع ٧/١٤٤، المغني ٦/٤٠٢.

(٤) الحاوي الكبير ٧/١٣.

الحاجة إلى الفسخ، وفيه إلحاق الضرر برب السلم، لأنه سلّم رأس المال إلى المسلم إليه، وصرفه في حاجته، فلا يصل إلى المسلم فيه ولا إلى رأس المال، فشرط الأجل حتى لا يملك المطالبة إلا بعد حل الأجل، وعند ذلك يقدر على التسليم ظاهرًا^(١).

ويناقش: بأن المسلم فيه إذا كان مملوكًا للبائع، وهو قادر على الإعطاء، فلا مجال للمنازعة، لأن التسليم حينئذ لا يتأخر.

الدليل الرابع:

ولأنه إذا صح المنع عن بيع المبيع قبل قبضه، فبيعه قبل تملكه أولى، لأن القبض تالٍ للملك.

نوقش: بأن النهي عن بيع المبيع قبل قبضه: «إنما هو في المبيع المعين، وأما ما في الذمة فالاعتياض عنه من جنس الاستيفاء»^(٢)، يدل على ذلك أمران:

الأول: جواز اقتضاء الدراهم التي في الذمة بالدنانير، والدنانير من الدراهم، كما أفاده حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الثاني: جواز بيع دين السلم - ولو كان طعامًا - قبل قبضه.

القول الثاني: جواز بيع الموصوف في الذمة الحال وإن لم يكن مملوكًا للبائع عند العقد.

وهذا مذهب الشافعية^(٣)، وقولٌ عند الحنابلة إذا بيع الموصوف على غير وجه السلم، قال في تصحيح الفروع: «هو الصحيح من المذهب»^(٤).

(١) بدائع الصنائع ١٤٥/٧.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥١٢/٢٩، تهذيب السنن ١١٤/٥.

(٣) الأم ٩٠/٣، فتح العزيز ٢٢٦/٩، روضة الطالبين ٧/٤، نهاية المحتاج ١٨٨/٤.

(٤) تصحيح الفروع ٢٣/٤، وقال ابن القيم - في زاد المعاد ٨١٣/٥ -: «والتحقيق أنه لا فرق بين لفظ ولفظ فالاعتبار في العقود بحقائقها ومقاصدها، لا بمجرد ألفاظها، ونفس بيع الأعيان الحاضرة التي يتأخر قبضها يسمى سلفًا إذا عجل له الثمن».

استدل أصحاب هذا القول:

بأن السلم إذا جاز مؤجلاً فجوازه حالاً من باب أولى لأنه أبعد عن الغرر: «فالمسلم فيه المؤجل قد ينقطع عند حلول الأجل، وهذا وجه غرر غير موجود في السلم الحال»^(١).

نوقش: بأن بيع المؤجل جائز للضرورة، وهو بيع المفاليس، لأن البائع احتاج أن يبيع إلى أجل، وليس عنده ما يبيعه الآن، فأما الحال فيمكن أن يحضر المبيع فيراه فلا حاجة إلى بيع موصوف في الذمة^(٢).

أجيب: بعدم التسليم بأن التأجيل أجز للضرورة، أو أنه على خلاف الأصل، بل تأجيل المبيع كتأجيل الثمن، كلاهما من مصالح العالم^(٣).

الترجيح:

من الواضح أن سبب اختلاف الفريقين هو اختلافهم في معنى نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الإنسان ما ليس عنده، فهل يشمل النهي الموصوفات، أم أنه مختص بالأعيان؟.

والذي يترجح للباحث - والله أعلم - أن المراد بالحديث النهي عن بيع كل ما لا يقدر البائع على تسليمه، سواء كان عيناً أو موصوفاً في الذمة، فلا يكون هذا المبيع عنده حساً ولا معنى.

وهذا هو المعنى الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤)، وابن القيم^{(٥)(٦)}، وهو أخص من تفسير أصحاب القول الأول الذين منعوا بيع

(١) أسنى المطالب ١٢٤/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٤٥/٧.

(٣) زاد المعاد ٨١٣/٥.

(٤) مجموع الفتاوى ٥٢٩/٢٠.

(٥) إعلام الموقعين ٣٩٩/١.

(٦) توهم البعض أن ابن القيم يوافق الشافعية على جواز بيع غير المعين قبل امتلاكه. انظر: (أسواق الأوراق المالية ص ٣٦٤، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٢٦٠).

.....

= والذي يظهر لي أن سبب الوهم عبارات ابن القيم الموهمة في هذه المسألة، فمن ذلك:

١ - تعليقه الجواز على القدرة على التسليم، ومعلوم أن الإنسان قد يكون قادرًا وإن لم يملك.

٢ - قوله رحمته: «والقول الثالث - وهو أظهر الأقوال -: أن الحديث .. إنما أريد به أن يبيع ما في الذمة مما ليس هو مملوكًا له، ولا يقدر على تسليمه، ويريح فيه، قبل أن يملكه، ويضمنه، ويقدر على تسليمه...» (زاد المعاد ٨١٢/٥)، فتقييده النهي على عدم القدرة على التسليم مع كونه غير مملوك له، يوحي بأن مجرد عدم الامتلاك لا يعد كافيًا في تحقق النهي.

٣ - قوله رحمته: «وعلى هذا فإن كان السلم الحال والمسلم إليه قادرًا على الإعطاء، فهو جائز، وهو كما قال الشافعي: إذا جاز المؤجل، فالحال أولى بالجواز». (زاد المعاد ٨١٢/٥).

٤ - قوله رحمته: «وقد ظن طائفة أن السلم مخصوص من عموم هذا الحديث - أي «لا تبع ما ليس عندك» - وليس كما ظنوه، فإن الحديث إنما تناول بيع الأعيان، وأما السلم فعقد على ما في الذمة، بل شرطه أن يكون في الذمة.. وما في الذمة مضمون مستقر فيها، وبيع ما ليس عنده إنما نهى عنه لكونه غير مضمون عليه، ولا ثابت في ذمته». (تهذيب السنن ١٥٨/٥).

والأقرب أن ابن القيم مع شيخه يوافقان رأي الجمهور على المنع من بيع ما ليس عند الإنسان مطلقًا ولو كان موصوفًا في الذمة، فإنه نص على ذلك بصريح عبارته حيث يقول: «ومما يبين أن هذا مراد النبي ﷺ أن السائل إنما سأل عن بيع شيء مطلق في الذمة كما تقدم، لكن إذا لم يجز بيع ذلك، فبيع المعين الذي لم يملكه أولى بالمنع» (زاد المعاد ٨١٢/٥)، ويقول رحمته مبينًا ما يشمله حديث حكيم: «وهذا يتناول أمورًا.. الثاني: السلم الحال في الذمة إذا لم يكن عنده ما يوفيه» (إعلام الموقعين ٣٩٩/١).

والجواب عن العبارات المتقدمة كالتالي:

١ - أما تعليقه الجواز بالقدرة على التسليم، فإنه فسر ذلك بأمور، منها: ألا يكون مملوكًا له، فاعتبر عدم الملك كافيًا في انتفاء القدرة على التسليم، وبهذا يشمل النهي السلم المؤجل إذا لم يكن قادرًا على توفيته.

٢ - وقوله في العبارة الثانية: «... مما هو ليس مملوكًا له، ولا يقدر على تسليمه..» الأظهر أن عدم القدرة على التسليم صفة كاشفة للحال وليست مقيدة، أي ليس مملوكًا له وعلة ذلك أنه لا يقدر على تسليمه، فهو كقوله تعالى: =

الموصوف في الذمة وإن كان مملوكًا للبائع، وأعم من تفسير أصحاب القول الثاني الذين قصرُوا النهي في الحديث على الأعيان. وعلى هذا التفسير فإن النهي يتناول عدة أمور^(١):

أحدها: بيع عين معينة ليست مملوكة للبائع، وهذا هو تفسير الشافعية للحديث.

الثاني: بيع الموصوف في الذمة الحال إذا لم يكن عنده ما يوفيه، فأما إذا كان عنده فيصح بيعه بالصفة خلافًا للقول الأول.

الثالث: بيع الموصوف في الذمة المؤجل إذا لم يكن على ثقة من توفيته عادة.

والذي يرجح هذا المعنى أمور:

١ - أن هذا التفسير مطابق لنهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر، فبائع ما ليس عنده من جنس بائع الغرر الذي قد يحصل وقد لا يحصل، وهو من جنس القمار والميسر.

٢ - أن قيام البائع ببيع ما ليس عنده إذا لم يكن قادرًا على التسليم يشتمل على عدة محاذير، منها:

أ - أنه يلزم ذمته بشيء حال، ويربح فيه، وليس هو قادرًا على إعطائه، وإذا ذهب يشتريه فقد يحصل وقد لا يحصل، فهو من نوع الغرر والمخاطرة.

= ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾.

٣ - ومراده بجواز السلم الحال أي فيما كان مملوكًا للبائع، خلافًا للجمهور الذين يمنعون السلم الحال مطلقًا سواء كان المسلم فيه مملوكًا للبائع أم لا.

٤ - وأما عبارته في تهذيب السنن فليس فيها ما يفيد جواز السلم الحال مطلقًا، لأن حديثه منصب على السلم المؤجل، إذ هو المراد عند إطلاق لفظ السلم، والله أعلم.

(١) إعلام الموقعين ١/٣٩٩.

ب - أن المبيع إذا كان موصوفاً حالاً وجب عليه تسليمه في الحال، وليس بقادر على ذلك، ويربح فيه قبل أن يملكه ويضمنه، وربما أحاله على الذي ابتاع منه، فلا يكون قد عمل شيئاً بل أكل المال بالباطل.

ج - أن أكثر الناس لو علم أنه يبيعه ثم يشتري من غيره لم يشتروا منه، بل يذهبون ويشترون من حيث اشترى هو.

٣ - «ومما يبين أن هذا مراد النبي ﷺ أن السائل سأله عن بيع شيء مطلق في الذمة، لكن إذا لم يجز بيع ذلك فبيع المعين الذي لم يملكه أولى بالمنع، وإذا كان إنما سأله عن بيع شيء في الذمة، فإنما سأله عن بيعه حالاً، فإنه قال: أبيع، ثم أذهب فأبتاعه، فقال له: «لا تبع ما ليس عندك»، فلو كان السلف الحال لا يجوز مطلقاً لقال له ابتداءً: لا تبع هذا سواء كان عنده أو ليس عنده»^(١).

وبهذا يتضح عدم جواز بيع الإنسان ما ليس عنده ولو كان المبيع موصوفاً في الذمة لعدم القدرة على التسليم.

الدليل الثالث: (من أدلة المانع لعقود الخيارات):

أن عقود الخيارات صورية، ولا يجري تنفيذها، ولا يترتب عليها تمليك ولا تملك، فلا المشتري يملك المبيع ولا البائع يملك الثمن، وبالتالي فهي مخالفة لمقتضى البيع، وما كان كذلك فهو باطل^(٢).

يدل على ذلك:

أ - ما ذكره بعض الكتاب المتخصصين في هذا المجال من أن معظم المستثمرين لا يفضلون تنفيذ العقود، بل يؤثرون التبرج من بيع حقوق الخيار عن تنفيذها^(٣).

(١) زاد المعاد ٨١٢/٥.

(٢) أسواق الأوراق المالية ص ٣٦٥.

(٣) أسواق الأوراق المالية ص ٣٦٦.

ب - أن مشتري الخيار عندما يقوم بتنفيذ حقه في الخيار لا يقوم بدفع قيمة التنفيذ واستلام الأسهم حقيقة، بل يقوم المحرر بدفع فرق السعر لمشتري الخيار وتنتهي العملية^(١).

ويناقش الأمر الأول من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن عدم تنفيذ الحق لا يعني أنه صوري، بل هو حق ثابت للمشتري سواء نفذ أم لا، كالمستأجر يستأجر البيت ثم قد يسكنها وقد لا يسكنها.

الوجه الثاني: أن سبب تفضيل معظم المستثمرين عدم ممارسة الحق يعود إلى أن الخيار له فترة صلاحية، فخلال هذه الفترة من غير المتوقع أن يمارس أي من حاملي الخيار - وعددهم يصل إلى المئات - حقوقهم في الخيار، إذ يفضل معظمهم بيع الخيار لأن القيمة السوقية للخيار تساوي تقريباً الفرق بين القيمة السوقية للسهم وسعر التنفيذ.

لكن المالك الأخير حتماً سيستخدم هذا الخيار إذا كانت الأسعار في صالحه.

فالخيار له فائدة، وفائدته لا تظهر إلا وقت التنفيذ أي في نهاية المدة.

الوجه الثالث: أنه ليس من شرط البيع في الفقه الإسلامي أن تمتلك السلعة لذات الغرض الذي تستخدم له، فالسيارة قد تشتري لتركب، وقد تشتري لتباع، ولو صح هذا الاستدلال لحرم بيع الأسهم أيضاً لأن معظم المساهمين يفضلون جني أرباحها بالبيع على الاحتفاظ بها لعوائدها الدورية.

(١) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ١٨٨، «الاختيارات»، محمد مختار السلامي ص ٢٢٣.

ويناقد الأمر الثاني:

بأن اقتضاء الفرق بين السعيرين لا يعني أن البيع صوري، فحقيقة الأمر أن العاقدین أجريا مقاصة بينهما، وتطارحا الدينين، لأن مشتري الخيار له في ذمة البائع أسهم، وللبائع في ذمة المشتري نقود، فيسقط من الأكثر منهما وهو النقود بقدر الأقل وهو الأسهم، ويأخذ مشتري الخيار قدر الفرق بينهما.

ويبقى النظر في حكم هذا التصرف:

فقد اختلف الفقهاء في حكم تطارح الدينين مختلفي الجنس على قولين:

القول الأول: المنع من تطارح الدينين.

وهذا مذهب الشافعية^(١)، والحنابلة^(٢).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أنه من بيع الدين بالدين، وهو محرم لأمرين:

الأمر الأول: ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه نهى عن بيع الكالئ بالكالئ^(٣).

الأمر الثاني: إجماع الأمة على تحريم بيع الدين بالدين، وقد حكى الإجماع غير واحد من أهل العلم^(٤).

نوقش الأمر الأول:

بأن الحديث ضعيف فلا يصح الاحتجاج به.

(١) الحاوي الكبير ١٧٩/٦، تكملة المجموع للسبكي ١٠٧/١٠، مغني المحتاج ٢٦/٣.

(٢) المغني ١٠٦/٦، الفروع ١٨٧/٤، شرح المنتهى ٢٢٤/٢.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٧٤٥.

(٤) انظر: حكاية الإجماع هذه ص ٧٦٥.

ونوقش الأمر الثاني:

«بأن بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام ولا إجماع، وإنما ورد النهي عن بيع الكالئ بالكالئ، والكالئ هو المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض، وهذا كما لو أسلم شيئاً في شيء في الذمة، وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق»^(١). ذلك «أن المنهي عنه قد اشتغلت فيه الذمتان بغير فائدة، فإنه لم يتعجل أحدهما ما يأخذه فينتفع بتعجيله، وينتفع صاحب المؤخر بربحه»^(٢)، وهذا بخلاف مطارحة الدينين فإنها تقتضي تفريغ كل واحدة من الذمتين.

الدليل الثاني:

ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيع الذهب والفضة: «ولا تبيعوا منها غائباً بناجز»^(٣).

ووجه الدلالة منه: أنه إذا لم يجز غائب بناجز، فإن الغائب بالغائب أخرى أن لا يجوز^(٤). فهذا في المصارفة في الذمة.

فإذا كانت موجودات الأسهم نقوداً فلا يجوز مطارحتها بنقود، لأنها مشمولة بهذا الحديث.

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أن حديث أبي سعيد مجمل، فسرّه حديث ابن عمر الآتي في جواز اقتضاء الدراهم من الدينار التي في الذمة، فيصير معنى حديث أبي سعيد: «لا تبيعوا منها غائباً - ليس في ذمة - بناجز»^(٥).

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥١٢/٢٠.

(٢) إعلام الموقعين ٣٨٩/١.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٧١٣.

(٤) التمهيد ٨/١٦، بداية المجتهد ٢٣٨/٢.

(٥) التمهيد ٨/١٦، وانظر: تكملة المجموع للسبكي ١١١/١٠.

الوجه الثاني: أن الذمة الحاضرة، كالعين الحاضرة^(١)، «لأن كلاً منهما اشترى ما في ذمته وهو مقبوض له بما في ذمة الآخر، فهو كما لو كان لكل منهما عند الآخر وديعة، فاشتراها بوديعة عند الآخر، وهذا أولى بالجواز من شراء ما في ذمة الغير»^(٢).

الدليل الثالث:

أن في تطرح الدينين بيعاً للدين قبل قبضه، فيشمله النهي عن بيع ما لم يقبض^(٣).

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: بأن نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يقبض: «إنما هو في المعين، فإنه لا يجوز بيعه قبل قبضه، وأما ما في الذمة فالاعتياض عنه من جنس الاستيفاء، وفائدته: سقوط ما في ذمته عنه، لا حدوث ملك له، فلا يقاس بالبيع الذي يتضمن شغل الذمة. . والبيع المعروف: هو أن يُمْلَك المشتري ما اشتراه، وهذا لم يملكه شيئاً، بل سقط الدين من ذمته، ولهذا لو وفاه ما في ذمته لم يقل: إنه باعه دراهم بدراهم، بل يقال: وفاه حقه»^(٤).

الوجه الثاني: أن النهي عن بيع ما لم يقبض: «إن أريد به بيعه من غير بائعه، وأما بيعه من البائع، ففيه قولان معروفان، وذلك لأن العلة في المنع إن كانت توالي الضمانين اطراد المنع في البائع وغيره، وإن كانت عدم تمام الاستيلاء، وأن البائع لم تنقطع عُلُقته عن المبيع. . . لم يطرد النهي في بيعه من بائعه قبل قبضه، لانتفاء هذه العلة في حقه، وهذه العلة أظهر»^(٥).

(١) انظر: الاستذكار ١٦/٢٠، المغني ١٠٤/٦.

(٢) نظرية العقد لابن تيمية ص ٢٣٥.

(٣) انظر: البناية شرح الهداية ٤٥٧/٧، تهذيب السنن ١١٣/٥.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/ وانظر: تهذيب السنن ١١٥/٥.

(٥) تهذيب السنن ١١٥/٥.

القول الثاني: جواز مطارحة الدينين، وإن كانا مختلفي الجنس.
وهذا مذهب الحنفية^(١)، والمالكية^(٢)، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣)، وتلميذه ابن القيم^(٤).
وقيد المالكية الجواز بكون الدينين حاليين، فإن كان أحدهما حالاً والآخر مؤجلاً لم يجز عندهم.
استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما في سؤاله النبي ﷺ عن اقتضاء الدراهم من الدينارين، والدينارين من الدراهم، فقال له عليه الصلاة والسلام: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»^(٥).
ووجه الدلالة منه أمران:

الأول: أن الحديث دل على جواز الصرف إذا كان أحد العوضين ديناً، والآخر عيناً، فكذلك إذا كانا دينين، لأن الزمة الحاضرة كالعين الحاضرة^(٦).

الثاني: أنه إذا جازت مصارفة ما في الزمة بعين - مع أن الصرف مما يشترط له القبض -، فالاعتياض عن الدين بما لا يشترط له القبض أولى بالجواز.

نوقش هذا الاستدلال:

بأن غاية ما يفيد الحديث جواز مصارفة الدين بالعين الحاضرة، ولا

(١) فتح القدير ٢٧٢/٦، تبين الحقائق ١٤٠/٤، رد المحتار ٥٢٣/٧.

(٢) بداية المجتهد ٢٣٨/٢، شرح الخرشي ٢٣٤/٥، جواهر الإكليل ٧٧/٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٤٧٢/٢٩، نظرية العقد ص ٢٣٥.

(٤) إعلام الموقعين ٣٨٩/١.

(٥) الحديث سبق تخريجه ص ٧٣٦.

(٦) التمهيد ٨/١٦، وانظر: نظرية العقد ص ٢٣٥.

دلالة فيه على جواز مبادلة الدينين، أحدهما بالآخر^(١).

ويجاب: بأن النبي ﷺ أمر في الصرف أن يكون عيناً بعين، ويداً بيد، وكونه أجاز فعل ابن عمر دليل على أن ما في الذمة في حكم العين المقبوضة في مجلس العقد، فإذا صح الصرف وأحد العوضين في الذمة، فكذا إذا كانا جميعاً في الذمة، لأن من شرط الصرف حضور العوضين لا أحدهما.

الدليل الثاني:

أن هذا التصرف يقتضي تفريغ كل من الذمتين، وهو المقصود من القبض، ولا فائدة في أخذه منه ثم إعادته إليه^(٢).

الترجيح:

الذي يظهر رجحانه هو القول الثاني بجواز تطارح الدينين وإن كانا مختلفي الجنس، لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة، وليس ثمة دليل على المنع، والله أعلم.

وبناءً على ذلك فإن اقتضاء مشتري الخيار فرق السعر من البائع تصرف صحيح، ولا يعكّر على هذا الترخيص اشتراط المالكية أن يكون الدينان حاليين، لأن الحلول من طبيعة عقود الخيارات عند التنفيذ.

الدليل الرابع (من أدلة المانع من عقود الخيارات)

تعارض شروط عقود الخيارات مع قاعدة العدل المطلوبة في كل المعاملات.

«فالعدل: هو التسوية بين الشيئين، وفي العقود يكون العدل بالتسوية بين المتعاقدين، وهو واجب، ونقيضه الظلم... وعدم العدل في شروط

(١) تكملة المجموع للسبكي ١١١/١٠.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٧٢/٢٩، ٥١٤.

أسواق الخيارات يكمن في إعطاء أحد المتعاقدين فرصة واسعة لأن يحقق مكاسب على حساب المتعاقد الآخر، إذ إنه تتاح له فرصة معرفة مستويات الأسعار في موعد التصفية، ومقارنتها بأسعار التعاقد، ثم يختار هل ينفذ العقد أو يفسخه^(١).

وبناقش من وجهين:

الوجه الأول: عدم التسليم بأن العدل يقتضي التسوية مطلقاً:

فالعدل في الميراث يكون بإعطاء الذكر ضعف حق الأنثى.

والعدل في قسمة الأرباح في شركة العنان يقتضي أن تقسم بالشرط لا بالسوية.

والعدل في البيع أن يوفى لكل عاقد شرطه إذا لم يكن مخالفاً لأحكام الشريعة.

فالأصل في البيع تساوي العاقدين في الحقوق والالتزامات، لكن يخرج عن هذا الأصل ما إذا شرط أحدهما لنفسه شرطاً دون الآخر، كاشتراط تعجيل الثمن دون المثل، أو العكس، أو اشتراط نفع معلوم في المبيع.

الوجه الثاني: أن هذا الاعتراض وارد أيضاً على خيار الشرط لأحد العاقدين، فما كان جوابكم عنه فليكن جواباً عن عقود الخيارات.

الدليل الخامس:

أن الغرض من هذه العقود هو الرغبة في دفع المخاطرة، وضمان سعر محدد للبيع أو الشراء في المستقبل، ومن ثم تفادي الخسارة، ومقابل ذلك يتنازل المستثمر عن مبلغ محدد يمثل ثمن الخيار المذكور، فالخيار نوع من التأمين^(٢).

(١) أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٤٨، أسواق الأوراق المالية ص ٣٦١.

(٢) «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦١.

ويناقش: بأن نسلّم بأن الغرض هو ما ذكر، لكن عقد الخيار يختلف عن التأمين، فالتأمين فيه غرر فاحش، لأن كلاً من العاقلين لا يعرف مقدار ما سيدفع، ومقدار ما سيأخذ، بخلاف عقد الخيار، فإن السعر فيه ثابت، وكون المشتري قد يخسر قيمة الخيار لا يعد غرراً، قياساً على بيع العربون.

وليس كل عقد يراد منه دفع مخاطر تقلبات الأسعار يعتبر باطلاً، ففي السلم قد يكون غرض المسلم ضمان سعر محدد للسلعة المسلم فيها خشية ارتفاع سعرها عند حلول الأجل، وهذا غرض مباح^(١).

الدليل السادس:

أن عقود الخيارات تتضمن منفعة لا يقتضيها العقد لأحد المتعاقدين، وما كان كذلك فهو مفسد للعقد في جميع المذاهب^(٢).

ويناقش من وجهين:

الوجه الأول: أن ما ذكر ليس محل إجماع، فقد سبق ذكر الخلاف في المسألة وترجيح صحة الشرط حتى ولو كان منافياً لمقتضى العقد، شريطة ألا يخالف أحكام الشريعة، أو المقصود من العقد.

يوضح ذلك الوجه الثاني وهو: أن إفساد العقد بمجرد اشتراط منفعة لا يقتضيها العقد لا دليل عليه، بل إن ظواهر الكتاب والسنة تدل على خلافه.

وقد انتصر شيخ الإسلام ابن تيمية للقول بأن الأصل في الشروط الصحة، ورد على من منع الصحة بكون الشرط يخالف مقتضى العقد، وذكر أدلة ذلك من الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار.

(١) انظر: السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية ص ٣٠.

(٢) أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٤٥، أسواق الأوراق المالية ص ٣٦٢.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] وهذا عام يشمل ما عقده المرء على نفسه.

ومن السنة قوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم»^(١).

وقد أجمع المسلمون على جواز اشتراط زيادة على موجب العقد المطلق كاشتراط المشتري ثمرة النخل المؤبرة، وأما دليل الاعتبار فلا أن العقود والشروط من باب الأفعال العادية، والأصل فيها عدم التحريم فيستصحب عدم التحريم حتى يدل دليل على التحريم.

وأيضاً فإن الأصل في العقود رضى المتعاقدين، وموجبها هو ما أوجباه على أنفسهما بالتعاقد لأن الله قال في كتابه العزيز: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً عَنْ رَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فلم يشترط في التجارة إلا التراضي، وذلك يقتضي أن التراضي هو المبيح للتجارة، وإذا كان كذلك فإذا تراضى المتعاقدان بتجارة ثبت حلها بدلالة القرآن إلا أن تتضمن ما حرمه الله ورسوله، كالتجارة في الخمر ونحو ذلك^(٢).

الدليل السابع:

أن حق الخيار ليس محلاً للعقد، لأنه ليس بمال متقوم شرعاً، فهو لا يقبل حكم العقد عند سائر الفقهاء^(٣).

ويناقش: بأن الخيار من الحقوق المجردة، وقد أجاز جمهور الفقهاء بيع الحقوق المجردة، مثل حق المرور، وحق التعليم، وحق التسييل، وحق الشرب، وحق وضع الخشب على الجدار، وحق فتح الباب، ونحو ذلك^(٤).

(١) الحديث سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٢) القواعد النورانية ص ٢١٤، إعلام الموقعين ٣٢٦/٢.

(٣) أسواق الأوراق المالية ص ٣٧٢.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي ١٤/٣، نهاية المحتاج ٣٧٢/٣، شرح المنتهى ١٤٠/٢.

القول الثاني: يرى بعض الباحثين^(١) جواز عقود الخيارات القائمة في الأسواق المالية بصورتها الراهنة، سواء تلك الخيارات البسيطة أم المركبة، وسواء كان الخيار للبيع أم للشراء.

وقد بنى أصحاب هذا القول قولهم هذا على أمرين:

الأول: تخريج عقد الخيار على خيار الشرط.

الثاني: تخريج عقد الخيار على بيع العربون.

أولاً: تخريج عقد الخيار على خيار الشرط:

فيرى أصحاب هذا القول أن عقد الخيار نوع من خيار الشرط^(٢) الذي أباحته الشريعة، والمشمول بأمر الله بالإيفاء به في قوله ﷺ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١] وقوله عليه الصلاة والسلام: «المسلمون على شروطهم».

ولما كان أحد أركان عقد الخيار في هذه الأسواق، بل والباعث عليه هو أن يدفع من يشتري حق الخيار إلى من باع له هذا الحق مبلغاً من

(١) د. وهبة الزحيلي في بحثه: «السوق المالية» مجلة المجمع ١٣٣٠/٢/٦، د. محمد الشريف في بحثه الذي سبقت الإشارة إليه، على أنه استثنى من الجواز «خيار البيع»، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ٣٨٧/٥.

(٢) خيار الشرط: حق يثبت بالاشتراط لأحد المتعاقدين أو كليهما، يخول مشروطه فسخ العقد في مدة معلومة.

(الخيار وأثره في العقود ص ١٩١).

والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام - للرجل الذي كان يخدع في البيوع -: «من بايعت فقل: لا خلا به، ثم أنت بالخيار» أخرجه البخاري (كتاب البيوع باب ما يكره من الخداع في البيع برقم ٢١١٧) ومسلم (كتاب البيوع باب من يخدع في البيع برقم ١٥٣٣). من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقد حكى غير واحد الإجماع على صحة خيار الشرط ثلاثة أيام فأقل، منهم ابن قدامة في المغني ٣٠/٦، والنووي في المجموع ١٩٠/٩، والعجب من ابن حزم حيث حكى الإجماع على جوازه في مراتب الإجماع ص ٨٦، ثم هو يخالفه في المحلى ٣٧٠/٨.

المال مقابل تخويله حق فسخ العقد خلال مدة الخيار إذا ما استبان له اتجاه الأسعار في السوق في غير صالحه، أو تنفيذه إذا ما اتجهت الأسعار حسبما توقع في صالحه، فالمال الذي يأخذه بائع حق الخيار من المشتري هو حق للبائع لا يرد إلى دافعه^(١).

ما يترتب على هذا التخريج:

يترتب على هذا التخريج صحة عقد الخيار من حيث الأصل، بناءً على جواز خيار الشرط في الشريعة الإسلامية. وقد اعترض بعض الباحثين على هذه النتيجة محتجاً بأن مدة الخيار - عند جمهور الفقهاء - لا تتجاوز ثلاثة أيام، أو قدر ما تنقضي به حاجة المتبايعين، بينما في عقود الخيارات لا تقل مدة الخيار في الغالب عن تسعين يوماً^(٢).

وما اعترض به غير مسلم، فإن من لوازم صحة هذا التخريج صحة عقد الخيار.

وإيضاحاً لذلك أشير إلى أقوال أهل العلم في أكثر مدة الخيار:

فقد اتفق العلماء القائلون بصحة خيار الشرط على جواز اشتراط الخيار ثلاثة أيام^(٣) فأقل، ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم جواز زيادة الخيار أكثر من ثلاثة أيام.

وهذا مذهب الحنفية^(٤)، والشافعية^(٥).

-
- (١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ٥/٤٢٥، بحث د. الزحيلي ص ١٣٣١.
 (٢) أسواق الأوراق المالية لسمير رضوان ص ٣٦٦، وانظر: أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٤٤.
 (٣) انظر: الإفصاح لابن هبيرة ١/٣٢١، بداية المجتهد ٢/٢٥٠، مراتب الإجماع ص ٨٦.
 (٤) المبسوط ١٣/٤٠، البحر الرائق ٦/٥، فتح القدير ٥/٤٩٨، الفتاوى الهندية ٣/٣٥، رد المحتار ٧/١١٣.
 (٥) الحاوي الكبير ٦/١٧٣، المجموع شرح المذهب ٩/١٨٨، مغني المحتاج ٢/٤١٧، حاشية الجمل ٣/١١٣.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قوله عليه الصلاة والسلام للرجل الذي كان يخدع في البيوع^(١): «إذا بايعت فقل: لا خلافة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فاردد»^(٢).

ووجه الدلالة منه من وجهين:

الأولى: «أن حبان كان أحوج الناس إلى الزيادة في الخيار لمكانه من ضعف النظر وحاجته إلى استدراك الخديعة، فلما لم يزد بالشرط على الثلاث، دل على أنها غاية الحد في العقد»^(٣).

الثانية: «أنه حده بالثلاث، والحد يفيد المنع: إما من المجاوزة أو من النقصان، فلما جاز النقصان من الثلاث، علم أنه حدٌ للمنع من مجاوزة الثلاث»^(٤).

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: بأن النبي ﷺ ذكر المدة في حديث حبان وجعلها له مجرد البيع وإن لم يشترطه، لأنه كان يغلب في البيوع، فجعل له ثلاثاً في كل سلعة يشتريها سواء اشترط ذلك أم لم يشترطه^(٥).

(١) هو: حبان بن منقذ رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الدارقطني (كتاب البيوع ٥٥/٣) والبيهقي (كتاب البيوع باب الدليل على أن لا يجوز الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام ٢٧٣/٥) والحاكم في المستدرک (كتاب البيوع ٢٢/٢). من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

والحديث حسنه النووي في المجموع ١٩٠/٩ والعيني في عمدة القاري ٢٣٥/١١ وفي إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس إلا أنه صرح بالسماع. انظر: تلخيص الحبير ٢١/٣.

(٣) الحاوي الكبير ٧٥/٦.

(٤) الحاوي الكبير ٧٥/٦، وانظر، فتح القدير ٤٩٩/٥.

(٥) إعلام الموقعين ٢٢/٤، فتح الباري ٣٣٨/٤.

فالحديث في خيار الغبن لا في خيار الشرط.

الوجه الثاني: أن تحديد الخيار بثلاثة أيام يحتمل أن يكون خاصاً بهذا الرجل، ومن كان بصفته^(١)، بدليل أن الرجل عاش إلى زمن عثمان رضي الله عنه، فكان يتبايع البيع في السوق ويرجع إلى أهله وقد غبن غبناً قبيحاً، فيرجع به على من باعه، فيقول البائع: والله لا أقبلها، فيشهد له أصحاب رسول الله ﷺ أن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً فيرد له البائع دراهمه^(٢).

فهذا يدل على اختصاصه بهذا، لأنه لو كان للناس عامة لقال لمن يخاصمه: إن النبي ﷺ جعل الخيار لمن قال: لا خلافة.

الدليل الثاني:

قوله عليه الصلاة والسلام: «من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، ورد معها صاعاً من تمر»^(٣).

ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ جعل في المصراة الخيار ثلاثة أيام، فلا يزداد على ما حده النبي ﷺ^(٤).

نوقش: بأن الخيار الذي يثبت للمشتري في المصراة ليس سببه الشرط، بل سببه التدليس والخداع، فالخيار ثابت للمشتري سواء شرط أم لم يشرط^(٥).

(١) انظر: فتح الباري ٣٣٨/٤.

(٢) أخرجه الدراقطني (كتاب البيوع ٥٦/٣) والبيهقي (كتاب البيوع باب الدليل على أن لا يجوز شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام) ٢٧٣/٥.

(٣) أخرجه مسلم بهذا اللفظ (كتاب البيوع باب حكم بيع المصراة برقم ١٥٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) الحاوي الكبير ٧٤/٦، فتح الباري ٣٣٨/٤.

(٥) انظر: المغني ٢١٦/٦.

الدليل الثالث:

ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ، إنه كان ضرير البصر، فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام، إن رضي أخذ، وإن سخط ترك»^(١).

ووجه الدلالة منه: أن عمر رضي الله عنه فهم من جعل النبي ﷺ الخيار لحبان ثلاثة أيام أنه لا تجوز الزيادة عليه، وعمر رضي الله عنه له سنة متبعة^(٢).

ويناقش: بأن الأثر ضعيف كما هو مبين في تخريجه.

الدليل الرابع:

ولأن شرط الخيار خلاف الأصل فهو رخصة مستثناة، فوجب الوقوف فيه على ما ورد به النص، وهو ثلاثة أيام، ويبقى ما زاد على المنع.

ويظهر كونه خلاف الأصل من وجهين:

الأول: أن الخيار ينافي مقتضى العقد، لأنه يمنع الملك واللزوم وإطلاق التصرف^(٣).

والثاني: أن الخيار غرر، وبزيادة المدة يزداد الغرر، فجاز ما ورد به النص، ومنع ما زاد لئلا يتفاحش الغرر^(٤).

نوقش الوجه الأول بأمرين:

الأول: إن قولهم: «إنه ينافي مقتضى البيع، لا يصح، فإن مقتضى

(١) أخرجه الدارقطني (كتاب البيوع ٥٤/٣) والبيهقي (كتاب البيوع باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام ٢٧٤/٥) وقال في الحديث ينفرد به ابن لهيعة وبهذا أعلن ابن حجر، التلخيص ٢١/٣، والفتح ٣٣٨/٤، وانظر: نصب الراية ٨/٤.

(٢) فتح الباري ٣٣٨/٤.

(٣) فتح القدير ٥٠٠/٥، الحاوي الكبير ٧٥/٦.

(٤) الحاوي الكبير ٧٥/٦، أسنى المطالب ٥٠/٢.

البيع نقل الملك، والخيار لا ينافيه، وإن سلمنا ذلك، لكن متى خولف الأصل لمعنى في محل وجب تعدية الحكم لتعدي ذلك المعنى^(١).

الثاني: إن الصحيح من أقوال أهل العلم صحة الشرط المنافي لمقتضى البيع، وقد سبق ترجيح ذلك.

ونوقش الوجه الثاني: بأن: «كون العقد جائزاً يجوز أن يلزم إن وجد شرط لزومه، ويجوز أن لا يلزم، أو كونه يجوز أن ينعقد إن وجد شرط انعقاده، ويجوز أن لا ينعقد، فليس هذا مما دخل في نهيه ﷺ - أي عن الغر - وليس هذا من القمار لأن العقد إن حصل أو لزم حصل المقصود بحصوله ولزومه، وإن لم يحصل أو لم يلزم لم يحصل المقصود بحصوله ولزومه، فعلى التقديرين: لا يكون أحد المتعاقدين قد أكل مال الآخر بالباطل أصلاً، ولا قمر أحدهما الآخر^(٢)».

القول الثاني: أن المدة لا تحد بثلاثة أيام بل بقدر الحاجة، وهي تختلف باختلاف المبيعات، ففي الثوب يكون خيار الشرط اليوم واليومين، وفي الدار يكون شهراً ونحوه، ولا يجوز الخيار الطويل الذي فيه فضل عن اختيار المبيع.

وهذا مذهب المالكية^(٣).

استدل أصحاب هذا القول:

بأن الخيار إنما شرع للحاجة فيتقدر بقدرها، ولأن الحكمة من مشروعيته هي التأني والتروي واختبار المبيع، وذلك يختلف باختلاف المبيعات^(٤).

(١) المغني ٦/٣٩.

(٢) نظرية العقد لابن تيمية ص ٢٢٨.

(٣) بداية المجتهد ٢/٢٥٠، الكافي لابن عبد البر ٢/٧٠٢، القوانين الفقهية ص ٢٠٤، البهجة في شرح التحفة ٢/٩٨.

(٤) بداية المجتهد ٢/٢٥١.

نوقش: بأن الحاجة لا يمكن ربط الحكم بها، لخفائها واختلافها ولأن ربط الحكم بها يؤدي إلى التنازع والاختلاف، وإنما يربط بمظنتها، وهو الإقدام، فإنه يصلح أن يكون ضابطاً^(١).

القول الثالث: أنه يجوز اشتراط الخيار إلى أي مدة معلومة يتفقان عليها، قلت هذه المدة أو كثرت. وهذا مذهب الحنابلة^(٢)، وقال به أبو يوسف ومحمد من الحنفية^(٣)، وابن المنذر^(٤).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

الأدلة العامة على أن الأصل في العقود والشروط الصحة وال لزوم. مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «المسلمون على شروطهم»^(٥).

ووجه الدلالة من هذه النصوص: أن من الوفاء بالعقد الوفاء بالشروط التي يلزم الإنسان بها نفسه عند العقد، وقوله عليه الصلاة والسلام: «على شروطهم»، عام، فيشمل شرط الخيار ولو طالت المدة^(٦).

نوقش: بأن النبي ﷺ استثنى من الشروط بقوله: «إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً»^(٧).

ويجاب: بأن هذا الشرط لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً فلم يرد في الشرع - فيما أعلم - ما يمنعه.

(١) المغني ٣٩/٦.

(٢) المغني ٣٩/٦، الإنصاف ٢٨٤/١١، التنقيح المشيع ص ١٧٦، شرح المنتهى ١٦٨/٢.

(٣) البحر الرائق ٥/٦، فتح القدير ٤٩٩/٥.

(٤) المغني ٣٨/٦، فتح الباري ٣٢٨/٤.

(٥) الحديث سبق تخريجه ص ١٧٤.

(٦) القواعد النورانية ٢١٤ - ٢٢٦، شرح المنتهى ١٦٨/٢.

(٧) الحاوي الكبير ٧٥/٦.

الدليل الثاني:

ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه اشترى جارية، وجعل الخيار إلى شهرين^(١).

نوقش من وجهين:

الأول: أن الأثر ضعيف لا يصح الاستشهاد به، كما هو مبين في تخريجه.

الثاني: أن الخيار فيه مطلق فيجوز أن المراد به خيار الرؤية والعيب^(٢).

الدليل الثالث:

أن خيار الشرط حق يعتمد الشرط، فرجع في تقديره إلى مشروطه، كالأجل^(٣).

الدليل الرابع:

أن مدة خيار الشرط مدة ملحقة بالعقد، فكانت إلى تقدير المتعاقدين، كالأجل^(٤).

الترجيح:

الذي يترجح للباحث - والله أعلم - هو القول الثالث لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة.

نوقش تخريج عقد الخيار على خيار الشرط من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن عقود الخيارات تتعارض مع قصد الشارع من إباحة

(١) ذكره الفقهاء في مصنفاتهم، كالسرخسي في المبسوط ٤١/١٣ والمرغيناني في الهداية ٤٩٩/٥ ولم أجده في شيء من المصنفات الحديثية، وقال في نصب الراية ٨/٤: «غريب جداً».

(٢) البحر الرائق ٥/٦، العناية ٤٩٩/٥.

(٣) المغني ٣٩/٦، شرح المنتهى ١٦٨/٢.

(٤) المغني ٣٩/٦.

خيار الشرط، فخيار الشرط جوز خلافاً للأصل لحاجة الناس، فهو كما قال صاحب المقدمات الممهّدات: «الخيار في بيع في أصله غرر، وإنما جوزته السنة لحاجة الناس إلى ذلك لأن المبتاع قد لا يخبر ما ابتاع، فيحتاج إلى أن يختبره ويعلم إن كان يصلح له أم لا، وإن كان يساوي الثمن الذي ابتاعه به أم لا، وقد يحتاج في ذلك كله إلى رأي غيره»^(١).

ولم يرد به - أي خيار الشرط - أن يتأكد المستفيد من تطور سعر الورقة المالية، وما إذا كان ذلك في صالحه أم لا، أو أن يحدد المستفيد منه، هل هو بائع أم مشتري؟، ولهذا منع جمهور أهل العلم أن يتجاوز في مدته ثلاثة أيام أو قدر ما تنقضي به الحاجة^(٢).

ويجاب عنه: بأن هذه المناقشة مبنية على رأي الجمهور الذين يرون أن خيار الشرط على خلاف الأصل، فلا يتجاوز به قدر الحاجة، وقد سبق تفنيد هذا القول، وترجيح القول بجوازه مطلقاً ما دامت المدة معلومة.

الوجه الثاني: أن الخيار الذي يتعامل به الناس في أسواق المال هو عقد مستقل عن عقد البيع، فالصيغة تتضمن انفصال البيع عن الخيار، فيكون للخيار ثمن، وللسلعة أو السهم ثمن^(٣).

ويجاب عنه: بأن كون الخيار له ثمن لا يمنع صحة التخريج، فبيع العربون نوع من بيع الخيار، والخيار فيه مشروط بثمن.

الوجه الثالث: أن هذا التخريج لا يصح على إطلاقه، فهو إن صح في الأسواق التي يكون فيها للمشتري مدة خيار (كما هو المعمول به في

(١) المقدمات الممهّدات ٨٦/٢.

(٢) أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي ص ٤٤٤، أسواق الأوراق المالية ص ٣٦٦.

(٣) «الأسواق المالية» د. القري ص ١٦١٠.

السوق الأمريكية)، فلا يصح في الأسواق التي تحدد يومًا واحدًا مؤجلًا للتنفيذ (كما هو الحال في الأسواق الأوروبية).

ثانيًا: تخريج عقد الخيار على بيع العربون:

فيرى أصحاب هذا القول أن الخيار إذا كان للمشتري فهو بمنزلة بيع العربون^(١)، لأن خيار الشراء يعطي مشتريه الحق في شراء عدد من الأسهم خلال فترة محددة، وقيمة الخيار التي دفعها مقدمًا، كالعربون للبائع^(٢).

ما يترتب على هذا التخريج:

يترتب على هذا التخريج الخلاف في صحة بيع العربون.

فقد اختلف الفقهاء في حكم بيع العربون على قولين:

القول الأول: بطلان بيع العربون.

وهذا مذهب المالكية^(٣)، والشافعية^(٤)، وبه قال بعض الحنابلة^(٥).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ: «نهى عن بيع العربان»^(٦).

(١) بيع العربون هو: أن يشتري السلعة فيدفع إلى البائع درهمًا أو غيره، على أنه إن أخذ السلعة، احتسب من الثمن، وإن لم يأخذها فذلك للبائع. المغرب ص ٣٠٩.

(٢) «أحكام السوق المالية» د. الشريف ص ١٣٠٨.

(٣) المنتقى شرح الموطأ ٢٥/٦، شرح الخرشبي ٧٨/٥، بلغة السالك ٣٤/٢.

(٤) المجموع شرح المذهب ٣٣٥/٩، حاشية الجمل ٧٢/٣، تحفة المحتاج ٣٢٢/٤.

(٥) وهو قول أبي الخطاب، الإنصاف ٢٥٢/١١، المبدع ٥٩/٤.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ ٢٥/٦ وأحمد (١٨٣/٢) وأبو داود (كتاب البيوع باب في العربان برقم ٣٥٠٢) وابن ماجه (كتاب التجارات باب بيع العربان برقم ٢١٩٢).

والحديث رواه مالك بلفظ: أخبرني الثقة عن عمرو بن شعيب، ومثل هذا لا يحتج به لأنه لم يسم الثقة، وقال ابن حجر في التلخيص ١٧/٢: «وسمي في رواية لابن ماجه =

ووجه الدلالة منه: أن نهيه عليه الصلاة والسلام يقتضي بطلان البيع.
نوقش: بأن الحديث ضعيف، فلا يصح الاحتجاج به، كما هو مبين
في تخريجه.

الدليل الثاني:

أن فيه غررًا وأكلًا لأموال الناس بالباطل.
أما كونه غررًا فلأن فيه جهالة تحديد مدة الرد، فهو بمنزلة الخيار
المجهول.

وأما كونه أكلًا لأموال الناس بالباطل، فلأن البائع يملك ما دفعه
المشتري بلا عوض إذا اختار ترك السلعة^(١).

نوقش الوجه الأول: بأن من شرط صحة بيع العربون أن يكون الرد
مؤقتًا بمدة معلومة، فتنتفي الجهالة حينئذ.

ونوقش الوجه الثاني: بأن قولهم: إنه بغير عوض، غير صحيح
فالعربون لدفع الضرر الواقع على البائع بحبس السلعة عن عرضها للشراء
بما قد يكون أكثر غبطة.

القول الثاني: صحة بيع العربون.

= ضعيفة: عبد الله بن عامر الأسلمي، وقيل: هو ابن لهيعة، وهما ضعيفان، ورواه
الدارقطني والخطيب في الرواة عن مالك من طريق الهيثم بن اليمان عنه عن عمرو بن
الحارث عن عمرو بن شعيب، وعمرو بن الحارث ثقة، والهيثم ضعفه الأزدي، وقال
أبو حاتم: صدوق، وذكر الدارقطني أنه تفرد بقوله: عن عمرو بن الحارث. . ورواه
البيهقي من طريق عاصم بن عبد العزيز عن الحارث بن عبد الرحمن عن عمرو بن
شعيب^{أهـ}.

والحديث ضعفه الإمام أحمد (المغني ٦/٣٣١) والبيهقي (٥/٣٤٢) والنووي (المجموع
٩/٣٣٥) والشوكاني (نيل الأوطار ٦/٢٣٦).
(١) معالم السنن ٥/١٤٣، شرح الخرشني ٥/٧٨.

وهذا هو مذهب الحنابلة، إلا أنهم اختلفوا هل يشترط تأقيته بمدة معينة أم لا؟.

والصحيح من المذهب أنه لا يشترط تأقيته^(١).
استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

ما روى زيد بن أسلم أن النبي ﷺ: «سئل عن العربان في البيع فأحله»^(٢).

نوقش: بأن الحديث ضعيف^(٣)، مع إرساله^(٤).

الدليل الثاني:

ما روي أن نافع بن عبد الحارث اشترى داراً للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم، فإن رضي عمر فالبيع له، وإن عمر لم يرض فأربعمئة لصفوان^(٥).

ووجه الدلالة منه: أن نافعاً كان عاملاً لعمر رضي الله عنه على مكة، فلم يكن ليفعل ذلك إلا بأمره، وعمر له سنة متبعة.

نوقش من أوجه:

الوجه الأول: أن اشتراط العربون لم يكن داخلاً في نفس العقد بل هو وعد^(٦).

(١) انظر: المغني ٣٣١/٦، الإنصاف ٢٥١/١١، غاية المنتهى ٧٨/٣.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب البيوع والأقضية باب في العربان في البيع ٣٠٤/٧).

(٣) لأن في إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، قال فيه الإمام أحمد: قدري معتزلي جهمي كل بلاء فيه، وقال يحيى القطان: كذاب، الكاشف ٤٧/١.

(٤) التلخيص الحبير ١٧/٢.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (كتاب البيوع والأقضية باب في العربان في البيع ٣٠٦/٧) والبيهقي (كتاب البيوع باب ما جاء في بيع دور مكة ٣٤/٦) وعلقه البخاري في صحيحه (٧٥/٥ - فتح الباري).

(٦) عمدة القاري ٢٦٢/١٢.

ويجاب: بأن هذا التأويل بعيد لأن نافعًا صرح بالشرط في نفس العقد بقوله: «وإن لم يرض عمر فأربعمائة لصفوان».

الوجه الثاني: أن هذا البيع بيع بشرط الخيار لعمر رضي الله عنه ^(١).

ويجاب: بأنه لو كان كذلك لم يستحق العربون عند عدول عمر عن الشراء.

الوجه الثالث: أن نافعًا كان وكيلًا لعمر، وللوكيل أن يأخذ لنفسه إذا رده الموكل بالعيب ونحوه ^(٢).

ويجاب: بأن الأثر ظاهر الدلالة على أن الشراء كان لعمر، والعربون لصفوان، فلم يكن نافع ليأخذ شيئًا لنفسه.

الدليل الثالث:

أن بيع العربون روي جوازه عن جمع من الصحابة والتابعين، منهم ابن عمر وابن سيرين ومجاهد ^(٣).

الترجيح:

الذي يترجح للباحث هو جواز بيع العربون لقوة أدلة القول الثاني، لكن بشرط أن يكون مؤقتًا بأجل معلوم، لأنه لو لم يوقت لألحق بالخيار المجهول، للجهالة في الأجل، فيكون غررًا، والله أعلم.

نوقش تخريج عقد الخيار على بيع العربون من أوجه:

الوجه الأول: أن العربون جزء من الثمن بخلاف ثمن خيار الشراء فإنه ثمن منفصل عن سعر الأسهم، وهو سعر للخيار ذاته ^(٤).

(١) عمدة القاري ١٢/٢٦٢.

(٢) عمدة القاري ١٢/٢٦٢.

(٣) انظر: المغني ٦/٣٣١.

(٤) «الأسواق المالية» د. القري ١٦١١.

ويجاب: بأن مشتري الخيار إذا مارس حقه في الشراء صار سعر السهم المشتري مركباً من قيمة الخيار وسعر التنفيذ، فالسعران وإن كانا منفصلين صورة، فإنهما يجتمعان عند التنفيذ.

الوجه الثاني: أن الثمن والمثمن في خيار الشراء لا يتم تسليمهما أثناء العقد، بل في فترة يتفق عليها المتعاقدان خلافاً لبيع العربون^(١).

ويجاب: بأن العوضين وإن لم يتم تسليمهما فهما غير مؤجلين (كما في عقود الخيارات الأمريكية)، فلا محذور في ذلك، وليس هذا من الكالئ بالكالئ، بل إن من طبيعة بيع العربون عدم تسليم الثمن والمثمن في الحال.

الوجه الثالث: أن ثمن الخيار قد يدفعه المشتري وقد يدفعه البائع^(٢).

ويجاب: بأن جواز بيع العربون يستفاد منه صحة المعاوضة عن حق الخيار، وكون المعتاض بائعاً أو مشترياً لا أثر له في الحكم.

الوجه الرابع: أن موضوع الخيارات ليس السلع، وإنما هي تجري حتى على المؤشرات التي لا تعدو أن تكون ضرباً من القمار^(٣).

ويجاب: بأن فساد محل العقد في بعض الأحيان لا يلزم منه الحكم بفساد هيئته دوماً، فقد يكون محل العقد الخياري أسهماً أو سلعةً أو غير ذلك من الأصول الحقيقية، ولو كان ما ذكرتم موجباً لفساد العقد من أصله للزم من ذلك إفساد البيوع برمتها لأن محلها قد يكون سلعةً محرمة.

فعقد الخيار في المؤشرات محرم لا لهيئة العقد بل لموضوعه، وعقد الخيار في النفط أو الأسهم المباحة، مباح.

(١) «الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي» د. القره داغي ص ١٥٨.

(٢) «الاختيارات» للسلامي ص ٢٣٣.

(٣) «الاختيارات» للسلامي ص ٢٣٣.

الترجيح:

باستعراض أدلة الفريقين فإن الذي يترجح للباحث هو جواز عقد الخيار البسيط، أي خيار البيع المفرد، أو خيار الشراء المفرد، دون المركب منهما معاً، بالشروط الآتية:

- ١ - أن يكون الأصل محل العقد جائز التداول، وفقاً للضوابط التي أشرنا إليها في المطلب السابق.
- ٢ - أن يكون حق الخيار حائلاً، بمعنى أن تكون مدة الخيار تالية لشرائه مباشرة ولو امتدت لفترة طويلة.

وعلى هذا فالذي يظهر أن الخيار بالصيغة المعمول بها في الأسواق الأمريكية أقرب إلى قواعد الشريعة من الخيار الأوروبي، لأن الثاني يقتضي تأجيل البدلين، وهذا محرم، لأنه من بيع الكالئ بالكالئ.

- ٣ - أن تكون الأسهم أو الأصول محل العقد مملوكة للملتزم بالبيع - (وهو محرر الخيار في خيار الشراء، ومشتري الخيار في خيار البيع) - من حين الشراء حتى التنفيذ.

وبذا تتحقق مصلحتان:

الأولى: موافقة رأي الجمهور في المنع من بيع الإنسان ما ليس عنده.

والثانية: (وهي خاصة بخيار الشراء): أن محرر الخيار يكون في مأمن من الاضطرار لشراء السهم من السوق بسعره الجاري - والذي سيكون مرتفعاً - وبيعه بسعر التنفيذ - والذي سيكون قطعاً أقل من السعر الجاري -، وبذا ينتفي الضرر أو الغرر.

والذي اقتضى هذا الترجيح أن عقود الخيارات معاملات مستحدثة، لا يظهر فيها ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع ما تتضمنه من

منافع لكلا العاقلين، فالمشتري يأمن من تقلبات الأسعار، والبائع يستفيد من قيمة الخيار.

ويمكن أن يستأنس لصحة هذه العقود بما يلي:

- ١ - جواز خيار الشرط.
- ٢ - جواز بيع العربون، وصورة العربون مطابقة تمامًا لصورة خيار الشراء.
- ٣ - جواز الشرط الجزائي عند امتناع المتعهد عن التنفيذ، إذ يمكن أن نعتبر قيمة الخيار شرطًا جزائيًا يلزم به المتعهد عند التخلف، والله أعلم.

المبحث الثاني المتاجرة في السندات

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول

حقيقة السندات

السندات من الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، أو المؤسسات العامة، أو الدول.

والسند: «قرض طويل الأجل تتعهد الشركات المقترضة بموجبه أن تسدد قيمته في تواريخ محددة»^(١).

والدافع لإصدار السندات أن الشركة المساهمة قد تحتاج في أثناء مزاوله عملها، وبعد أن تكون قد حصلت على رأس مالها، إلى بعض الأموال، ولا ترغب في عرض اكتتاب بأسهم جديدة على الجمهور لئلا تتضاءل أنصبة الشركاء، فتعتمد إلى القروض عن طريق إصدار سندات متساوية القيمة^(٢).

(١) الموسوعة الاقتصادية لراشد البراوي ص ٣١٤، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ص ٣٢، الموسوعة الاقتصادية د. سميح مسعود ص ٨٧.

(٢) شركة المساهمة في النظام السعودي، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ص ٣٨٦، الشركات التجارية لعلي حسن يونس ص ٥٥٨، الأسهم والسندات من منظور إسلامي ص ٥٢.

والسندات كألسهم من حيث الخصائص العامة، فهي قابلة للتداول، ولا تكون قابلة للتجزئة، ويمكن أن تكون اسمية أو لحاملها^(١).

وتختلف السندات عن الأسهم من عدة جوانب:

- ١ - السند يمثل دينًا على الشركة، ويعتبر صاحبه دائنًا للشركة، بينما السهم حصة من رأس المال، ويعتبر صاحبه شريكًا.
- ٢ - السند يعطي صاحبه حقًا في فائدة ثابتة سواء ربحت الشركة أم خسرت، أما السهم فإن حامله معرض للربح والخسارة في حالة تعرض المشروع لأي منها.
- ٣ - عند تصفية الشركة يكون لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند، أما صاحب السهم فلا يأخذ شيئًا إلا بعد تصفية السندات وقضاء الديون.
- ٤ - السند لا يعطي صاحبه حقًا في حضور الجمعية العمومية للشركة ولا بالتصويت، والاشتراك في الإدارة وغير ذلك مما يستحقه صاحب السهم.
- ٥ - لحامل السند أن يحصل على قيمته عند انتهاء الأجل المتفق عليه، أما السهم فلا ترد قيمته طالما أن الشركة قائمة إلا في أسهم التمتع التي قد تلجأ الشركة إلى إصدارها^(٢).

وبالنظر في الخصائص السابقة للسندات يتبين أن حقيقتها الشرعية لا تختلف عن حقيقة شهادات الودائع ذات القيمة الاسمية التي سبق الحديث عنها في الباب الأول، فكل منهما يمثل دينًا لحامله في ذمة الجهة

(١) أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ص ٣٢، إدارة الاستثمارات ص ١٩١، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ١١٦.

(٢) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ص ١٧٦، النقود والبنوك والأسواق المالية ص ٧١، الأسهم والسندات من منظور إسلامي ص ٥٢.

المصدرة، والفوارق الفنية بين هذين الإصدارين غير مؤثرة من الناحية الشرعية، ويمكن إجمال هذه الفوارق فيما يلي:

أ - الجهة التي تتولى إصدار شهادات الإيداع هي البنوك التجارية، أما السندات فيتولى إصدارها الشركات المساهمة أو الهيئات العامة أو البنوك المركزية^(١).

ب - كل السندات قابلة للتداول في الأسواق المالية، أما شهادات الإيداع فبعضها قابل للتداول وبعضها ليس كذلك^(٢).

ج - السندات عبارة عن قروض طويلة الأجل، ولذا يتم تداولها في أسواق رأس المال أما شهادات الإيداع فهي من الأوراق المالية قصيرة الأجل، لذا تتداول في أسواق النقد^(٣).

وهذه الفوارق - كما نرى - غير مؤثرة في التكييف الشرعي، لذا يمكن القول: إن النظرة الشرعية للسندات تتفق مع النظرة القانونية، فالسندات قروض من حاملها للجهة المصدرة سواء كانت شركة أم هيئة حكومية أم غير ذلك^(٤).

(١) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٢٥، ١٢، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ص ٦٠، ٣١.

(٢) إدارة الاستثمارات ص ١٦٩.

(٣) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٢٥، ١٢.

(٤) انظر: شركة المساهمة في النظام السعودي دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي ص ٣٩٥، الشركات للخياط ص ٢٢٨، المعاملات المالية في الفقه الإسلامي ص ١٧٩.

المطلب الثاني

حكم المتاجرة بالسندات

تبين لنا من خلال العرض السابق أن السندات قروض، وأن صاحبها يستحق فائدة ثابتة بشكل دوري، فهي من القرض بفائدة.

وتكاد تتفق كلمة العلماء المعاصرين على تحريم السندات لما تتضمنه من الفائدة الربوية، ولم يخالف في ذلك سوى نزر يسير من الباحثين ممن لا يعتد بخلافهم في هذا الشأن، وقد سبق بيان الأدلة في هذه المسألة والرد على شبه المخالفين عند الحديث عن شهادات القيمة الاسمية في الباب الأول بما يغني عن إعادته هنا^(١).

وفي قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم ٦٢/١١/٦، ما نصه: «السند شهادة يلتزم المصدر بموجبها أن يدفع لحاملها القيمة الاسمية عند الاستحقاق، مع دفع فائدة متفق عليها منسوبة إلى القيمة الاسمية للسند، أو ترتيب نفع مشروط سواء أكان جوائز توزع بالقرعة أم مبلغًا مقطوعًا أم خصمًا».

فقد قرر المجلس:

١ - إن السندات التي تمثل التزامًا بدفع مبلغها مع فائدة منسوبة إليه أو نفع مشروط محرمة شرعًا، من حيث الإصدار أو الشراء أو التداول، لأنها قروض ربوية سواء أكانت الجهة المصدرة لها خاصة أو عامة ترتبط بالدولة، ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوكًا استثمارية أو ادخارية،

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الأول.

- أو تسمية الفائدة الربوية الملتزم بها ربحاً أو ربحاً أو عمولة أو عائداً.
- ٢ - تحرم أيضاً السندات ذات الكوبون الصفري باعتبارها قروضاً يجري بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد أصحابها من الفروق باعتبارها خصماً لهذه السندات.
- ٣ - كما تحرم أيضاً السندات ذات الجوائز باعتبارها قروضاً اشترط فيها نفع أو زيادة بالنسبة لمجموع المقرضين أو لبعضهم لا على التعيين، فضلاً عن شبهة القمار^(١).
- وعلى ذلك فإنه يحرم الاشتراك في الصناديق الاستثمارية التي تشمل أصولها على سندات أياً كان نوع هذه السندات.
- ويجدر التنبيه إلى أن هذا النوع من الاستثمارات يطلق عليه في الأوساط المالية عدة أسماء منها:
- ١ - الاستثمارات النقدية، نسبة إلى سوق النقد التي تتداول فيها هذه الأوراق.
- ٢ - الاستثمارات قصيرة الأجل، لأن هذه الأوراق المالية تستحق غالباً خلال أقل من سنة.
- ٣ - الاستثمارات ذات الدخل الثابت، لأن الفائدة المستحقة عليها ثابتة خلافاً للأسهم فهي ذات دخل متغير.
- وللأسف فإن عدد هذه الصناديق في السوق المحلية كبير جداً، إذ يصل عدد صناديق الاستثمار التي تتاجر بالسندات وما يماثلها من الأوراق النقدية قصيرة الأجل إلى ما يزيد عن (٣٠) صندوقاً، من (١١٤) صندوقاً مصرحاً لها في العام ١٤٢٠هـ.

(١) مجلة المجمع ١٧٢٥/٢/٦، وانظر: فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٣٤٥/١٣، شركة المساهمة في النظام السعودي دراسة فقهية مقارنة ص ٣٩٥، البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق ص ١٣٧، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ١٦٠.

ومن هذه الصناديق^(١):

البنك المصدر	اسم الصندوق	أصول الصندوق
البنك الأهلي التجاري	١ - صندوق الأهلي للاستثمار الوطني	ودائع لأجل، اتفاقيات إعادة شراء، سندات ذات دخل متغير، سندات التنمية الحكومية
	٢ - صندوق الأهلي للدولار قصير الأجل	أوراق تجارية، سندات ذات دخل متغير، ودائع لأجل
	٣ - صندوق الأهلي للسندات العالمية	سندات حكومية ومؤسسات، أصول قابلة للتحويل النقدي، سندات الخزينة الأمريكية، أوراق مالية للشركات
	٤ - صندوق الأهلي للميزان الاستثماري	سندات الخزنة الأمريكية، أسهم بنكية، سندات الحكومة الإيطالية، مؤسسة القروض الوطنية الفدرالية (أمريكا)، مؤسسة القروض الوطنية الحكومية (أمريكا)، شركات تمويل مالية
البنك العربي الوطني	٥ - صندوق العربي للاستثمارات المحلية	سندات التنمية الحكومية، ودائع لأجل، أسهم محلية
	٦ - صندوق أوروبا الشرقية	سندات، أوراق مالية، أسهم
	٧ - صندوق الصناديق	سندات تنمية حكومية، أوراق نقدية قصيرة الأجل، أسهم عالمية، وحدات صناديق استثمار عالمية
البنك السعودي الهولندي	٨ - السوق النقدية بالريال	سندات تنمية حكومية، ودائع آجلة
	٩ - السوق النقدية بالدولار	ودائع آجلة، أوراق مالية، أدوات خزينة

(١) المرجع: الشرات التعريفية الخاصة بكل صندوق.

البنك المصدر	اسم الصندوق	أصول الصندوق
بنك الرياض	١٠ - صندوق الدولار	ودائع آجلة، أذونات الخزينة الأمريكية، القبولات البنكية
	١١ - صندوق السندات بالدولار	سندات عالمية، ودائع آجلة
	١٢ - صندوق السندات الدولي	أذونات خزينة، سندات عالمية، ودائع آجلة
	١٣ - صندوق الرياض النقدي	سندات التنمية الحكومية، ودائع آجلة، أوراق تجارية
البنك السعودي الفرنسي	١٤ - السوق النقدية بالريال	ودائع آجلة، سندات التنمية الحكومية
	١٥ - السوق النقدية بالدولار	أذونات خزينة، أوراق تجارية، قبولات بنكية
	١٦ - صندوق السندات العالمي	سندات عالمية، أذونات خزينة
	١٧ - صندوق السندات الأمريكي	سندات أمريكية، أصول قابلة للتحويل النقدي
البنك السعودي الأمريكي	١٨ - صندوق سامبا (١)	سندات عالمية، ودائع آجلة، أسهم
	١٩ - سامبا ذو السيولة المالية بالدولار	ودائع آجلة، أوراق تجارية، أذونات خزينة
	٢٠ - سامبا ذو السيولة المالية بالريال	ودائع آجلة، قبولات بنكية، سندات تنمية حكومية
	٢١ - سامبا للاستثمار في السندات الدولية	سندات عالمية، أصول قابلة للتحويل النقدي
	٢٢ - سامبا للاستثمارات الدولية المتوازنة	سندات عالمية، أسهم، سندات الخزينة الأمريكية
البنك السعودي البريطاني	٢٣ - صندوق السندات العالمية	سندات عالمية، أوراق تجارية، أوراق مالية أخرى
	٢٤ - صندوق السندات بالدولار	أذونات خزينة أمريكية، سندات أمريكية
	٢٥ - صندوق السندات الحكومية السعودية	سندات التنمية الحكومية
	٢٦ - صندوق الدولار	ودائع آجلة، أوراق نقدية قصيرة الأجل
	٢٧ - صندوق الريال	ودائع آجلة، أوراق تجارية
	٢٨ - صندوق الاستثمار بالجنيه الإسترليني	قبولات بنكية، ودائع آجلة، سندات

المطلب الثالث

الجانب التطبيقي للمتاجرة بالسندات وموقف الفقه الإسلامي منه

يتم تداول السندات في الأسواق المالية الثانوية بنفس الأساليب الخمسة السابقة في الأسهم، فقد يكون الشراء عاجلاً عادياً، أو بالهامش، أو بالعمليات الباتة، أو بعمليات البيع القصير، أو عن طريق سوق الخيارات.

وتداول السندات بأي من هذه الطرق محرم، لأن المحل المعقود عليه محرم.

وتتنوع إصدارات السندات في السوق الأولية باعتبارات مختلفة:

- فمن حيث جهة الإصدار:

تنقسم إلى سندات حكومية تصدر عن الدولة ومؤسساتها، مثل سندات الخزينة، وسندات التنمية، وسندات أهلية تصدرها الشركات المساهمة والمؤسسات المالية.

- ومن حيث شكل الإصدار:

إما أن يكون السند اسمياً يحمل اسم مالكة، أو سنداً لحامله يصدر خلواً من اسم المستثمر.

- ومن حيث الضمان:

تنقسم إلى سندات مضمونة برهن خاص على بعض موجودات المنشأة الثابتة، وسندات غير مضمونة.

- ومن حيث نوع الدخل :

تنقسم إلى سندات ذات فائدة دورية ثابتة بصرف النظر عن نتيجة أعمال الشركة، وسندات ذات فائدة متغيرة، حيث ينقسم التدفق النقدي إلى جزأين: الأول ثابت ويمثل فائدة دورية بمعدل ثابت والثاني متغير يتوقف على الأرباح التي تحققها الشركة، ويسمى هذا النوع سندات الدخل.

- ومن حيث القابلية للاستدعاء :

تنقسم إلى سندات غير قابلة للاستدعاء، فيحق لحاملها الاحتفاظ بها إلى حين انتهاء أجلها وهذا هو الأصل في السندات، وسندات قابلة للاستدعاء، فيحق للجهة المصدرة إطفاء قيمة السند في الموعد الذي تحدده، وإذا امتنع المستثمر عن ذلك فإنه يحرم من فائدة السند، وفي الغالب تحدد مدة تتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات من تاريخ الإصدار لايجوز للجهة المصدرة استدعاء السند قبل مضيها.

- ومن حيث القابلية للتحويل :

تنقسم إلى سندات غير قابلة للتحويل، وهذا هو الأصل في السندات، وإلى سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية بسعر محدد للسهم الواحد، خلال مدة محددة من تاريخ الإصدار.

- ومن حيث الفائدة عليها :

تنقسم إلى ثلاثة أقسام: سندات بفائدة دورية ثابتة، وسندات بفائدة عائمة، وسندات خصم، وهي سندات تباع بسعر أقل من قيمتها الاسمية وبسعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق، وربما بسعر فائدة يساوي صفرًا، فيستفيد المستثمر من الفرق بين سعر البيع والقيمة الاسمية.

- ومن حيث الأجل :

تنقسم إلى سندات قصيرة الأجل لا يتجاوز أجلها عامًا، وسندات متوسطة أو طويلة الأجل وهي التي يزيد أجلها عن العام الواحد^(١).

(١) انظر في هذه التقسيمات: إدارة الاستثمارات ص ١٩١ - ٢٠٥، الأسواق المالية العالمية =

إلى غير ذلك من أنواع السندات والتي لا يختلف حكمها الشرعي، فكلها محرمة إصدارًا وبيعًا وشراءً واكتتابًا، وهذا التنوع راجع لاعتبارات فنية عند الاقتصاديين، ولا يؤثر على حقيقتها الشرعية. ومثل السندات في الحكم الشرعي للأوراق المالية المتداولة في سوق النقد القصير الأجل، والتي تمثل صكوك دائنية، مثل:

١ - شهادات الإيداع القابلة للتداول:

وقد سبق التعريف بها.

٢ - القبولات المصرفية:

وهي عبارة عن أوامر دفع آجلة مسحوبة على بنك معين بواسطة أحد المصدرين أو المستوردين، فإذا قبل البنك دفع قيمة أمر الدفع فإنه يختمه بعبارة «مقبول»، ويعني ذلك أن البنك سوف يقوم بدفع هذه القيمة في تاريخ الاستحقاق بدون شرط^(١). فمثلاً لو أراد تاجر سعودي أن يستورد بضاعة من اليابان يكون أمامه خياران:

الأول: أن يفتح لذلك اعتماداً مستندياً، وهذا الخيار يتطلب دفع ثمن البضاعة كاملاً للمورد بمجرد وصول مستندات شحنها.

والثاني: هو القبولات المصرفية، ويلجأ إليه المستورد متى كانت لا تتوفر لديه السيولة الكافية لدفع ثمن البضاعة فوراً.

فإذا اختار المستورد الخيار الثاني عليه أن يتفق مع أحد البنوك

= وأدواتها المشتقة ص ١١٨ «الأدوات المالية التقليدية» بحث د. محمد جرایة، مقدم لمجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة، مجلة المجمع ١٥١٢/٢/٦ وما بعدها، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ٢٥، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ص ٣١ - ٣٧.

(١) الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٢٧، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٨٥.

السعودية لإصدار قبول مصرفي يضمن فيه هذا البنك للمورد الياباني الحصول على ثمن البضاعة بواسطة بنك مراسل في اليابان، ويصدر هذا القبول بقيمة اسمية تساوي ثمن البضاعة، وأجل يساوي المهلة الزمنية للسداد المتفق عليها بين المورد والمستورد.

وفي هذه الحالة وبعد استلامه للقبول المصرفي يكون بإمكان المورد الياباني أن يختار إما الاحتفاظ به لحين موعد استحقاقه واستلام قيمته الاسمية كاملة من البنك المراسل في اليابان، أو أن يقوم ببيعه في السوق الثانوي للأوراق المالية بخضم معين^(١).

٣ - أذونات الخزينة:

وهي أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل، تباع عادة بخضم أي بسعر أقل من قيمتها الاسمية وفي تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الاسمية المدونة على الإذن^(٢).

٤ - الأوراق التجارية:

وهي غير الأوراق التجارية المتعارف عليها في السوق التجاري كأداة من أدوات الائتمان، والمقصود بها هنا الكمبيالات لحاملها التي تصدرها شركات معروفة بمتانة مركزها المالي، وتتراوح فترة استحقاقها بين (٣) أيام و(٢٧٠) يومًا، والهدف منها هو الحصول على تمويل قصير الأجل لتمويل النشاط التجاري للشركة^(٣).

فهذه الأوراق جميعًا وإن تباينت أسماؤها فهي تمثل صكوك مديونية، والعائد المتحقق منها الربا المحرم سواء سمي ربحًا أو فائدة أو عائداً أو خصمًا أو غير ذلك.

(١) إدارة الاستثمارات ص ١٧٠، إدارة المحافظ الاستثمارية ص ٣٩.

(٢) أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ص ١٥، الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٨٨.

(٣) الأسواق المالية والاستثمارات المالية ص ٢٥، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال ص ٦٢.

المبحث الثالث

المتاجرة في سلة العملات

تهتم المصارف بتشكيل محافظ (سلات) متعددة ومتنوعة من العملات الرئيسية المتداولة في العالم، نتيجة لما تدره عليها من أرباح ناتجة عن الفرق الذي يحصل بين سعر الشراء والبيع لهذه العملات.

ويعد سوق العملات أكبر سوق في العالم، ويقدر حجم عملياته اليومي بحوالي (١٢٠٠ بليون دولار) خلال عام ١٩٩٦م، ومعظم هذه العمليات تتم بالعملات الأربع القوية، وهي: الدولار، والإسترليني، والفرنك السويسري، والين الياباني^(١).

وسوف نتناول هذا الجانب بدراسة الضوابط الشرعية التي تحكم المتاجرة بالعملات أولاً، ومن ثم دراسة الجانب التطبيقي لهذا النوع من الاستثمار، والأساليب المتبعة في تبادل العملات وموقف الشريعة الإسلامية منها.

(١) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٣.

المطلب الأول

الضوابط الشرعية التي تحكم المتاجرة بالعملات

من المعلوم أن مبادلة العملات بعضها ببعض لها حكم عقد الصرف في الفقه الإسلامي، لأن الصرف هو: بيع الأثمان ببعضها ببعض، فيدخل في ذلك العملات لأنها من الأثمان.

فيشترط في مبادلة العملات إضافة إلى الشروط العامة لعقد البيع - توفر شروط الصرف وهي:

١ - التماثل:

بأن تتساوى العملتان المتبادلتان عددًا.

والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والتمر بالتمر والملح بالملح والشعير بالشعير، مثلاً بمثل يدًا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد»^(١).

وهذا الشرط في مبادلة العملة بعملة من جنسها كالدولار بالدولار أو الريال بالريال أما إذا اختلف جنس العملتين، كما لو بيع الدولار بالريال فلا يشترط التماثل، للحديث السابق.

(١) أخرجه مسلم (كتاب المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدًا برقم ١٥٨٧) وأبو داود (كتاب البيوع باب في الصرف ٣٣٤٩) والترمذي (كتاب البيوع باب ما جاء في أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل، برقم ١٢٤٠) والنسائي (كتاب البيوع باب بيع البر بالبر ٤٥٦٢) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

ولذا يمكن القول: إن التطورات النقدية الحديثة المتمثلة في التوحيد الداخلي للعملة المتداولة في شكل الورق النقدي، قد أفقدت أي مبرر كان يمكن الاحتجاج به قديماً في بيع الدينار بالدينارين أو الدرهم بالدرهمين، بدعوى اختلاف الجودة أو النوع أو الوزن أو غير ذلك.

فربما الفضل المتصور في بيع النقد بجنسه مع التفاضل لم يعد متصوراً في مبادلة العملات في الأسواق المالية^(١).

٢ - التقابض:

وهذا الشرط في الحقيقة يتضمن شرطين:

الأول: الحلول، بأن يكون العوضان حاليين.

والثاني: القبض الحقيقي قبل التفرق.

ودليل ذلك، حديث عبادة رضي الله عنه السابق، فقوله عليه الصلاة والسلام: «يداً بيد» يعني القبض الحقيقي في مجلس العقد^(٢).

وعلى ذلك فيشترط في تبادل العملات مطلقاً سواء بيعت بجنسها أم بغير جنسها التقابض قبل التفرق.

ولا خلاف بين الفقهاء أن الحلول والتقابض في مجلس العقد قبل التفرق شرط صحة عقد الصرف، وأن القبض في الصرف هو القبض الحقيقي باليد، فلا يكفي القبض الحكمي بالتخلية، استدلالاً بقوله عليه الصلاة والسلام: «يداً بيد»^(٣)، ولم يحك خلاف في ذلك إلا ما ذكره

(١) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ص ٣٤٤.

(٢) فتح الباري ٤/٣٧٨.

(٣) تبين الحقائق ٤/١٣٥، فتح القدير ٦/٢٦٠، التمهيد ٦/٨٩، الدسوقي ٣/٢٩، نهاية المحتاج ٣/٤٢٥، المجموع شرح المذهب ٩/٤٠٤، التنقيح المشيع ص ١٨٤، الكافي ٣/٩٦.

بعض فقهاء المالكية من جواز التأخير اليسير مع تفرق الأبدان، ولكن الراجح عند المالكية اشتراط القبض في المجلس قبل تفرق الأبدان^(١). قال ابن المنذر: «أجمعوا أن المتصارفين إذا تفرقا قبل أن يتقابضا أن الصرف فاسد»^(٢).

والإخلال بهذا الشرط يؤدي إلى الوقوع في ربا النسيئة، وهو الربا الذي رتعت فيه النظم المصرفية الحديثة، فلم يعد الأمر قاصراً على عدم التقابض فحسب، بل أصبحت معظم عمليات تبادل النقود تتم بالسوق الآجلة، والتي تعتبر في نظر الاقتصاديين من أخطر الأسواق المالية في العالم نظراً للتقلبات الحادة والمفاجئة في أسعار العملات^(٣)، مما تسبب في إفلاس وتصفية بنوك ومؤسسات مالية ضخمة، وهو ما يؤكد لنا حكمة التشريع الإلهي في المنع من ربا النسيئة.

فالبنوك مهما جندت نفسها بكل مبتكرات العصر من أجهزة وآلات اتصال وقدرات بشرية ليست بمنأى عن المغامرة والمخاطرة بأموالها، بل إن التعامل في سوق العملات الآجلة يعتبر ميداناً خاصاً بالمصارف العالمية الكبرى المتمرسه ومع ذلك تقع الخسائر يومياً بالمليارات، وهذا ما يجعلنا نسلم بأن العقل وحده لا يصلح أن يقود سفينة الحياة إلى شاطئ الأمان، ما لم يكن مسترشداً بنور الهدى الإلهي في شرعه الخالد العظيم^(٤).

٣ - الخلو من خيار الشرط:

اتفق الفقهاء على أن اشتراط الخيار في الصرف فاسد^(٥). واختلفوا هل يفسد العقد بذلك أم لا؟.

(١) مواهب الجليل ٣٠٢/٤، شرح الخرشي ٣٧/٥.

(٢) الإجماع ص ٩٢.

(٣) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة. ص ٣.

(٤) انظر: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ص ٣٤٤.

(٥) بدائع الصنائع ١٦٦/٧، المقدمات الممهدة ١٧/٢.

فيرى جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية أن الصرف لا يصح مع خيار الشرط لأن القبض في هذا العقد شرط صحة، أو شرط بقاءه على الصحة، والخيار يمنع انعقاد العقد في الحكم، فيمنع صحة القبض^(١).

وقال الحنابلة: لا يبطل الصرف بتخاير، أي باشتراط الخيار فيه، كسائر الشروط الفاسدة في البيع، فيصح العقد، ويلزم بالتفرق، ويكون الشرط فاسداً^(٢).

(١) المبسوط ٢٣/١٤، العناية ٢٥٨/٦، التاج والإكليل ١٣٩/٦، مواهب الجليل ٤/٣٠٩، المجموع شرح المذهب ١٩٢/٩، مغني المحتاج ٤١٦/٢.
 (٢) المحرر في الفقه ٢٧٢/١، شرح المنتهى ٢٠١/٢.

المطلب الثاني

الجانب التطبيقي لتداول العملات

وموقف الفقه الإسلامي منه

يتم تداول العملات في ما يعرف بسوق العملات الأجنبية، وهي سوق تنفذ من خلالها عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لها، بل تتم هذه العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية متطورة ومرتبطة بالأقمار الصناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية، مثل رويتر وتلريت.

وقد تأسست هذه الأسواق في البداية لتنفيذ عمليات المستوردين والمصدرين، فكان المستورد يحتاج لشراء عملات أجنبية لتسديد قيمة بضاعته بعملة المصدر، وكذلك المصدر قد يحتاج لبيع بضاعته بعملة المستورد، وكان حجم هذا السوق ضئيلاً حتى بداية نظام أسعار العملات العائمة عام ١٩٧٣م، الذي بدأ فيه حجم السوق يزداد بشكل مذهل نظراً لرفع القيود على تحركات رؤوس الأموال^(١).

ويتم تداول العملات في الأسواق المالية بنفس الأساليب الخمسة الماضية في الأسهم، أي أن المتاجرة بها قد تكون على أساس السعر الحاضر، أو على أساس السعر الآجل^(٢)، وهذا بيان حكم كل منهما:

(١) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٩.

(٢) إدارة الاستثمارات ص ٧٤، الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٢٠٣.

الفرع الأول: المتاجرة بالعملات الأجنبية بالأسعار الحاضرة:

وفيها يتم تداول العملات بأسلوبين^(١):

أ - شراء وبيع العملات بأسلوب الهامش:

وتعني هذه العمليات أن يسمح البنك لبعض عملائه بشراء أو بيع العملات وتسجيل قيمتها في حسابات تفتح لهذا الغرض، وتسمى حسابات عملاء الهامش، والمقصود بالهامش التأمين النقدي الذي يدفعه العميل للبنك ضماناً لتسديد الخسائر التي قد تنتج عن تعامل العميل مع البنك.

وفي الغالب فإن الحد الأدنى للتأمين النقدي لا يقل عن ٣٠٪ من مجموع مراكز العميل المدنية^(٢).

والبيع أو الشراء بهذا الأسلوب محرم لما تقدم من أنه يتضمن القرض بفائدة، فإن البنك أو السمسار الذي يتولى عملية البيع أو الشراء لصالح العميل يأخذ فائدة مقابل الحساب المكشوف للعميل.

ب - المتاجرة بالعملات بالتسديد الكامل في الأسواق الحاضرة:

وهو البيع العادي للعملات، بحيث يسدد المشتري كامل الثمن، ويسلم البائع كامل العملة المشتراة، بالقيمة السائدة وقت إجراء الصفقة.

وتشكل السوق الحاضرة للعملات الأجنبية ما يزيد عن ٤٠٪ من حجم العمليات الإجمالية في سوق العملات.

وتتم هذه العمليات من قبل غرفة التداول الموجودة في كل بنك، والمزودة بأحدث الوسائل لإجراء الاتصالات بالأطراف الأخرى، وغالباً ما يكون الطرف الآخر أحد صانعي السوق (وهو اصطلاح يراد به المصارف

(١) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٢٠، ٣٤.

(٢) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٢٤.

الكبرى التي في حوزتها كميات كبيرة من العملات الرئيسية) والذي يعرض أسعار الشراء والبيع بشكل دائم خلال ساعات العمل^(١).

وتسعر العملات بطريقتين:

الأولى: بالنسبة إلى الدولار:

وهذه هي الطريقة المتبعة في شاشات العرض، فتسعر كل عملة بعدد الوحدات منها التي تساوي دولارًا واحدًا، ما عدا الإسترليني، الذي يقيم الدولار بعدد الوحدات منه.

مثال ذلك:

كان سعر الجنيه الإسترليني، والمارك، كما عرضته شاشة رويترز في إحدى اللحظات ما يلي:

ASK	BID	
١,٤٤١٨	١,٤٤١٣	المارك (DEM) :
١,٥٨١٠	١,٥٨٠٠	الإسترليني (GBP) :

وهذا يعني أن سعر بيع (١) دولار = ١,٤٤١٨ مارك.

وأن سعر شراء (١) دولار = ١,٤٤١٣ مارك.

والفرق بينهما (٠,٠٠٠٥) هو هامش الربح، ويتضح منه أن سعر شراء الدولار هو سعر بيع المارك، وسعر بيع الدولار هو نفسه سعر شراء الماركات، والوضع بالنسبة للدولار طبيعي لأن سعر شرائه أقل من سعر بيعه، لكن ما قد لا يفهمه البعض أن يكون سعر بيع المارك أقل من سعر شرائه، ذلك أن تسعير العملات بالنسبة للدولار يكون بالمفهوم العكسي، فعندما يساوي الدولار ماركات أكثر فهذا يعني أن المارك رخيص وهو سعر الشراء، وعندما يساوي الدولار ماركات أقل فهذا يعني أن المارك غالي وهو سعر البيع.

(١) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٢٠.

أما بالنسبة للإسترليني، فإن ما يستفاد من عرض الشاشة السابق عكس ذلك وهو أن:

سعر شراء الإسترليني = ١,٥٨٠٠ دولار.

سعر بيع الإسترليني = ١,٥٨١١ دولار.

والطريقة الثانية للتسعير:

وهي أقل تطبيقًا من الأولى: تسعر الوحدات فيما بينها مباشرة دون توسط الدولار وتسمى هذه الأسعار بأسعار التقاطع^(١).

هذا بالنسبة للعملات الرئيسية، أما العملات المحلية فإنه يحدد سعر صرفها في كثير من الدول خاصة النامية منها على أساس ما يعرف بـ «سلة العملات»، وتحدد هذه السلة من قبل البنك المركزي من مجموعة من العملات الأجنبية وبأوزان نسبية مختلفة يتم تغييرها من وقت لآخر^(٢).

والنظر الشرعي لتداول العملات يقتضي تقويم هذا التداول من ناحيتين:

١ - من حيث تحديد الأسعار.

٢ - ومن حيث التقابض.

أولاً: الحكم الشرعي لتحديد الأسعار في أسواق العملات الحاضرة:

تقدم معنا أن ثمة عدة طرق لتحديد أسعار العملات، وليس هناك ما يمنع شرعاً من اتباع أي طريقة لأن جنسي العملتين مختلفان، فبأي سعر وقع الشراء فهو جائز، لكن ما ينبغي التنبيه له هو أنه في بعض المعاملات، والتي تستلزم ألا يربح البنك في صرف العملات للعميل - كما لو كانت

(١) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٤٠.

(٢) إدارة الاستثمارات ص ٧٥.

المصارفة في الذمة - فإنه يجب على البنك أن يستخدم السعر الأدنى في عملية المصارفة من سعري الشراء والبيع.

فمثلاً لو كان العميل من حاملي بطاقة الفيزا، واستخدمها في معاملة تجارية بالمارك فإذا أراد البنك تحويل فاتورة الشراء التي بالمارك إلى العملة المحلية أو إلى الدولار، فيجب أن يكون الصرف على أساس السعر الأدنى بالنسبة للمارك وهو يساوي: ١,٤٤١٨ من الدولار، في المثال السابق، وذلك لثلا يربح فيما لم يضمن، ولقوله عليه الصلاة والسلام لابن عمر - لما سأله عن المصارفة بين الدينين -: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها»^(١)، فيكون الصرف بالسعر الأدنى أو أقل ولا يربح فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إذا اعتاض عن ثمن المبيع والقرض، فإنما يعتاض عنه بسعره كما في السنن عن ابن عمر رضي الله عنهما وذكر - الحديث السابق - فيجوز الاعتياض بالسعر لثلا يربح فيما لا يضمن»^(٢).

وقوله عليه الصلاة والسلام: «بسر يومها»: المقصود به سعر يوم الأداء لا يوم الاقتراض أو البيع^(٣).

والواقع أن هذه القضية ليست بتلك الدرجة من الوضوح عند كثير من المصارف الإسلامية، فنجد أنها في عملية صرف العملات للديون الثابتة في ذمم عملائها - سواء أكانوا مصدريين أو مستوردين أو حاملي البطاقات الائتمانية - ترتكب خطأين:

الأول: أنها تصرف العملات بالسعر الأعلى لها، وفي بعض الأحيان تضيف على المبلغ الذي يتم تحويله نسبة معينة ١٪ مثلاً^(٤).

(١) الحديث سبق تخريجه. انظر فهرس الأحاديث.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥١٩/٢٩.

(٣) انظر: معالم السنن ٦٥٠/٣، فتاوى ابن عثيمين ٦٩٦/٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: اتفاقية بطاقة فيزا الصادرة من بيت التمويل الكويتي.

الثاني: أن سعر الصرف لا يحدد في يوم الأداء، بل يحدد في يوم الاقتراض أو بعده بيسير، وفي بعض الأحيان تتحين اليوم الذي يكون فيه الصرف مناسباً لها، مع أن مفهوم حديث ابن عمر السابق أن يكون الصرف ملازماً للقبض، والقبض لا يكون إلا في يوم الأداء، فإذا تصارفا من غير قبض فقد وقعاً في ربا النسيئة.

ثانياً: الحكم الشرعي للتقايض في أسواق العملات الحاضرة:

إن المتتبع لسير العمليات التبادلية في أسواق العملات، يجد أن المتبايعين سواء أكانا بنكين أم بنكاً وشخصاً لا يتم بينهما قبض فعلي للنقود محل العقد في نفس اليوم الذي يجري فيه التعاقد بل يقتصر الأمر وقت التعاقد على تقييد الحقوق حسابياً لدى كل منهما، أما التسليم والاستلام للنقود فإنه يتأخر لمدة لا تقل عن يومين بعد تنفيذ العملية^(١).

فهل هذا الإجراء يتماشى مع أحكام الصرف في الشريعة الإسلامية؟
الإجابة على هذا السؤال تبني على «حقيقة القيد المصرفي»^(٢)، وهل يعد قبضاً في الصرف أم لا؟.

فمن المعلوم أنه لا يتم بهذا القيد نقل حسي للنقود، ولكن يترتب عليه نقل ملكية المبلغ المقيّد حكماً إلى الطرف المستفيد^(٣).
وتستقر ملكية المستفيد لهذه المبالغ المقيّدة من تاريخ قيدها في حسابه^(٤).

(١) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ١٧.

(٢) يعرف القيد المصرفي بأنه: «عملية آلية تتم بتدخل مصرف أو أكثر، فيتحقق عن طريق التسجيل لديه نقل النقود أو القيم المالية، وذلك بتفريغها من حساب مودع إلى حساب آخر قد يكون للامر ذاته أو لمستفيد آخر دائن له». النقل المصرفي ص ٤٢، العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية ص ٢٣٨.

(٣) العقود وعمليات البنوك التجارية ص ٢٨٤.

(٤) النظام البنكي في المملكة العربية السعودية ص ١٤١، العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية ص ٢٣٨، النقل المصرفي ص ١٨٥.

وقد اختلف العلماء المعاصرون في كون القيد المصرفي يعد قبضاً
كافياً في صرف العملات على قولين:

القول الأول: يرى معظم الباحثين أن القيد المصرفي يقوم مقام
القبض الحقيقي للنقود^(١).

وبهذا أخذ أكثرية أعضاء مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم
الإسلامي^(٢)، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي^(٣)،
واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء^(٤)، وندوة البركة الثانية عشر^(٥).

والمؤتمر الأول للمصرف الإسلامي بدبي^(٦).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما في جواز اقتضاء الدراهم من الدينار التي
في الذمة^(٧).

ووجه الدلالة منه على جواز القيد المصرفي: «أن المصارفة التي كان
يجريها رضي الله عنه على ما في الذمة ليس فيها تقابض فعلي بأن يبرز كل طرف
ما يريد مصارفته.. ومن ذلك يؤخذ أن غاية القبض هي إثبات اليد، فإذا
كان ذلك حاصلاً فلا ينظر للشكل في المبادلة ولذا كان الصرف في الذمة
جائزاً سواء كان أحدهما ديناً والآخر نقداً، أو كان المبلغان عبارة عن

(١) منهم: د. سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية ص ٣٥٠، د. علي السالوس، النقود
واستبدال العملات ص ١٧٠، د. نزيه حماد، ود. سعود البثيني د. علي محيي الدين
القره داغي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد السادس المجلد الأول ص ٧٣٤،
٥٨٩، ٦٥٩.

(٢) القرار السابع في دورة المجمع الحادية عشرة.

(٣) القرار رقم ٦/٤/٥٥ في دورة المجمع السادسة.

(٤) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ١٣/٥٠٣.

(٥) فتاوى ندوات البركة ص ٢٠٨.

(٦) قرارات وتوصيات المؤتمر الأول للمصرف الإسلامي بدبي ص ١٦.

(٧) الحديث سبق تخريجه ص ٧٣٦.

دينين في ذمة كل من المتصارفين»^(١).

والقيد المصرفي تثبت به اليد اتفاقاً، فيعد كافياً في القبض.

وقد يناقش هذا الاستدلال:

بأن العوض الذي كان ابن عمر رضي الله عنهما يضطره مستقر في ذمة الطرف الآخر قبل إجراء المصارفة، بخلاف المصارفة بالقيد المصرفي فإن البنكين المتصارفين ليس في ذمة أحدهما للآخر دين سابق، فإن الدينين ينشآن بعقد الصرف ذاته.

٢ - وبأن المرجع في تحديد القبض إلى العرف - كما نص على ذلك أهل العلم -، والعرف في العصر الحاضر يقضي بأن القيد المصرفي في قوة القبض الحقيقي^(٢).

ويناقش: بأن الرجوع إلى العرف إنما هو فيما لم يرد به نص، والقبض في الصرف بينه النبي ﷺ بقوله: «يداً بيد» وقوله: «هاء وهاء» وما ثبت بالنص لا يتغير بالعرف.

٣ - بأن قبول كل طرف للمبادلة، وإقراره للإجراءات القيدية يعتبر توكيلاً منه للطرف الآخر بالقبض، وقبض الوكيل يقوم مقام قبض الموكل^(٣).

ويناقش: بأن هذا من الحيل على ترك التقابض، ولو صح هذا التخريج لما بقي لشرط التقابض وجود أصلاً، إذ غاية ما هنالك أن يوكل كل من المتصارفين الآخر في القبض، وهذا بعيد عن فقه الشريعة.

(١) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، بتصرف، ص ٣٤٧. موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة ص ٣٢٤.

(٢) «القبض، صوره وبخاصة المستجدة منها وأحكامها» بحث د. القره داغي، مجلة المجمع ٥٨٩/١/٦.

(٣) الأعمال المصرفية والإسلام ص ٢٧٣.

٤ - وبأن المراد بالقبض التعيين - كما نص على ذلك فقهاء الحنفية - وهو حاصل بالقيد المصرفي^(١).

ويناقش: بأن الفقهاء متفقون على أن القبض في الصرف لا يكفي فيه التعيين، بل لا بد من القبض، وفقهاء الحنفية الذين فسروا القبض بالتعيين استثنوا من ذلك الصرف، فشرطوا له القبض.

قال في فتح القدير: «ولا بد من قبض العوضين - أي في الصرف - قبل الافتراق بإجماع الفقهاء، وفي فوائد القدوري: المراد بالقبض هنا: القبض بالبراجم - أي الأصابع - لا بالتخلية، يريد: اليد»^(٢).

القول الثاني: يرى بعض الباحثين المعاصرين أن القيد المصرفي لا يقوم مقام القبض الحقيقي في الصرف^(٣).

وبالتالي فلا يصح الاكتفاء به في إجراء المبادلات النقدية.

ويمكن أن يستدل لهذا القول:

١ - بالأحاديث المتقدمة في وجوب التقابض الحقيقي باليد في عقد الصرف، والتقييد المصرفي لا يتحقق فيه التقابض الحقيقي فلا اعتبار به.

نوقش: بأن قوله عليه الصلاة والسلام: «يدًا بيد» و«هاء وهاء» ليس المراد شكله بالأخذ والإعطاء بل المراد إثبات اليد بدليل حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم^(٤).

٢ - وبأن القيد المصرفي لا يمكن أن يكون في قوة القبض الحقيقي

(١) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية ص ٣٤٦.

(٢) فتح القدير ٢٦٠/٦.

(٣) لا أعلم أحدًا بعينه أفتى بذلك، لكن صدور قرار مجمع الفقه التابع للرابطة بالأغلبية - كما أفاده د. بكر أبو زيد في مجلة مجمع الفقه ٧٤٩/١/٦ - يفيد أن بعض الأعضاء يرى القول الثاني.

(٤) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية ص ٣٤٧.

فإن البنك المقيّد به المبلغ في غير مأمن من الإفلاس أو التعرض لأي آفة تحول بينه وبين السداد الفعلي.

ويناقد:

- ١ - بأن هذه الاحتمالات نادرة فلا تعود على الأصل بالإبطال.
- ٢ - وبأن لهذه الاحتمالات نظائر في النقود الورقية، فإنها عرضة للتزييف، ومن الممكن أن يعلن عن إبطال التعامل بها بين لحظة وأخرى، ومع ذلك لم يقل أحد من أهل العلم: إن القبض بها لا يعتبر كافيًا.

الترجيح:

من خلال استعراض أدلة الفريقين، فإن الذي يترجح للباحث هو أن القيد المصرفي قبض حكومي يقوم مقام القبض الحقيقي في عقد الصرف، ولا يتعارض ذلك مع نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الذهب بالفضة إلا يدًا بيد، لثلاثة أمور:

الأمر الأول: ثبوت القبض الحكومي في الصرف في صورٍ متعددة، جاءت بها السنة، أو ألحقها الفقهاء بالقبض الحقيقي، مما يعني أن قوله عليه الصلاة والسلام: «يدًا بيد» ليس المراد به ظاهره على الإطلاق، فمن ذلك:

- ١ - جواز اقتضاء الدنانير التي في الذمة بدراهم حاضرة، كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما، وأفاته النبي ﷺ بالجواز.

- ٢ - تطارح الدينين صرفًا، فقد ذهب الحنفية والمالكية وابن تيمية وابن القيم^(١) إلى أنه لو كان لرجل في ذمة آخر دنانير، ولآخر عليه دراهم، فاصطرفا بما في ذمتيهما فإنه يصح ذلك الصرف، ويسقط

(١) البناية ٥١٩/٧، تبين الحقائق ١٤٠/٤، فتح القدير ٢٧٢/٦، التمهيد ٨/١٦، الاستذكار ٢٠٠/١٩، منح الجليل ٥٣/٣، مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٧٢/٢٩، إعلام الموقعين ٣٨٩/١.

الدينان من غير حاجة إلى القبض الحقيقي، وذلك لوجود التقابض الحكمي الذي يقوم مقام التقابض الحسي، وقد عللوا ذلك بأن الذمة الحاضرة كالعين الحاضرة.

غير أن المالكية اشترطوا أن يكون الدينان حاليين، فأقاموا حلول الأجلين مقام الناجز بالناجز أي اليد باليد.

٣ - المقاصة بين الدينين، فقد ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية في القول الراجح عندهم والحنابلة^(١)، إلى أنه إذا انشغلت ذمة الدائن بمثل ماله على المدين في الجنس والصفة ووقت الأداء، فإن الدينين يتساقطان إذا كانا متساويين في المقدار، ويسقط من الأكثر بمقدار الأقل إذا تفاوتتا في القدر، لأن ما في الذمة يعتبر مقبوضاً حكماً.

٤ - اعتبار قبض الوكيل قائماً مقام قبض العاقد في الصرف، فقد ذهب عامة فقهاء المذاهب الأربعة^(٢) إلى أن قبض الوكيل يقوم مقام قبض العاقد في الصرف، إذا قبض الوكيل قبل تفرق العاقلين من مجلس العقد، ولم يخالف في ذلك سوى بعض فقهاء المالكية^(٣).

الأمر الثاني: أن المقصود من القبض الحسي: إثبات يد العاقد على المال، وتمكنه من التصرف فيه تصرفاً مطلقاً، وانتهاء صلته بالطرف الآخر، بحيث لا يبقى في ذمة أي منهما للآخر شيء، وجميع هذه الأمور متحققة في القيد المصرفي، فإن الطرف المقيد له تثبت يده على المال ويتمكن من التصرف فيه بمجرد قيد المبلغ لحسابه ولا يتوقف ذلك على التسديد الفعلي كما أن علاقة كل منهما بالآخر تنتهي بإجراء القيود

(١) الكفاية ٦/٢٧٢، الخرشي ٥/٢٣٣، روضة الطالبين ٨/٥١٩، شرح المنتهى ٢/٢٢٤.

(٢) البحر الرائق ٦/٢٠٩، التاج والإكليل ٦/١٣٥، نهاية المحتاج ٣/٤٢٥، المغني ٦/١١٣.

(٣) حاشية الدسوقي ٣/٣٠.

المحاسبية، ومما يؤكد ذلك أن عامة الناس يفضلون التقييد المصرفي لحقوقهم على التسليم الفعلي لما ينطوي عليه التسليم الفعلي من مخاطر، فالقيد المصرفي قد يكون أكد في ترتب الأثر الحكمي للعقد من القبض الفعلي.

الأمر الثالث: أن الصفقات إذا كانت تتم بمبالغ ضخمة فإن من المستحيل في مثل هذه الحالات التسليم الفعلي، لاسيما إذا كان أحد الأطراف شخصاً لا بنكاً، فإما أن يقال بتحريم هذه المعاملات مطلقاً، وهذا أمر تأباه الشريعة، لأن مصالح الناس لا تقوم إلا بهذه المعاملات، فلو ألزم الصاغة مثلاً بدفع قيمة مشترياتهم من الذهب نقداً لما رضي بهذه المهنة أحد، ومثل ذلك لو ألزمت المصارف بإجراء المقاصات بينها نقداً، فمقاصد الشريعة تقتضي التيسير على الناس فيما لهم فيه مصلحة، ولا يتعارض مع نصوص الشريعة.

إذا تقرر ذلك، فإنه يجب تقييد جواز الاكتفاء بالقيد المصرفي في تبادل العملات بالشروط الآتية:

الأول: أن يكون في حوزة البنك من العملات بقدر المبلغ المقيد للطرف الآخر، وذلك لئلا يكون من بيع ما لا يملك.

الثاني: أن يتم التقييد قبل مفارقة أحد طرفي العقد الآخر:

- فإذا كان العاقدان شخصين، كما لو اشترى شخص ذهباً ببطاقة الخصم الفوري، فيجب إنهاء إجراءات السحب قبل المفارقة، ولا يغتفر في ذلك أي مدة بعد تفرق طرفي العقد.
- وإذا كان العاقدان شخصاً وبنكاً فيجب أن يتم التقييد في حساب المستفيد قبل مفارقة البنك.
- وإذا كان العاقدان بنكين فيجب إتمام التقييد عبر وسائل الاتصال الفورية تلقائياً، وعلى ذلك فإجراء المصارفة من خلال وسائل الاتصال

التي يتأخر فيها الرد من الطرف الآخر، لا يجوز، لأن التقييد لم يكن فوراً.

الثالث: ألا يكون التسليم الفعلي للنقود مؤجلاً بأجل مقصود، ومعنى «الأجل المقصود» أي لا يكون لضرورة إنهاء متطلبات التسوية، فإذا كان من الممكن إنهاء التسوية خلال يومين لكن العاقلين أجلاها إلى شهر مثلاً فإن هذا لا يجوز، أما إذا كان التأخير لإنهاء متطلبات التسوية فلا يضر ولو طالت المدة، لأن القبض قد تحقق بالقيّد لا بتسليم النقود فيما بعد، وإلى هذا أشار قرار مجمع الفقه الإسلامي، فقد جاء فيه مانصه: «ويغتفر تأخير القيّد المصرفي بالصورة التي يتمكن المستفيد بها من التسليم الفعلي للمدد المتعارف عليها في أسواق التعامل»^(١).

الفرع الثاني: المتاجرة بالعملات الأجنبية بالأسعار الآجلة:

تخضع عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية للأسعار الآجلة إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومي عمل.

ويتم تحديد سعر التبادل، وتاريخ التسليم، وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، ولا تزيد عادة مدة العقد عن سنة، ومعظم العمليات تتم خلال شهر، أو ثلاثة أشهر، أو ستة أشهر.

ولا يستطيع المتعامل إلغاء الاتفاق الآجل، ولكن يستطيع إغلاق المركز المفتوح بهذا السوق بواسطة تنفيذ عمليات معاكسة^(٢).

وقد جرت العادة على وجود هامش بين سعر الصرف الحاضر، وسعر الصرف الآجل، وهذا الهامش يحتسب بموجب معادلات رياضية وليس مبنياً على التوقعات، وأهم العوامل المؤثرة فيه^(٣):

(١) مجلة المجمع ٦/١/٧٧٢.

(٢) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٤٦.

(٣) إدارة الاستثمارات ص ٧٤.

- ١ - التوقعات المستقبلية لاتجاه الأسعار.
 - ٢ - طول الفترة الزمنية بين تاريخ العقد وتاريخ التسوية.
 - ٣ - وهو أهم هذه العوامل: أسعار الفائدة، فلو فرضنا أن أحد المتعاملين قد اشترى مليون دولار مقابل بيع آجلاً لمدة (٦) أشهر، وأن سعر الفائدة على الدولار ٥,٥٪ وعلى الين ٥,٥٪، فإن هذا المتعامل - في نظر الماليين - لن يستلم المليون دولار التي اشتراها إلا بعد ستة أشهر، ولهذا فهو سيخسر فرصة استثمار هذا المبلغ لنفس مدة الآجل بسعر ٥,٥٪، بينما هو احتفظ بقيمة الين التي باعها ولم يسلمها واستثمرها بنسبة ٥,٥٪.
- لهذا فإن هذا المتعامل سوف يدفع سعراً آجلاً للدولار أقل من السعر الحاضر للدولار لكي يعوضه عن خسارة عدم استثمار المبلغ بسعر الفائدة الأعلى، ومن الطبيعي بأن تعادل قيمة الفرق بين السعر الحاضر، والسعر الآجل قيمة الفرق بين فائدة الدولار وفائدة الين.
- وبناءً على ذلك، فإن ارتفاع أو انخفاض سعر العملة الآجل يتناسب عكسياً مع سعر فائدة العملة، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين، وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين سعر العملة الحاضر والآجل، لهذا فإن سعر العملة الآجل التي تحمل فائدة أكثر يكون أقل من السعر الحاضر، لأن زيادة سعر الفائدة يعوض هذا الانخفاض في السعر، والعكس صحيح.
- وتسمى زيادة السعر الآجل عن الحاضر علاوة، ونقصان السعر الآجل عن الحاضر يسمى خصماً^(١).
- ويتم تبادل العملات في الأسواق المالية الآجلة بنفس الأسلوبين

(١) الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة ص ٤٧، إدارة الاستثمارات ص ٧٥.

الماضيين في بيع الأسهم، فالبيع إما أن يكون باتاً (العقود المستقبلية)، أو خيارياً (عقود الخيارات)^(١).

الحكم الشرعي لتبادل العملات في الأسواق الآجلة:

مما لا ريب فيه أن المتاجرة بالعملات في الأسواق الآجلة محرم، سواء كان البيع باتاً أم خيارياً، وذلك لما يلي:

- ١ - أن المتبايعين - في جميع أنواع البيوع الآجلة - لا يقبضان العوضين، ومن شروط الصرف المجمع عليها التقابض قبل التفرق.
 - ٢ - أن هذه الأسعار مرتبطة بشكل مباشر بالفائدة، حيث تدخل هذه الفائدة كفرق سعر بين السعر الحاضر والآجل.
 - ٣ - في العمليات الباتة، يتضمن العقد تأجيلاً للتسوية، فافتقد الصرف لشرط آخر من شروطه وهو «الحلول»، فضلاً عن أن ذلك يجعل العقد من بيع الكالئ بالكالئ، وهو محرم بالإجماع.
 - ٤ - في العقود الخيارية ذات الأجل المحدد للتنفيذ (العقود الخيارية بالنظام الأوروبي) يتضمن العقد نفس المحاذير في الفقرة السابقة.
 - ٥ - أما العقود الخيارية ذات المهلة المحددة للتنفيذ (العقود الخيارية بالنظام الأمريكي) فإنها وإن لم تكن مؤجلة لأن مشتري الخيار يستطيع تنفيذها مباشرة بعد العقد، إلا أنها تتضمن محذورين:
- الأول: عدم التقابض.

والثاني: اشتراط الخيار، ومن شروط الصرف - كما تقدم - الخلو من خيار الشرط.

(١) الأسواق الحاضرة والمستقبلية ص ٢٠٣.

الفصل الثاني

أساليب استثمار الخدمات الاستثمارية في العقود التمويلية

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الاستثمار في عقود المراجعة.
- المبحث الثاني: الاستثمار في عقود الاستصناع.
- المبحث الثالث: الاستثمار في عقود المشاركة.

المبحث الأول

الاستثمار في عقود المراجعة

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول

التعريف بعقد المراجعة

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: المراجعة في اللغة:

المراجعة في اللغة: مفاعلة من الريح، وهو: النماء في التجر.

يقال: نقد السلعة مراجعة على كل عشرة دراهم درهم.

والمفاعلة هنا ليست على بابها لأن الذي يربح إنما هو البائع، فهذا من المفاعلة التي استعملت في الواحد، كسافر، وعافاه الله^(١).

الفرع الثاني: المراجعة في الاصطلاح الفقهي:

يعرف الفقهاء المراجعة بأنها: «بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم»^(٢).

(١) لسان العرب ٢/٤٤٢، المصباح المنير ص ٨٢، كشف اصطلاحات الفنون ١/٥٣٨، التعريفات الفقهية ص ٤٧٦.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٧/١٧٣، الخرشي ٥/١٧١، روضة الطالبين ٣/٥٢٨، الكافي لابن قدامة ٣/١٣٥.

والمراجعة أحد أنواع بيع الأمانة، وذلك أن البيع ينعقد شرعاً بالنظر إلى طريقة تحديد ثمنه بأسلوبيين:

الأول: بيع المساومة: وهو بيع السلعة بثمن متفق عليه دون النظر إلى ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع.

والثاني: بيع الأمانة: وهو البيع الذي يأتى فيه المشتري البائع، ومن ثم يطلب منه إعلامه بتكلفة المبيع عليه، حتى يبني المشتري الثمن الذي يعرضه البائع وفقاً لتلكم التكلفة، وعليه:

إذا اشترى المبيع بأقل من تكلفته سمي البيع وضيعة أو حطيطة، وإن اشتراه بذات التكلفة سمي تولية، وإن اشتراه بأزيد من التكلفة سمي مراجعة.

وهذه الصورة من بيع المراجعة حكى فيها خلاف يسير^(١)، إلا أن عامة أهل العلم على جوازها، بل حكى الكاساني وابن قدامة وغيرهما الإجماع على ذلك^(٢)، ولم يزل المسلمون يتعاملون بها في مختلف الأعصار والأمصار من غير نكير، فصح الاتفاق حكماً على الجواز، وطرداً للقاعدة الشرعية: أن الأصل في المعاملات الجواز حتى يقوم دليل على المنع^(٣).

وبيع المكايسة (المساومة) أحب إلى أهل العلم من بيع المراجعة، لأن البائع في المراجعة مؤتمن، وقد لا يتيسر له دائماً ضبط المصروفات التي بذلت في الحصول على السلعة، في حين أن بيع المساومة يخلو من هذا الالتزام ولهذا قال في حاشية الدسوقي تعليقاً على قول خليل: «جاز

(١) المغني ٢٦٦/٦، المحلى ١٤/٩، مغني المحتاج ٤٧٦/٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٧٣/٧، المغني ٢٦٦/٦، الإفصاح ٣٥٠/١، بداية المجتهد ٢٥٦/٢، الاختيار ٢٧٣/٢.

(٣) فتح القدير ١٢٢/٦، مواهب الجليل ٤٨٩/٤، حواشي الشرواني ٤٢٨/٤.

مراجعة والأحب خلافه» قال: «وأما هو فغير محبوب لكثرة احتياج البائع فيه إلى البيان»^(١).

وفي المقدمات الممهّدات: «البيع على المكايسة أحب إلى أهل العلم وأحسن عندهم»^(٢).

الفرع الثالث: المراجعة في المصارف:

تتم عمليات المراجعة في الأوساط المصرفية بطريقتين.

الطريقة الأولى: المراجعة البسيطة كالتى سبق شرحها عند الفقهاء.

وهذه الطريقة نادرة التطبيق لأنها تفترض أن البنك في حوزته السلعة أو العقار محل البيع قبل طلب العميل لها وهذا أمر نادر.

الطريقة الثانية: وهي المعروفة بـ «المراجعة للآمر بالشراء»^(٣) أو «المراجعة المركبة»^(٤) ويسمىها البعض: «المراجعة للواعد بالشراء»^(٥)، وهذه التسمية الأخيرة أدل الأسماء على حقيقتها.

وصورتها: «أن يتفق البنك والعميل على أن يقوم البنك بشراء سلعة ليست عنده، على أن يقوم العميل بشرائها من البنك بعد ذلك، بسعر عاجل أو آجل، تحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقاً»^(٦).

(١) حاشية الدسوقي ١٥٩/٣.

(٢) المقدمات الممهّدات ١٣٩/٢.

(٣) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية ص ٤٧٦.

(٤) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٥١٤.

(٥) «بيع المراجعة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية» بحث د. رفيق المصري، مقدم لمجمع الفقه الإسلامي ١١٣٧/٢/٥، الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٠، والذي يظهر أن عدول هؤلاء عن كلمة «آمر» خشية أن تفيد إلزام العميل بالشراء، وهذا غير وارد فإن الأئمة: الشافعي ومحمد بن الحسن وابن القيم استخدموا هذه الكلمة في نصوصهم الآتية ولم يريدوا الإلزام.

(٦) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٥١٤.

فالمراجعة المصرفية تتكون من مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الوعد.

والمرحلة الثانية: مرحلة البيع.

وهذه المعاملة ليست مستحدثة، وإنما المستحدث هو التسمية فقط، أما حقيقة المعاملة فهي معروفة في الفقه الإسلامي:

ففي الأم للشافعي رحمته الله قال: «وإذا أرى الرجل الرجل السلعة، فقال: اشتريها، وأربحك فيها كذا، فاشترها الرجل، فالشراء جائز، والذي قال: أربحك فيها بالخيار، إن شاء أحدث فيها بيعاً، وإن شاء تركه. . . وسواء في هذا ما وصفت إن كان قال: ابتعه وأشتريه منك بنقد أو دين، يجوز البيع الأول، ويكونان بالخيار في البيع الآخر، فإن حدداه جاز، وإن تبايعا به على أن ألزما أنفسهما الأمر الأول فهو مفسوخ من قبل شيئين: أحدهما: أنهما تبايعا قبل أن يملكه البائع، والثاني: أنه على مخاطرة أنك إن اشتريته على كذا، أربحك فيه كذا»^(١).

وقال محمد بن الحسن في كتاب الحيل: «قلت: رأيت رجلاً أمر رجلاً أن يشتري داراً بألف درهم وأخبره أنه إن فعل اشتراها الأمر بألف درهم ومائة درهم، فأراد المأمور شراء الدار، ثم خاف إن اشتراها أن يبدو للآمر، فلا يأخذها، فتبقى في يد المأمور، كيف الحيلة في ذلك؟»

قال: يشتري المأمور الدار على أنه بالخيار فيها ثلاثة أيام ويقبضها، ويجيء الأمر ويبدأ فيقول: قد أخذت منك هذه الدار بألف ومائة درهم، فيقول المأمور: وهي لك بذلك، فيكون ذلك للآمر لازماً، ويكون استيجاباً من المأمور للمشتري وإن لم يرغب الأمر في شرائها تمكن المأمور من ردها بشرط الخيار، فيدفع عنه الضرر بذلك»^(٢).

(١) الأم ٣/٣٩.

(٢) المخارج من الحيل ص ١٢٧، المبسوط ٣٠/٢٣٧.

وقال ابن القيم: «رجل قال لغيره: اشتر هذه الدار، أو هذه السلعة من فلان بكذا وكذا، وأنا أربحك فيها كذا وكذا، فخاف إن اشتراها أن يبدو للآمر فلا يريد لها ولا يتمكن من الرد، فالحيلة أن يشتريها على أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أكثر، ثم يقول للآمر: قد اشتريتها بما ذكرت، فإن أخذها منه وإلا تمكن من ردها على البائع بالخيار»^(١).

وللمالكية تفصيل مطول في هذه المبيعة ستأتي الإشارة إليه في موضعه إن شاء الله. فظهر بهذا أن المرافحة المركبة تختلف عن المرافحة البسيطة في أمور منها:

- ١ - السلعة في المرافحة البسيطة تكون موجودة عند البائع قبل طلب الأمر، بخلاف المرافحة المركبة.
- ٢ - المرافحة البسيطة تنعقد في مرحلة واحدة، أما المرافحة المركبة ففيها مرحلتان: مرحلة المواعدة، ومرحلة المعاقد.
- ٣ - المرافحة البسيطة قد تكون حالة أو مؤجلة، أما المرافحة المركبة فهي مؤجلة، يكون الثمن فيها دفعة واحدة أو مقسطاً.
- ٤ - في المرافحة البسيطة تنحصر العلاقة بين طرفين، أما العلاقة المركبة فهي بين ثلاثة أطراف^(٢).
- ٥ - البائع في المرافحة البسيطة يتخذ الملك طريقاً للربح، وأما في المرافحة المركبة فإن وجود المشتري المربح مسبقاً هو الطريق إلى الامتلاك، فلولا وجود العميل الأمر بالشراء، لم يكن للمصرف أي نية بالشراء^(٣).

(١) إعلام الموقعين ٢٩/٤.

(٢) انظر: «بيع المرافحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية»، رفيق المصري ص ١١٣٩.

(٣) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٥١٥.

٦ - في المراجعة البسيطة قد تكون السلعة قابلة للزيادة والنماء، كأن تكون حيواناً يسمن ويكبر ويلد، أو شجراً يثمر، أما المراجعة المصرفية فتجري على سلع غير قابلة للنماء، لأن المصرف لا يتحمل مثل هذه المسؤوليات في التكاثر والعلف والنماء^(١).

٧ - المراجعة البسيطة من عقود الاستثمار لأن المشتري يستأمن البائع على الثمن، ولذا اختلف الفقهاء فيما يدخل في الثمن الأول وما لا يدخل، من مصاريف وأجور وسواها.

أما المراجعة المصرفية (المركبة) فهي ليست من عقود الأمانات، بل هي بيع مساومة لأن المصرف يفرض السعر الذي يراه، والتكاليف التي لا يدخلها في الثمن الأول يدخلها في الربح^(٢).

ومن هذه الفوارق يتبين أن المراجعة المصرفية المركبة لا تلتقي بالمراجعة البسيطة المذكورة في كتب الفقهاء إلا بالاسم^(٣)، فهي تختلف عنها قلباً وقالباً.

وبذا يتبين خطأ بعض الباحثين الذين أجروا أحكام المراجعة المذكورة في الكتب الفقهية على المراجعة المصرفية^(٤).

دور المراجعة في الاستثمارات المصرفية:

تعد المراجعة المركبة من أهم أساليب توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، إذ تصل نسبتها في كثير من المصارف إلى ما يزيد على ٨٠٪.

(١) «بيع المراجعة» للمصري ص ١١٤٠.

(٢) «بيع المراجعة» للمصري ص ١١٣٩.

(٣) فقه النوازل د. بكر أبو زيد ٥٤/٢، «كشف الغطاء عن بيع المراجعة للآمر بالشراء» د.

رفيق المصري، بحث في مجلة المسلم المعاصر، ع ٣٢ ١٤٠٢ هـ.

(٤) ينظر: «بيع المراجعة» للمصري ص ١٤٠.

من إجمالي توظيف الموارد^(١).

ونظرًا لما حققته هذه المعاملة من قبول لدى عامة الناس فقد شرعت المصارف التقليدية المحلية في منافسة المصارف الإسلامية في هذا المضمار، حتى أصبحت المراجعة المركبة من صميم عمل كثير منها، ونتيجة لذلك فقد اتخذت اللجنة المصرفية بالمملكة قرارًا لا سابقة له، وهو قرارها رقم ١٤١٧/١٦٠ هـ، في الدعوى رقم ١٤١٧/١٥٢ هـ والذي نص على أن شراء العقارات من أجل بيعها وتأجيرها تحقيقًا للربح على سبيل الاحتراف يعد من الأعمال التجارية، أو الأعمال المصرفية، حسب الأحوال ما دام أن هذا النشاط يأخذ شكل التكرار والانتظام والمقاوله، وبناءً على ذلك فقد قررت اللجنة المصرفية اختصاصها في نظر المنازعات المتعلقة ببيع العقارات أو تأجيرها بهدف الحصول على ربح متى ما كان أحد أطرافها بنكًا تجاريًا.

وهذا يعني أن اللجنة المصرفية ستتصدى للنظر في هذه الدعاوى، وهو ما يخالف في ظاهره الأمر السامي الكريم رقم ٤/ب/١١٠ وتاريخ ١٤٠٩/١/٢ هـ، الذي فسر اختصاصات اللجنة المصرفية بالدعاوى ذات الصلة المصرفية البحتة التي تحدث نتيجة لممارسة البنك لنشاطه المصرفي، وفيما سوى ذلك فإن الدعاوى غير المصرفية التي يكون البنك طرفًا فيها - ومن ضمنها دعاوى العقارات - فتتظر من قبل الجهة المختصة أصلاً بنظرها، وهي المحاكم الشرعية.

ولعل في هذا القرار وأمثاله خطوة إلى التحول نحو فكرة المصارف الشاملة التي سبق الحديث عنها في التمهيد.

ويأخذ الاستثمار بالمراجعة حيزًا كبيرًا في صناديق الاستثمار المحلية،

(١) ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٤٥ - ١٥٨، تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية ص ١٨٧.

فعدد هذه الصناديق يزيد على (١٥) صندوقاً من إجمالي عدد الصناديق البالغ (١١٥) صندوقاً في العام ١٤٢٠هـ.

فمن هذه الصناديق:

- ١ - صندوق الراجحي للمضاربة الشرعية بالبضائع.
- ٢ - صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية.
- ٣ - صندوق الأهلي للسلم في السلع.
- ٤ - صندوق البنك الأهلي للمتاجرة بالريال.
- ٥ - صندوق العربي للتجارة.
- ٦ - صندوق الاستثمارات والمرافحة بالبنك السعودي الهولندي.
- ٧ - صندوق البدر بالدولار بالبنك السعودي الفرنسي.
- ٨ - صندوق البدر بالريال بالبنك السعودي الفرنسي.
- ٩ - صندوق الاستثمار التجاري ببنك الرياض.
- ١٠ - صندوق سامبا ٣ بالبنك السعودي الأمريكي.
- ١١ - صندوق سامبا ٤ بالبنك السعودي الأمريكي.
- ١٢ - صندوق التضامن للمتاجرة بالريال بالبنك السعودي البريطاني.
- ١٣ - صندوق التضامن للمتاجرة بالدولار بالبنك السعودي البريطاني.

ونظراً لأهمية المرافحة المركبة في الاستثمارات المصرفية فإن الحديث سينصب عليها، فنبدأ بذكر الشروط الضرورية لهذه المعاملة، والتي أرى أن من الأهمية تقريرها أولاً نظراً للانحراف والإخفاق الكبيرين اللذين طرأ على تطبيق هذه المعاملة نتيجة الإخلال بهذه الشروط والضوابط، فأصبح المتأمل في وضعها الراهن لا يلحظ فرقاً حقيقياً بينها وبين التمويل بالفوائد، فالمرافحة تتم في المكاتب، والعميل يحدد المصدر

وجهة الشراء ووظيفة البنك تقتصر على الأعمال الورقية، ويوكل العميل في الشراء والاستلام، بل ويطلب منه التوقيع على وثيقة تلزمه بتحمل جميع المسؤوليات والمصاريف بل وحتى التأمين على البضاعة، مما أوقع المصارف الإسلامية في ملاحظات شرعية وانتقادات من العملاء الذين شكك بعضهم بالفرق بين هذا الأسلوب في المربحة وبين ما تفعله المصارف التقليدية.

ولا أحب أن أعطي حكماً عاماً لهذا النوع من المربحة، فإن لها أحوالاً يختلف الحكم باختلافها، وسيتبين حكمها من خلال دراسة الشروط.

المطلب الثاني

شروط المراجعة

توطئة:

يشترط لبيع المراجعة ما يشترط لعقد البيع بصفة عامة، وهذه الشروط إجمالاً هي:

- ١ - تحقق التراضي بين العاقلين .
- ٢ - أن يكون العاقدان جائزي التصرف .
- ٣ - أن يكون المعقود عليه مآلاً مباح النفع من غير حاجة .
- ٤ - أن يكون المعقود عليه مملوكاً للبائع، والضمن مملوكاً للمشتري .
- ٥ - القدرة على التسليم .
- ٦ - العلم بالمبيع .
- ٧ - العلم بالضمن^(١) .

وليس الغرض هو دراسة هذه الشروط، فهذا يخرج بنا عن مقصود البحث، وإنما الغرض دراسة الشروط المتعلقة بالمراجعة المصرفية، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالجوانب التطبيقية لهذه المعاملة.

(١) ينظر في تفصيل هذه الشروط: بدائع الصنائع ٥٩٢/٦، بلغة السالك ٣/٢، مغني المحتاج ٣٢٣/٢، شرح المنتهى ١٤١/٢.

وقد استقيت هذه الشروط ممن كتبوا سلفاً عن هذه المعاملة^(١).

(١) مثل: فقه النوازل، د. بكر أبو زيد ٧٤/٢، بيع المراجعة للأشقر ص ٤٩، الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٦ - ٣٦، فقه المراجعة للبعلي ص ٧٥، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الخامسة، الجزء الثاني، بحوث متعددة. «كشف الغطاء عن بيع المراجعة للأمر بالشراء» بحث د. رفيق المصري، مجلة المسلم المعاصر ع ٣٢، ١٤٠٢هـ.

شروط المراجعة المصرفية

الفرع الأول: الشرط الأول: أن يكون البائع مالكاً للسلعة:

لا خلاف بين الفقهاء من حيث الجملة على وجوب أن يكون البائع مالكاً للعين المبيعة، والأصل في ذلك:

١ - حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله يأتيني الرجل، فيريد مني البيع ليس عندي، أبيعه منه ثم أبتاعه له من السوق، فقال ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك»^(١).

٢ - وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك»^(٢).

واختلف أهل العلم: هل النهي في الحديثين محمول على بيع الأعيان، أم يشمل حتى الموصوف في الذمة؟ وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك.

وقد ثار حول هذا الشرط جدل واسع في أوساط الباحثين المعاصرين، ذلك أن من سمات المراجعة المصرفية أن الأمر حين يطلب

(١) أخرجه أحمد ٤٠٢/٣، وأبو داود كتاب البيوع والإجازات باب في الرجل يبيع ما ليس عنده برقم ٣٥٠٣ والترمذي (كتاب البيوع باب كراهية بيع ما ليس عندك برقم ١٢٣٢) وحسنه، والنسائي (كتاب البيوع باب ما ليس عند البائع برقم ٤٦١٣)، وابن ماجه (كتاب التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن برقم ٣١٨٧). والحديث صححه ابن حزم (المحلى ٥١٩/٨) والألباني في الإرواء ١٣٢/٥.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٣٢٥.

السلعة من المصرف فإنها لا تكون موجودة غالباً عند المصرف، بل يذهب ويشتريها ثم يبيعها إياه، بناءً على الوعد السابق بينهما، فهل هذه الصورة داخلية في النهي؟ أم يفرق بين الوعد الملزم وغير الملزم؟ هذا ما سوف نجيب عنه في الأسطر القادمة.

فنقول - تحريراً لمحل النزاع -: إن وظيفة المأمور (البنك) تجاه الأمر لا تخلو من حالين:

الحال الأولي: أن يكون المأمور وكيلًا عن الأمر في شراء السلعة له: وفي هذه الحال لا يشتريها المأمور لنفسه، بل يشتريها لصالح الأمر ابتداءً، فالمأمور وكيل عن الأمر بأجر. ولها ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يقول الأمر: اشتر لي سلعة كذا بعشرة نقدًا وأنا أبتاعها منك باثني عشر نقدًا.

فالمأمور أجير على شراء السلعة للأمر بدينارين، وقوله: (وأنا أبتاعها منك) لغو لا معنى له، وهذه المعاملة صحيحة إن لم يشترط الأمر على المأمور نقد الثمن، لأنه حينئذ قد جعل له درهمين في نظير سلفه^(١).

والصورة الثانية: أن يقول الأمر: اشتر لي سلعة كذا بعشرة نقدًا، وأنا أبتاعها منك باثني عشر إلى أجل.

فهذه حرام ولا تجوز، لأنها سلف بمنفعة^(٢).

والصورة الثالثة: أن يقول الأمر: اشتر لي سلعة كذا باثني عشر إلى أجل وأنا أبتاعها منك بعشرة نقدًا.

فهذه لا تصح أيضًا، لأنه سلفه العشرة المنقودة على أن يشتريها له

(١) المقدمات الممهّدات ٥٦/٢، بلغة السالك ٤٥/٢.

(٢) المقدمات الممهّدات ٥٧/٢، بلغة السالك ٤٥/٢.

بأثني عشر، فتمنع لما فيها من السلف بزيادة^(١).
فهذه صور الحال الأولى، ولا أعلم لها تنفيذًا في المرافحة المصرفية، لأن المعتاد أن المصرف يشتري السلعة لنفسه ثم يبيعها للآمر.
الحال الثانية: أن يشتري المأمور السلعة لنفسه ثم يبيعها للآمر:
وهذه لها ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن لا يكون هناك مواعدة بين الأمر والمأمور على شراء السلعة، مثل أن يقول الأمر: هل عندك سلعة كذا أبتاعها منك؟ فيقول له: لا، فينقلب عنه من غير مراوضة ولا مواعدة، فيشتري تلك السلعة، ثم يلقاه فيخبره أنه قد اشترى السلعة فيبيعها بما شاء من نقد أو نسيئة.

فهذه الصورة لا أعلم خلافًا في جوازها^(٢)، وليست مطبقة في الاستثمارات المصرفية.

الصورة الثانية: أن يكون بينهما مواعدة، من غير تحديد لمقدار الربح، بل يقول له: اشتر سلعة كذا وأنا أربحك فيها، ولا يبين مقدار ما سيربحه.

فهذه الصورة كرهها المالكية^(٣)، وهي عند الجمهور جائزة بلا كراهة كما سيأتي.

الصورة الثالثة: أن يكون بين الأمر والمأمور مواعدة، ويبين مقدار الربح، فيقول: اشتر [بدون أن يقول: لي] السلعة بعشرة وأنا سأبتاعها منك بأثني عشر مؤجلة، فهذه صورة المرافحة المصرفية.

(١) المقدمات الممهّدات ٥٨/٢، بلغة السالك ٤٥/٢.

(٢) المقدمات الممهّدات ٥٥/٢، بلغة السالك ٤٥/٢، وجوازها عند غير المالكية من باب أولى.

(٣) المقدمات الممهّدات ٥٦/٢، بلغة السالك ٤٥/٢، وجوازها عند غير المالكية من باب أولى.

وقد اختلف فيها أهل العلم على قولين، وفيما يلي بيان هذين القولين:

أقوال أهل العلم في حكم طلب الأمر من المأمور شراء سلعة ليست عنده، مع وعد من الأمر غير ملزم بشرائها من المأمور بثمن مؤجل وربح محدد:

القول الأول: ذهب المالكية إلى تحريم هذه المعاملة، حتى ولو كانت المواعدة بينهما غير ملزمة^(١).

واختار هذا القول من المتأخرين: فضيلة الشيخ محمد العثيمين حفظه الله^(٢)، وفضيلة الشيخ ناصر الدين الألباني، رَحِمَهُمُ اللهُ^(٣).

استدل أصحاب هذا القول:

بأن هذه المعاملة حيلة لأكل الربا، واستحلال الحرام، وقد جاء الشرع بإبطال الحيل، فالقصد منها حقيقة هو الربا والحصول على النقود، التي كان يحصل عليها العميل من البنك الربوي، فالنتيجة واحدة وإن تغيرت الصورة، فإنها ليست من البيع والشراء في شيء، لأن المشتري ما لجأ إلى المصرف إلا من أجل المال، والمصرف لم يشتري هذه السلعة إلا بقصد أن يبيعها بأجل إلى المشتري، وليس له قصد في شرائها، فهي من العينة، ولذا ذكرها المالكية من صور العينة المحرمة^(٤).

نوقش هذا الاستدلال من أوجه:

١ - أن ما ذكر ليس بصحيح فإن المأمور يشتري السلعة حقيقة، ولكنه

(١) المقدمات الممهدة ٥٦/٢، الدسوقي ٨٩/٣، الخرخشي ١٠٦/٥، بلغة السالك ٢/٤٥.

(٢) باستفتاء مباشر من الباحث بتاريخ ١٨/١٠/١٤١٩هـ.

(٣) وكان رَحِمَهُمُ اللهُ يحرم الزيادة مقابل الأجل مطلقاً حتى ولو كانت السلعة مملوكة للبائع أصلاً، السلسلة الصحيحة ٤٢٦/٥.

(٤) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٣٠، وانظر حاشية الدسوقي ٨٩/٣.

يشترى لبيع لغيره، كما يفعل أي تاجر، وليس من ضرورة الشراء الحلال أن يشتري المرء لانتفاع أو قنية أو لاستهلاك^(١).

٢ - أن هذه المعاملة تفارق العينة، فإن المشتري في العينة وغيرها من الحيل الربوية يقصد المال لا غير، أما في هذه المعاملة فإنه يقصد السلعة حقيقة لا صورة ولا حيلة^(٢).

٣ - وكون المالكية يدرجون هذه المعاملة في صور العينة غير مسلم، فقد خالفهم غيرهم من الأئمة كما سيأتي، واجتهادهم في هذا الباب في المنع من صور كثيرة من المعاملات - سدًا للذريعة - يؤجرون عليه، ولكنه لا يسلم لهم إلا فيما قام عليه دليل ثابت، وقد سبق بيان معنى العينة والخلاف فيها.

٤ - على أن المالكية فيما يظهر يخصون المنع من هذه الصورة بأهل العينة، فلا يصح الاحتجاج بقولهم على تحريم المراجعة للآمر بالشراء.

وسبب اختصاص أهل العينة بذلك أنهم - كما يقول صاحب المقدمات الممهديات -: «يتهمون فيما لا يتهم فيه أهل الصحة لعملهم بالمكروه واستباحتهم له»^(٣)، فهذا يدل على أن للعينة أناسًا عرفوا بها، وأتقنوا فنونها، فيتحايلون على الربا باسم البيع^(٤)، ولهذا حين يفصل المالكية مسائل العينة - ومنها المسألة التي معنا - يقولون: وصورة ذلك: أن يمر الرجل بالرجل من أهل العينة.. إلخ.

٥ - كما أن الدين الناتج عن المراجعة للآمر بالشراء يختلف عن القروض

(١) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٣٠.

(٢) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٣٠.

(٣) المقدمات الممهديات ٤٢/٢.

(٤) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٤٠.

الربوية معني، فإن التدفقات النقدية المترتبة عن الأول مرتبطة بتدفقات من السلع الضرورية وبما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك خلافاً لطبيعة عمليات منح الائتمان في المصارف التقليدية التي تنطوي على زيادة كمية النقود المعروضة بما يسمح بمزيد من الضغوط التضخيمية^(١).

يضاف إلى ذلك أن الربح في المربحة ناتج عن امتزاج عنصري المال والعمل ولو كان قليلاً، بخلاف فوائد القروض.

القول الثاني: ذهب الأحناف، والشافعية، والحنابلة إلى جواز هذه المعاملة.

وقد سبق نقل نصوص الأئمة: محمد بن الحسن والشافعي وابن القيم الدالة على الجواز.

واختار هذا القول عامة العلماء المعاصرين وفي مقدمهم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وبه صدرت قرارات عدد من المجمع والمؤتمرات والهيئات الشرعية، مثل: مؤتمر المصرف الإسلامي الأول المنعقد بدبي، والمؤتمر المصرفي الإسلامي الثاني المنعقد بالكويت، ومجمع الفقه الإسلامي التابع للمنظمة، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وجميع هيئات البنوك الإسلامية^(٢).

استدل أصحاب هذا القول:

بأن الأصل في المعاملات الحل، إلا ما دل الدليل على تحريمه، ولا دليل على تحريم هذه المعاملة، فتبقى على الأصل، ويشملها عموم قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

(١) ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٢٦٦.

(٢) انظر: مجلة مجمع الفقه الإسلامي ١٥٩٩/٢/٥، بيع المربحة لأشقر ص ٦٦، ٥٢، ١٣، فتاوى اللجنة الدائمة ١٣/١٦٦، الدليل الشرعي للمربحة ص ٤٠، نيل المآرب ٦٣/٣.

والصورة المفترضة أن العميل غير ملزم بإتمام الوعد بالعقد أو بالتعويض عن الضرر لو هلكت السلعة، فالبنك يخاطر بشراء السلعة لنفسه وهو على غير يقين من شراء العميل لها بربح فلو عدل أحدهما عن رغبته فلا إلزام، ولا يترتب عليه أي أثر، فهذه الدرجة من المخاطرة هي التي جعلتها في حيز الجواز^(١).

ثم إن البنك يملك السلعة حقيقة قبل تسليمها للآمر، فالشراء فيها حقيقي، ولهذا لو هلكت أو تعيبت فإنها تهلك وتتعيب على ملك البنك.

الترجيح:

باستعراض القولين وأدلتهم فإن الذي يترجح للباحث هو جواز هذه المعاملة لعدم الدليل المانع من صحتها.

ثم إن القائلين بجواز أصل هذه المعاملة اختلفوا فيما بينهم هل يجوز الإلزام قضاءً بإتمام الوعد أم لا؟.

ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز عقد المراجعة للآمر بالشراء على أساس الوعد الملزم لكلا الواعدين: الأمر والمأمور.

واختار هذا القول جمع من العلماء المعاصرين^(٢)، وبه صدر قرار مؤتمر المصرف الإسلامي الأول المنعقد بدبي، وقرار مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني المنعقد بالكويت^(٣).

وبعض الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية^(٤).

(١) بيع المراجعة للأشقر ص ٤٧، بيع المراجعة للقرضاوي ص ٣٠.

(٢) د. القرضاوي في بيع المراجعة ص ٢٨، د. سامي حمود في: «تطبيقات بيوع المراجعة» ضمن ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٤٢٥.

(٣) ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٢٢.

(٤) الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، والهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني، دليل المراجعة الشرعية ص ١١٥ ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٢٨.

وعلى هذا القول فالمواعدة لازمة للواعدين شرطاً ذلك أم لم يشترطاً .

ومعنى إلزام المصرف: أنه إذا اشترى السلعة فيلزمه بيعها إلى العميل بالسعر المتفق عليه، فلو زادت قيمتها فليس له أن يزيد، ولو وجد عرضاً أفضل فليس له بيعها لغير الأمر، وأما قبل شرائه السلعة فالوعد غير لازم في جانبه^(١).

ومعنى إلزام العميل: أن يلزم بشراء السلعة إذا أحضرها المصرف، فإن لم يفعل غرم قيمة النفقات التي تكبدها البنك في هذه المعاملة، وتشمل: نفقات الشراء والنقل وفرق السعر فيما لو باعها البنك بأقل من قيمة شرائها^(٢).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن هذا القول يتوافق مع القول بلزوم الوفاء بالوعد، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: على رأي من يرى لزوم الوفاء بالوعد مطلقاً، فالأمر فيه ظاهر.

والوجه الثاني: وعلى رأي المالكية الذين يلزمون بالوفاء بالوعد إذا كان على سبب، ودخل الموعود بسببه في شيء، فيصح الإلزام أيضاً فإن البنك ما اشترى السلعة إلا لأجل الواعد.

وعليه: فإن الأدلة السابقة في لزوم الوفاء بالوعد تصح دليلاً لهذا القول.

(١) بيع المرافحة للمصري، مجلة المجمع ١١٥٤/٢/٥.

(٢) الدليل الشرعي للمرافحة ص ١١٤.

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: عدم التسليم بلزوم الوفاء بالوعد قضاءً، سواء كان الوعد على سبب أو على غير سبب، والذي رجحه الباحث هو لزوم الوفاء ديانة لا قضاء^(١).

الوجه الثاني: أن المقصود بالوعد لدى الفقهاء المتقدمين، والذي وقع فيه الخلاف بينهم هو الوعد بالمعروف، أما الوعد في المعاوضة فلم يقل أي منهم بلزوم الوفاء به، لأنه يصير حينئذٍ عقدًا، فلا استدلال بكلامهم على هذه المسألة استدلال في غير محله^(٢).

يدل على ذلك أمور:

١ - أن الوعد الملزم الذي يجب الوفاء به ديانة وقضاءً أو ديانة فقط هو الوعد الذي لا يترتب على الإلزام به محذور، والإلزام بالوعد في مسألتنا هذه يترتب عليه محذور، هو بيع الإنسان ما لا يملك^(٣).

٢ - أن المالكية الذين قالوا بالإلزام به إذا كان على سبب، منعوا ذلك إذا كان في المعاوضات، فالوعد الواجب الوفاء عندهم إنما هو الوعد بالمعروف، ومما يدل على ذلك:

أ - ذكر مالك في الموطأ في باب «بيعتان في بيعة»، أنه بلغه أن رجلاً قال لرجل: ابتع لي هذا البعير بنقد حتى أبتاعه منك إلى أجل، فسئل عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه. قال في المنتقى: «أدخله في باب بيعتين في بيعة، ولا يمتنع أن يوصف بذلك من جهة أنه انعقد بينهما أن المبتاع للبعير بالنقد، إنما يشريه على أنه قد لزم مبتاعه بأجل بأكثر من ذلك الثمن، فصار قد انعقد بينهما عقد بيع، تضمن بيعتين

(١) انظر الخلاف في المسألة ص ٨٤٢.

(٢) بيع المراجعة للأشقر ص ٣٢، فقه النوازل ٥٦/٢، بيع المراجعة للمصري ص ١١٥١.

(٣) «المراجعة للأمر بالشراء» بحث د. الضيرير مجلة المجمع ص ١٠٠١.

إحدهما الأولى وهي بالنقد والثانية المؤجلة، وفيها مع ذلك بيع ما ليس عنده»^(١).

فهذه صورة المراجعة للآمر بالشراء سواء.

ب - أن الوعد عرفه المالكية - كما سبق - بأنه: «إخبار عن إنشاء المخبر معروفاً في المستقبل»^(٢). فهو في المعروف لا في المعاوضات.

ج - ويزيد الأمر وضوحاً أن المالكية لا يسمون مثل هذه المعاملة وعداً وإنما يسمونها مواعدة، ففي قواعد النشريسي: «الأصل منع المواعدة بما لا يصح وقوعه في الحال حماية» قال في الشرح: ومن ثم منع مالك المواعدة في العدة، وعلى بيع الطعام قبل قبضه، ووقت نداء الجمعة، وعلى ما ليس عندك»^(٣).

فهذه القاعدة صريحة في أنه إذا تضمن الإلزام بالمواعدة محظوراً فلا تصح^(٤).

٣ - ونصوص الفقهاء متظافرة على أن المواعدة في المعاوضة غير مرادة لهم، وأنه لا يصح الإلزام بها:

- فقد سبق نقل نص الشافعي في صورة المواعدة بالمراجعة حيث يقول: «وإن تبايعا به على أن ألزما أنفسهما الأمر فهو مفسوخ من قبل شيئين: أحدهما أنه تبايعاه قبل أن يملكه البائع...»^(٥).

- وذكر محمد بن الحسن وابن القيم الحيلة للمأمور بأن يشترط الخيار، ولو كان الوعد لازماً عندهما لما احتاج إلى هذه الحيلة.

(١) المنتقى شرح الموطأ ٦/٣٩٤.

(٢) تحرير الكلام في مسائل الالتزام ص ١٥٣.

(٣) إيضاح المسالك ص ٩٩.

(٤) «المراجعة للآمر بالشراء»، الضمير ص ١٠٠١.

(٥) الأم ٣/٣٩.

- وقد بحث الفقهاء المواعدة في الصرف، فمنهم من أجازها، ومنهم من لم يجزها، ولكن أحداً منهم لم يجعلها ملزمة، لأن الإلزام بها يؤدي إلى الربا^(١).

أجاب أصحاب القول الأول عن الوجه الثاني:

بأنه إذا جاز الإلزام بالوعد بالمعروف والقضاء به، فلا أن يلزم به في المعاوضات أولى، لأن الوعد في المعاوضات يترتب عليه التزامات وتصرفات مالية واقتصادية قد تبلغ مبالغ ضخمة، ويترتب على جواز الإخلاف فيها إضرار بمصالح الناس وتغريب بهم، فلا أن استسيغ الخلاف في الإلزام بالوعد بالمعروف، فإنه لا ينبغي أن يقع خلاف في الإلزام به في المعاوضات^(٢).

رُد على ذلك:

- ١ - بأن الإلزام بالوعد في المعاوضات يترتب عليه محذور شرعي وهو بيع الإنسان ما ليس عنده، بخلاف الإلزام به في التبرعات.
- ٢ - أن في هذا الجواب قلباً للقاعدة الشرعية وهي أن الغرر يغتفر منه في التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات^(٣)، والمنع من الإلزام في هذه المعاملة راجع إلى قاعدة الغرر، لأنه من بيع ما لا يملك.

الدليل الثاني:

ولأن في الإلزام بالمواعدة منعاً من الإضرار بالطرفين، وبترك الإلزام إضراراً بأحدهما غالباً، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار»^(٤)، ومن القواعد الشرعية المحكمة أن الضرر يزال.

(١) انظر: المقدمات الممهدة ١٤/٢، المحلى ١٥٣/٨.

(٢) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٧٦.

(٣) بيع المراجعة للمصري ص ١١٥٢.

(٤) الحديث سبق تخريجه ص ٢٤٥.

فقد تقع المواعدة على سلعة نادرة في السوق وقلّ من يطلبها فإذا نكل الواعد عن شرائها بعد أن يحضرها المصرف فقد لا يتمكن المصرف من تصريفها، والأمر كذلك بالنسبة للآمر فقد يتسبب تخلف المصرف عن الالتزام له في الإخلال بتعهدات كان قد أوجبها لغيره، ولا سبيل لرفع هذا الضرر إلا بالقول بالإنزام بالوعد^(١).

ويناقد من وجهين:

- ١ - بأن هذا هو سبيل التجارة المشروعة: أن يتحمل التاجر قدرًا من المخاطرة، وهذا هو الفارق بين الربح المشروع والربح الربوي.
- ٢ - وبأن الإنزام بالوعد لم يتعين طريقًا وحيدًا لرفع الضرر، فمن الممكن أن يشتري المأمور السلعة بشرط الخيار وهي الحيلة التي ذكرها محمد بن الحسن وابن القيم.

الدليل الثالث:

ولأن الأخذ بالإنزام هو الأحفظ لمصلحة التعامل واستقرار المعاملات، وفيه مراعاة لمصلحة المصرف والعميل^(٢).

نوقش: بأن المصلحة التي في الإنزام ملغاة، لأنها تتضمن محظورًا شرعيًا، فهي كالمصلحة التي تعود على العاقدین في بيع الإنسان ما ليس عنده، ومع ذلك لم يعتبرها الشارع^(٣).

القول الثاني: عدم جواز عقد المرافحة للآمر بالشراء على أساس الوعد الملزم لأي من الطرفين.

وهذا هو قول الأحناف والشافعية والحنابلة - كما دلت عليه نصوص الأئمة: محمد بن الحسن، والشافعي، وابن القيم، المتقدمة -.

(١) بيع المرافحة د. سامي حمود ص ١١٠٧.

(٢) بيع المرافحة للآمر بالشراء للقراضوي ص ٢٠، بيع المرافحة للضرير ص ١٠٠١.

(٣) بيع المرافحة للضرير ص ١٠٠٢.

واختار هذا القول جمع من العلماء المعاصرين، منهم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز^(١)، وعدد من الهيئات الشرعية^(٢).
استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

أن الاتفاق على الإلزام بالمواعدة يؤدي إلى بيع المصرف ما لا يملك، وكون الاتفاق الأول يسمى وعداً أو عقداً غير مؤثر، ما دام أن الطرفين ملزمان به، لأن العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ، وعلى ذلك فإن هذه المعاملة إذا شرط فيها الإلزام دخلت في النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده^(٣).

نوقش من وجهين:

الأول: أن الاتفاق الأول وعد ملزم وليس بيعاً، وثمة فروق بينهما تمنع إلحاق أحدهما بالآخر^(٤)، فمن ذلك:

١ - أن السلعة بعد الوعد وقبل تسليمها للواعد ملك للمصرف، وضماتها عليه.

٢ - للمصرف - إذا امتنع الواعد عن شراء السلعة - أن يبيعها ويطالب الواعد بالتعويض، ولو كان الاتفاق الأول بيعاً لما كان له ذلك.

٣ - في المواعدة لا يكتفي الطرفان بالوعد لانتقال الملكية، بل لا بد أن ينشأ عقد بيع من جديد بعد شراء البنك السلعة وتقديمها للواعد^(٥).

(١) بيع المراجعة للأشقر ص ٥٥، وممن أخذ بهذا القول: الشيخ عبد الله بن بسم: نيل المآرب ٦٣/٣، د. بكر أبو زيد فقه النوازل ٦٨/٢، د. الأشقر: بيع المراجعة ص ١١، د. عبد الستار أبو غدة: ندوة خطة الاستثمار ص ٢٨.

(٢) مثل اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: فتاوى اللجنة ٢٣٧/١٣، والهيئة الشرعية لشركة الراجحي: قرارات الهيئة ٣١٦/١.

(٣) بيع المراجعة للأشقر ص ٧.

(٤) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٦٠.

(٥) بيع المراجعة للضرير ص ١٠٠٠.

٤ - أن العقد يترتب عليه استحقاق ثمن المبيع وبمجرد العقد، والوعد لا يزيد على المطالبة بالتعويض عن الضرر إن وقع، فلو امتنع الواعد عن استلام السلعة فليس للبنك مطالبة بالثمن، بل بالتعويض فحسب^(١).

أجيب: بأن ما ذكر من فروق غير مؤثر لأن المؤدى في النتيجة واحد وهو أن كلاً من الطرفين ملزم بإنشاء البيع على الصورة التي تضمنها الاتفاق الأول^(٢).

الوجه الثاني: أن النهي عن بيع الإنسان ما ليس عنده محمول على بيع الأعيان لا بيع الموصوفات في الذمة^(٣).

ويجاب بأمرين:

١ - عدم التسليم بذلك، وقد تقدم ذكر الخلاف في معنى حديث حكيم.

٢ - أن عقد المراجعة قد يقع على أعيان وقد يقع على موصوفات في الذمة، ولم يفرق المجيزون للإلزام بينهما.

الدليل الثاني:

أن الإلزام بالوعد يتضمن غرراً، لأن ثمن السلعة غير معلوم وقت الإلزام، فكيف يتم التراضي على مجهول؟^(٤).

الدليل الثالث:

أن من شروط صحة البيع التراضي بين المتعاقدين، والإلزام بالوعد في المراجعة يتنافى مع الرضا المطلوب شرعاً، فيكون العقد اللاحق فاسداً

(١) ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٢٨، الدليل الشرعي للمراجعة ص ٤٨.

(٢) بيع المراجعة للضرير ص ١٠٠.

(٣) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٥٦.

(٤) بيع المراجعة للمصري ص ١١٥.

لأنه اختل شرط من شروطه وهو الرضا، وهذا كخطبة النكاح فلو جعل الوعد فيها ملزماً لكان النكاح اللاحق واقعاً بغير رضى فيكون فاسداً^(١).

الدليل الرابع:

أن الشارع قد أعطى المتعاقدين خيار المجلس في البيع اللاحق، ولا يستطيع أحد أن يتذرع بعدم الخيار، مدعياً بأن المواعدة بينهما ملزمة^(٢).
فالقول بالإلزام يتضمن إسقاط حق فرضه الله لهما.

الدليل الخامس:

أن الإلزام بالوعد يجعل المعاملة من باب «بيعتين في بيعة» المنهي عنها.

ووجه ذلك: أن البنك لا يشتري السلعة إلا بشرط أن يشتريها العميل منه، فالبيعة الثانية مشروطة في البيعة الأولى، وقد فسر العلماء «بيعتين في بيعة»: باشتراط عقد في عقد^(٣).

نوقش: بعدم التسليم بهذا التفسير، فقد فسرهما ابن تيمية وابن القيم ببيع العينة^(٤)، وهو غير متصور مع الإلزام^(٥).

القول الثالث: جواز عقد المراجعة للأمر بالشراء على أساس الوعد الملزم لأحد الطرفين.

فيرى أصحاب هذا القول أن الإلزام إذا كان لواحد من العاقلين صح

(١) بيع المراجعة للمصري ص ١١٥٠، بيع المراجعة للأشقر ص ٤٨، مجلة المجمع ٢/٥/٩٥٧.

(٢) «بيع المراجعة للأمر بالشراء» د. المصري، مجلة الأمة ع ٦١، ٢٦.

(٣) بيع المراجعة للضرير ص ٩٩٧، وهذا هو تعليل المالكية في المنع من هذه المعاملة، المنتقى ٦/٣٩٤.

(٤) ستأتي أقوال أهل العلم في تفسير بيعتين في بيعة في الشرط الخامس.

(٥) بيع المراجعة للقرضاوي ص ٥٣.

العقد، فإن كان الإلزام لهما جميعاً فلا يصح، ومن باب أولى أنه إذا لم يكن ثمة إلزام لأي منهما فالعقد صحيح أيضاً.

واختار هذا القول بعض العلماء المعاصرين^(١)، وعدد من الهيئات الشرعية^(٢)، وبه صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي، حيث جاء فيه: «الوعد وهو الذي يصدر من الأمر أو المأمور على وجه الانفراد يكون ملزماً للواعد ديانة إلا لعذر، وهو ملزم قضاء إذا كان معلقاً على سبب ودخل الموعد في كلفة نتيجة الوعد... المواعدة: وهي التي تصدر من الطرفين تجوز في بيع المراجعة بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما، فإذا لم يكن هناك خيار فإنها لا تجوز»^(٣).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول: أن المواعدة الملزمة لكلا الجانبين تشبه البيع نفسه، فلا تصح لأن المأمور ليس مالكا للسلعة في حينها^(٤).

ويؤيد ذلك ما ذهب إليه المالكية من التفرقة بين العدة، والمواعدة، فالعدة: أن يعد أحدهما الآخر، وهي لازمة إذا كانت على سبب ودخول الموعد في كلفة بسببها.

والمواعدة: أن يعد كل منهما الآخر، وهي لا تصح - عندهم - فيما لا يصح وقوعه في الحال، فأجروا عليها حكم البيع، قال في مواهب الجليل - مبيناً الفرق بينهما -: «وحرّم التصريح بخطبة المعتدة، ومواعدها... والمواعدة: أن يعد كل منهما صاحبه بالتزويج فهي مفاعلة لا

(١) منهم د، الضرير، د. أحمد علي عبد الله: مجلة المجمع ٩٩٨/٢/٥.

(٢) معظم الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية في السودان أخذت بهذا القول، الدليل الشرعي للمراجعة ص ١١٤.

(٣) مجلة المجمع ١٥٩٩/٢/٥.

(٤) مجلة المجمع ١٥٩٩/٢/٥.

تكون إلا من اثنين، فإن وعد أحدهما دون الآخر فهذه العدة وسيأتي أنها مكروهة^(١).

ويتضح من هذا النص أن المالكية يفرقون في الحكم بين الوعد والمواعدة.

ويناقش هذا الاستدلال من وجهين:

الأول: أن هذه التفرقة لا دليل عليها، فالمحاذير الناشئة عن إلزام العاقلين موجودة أيضًا بإلزام أحدهما، من كونه سينشئ العقد اللاحق بغير رضا، ودون معرفة بالثمن... إلخ.

الثاني: أن جوهر الموضوع هو في إلزام الأمر، أما المأمور فلا يتضرر من هذا الإلزام أصلاً لأنه عند الجميع غير ملزم إلا بعد شرائه للسلعة، وبمقتضى هذا القول فإنه يصح إلزام الأمر، فالقول إذاً إلى القول الأول

ولهذا نجد من أصحاب هذا القول من يرى إلزام المأمور وحده دون الأمر^(٢)، وهو أمر يفتقر إلى الدليل.

الثالث: أن المالكية الذين استند عليهم هذا القول في الإلزام بالعدة دون المواعدة، لا يرون الإلزام بها في المعاوضات، قال في مواهب الجليل: «الخامس: هل لمن ركنت إليه امرأة وانقطع عنها الخطاب لركونها إليه أن يتركها، أو يكره؟ والظاهر أنه يكره، لأن العدة إنما كرهت في العدة قالوا: خوف اختلاف الوعد»^(٣).

فلم يروا الإلزام بالوعد مع تضرر المرأة بذلك، وسبق نقل أقوال الأئمة في عدم الإلزام بالوعد في المعاوضات.

(١) مواهب الجليل ٤١٣/٣.

(٢) د. الضير، مجلة المجمع ١٥٣٢/٢/٥.

(٣) مواهب الجليل ٤١١/٣.

الدليل الثاني:

ويستأنس أصحاب هذا القول بما ذكره الشافعي في النص المتقدم حيث يقول: «والذي قال: أربحك فيها، بالخيار، إن شاء أحدث فيها بيعاً وإن شاء تركه» فجعل الخيار لأحدهما وهو الأمر دون المأمور^(١).

ويناقش: بأن آخر النص يدل دلالة قاطعة على أن الخيار لهما جميعاً، حيث يقول: «ويكونان بالخيار في البيع الآخر، فإن جدده [ولم يقل جدده] جاز»^(٢).

الترجيح:

باستعراض الأقوال وأدلتها فإن الذي يترجح للباحث هو عدم جواز الإلزام مطلقاً لا للأمر ولا للمأمور، لما في ذلك من المحاذير التي لا تنفك عنه، والتي سبقت الإشارة إليها في أدلة القول الثاني، والله أعلم.

الفرع الثاني: الشرط الثاني: أن تكون العين مقبوضة للبائع:

من الشروط اللازمة لصحة بيع المرافحة أن تكون السلعة المراد بيعها مقبوضة للبائع عند العقد، والمراد: قبضه إياها عند البيع لا عند المواعدة.

وقد جرى التنصيص على هذا الشرط لأهميته، ولأن كثيراً من المصارف لا تقوم بقبض السلعة القبض الشرعي الكافي، بل تبيعها مباشرة على الأمر، على أن يقوم بقبضها بنفسه، من البائع الأول، أو تقوم ببعض الإجراءات التي لا تعد كافية في تحقق القبض، الأمر الذي استوجب الوقوف عند هذا الشرط ببيان حقيقته، وضوابطه الشرعية وأقوال أهل العلم فيه، حتى نحكم تلك الإجراءات - الآتي بيانها في المطلب الثاني - إلى تلك الضوابط.

(١) مجلة المجمع ١٥٣٣/٢/٥ [د. الضير].

(٢) الأم ٣٩/٣.

حقيقة القبض:

القبض جاء على لسان الشارع مطلقاً من غير تقييد لا في الشرع ولا في اللغة، ولذا نص عامة الفقهاء على أن المرجع في تحديد القبض إلى العرف، فما تعارف الناس على أنه قبض اعتبر قبضاً شرعياً، وما لا فلا، وهذا متفق عليه بين الفقهاء.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأسماء تعرف حدودها تارة بالشرع، كالصلاة والزكاة، وتارة باللغة كالشمس والقمر، وتارة بالعرف كالقبض والتفرق»^(١).

وقال: «وأما استدلالهم بأن القبض هو التخلية، فالقبض مرجعه إلى عرف الناس حيث لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع»^(٢).

وقال الكاساني: «القبض هو التمكين والتخلي، وارتفاع الموانع عرفاً وعادة وحقيقة»^(٣) وفي المجموع: «قال أصحابنا: الرجوع في القبض إلى العرف»^(٤).

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ: «ونعرف أن القبض من الأمور التي تختلف باختلاف المقبوضات، فما جاء فيه التنصيص في الشرع صار القبض فيه إلى مقتضى التنصيص وما لا يرجع فيه إلى المتعارف»^(٥).

وفي مختصر خليل: «وقبض العقار بالتخلية وغيره بالعرف»^(٦).

فإذا تقرر هذا الأصل فنقول:

(١) مجموع الفتاوى ٢٧٥/٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٧٥/٣٠.

(٣) بدائع الصنائع ٥٧١/٦.

(٤) المجموع شرح المذهب ٢٧٥/٩.

(٥) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم ١٠٣/٧، وانظر مجموعة الرسائل النجدية ١/٣٥٠.

(٦) المختصر مع حاشية الدسوقي ١٤٥/٣.

إن الفقهاء اتفقوا على أن قبض العقار يكون بالتخلية، والتمكين من اليد والتصرف، فإن لم يتمكن بأن منعه شخص آخر من وضع يده عليه، فلا تعتبر التخلية قبضاً^(١).

وقيد الشافعية ذلك بما إذا كان العقار غير معتبر فيه تقدير، أما إذا كان معتبراً كما لو اشترى أرضاً مزارعة، فلا بد مع التخلية والتمكين من الذرع^(٢).

وإذا كان العقار له قفل فيكفي في قبضه تسليم المفتاح مع تخليته، بحيث يتمكن من فتحه من غير تكلف^(٣).

وأما المنقول فقد اختلف الفقهاء في كيفية قبضه على قولين:

الأول: للحنفية، وهو أن قبضه يكون بالتخلية على وجه التمكين كالعقار، ولو مع القدرة عليه بلا كلفة، لكن ذلك يختلف بحسب حال المبيع، ففي نحو حنطة في بيت مثلاً، فدفن المفتاح إذا أمكنه الفتح بلا كلفة قبض، وفي نحو بقر في المرعى فكونه بحيث يرى ويشار إليه قبض، وفي نحو ثوب، فكونه بحيث لو مد يده تصل إليه، قبض^(٤).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فكنت على بكر صعب لعمر، فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم، فيزجره عمر ويرده، ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده، فقال رسول الله ﷺ لعمر: بعنيه، قال: هو لك

(١) بدائع الصنائع ٥٧١/٦، رد المحتار ٩٦/٧، مواهب الجليل ٤٧٧/٤، حاشية الدسوقي ١٤٥/٣، أسنى المطالب ٨٦/٢، مغني المحتاج ٤٦٧/٢، المغني ١٨٦/٦، كشف القناع ١٤٧٥/٤.

(٢) روضة الطالبين ٥١٩/٣، مغني المحتاج ٤٦٩/٢.

(٣) حاشية الدسوقي ١٤٥/٣، حاشية البجيرمي ٢٠/٣.

(٤) رد المحتار ٩٦/٧.

يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «بعنيه»، فباعه من رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «هو لك يا عبد الله تصنع به ما شئت»^(١).

ووجه الدلالة:

أن النبي ﷺ تصرف في الجمل - وهو منقول - دون سوق أو تحويل له، فدل ذلك على تحقق القبض بمجرد التخلية^(٢).

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: «أن هذا تصرف فيه بالهبة لا بالمعوضة» وهو جائز عند بعض أهل العلم «لأن الهبة تلحق بالعتق، ونقول: هي إخراج عن ملكه، لا تتوالى فيه ضمانات، ولا يكون التصرف بها عرضة لربح ما لم يضمن بخلاف البيع»^(٣).

أجيب: «بأن العلة المانعة من بيعه قبل قبضه عدم استقرار الملك وضعفه ولا فرق في ذلك بين تصرف وتصرف»^(٤).

الوجه الثاني: أنه من المحتمل أن ابن عمر رضي الله عنهما كان وكيلاً في القبض عن النبي ﷺ مما يغني عن مباشرته ﷺ للقبض بنفسه، أو أن النبي ﷺ قد ساق الجمل لكن ذلك لم ينقل^(٥).

ومع وجود هذه الاحتمالات فلا يسلم الاستدلال بهذا الحديث.

ويجاب: بأن هذه الاحتمالات بعيدة، ولا دليل عليها، والأصل حمل النص على إطلاقه.

(١) أخرجه البخاري (كتاب البيوع باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري - برقم ٢١١٥).

(٢) فتح الباري ٣/٣٣٥.

(٣) تهذيب السنن ٩/٢٨١ [طبعة دار الكتب العلمية].

(٤) تهذيب السنن ٩/٢٨١.

(٥) فتح الباري ٣/٣٣٦.

الدليل الثاني:

حديث عائشة رضي الله عنها، في قصة الهجرة، وفيه: «أن أبا بكر رضي الله عنه قال للنبي ﷺ: إن عندي ناقتين أعددتها للخروج، فخذ إحداهما، فقال ﷺ: قد أخذتها بالثمن»^(١).

ووجه الدلالة:

«أن قوله: «أخذتها» لم يكن أخذًا باليد ولا بحيازة شخصها، وإنما كان التزامًا منه لابتياعها بالثمن، وإخراجها عن ملك أبي بكر»^(٢).

الدليل الثالث:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنت أبيع الإبل بالبقيع، فأقبض الورق من الدنانير، والدنانير من الورق، فأتيت النبي ﷺ وهو في بيت حفصة، فقلت: يا رسول الله، رويدك أسألك، إني كنت أبيع الإبل بالبقيع فأقبض هذه من هذه وهذه من هذه، فقال: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء»^(٣).

ووجه الدلالة:

أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يستبدل الذهب المستقر في ذمة المشتري، والعكس، دون أن يستلم بيده ذلك العوض، الذي كان في الأصل ثمنًا للإبل.

نوقش هذا الاستدلال من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث ضعيف لأنه من رواية سماك بن حرب، وهو متكلم فيه^(٤).

(١) رواه أحمد ١٩٨/٦، والبخاري (كتاب البيوع باب إذا اشترى متاعًا أو دابة فوضعه عند البائع برقم ١٩٩٤).

(٢) فتح الباري ٤/٤١٢.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٧٣٦.

(٤) المحلى ٨/٥٠٤.

وقد سبق الجواب عن هذه المناقشة عند تخريج الحديث.

الوجه الثاني: أن الحديث معارض بنهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع ما لم يقبض.

أجيب: بأن «اقتضاء الذهب من الفضة، والفضة من الذهب عن أثمان السلعة هو في الحقيقة بيع ما لم يقبض، فدل جوازه على أن النهي عن بيع ما لم يقبض إنما ورد في الأشياء التي يبتغى بيعها، وبالتصرف فيها الربح، كما روي أنه ﷺ نهى عن ربح ما لم يضمن، واقتضاء الذهب من الفضة خارج عن هذا المعنى لأنه إنما يراد به التقابض من حيث لا يشق ولا يتعذر دون التصارف والترايح، ويبين لك صحة هذا المعنى قوله: «لا بأس أن تأخذها بسعر يومها» أي لا تطلب فيها الربح ما لم تضمن»^(١).

الدليل الرابع:

«أن تسليم المبيع إلى المشتري هو جعل المبيع سالمًا للمشتري، أي خالصًا له بحيث لا ينازعه فيه غيره، وهذا يحصل بالتخلية»^(٢).

الدليل الخامس:

«أن تسليم الثمن إلى البائع واجب، ومن عليه الواجب لا بد وأن يكون له سبيل الخروج عن عهدة ما وجب عليه، والذي في وسعه هو التخلية ورفع الموانع، فأما الإقباض فليس في وسعه، لأن القبض بالبرامج فعل اختياري للقباض، فلو تعلق وجوب التسليم به لتعذر عليه الوفاء بالواجب، وهذا لا يجوز»^(٣).

والقول الثاني: وهو للمالكية والشافعية والحنابلة، وهو أن القبض

(١) معالم السنن للخطابي بهامش مختصر سنن أبي داود ٢٥/٥.

(٢) بدائع الصنائع ٢٤٤/٥ [طبعة دار الكتب العلمية].

(٣) بدائع الصنائع ٢٤٤/٥ [طبعة دار الكتب العلمية].

الحكمي (التخلية) لا يكفي في المنقول، بل لا بد من القبض الحقيقي، وهذا يختلف بحسب المعقود عليه:

- فما كان يتناول باليد عادة، كالنقود والثياب والجواهر، فقبضه إنما يكون بتناوله باليد، وما لا يمكن تناوله باليد، فلا يخلو:
- إما أن يكون مما يعتبر فيه تقدير من كيل أو وزن أو ذرع أو عد، كمن اشترى صبرة حنطة مكايلة، أو متاعاً موازنة، أو ثوباً مذارعة، أو معدوداً معاددة فقبضه إنما يكون باستيفائه بما يقدر فيه من كيل أو وزن أو ذرع أو عد.
- أو يكون مما لا يعتبر فيه تقدير من كيل أو وزن أو ذرع أو عد، إما لعدم إمكانه، وإما مع إمكانه لكنه لم يراع فيه، كالأمتعة والعروض والدواب، والصبرة تباع جزأً، فهذا يكون قبضه بنقله وتحويله عن مكان البائع^(١).

استدل أصحاب هذا القول على أن قبض المنقول لا يتحقق بالتخلية، بل لا بد من أمر زائد عليها بما يلي:

الدليل الأول:

عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه» وفي رواية «حتى يقبضه»^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله»^(٣). وفي رواية: «حتى يقبضه»^(٤).

(١) ينظر: الخرشبي ١٥٨/٥، المجموع شرح المذهب ٢٧٦/٩، المغني ١٨٦/٦.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ١١١٠.

(٣) أخرجه مسلم (كتاب البيوع باب بطلان بيع المبيع قبل قبضه برقم ١٥٢٥) وأبو داود (كتاب البيوع والتجارات باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى برقم ٣٤٩٦).

(٤) انظر تخريج هذه الرواية ص ١١١٠.

ووجه الدلالة من هذين الحديثين:

أن قوله: «حتى يكتاله» وقوله: «حتى يستوفيه» تفسير لقوله: «حتى يقبضه»، والاستيفاء لا يكون إلا بالكيل أو الوزن، وذلك فيما يحتاج إلى الكيل أو الوزن^(١).

الدليل الثاني:

عن عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل»^(٢).

نوقش هذا الاستدلال:

بأن الأمر في الحديث بالكيل خرج مخرج الغالب لأن الأغلب في الطعام أن يباع كيلاً، بدليل الاتفاق على جواز بيع الطعام جزأً، وبالوزن، فيكون المراد بالاكتيال: القبض والاستيفاء، وعلى هذا فلا دلالة فيه على وجوب كيل الطعام قبل بيعه^(٣).

الدليل الثالث:

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم^(٤).

(١) التمهيد ٣٣٦/١٣.

(٢) أخرجه البخاري تعليقاً (كتاب البيوع باب الكيل على البائع والمعطي)، والدارقطني (كتاب البيوع ٨/٣) والبيهقي (كتاب البيوع باب الرجل يبتاع طعاماً كثيراً فلا يبعه حتى يكتاله لنفسه ٣١٦/٥).

كما أخرجه الإمام أحمد في المسند ٧٥/١ بلفظ: «يا عثمان إذا ابتعت فاكتل وإذا بعت فكل».

والحديث في إسناده راوٍ مجهول لكن قال البيهقي: «روي موصولاً من أوجه إذا ضم بعضها إلى بعض قوي» (السنن الكبرى ٣١٥/٥).

وقال ابن حجر - بعد أن أورد للحديث طرقاً -: «وبمجموع هذه الطرق يعرف أن للحديث أصلاً».

(٣) «القبض»، للقره داغي، مجلة المجتمع ٦ ص ٥٦٧.

(٤) انظر تخريج الحديث ص ١١٠٧.

ووجه الدلالة:

أن هذا الحديث مبین لكيفية القبض في المنقولات، وأنه لا يتحقق إلا بنقلها من مكانها، ولا تكفي التخلية، وهذا عام في جميع السلع.

الدليل الرابع:

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يتاعون جزافاً - يعني الطعام - يضربون أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤوه إلى رحالهم»^(١).

ووجه الدلالة:

أن التخلية لو كانت كافية لكانوا ضربوا على ذلك، لأن تعزيرهم بذلك دليل على أن فعلهم محرم، وأن قبض الطعام لا يتم إلا بنقله، ويقاس عليه سائر المنقولات.

نوقش الدليل الثالث والرابع:

بأن الإلزام بالنقل والإيواء في هذين الحديثين لأن العرف جارٍ في زمانهم بقبض هذه الأشياء كذلك، وليس فيه دلالة على حصر القبض في ذلك، بدليل حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق في اقتضاء الدنانير من الدراهم، والعكس، دون تناول حقيقي، لكون العرف جارياً بذلك^(٢). فتبين أن المرجع في تحديد القبض إلى العرف.

الدليل الخامس:

عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان: صاع البائع وصاع المشتري»^(٣).

(١) أخرجه البخاري - واللفظ له - (كتاب البيوع باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً ألا يبيعه برقم ١٩٩٣) ومسلم (كتاب البيوع باب بطلان بيع المبيع قبل القبض برقم ٢٨١٥).

(٢) انظر: «القبض» للقره داغي ٦/٦٥٠.

(٣) أخرجه ابن ماجه (كتاب التجارات باب النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض =

ووجه الدلالة من الحديث:

أن المقصود بجريان الصاعين: الكيل، وبه يتحقق قبض الطعام، ويقاس على الطعام غيره من سائر المنقولات.

الدليل السادس:

أن العرف جارٍ بأن قبض المنقولات لا يكفي فيه التخلية، والمرجع في تحديد ما يتحقق به القبض هو العرف^(١).

نوقش: بعدم التسليم بأن هذا العرف مطرد في كل زمان ومكان، بل العرف مختلف في هذه المسألة بدليل الخلاف الكبير بين العلماء في ذلك^(٢).

الترجيح:

إن المتأمل في أقوال الفقهاء هنا يجد أن ما يذكرونه من تحديدات للقبض إنما هو بحسب أعراف زمانهم، فاختلافهم منشؤه اختلاف أعرافهم، والجميع يحيل في هذه المسألة على العرف، إذ ليس في النصوص الشرعية المتقدمة ما يلزم باتباع طريقة معينة في القبض، بل الأمر موكل إلى عرف الناس وعاداتهم، وهو يختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى زمان آخر، وعلى هذا فتعتبر التخلية كافية في تحقق القبض إذا جرى العرف بذلك، وبهذا القول أخذ مجمع الفقه الإسلامي^(٣).

وعلى ذلك فليس لأحد أن يلزم الناس بطريقة معينة في القبض، بل المحكم في ذلك هو العرف، ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب

= برقم ٢٢١٩)، والبيهقي ٣١٦/٥ وقال: «وقد روي من وجه آخر، وفي الباب عن أبي هريرة عند البزار بسند حسن».

(١) المغني ٩١/٤ [طبعة دار إحياء التراث].

(٢) «القبض» للقره داغي ٥٦٨/٦.

(٣) مجلة المجمع ٧٧١/١/٦.

فقد ضل وأضل، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «فمهما تجد في العرف فاعتبره، ومهما سقط فألغه، ولا تجمد على المنقول في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير إقليمتك يستفتيتك فلا تجره على عرف بلدك، وسله عن عرف بلده، فأجره عليه، ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف أعرافهم، وعوائدهم وأزمتههم، وأحوالهم فقد ضل وأضل»^(١).

ما يجب فيه القبض قبل البيع:

إذا طلب الأمر من المأمور في المراجعة سلعة فاشترها له المأمور، فهل للمأمور أن يبيعها إياه قبل القبض؟ وهل يختص ذلك بنوع من السلع أم في جميع السلع؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة، وفيما يلي إشارة موجزة لأهم الأقوال وأدلتها بشيء من الاختصار حتى لا يخرج البحث عن مقصوده، فنقول:

أجمع العلماء على أن من اشترى طعاماً فليس له بيعه حتى يقبضه^(٢)، إلا ما يروى عن عثمان البتي أنه قال: لا بأس ببيع كل شيء قبل قبضه^(٣)، قال ابن عبد البر: «هذا قول مردود بالسنة، والحجة المجمعة على الطعام فقط، وأظنه لم يبلغه الحديث، ومثل هذا لا يلتفت إليه»^(٤)، وقال ابن القيم: «وأما ما حكى عن البتي من جوازه فإن صح فلا يعتد به»^(٥).

ثم اختلفوا فيما عدا الطعام، إذا اشتراه، فهل له أن يبيع قبل قبضه، على أربعة أقوال:

(١) إعلام الموقعين ٣/ ٨٩.

(٢) التمهيد ١٣/ ٣٣٤، المغني ٦/ ١٨٩، الإفصاح ١/ ٣٤٣، المجموع شرح المذهب ٩/ ٢.

(٣) المغني ٦/ ١٨٩.

(٤) التمهيد ١٣/ ٣٣٤، وانظر: بداية المجتهد ٢/ ١٧٢.

(٥) تهذيب السنن ٥/ ١٣١.

القول الأول: المنع من بيع المبيع قبل قبضه مطلقاً، عقاراً كان أو منقولاً .

وهذا هو قول ابن عباس^(١) ومذهب الشافعية^(٢)، ورواية عن الإمام أحمد^(٣)، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية^(٤) وابن القيم^(٥).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - ما روى حكيم بن حزام رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله إني اشتري ببوغاً فما يحل لي منها، وما يحرم علي؟ فقال: «يا ابن أخي إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه»^(٦).

٢ - ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «ابتعت زيتاً في السوق فلما استوجبت له نفسي لقيني رجل فأعطاني به ربها حسناً، فأردت أن أضرب على يده فأخذ رجل من خلفي بذراعي، فالتفت فإذا زيد بن ثابت، فقال: لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك فإن رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم»^(٧).

(١) المجموع شرح المذهب ٢٧٠/٩.

(٢) المجموع شرح المذهب ٢٧٠/٩، حاشية قليوبي وعميرة ٢٦٣/٢.

(٣) المغني ١٨٩/٦، الفروع ١٣٤/٤.

(٤) الاختيارات الفقهية ص ١٨٧.

(٥) تهذيب السنن ١٣٢/٥.

(٦) أخرجه أحمد ٤٠٢/٣ وابن حبان في صحيحه (الإحسان ٣٥٨/١١) والدارقطني ٨/٣ والبيهقي ٣١٣/٥ والحديث صححه ابن حبان، وقال عنه البيهقي: «إسناده حسن متصل»، وقال ابن القيم: «وهذا إسناد على شرطهما، سوى عبد الله بن عصمة، وقد وثقه ابن حبان، واحتج به النسائي». تهذيب السنن ١٣١/٥، وحسنه النووي في المجموع ٢٧١/٩.

(٧) أخرجه أحمد ١٩١/٥، وأبو داود (كتاب البيوع باب بيع الطعام قبل أن يستوفى برقم ٣٤٩٩)، وابن حبان (الإحسان ٣٦٠/١١) والدارقطني ١٣/٣، والحاكم ٤٠/٢، والحديث صححه ابن حبان والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وصححه النووي في المجموع ٢٧١/٩.

ووجه الاستدلال من هذين الحديثين:

أن النهي فيهما عام في كل مبيع^(١).

٣ - ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك»^(٢).

ووجه الاستدلال:

أن المبيع قبل القبض غير مضمون على المشتري، بدليل أن ما حدث به من عيب يستحق به المشتري الفسخ، لأنه من ضمان البائع، فإذا باعه المشتري فقد ربح فيما لم يضمن.

نوقش هذا الاستدلال:

بأن المراد بهذا الحديث «نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع ما ليس عندك فينهى الإنسان عن بيع ملك غيره ويضمن تخليصه لأنه غرر، ودليله: قوله عليه الصلاة والسلام: «الخارج بالضمان»^(٣)، والغلة للمشتري فيكون الضمان منه فما باع إلا مضموناً، فلم يتناول الحديث محل النزاع»^(٤).

٤ - أن الصحابة الذين رووا أحاديث النهي عن بيع الطعام قبل قبضه، فهموا أن النهي عام في كل مبيع، ومنهم ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنه^(٥).

القول الثاني: أنه لا يجوز بيع شيء من المنقولات حتى تقبض، أما العقار فلا بأس ببيعه قبل قبضه.

(١) الحاوي الكبير ٦/٢٦٦.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٣٢٥.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ٤٠٣.

(٤) تهذيب الفروق ٣/٢٨٦.

(٥) المجموع شرح المذهب ٩/٢٧١، تهذيب السنن ٥/١٣٣.

وهذا مذهب الحنفية^(١).

استدل أصحاب هذا القول:

١ - بحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه المتقدم.

والشاهد منه قوله: «حتى يحوزها التجار إلى رحالهم»، والنقل لا يمكن إلا في المنقولات دون العقار^(٢).

ويناقش: بأن الحديث ليس فيه تخصيص لعموم النهي، لأن من شرط المخصص أن يكون منافياً ولا منافاة بين الجزء والكل^(٣).

٢ - ولأن في المنقول غرر انفساخ العقد الأول بهلاك المبيع، وهو علة النهي عن بيع المبيع قبل قبضه، وهذا المعنى غير موجود في العقار، فإن الهلاك فيه نادر^(٤).

نوقش: بأن هذا منتقض بالمنقولات التي لا يتصور هلاكها كالحديد الكثير، وبالعقار الذي لا يؤمن فسخ العقد بهلاكه كعلو الدار^(٥).

القول الثالث: أنه لا يجوز بيع طعام قبل قبضه إذا اشترى بكيل أو وزن دون ما اشترى جزافاً وفيما سوى ذلك فيجوز بيعه قبل قبضه. وهذا المشهور من مذهب المالكية^(٦)، ورواية عند الحنابلة^(٧).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «من ابتاع طعاماً فلا

(١) بدائع الصنائع ٤١/٧، البحر الرائق ١٢٦/٦، درر الحكام شرح غرر الأحكام ١٨٣/٢.

(٢) العناية ١٣٦/٦.

(٣) ينظر: تهذيب الفروق ٢٨٦/٣.

(٤) فتح القدير ١٣٥/٦.

(٥) المجموع شرح المذهب ٢٧٢/٩، الحاوي الكبير ٢٦٨/٦.

(٦) المنتقى شرح الموطأ ٢٧٢/٦، بداية المجتهد ١٧٢/٢، التاج والإكليل ٤٢٢/٦.

(٧) الفروع ١٣٤/٤، الإنصاف ٥٠٦/١١.



يبعه حتى يستوفيه»^(١)، وعن جابر رضي الله عنه مثله^(٢).

٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله»^(٣).

٣ - وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض»^(٤).

ووجه الاستدلال من هذه الأحاديث:

بأن هذه الأحاديث خصت النهي بالطعام فدل ذلك على أن غير الطعام مخالف له بدليل الخطاب، وقوله: «يستوفيه» و«يكتاله» و«يقبضه» دليل على أن ما بيع جزافاً بخلافه، لأن الاستيفاء والقبض يراد به الكيل بدليل القرآن في قوله تعالى: ﴿فَأَوْفٍ لَنَا الْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٨٨].

وقوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾  وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ  [المطففين: ٢، ٣]^(٥).

نوقش هذا الاستدلال من أوجه:

١ - بأن ما في هذه الأحاديث لا يعتبر تخصيصاً، لأن من شرط المخصص أن يكون مخالفاً، ومن المقرر (أن ذكر بعض أفراد العام الموافق له في الحكم لا يقتضي التخصيص)^(٦)، فقد ثبت النهي عن بيع عموم السلع قبل قبضها، ومن المحتمل أن يكون ذكر الطعام خرج

(١) أخرجه البخاري (كتاب البيوع باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة برقم ٢١٣٣) ومسلم (كتاب البيوع باب بطلان بيع المبيع قبل القبض برقم ١٥٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب البيوع باب بطلان بيع المبيع قبل القبض برقم ١٥٢٩).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب البيوع باب بطلان المبيع قبل القبض برقم ١٥٢٨).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب البيوع باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع ما ليس عندك برقم ٢١٣٥)، ومسلم (كتاب البيوع باب بطلان المبيع قبل القبض برقم ١٥٢٥).

(٥) التمهيد ٣٢٩/١٣، المنتقى ٢٧٢/٦.

(٦) البحر المحيط للزركشي ٢٢٠/٣.

مخرج الغالب، فلا مفهوم له^(١).

٢ - وبأن هذا المفهوم معارض بمنطوق الأحاديث التي نهت عن بيع جميع السلع قبل قبضها، والمنطوق مقدم على المفهوم^(٢).

٣ - وبأن اختصاص الطعام بالمنع إنما هو مستفاد من مفهوم اللقب^(٣)، وهو لو تجرد لم يكن حجة فكيف وقد خالفه عموم الأحاديث المصرحة بالمنع مطلقاً؟^(٤).

٤ - وبأن مفهوم المخالفة الذي استدلوا به معارض بما هو أقوى منه دلالة وهو مفهوم الموافقة، فإنه إذا نهى عن بيع الطعام قبل قبضه مع كثرة الحاجة إليه وعمومها فغير الطعام بطريق الأولى^(٥).

٥ - وبأن ابن عباس رضي الله عنهما أحد رواة النهي عن بيع الطعام قبل قبضه - قال: «وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام»، ففهم أن النهي لا يخص بالطعام.

أجيب: بأنه لو كان النهي عاماً لما نسبته إلى رأيه، ولكنه قال: «أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام»^(٦).

لكن يرد على ذلك: أنه لم ينف النهي عن بيع ما سوى الطعام قبل قبضه، بل أخبر بما سمع، وغيره روى المنع في عموم السلع.

القول الرابع: أنه لا يجوز بيع ما اشتري بوزن أو كيل أو عد أو ذرع حتى يقبض، وفيما عدا ذلك يجوز بيعه قبل قبضه.

(١) تهذيب السنن ١٣٣/٥.

(٢) المجموع شرح المذهب ٢٧١/٩.

(٣) مفهوم اللقب: تخصيص اسمٍ بحكم، مثل: «جعلت لي الأرض مسجداً» شرح الكوكب المنير ٥١٠/٣.

(٤) تهذيب السنن ١٣٣/٥.

(٥) تهذيب السنن ١٣٣/٥.

(٦) فتح الباري ٣٤٩/٤.

وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة^(١).

استدل أصحاب هذا القول بأدلة القول الثالث، وقالوا: «إن الطعام المنهي عن بيعه قبل قبضه لا يكاد يخلو من كونه مكياً أو موزوناً أو معدوداً، فتعلق الحكم بذلك كتعلق ربا الفضل به»^(٢).

ويناقش هذا الاستدلال بمثل ما نوقشت به أدلة القول الثالث.

الترجيح:

باستعراض الأقوال وأدلتها فإن الذي يترجح للباحث هو القول الأول بالمنع من بيع كل السلع قبل قبضها، لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة، ولأن العلة التي من أجلها منع البيع قبل القبض متحققة في كل السلع،: «فإن المأخذ الصحيح في المسألة: أن النهي معلن بعدم تمام الاستيلاء، وعدم انقطاع علاقة البائع عنه، فإنه يطمع في الفسخ والامتناع من الإقباض إذا رأى المشتري قد ربح فيه، ويغره الربح وتضييق عينه منه، وربما أفضى ذلك إلى التحيل على الفسخ ولو ظلمًا، وإلى الخصام والمعاداة، والواقع شاهد بهذا»^(٣).

ولما في ذلك من التحرز عن شبهة الربا فقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن علة النهي، فقال: «ذاك دراهم بدراهم والطعام مرجأ» أي: «إذا اشترى طعاماً بمائة دينار مثلاً ودفعها للبائع، ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين ديناراً وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً، وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام»^(٤)، والله أعلم.

(١) المغني ٦/١٨١، حاشية المقنع ٢/٦٠، شرح المنتهى ٢/١٨٧.

(٢) المغني ٦/١٨٤.

(٣) تهذيب السنن ٥/١٣٧.

(٤) فتح الباري ٤/٣٤٩.

وعلى ذلك فلا يجوز للمصرف في بيع المراجعة للآمر بالشراء أن يبيع السلعة حتى يملكها ويقبضها قبضاً حقيقياً حتى لا يشمل نهى النبي عليه الصلاة والسلام عن بيع السلع قبل قبضها.

الفرع الثالث: الشرط الثالث: أن تكون السلعة المباعة حائلة:

من شروط صحة بيع المراجعة للآمر بالشراء إذا كان الثمن فيها مؤجلاً: أن تكون السلعة المباعة حائلة لا مؤجلة.

ولا يلزم من ذلك أن تكون حاضرة عند المتعاقدين، بل يصح العقد ولو كان البيع على الصفة.

والأصل في هذا الشرط إجماع الأمة على تحريم بيع الكالئ بالكالئ^(١).

والباعث على ذكر هذا الشرط أمران:

الأمر الأول:

ما ذكره فضيلة الدكتور محمد الضرير، في بحثه عن المراجعة^(٢)، حيث يقول: «وقد كان لي رأي قديم في فهم هذا الحديث، كتبه قبل عشرين عاماً خلاصته أن النهي في الحديث - أي حديث حكيم بن حزام في النهي عن بيع ما ليس عنده - يتناول بيع الإنسان ما لا يملك إذا كان مدخولاً على تسليمه في الحال، ولا يتناول بيع الأشياء الموصوفة المتفق على تسليمها بعد مدة محددة من الزمان لأن العلة في المنع هي الغرر الناشئ عن عدم القدرة على التسليم، وهذا الغرر يزول أو يقل إذا كان التسليم بعد مدة يغلب منها تمكن البائع من الحصول على المبيع وتسليمه للمشتري».

(١) انظر ص ٧٤٥.

(٢) مجلة المجمع ١٠٠٣/٢/٥.

وبناء على ذلك فيمكن أن نعتبر هذا قولاً رابعاً يضاف إلى الأقوال الثلاثة السابقة في الإلزام بالوعد، لكن لا على أنه وعد بل عقد. ويمكن أن نتصور حالات بيع الإنسان ما ليس عنده إذا كان الثمن مؤجلاً على النحو الآتي:

١ - أن تكون السلعة المباعة عيناً فالبيع فاسد، ولا أعلم أحداً من أهل العلم صححه.

٢ - أن تكون السلعة المباعة موصوفة في الذمة وحالة، فالبيع صحيح عند الشافعية وفاسد عند الجمهور ولا أعلم أيّاً من المصارف الإسلامية أخذ بقول الشافعي هذا.

٣ - أن تكون السلعة المباعة موصوفة في الذمة ومؤجلة، ومقتضى كلام أهل العلم أنه لا يصح العقد لأنهم منعوا من المواعدة بله المعاقدة، وعلى الرأي الذي ألمح إليه فضيلته فإن العقد محتمل للتصحيح.

والمحظور في هذه الصورة هو أن العوضين مؤجلان، فهي من الكالئ بالكالئ وقد أجمع على تحريمه.

لكن قد يقال: إن حكاية الإجماع هذه غير دقيقة، فقد جوز الأحناف الاستصناع، وجوز المالكية الشراء من دائم العمل لا على وجه السلم، وبيع الدين من غير المدين، وجوز ابن تيمية قلب الدين على المدين إذا لم يربح فيه الدائن، وكل هذه المسائل من الكالئ بالكالئ^(١).

إلا أن مقتضى كلامهم أن هذه استثناءات من أصل التحريم، جوزت للحاجة، والواقع الآن أن ليس ثمة حاجة ملحة لتصحيح المعاقدة في المراجعة كحاجة الناس للاستصناع والتوريد مثلاً، إذ إن حاجة الناس تندفع بالوعد غير الملزم، فضلاً عن أن ثمة أدلة أخرى - سوى الحاجة - سوغت لأهل العلم تجويز المعاملات المذكورة، والله أعلم.

(١) سيأتي الحديث مفصلاً عن هذه العقود في المبحث الثاني بمشيئة الله تعالى.

الأمر الثاني: (الموجب للتنقيص على اشتراط الحلول):

هو أن البنوك - ومنها البنوك الإسلامية - بدأت تتجه في الآونة الأخيرة - من خلال صناديقها الاستثمارية - إلى عقد صفقات المراجعة في الأسواق المالية العالمية.

فتشتري البضائع وتبيعها بالآجل، فلم يعد الأمر قاصراً على المراجحات المحلية.

وهذه المعاملة يجب أن تسترعي انتباه أهل العلم والقائمين على الهيئات الشرعية ذلك أنها لا تخلو من محاذير متعددة منها:

١ - أن المراجحات التي تعقد في الأسواق المالية يتم كثير منها عن طريق العقود المستقبلية، فلا البائع يستلم الثمن، ولا المشتري يستلم البضاعة، فالبيع بهذه العقود محرم لأنه من الكالئ بالكالئ.

٢ - أن كثيراً من هذه المراجحات صورية، وحقيقتها مضاربات في أموال غير موجودة أصلاً عند بائعها فهي أشبه بصفقات البورصة التي هي كالمقامرة على تقلبات الأسعار، فيجب التثبت من امتلاك البائع للبضاعة بطلب شهادة مخزون تثبت أن السلع والبضائع محل التعاقد موجودة فعلاً لدى البنوك الخارجية، وأن تفرز وتميز وتحجز فعلاً تنفيذاً لعقد المراجعة، وذلك كيلا تكون المعاملة صورية غير مشروعة^(١).

٣ - ونقطة الارتكاز في هذه القضية أن الذي يتولى عقد هذه الصفقات بنوك أجنبية بالوكالة عن البنوك الإسلامية، فمن أين لتلك البنوك أن تعرف الضوابط الشرعية في المعاملات؟ أو أن تعرف أحكام الصرف أو بيع الدين أو الكالئ بالكالئ، أو ما يجب فيه التقابض أو التماثل وما لا يجب.

(١) الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٣٩.

إن الذي فهمته من عدد من البنوك أن كون الصندوق يضارب في البضائع - متجنباً الأسهم والسندات - يعد كافياً لأن يضيف عليه اسم: صندوق المرافحة الشرعية!! فאלله المستعان.

من أجل ذلك فقد صدرت عدة توصيات من بعض الهيئات الشرعية تنادي فيها المصارف الإسلامية تحاشي - قدر الإمكان - الدخول في هذه الأسواق، وإذا لزم الأمر فأن تثبت من شرعية المبيعات.

الفرع الرابع: الشرط الرابع: ألا يكون القصد من المعاملة التحايل على الربا:
لما كان التأجيل من سمات المرافحة المصرفية، كان من الضروري ضبط هذه المعاملة بعدم قصد الحيلة منها وذلك لكثرة الأخطاء التطبيقية العائدة إلى عدم الالتزام به في المصارف^(١).

ويظهر التحايل على الربا في المرافحة المصرفية في صور متعددة، من أهمها صورتان:

الأولى: أن تحتاج إحدى الشركات إلى تمويل، فتعرض على البنك شراء أسهمها أو شيء من ممتلكاتها بنقد، على أن تشتريها منه بثمن أعلى نسيئة.

والثانية: أن يكون الأمر بالشراء هو نفسه البائع على البنك، فإن كثيراً من الأمرين بالشراء يطلب شراء السلعة من شخص بعينه، قد يكون شريكاً أو وكيلًا له أو بينه وبين الأمر مواطأة على الحيلة.

ويندرج تحت هاتين الصورتين صور فرعية متعددة ستأتي الإشارة إلى شيء منها في المسائل التطبيقية.

وحكم هاتين المسألتين ينبني على اختلاف العلماء في مسألة «العينة»:

(١) الدليل الشرعي للمرافحة ص ٧٥.

وسوف نبين أولاً حكم بيع العينة، وعلى ضوء ذلك يتضح الحكم الشرعي لهاتين المسألتين.

فالعينة في اصطلاح الفقهاء: «بيع سلعة إلى أجل ثم شراؤها من المشتري بأقل من ثمنها نقداً»^(١).

سميت بذلك لأن مشتري السلعة إلى أجل يأخذ بدلها عيناً، أي نقداً حاضراً^(٢).

ولا خلاف بين الفقهاء على تحريم بيع العينة إذا كان هناك شرط مذكور في العقد الأول على الدخول في العقد الثاني^(٣).

وأما إذا لم يكن شرط، واشتراها بأقل من ثمنها الأول، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: جواز بيع العينة:
وهذا مذهب الشافعي^(٤)، والظاهرية^(٥).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول

قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ووجه الدلالة منه:

أن الآية عامة، فيدخل بيع العينة في عموم ما أحله الله، ولم يأت

(١) فتح القدير ٦/٣٢٣، مواهب الجليل ٤/٤٠٤، حواشي الشرواني ٤/٣٢٢، شرح المنتهى ٢/١٥٨.

(٢) المصباح المنير ص ١٦٧، المغرب ص ٣٣٥، طلبه الطلبة ص ١١٢.

(٣) تكملة المجموع ١٠/١٥٧، المنشور في القواعد ٢/٢٦٢، المحلى ٩/٤٧.

(٤) أسنى المطالب ٢/٤١، الفتاوى الفقهية الكبرى للهيتمي ٣/٤٤، نهاية المحتاج ٣/٤٧٧، حاشية الجمل ٣/٦٨.

(٥) المحلى ٩/٤٧.

تفصيل تحريمه في كتاب ولا سنة^(١).
ويناقش: بأن عموم الآية مخصوص بأدلة المانع كما سيأتي.

الدليل الثاني:

ما روى أبو هريرة وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما أن النبي ﷺ استعمل رجلاً على خيبر فجاءه بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: «أكل تمر خيبر هكذا؟ قال: لا والله يا رسول الله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل، بع الجمع بالدراهم، ثم اشتر بالدراهم جنيباً»^(٢).

ووجه الدلالة منه:

أن النبي ﷺ قال له: «بع الجمع ثم اشتر جنيباً» ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره^(٣).

نوقش: بأن قوله: «ثم اشتر بالدراهم جنيباً» «مطلق، والمطلق لا يشمل، ولكن يشيع، فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيما عداها، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء ممن باعه تلك السلعة بعينها»^(٤).

أي فيجب حمله على صورة البيع الصحيح^(٥).

الدليل الثالث:

ولأنه إذا جاز - بالاتفاق - أن يبيعه السلعة بمائة دينار ديناً ثم

(١) الحاوي الكبير ٦/٣٥١، المحلى ٩/٤٧.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب البيوع باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه برقم ٢٢٠١) ومسلم (كتاب المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل برقم ١٥٩٣).

(٣) شرح مسلم للنووي ١١/٢١، فتح الباري ٤/٤٠١، الحاوي الكبير ٦/٣٥٣، عمدة القاري ١١/١٠.

(٤) فتح الباري ٤/٤٠١.

(٥) إعلام الموقعين ٣/٢٣٥.

يشتريها منه بمائتين، ولم يُجعل ذلك مبادلة مائة بمائتين، فكذلك، إذا باعها بمائتين ثم اشتراها بمائة^(١).

ولأنه إذا جاز بيع السلعة من غير بائعها بثمن، فيجوز بيعها من بائعها بذلك الثمن كالعرض.

وإذا جاز بيع السلعة من شخص بعرض، فيجوز بيعها منه بقيمة ذلك العرض كالأجنبي^(٢).

ويناقش: بأن الأقيسة المذكورة لا تصح لأمرين:

الأول: أنها أقيسة في معارضة النص فهي فاسدة الاعتبار.

والثاني: أن الصور المذكورة تفارق العينة لانعدام شبهة الربا فيها، بخلاف العينة فإن الشبهة قوية في كونها ذريعة إلى الربا^(٣).

القول الثاني: تحريم بيع العينة:

وإلى هذا ذهب جمهور العلماء من الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم»^(٧).

(١) الأم ٧٩/٣.

(٢) الحاوي الكبير ٣٥٢/٦.

(٣) المغني ٢٦١/٦.

(٤) فتح القدير ٣٢٣/٦، العناية ٣٢٣/٦، البحر الرائق ٢٥٦/٦.

(٥) المقدمات الممهدة ٣٩/٢، مواهب الجليل ٤٠٦/٤، بلغة السالك ٤١/٢.

(٦) المغني ٢٦١/٦، الإنصاف ١٩٢/١١، شرح المنتهى ١٥٨/٢.

(٧) أخرجه أحمد ٨٤/٢، وأبو داود (كتاب البيوع والإجازات باب النهي عن العينة برقم =

ووجه الدلالة منه:

أن الحديث دل على أن التبائع بالعينة سبب للإذلال، وجعل الوقوع في هذه الأمور المذكورة بمنزلة الخروج من الدين، ولا يكون ذلك إلا لأمر محرم^(١).

نوقش الحديث من وجهين:

الأول: أن الحديث ضعيف لأن في إسناده انقطاعاً^(٢).

والثاني: أن دلالة الحديث على التحريم غير واضحة لأنه قرن العينة بالأخذ بأذنان البقر والاشتغال بالزرع، وذلك غير محرم، وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم^(٣).

وأجيب عن الوجه الأول بأن للحديث طرقاً يرتقي بها إلى رتبة الاحتجاج كما هو مبين في تخريجه.

وعن الوجه الثاني: بأن الوعيد ليس لمجرد الزرع والحرث بل لما اقترن به من الإخلاد إليه، والانشغال به عن الجهاد في سبيل الله، ولا

= (٣٤٦٢) والبيهقي ٣١٦/٥ وله عن ابن عمر ثلاث طرق:

الأول: عن الأعمش عن عطاء عنه، وفيه عنن الأعمش وهو مدلس.

والثاني: عن إسحاق أبي عبد الرحمن الخراساني عن عطاء الخراساني عنه. وإسحاق هذا ضعيف.

والثالث: عن شهر بن حوشب عن ابن عمر، وشهر هذا فيه مقال.

فطرق الحديث لا تخلو من مقال، إلا أنها باجتماعها يقوي بعضها بعضاً فيرتقي الحديث إلى رتبة الاحتجاج، لذا فقد صحح الحديث: ابن تيمية، وابن القيم (إعلام الموقعين ١٧٨/٣) وابن القطان (نصب الراية ١٧/٤) وقال ابن حجر في بلوغ المرام ص ١٧٧: رواه أبو داود من رواية نافع عنه، وفي إسناده مقال، ولأحمد نحوه من رواية عطاء، ورجاله ثقات.

والحديث صححه الشوكاني (نيل الأوطار ٢٩٨/٦) والألباني (السلسلة الصحيحة ١٦/١).

(١) نيل الأوطار ٢٩٩/٦.

(٢) الدراية ١٥١/٢.

(٣) نيل الأوطار ٢٩٩/٦.

شك أن هذا أمر مذموم شرعاً^(١).

ثم إنه لا يخفى ما في دلالة الاقتران من الضعف، فقد يجمع الكلام بين القرائن في اللفظ الواحد ويفرق بينها في الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

الدليل الثاني:

عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم، فقالت: يا أم المؤمنين إني بعت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة، وإني ابتعته منه بستمائة نقداً، فقالت لها عائشة: بئس ما اشتريت وبئس ما شريت، وإن جهاده مع رسول الله ﷺ قد بطل إلا أن يتوب^(٢).

ووجه الدلالة منه:

أن الظاهر أن عائشة رضي الله عنها لا تقول مثل هذا التغليظ وتقدم عليه إلا بتوقيف سمعته من رسول الله ﷺ، فجرى مجرى روايتها ذلك عنه، يدل على ذلك أمران:

الأول: أن القياس لا يقتضي ما ذكرته.

والثاني: أن إبطال الجهاد بالاجتهاد لا يجوز^(٣).

(١) نيل الأوطار ٢٩٩/٦، السلسلة الصحيحة ١٧/١.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/٨٤ برقم ١٤٨١٢) والدارقطني ٥٢/٣، والبيهقي ٣٣٠/٥، وأعله الدارقطني بجهالة العالية بنت أيفع زوجة أبي إسحاق. وتعقبه غير واحد فقال في الجوهر النقي: «قلت: العالية معروفة روى عنها زوجها وابنها وهما إمامان وذكرها ابن حبان في الثقات» ٣٣٠/٥، وقال ابن الجوزي: «قالوا: العالية مجهولة لا يقبل خبرها، قلنا: بل هي امرأة معروفة جلييلة القدر ذكرها ابن سعد في الطبقات» نصب الراية ١٦/٤، وقال ابن القيم: «فهذه امرأة أبي إسحاق وهو أحد أئمة الإسلام الكبار وهو أعلم بامرأته وبعدها فلم يكن ليروي عنها سنة يحرم بها على الأمة وهي عنده غير ثقة» إعلام الموقعين ٣/١٧٩، فظهر بهذا أن الأثر صحيح ولذا قال الزيلعي ١٦/٤: «قال في التنقيح: هذا إسناد جيد».

(٣) المغني ٢٦١/٦، الحاوي الكبير ٣٥١/٦، إعلام الموقعين ٣/١٨١.

نوقش هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لا يصح إسناده لجهالة امرأة أبي إسحاق الراوية لهذا الأثر عن عائشة رضي الله عنها ^(١).

الوجه الثاني: أنه لا يصح معنى لأن زيّدًا لو كان أتى أعظم الذنوب من الربا الصريح وهو لا يدري أنه حرام لكان مأجورًا في ذلك أجرًا واحدًا غير آثم فكيف يظن بأم المؤمنين إبطال جهاد زيّد في شيء عمله مجتهدًا؟! وإبطال الأعمال لا يكون إلا بالشرك ^(٢).

الوجه الثالث: أنه لو سلم بصحة الأثر لما كان فيه حجة، لأن زيّدًا خالفها، وإذا اختلف الصحابيّان وكان القياس مع أحدهما كان قول من عاضده القياس أولى ^(٣).

وأجيب عن الوجه الأول: بأن تضعيف الحديث بجهالة امرأة أبي إسحاق مردود بما هو مبين في تخريج الأثر، وقد ذكرها ابن حبان في الثقات ^(٤).

وعن الوجه الثاني: بأن عائشة لم تقصد إحباط العمل بالشرك أو بالردة، بل قصدت أن هذا من الكبائر التي يقاوم إثمها ثواب الجهاد، ويصير بمنزلة من عمل حسنة وسيئة بقدرها فكأنه لم يعمل شيئًا ^(٥).

وعن الوجه الثالث: بأن القول بأن زيّدًا رضي الله عنه قد خالفها غير صحيح، فإنه لم يقل قط: إن هذا حلال، ولا أفتى بذلك يومًا، ومذهب الرجل لا يؤخذ من فعله إذ لعله فعله ناسيًا أو ذاهلًا أو غير متأمل ولا ناظرًا أو متأولًا أو ذنبًا يستغفر الله منه ويتوب ^(٦).

(١) الحاوي الكبير ٦/٣٥٢، المحلى ٩/٤٩.

(٢) المحلى ٩/٥٠.

(٣) الحاوي الكبير ٦/٣٥٢.

(٤) الثقات ٥/٢٨٩.

(٥) تهذيب السنن ٥/١٠٥.

(٦) إعلام الموقعين ٣/١٨١.

الدليل الثالث:

الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم في تحريم هذا البيع، فقد روي ذلك:

- عن عائشة رضي الله عنها وقد تقدم.
- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل باع من رجل حريرة بمائة ثم اشتراها بخمسين نقداً، فقال: «دراهم بدراهم متفاضلة دخلت بينهما حريرة»^(١).
- وعن أنس رضي الله عنه أنه سئل عن العينة فقال: «إن الله لا يخذع، هذا مما حرم الله ورسوله»^(٢). وهذا له حكم الرفع.
- ولم يعلم لهؤلاء مخالف من الصحابة، فكان كالإجماع منهم على تحريم العينة^(٣).

الدليل الرابع:

أن الله تعالى حرم الربا، والعينة وسيلة إلى الربا، بل هي من أقرب وسائله، والوسيلة إلى الحرام حرام، فإن المتعاقدين لم يعقدا على السلعة بقصد تملكها ولا غرض لهما فيها بحال، وإنما الغرض والمقصود بالقصد الأول: مائة بمائة وعشرين، وإدخال تلك السلعة في الوسط تليس وعبث، حتى لو كانت السلعة تساوي أضعاف ذلك الثمن، أو تساوي أقل جزء من أجزائه لم يبالوا بجعلها مورداً للعقد لأنهم لا غرض لهم فيها^(٤).

(١) ذكره ابن حزم في المحلى ٤٨/٩، وقال ابن القيم في إعلام الموقعين ١٧٨/٣: «روى محمد بن عبد الله الحافظ المعروف بمطين في كتاب البيوع له - فذكر أثر ابن عباس وأنس الآتي».

(٢) انظر: الهامش السابق.

(٣) تهذيب السنن ١٠١/٥.

(٤) تهذيب السنن ١٠١/٥.

الترجيح:

من خلال استعراض أدلة الفريقين فإن الذي يترجح للباحث هو القول بتحريم بيع العينة إذا كان ثمة مواطاة أو اتفاق أو عادة أو شرط لفظي أو عرفي، أما إذا خلت المبايعة من ذلك فإن الأرجح هو جوازها إذا قبض المشتري السلعة قبضاً تاماً، لأن المعنى الذي حرمت من أجله العينة وهو التحايل على الربا منتفٍ حينئذ، ولأن المشتري لو منع من إعادة السلعة إلى بائعها لربما حصل عليه ضرر في ذلك، فقد لا يجد من يشتريها بسعر مناسب إلا بائعها لأنه قد يكون أعلم بها أو مختصاً ببيعها ونحو ذلك، والخرج مرفوع في الشريعة، وبهذا تجتمع الأدلة بإذن الله.

وقد ذهب إلى مثل هذا الإمام أحمد في مسألة مشابهة، فقال: «لو باع من رجل دنانير بدراهم، لم يجز أن يشتري بالدراهم منه ذهباً، إلى أن يمضي ويبتاع بالورق من غيره ذهباً فلا يستقيم، فيجوز أن يرجع إلى الذي ابتاع منه الدنانير فيشتري منه ذهباً»^(١).

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية في بيع العينة أنه إذا لم يكن مواطاة فإنه يصح العقد الأول، فإن كانت مواطاة بطل العقدان جميعاً، وذكر أن هذا قول أحمد^(٢).

والحق أهل العلم بالعينة عكسها وهو: ما لو باعه سلعة بنقد ثم اشتراها بأكثر منه نسيئة، قال ابن القيم رحمته الله: «قد نص أحمد.. على أنه لا يجوز إلا أن تتغير السلعة لأن هذا يتخذ وسيلة إلى الربا، فهو كمسألة العينة سواء، وهي عكسها صورة، وفي صورتين قد ترتب في ذمته دراهم مؤجلة بأقل منها نقداً، لكن في إحدى صورتين: البائع هو الذي اشتغلت ذمته، وفي الصورة الأخرى: المشتري هو الذي اشتغلت ذمته، فلا فرق بينهما»^(٣).

(١) إعلام الموقعين ٣/٢٤٢، الفروع ٤/١٦٧.

(٢) الفروع ٤/١٧٠.

(٣) تهذيب السنن ٥/١٠٧، وانظر: المغني ٦/٢٦٣، حاشية الدسوقي ٣/٨٨، بلغة السالك ٢/٤٧.

وبناء على ما سبق:

فإنه يحرم على البنك في بيع المراجعة للآمر بالشراء أن يشتري السلعة من شركة أو محل تابع للآمر أو من وكيله، لأن صورة ذلك كصورة عكس مسألة العينة فإن الأمر يبيع السلعة بنقد ثم يشتريها من البنك نسيئة.

ولكن لو وقع الشراء منه اتفاقاً، بأن طلب الأمر سلعة موصوفة في الذمة، فلم يجد البنك أحسن عرضاً مما هو عنده لذات السلعة، فالأقرب - والله أعلم - أن العقد جائز إذا لم يكن ثم مواطأة.

ويدخل في العينة بل هي أشد صورها تحريماً ما إذا اتفق الأمر والبنك على أن يبيعه السلعة ثم يبيعها الأمر إلى البائع الأصلي، فهذه هي الحيلة الثلاثية، قال ابن القيم: «وللعينة صورة خامسة - وهي أقبح صورها وأشدّها تحريماً - فذكر الحيلة الثلاثية»^(١).

والمتتبع لقرارات الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية يلحظ اهتماماً واضحاً من قبل تلك الهيئات، ووقوفاً حازماً إزاء تطفل العينة على عقود المراجعة المصرفية، فهي تؤكد بين الفينة والأخرى على الجهات التنفيذية على التحري في هوية الأمر والبائع، وألا يكون البائع وكيلًا أو شريكًا أو متواطئًا مع الأمر^(٢)، نسأل الله أن يكلل هذه الجهود بالنجاح، وأن يصاحب ذلك تنفيذًا جادًا من قبل الجهات التنفيذية. والله الموفق.

وتتحقق العينة في عقود المراجعة المصرفية في عدة صور، منها:

١ - قيام البنك بسد عجز ميزانية الدولة عن طريق شراء أسهم أو معدات

(١) تهذيب السنن ١٠٩/٥، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية ٧٤/٢٨، أقسام المداينة لابن عثيمين ضمن كتاب رسائل فقهية ص ١٠٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي رقم ٢٦٦، ١٧، ١٥، وقرارات الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي رقم ١٢١، ٨٨، ٧٨، ٧٢، والفتوى رقم ٢٢ للهيئة الشرعية لبنك الغرب الإسلامي، السودان، الفتوى رقم ٢٩ للمستشار الشرعي للبركة، ندوات البركة الاقتصادية ص ١٤٠، الدليل الشرعي للمراجعة ص ٧٩ - ٩١.

معينة لشركة حكومية ثم بيعها إليها بثمن أكبر مؤجلاً .

٢ - إذا اشترى البنك السلعة من شركة، وباعها لشركة أخرى، ومالك الشركتين واحد (الشركات القابضة).

٣ - أما إذا كان الواعد بالشراء شركة مملوكة جزئياً للبائع أو بالعكس، فقد اختلفت هيئات الفتوى في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أنها من العينة، لأن للواعد نصيباً في الشركة البائعة فهو يطلب من البنك الشراء من نفسه والبيع له، وهذا الشرط فيه مصلحة ظاهرة له .

وهذا ما ذهب إليه الهيئات الشرعية لبنك الغرب الإسلامي بالسودان، وبيت التمويل الكويتي^(١).

القول الثاني: أن هذه ليست من العينة لأن من شرط العينة - كما قرر أهل العلم -: أن يكون المشتري الثاني هو البائع الأول أو وكيله^(٢)، والواعد هنا ليس هو البائع الأول ولا وكيلاً له وإنما شريك . وهذا ما ذهب إليه ندوة البركة الاقتصادية الثامنة^(٣).

القول الثالث: إنه يفرق بين الشركات التابعة التي تزيد نسبة ملكية الواعد أو البائع فيها عن النصف، والشركات الزميلة وهي التي تقل نسبة ملكية الواعد أو البائع فيها عن النصف، فيحرم العقد في الأولى دون الثانية إعطاءً للأكثر حكم الكل .

والذي يظهر للباحث التفصيل في هذه المسألة:

فإما أن ينص الواعد على شراء السلعة من شركة بعينها أو لا، فإذا

(١) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٨٤.

(٢) فتح القدير ٦/٦٩، تبين الحقائق ٤/٥٣، التاج والإكليل ٤/٣٩٧، الكافي ٣/٤١.

(٣) فتاوى ندوات البركة ص ١٤٠.

لم ينص فيجوز للبنك أن يشتري السلعة من أي شركة حتى ولو كانت ملكية الواعد فيها تمثل أغلبية، أو كانت الشركة البائعة نفسها تمتلك أغلبية في الشركة الآمرة، لأن احتمال المواطأة منتفٍ حينئذٍ. أما إذا نص الواعد على شراء السلعة من شركة بعينها، فالأمر لا يخلو:

أ - إما أن يكون للواعد نسبة قليلة في ملكية الشركة، مثل أي مساهم يطلب شراء سلعة من الشركة التي ساهم فيها، فلا محذور في ذلك، لأن احتمال المواطأة بعيد، ولو حرمت هذه الصورة لأدى ذلك إلى إغلاق المراجعة في وجوه كثير من الناس، إذ قلَّ أن يخلو أحد من أن يحتاج إلى شراء سلعة بالمراجعة من شركة له أسهم فيها.

ب - أو يكون له أغلبية فيها أو العكس، فاحتمال المواطأة وارد جدًّا، إذ قد يكون الهدف هو التمويل وليس السلعة، فيجب على المصرف أن يتحرى في هذا الطلب، لئلا تتخذ المراجعة غطاءً للتمويل الربوي، فإن تبين أن السلعة مقصودة حقيقة فليس من العينة، وإن تبين أن المقصود هو التمويل فيحرم، ويقوي احتمال المواطأة إذا كانت السلعة موجودة بنفس المواصفات عند شركة أخرى غير المنصوص عليها.

واشتراط أهل العلم في العينة أن يكون البائع الأول هو المشتري الثاني لا ينفي تحققها إذا كان ذلك عن مواطأة بينهما، فإنها تكون من العينة الثلاثية، وهي أشد أنواعها تحريمًا.

الفرع الخامس: الشرط الخامس: أن يقع البيع بآثا غير مبهم:

لما كان الأجل ملازمًا للمراجعة المركبة، وكانت المصارف تضع أسعارًا للسلعة المباعة تتفاوت بتفاوت الأجل، جاء اشتراط: (أن يقع البيع بآثا) احترازًا من الإيهام في العقد، بأن يقول للعميل: هي بنقد كذا وبنسيئة كذا، أو يقول: هي بنقد بمائة ألف ريال، أو بالتقسيط ثلاثين شهرًا، بمائة وخمسين، ويقع البيع بينهما من غير بتٍّ بأحد السعيرين.

وهذا الشرط مطلوب في مرحلة المعاقدة لا في مرحلة المراجعة.

وقد اختلف العلماء في هذا الشرط على قولين:

القول الأول: ذهب عامة أهل العلم إلى أنه لا يجوز أن يذكر البائع للسلعة ثمينين: أحدهما حالاً، والآخر نسيئة، ويتم العقد دون جزم بأحدهما^(١)، بل حكى بعضهم الاتفاق على ذلك^(٢)، إلا أن هذا الإجماع لا يصح لما سيأتي.

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه (نهى عن بيعتين في بيعة)^(٣).

ووجه الدلالة منه:

أن الحديث محمول على ما إذا باعه بعشرة نقداً وبخمس عشرة إلى أجل، فيقع البيع بينهما من غير أن يعين بأي الثمينين اشترى^(٤).

وبهذا فسر ابن مسعود رضي الله عنه أحد رواة الحديث - فقد قال: «صفتان في صفقة ربا أن يقول الرجل: إن كان بنقد فبكذا وإن كان نسيئة فبكذا»^(٥).

نوقش هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الصورة المذكورة بعيدة عن معنى الحديث إذ ليست

(١) المبسوط ٨/١٣، بدائع الصنائع ٥٩٦/٦، المنتقى ٣٩٥/٦، حاشية الدسوقي ٥٨/٣، نيل الأوطار ٢٣٥/٦، الأم ١٨٦/٨، المجموع شرح المذهب ٣٣٨/٩، المغني ٦/٣٣٣، الإنصاف ٢٣٢/١١.

(٢) بداية المجتهد ١٨٣/٢، الغرر ص ٨٢.

(٣) الحديث سبق تخريجه، انظر ص ٦٧٧.

(٤) غريب الحديث ٢/٢٢٤، معالم السنن ٩٨/٥، نيل الأوطار ٢٣٥/٦.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٤/٥، وعبد الرزاق ١٣٨/٨، وبمثل تفسير ابن مسعود فسرته سماك بن حرب راوي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، انظر المصنف لابن أبي شيبة ٥٤/٥.

بيعتين، وإنما بيعة واحدة بأحد الثمنين، ولا مدخل للربا هنا^(١).

الوجه الثاني: أن العلماء اختلفوا في تفسير الحديث على أقوال:

القول الأول: أن المراد ببيعتين في بيعة: اشتراط عقد في عقد.

وبهذا فسرہ الإمام الشافعي وأحمد - رحمهما الله -، في أحد التفسيرين المرويين عنهما، وهو تفسير الحنفية أيضًا^(٢).

القول الثاني: أن المراد قلب الدين في صورة بيع الدين المؤجل على المدين إلى أجل آخر بزيادة عليه.

أشار إلى ذلك في معالم السنن^(٣).

القول الثالث: أن المراد أن يقول له: أبيعك هذه السلعة بدينار أو هذه الأخرى بدينارين^(٤).

القول الرابع: أن المراد به ما ذكره أصحاب القول الأول، وهو بيع السلعة بسعرين من غير بت في أحدهما.

القول الخامس: أن المراد بالحديث: بيع العينة.

مثل: أن يشتري سلعة بمائة مؤجلة، ثم يبيعها على بائعها الأول بثمانين حالة.

وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم^(٥)، وقد أيّد هذا المعنى بما يلي:

(١) إقامة الدليل على إبطال التحليل لابن تيمية، ضمن الفتاوى الكبرى ٥١/٦، تهذيب السنن ١٤٨/٥، فتح القدير ٨١/٦.

(٢) الأم ٧٨/٣، المغني ٣٣٢/٦، فتح القدير ٨٠/٦، المحلى ١٥/٩.

(٣) معالم السنن ٩٨/٥، نيل الأوطار ٢٣٥/٦.

(٤) المنتقى ٣٩٠/٦، بداية المجتهد ١٨٢/٢.

(٥) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٥١/٦، إعلام الموقعين ١٦٢/٣.

أ - أن الحديث جاء مفسراً في الرواية الأخرى في قوله عليه الصلاة والسلام: «من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا»^(١)، إذ المتعامل بالعينه إما أن يأخذ الثمن الزائد فيكون قد أخذ الربا، أو يأخذ الثمن الأقل وهو الأول فيكون قد أخذ الأوكس^(٢).

ب - ما روى الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين في بيعة، وعن بيع وسلف - الحديث»^(٣)، فجمع النبي عليه الصلاة والسلام في النهي بين البيعتين في بيعة، والبيع والسلف، لأن كلا هذين العقدين يؤولان إلى الربا، فدل على أن المراد بالنهي ما كان يؤول إلى الربا.

الوجه الثالث: أن المراد بتفسير ابن مسعود وغيره من السلف، أن يقول، هي بنقد كذا أبيعكها بنسيئة كذا، فيكون قد جمع صفقتي النقد والنسيئة في صفقة واحدة، وجعل النقد معياراً للنسيئة^(٤).

الدليل الثاني:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك»^(٥).

فقد حمل الأحناف معنى النهي عن الشرطين في البيع على ما إذا قال: بعثك هذا العبد بألف نقداً أو بألفين نسيئة، فهذا بيع واحد تضمن شرطين يختلف المقصود فيه باختلافهما^(٦).

(١) وهي رواية أبي داود للحديث، انظر تخريج الحديث.

(٢) تهذيب السنن ١٤٨/٥.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ١٧٤/٢، والحديث سبق تخريجه ص.

(٤) إقامة الدليل على إبطال التحليل ٥١/٦، (الفتاوى الكبرى).

(٥) الحديث سبق تخريجه ص ٣٢٥.

(٦) حاشية الشلبي ٥٤/٤، الجوهرة النيرة ٢٠٣/١، شرح السنة ١٤٥/٨.

ويناقش من وجهين:

الأول: أن التفسير المذكور ليس فيه شرطان، بل فيه تخيير بين أمرين.

والثاني: أن المراد بالشرطين في البيع: البيعتان في بيعة، فإن الشرط يطلق على العقد نفسه، لأنهما تشارطا على الوفاء به فهو مشروط، والشرط يطلق على المشروط كثيرا كالضرب يطلق على المضروب، والحلق على المحلوق.

يؤيد ذلك أنه جمع في هذا الحديث السلف والبيع مع الشرطين في البيع، وفي الرواية الأخرى المتقدمة جمع السلف والبيع بالبيعتين في بيعة، وسر ذلك: أن كلا الأمرين يؤول إلى الربا، وهو ذريعة إليه^(١).

الدليل الثالث:

ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الغرر^(٢).

ووجه الدلالة منه: أن البيع إذا كان متردداً بين أمرين، فإنه لم ينعقد بشيء معلوم، ولأن الثمن فيه مجهول لجهلهما باستقراره على الثمن الحاضر أو الثمن المؤجل، فيكون غرراً^(٣).

نوقش: بأن الغرر الذي فيه ليس بأبعد من تخييره بعد البيع بين الأخذ والإمضاء ثلاثة أيام^(٤).

الدليل الرابع:

كما استدلوا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لا بأس أن يقول

(١) تهذيب السنن ١٤٩/٥.

(٢) الحديث سبق تخريجه، انظر ص ٧٣٤.

(٣) الأم ٣٠٥/٧، الحاوي الكبير ٤٢٠/٦.

(٤) إعلام الموقعين ١٦٢/٣.

للسلعة: هي بنقد بكذا وبنسيئة بكذا، ولكن لا يفترقا إلا عن رضا^(١).

ويناقش: بأن الأثر ضعيف كما هو مبين في تخريجه.

القول الثاني: جواز الإبهام في البيع، ويصح العقد، وإن لم يعقدا على أحد الثمنين.

وهذا هو قول الأوزاعي، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، ويتخرج وجهًا احتمالًا في مذهب أحمد بناءً على تجويزه الإبهام في الإجارة في إحدى الروايتين^(٢).

وعن طاوس، وعطاء، والحكم، وحماد، وإبراهيم النخعي، أنهم لم يروا بأسًا أن يقول: أبيعك بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا، فيذهب على أحدهما^(٣)، فيحتمل أن مرادهم الجواز مطلقًا، أو أنه جرى بينهما بعد ما يجري في العقد، فكأن المشتري قال: أنا آخذه بالنسيئة بكذا، فقال: خذه أو قد رضيت، فيكون هذا عقدًا كافيًا^(٤).

استدل أصحاب هذا القول:

- ١ - بالأدلة العامة على أن الأصل في العقود والشروط الصحة، وحيث لم يثبت عندهم دليل على المنع، فيبقى الأمر على أصله وهو الجواز.
- ٢ - وبالأدلة السابقة في جواز الإبهام في الإجارة، فإن الإجارة نوع بيع^(٥).

إلا أن شيخ الإسلام ابن تيمية يقيد الجواز بما إذا لم يجعل النقد

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١١٩/٦، وفي إسناده أشعث بن سوار الكندي وهو ضعيف، قاله الألباني في إرواء الغليل ١٥٢/٥.

(٢) معالم السنن ٩٧/٥، شرح السنة ١٤٣/٨، المغني ٣٣٤/٦، إقامة الدليل على إبطال التحليل ٥١/٦، إعلام الموقعين ٤٠١/٣.

(٣) انظر المصنف لابن أبي شيبة ٥٥/٥.

(٤) المغني ٣٣٤/٦.

(٥) انظر ص ٦٩١.

معياريًا للنسيئة - كما تقدم - والمراد أن يكون قصد المشتري التورق، بأن يقوم السلعة في الحال ثم يشتريها إلى أجل بأكثر من ذلك، ويَحْمِلُ على ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا استقمت - أي قومت - بنقد وبعث بنقد فلا بأس به، وإذا استقمت بنقد فبعث بنسيئة فلا، فإنما ذلك ورق بورق»^(١).

الترجيح:

الذي يترجح للباحث - والله أعلم - هو القول الأول بالمنع من الإبهام في البيع للحديث الوارد في النهي عن بيعتين في بيعة، فإن الحديث يحتمل التفسيرات المذكورة، لا سيما صورة الإبهام فقد فسره بها ابن مسعود رضي الله عنه، وعليه فيحمل الحديث على جميع هذه الصور لأنه يصدق على كل منها وجود بيعة متضمنة لبيعتين، فتكون مشمولة بلفظ الحديث، ولا يوجد دليل واضح على تعيين المراد بواحد مما ذكر من الأقوال، لا من كلام الشارع ولا من لغة العرب ولا من عرف الاستعمال^(٢).

والفرق بين الإبهام في البيع والإبهام في الإجارة أن الإبهام في الإجارة يقصد منه الحفز والتعجيل، فهو من باب الجعالة، وهي تحتل الجهالة، بخلاف البيع.

الفرع السادس: الشرط السادس: عدم أفراد الزيادة مقابل التأجيل عن الثمن الحال:

من الإجراءات التي تقوم بها بعض المصارف في مرابحاتها الآجلة أن تحدد سعر السلعة على أساس سعر النقد، ثم تفرد الزيادة مقابل التأجيل - (سواء كان التأجيل دفعة واحدة أو على أقساط) - في خانة مستقلة من العقد.

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٢٣٦/٨، برقم ١٥٠٢٨.

(٢) بداية المجتهد ١٨٢/٢.

فما الحكم الشرعي لهذه العملية؟.

يفرق في هذا الحكم بين حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون أفراد الزيادة بالذكر في مرحلة المواعدة، أو في مرحلة المساومة، أما العقد فيكون بثمن واحد، فالذي عليه جمهور العلماء المعاصرين أن هذا جائز^(١).

والحالة الثانية: أن يكون أفراد الزيادة في صلب العقد، فهذه لا تخلو إما أن تذكر الزيادة على أساس أنها جزء من فوائد التأخير في الأداء، وتزداد كلما زاد الأجل فهذه لا شك أنها من الربا الصريح سواء سميت فائدة أم لا^(٢).

وإما أن تفرد عن الثمن النقدي في صلب العقد، ولا تزداد بزيادة الأجل، فقد رأى بعض المعاصرين أن هذا جائز لأنه لا فرق بين أفراد الزيادة في العقد أو إدراجها في الثمن الإجمالي للسلعة^(٣).

بينما يرى آخرون منع ذلك، تجنباً لمضارعة الربا، وسدّاً لذريعة مضاعفة القيمة بازدياد الأجل^(٤).

والأقرب هو القول بالكراهة كما كره بعض السلف بيع المربحة فيما لو قال له: هي علي بمائة درهم، بعثك بها وأربح في كل عشرة درهماً^(٥)، لما فيه من مشابهة الربا، والله أعلم.

(١) فتاوى الهيئة الشرعية للبركة ص ٨٣، الدليل الشرعي للمربحة ص ١٣٠، بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ١٤.

(٢) بحوث في قضايا فقهية معاصرة ص ١٤، الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ٥٥٤/٢.

(٣) مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٣٩٤/١/٦ - ٤٠٠.

(٤) المرجع السابق ص ٣٩٩.

(٥) المغني ٢٦٦/٦.

المطلب الثالث

الجانب التطبيقي لعقود المراجعة^(١)

نتناول في هذا المطلب عددًا من المسائل التطبيقية لعقد المراجعة المصرفية، ومحاولةً لجمع شتات هذه المسائل، ستقسم الدراسة إلى ثلاثة أفرع وفقًا لمراحل المراجعة، وذلك على النحو الآتي:

١ - المرحلة الأولى: مرحلة المواعدة.

٢ - المرحلة الثانية: مرحلة التملك.

٣ - المرحلة الثالثة: مرحلة البيع^(٢).

(١) تنبيه:

لم يكن في الخطة المعتمدة سوى أربع مسائل تطبيقية، وهي المذكورة في الأفرع (الثاني والثالث من مرحلة التملك، والأول والثاني من مرحلة البيع). لكن تحصل أثناء إعداد الرسالة جملة من المسائل التطبيقية الأخرى، فأضفتها إتمامًا للفائدة، علمًا بأن جميع هذه المسائل ترجع إلى التأصيل الفقهي السابق في المطلب الثاني.

(٢) ينظر: ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٨٨.

المرحلة الأولى

مرحلة المواعدة

الفرع الأول: أخذ العربون من الواعد:

اختلفت أنظار الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية في حكم أخذ العربون من الواعد.

ولهم في ذلك اتجاهان:

الاتجاه الأول: يرى جواز أخذ العربون من الواعد.

ويمثل هذا الاتجاه: الهيئات الشرعية لكل من: بيت التمويل الكويتي، ومصرف قطر الإسلامي، وبه صدر قرار مؤتمر المصرف الإسلامي الثاني المنعقد بالكويت.

والاتجاه الثاني: يرى عدم جواز أخذ العربون من الواعد.

ويمثل هذا الاتجاه: شركة الراجحي، وعامة البنوك الإسلامية في السودان.

ومأخذ هذين الاتجاهين: هو قضية الإلزام بالوعد، فمن رأى جواز الإلزام بالوعد استجاز أخذ العربون، ومن لا فلا.

والذي رجحه الباحث في هذه المسألة هو عدم جواز الإلزام، وبالتالي فلا يصح أخذ العربون.

ويجدر التنبيه إلى أن جميع من أجاز أخذ العربون يشترط ألا يستقطع منه إلا بمقدار الضرر الفعلي المتحقق على البنك من جراء نكول العميل

عن الشراء، وإذا أتم الواعد الشراء فإن هذا المبلغ يخصم من ثمن السلعة، وهو بهذا يخالف العربون بمعناه الفقهي، والذي يحق للبائع أخذه كاملاً إذا عدل المشتري عن الشراء^(١).

ويلحق بمسألة الوعد ما إذا طلب الواعد شراء سلعة معينة كعقار مثلاً، فاحتاج البنك إلى تثمين هذا العقار من أهل الخبرة، وكلفه ذلك مبالغ معينة، فإنه لا يجوز أن يطالب الواعد بدفع هذه المبالغ مقدماً مع الوعد، وإنما له أن يدرجها ضمن التكلفة الإجمالية عند البيع^(٢).

الفرع الثاني: أخذ البنك ضمانات من العميل في مرحلة الوعد:

درجت بعض البنوك على أخذ الضمانات من رهون أو كفالات في مرحلة الوعد، وهذا الأمر أجازته الهيئات الشرعية، ولكن بشرط عدم استخدام هذه الضمانات إلا بعد توقيع العملاء على عقود المراجعة، واشترطت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي أيضاً: «أن تكتب الشركة في خطاب قبولها الضمانات وتحديد سقف التعامل معه عبارة تؤكد عدم أحقية الشركة في استخدام هذه الضمانات في معاملات المراجعة إلا بعد توقيع عقود المراجعة من الطرفين»^(٣).

وقد يرد على هذا الإجراء أن من الفقهاء من منع أخذ الرهن أو الضمان قبل ثبوت الدين.

وبيان ذلك فيما يلي:

(١) ينظر: الدليل الشرعي للمراجعة ص ١١٧، قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١/ ٣٠٢، فتاوى ندوات البركة ص ١٦٢، ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ٣٢، بيع المراجعة للأشقر ص ٤٩.

(٢) ينظر: قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١/ ١١٦.

(٣) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار ١/ ٣٠٧، الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٣١.

أ - الرهن :

اختلف الفقهاء في حكم الرهن قبل وجوب الدين على قولين :
 القول الأول: عدم صحة الرهن قبل ثبوت الدين .
 وهذا مذهب الشافعية^(١)، والحنابلة في المشهور من المذهب^(٢).
 استدل أصحاب هذا القول بما يلي :

الدليل الأول:

أن الرهن وثيقة بحق فلا يجوز تقديمها عليه كالشهادة^(٣).
 ويناقش: بأن الشهادة لا يمكن التوثق بها قبل ثبوت الحق، بخلاف
 الرهن فإنه مستدام.

الدليل الثاني:

«أن الارتهان احتباس بالحق ووثيقة فيه، فلم يجوز تقدم الاحتباس
 على غير حق يقع به الاحتباس»^(٤).
 ويناقش: بأن الراهن إذا رضي بحبسه قبل الحق فله ذلك، لأنه ملكه
 وقد رضي بحبسه.

القول الثاني: جواز الرهن قبل ثبوت الدين.

وهذا مذهب الحنفية^(٥)، والمالكية^(٦)، وقول عند الحنابلة^(٧).

(١) فتح العزيز ٣١/١٠، الحاوي الكبير ١١٢/٧، أسنى المطالب ١٥٠/٢، نهاية المحتاج ٢٥١/٤.

(٢) الشرح الكبير على المقنع ٣٦٥/١٢، المبدع ٢١٢/٤، شرح المنتهى ٢٣١/٢، نيل المآرب ١٢٨/٣.

(٣) الكافي لابن قدامة ١٨١/٣، نهاية المحتاج ٢٥١/٤.

(٤) الحاوي الكبير ١١٢/٧.

(٥) الكفاية ٨٦/٩، تبين الحقائق ٧١/٦، البحر الرائق ٢٧٧/٨، درر الحكام شرح غرر الأحكام ٢٥٢/٢.

(٦) بداية المجتهد ٢٣١/٢، بلغة السالك ١٠٨/٢.

(٧) الكافي لابن قدامة ١٨١/٣، الإنصاف ٣٦٣/١٢.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قوله تعالى: ﴿فَهِنَّ مَفْبُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٨٣].

ووجه الدلالة من الآية:

أن الله ﷻ: «جعل لزوم الرهن بالقبض، من غير أن يشترط فيه تقدم الحق، فدلّ على استواء حكمه قبل وبعد»^(١).

نوقش: بأن الله قال في أول الآية: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ «فكان الدين المذكور شرطاً في صحة الرهن، كالقبض المذكور»^(٢).

ويجاب من وجهين:

الأول: عدم التسليم بأن الآية تفيد وجوب القبض، وقد سبق بيان ذلك.

الثاني: أن غاية ما تفيد الآية مشروعية الرهن عند المدائنة، ولا دلالة فيها على المنع قبلها.

الدليل الثاني:

أن الرهن وثيقة بالدين فجاز عقدها قبل وجوبه، كما يصح الضمان قبل وجوب الدين^(٣).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني، لأن الأصل في العقود الصحة، ولا دليل على اشتراط تقدم ثبوت الدين على الرهن.

(١) الحاوي الكبير ١١٣/٧.

(٢) الحاوي الكبير ١١٣/٧.

(٣) الشرح الكبير على المقنع ٣٦٥/١٢.

ب - الضمان:

اختلف الفقهاء في حكم الضمان قبل وجوب الدين على قولين:

القول الأول: المنع من ذلك.

وهذا مذهب الشافعية^(١)، ورواية عند الحنابلة^(٢).

استدل أصحاب هذا القول:

بأن الضمان «وثيقة فلا تتقدم بثبوت الحق كالشهادة»^(٣).

ويناقش: بأن المقصود من الشهادة الإثبات، وهو غير متصور قبل ثبوت الحق، أما المقصود من الضمان فهو الاستيفاء، وهو ممكن ولو قبل وجوب الحق.

القول الثاني: جواز الضمان ولو قبل وجوب الدين. وهذا مذهب الأحناف^(٤)، والمالكية^(٥)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٦).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٢].

ووجوب الدلالة من الآية:

أنه علق الضمان على سبب وجوبه وهو الإتيان بالصواع، وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يخالف شرعنا^(٧).

(١) الحاوي الكبير ١١٨/٨، روضة الطالبين ٢٤٤/٤، نهاية المحتاج ٤٣٨/٤.

(٢) شرح الزركشي على الخرقي ١١٧/٤، الفروع ٢٤١/٤.

(٣) نهاية المحتاج ٤٣٨/٤.

(٤) فتح القدير ٢٩٩/٦، تبين الحقائق ١٥٠/٤، الجوهرة النيرة ٣١٣/١.

(٥) مواهب الجليل ٩٩/٥، شرح الخرشي ٢٤/٦.

(٦) الفروع ٢٤١/٤، شرح المنتهى ٢٤٦/٢.

(٧) أحكام القرآن لابن العربي ١٠٩٧/٣، فتح القدير ٢٩٩/٦، إعلام الموقعين ٣٩٦/٣.

الدليل الثاني:

الإجماع على صحة ضمان الدرك، وهو أن يضمن للمشتري الثمن إن خرج المبيع مستحقاً، وهذا من ضمان ما سيجب^(١).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني لقوة أدلته وسلامتها من المناقشة.

وعليه فلا مانع من أخذ البنك ضمانات أو رهوناً من الأمر ولو قبل تنفيذ العقد معه.

الفرع الثالث: كتابة الوعد تحريراً:

درجت كثير من البنوك الإسلامية على إعداد نموذج طلب شراء بحيث لا تكتفي بأن يكون طلب الشراء شفاهة، أو معدداً بالشكل الذي يراه العميل، وذلك لإيجاد نوع من النمطية من ناحية، وللتأكد من جدية العميل في المعاملة المطلوبة، من ناحية أخرى.

وهذا الإجراء لا مانع منه شرعاً إذا لم يكن القصد منه إلزام العميل بوعده.

الفرع الرابع: اشتراط تحويل كامل راتب الواعد إلى حسابه في البنك:

تشتط كثير من البنوك على العميل الراغب بالدخول معها في عقد مراجعة أن يقوم بتحويل راتبه الشهري إلى حسابه لدى البنك.

وقد رأت اللجنة الدائمة للإفتاء أن هذا الشرط محرم، لأنه من القرض بمنفعة^(٢).

(١) فتح القدير ٢٩٩/٦.

(٢) فتوى اللجنة الدائمة للإفتاء رقم ٢٠٨٣٨ وتاريخ ٢/٣/١٤٢٠هـ.

وبالنظر في المحاذير التي يمكن أن تتضمنها هذه المعاملة، فهي لا تخلو:

١ - إما لأنها من البيعتين في بيعة.

ووجه ذلك:

أن حقيقة الحسابات الجارية: قروض، فإذا شرط عليه البنك الإيداع في حسابه، كانت الصورة: أبيعك بشرط أن تقرضني، وقد فسر أهل العلم بيعتين في بيعة: باشتراط عقد في عقد.

٢ - وإما لما فيها من اجتماع السلف والبيع:

ووجه ذلك:

أن البنك لا يبيع الواعد إلا بشرط أن يسلفه قيمة الراتب.

ولا يرد على ذلك أن البنك سيقطع مقدار القسط المستحق من الراتب فقط، لأن البنك اشترط إيداع كامل الراتب، فما زاد عن القسط فهو قرض من العميل للبنك، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «لا يحل سلف وبيع»^(١).

٣ - وإما لأن البنك يبيع الواعد بيعاً آجلاً ويشترط عليه الانتفاع بماله المودع، ففيه شبهة القرض بمنفعة.

والذي يظهر للباحث أن هذا الشرط لا محذور فيه، والمحاذير التي يمكن أن ترد عليه لا تخلو من مناقشة:

أما الأول: فقد سبق الجواب عنه في تفسير البيعتين في بيعة وأن المراد به بيع العينة.

وأما الثاني: فالجواب عنه أن يقال: إن المنهي عنه في الحديث هو ما كان تحايلاً على الربا، بأن يحاييه في الثمن لأجل القرض، ويبين هذا

(١) الحديث سبق تخريجه ص ١٥٣.

المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية فيقول: «النوع الثاني من الحيل: أن يضمّا إلى العقد الحرام عقدًا غير مقصود.. أو يقرن بالقرض محاباة في بيع أو إجارة أو مساقاة أو نحو ذلك، مثل أن يقرضه ألفًا ويبيعه سلعة تساوي عشرة بمائتين، أو يكرهه دارًا تساوي ثلاثين بخمسة ونحو ذلك.. وكل تبرع يجمعه إلى البيع والإجارة، مثل الهبة والعريّة والمحاباة في المساقاة والمزارعة، وغير ذلك، هي مثل القرض، فجماع معنى الحديث: أن لا يجمع بين معاوضة وتبرع، لأن ذلك التبرع إنما كان لأجل المعاوضة لا تبرعًا مطلقًا، فيصير جزءًا من العوض»^(١).

ومما يؤيد أن الحديث ليس على عمومته ما يلي:

أ - أن قوله في آخر الحديث: «ولا شرطان في بيع» ليس على عمومته، وإنما المراد ما كان حيلة للوقوع في الربا كمسألة العينة، كما حرر ذلك غير واحد من أهل العلم^(٢).

ب - أن الشارع أباح انتفاع الراهن بالمرهون بقدر نفقته، إذا كان يحتاج إلى نفقة، ففيه معنى المعاوضة، مع أن المرهون به قد يكون دين قرض^(٣).

وبناءً على ذلك فإذا انتفت شبهة الحيلة من اجتماع السلف والبيع صح العقد، والذي يبعد هذه الشبهة من المعاملة التي معنا أمور:

١ - أن البنك يأذن للعميل بسحب ما زاد على قيمة القسط فورًا، مما يدل أن المقصود من هذا الشرط هو الاستيثاق.

(١) مجموع الفتاوى ٥٨/٢٩ - ٦٢، وينظر: كلام الشاطبي في الموافقات ٣/٢٠٠، والخطابي في معالم السنن ٥/١٤٤، تحفة الأحوذى ٤/٤٣١، نيل الأوطار ٥/٢٠٢.

(٢) القواعد النورانية ص ١٤٢، مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٦/٧٦١، المدخل الفقهي العام ١/٤٧٩.

(٣) ينظر: المغني ٦/٥٠٩، إعلام الموقعين ٢/٢٣.

- ٢ - أن قيمة السلعة المباعة بالتقسيط لا تختلف باختلاف طريقة التوثيق، فقيمتها بهذا الشرط، كقيمتها لو كان التوثيق بغير ذلك.
- ٣ - أن البنك - وهو المقترض هنا - هو الذي يشترط هذا الشرط وليس المقرض.

وأما المحظور الثالث: فلا يصح أيضاً لإجماع الأمة على صحة الزيادة في البيع الآجل، دون القرض، ولم يخالف في ذلك سوى الزيدية، وبعض المتأخرين ممن سبقوا بالاتفاق على جوازها.

الفرع الخامس: كفالة الواعد وصول البضاعة سليمة:

الأصل في بيع المرافحة أن يقوم البنك بنفسه بشراء البضاعة الموعود ببيعها مرابحة للعميل وأن يتحمل جميع المخاطر التجارية المعهودة من تبعة الهلاك والرد بالعيب وغيرها.

ولكن نتيجة عدم معرفة البنك للبائع الذي يكون غالباً من اختيار الواعد، فإن البنك يطلب أحياناً أن يضمن العميل الواعد بالشراء حسن أداء البائع، وذلك بتوقيعه على كفالة يتحمل بموجبها ما سيدرك البنك من أضرار نتيجة عدم تنفيذ البائع لالتزاماته أو التقصير فيها^(١).

وقد أجازت كثير من الهيئات الشرعية هذه الكفالة التي يقدمها العميل في مرحلة الوعد، فيكون ضامناً للضرر ولكن لا على سبيل إلزامه حينئذ بعقد المرافحة الذي وعد به لأن محل العقد أصبح معدوماً أو معيباً^(٢).

وهذه الكفالة من كفالة الدرك - بفتح الراء وكسرهما - وهي أن يضمن للمشتري الثمن إن ظهر المبيع مستحقاً أو معيباً أو ناقصاً، أو أن يضمن للبائع الثمن الواجب بالبيع قبل تسليمه إن ظهر معيباً أو مستحقاً.

(١) الدليل الشرعي للمرافحة ص ١٢٤.

(٢) الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، الهيئة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، الهيئة الشرعية الموحدة للبركة، ينظر: الدليل الشرعي للمرافحة ص ١٢٥.

وحكمها: الجواز عند عامة أهل العلم^(١)، ومع أن الشافعية منعوا ضمان ما لم يجب إلا أنهم استثنوا من ذلك ضمان الدرك لمس الحاجة إليه في غريب ونحوه ممن لو خرج مبيعه أو ثمنه مستحقاً لم يظفر به^(٢).

(١) فتح القدير ٢٩٩/٦، البحر الرائق ٢٣٧/٦، الخرشي ٢٤/٦، الفواكه الدواني ٩٦/٢، أسنى المطالب ٢٣٨/٢، تحفة المحتاج ٢٤٧/٥، المغني ٧٧/٧، مطالب أولي النهى ٣١٧/٣.

(٢) تحفة المحتاج ٢٤٧/٥.

المرحلة الثانية

مرحلة التملك

وفي هذه المرحلة يقوم البنك بخطوتين:

١ - شراء السلعة.

٢ - وحيازتها.

وفي المصارف التي لم تر هيئاتها الشرعية وجوب القبض لما سوى الطعام، تكتفي في غيره من السلع بالخطوة الأولى، وفيما يلي بعض الإجراءات التطبيقية المتعلقة بهذه المرحلة:

الفرع الأول: توكيل العميل بإجراء عملية التملك ثم البيع:

وصورة هذا التطبيق: أن يطلب شخص من المصرف شراء سلعة معينة ليبيعها له مرابحة، فيتفق معه المصرف على توكيله في عملية الشراء، ثم توكيله ثانية في بيعها لنفسه مرابحة.

وقد يكون التوكيل بأن يعطيه المصرف شيكاً بالمبلغ لشرائها نيابة عنه، ومن ثم بيعها على نفسه مرابحة^(١).

ويكثر استخدام هذه الصيغة في حالة صغار العملاء وتجار التجزئة الذين يحتاجون إلى شراء مواد متفرقة ومتكررة مما يصعب معه الرجوع للبنك لإجراء كل عملية بعقد منفصل.

(١) «التفاصيل العملية لعقد المرافحة» د. محمد عبد الحليم عمر ص ١٨٤.

وقد رأت بعض الهيئات الشرعية جواز هذه العملية بناءً على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز تولي الوكيل طرفي العقد^(١).

والذي ذهبت إليه كثير من هيئات الفتوى هو عدم جواز هذه العملية، حتى مع القول بصحة تولي الوكيل طرفي العقد، وذلك لأن لبيع المراجعة المصرفية اعتبارات خاصة يختلف بها عن البيع المطلق، حيث يجب أن يكون للمصرف فيه دور بارز في شراء السلعة لنفسه أولاً، وتسلمها ثم بيعها للأمر بالشراء للابتعاد عن صورة التمويل الربوي^(٢).

والمتأمل في هذه المعاملة يلحظ استحكام شبهة التحايل على الربا فيها من وجهين:

الوجه الأول: احتمال عدم وجود السلعة أصلاً، وإنما يتم التعاقد صورياً لحصول العميل على مبلغ الصفقة حالاً ورده آجلاً بزيادة، وتذكر السلعة بينه وبين المصرف لتغطية التمويل الربوي^(٣).

الوجه الثاني: ولأن المصرف لن يقوم بالتزامات وواجبات البائع شرعاً بما في ذلك دخول السلعة في ملكه أو ضمانه^(٤).

فحقيقة هذه المعاملة تؤول إلى كون المصرف مقرضاً إلى أجل بفائدة، فالقول بالمنع منها متوجه سداً لذريعة الربا، ولئلا تختفي صورة الضمان الذي يحل به الربح، والله أعلم.

(١) مثل: بيت التمويل الكويتي، شركة دلة البركة، ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي. ينظر: فتاوى الهيئة الشرعية للبركة ص ١٦١، فتاوى ندوات البركة ص ٩٠، الدليل الشرعي للمراجعة ص ٢٠٤.

(٢) مثل: شركة الراجحي، ينظر: قرارات الهيئة الشرعية للشركة ١/١٠٢، ندوات خطة الاستثمار ص ١٨٥.

(٣) «التفاصيل العملية لعقد المراجعة» ص ١٨٥.

(٤) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١/١٠٢.

الفرع الثاني: بيع المراجعة مع توكيل العميل بالقبض:

الأصل في بيع المراجعة أن البنك يتولى حيازة المبيع بنفسه مباشرة من خلال أحد موظفيه، أو باستلامه من قبل وكيل له، إما مكتب تخليص جمركي، أو موزع سيارات، أو وكالة شحن ونحو ذلك، وهاتان صورتان لا إشكال فيهما.

إلا أنه في بعض الحالات، وتسهيلاً لإجراءات التسليم والاستلام يقوم البنك بتوكيل الواعد نفسه باستلام البضاعة من البائع الأول.

وهذه المسألة شبيهة بالتي قبلها إلا أن التوكيل ثم للعقد نفسه، أما التوكيل هنا للاستلام فقط والذي يباشر العقد هو البنك^(١).

وحكم هذه الصورة - والله أعلم - عدم الجواز أيضاً، لأمرين:

الأمر الأول: أن هذا التصرف حيلة لإسقاط فرض القبض الواجب شرعاً قبل البيع، ولو صح هذا التصرف لما كان للنهي عن بيع المبيع قبل قبضه أي معنى، إذ يمكن لكل بائع أن يوكل المشتري في القبض دون حاجة إلى أن يحوز البائع السلعة إلى رحاله.

الأمر الثاني: أن هذا التصرف يستلزم غالباً أن يتم البيع قبل قبض البنك أو وكيله - الواعد -، حيث يتبايعان أولاً ثم يقوم البنك بتوكيله باستلام السلعة من البائع الأصلي، ومعنى هذا أن البيع وقع قبل قبض أي منهما، ومن النادر أن يقوم الواعد باستلام البضاعة نيابة عن البنك ثم يعود إليه لإتمام المبيعة^(٢)، والله أعلم.

(١) الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٦٦.

(٢) «القبض، صوره وبخاصة المستجدة منها» بحث د. محمد الضير، مجلة المجمع ٦/ ٤٨٧/١.

الفرع الثالث: اشتراط تأمين العميل على السلعة قبل إتمام العقد معه (أي في مرحلة التملك):

إن السلعة في مرحلة التملك، أي منذ شرائها وتسليمها حتى بيعها وتسليمها للعميل تكون في ملكية البنك، وعلى ذلك فالمقرر شرعاً أن ضمانها يكون عليه، بمعنى أنه هو الذي يتحمل مخاطرها، لأن ربحها في هذه المرحلة له، فضمانها عليه، خراجاً بضمان، فلو هلكت فإنها تهلك على ملكه^(١).

ولذلك فإن التأمين على البضاعة في هذه المرحلة من مسؤولية البنك، ولا يحق له أن يشترط على العميل التأمين، لأنها لم تدخل بعد في ضمانه^(٢)، فيجب أن يقوم البنك بإجراء التأمين لدى شركات التأمين والتكافل التعاونية، ولا يصار إلى شركات التأمين التجارية إلا في حالات الضرورة القصوى.

وقد يطلب العميل أحياناً عدم إجراء التأمين، أو الاقتصار على تأمين محدود، لئلا ترتفع تكلفة المبيع، وقبول البنك لذلك لا يعفيه من تحمل مسؤولية أي هلاك أو تلف يصيب البضاعة^(٣).

ويلحق بحكم التأمين: ضمان الواعد هلاك البضاعة وعطبها، فلو شرط البنك على العميل تحمل حالات العطب والهلاك قبل بيع السلعة منه فإن هذا الشرط لا يصح، لأن الضمان في هذه المرحلة على البنك.

لكن لو كان شرط التأمين أو الضمان بعد حيازة السلعة من قبل البنك وبيعها من الواعد، فهل يصح تحميل الواعد ضمان السلعة أم لا؟.

(١) الدليل الشرعي للمرافحة ص ١٧٣.

(٢) «التفاصيل العملية لعقد المرافحة» ص ١٩٨.

(٣) الفتاوى الشرعية لبيت التمويل الكويتي، فتوى رقم ١٢١، الدليل الشرعي للمرافحة ص ١٧٦.

وصورة ذلك: ما تقوم به بعض البنوك الإسلامية في مباحثاتها الخارجية حيث تشتري السلعة من البائع الأصلي بشرط تسليمها في ميناء الإقلاع، فإذا استلمت بوالص الشحن قامت ببيع البضاعة على الواعد وشرطت عليه التأمين أو ضمان البضاعة إلى ميناء الوصول^(١).

والحكم الشرعي لهذا الشرط ينبنى على اختلاف الفقهاء في مسؤولية ضمان المبيع قبل قبضه:

فإن كان المبيع موصوفاً في الذمة غير معين فلا خلاف أن ضمانه على البائع.

أما إن كان معيناً، فقد اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه من ضمان البائع مطلقاً، حتى يقبضه المشتري.

وهذا مذهب الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه «أن النبي ﷺ نهى عن ربح ما لم يضمن»^(٤).

ووجه الدلالة منه:

أن المراد به ربح ما بيع قبل قبضه، فدل على أنه من ضمان المشتري^(٥).

٢ - ولأن سلطة البائع باقية على المبيع فهو في ضمانه^(٦).

(١) «القبض، صوره، وبخاصة المستجدة منها» د. الضير، ص ٤٨٨.

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٥/٧، فتح القدير ١٣٧/٦.

(٣) نهاية المحتاج ٧٦/٤، مغني المحتاج ٤٥٦/٢، إخلاص الناوي ٧٠/٢.

(٤) الحديث سبق تخريجه ص ١٥٧.

(٥) الحاوي الكبير ٢٦٧/٦، شرح المنتهى ١٨٨/٢، نيل الأوطار ٢٦٧/٢.

(٦) تحفة المحتاج ٣٩٣/٤.

القول الثاني: أنه من ضمان المشتري مطلقاً.

وهذا مذهب الظاهرية^(١).

واستدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «الخارج بالضمان»^(٢).

ووجه الدلالة: أن المبيع بعد العقد وقبل القبض ربحه للمشتري فضمانه عليه^(٣).

نوقش هذا الاستدلال:

«بأن الخارج معلل قبل القبض بالملك، وبعده به وبالضمان معاً واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لأنه أظهر عند البائع وأقطع لطلبه، واستبعاده أن الخارج للمشتري»^(٤).

القول الثالث: أنه من ضمان البائع إذا كان المبيع مما يحتاج إلى حق توفية، أي حق تأدية، كالمكيل، والموزون ونحوها، إذا بيعت هذه الأشياء على التقدير بالكيل أو الوزن، فإن كان المبيع لا يحتاج إلى حق توفية، كالمبيع جزافاً من المكيالات والموزونات، والعروض والدواب والسيارات، والبيوت ونحو ذلك فإنه يكون من ضمان المشتري ما لم يمنعه البائع من قبضه.

وهذا مذهب المالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

والحقوا بالمبيع الذي يتعلق به حق توفية: المبيع بصفة أو رؤية متقدمة^(٧).

(١) المحلى ٣٧٩/٨.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٤٠٣.

(٣) شرح المنتهى ٨٩/٢.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٦.

(٥) بداية المجتهد ١٧٢/٢، الدسوقي ١٤٤/٣، التاج والإكليل ٤١١/٦.

(٦) المغني ١٨٢/٦، شرح الزركشي ٥٣٠/٣، كشف القناع ١٤٧٠/٤.

(٧) الشرح الكبير على المقنع ٤٩٨/١١، حاشية الدسوقي ١٤٦/٣.

استدل أصحاب هذا القول:

بأدلة القول الأول: على أن المبيع إذا تعلق به حق توفية فإن ضمانه على البائع.

وبأدلة القول الثاني: على أنه إذا لم يتعلق به حق توفية فإن ضمانه على المشتري^(١).

فجمعوا بين أدلة الفريقين على هذا الوجه، ووجه الجمع:

١ - ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «مضت السنة أن ما أدركته الصفقة حيًا مجموعًا فهو من مال المبتاع»^(٢).

ووجه الدلالة:

«أن قول الصحابي: مضت السنة، يقتضي سنة النبي ﷺ، وهو يدل بمفهومه على أن المبيع من مال البائع»^(٣).

نوقش الاستدلال:

بأن هذا الأثر موقوف، وأما قوله: «مضت السنة» فهو من قول بعض الفقهاء ولا يصح عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٤).

الترجيح:

بالتأمل في هذه الأقوال وأدلتها نجد أن الأدلة متكافئة، ولكل قول مأخذه، وإذا لم يكن بد من الترجيح، فالذي يترجح للباحث أن ضمان المبيع قبل قبضه على البائع ما لم يتمكن المشتري من القبض، فإذا تمكن

(١) شرح المنتهى ١٨٨/٢.

(٢) ذكره البخاري تعليقاً بصيغة الجزم في كتاب البيوع باب إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض (فتح الباري ٣٥١/٤) ووصله الدارقطني ٣/٥٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦/٤، لكن دون قوله: «مضت السنة».

(٣) شرح الزركشي ٤٩٩/١١.

(٤) ينظر: تعليق الشيخ عبد الله بن جبرين على الأثر في تحقيقه لشرح الزركشي ٥٣١/٣.

من القبض فلم يقبض فالضمان عليه، فيكون السبب الموجب لانتقال الضمان هو التمكن من القبض وليس القبض نفسه، وسبب هذا الترجيح أن المبيع قبل التمكن من قبضه تحت سلطة البائع فضمانه عليه، أما إذا تمكن المشتري فلم يقبض فيكون قد فرط، فيستوجب الضمان، ولعل في هذا القول تجتمع الأدلة المتعارضة، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية في المسألة، وقال: «إن ظاهر مذهب أحمد في باب الضمان - ضمان العقد - الفرق بين ما يتمكن من قبضه وما لم يتمكن، وليس هو الفرق بين المقبوض وغيره»^(١).

وبناءً على ذلك فليس للبنك في المراجعات الخارجية وغيرها اشتراط التأمين أو الضمان على الواعد حتى يتمكن فعلاً من قبض البضاعة، والله أعلم.

والمقصود بالضمان هنا: ضمان الهلاك أو العطب وليس ضمان الدرك المتقدم، فإنه يصح ولو قبل العقد والقبض.

الفرع الرابع: عدم تسجيل السلعة باسم البنك عند الشراء:

جرى العرف في كثير من الدول بسن قوانين تلزم بتسجيل عقود بيع بعض السلع في إدارات التسجيل المختصة بذلك، كالسيارات والعقارات والأسهم ونحو ذلك، وبدون هذا التسجيل لا يقع نقل الملكية.

فلو أن البنك لم يقيم بتسجيل السلعة باسمه رسمياً، بل اكتفى بشرائها ثم بيعها على الواعد دون هذا التسجيل، فما الحكم؟.

اختلف العلماء المعاصرون في ذلك...

- فيرى البعض أن من شرط صحة بيع المراجعة أن ينقل البنك المبيع باسمه عند شرائه حتى تنتقل الملكية فعلاً إليه، ما دامت قوانين البلاد

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/٤٠٠، الفروع ٤/١٣٨.

تفرض ذلك، وقبل إتمام ذلك لا يعتبر البنك مشترياً ولا البائع بائعاً، وإنما يكون ذلك اتفاقاً على عقد بيع، ولأن من حق ولي الأمر أن يقيد بعض المعاملات بقيود ليس فيها حرمة حرصاً على مصلحة المتعاملين، فوجب اتباع ذلك ولو أدى الأمر لإجراء التسجيل مرتين^(١).

- ورأت معظم الفتاوى المعاصرة عدم ضرورة التسجيل، اكتفاءً بوجود التملك الحقيقي للسلعة، لأن العقد يتم بالإيجاب والقبول، وأما التسجيل فهو إجراء لتأكيد العقد وتوثيقه وليس ضرورة لإنشائه، وعدم وجوده لا يمنع شرعاً انتقال الملكية الحقيقية للمشتري^(٢).

والقول الثاني: هو الأرجح - والله أعلم - لأن البيع ينعقد بكل ما يدل عليه، وأما الإجراءات لدى الدوائر الرسمية فهي أمور توثيقية لا يتوقف تمام العقد عليها، فضلاً عن أن في عدم التسجيل مصلحة للعاقدين، بتبسيط الإجراءات من ناحية وتخفيض التكاليف من ناحية أخرى.

الفرع الخامس: عدم نقل السلع من مستودعات البائع:

تقرر لنا سلفاً أن المرجع في تحديد القبض هو العرف، فما اعتبره الناس قبضاً فإنه يعد قبضاً كافياً شرعاً.

(١) وهذا ما ذهب إليه المستشار الشرعي للبنك الإسلامي الأردني: ندوة خطة الاستثمار ص ١٩٥، وممن أخذ بهذا القول اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة، حيث شرطت في بيع السيارات مراجعة «أن تستكمل إجراءاتها النظامية من الحصول على الاستمارة واللوحة ولا يكمل قبضها إلا بذلك».

فتوى اللجنة رقم ١٠٨٤٨ في ١٦/٣/١٤٠٨ هـ.

(٢) وهذا ما ذهب إليه كل من: الهيئة الشرعية لشركة الراجحي: قرارات الهيئة ٢٥٢/١، والهيئة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي، والهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، والمستشار الشرعي للبركة، ينظر: الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٦٢، ندوة خطة الاستثمار ص ١٩٥.

هذا هو الأصل المتفق عليه...

إلا أن الأنظار تختلف في بعض المسائل التطبيقية، ومن أهم تلك المسائل - فيما يتعلق بالمراجعة المصرفية - كيفية حيازة السلع المنقولة، مثل: السيارات، والأجهزة الكهربائية، ومواد البناء... إلخ.

فمن المعلوم أن معظم المصارف الإسلامية لا تمتلك مستودعات لتخزين تلك السلع، ولهذا فإن الإجراءات المتبعة تختلف من بنكٍ لآخر، وهي لا تعدو في الغالب ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن يتسلم الموظف المسؤول في البنك طلب الأمر، ثم يذهب إلى البائع ويشتريها منه للبنك، وينقلها إلى مخازن البنك ثم يعرضها على الأمر، فإذا رغب في شرائها وقع معه عقد البيع.

فهذه الصورة لا شبهة في صحتها، إلا أن تطبيقها في المصارف الإسلامية نادر^(١).

الصورة الثانية: أن يتسلم الموظف المسؤول في البنك طلب الأمر، ويشتري السلعة للبنك حسب الطلب المقدم، وقد يكون هذا الشراء بالتلفون، ثم يرم عقد البيع مع الأمر، ويوكله في قبض السلعة، أو يعطيه شيكاً بالمبلغ ليسلمه للبائع ويستلم منه السلعة.

فهذه الصورة غير صحيحة لأن البنك وإن كان قد تملك السلعة قبل أن يبيعها إلا أنه لم يتسلمها، لا حقيقة ولا حكماً، ولم تدخل في ضمانه^(٢).

الصورة الثالثة: أن يتسلم الموظف الطلب، ثم يذهب إلى البائع ويشتريها منه، ويفرزها عن بقية السلع لكنه بدلاً من أن ينقلها إلى

(١) «القبض، صوره وبخاصة المستجدة منها» د. الضيرير ص ٤٨٦، الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٦٥.

(٢) «القبض صوره وبخاصة المستجدة منها» د. الضيرير ص ٤٨٦.

مستودعات البنك، يطلب من البائع أن يبقيها عنده إلى أن يرسل له من يتسلمها، فتكون السلعة بعد هذا أمانة عند البائع وتنقلب يده عليها من يد ضمان إلى يد أمانة لأنه خلى بين المشتري والسلعة، ويكون ضمان السلعة على المشتري.

فهنا وجد القبض الحكمي وهو التخلية، فعلى رأي الأحناف الذين يكتفون بالقبض الحكمي في جميع السلع، يصح البيع حينئذ، وهذا ما ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي^(١).

وعلى رأي الجمهور لا بد من نقل ما يمكن نقله، وإخراجه من حوزة البائع.

وينبغي أن يفرق في هذه الصورة بين حالتين:

الحالة الأولى: ألا يكتفي البنك بعدم نقل السلعة، بل يوكل البائع أيضاً بإبرام التعاقد مع الواعد نيابة عنه.

فقد ذهبت بعض الفتاوى إلى تجويز هذه المعاملة^(٢)، والأقرب أنها لا تجوز لأن البنك لم يكن له دور بارز لا في مرحلة الشراء ولا في مرحلة البيع، فهي أشبه بالتمويل الربوي، ولأن البائع قد يتفق مع الواعد على إبقاء السلعة وإجراء عقد صوري يقصد منه حصول أي منهما على قرض من البنك^(٣).

والحالة الثانية: أن يتولى البنك بنفسه مباشرة البيع على الواعد، فهذه محل نظر، فذهبت بعض هيئات الفتوى إلى جواز ذلك^(٤).

(١) مجلة المجمع ٦ / ١ / ٧٧١.

(٢) الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني، ينظر: الدليل الشرعي للمراجعة ص ٢٠٢.

(٣) ينظر: الفتاوى الاقتصادية ص ١٨٠.

(٤) مثل: مجمع الفقه الإسلامي، كما تقدم آنفاً، والهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، والهيئة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي، ينظر: الدليل الشرعي للمراجعة ص ١٧٠.

بينما يرى آخرون عدم الجواز لأن البنك لم يقبض السلعة قبضاً حقيقياً^(١).

ومنشأ الاختلاف هو في تحديد عرف الناس في قبض هذه المنقولات، فهل العرف حالياً، على أن قبض هذه الأشياء يتحقق بالتخلية، أم أنه لا يتحقق إلا بالحيازة والنقل.

والذي يظهر للباحث أن الاكتفاء بفرز السلعة وإبقائها في مستودعات البائع لا يكفي لتحقيق القبض شرعاً بل لا بد من عمل يقوم به البنك يثبت جديته في حيازتها، إما بتسجيل ملكيتها تسجيلاً رسمياً، أو بإخراجها من مستودعات البائع ثم إعادتها إليها ثانية، والله أعلم.

ولا أعلم خلافاً بين العلماء المعاصرين أنه إذا لم تفرز السلع المشتراة عن بقية السلع الخاصة بالبائع، فإنه لا يصح بيعها لأن البنك لم يتسلمها لا حقيقة ولا حكماً.

(١) منهم اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة، فتوى رقم ١٦٠١٤ وتاريخ ١٩/٥/١٤١٤هـ، وممن أخذ بهذا القول أيضاً فضيلة الشيخ محمد العثيمين، باستفتاء مباشر من الباحث، والهيئة الشرعية لشركة الراجحي، قرارات الهيئة ١٠٦/١.

المرحلة الثالثة

مرحلة البيع

الفرع الأول: بيع المراجعة عن طريق فتح الاعتماد المستندي لصالح العميل:

الاعتماد المستندي: تعهد صادر من البنك بناءً على طلب العميل الأمر لصالح الغير (المصدر) يلتزم البنك بمقتضاه بدفع أو قبول كمبيالة مسحوبة عليه من هذا المصدر بشروط معينة واردة في التعهد، ومضمون برهن حيازي على المستندات الممثلة للبضائع المصدرة^(١).

فالاعتمادات المستندية تتكون من علاقة ثلاثية الأطراف، تربط بين المستورد والمصدر والبنك الضامن.

ومن هذا الوصف يتبين أن الاعتماد المستندي يقصد منه أصلاً: أن يكفل البنك الذي أصدر الاعتماد لبائع بضاعة ما أو مصدرها، دفع مبلغ معين نيابة عن العميل متى ما تحققت شروط العميل التي ضمنها طلبه فتح الاعتماد.

وقد توصلت البنوك الإسلامية لصيغة بديلة عن الاعتمادات المستندية المعمول بها في المصارف التقليدية، وذلك بتحويل صيغة الاعتماد إلى عقد مراجعة، فبدلاً من أن يكون البنك ضامناً، يصبح مالاً، فالعميل الذي يريد شراء بضاعة وليست عنده قيمتها، يطلب من البنك فتح الاعتماد لحساب نفسه، على أن البنك هو المشتري، وعند وصول البضاعة يقوم

(١) العقود وعمليات البنوك التجارية ص ٣٧٦.

بتبليغ العميل فيفحصها، وعندئذ يوقع العميل عقد شراء مع البنك بضمن مؤجل أو مقسط^(١).

والمراجعة عن طريق فتح الاعتماد لها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: المراجعة الخارجية مع قيام البنك بفتح الاعتماد المستندي لديه باسمه ولصالحه.

فهذه المراجعة صحيحة، لأن البنك يمتلك السلعة ثم يقوم ببيعها على الأمر بعد استلامها.

ويعتبر فتح الاعتماد بمثابة الإيجاب الصادر من البنك، أما القبول فهو عبارة عن قيام البائع بشحن البضاعة وإرساله لمستندات الشحن التي تمثل وثيقة الملكية^(٢).

الحالة الثانية: المراجعة الخارجية مع قيام البنك بفتح الاعتماد المستندي لدى بنك آخر باسمه ولحسابه.

ويحدث ذلك غالباً في شركات الاستثمار غير البنكية التي لا يحق لها فتح الاعتمادات.

وهذه المراجعة صحيحة أيضاً، ويكون تملك السلعة من قبل الجهات التي ترغب في تمويل عملائها بالمراجعة من خلال طلبها المباشر لفتح اعتماد مستندي لدى أحد البنوك الأخرى، فطلب فتح الاعتماد هذا بمثابة الإيجاب بالشراء، أما القبول فهو كما في الحالة السابقة عبارة عن إرسال البائع لمستندات الشحن^(٣).

ولا يحق للبنك في هذه الحالة بيع البضاعة إلا بعد نقل ملكيتها

(١) فقه المراجعة في التطبيق الاقتصادي المعاصر ص ١٥٢، ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٩٤.

(٢) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٥٣، قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١٥٣/٣

(٣) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٥٤.

وحيازتها من البنك الذي فتح باسمه الاعتماد إلى البنك الممول.

الحالة الثالثة: المراجعة الخارجية مع قيام البنك بفتح الاعتماد المستندي لديه أو لدى بنك آخر باسم العميل الأمر.

وفي هذه الحالة تسجل المستندات المتعلقة بالبضاعة باسم العميل.

والحكم الشرعي لهذه المراجعة أنها لا تجوز، لأن البنك لم يملك البضاعة، فدوره يقتصر على مجرد التمويل لحساب العميل بفائدة^(١).

ولا أعلم خلافاً بين العلماء المعاصرين وهيئات الفتوى على تحريم هذه المعاملة، إذا كان ورود المستندات باسم العميل يعني امتلاكه للسلعة المستوردة، وإنما اختلفوا في بعض الحالات الاستثنائية التي يلجأ فيها المصرف إلى إظهار اسم العميل على المستندات والوثائق الرسمية، مع وجود اتفاق داخلي بينهما على أن ملكية البضائع عائدة إلى المصرف، ولهذه أمثلة منها:

المثال الأول: أن يكون الاستيراد خاضعاً لقيود جمركية، وتراخيص متوفرة عند العميل وحده، أو أن قانون الدولة يحظر الاستيراد على غير المواطنين، والبنك الإسلامي فيه مساهمون أجانب.

المثال الثاني: اشتراط المصدّر إظهار اسم الواعد على البضاعة لكونه موزعاً أو وكيلًا له.

المثال الثالث: أن يترتب على تسجيل البضاعة باسم البنك تكاليف ضرائبية.

فقد اختلفت أنظار القائمين على الفتوى في المصارف الإسلامية في معالجة هذه الحالات:

(١) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١٥٣/٣، خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٨٣.

١ - فالبعض^(١) يرى ضرورة تسجيل الوثائق باسم البنك، وأن عدم النص عليه يؤدي بالعملية إلى الصورية، لا سيما وأن الطرف الذي سيسجل اسمه على الوثائق هو المستفيد من هذه البضائع، حيث ستؤول إليه ملكيتها.

ولتحقيق هذا الشرط فإن بعض المصارف تقوم بشراء رخصة الاستيراد من العميل، أو تستخدم الموافقات أو رخص الاستيراد لإتمام عملية الاستيراد بحيث ترد مستندات الشحن باسم المصرف، ويتم تظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية باسم العميل، وإبرام عقد البيع مرابحة معه، وبذلك تدخل البضاعة إلى الدولة باسم المستورد^(٢).

٢ - والبعض لا يمانع من ظهور اسم العميل على المستندات، لا سيما من يرى جواز توكيل الواعد بالشراء، فإنهم ذهبوا إلى جواز إصدار الوثائق والمستندات باسم الواعد لأنه لا يشترط شرعاً تصريح الوكيل باسم الموكل في المعاملات، فللواعد أن يقوم بعملية الشراء باسمه ولكن لصالح الموكل^(٣).

والذي يظهر للباحث - والله أعلم - أن تسجيل المستندات باسم الواعد قبل امتلاك البنك للبضاعة وحيازتها، لا يجوز لأربعة أمور:

- ١ - استحكام شبهة التحايل على الربا في هذه المعاملة، وظهور اسم الواعد يؤدي بها إلى الصورية.
- ٢ - أن تلك الوثائق هي التي تثبت في النهاية جهة ملكية المبيع.

(١) الهيئة الشرعية لشركة الراجحي: قرارات الهيئة ٢٨٦/١، والمصارف الإسلامية العاملة في السودان، وبنك فيصل المصري: ندوة خطة الاستثمار ص ١٨٣، مصرف قطر الإسلامي: الدليل الشرعي للمرابحة ص ١٥٥.

(٢) ندوة خطة الاستثمار ص ١٨٣.

(٣) الهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي، المستشار الشرعي لدلة البركة: الدليل الشرعي للمرابحة ص ١٥٦.

- ٣ - ولعدم صحة توكيل الواعد بالشراء كما قررنا ذلك سابقاً.
- ٤ - ولأن تسجيل المستندات باسم العميل لا يتعين طريقاً وحيداً لدفع الحاجة القائمة في مثل هذه الحالات، فمن الممكن أن ترد بوليصة الشحن باسم المصرف ثم يقوم بتظهيرها للواعد، واستلام البوليصة يعد قبضاً كافياً شرعاً كما سيأتي.

الفرع الثاني: بيع المراجعة عن طريق تظهير بوليصة الشحن للعميل:

بوليصة الشحن: هي سند الشحن، وهي بمثابة الإيصال المعتمد دولياً باستلام الجهة الشاحنة للبضاعة، مع التعهد بتسليمها في بلد الوصول^(١). وقد يكون سند الشحن وثيقة إيداع ونقل بحري أو جوي أو نهري أو بري، بحسب نوع الناقل، لكن سينصب حديثنا على السندات البحرية باعتبارها تمثل الغالبية العظمى من سندات الشحن في عمليات المراجعة الخارجية.

وسندات الشحن ليست أوراقاً تجارية لأنها لا تمثل مبلغاً معيناً من النقود يسهل الحصول عليه، ومع ذلك فإنه يتم تداولها بطريقة التظهير^(٢). والمعتاد في معظم عمليات المراجعة الخارجية في البنوك الإسلامية أن يقوم البنك بتظهير سندات الشحن بعد استلامها لصالح الواعد، فما هو الحكم الشرعي لعملية البيع هذه؟ وهل يعتبر قبض السندات قبضاً شرعياً، يقوم مقام قبض البضاعة نفسها؟ مع أن البضاعة ربما لم تزل بعد في ميناء الإقلاع.

للإجابة على ذلك، نشير إلى أن عقود البيع التجارية الدولية - كما تصدرها غرفة التجارة الدولية - تحدد مسؤولية البائع وحدود تحمله للمخاطر بالنسبة لكل عقد.

(١) الإدارة العلمية والعملية للمصارف التجارية ص ٢٩٦.

(٢) العقود الشرعية الحاكمة ص ٢٦٣.

ويلاحظ في هذه العقود أن انتقال مسؤولية مخاطر هلاك البضاعة أو تلفها، وكذلك مسؤولية مصاريف البضاعة يرتبط دائماً بالتسليم^(١).

المسألة الأولى: أنواع البيوع البحرية:

وطبقاً لمسؤولية البائع فإن العقود البحرية تنقسم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: مجموعة عقود القيام:

وهذه المجموعة هي الأكثر شيوعاً، ويتم التسليم فيها في ميناء الشحن.

وهي على نوعين:

١ - البيع فوب:

وفيه يلتزم البائع بتسليم البضاعة في ميناء الشحن على ظهر السفينة التي يتعاقد معها المشتري، ومن هذا الوقت تبرأ ذمة البائع من الالتزام بالتسليم، وتنتقل ملكية البضاعة للمشتري كما تكون مخاطر الطريق عليه، ويقع على عاتق المشتري عبء القيام بإبرام عقد النقل، ودفع أجرة النقل، والتأمين على البضاعة، وعليه أن يوجه السفينة إلى ميناء الشحن وأن يخطر البائع باسمها^(٢).

ومن أمثلة هذه البيوع:

EXW: التسليم بجوار المصنع أو المتجر أو المزرعة.

FCA: التسليم إلى الناقل أو المخلص الذي حدده المشتري.

FAS: التسليم على الرصيف بجوار السفينة في ميناء الإقلاع.

٢ - البيع سيف:

وهو بيع البضائع مع التزام البائع بشحنها والتأمين عليها من مخاطر

(١) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٦١.

(٢) القانون البحري الجديد ص ٣٥٣، العقود البحرية ص ١٩٨.

النقل البحري، نظير ثمن جزافي شامل لقيمة المبيع وأجرة النقل وقسط التأمين.

وظهر البيع سيف في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وانتشر من ذلك الحين بحيث أصبح أهم الصور التي تتخذها البيوع البحرية في العمل، ويرجع السبب في ذيوعه إلى ما يقدمه من مزايا لكل من البائع والمشتري على حد سواء، فالبائع لا يتحمل خطر هلاك البضاعة أو تلفها ابتداءً من وقت شحنها، ومن ثم يستحق الثمن أيًا كان مصير البضاعة، أما المشتري فإنه يعفى عن عبء القيام بالشحن والتأمين في مكان بعيد، كما أنه يعد مستلمًا للبضاعة من وقت الشحن، ولا ضرر عليه من تحمل مخاطر الطريق لأنها مغطاة بالتأمين^(١).

ومن أمثلة هذه البيوع:

CFR: تكلفة البضاعة والشحن إلى ميناء الوصول.

CIF: تكلفة البضاعة والشحن والتأمين إلى ميناء الوصول.

CPT: النقل للمكان المحدد للوصول.

CTP: النقل والتأمين للمكان المحدد للوصول.

ففي جميع عقود هذه المجموعة يتحمل المشتري مخاطر الطريق، إلا أنه في البيع سيف يتحمل البائع إضافة إلى التسليم في ميناء الوصول نفقات النقل والتأمين على البضاعة، بينما في البيع فوب يلتزم البائع بمجرد تسليم البضاعة على السفينة التي استأجرها المشتري بمعرفته، وتنقل المخاطر إلى المشتري من هذه اللحظة^(٢).

(١) القانون البحري الجديد ص ٣٤٨، العقود البحرية ص ١٩٥.

(٢) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٦١، «القبض صوره وبخاصة المستجدة منها» د. عبد الله العبد الله ص ٥٤٩.

وبناءً على ذلك فإن المشتري في جميع هذه العقود يعتبر قابضاً للبضاعة في ميناء القيام، لأن البضاعة تكون قد دخلت في ضمانه، ويتحمل تبعه هلاكها في الطريق، ولأن استلام الناقل المعين من قبله في حكم استلامه، لأنه وكيل عنه، فيجوز له على هذا أن يبيعها وهي في الطريق على ظهر السفينة، ويكون البيع بعد تسلمه سند الشحن من البائع الذي يصله عادة قبل وصول البضاعة، ويتم البيع بينه وبين المشتري الجديد بتظهير سند الشحن لأن هذا السند يمثل البضاعة في العرف التجاري^(١).

المجموعة الثانية: مجموعة عقود الوصول:

وتشمل:

DAF: التسليم على الحدود في المكان المسمى.

DES: التسليم بالسفينة في ميناء الوصول.

DEQ: التسليم على الرصيف بميناء الوصول مع تخليص البضاعة.

DDU: التسليم في مكان الوصول دون تخليص البضاعة للاستيراد.

DDU: التسليم في مكان الوصول مع تخليص البضاعة للاستيراد.

وفي جميع هذه العقود يتم التسليم في ميناء الوصول، ولذلك فإن مسؤولية البائع عن البضاعة تستمر إلى وقت وصولها إلى نهاية الرحلة أي إلى مرحلة التفريغ، خلافاً لعقود القيام التي تنهي مسؤولية البائع فيها في ميناء الإقلاع أو بداية الرحلة^(٢).

وقد يكون البيع في عقود الوصول بيعاً بسفينة معينة، وقد يكون في سفينة غير معينة، وإذا هلك البضاعة أثناء الطريق لسبب لا بد للبائع فيه كان هلاكها عليه، إلا أنه في البيع بسفينة معينة يمتنع على المشتري مطالبة

(١) «القبض صوره وبخاصة المستجدة منها» د. الضرير ص ٤٨٨.

(٢) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٦٢.

البائع بتسليم بضاعة أخرى من نفس النوع، أما في البيع بسفينة غير معينة، فإن للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ البيع وتسليمه بضاعة أخرى بدلاً من الهالكة^(١).

ففي هذه المجموعة لا يجوز لمشتري البضاعة أن يبيعها بتظهير السندات أو بغير ذلك، إلا بعد وصول السفينة إلى الميناء وتسلمه البضاعة تسلمًا حقيقيًا أو حكميًا بأن يكون متمكنًا من التسلم، ولو لم يتسلم بالفعل، أما قبل ذلك فلا يصح بيعها على الواعد أو غيره لأنها لم تدخل في ضمان المشتري بعد، فربحه فيها ربح فيما لم يضمن^(٢) والله أعلم.

المسألة الثانية: حكم بيع العين الغائبة:

من لوازم بيع البضاعة عن طريق تظهير البوليصة أن تكون العين المباعة غائبة عن المتعاقدين، فبيع البضاعة في هذه الحالة يجري فيه الخلاف في حكم بيع العين الغائبة.

وقد اختلف الفقهاء في حكم بيع العين الغائبة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: جواز بيع العين الغائبة إذا علم جنسها مطلقًا.

وذلك مثل أن يقول: بعثك سيارتي بدون أن يصفها للمشتري.

وهذا مذهب الحنفية^(٣)، وقول عند الشافعي في القديم^(٤)، ورواية عن أحمد^(٥).

وهو أحد القولين عند المالكية لكن بشرط أن يجعل للمشتري الخيار إذا رآه^(٦).

(١) القانون البحري الجديد ص ٣٤٧، العقود البحرية ص ٢٠٣.

(٢) «القبض صورته وبخاصة المستجلة منها» د. الضير ص ٤٨٧.

(٣) المبسوط ٧١/١٣، بدائع الصنائع ٣٤٩/٧، البحر الرائق ٢٦/٦، فتح القدير ٥٣١/٥.

(٤) المهذب ٢٨٨/٩، روضة الطالبين ٣٦٨/٣، نهاية المحتاج ٤٠٢/٣.

(٥) المغني ٣١/٦، الفروع ٢١/٤، المبدع ٢٥/٤، الإنصاف ٩٥/١١.

(٦) بداية المجتهد ١٨٥/٢، مواهب الجليل ٢٩٦/٤، شرح مياره ٢٩١/١.

واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية، وضعفه في موضع آخر^(١).
ثم إن أصحاب هذا القول أثبتوا للمشتري خيار الرؤية مطلقاً^(٢)،
سواء وجد المبيع كما وصف له أم لا، وسواء شرط ذلك في العقد أم لم
يشترطه^(٣)، فهو ثابت له بحكم الشرع لا بالشرط.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

ووجه الدلالة:

أن الآية - بعمومها - تفيد حل جميع البيوع، من غير أن تقيد ذلك
بكون المبيع مرئياً أو غائباً^(٤).

نوقش: بأن الآية مخصصة بحديث النهي عن بيع الغرر^(٥).

أجيب: بعدم التسليم بأن بيع الغائب غرراً، بل للمشتري خيار
الرؤية، وبذا ينتفي الغرر في حقه^(٦).

الدليل الثاني:

قوله عليه الصلاة والسلام: «من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا
رآه»^(٧).

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٣٤٥/٢٠، الاختيارات الفقهية ص ١٧٩، الفروع ٢٢/٤،
الإنصاف ٩٥/١١.

(٢) خيار الرؤية: حق يثبت به للمتملك الفسخ أو الإمضاء عند رؤية محل العقد المعين
الذي عقده ولم يره.

الخيار وأثره في العقود ص ٤٩٣.

(٣) باستثناء الملكية الذين يثبتونه بالشرط لا بالعقد.

(٤) المغني ٣١/٦، المجموع شرح المذهب ٣٠١/٩، المحلى ٣٤١/٨.

(٥) المجموع شرح المذهب ٣٠١/٩.

(٦) فتح القدير ٥٣١/٥.

(٧) أخرجه الدارقطني (كتاب البيوع ٤/٣) والبيهقي (كتاب البيوع باب من قال: يجوز بيع =

ووجه الدلالة:

أن الحديث دل على ثبوت الخيار، والخيار لا يثبت إلا في بيع صحيح^(١).

نوقش: بأن الحديث ضعيف، فلا يصح الاحتجاج به، كما هو مبين في تخريجه.

الدليل الثالث:

ما روي أن عثمان رضي الله عنه ابتاع من طلحة أرضاً بالمدينة ناقلاً له بأرض له بالكوفة، فقال عثمان: بعتك ما لم أره، فقال طلحة: إنما النظر لي، لأنني ابتعت مغيباً، وأنت قد رأيت ما ابتعت، فتحاكما إلى جبير بن مطعم ف قضى على عثمان أن البيع وأن النظر لطلحة لأنه ابتاع مغيباً^(٢).

ووجه الدلالة:

أن هذا اتفاق من هؤلاء الصحابة على صحة بيع الغائب، ولا يعلم لهم مخالف^(٣).

= العين الغائبة ٢٦٨/٥ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال الدارقطني ٥/٣: «هذا حديث باطل لم يروه غير عمر بن إبراهيم المعروف بالكردى، وهو يضع الأحاديث وإنما يروى عن ابن سيرين موقوفاً من قوله»، وقال في نصب الراية ٩/٤: «قال ابن القطان: والرواي عن الكردي داهر بن نوح، وهو لا يعرف ولعل الجنابة منه»، وقال ابن حجر (التلخيص ٦/٣): «وجاء من طريق أخرى مرسلة عن مكحول عن النبي ﷺ أخرجها ابن أبي شيبه والدارقطني والبيهقي، والراوي عنه أبو بكر بن أبي مريم ضعيف... ونقل النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه»، كما ضعفه ابن قدامة أيضاً (المغني ٣٢/٦)، وانظر: الدراية ١٤٨/٢.

(١) المغني ٣٢/٦.

(٢) أخرجه البيهقي (كتاب البيوع باب من قال يجوز بيع العين الغائبة ٢٦٨/٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (كتاب البيوع باب تلقي الجلب ١٠/٤) وقال: «والآثار في ذلك قد جاءت متواترة، وإن كان أكثرها منقطعاً، فإنه منقطع لم يصاده متصل»، وقال النووي: «رواه البيهقي بإسناد حسن لكن فيه رجل مجهول مختلف في الاحتجاج به، وقد روى مسلم له في صحيحه» المجموع ٢٨٩/٩.

(٣) الحاوي الكبير ١٨/٦، المغني ٣٢/٦.

الدليل الرابع:

القياس على النكاح، فإن كلاً منهما عقد معاوضة، فكما لا تفتقر صحة النكاح إلى رؤية المعقود عليه بالإجماع، لا تفتقر أيضاً صحة البيع إليها^(١).

نوقش: «بأن النكاح لا يقصد منه المعاوضة، ولا يفسد بفساد العوض، ولا بترك ذكره، ولا يدخله شيء من الخيارات، وفي اشتراط الرؤية مشقة على المخدرات، وإضرار بهن، على أن الصفات التي تعلم بالرؤية ليست هي المقصود بالنكاح، فلا يضر الجهل بها بخلاف البيع»^(٢).

الدليل الخامس:

القياس على بيع الرمان والجوز، واللوز في قشره الأسفل^(٣).

نوقش: بأن هذه الأشياء «يقوم ظاهرها مقام باطنها في الرؤية، كصبرة الحنطة، ولأن في استتار باطنها مصلحة لها كأساس الدار بخلاف بيع الغائب»^(٤).

القول الثاني: المنع من بيع العين الغائبة ولو عرف جنسها ووصفها.

وهذا مذهب الشافعي في الجديد^(٥).

ومن نافلة القول أن أصحاب هذا القول لا يرون خيار الرؤية مطلقاً، لأن البيع لم يصح عندهم أصلاً.

(١) الحاوي الكبير ١٨/٦.

(٢) المغني ٣٢/٦.

(٣) المجموع شرح المذهب ٣٠١/٩.

(٤) المجموع شرح المذهب ٣٠٢/٩.

(٥) المجموع شرح المذهب ٢٨٨/٩، الحاوي الكبير ١٨/٦، حاشية الجمل ٣٩/٣، مغني المحتاج ٣٥٧/٢.

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

الدليل الأول:

ما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه (نهى عن بيع الغر)^(١).
ووجه الدلالة: أن في بيع الغائب: «غرًّا ظاهرًا، فأشبهه بيع المعلوم الموصوف كحبل الحبله وغيره»^(٢).

نوقش من وجهين:

الوجه الأول: أجاب أصحاب القول الأول القائلون بصحة العقد وثبوت خيار الرؤية: «بأن الجهالة بعدم الرؤية لا تفضي إلى المنازعة، لأنه لو لم يوافقه رده»^(٣) «ونحن نقطع بأن النهي عن ذلك لما يلزم الضرر فيه، ونقطع بأن لا ضرر فيما أجزنا من ذلك، إنما يلزم الضرر لو لم يثبت له الخيار إذا رآه فأما إذا أوجبنا له الخيار إذا رآه فلا ضرر فيه أصلاً بل فيه محض مصلحة وهو إدراك حاجة كل من البائع والمشتري، فإنه لو كان له به حاجة وهو غائب، وأوقف جواز البيع على حضوره ورؤيته ربما تفوت، بأن يذهب فيساومه فيه آخر رآه، فيشتريه منه.. فوجب أن يحمل الحديث على البيع البات الذي لا خيار فيه لأنه هو الذي يوجب ضرر المشتري، والنهي قطعاً ليس إلا لذلك»^(٤).

الوجه الثاني: وأجاب أصحاب القول الثالث القائلون بجواز هذا البيع بشرط وصفه: «بأن بيع السلعة الغائبة على الصفة خارج مما نهى عنه النبي ﷺ من بيع الغر.. لأن الصفة تقوم مقام رؤية الموصوف، قال

(١) الحديث سبق تخريجه ص ٧٣٤.

(٢) المجموع شرح المذهب ٣٠١/٩، وانظر: الحاوي الكبير ١٩/٦.

(٣) الهداية ٥٣١/٩.

(٤) فتح القدير ٥٣١/٥.

رسول الله ﷺ: «لا تنعت المرأة المرأة للزوج، حتى كأنه ينظر إليها»^(١)، فشبهه ﷺ المبالغة في الصفة بالنظر، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩].

فلما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ وهم لم يعرفوه قبل إلا بصفته التي وجدوها في التوراة، دل ذلك على أن المعرفة بالصفة معرفة بعين الشيء الموصوف^(٢).

الدليل الثاني:

قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تبع ما ليس عندك»^(٣).

ووجه الدلالة:

أن العين الغائبة ليست عند البائع حين العقد، فتكون مشمولة بالنهاي الوارد في الحديث^(٤).

نوقش: بأن «العندية هنا ليست عندية الحس والمشاهدة.. وإنما هي عندية الحكم والتمكين»^(٥).

فالمراد بالحديث ما ليس في ملك البائع، يؤيده أنه «لا خلاف في لغة العرب في صدق القائل: عندي ضياع، وعندي دور، وعندي رقيق، ومتاع غائب وحاضر، إذا كان كل ذلك في ملكه، وإنما ليس عند المرء ما ليس في ملكه فقط وإن كان في يده»^(٦).

(١) أخرجه البخاري (كتاب النكاح باب لا تبشر المرأة المرأة فتنتعها لزوجها برقم ٥٢٤٠) من حديث أبي هريرة.

(٢) المقدمات الممهدة ٧٧/٢.

(٣) الحديث سبق تخريجه ص ١٠٥٩.

(٤) انظر: المجموع شرح المذهب ٣٠١/٩.

(٥) تهذيب السنن ١٥٨/٥.

(٦) المحلى ٣٤١/٨.

الدليل الثالث:

«أنه بيع عين بصفة، فوجب أن يكون باطلاً، كالسلم في الأعيان»^(١).

ويناقش: بأن بيع العين الغائبة يفارق السلم من جهة أن السلم عقد على موصوفٍ مؤجلٍ، وليس من شرطه أن يكون مملوكاً للبائع أو موجوداً حين العقد، فإذا وقع على معين تمكن الغرر فيه لأنه لا يؤمن تلفه، أو عدم القدرة على تحصيله.

القول الثالث:

جواز بيع العين الغائبة على الصفة.
وهذا مذهب المالكية^(٢)، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٣)، وقول الظاهرية^(٤)، وهو اختيار ابن تيمية^(٥).
وعلى هذا القول فليس للمشتري خيار رؤية إلا إذا جاء المبيع على غير الصفة، وتسميته خيار رؤية تجوز، وإلا فإنه خيار خلف في الصفة، وليس خيار رؤية^(٦).

استدل أصحاب هذا القول على أصل مشروعية البيع بأدلة القول الأول.
واستدلوا على عدم صحة البيع بدون وصف أو رؤية سابقة بما يلي:

الدليل الأول:

نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر.

-
- (١) الحاوي الكبير ١٩/٦.
(٢) المقدمات الممهدة ٧٦/٢، بداية المجتهد ١٨٥/٢، مواهب الجليل ٢٩٦/٤، شرح الخرشي ٣٤/٥، الفواكه الدواني ٩٦/٢.
(٣) المغني ٣١/٦، الفروع ٢٢/٤، الإنصاف ٩٥/١١، كشف القناع ١٣٩٤/٤.
(٤) المحلى ٣٣٧/٨.
(٥) مجموع الفتاوى ٣٤٥/٢٠.
(٦) حاشية الدسوقي ١٠٨/٣، المغني ٣٤/٦، أما الظاهرية فيرون أن العقد ينفسخ إذا ظهر المبيع بخلاف الصفة، وليس للمشتري الخيار، المحلى ٤٤٢/٨، ٦٥/٩.

ووجه الدلالة:

أن من الغرر أن يبيع ما لم يره ولم يوصف له، لكونه مجهولاً^(١).

نوقش: بما تقدم في مناقشة الدليل الثاني من أدلة القول الثاني، وهو أن النهي عن ذلك لما فيه من الضرر، ولا ضرر مع ثبوت الخيار للمشتري، سواء كان الخيار بالشرط أو بالعقد.

الدليل الثاني:

القياس على السلم، فإن بيع الغائب نوع من البيع فلم يصح مع الجهل بصفة المبيع، كالسلم^(٢).

الدليل الثالث:

القياس على بيع النوى في التمر، فإنه لا يصح لأنه باع ما لم يره ولم يوصف له، فكذلك العين الغائبة^(٣).

الترجيح:

بالنظر في الأقوال المتقدمة يظهر أن سبب الخلاف هو الغرر، فبيع العين الغائبة لا خلاف أنه من الغرر، لكن أصحاب القول الأول يرون أن هذا الغرر يرتفع حكمه بإثبات الخيار للمشتري مطلقاً أو بالشرط، وأصحاب القول الثالث يرون أن الغرر يرتفع بوصف المبيع وصفاً يرفع الجهالة، والجميع متفقون على أن للمشتري الخيار إن جاء المبيع على غير الصفة.

أما القول بمنع بيع العين الغائبة وصفت أم لم توصف، ففيه تضيق على الناس في معاملاتهم مع إمكان دفع الغرر بما هو أقل من ذلك،

(١) المغني ٦/٣١.

(٢) المغني ٦/٣١.

(٣) المجموع شرح المذهب ٩/٣٠١.

ولهذا فالراجح ما ذهب إليه المالكية في أحد قوليهما، وهو جواز بيع العين الغائبة إذا تحقق أحد أمرين:

الأول: وصف العين وصفًا يكفي في السلم.

الثاني: أن يكون للمشتري الخيار برؤية المبيع.

وسبب الترجيح: أن العلة من منع بيع العين الغائبة هي الجهالة، وبوجود أحد هذين الأمرين تنتفي الجهالة أو أثرها. والله أعلم.

الفرع الثالث: معايير تحديد ثمن السلعة:

وقد يقع بيع المرافحة بين البنك والعميل دون النظر إلى الثمن الأول الذي اشترت به السلعة وفي هذه الحالة للبنك أن يحدد السعر الذي يراه والذي يتفق عليه الطرفان.

وقد يكون البيع بالثمن الأصلي للمبيع بزيادة ربح معلوم، فالعقد يكون بيع أمانة، ولا بد من ضبط التكاليف التي يضمنها البنك سعر المبيع، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: إذا كان اتفاق الطرفين على البيع بالثمن الأصلي بزيادة ربح معلوم، وجب إعلام المشتري بهذا الثمن وعدم إضافة أي تكاليف أخرى. مثال ذلك: أن يقول: اشترت هذه السلعة بكذا، أو مشتري هذه السلعة بكذا^(١).

ثانياً: إذا كان الاتفاق على أن تكون الزيادة على الثمن الأصلي مضافاً إليه المصاريف المتعلقة بالمبيع، فإن صرح البنك بتفصيل ما يلحق برأس ماله من النفقات فقد اتفق الفقهاء على أن للبائع في مثل هذه الحالة أن يلحق برأس المال أية نفقات تكبدها، ولو لم يجر العرف بإضافتها^(٢).

(١) بدائع الصنائع ١٧٧/٧، الكافي لابن قدامة ١٣٦/٣.

(٢) بدائع الصنائع ١٧٩/٧، الدسوقي ١٦١/٣، نهاية المحتاج ١١٢/٤، الكافي لابن قدامة ١٣٦/٣.

ثالثًا: فإن لم يصرح بتلك النفقات، فليس له أن يضيف إلا المصاريف المنضبطة التي جرى بها العرف التجاري، وكل ما يزيد في قيمة البضاعة ويتصل بها مباشرة، مثل مصاريف الحمل والتخزين والتخليص الجمركي والتركيب وغيرها.

وتشمل هذه المصاريف:

١ - المصاريف الصناعية المباشرة، ويمثل لها الفقهاء بالصبغ والفتل والطرز.

وهذه لا وجود لها في المراجعة المصرفية.

٢ - والمصاريف التسويقية المباشرة: ويمثل لها الفقهاء بأجرة الدلال، وحمل الطعام وسوق الغنم ونحو ذلك، ويقابلها في المراجعة المصرفية: تكاليف الدعاية والإعلان والتعبئة والتغليف ونحو ذلك.

٣ - التكاليف الإدارية المباشرة: ويمثل لها الفقهاء بالمكس يأخذه السلطان. ويقابلها في المراجعة المصرفية: الضرائب ورسوم التسجيل ونحو ذلك^(١).

أما مرتبات موظفي البنك والمصروفات الإدارية العامة فإنها لا تضاف لأنها من تمام عملية الشراء التي يستحق بها البنك الربح الأصلي ويمكنه تغطيتها عن طريق أخذها بالاعتبار ضمن هامش الربح^(٢).

ويشير إلى هذه المصروفات صاحب المقدمات الممهّدات بقوله: «فأما ما لا يختص بالمتاع، فإنه لا يحسب في أصل الثمن، ولا يحسب له ربح، وذلك كنفقته، وكراء ركوبه، وكراء بيته»^(٣).

واختلفت الفتاوى المعاصرة حول عمولة فتح الاعتماد المستندي

(١) المنهج المحاسبي لعمليات المراجعة ص ٣٠، نظرية المحاسبة المالية ص ١٢٦.

(٢) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٢١١.

(٣) المقدمات الممهّدات ١٢٦/٢.

الممولة بطريق المرافحة، فهل للبنك أن يحتسب هذه العمولة على نفسه وهو الفاتح للاعتماد باسمه، حيث هو المالك للبضاعة المشتراة بالاعتماد، وبالتالي هل يحق له إضافة هذه العمولة ضمن المصاريف وتكلفة النفقات؟.

فأكثر الفتاوى ترى أنه في حالة فتح الاعتماد لدى البنك نفسه فإنه لا يحق له مطالبة العميل بعمولة مباشرة عن فتح الاعتماد، لأن الاعتماد مفتوح لصالحه، ولكن ما تكلفه من مصاريف فعلية متعلقة بفتح الاعتماد من أجور اتصالات وقرطاسية وغيرها يمكن للبنك إضافتها إلى ثمن السلعة^(١).

بينما يرى البعض أن هذه العمولة هي نوع من الخدمات المصرفية التي يذهب ريعها لصالح المساهمين على حساب قسم الاستثمار الذي يذهب ريعه لأصحاب الودائع الاستثمارية بما فيها أموال المساهمين المستثمرة، فيكون ذلك من تكلفة البضاعة، وبالتالي فإن مطالبة العميل به يعتبر إجراءً عادلاً^(٢).

ولعل القول الأول هو الأقرب، فإن تحميل العميل العمولة يتناقض مع كون الاعتماد مفتوحاً باسم البنك، والله أعلم.

رابعاً: وإذا اشترى البنك السلعة بثمن مؤجل، فيجب إعلام المشتري بذلك، لأن الثمن قد يزداد لمكان الأجل.

ولا خلاف بين الفقهاء على وجوب إعلام المشتري بالتأجيل وعلل لذلك في بدائع الصنائع بقوله: «لأن للأجل شبهة المبيع، وإن لم يكن مبيعاً حقيقة، لأنه مرغوب إليه، ألا ترى أن الثمن قد يزداد لمكان الأجل، فكان له شبهة أن يقابله شيء من الثمن، فيصير كأنه اشترى شيئاً ثم باع

(١) الهيئات الشرعية لبنك البركة، وبيت التمويل: ينظر: الدليل الشرعي للمرافحة ص ٢١٦.

(٢) الهيئة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي، ينظر الدليل الشرعي للمرافحة ص ٢١٥.

أحدهما مراجعة على ثمن الكل»^(١).

خامساً: وإذا حصل البنك على خصم قبل لزوم عقده مع المشتري، فهو من نصيب المشتري، باتفاق الفقهاء^(٢)، فيجب إعلامه بذلك أو تعديل ثمن بيع المراجعة على أساس هذا السعر^(٣).

(١) بدائع الصنائع ١٨١/٧، وانظر: الدسوقي ١٦٥/٣، نهاية المحتاج ١١٥/٤، المغني ٢٧١/٦.

(٢) بدائع الصنائع ١٧٨/٧، الدسوقي ١٦٦/٣، نهاية المحتاج ١١٤/٤، المغني ١٦٨/٦.

(٣) الدليل الشرعي للمراجعة ص ٢١٣، المنهج المحاسبي في المراجعة ٣٣.

المبحث الثاني

التمويل بالمشاركة

وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول

تعريف عقد الشركة

من أساليب توظيف الأموال في الخدمات الاستثمارية: التمويل بالمشاركة.

ومشاركة المصرف لجهات التوظيف إما أن تكون بصيغة المضاربة، أو العنان، أو المساهمة.

ففي شركة المساهمة يقوم المصرف بشراء أسهم من إحدى الشركات، ويجري على هذا النوع أحكام الأسهم التي سبق بيانها في الفصل الأول.

وفي المضاربة ينتقل مركز البنك من كونه مضارباً تجاه المستثمرين إلى كونه مالِكاً تجاه جهات التوظيف، وما قيل سابقاً في العلاقة بين البنك والمستثمرين يصدق تماماً على علاقة البنك بجهات التوظيف.

أما شركة العنان فهي أن يدخل البنك مع جهة التوظيف مشارِكاً بماله وبعمله.

وتعرف شركة العنان بأنها: «اشتراك اثنين بماليهما ليعملا فيه ببدنيهما وربحه لهما»^(١).

(١) وهذا هو تعريف الحنابلة، المقنع ١٦٣/٢.

سميت بذلك لاستواء الشريكين في حق التصرف في المال، والفسخ، واستحقاق الربح، كاستواء طرفي العنان، وهو سير لجام الدابة، أو أنها من العنان وهو الظهور كأنه عنّ لهما شيء فاشتركا فيه^(١). وقد أجمعت الأمة على مشروعية شركة العنان، ولم يزل الناس يتعاملون بها إلى عصرنا الحاضر من غير نكير^(٢).

وتستخدم البنوك الإسلامية أسلوب المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام ربح المشروع حسبما يتفقان عليه.

ولا يشكل التمويل بالمشاركة سوى نسبة ضئيلة من استثمارات المصارف الإسلامية مقارنة باستثماراتها في عقود المرابحة الشرعية، وفي الغالب فإن استثماراتها في المشاركة تنتهي بامتلاك العميل المشارك حصة البنك خلال فترة وجيزة، فهي من المشاركات المتناقصة وليست من المشاركات الدائمة^(٣).

ويأتي التمويل بالمشاركة في المرتبة الثانية بعد التمويل بالمرابحة من حيث الوزن النسبي لعقود التمويل، متقدمًا بذلك على التمويل بالمضاربة

= وعرفها الشافعية: «أن يشتركا في مال لهما ليتجرا فيه». مغني المحتاج ٢٢٣/٣. وعرفها المالكية: «عقد مالكي مالين فأكثر على التجر فيهما معًا». الشرح الصغير ١٦٥/٢. وعرفها الحنفية: «أن يشترك اثنان في نوع بر أو طعام أو يشتركان في عموم التجارات ولا يذكران الكفالة». الهداية ٣٩٦/٥. وانظر: شركة العنان في الفقه الإسلامي ص ١٧، شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون ص ١٤٨.

(١) الزاهر ص ٣٣٢، المصباح المنير ص ١٦٤، طلبة الطلبة ص ٩٩، المغرب ص ٣٣٠.
(٢) وممن حكى الإجماع على جوازها: الكاساني في بدائع الصنائع (٥٠٦/٧)، وابن قدامة في المغني (١٢٣/٧)، وابن المنذر في الإجماع ص ٩٥، وابن رشد في بداية المجتهد ٣٠٤/٢، وابن حزم في مراتب الإجماع ص ٩١، وابن هبيرة في الإفصاح ٢/٣، وابن حجر الهيتمي في تحفة المحتاج ٢٨٣/٥.
(٣) خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٥٣، وانظر: الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية ص ١٧٩.

والذي لا يجد إقبالاً لدى معظم المصارف الإسلامية، لعدة أسباب من أهمها:

١ - قلة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف والمستثمرون في التمويل بالمشاركة مقارنة بالتمويل بالمضاربة، ففي الحالة الأولى لا يتحمل المصرف عند الخسارة إلا بمقدار مساهمته في المشروع، أما في الحالة الثانية فإن المصرف يتحمل جميع الخسارة^(١).

٢ - إمكانية متابعة المشروع وإدارته إذا كان البنك مشاركاً، أما إذا كان التمويل بالمضاربة فإن ذلك غير ممكن نظراً لمنافاة ذلك لطبيعة المضاربة التي تقوم أساساً على إطلاق يد المضارب في العمل^(٢).

٤ - اعتماد المضاربة على التمويل طويل الأجل وهو ما لم تمارسه المصارف الإسلامية بشكل كبير في العصر الحاضر^(٣).
وأما بقية أنواع الشركات الأخرى مثل: شركة الأبدان، والوجوه، والمفاوضة، فهي لا تتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي.

فشركة الأبدان أبعد ما تكون عن العمل المصرفي لأنها تقوم على الاشتراك بين أصحاب الحرف، وليس المصرف من ذلك في شيء.

وشركة الوجوه كذلك، فهي تقوم على أن يشتري كل من الشريكين بوجهه حيث لا مال لهما ولذا تسمى شركة المفاليس، بخلاف المصارف التي تتجر في رؤوس أموال ضخمة وحاضرة.

وشركة المفاوضة لا وجود لها في العمل المصرفي لأنها تقوم على إطلاق يد كل من الشريكين في مال الآخر مع غيبته وحضوره، وهذا ما لا يمكن في العمل المصرفي^(٤).

(١) البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق ص ٩٢.

(٢) البنوك الإسلامية المنهج والتطبيق ص ٩٢.

(٣) خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٤٢، تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية ص ١٨٧.

(٤) مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية ص ١٤٧.

المطلب الثاني

شروط الشركة

يشترط لصحة شركة العنان - بصفة عامة - ما يشترط لعقد المضاربة التي أسلفنا الحديث عنها في الباب الأول.

أ - فيشترط في العاقلين:

أن يكونا جائزي التصرف؛ لأن مقتضى العقد أن يأذن كل منهما للآخر بالبيع والشراء وتقبل الأعمال.

ب - ويشترط في المال:

١ - أن يكون معلومًا.

٢ - وأن يكون نقدًا رائجًا.

٣ - وأن يكون عينًا لا دينًا.

والشرط الأول محل اتفاق، أما الشرطان الأخيران فقد اختلف فيهما. والذي سبق ترجيحه أن الشركة تصح بالعروض، وبالدين، وبالوديعة، ولا دليل على هذين الشرطين.

ولا خلاف بين الفقهاء على أنه لا يشترط تساوي مال الشريكين، بل تثبت الشركة مع تفاوتهما في نسبة المالكين، إذ لا محذور في ذلك.

ج - ويشترط في الربح:

١ - أن يكون نصيب كل منهما معلومًا عند التعاقد.

٢ - وأن تكون حصته شائعة من جملة الربح.

واتفق الفقهاء على أن الخسارة على قدر المالين، أما الربح فاختلّفوا هل يجب أن يكون على قدر المالين، أم يجوز بأي نسبة يتفقان عليها وإن لم تكن بقدر المالين، والذي سبق ترجيحه هو القول الثاني^(١).

(١) انظر: تفصيل هذه الشروط في الفصل الأول من الباب الأول. وللاستزادة انظر: بدائع الصنائع ٥٠٨/٧، فتح القدير ٣٩٦/٥، بداية المجتهد ٣٠٤/٢، شرح منح الجليل ٦/٢٤٩، أسنى المطالب ٢٥٣/٢، نهاية المحتاج ٦/٥، الشرح الكبير على المقنع ١٤/٩، السلسيل في معرفة الدليل ٥٢٨/٢.

المطلب الثالث

المشاركة المنتهية بالتمليك

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تصوير المشاركة المنتهية بالتمليك:

تعتبر المشاركة المتناقصة، أو ما يعرف بالمشاركة المنتهية بالتمليك، من الأساليب الجديدة التي استحدثتها البنوك الإسلامية، وهي تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر واحد، وهو: الاستمرارية.

فالبنك الإسلامي في هذا الأسلوب يتمتع بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته، غير أنه لا يقصد منذ التعاقد البقاء والاستمرار في المشاركة إلى حين انتهاء الشركة، بل إنه يعطي الحق للشريك ليحل محله في ملكية المشروع، ويوافق على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة، أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها^(١).

وتوجد في الواقع العملي صور متعددة لتطبيق المشاركة المتناقصة، وأكثرها انتشاراً هي تلك التي يتم بموجبها اتفاق الطرفين على تنازل البنك عن حصته تدريجياً مقابل سداد الشريك ثمنها دورياً (من العائد الذي يؤول إليه أو من أية موارد خارجية أخرى) وذلك خلال فترة مناسبة يتفقان

(١) أدوات الاستثمار الإسلامي ص ١٠٥، وانظر: البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ١٧٦.

عليها، وعند انتهاء العملية يستقل الشريك بملكية المشروع^(١).

وقد جاء في توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي أن المشاركات المنتهية بالتمليك تكون على إحدى الصور الآتية:

الصورة الأولى: يتفق البنك مع معاملته على تحديد حصة كل منهما في رأس مال المشاركة وشرطها، وقد رأى المؤتمر أن يكون بيع حصص البنك إلى المتعامل بعد إتمام المشاركة بعقد مستقل بحيث يكون له الحق في بيعها للبنك أو لغيره، وكذلك الأمر بالنسبة للبنك بأن تكون له حرية بيع حصصه للمتعامل شريكه أو لغيره.

الصورة الثانية: يتفق البنك مع معاملته على المشاركة في التمويل الكلي أو الجزئي لمشروع ذي دخل متوقع، وذلك على أساس اتفاق البنك مع الشريك الآخر لحصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي من الإيراد، أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل.

الصورة الثالثة: يحدد نصيب كل من البنك وشريكه في الشركة في صورة أسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة (عقار مثلاً) يحصل كل من الشريكين (البنك والشريك) على نصيبه من الإيراد المتحقق من العقار، وللشريك إذا شاء أن يقتني من هذه الأسهم المملوكة للبنك عددًا معينًا كل سنة بحيث تكون الأسهم الموجودة في حيازة البنك متناقصة إلى أن يتم تملك شريك البنك الأسهم بكاملها فتصبح له الملكية المنفردة للعقار دون شريك آخر^(٢).

(١) أدوات الاستثمار الإسلامي ص ١٠٥، الأعمال المصرفية التي يزاولها بنك دبي الإسلامي ص ٣، وانظر: ملحق النماذج: نموذج عقد مشاركة متناقصة.

(٢) توصيات وقرارات مؤتمر المصرف الإسلامي الأول، بدبي، القرار رقم ١٠، ص ١٤.

وبالنسبة لكيفية قسمة الأرباح والخسائر الناتجة عن هذه المشاركة، فإن البنك يقوم باقتطاع نسبة معينة من صافي إيراد المشروع، باعتباره مالكا للمشروع - كلاً أو جزءاً - ومتحملاً تبعه هلاكه إذا تلف بلا تعد أو تقصير، كتعرض المشروع للاحتراق أو الهدم، فإن البنك في مثل هذه الحالة يتحمل الخسارة بقيمة الفرق بين أصل رأس المال والمقدار المسترد من دخل المشروع، فإذا كان المشروع مملوكاً بكامله للمصرف فإنه يتحمل جميعها، وإذا كان العامل في المشروع مشاركاً في تمويل أصل رأس المال فإنه يخسر بنسبة ما يملكه، وأما الجزء المتبقي من الأرباح الناتجة، فإن البنك يحتفظ به كله أو بعضه - حسب الاتفاق - لكي يكون مخصصاً لتسديد أصل رأس المال، وإنهاء العملية بطريق تملك المتعامل مع المصرف الإسلامي كامل المشروع الذي يشاركه فيه^(١).

والمشاركة المتناقصة تصلح للقيام بتمويل المنشآت الصناعية والزراعية ونحوها من وسائل الإنتاج كوسائل النقل والمعدات ونحو ذلك، من كل ما من شأنه أن يكون مشروعاً منتجاً لدخل منتظم.

وهي تحقق فوائد متعددة لكافة الأطراف:

فبالنسبة للبنك، تحقق له أرباحاً دورية على مدار السنة، إضافة إلى استرجاعه قيمة مشاركته في المشروع والتي قد تكون زادت عما دفعه فعلاً.

وبالنسبة للشريك، تشجعه على الاستثمار الحلال، وتحقق غرضه في الاستقلال بملكية المشروع.

وبالنسبة للمجتمع، تصحح المسار الاقتصادي بتطوير أسلوب المشاركة الإيجابي عوضاً عن علاقة المديونية السلبية، وهي بذلك تحقق

(١) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٥٠٣، «اقتصاديات عقود المشاركة في الأرباح المفاهيم والقضايا النظرية» بحث د. راضي البدور، مقدم لندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية.

العدالة في توزيع الإنتاج^(١).

الفرع الثاني: الحكم الشرعي للمشاركة المنتهية بالتملك:

لا يظهر للباحث ما يمنع من صحة المشاركة المتناقضة بصورها الآنفه؛ لأن حقيقتها أن الشريك يشتري حصة شريكه وهو البنك، وذلك جائز، قال ابن قدامة رحمته الله: «وإن اشترى أحد الشريكين حصة شريكه جاز، لأنه يشتري ملك غيره»^(٢).

ولأن حصة الشريك جزء مشاع، والمشاع يجوز بيعه باتفاق المسلمين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «يجوز بيع المشاع باتفاق المسلمين كما نصت بذلك سنة رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم»^(٣).

واشتراط التخارج في العقد جائز؛ لأن هذا الشرط لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، والأصل في الشروط الصحة. وقد سبق الاستدلال لنظير هذه الصورة في الصناديق الاستثمارية فيما إذا تعهد مدير الصندوق بشراء حصة المستثمر^(٤).

ولا يترتب على المشاركة المنتهية بالتملك غبن أو غرر على أي من الطرفين، والمحاذير التي قد ترد على التأجير المنتهي بالتملك غير واردة هنا؛ لأن المستأجر - في حالة التأجير المنتهي بالتملك - إذا تخلف عن السداد ولو في آخر قسط يخسر السلعة والأقساط التي دفعها، أما في

(١) أدوات الاستثمار الإسلامي ص ١١١.

(٢) المغني ١٦٧/٧.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٢٣٣.

(٤) انظر: ما تقدم في ص ٧٩٢، وممن أفتى بجواز هذه المعاملة: هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي المصري في الفتوى رقم ١٠، وهيئة الرقابة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي في الفتوى رقم ٧٤، وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي في الفتوى رقم ٣٣.

المشاركة المتناقصة فإن ملكية الشريك باقية في الجزء الذي لم يشتر بعد، وتزداد حصته في المشروع كلما دفع للبنك قيمة حصته التي تنازل عنها، فهو يأخذ ما يقابل هذه الأقساط المدفوعة بشكل تلقائي. وعلى ذلك:

فإذا كان اشتراك العميل والمصرف في رأس المال، وكان على كل منهما عمل يؤديه في هذه الشركة، فهذه شركة عنان، ولا يشترط أن تكون حصة كل منهما من الربح على حسب رأس المال، بل يجوز أن تكون على نسبة رأس المال أو أقل أو أكثر، حسبما يتفقان عليه.

وإذا كان رأس المال مشتركاً بينهما، والعمل من العميل فقط، فهذه شركة ومضاربة، وهي جائزة كما تقدم، فيستحق العميل نصيبه من الربح بكونه مضارباً وبكونه مشاركاً.

وإذا كان رأس المال كله من المصرف، فهذه مضاربة، والربح على حسب ما يتفقان عليه، فإذا تحولت بعض أسهم الشركة إلى ملكية العامل، فإن طبيعة العقد تتغير، فيكون شركة عنان إذا كان المصرف يشارك في العمل، ويكون شركة عنان ومضاربة إذا كان العامل منفرداً بالعمل.

وإذا كانت الشركة بإحدى وسائل الإنتاج كوسائل النقل ونحوها، فيشتركان في نمائها، فالعقد يشبه المساقاة والمزارعة وهو جائز كما تقدم، ولكل منهما حصته من ذلك النماء^(١).

وللطرفين أن يحدد الطريقة المناسبة لتحصيل قيمة حصة البنك من المشروع فمن الممكن أن يكون السداد ببعض العائد المتحقق للعميل، أو به كله، أو بموارد خارجية أخرى.

وحيث تقرر جواز المشاركة المتناقصة، فيجب أن يقيد ذلك بالشروط الآتية:

(١) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ص ٥٠٤.

- ١ - توفر شروط المشاركة الدائمة التي أسلفناها.
- ٢ - أن لا تكون المشاركة المتناقصة مجرد عملية تمويل بقرض، فلا بد من وجود الإرادة الفعلية للمشاركة، وأن يتحمل جميع الأطراف الربح والخسارة أثناء فترة المشاركة.
- ٣ - أن يمتلك البنك حصته في المشاركة ملكاً تاماً، وأن يتمتع بحقه الكامل في الإدارة والتصرف، وفي حالة توكيل الشريك بالعمل يحق للبنك مراقبة الأداء.
- ٤ - أن لا يتضمن عقد المشاركة المتناقصة شرطاً يقضي برد الشريك إلى البنك كامل حصته في رأس المال، بالإضافة إلى ما يخصه من الأرباح، لما في ذلك من شبهة الربا، أي لا يجوز أن يكون التعهد بالبيع بالقيمة الاسمية (القيمة المدفوعة)^(١).

(١) أدوات الاستثمار الإسلامي ص ١١٠، فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي، الفتوى رقم ٧٤، قرارات مؤتمر المصرف الإسلامي الأول بدبي، القرار رقم ١٠.

المطلب الرابع

الجانب التطبيقي للتمويل بالمشاركة وموقف الفقه الإسلامي منه

نتناول في هذا المطلب بعض الإجراءات التنفيذية لعقود المشاركة التمويلية، التي تجريها بعض المصارف الإسلامية، والتي تحتاج إلى إعادة نظر، فمن ذلك:

١ - التزام العميل المشارك في المشاركة المتناقصة بشراء حصة البنك بقيمتها الاسمية:

من الأخطاء التطبيقية التي تقوم بها بعض المصارف الإسلامية أن العميل المشارك معها في المشاركة المتناقصة يتعهد بشراء حصة البنك في المشروع بقيمتها الاسمية، فضلاً عن الأرباح التي سيحصل عليها البنك قبل موعد الشراء، وقد يتعهد العميل أيضاً بدفع نسبة ربح زائدة عن القيمة الاسمية.

وهذا الإجراء فيه شبهة الربا؛ لأن البنك قد ضمن استرداد رأس ماله كاملاً، وزيادة.

فالشراء لا بد أن يكون بالقيمة الجارية لا بالقيمة الاسمية.

مثال ذلك:

وقعت شركة الراجحي عقد مشاركة مع كل من الشركة السعودية للكهرباء بالمنطقة الوسطى، والبنك العربي الوطني، لتمويل مشروع توسعة محطة التوليد المركزية بالقصيم، برأس مال لهذه الشركة وقدره (٧٥٠) مليون ريال.

وكان من ضمن بنود العقد ما يلي: «وحيث عرض الطرف الثالث (أي شركة الكهرباء) على الأطراف المصرفية (شركة الراجحي، والبنك العربي) مشاركته حسب أصول الشريعة الإسلامية في تنفيذ وملكية مشروع التوسعة المشار إليه، وقد وعدهم أن يشتري منهم (بعد إتمام التجريب التشغيلي بنجاح واستلام المشروع) حصصهم مرابحة بقيمتها الاسمية مضافاً إليه ربح بنسبة ٩٪ من هذه القيمة بموجب عقد مرابحة آجل، ويسدد ثمنها على أقساط شهرية متساوية متتابعة عددها ستون قسطاً وسيعيد الطرف الثالث تقييم الوعد عند أوان تنفيذه للتأكد من مدى ملاءمته لمصلحته فإن اختار تنفيذ وعده أبرم بموجبه وبين أطرافه عقداً جديداً لا يعتبر جزءاً من هذا العقد ولا شرطاً من شروطه»^(١).

فالشركة وعدت بشراء حصص الشركاء بقيمتها الاسمية، وكان ينبغي أن يكون بالقيمة الحقيقية وقت التنفيذ، ولعل تسويغ الهيئة الشرعية لشركة الراجحي لهذا العقد لكونه وعداً غير مشروط، لكن هذا لا يبرر أن يدرج ضمن العقد، لما فيه من شبهة الربا، ولكونه ذريعة للتوسع في هذا المجال، ومن ثم يكون ديدناً للشركات وعرفاً واجب التنفيذ، لا سيما إذا عرفنا أن شركة الكهرباء قد أدرجت قيمة حصص الأطراف المصرفية في بند القروض البنكية في ميزانيتها العمومية لعام ١٤١٩هـ.

والأولى بالهيئات الشرعية أن تؤكد تمسكها بقاعدة الغنم والغرم في الشركات، وإذا لم يكن فارق بين التمويل الربوي والتمويل اللاربوي سوى أن الضمان في الأول مشروط وفي الثاني موعود، ففي ظني أن وجود هذا الفارق وعدمه سواء؛ لأنه فارق صوري^(٢) والله أعلم.

٢ - بيع البنك حصته من الشركة قبل إتمام المشروع محل الشركة:
من الإجراءات الخاطئة في بعض المصارف أن يقوم البنك ببيع

(١) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي، القرار رقم ٣٠٥.

(٢) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي، الفتوى رقم ٣٣.

حصته على الشريك قبل إتمام المشروع الاستثماري بسعر أعلى من قيمة الاشتراك، على أن يكون السداد مؤجلاً، وهذا البيع محرم لما فيه من شبهة الربا فهو أقرب ما يكون إلى بيع العينة.

مثال ذلك :

أن يشترك البنك مع أحد العملاء على إنشاء مستشفى برأس مال وقدره مليون ريال مناصفة بينهما، وأثناء فترة بناء المستشفى يقوم البنك ببيع حصته والتي دفع فيها مبلغ نصف مليون على الشريك بقيمة (٦٠٠٠٠٠٠ ريال) تسدد على مدى ثلاث سنوات.

فمن الواضح أن المشاركة هنا صورية، وأن الهدف منها هو تمويل العميل، واشتراك البنك فيها غير مراد حقيقة، فهو غير جاد في هذا الاستثمار، وإنما الغرض إقراض العميل ما قيمته (٥٠٠٠٠٠٠ ريال) ليستردها (٦٠٠٠٠٠٠ ريال مؤجلة^(١)).

٣ - طلب البنك ضمانات عينية (رهون) أو شخصية (كفلاء) من شريكه :

تطلب بعض البنوك ضامناً أو رهناً من الشريك لضمان ما قد يضيع أو يتلف من مال الشركة مطلقاً من غير أن تقيد ذلك في حال التعدي أو التفريط.

ومن المعلوم أن الشراكة مبنية على الوكالة والأمانة، فكل شريك وكيل في التصرف بمال شريكه، وأمين عليه، والأمين لا يضمن الأمانة إلا إذا تعدى أو قصر في حفظها.

وعلى ذلك فيجوز للبنك عندما يشارك غيره أن يطلب ضامناً يضمن له ما يضيع من ماله بتعد أو تقصير منه، ولا يجوز أن يطلب ضامناً يضمن

(١) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي غرب السودان، الفتوى رقم ٢٨.

ما يضيع من غير تعد ولا تقصير من الشريك؛ لأن ما يتلف أو يضيع في هذه الحالة لا يكون مضموناً على الشريك فلا يكون مضموناً على ضامنه.

وعلى ذلك عامة أهل العلم أن الضمان لا يصح في الأمانات إلا إذا كان لضمان التعدي أو التفريط فيها، أما الضمان المطلق فلا يصح^(١).

وأما الرهن فجمهور أهل العلم على المنع من أخذه في الأعيان المضمونة غيرها كالمبيع في يد البائع وفي الأمانات الشرعية كالودائع، والعواري، وأموال الشركة والمضاربة، سواء كان الغرض منه أن يستوفي ما يضيع منها بتعد أو تقصير من الراهن أم لم يكن الغرض كذلك، وفرقوا بين الرهن والضمان بأن في أخذ الرهن ضرراً بالراهن؛ لأن المرهون يبقى في يد المرتهن، فيمنع الراهن من التصرف فيه خلافاً للضمان^(٢).

وجوزه المالكية إذا كان الغرض منه أن يستوفي المرتهن ما يضيع من الأمانة بيد الراهن بتعد أو تقصير فقط، فيجوز أن يطلب الشريك من شريكه رهناً إذا كان لهذا الغرض. قال في شرح مختصر خليل: «فيشترط في المرهون فيه أن يكون ديناً احترازاً من الأمانة فلا يجوز أن يدفع قراضاً ويأخذ به رهناً» قال في الحاشية: «لأن الأمانة إذا ضاعت أو تلفت لا يلزم المؤتمن عليها شيء، والمراد ضاعت بغير تفريط، وأما لو أخذ منه رهناً على أنها إذا ضاعت بتفريط يكون ضامناً لها، والرهن لأجل ذلك فيصح^(٣).

-
- (١) البحر الرائق ٢٥٦/٦، الكفاية ٣١٣/٦، بلغة السالك ٢٤٧/٢، مواهب الجليل ٣٦٠/٥، حاشية الجمل ٣٨٠/٣، مغني المحتاج ٢٠٥/٣، المغني ٧٦/٧، الفروع ٢٤٠/٤.
- (٢) أحكام القرآن للجصاص ٧١٩/١، بدائع الصنائع ١٧١/٨، الحاوي الكبير ٩٥/٧، روضة الطالبين ٥٣/٤، المغني ٤٢٧/٦، كشف القناع ١٥٥٤/٥.
- (٣) الخرشي على مختصر خليل وحاشية العدوي عليه ٢٤٩/٥، وانظر: بداية المجتهد ٢/٣٣١، بلغة السالك ١١٦/٢.

والمقصود أن الجميع متفقون على عدم صحة الضمان أو الرهن في الأمانات إذا لم يكن ذلك مقيداً بحال التعدي أو التقصير. فيجب على البنك إذا طلب رهناً أو ضامناً من الشريك أن يكون ذلك مقيداً بتعدي الشريك أو تقصيره، أما المطالبة به من غير أن يقيد به بذلك فلا يصح، والله أعلم^(١).

(١) انظر: فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي السوداني، الفتوى رقم ٢٢.

المبحث الثالث

الاستثمار في عقد الاستصناع

وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول

التعريف بعقد الاستصناع

وفيه أربعة أفرع:

الفرع الأول: معنى الاستصناع في اللغة:

الاستصناع لغة: طلب صناعة الشيء، والاصطناع مثله.
والصناعة: حرفة الصانع، وعمله: الصنعة والصُّنْع، وهي عمل ما يحتاج إلى دقة وحذق ومهارة.
ومن هنا قالوا: رجل صنَّاع اليد، وصنَّع اليد، وصنَّيع اليد، إذا كان حاذقاً ماهراً فيما يصنعه بيديه^(١).

الفرع الثاني: معنى الاستصناع في الاصطلاح الفقهي:

الاستصناع في الاصطلاح الفقهي: «عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع»^(٢).

(١) القاموس المحيط ص ٩٥٤، لسان العرب ٢٠٩/٨، المغرب ص ٢٧٣، مفردات ألفاظ القرآن الكريم ص ٤٩٣، أساس البلاغة ص ٣٦٣، المصباح المنير ص ١٣٣.

(٢) تحفة الفقهاء ٣٦٢/٢، رد المحتار ٤٧٤/٧، مجلة الأحكام العدلية م ١٢٤، التاج والإكلیل ٥١٧/٦، الأم ١٣٤/٣، الإنصاف ١٠٥/١١.

وتختلف النظرة الفقهية للاستصناع في المذهب الحنفي، عنها في المذاهب الأخرى، فالأحناف يرون أنه عقد مستقل، له أحكامه وشروطه الخاصة، ولذا كان بحثهم لهذا العقد مطوَّلاً، أما بقية المذاهب فلم يعترفوا بالاستصناع كعقد مستقل مسمى باسمه كما فعل الأحناف، بل دمجوا مسأله تارة في عقد السلم، على اعتبار أنه سلم في المصنوعات، وتارة أخرى في البيع بالصفة^(١).

فالأحناف يجيزون عقد الاستصناع من غير اعتبار شرائط السلم.

والمالكية يرون أن الاستصناع سلم في الصناعات، وله عندهم أربعة أنواع بينها في المقدمات الممهّدات بقوله: «وأما السلم في الصناعات فينقسم في مذهب ابن القاسم على أربعة أقسام:

أحدها: أن لا يشترط المسلم المستعمل عمل من استعمله، ولا يعين ما يعمل منه.

الثاني: أن يشترط عمله ويعين ما يعمل منه.

والثالث: أن لا يشترط عمله ويعين ما يعمل منه.

والرابع: أن يشترط عمله ولا يعين ما يعمل منه.

فأما الوجه الأول... فهو سلم على حكم السلم لا يجوز إلا بوصف العمل، وضرب الأجل، وتقديم رأس المال... وأما الثاني فليس بسلم وإنما هو من باب البيع والإجارة في الشيء المبيع فإن كان يعرف وجه خروج ذلك الشيء من العمل، أو تمكن بإعادته للعمل أو عمل غيره من الشيء المعين منه العمل، فيجوز على أن يشرع في العمل، وعلى أن يؤخر الشروع فيه بشرط ما بينه وبين ثلاثة أيام أو نحو ذلك... وأما الوجه الثالث... فهو أيضاً من باب البيع والإجارة في المبيع إلا أنه يجوز على

(١) انظر: عقد الاستصناع د. كاسب البدران ص ٦٣، عقد الاستصناع د. الصالح ص ٣٩.

تعجيل العمل وتأخيرته إلى نحو ثلاثة أيام بتعجيل النقد وتأخيرته، وأما الوجه الرابع وهو أن يشترط عمله ولا يعين ما يعمل منه فلا يجوز على حال؛ لأنه يجتذبه أصلاً متناقضان: لزوم النقد، لكون ما يعمل منه مضموناً، وامتناعه لاشتراط عمل المستعمل بعينه^(١).

ومن المعلوم أن الاستصناع الذي هو موضع بحثنا هو النوع الأول، إذ لا يلزم أن يكون العامل هو الصانع نفسه، وكذلك المادة لم تعين بالذات بل توصف بأوصاف معروفة تخرج العقد عن المنازعة.

فهذه الصورة جعلها المؤلف من السلم واشترط لها شرائط السلم، إلا أن المالكية في المشهور عندهم يستثنون من ذلك: الشراء من دائم العمل حقيقة أو حكماً، كالخباز والبقال واللبن، يأخذ منه كل يوم شيئاً معلوماً، ويشترع في الأخذ ويتأخر الثمن إلى العطاء، فهو جائز إذا كان العطاء مأموناً؛ لأنه بيع وليس سلماً، فلا بأس بتأخير الثمن ولا يكون ذلك من بيع الدين بالدين^(٢).

ولا فرق في ذلك بين أن يكون الشراء لجملة مضبوطة - كقنطار - تؤخذ في أيام كل يوم قدرًا معلوماً حتى تنتهي، والعقد في هذه لازم لهما، أو يكون العقد معه على أن يأخذ منه كل يوم قدرًا معيناً بثمن معين من غير بيان مقدار الجملة، وعقد هذه الصورة لا يلزمهما فلكل منهما فسخه^(٣).

وأما الشراء من غير دائم العمل لسلعة تصنع فهو سلم.

ودائم العمل هو: من كان من أهل حرفة الشيء المشتري،

(١) المقدمات الممهدة ٣٢/٢.

(٢) مواهب الجليل ٥٣٨/٤، التاج والإكليل ٥١٦/٦، الخرشبي ٢٢٣/٥، الفواكه الدواني ١٠٢/٢.

(٣) حاشية العدوي على الخرشبي ٢٢٣/٥، منح الجليل ٣٨٤/٥، بلغة السالك ١٠٣/٢.

فالمُستَصْنَع متيسر عنده، فيشبه المعقود عليه المعين^(١).

وغير دائم العمل: من كان انقطاعه أكثر من عمله، أو تساوى عمله وانقطاعه^(٢).

وأما الشافعية فيجوزون السلم في كل مال يجوز بيعه وتضبط صفاته، فيجوز عندهم السلم بالصناعات إن كان من مادة خام واحدة، وكان مصبوبةً في قالب، أما إن كان من أكثر من مادة وكان اختلاطه صنعة فهو على أنواع ثلاثة:

(١) - فإما أن يكون الشيء المختلط منضبطة أجزاؤه، ومثلوا له بـ «العتابي» وهو مركب من قطن وحرير.

(٢) - أو يكون أحد الخليطين فيه مقصوداً، والآخر أضيف لإصلاحه، ومثلوا له بـ «خل التمر».

(٣) - أو يكون الخليطان مقصودين ولا ينضبطان، ومثلوا له بالهريسة، والمعجون المركب من جزأين أو أكثر، والخف والنعل... إلخ.

فالنوع الأول والثاني يصح السلم فيها في الأصح عندهم، دون الثالث لعدم انضباط أجزائه، وعدم إمكان فصل هذه الأجزاء ليعرف قدر كل منها^(٣).

والحنابلة كالشافعية لا يصح الاستصناع في المشهور عندهم إذا كان على غير وجه السلم، ويصح السلم بالصناعات إذا كان ينضبط وصفه

(١) منح الجليل ٣٨٤/٥.

(٢) الدسوقي ٢١٧/٣.

(٣) انظر: روضة الطالبين ٢٨/٤، مغني المحتاج ٢١/٣، تكملة المجموع ١٣٠/١٣، وقد أشار المطيعي رحمته الله إلى جواز السلم في المصنوعات الحديثة كالغسلات والثلاجات والمذياع ونحوها إذا أمكن ضبطها بالصفة، وهذا هو مقتضى المذهب الشافعي فإن علة المنع من السلم في بعض المصنوعات عندهم كونها لا تنضبط، فإذا أمكن ضبطها بدقة كما في المصنوعات الحديثة فإنه يصح.

كالأواني المتساوية الرؤوس والأوساط، ونحو ذلك^(١).

الفرع الثالث: الفرق بين الاستصناع وغيره من العقود:

١ - الفرق بينه وبين البيع:

محل العقد في البيع هو العين، أما في الاستصناع فمحل العقد: العين والعمل.

«فلو أن الصانع أحضر عيناً كان عملها قبل العقد ورضي به المستصنع، لجاز، ولو كان شرط العمل من نفس العقد لما جاز؛ لأن الشرط يقع على عمل في المستقبل لا في الماضي.. لأن الاستصناع طلب الصنع فما لم يشترط فيه العمل لا يكون استصناعاً، فكان مأخذ الاسم دليلاً عليه»^(٢).

٢ - الفرق بينه وبين الإجارة:

محل الإجارة هو المنفعة دون العين، أما الاستصناع فمحلها العين والعمل^(٣).

ففي الإجارة يأتيه المستأجر بالمواد الخام، ويطلب أن يصنع له شيئاً محدداً، كأن يحضر له قماشاً ويطلب عمله ثوباً، مقابل أجر معلوم.

وفي الاستصناع تكون المادة الخام من عند الصانع، كما لو طلب من مقاول البناء أن يبني له بيتاً بمواصفات محددة والمواد من المقاول، سواء طلب بناءه جزئياً كما لو طلب بناء الهيكل فقط (العظم) أو مع التشطيبات كلها، كما يعبر عنه بالتعبير الدارج (تسليم مفتاح).

٣ - الفرق بينه وبين السلم:

المعقود عليه في السلم هو الشيء الموصوف في الذمة دون أن

(١) الإنصاف ١١/١٠٥، شرح المنتهى ٢/٢١٥، هداية الراغب ص ٣٣٩.

(٢) المبسوط ١٥/٨٤، بدائع الصنائع ٦/٨٤.

(٣) العناية ٦/٢٤٣.

يشترط كونه من صنعه، وله أجل محدد، وثمنه مقبوض مقدماً، أما في الاستصناع فالصناعة شرط أساس فيه، ولا يلزم أن يكون الثمن مدفوعاً مقدماً^(١).

فالاستصناع يتفق مع السلم بصورة كبيرة لا سيما السلم بالصناعات، ومما يؤكد هذا جعل الحنفية مبحث الاستصناع ضمن السلم، إلا أن السلم عام بالمصنوع وغيره والاستصناع خاص بما اشترط فيه الصنع، والسلم يشترط فيه تعجيل الثمن في حين أن التعجيل في الاستصناع عند أكثر الحنفية ليس بشرط^(٢).

٤ - الفرق بينه وبين الجعالة:

الجعالة تتفق مع الاستصناع في أنهما عقدان شرط فيهما العمل، ويفترقان في أن الجعالة عامة في الصناعات وغيرها، والاستصناع خاص في الصناعات كما أن الجعالة العمل فيها قد يكون معلوماً وقد يكون مجهولاً، والعامل قد يكون معيناً وقد يكون مبهماً، في حين أن الاستصناع لا بد أن يكون العمل معلوماً، والعامل معيناً^(٣).

الفرع الرابع: حقيقة الاستصناع، وهل هو عقد أم وعد؟

اختلف القائلون بإثبات الاستصناع كعقد مستقل ليس من باب السلم، وهم الأحناف في حقيقة هذا العقد على قولين:

القول الأول: إنه وعد، وليس بعقد:

ذهب بعض الأحناف إلى أن الاستصناع مجرد وعد وليس عقداً، «وإنما ينعقد العقد بالتعاطي إذا جاء به مفروغاً عنه»^(٤).

(١) المبسوط ٨٤/١٥، فتح القدير ٢٤٣/٦.

(٢) المبسوط ١٣٨/١٢، بدائع الصنائع ٨٤/٦، تبيين الحقائق ١٢٣/٤.

(٣) الموسوعة الفقهية ٣٢٦/٣.

(٤) وإلى هذا ذهب: الحاكم الشهيد والصفار ومحمد بن سلمة من الأحناف. المبسوط ١٣٨/١٢، الاختيار ٢٨٧/٢، فتح القدير ٢٤٢/٦، مجمع الأنهر ١٠٧/٢.

وهذا القول عند التأمل نجد أنه يتفق مع رأي الجمهور المانع لعقد الاستصناع أصلاً، فإنه لا خلاف بينهم على ما يبدو على أنه لو وقع الاستصناع - الذي على غير وجه السلم - على هيئة المواعدة فإنه يصح.

استدل أصحاب هذا القول بأدلة الجمهور الآتية والتي تمنع وقوع عقد الاستصناع على هيئة المعاودة، يضاف إلى ذلك - أن عقد الاستصناع - ما لم يقدم الصانع المستصنع فيه طبقاً للمواصفات، ويره الصانع - فإنه غير لازم عند عامة فقهاء الحنفية المتقدمين.

ولو كان عقداً للزم الطرفين أو أحدهما دون أن يكون لهما الخيار في فسخه أو إمضائه^(١).

أجيب: «بأن ثبوت الخيار لكل منهما لا يدل على المواعدة، ألا ترى أنهما إذا تباعا عرضاً بعرض ولم ير كل واحد منهما ما اشتراه فإن لكل واحد منهما الخيار، وهو بيع محض لا محالة»^(٢).

القول الثاني: أنه عقد:

وهذا ما عليه جمهور فقهاء الحنفية

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

- ١ - أن الصانع يملك الدراهم بقبضها، ولو كان وعداً لم يملكها^(٣).
- ٢ - أن الاستصناع أجيز استحساناً - كما سيأتي - ولو كان وعداً لما احتاج إلى ذلك^(٤).
- ٣ - أن العقد يثبت فيه خيار الرؤية - عند الحنفية - وهو دليل اللزوم، والمواعدة لا تلزم فلا حاجة لإثبات الرؤية فيها^(٥).
- ٤ - أن الاستصناع يجوز فيما فيه تعامل بين الناس، لا فيما لا تعامل فيه، ولو كان مواعدة جاز في الكل^(٦).

(١ - ٦) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٢/٦، رد المحتار ٤٧٥/٧.

٥ - أن في هذا القول دفعًا لضرر الصانع، فقد يكون أفسد متاعه، ولا يرغب غير المستصنع في شرائه، فيتضرر الصانع فيما لو امتنع المستصنع عن شرائه^(١).

وبهذا يتبين أننا إذا قلنا بصحة عقد الاستصناع فإنه يصح عقدًا لا وعدًا.

ثم إن القائلين بصحته عقدًا من الأحناف اختلفوا في طبيعة هذا العقد على ثلاثة أقوال، وهي:

القول الأول: أنه بيع:

يرى جمهور الحنفية أن الاستصناع بيع، لكن لشبهه بالإجارة، فهو ليس ببيع مطلق وإنما بيع مخصوص، يفارق البيع المطلق من وجهين:

الأول: إثبات خيار الرؤية^(٢)، فخيار الرؤية لا يثبت في البيع على إطلاقه، أما الاستصناع فإنه يثبت فيه خيار الرؤية مطلقًا بدون شرط.

والثاني: اشتراط العمل في الاستصناع بخلاف البيع^(٣).

نوقش هذا التخريج:

١ - بأنه لا يصح أن يكون بيعًا؛ لأن المعدوم لا يصلح أن يكون مبيعًا^(٤).

أجيب: «بأن المعدوم قد يعتبر موجودًا حكمًا كالناسي للتسمية عند الذبح، فإن التسمية جعلت موجودة لعذر النسيان، والطهارة للمستحاضة

(١) المبسوط ١٣٩/١٢، بدائع الصنائع ٨٨/٦.

(٢) خيار الرؤية: حق يثبت به للمتملك الفسخ أو الإمضاء عند رؤية محل العقد المعين الذي عقد عليه ولم يره. الخيار وأثره في العقود ص ٤٩٣.

(٣) بدائع الصنائع ٨٤/٦.

(٤) العناية ٢٤٣/٦.

جعلت موجودة لعذر جواز الصلوات لئلا تتضاعف الواجبات، فكذاك المستصنع المعدوم جعل موجودًا حكمًا للتعامل»^(١).

٢ - وبأنه إنما يصح هذا التخريج لو كان المعقود عليه هو العين المستصنع، والمعقود عليه الصنع^(٢).

أجيب: «بأن المعقود عليه هو العين دون العمل، حتى لو جاء به مفروغًا لا من صنعته، أو من صنعته قبل العقد جاز»^(٣).

٣ - وبأنه لو كان بيعًا لما بطل بموت أحد العاقلين، لكنه يبطل بموت أحدهما^(٤).

أجيب: «بأن للاستصناع شبهًا بالإجارة من حيث إن فيه طلب الصنع وهو العمل، وشبهًا بالبيع من حيث إن المقصود منه العين المستصنع، فلشبهه بالإجارة قلنا: يبطل بموت أحدهما، ولشبهه بالبيع وهو المقصود أجرنا فيه القياس والاستحسان وأثبتنا خيار الرؤية ولم نوجب تعجيل الثمن في مجلس العقد كما في البيع»^(٥).

القول الثاني: أنه إجارة:

وقد سبق ذكر أدلتهم في مناقشة القول الأول، والأجوبة عليها، يضاف إلى ذلك: قياسهم على عمل الصباغ، فإن في الصبغ العمل والعين كما في الاستصناع وذلك إجارة محضة^(٦).

أجيب: بأن الصَّبْغ - بفتح الصاد - أصل، والصَّبْغ - بكسر الصاد -

(١) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

(٢) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

(٣) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

(٤) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

(٥) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

(٦) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

آلته فكان المقصود فيه العمل، وذلك إجارة وردت على العمل في عين المستأجر، وما هنا الأصل هو العين المستصنع^(١).

القول الثالث: أنه إجارة ابتداء، بيع انتهاء:

وهذا القول نقله في فتح القدير عن صاحب الذخيرة، وهو مردود بما سبق من أن محل الاستصناع ابتداءً هو العين والعمل تبع بخلاف الإجارة. وبهذا يتبين أن القول الراجح هو أن الاستصناع بيع من نوع خاص، له حقيقته المستقلة والله أعلم.

(١) العناية ٢٤٣/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

المطلب الثاني

حكم الاستصناع

تقدم معنا أن المذاهب الأربعة متفقة من حيث الجملة على جواز التعاقد سلمًا على الأشياء التي يراد تصنيعها، بمعنى أن يتم التعاقد وفقًا لشروط السلم. وهذه الصيغة غير كافية لتنفيذ الأنشطة الاستثمارية للمصارف، فقد يتعذر التقيد بشروط السلم في العقود الاستصناعية، لا سيما شرط وجوب تسليم رأس المال في العقد، واشتراط الأجل عند من يقول به، وعدم تعيين العامل أو اشتراط عمل العاقد، وغيرها من الشروط. وعلى ذلك، فقد اختلف الفقهاء في حكم الاستصناع على غير وجه السلم، على قولين:

القول الأول:

صحة عقد الاستصناع.
وإلى هذا ذهب عامة الحنفية ما عدا زفر^(١)، وبعض الحنابلة^(٢).
واستدل أصحاب هذا القول بأدلة عامة، وأدلة خاصة:

أ - أما الأدلة العامة:

فهي النصوص الدالة على أن الأصل في العقود الإباحة ما لم تكن مخالفة للأصول الشرعية، وقد سبق في عدة مواضع بيان هذه الأدلة.

(١) المبسوط ١٢/١٣٨، بدائع الصنائع ٦/٨٤، البحر الرائق ٦/١٨٥، الكفاية ٦/٢٤٣.
(٢) الإنصاف ١١/١٠٥، نيل المآرب ٣/١٩، وهو اختيار الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله.

وعقد الاستصناع يندرج تحت هذا الأصل، فهو عقد مستقل له وجهته في اعتباره ومشروعيته ناهيك عن الأدلة الخاصة بمشروعيته، ثم إنه عقد يتضمن العقد على العمل والعين في الذمة، وكل واحد منهما صالح لأن يكون معقوداً عليه فكذا الأمر بمجموعهما.

ب - وأما الأدلة الخاصة، فهي من السنة، والإجماع، والاستحسان:

(١) - فمن السنة:

أ - ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ اصطنع خاتماً من ذهب وجعل فسه في بطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب، فرقى المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، فقال: إني كنت اصطنعته، وإني لا ألبسه فنبذه فنبذ الناس، ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ الناس خواتيم الفضة^(١). وقوله: «اصطنع خاتماً من ذهب»، «أي أمر أن يصنع له كما تقول اكتب أي أمر أن يكتب له»^(٢).

ووجه الدلالة من الحديث أن فعله عليه الصلاة والسلام دليل على جوازه^(٣).

ويناقش من وجهين:

الأول: بأنه من المحتمل أن النبي ﷺ قد أعطاه الثمن في مجلس العقد، وأخذ منه الخاتم في المجلس أيضاً، فليس في الحديث أن العقد كان مؤجلاً.

والثاني: ومن المحتمل أيضاً أن النبي ﷺ قد أعطاه المادة الخام للخاتم، فيكون العقد إجارة لا استصناعاً وهو جائز عند الجميع.

(١) أخرجه البخاري (كتاب اللباس، باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه برقم ٥٨٧٦).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٥٦/٣.

(٣) فتح القدير ٢٤٢/٦، تبين الحقائق ١٢٣/٤.

ومع وجود هذين الاحتمالين فلا يصح الاستدلال بالحديث.

ويمكن الرد على ذلك:

بأنه لو وقع شيء مما ذكر، لنقل إلينا، لتوافر همم الصحابة على نقل دقائق الأمور، وحيث لم يثبت شيء من ذلك فيبقى الحديث على إطلاقه^(١).

والذي يظهر للباحث أن الحديث وإن صح الاستدلال به على أصل مشروعية الاستصناع، فإنه لا يصح الاستدلال به على جواز الاستصناع المؤجل؛ لأن الاستصناع في الذهب لا يصح لما سيأتي في المطلب الخامس.

ب - عن أبي حازم قال: أتى رجال سهل بن سعد يسألونه عن المنبر فقال: بعث رسول الله ﷺ إلى فلانة - امرأة سماها سهل - أن مري غلامك النجار يعمل لي أعوادًا أجلس عليها إذا كلمت الناس فأمرته بعملها من طرفاء الغابة، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ فأمر بها فوضعت وجلس عليه^(٢).

ووجه الدلالة منه: أن النبي ﷺ استصنع المنبر من المرأة فدل على جوازه^(٣).

(١) الاستدلال بهذا الحديث على الاستصناع مبني على قاعدة أصولية وهي: «ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال»، وهذه القاعدة معارضة بقاعدة أخرى وهي: «حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال» وكلا القاعدتين مرويتان عن الشافعي، واختلفت أجوبة العلماء في الجمع بينهما والراجح أن الأولى مع بعد الاحتمال والثانية مع قرب الاحتمال، فمن رأى أن الاحتمالات المذكورة ضعيفة صح استدلاله بالحديث، ومن رأى أنها قوية فلا يصح عنده الاستدلال بالحديث.

انظر: المسودة ص ١٣١، شرح الكوكب المنير ١٧١/٣.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد، برقم ٤٤٨).

(٣) تبين الحقائق ١٢٥/٤.

نوقش:

بأن هذا الحديث معارض بما جاء في صحيح البخاري أيضًا عن جابر رضي الله عنه أن امرأة قالت: يا رسول الله ألا أجعل لك شيئًا تقعد عليه؟ فإن لي غلامًا نجارًا، قال: إن شئت، فعملت المنبر^(١).

ففي هذا الحديث أنها هي التي ابتدأت بالعرض تبرعًا منها، وفي حديث سهل أن النبي ﷺ هو الذي أرسل إليها يطلب ذلك، وقد جمع بينهما في الفتح: «باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك، فلما حصل لها القبول أمكن أن يبطن الغلام بعمله فأرسل يستنجزها إتمامه لعلمه بطيب نفسها بما بذلته... أو أنه لما فوض إليها الأمر بقوله: «إن شئت» كان ذلك سبب البطء... وهذا أوجه»^(٢).

وعلى ذلك فليس الحديث من الاستصناع.

(٢) الإجماع:

فلم يزل الناس يتعاملون في عقود الاستصناع من غير نكير، فهو إجماع عملي^(٣).

(٣) الاستحسان^(٤):

قالوا: القياس في الاستصناع أنه لا يجوز لأنه بيع ما ليس عند الإنسان على غير وجه السلم، إلا أنه جوز استحسانًا لأمرين:

الأول: إجماع الناس على ذلك، فهم يعملون ذلك في سائر الأعصار من غير نكير^(٥).

(١) أخرجه البخاري في نفس موضع الحديث السابق برقم ٤٤٩.

(٢) فتح الباري ١/٥٤٤.

(٣) بدائع الصنائع ٦/٨٥، فتح القدير ٦/٢٤٣.

(٤) الاستحسان: قطع المسائل عن نظائرها لدليل خاص يقتضي العدول عن الحكم الأول فيه إلى الثاني، سواء كان قياسًا أم نصًا. البحر المحيط للزركشي ٦/٩١، وانظر: المغني في أصول الفقه للخبازي ص ٣٠٧.

(٥) بدائع الصنائع ٦/٨٥، فتح القدير ٦/٢٤٣، الاختيار ٢/٢٨٧.

والثاني: أن الحاجة تدعو إليه؛ لأن الإنسان قد يحتاج إلى خف ونعل من جنس مخصوص، ونوع مخصوص، وعلى قدر مخصوص، وصفة مخصوصة، وقلما يتفق وجوده مصنوعاً فيحتاج إلى أن يستصنع، فلو لم يجز لوقع الناس في حرج^(١).

نوقش الأمر الأول: بأن دعوى الإجماع غير صحيحة، فإن الذين رأوا أنه غير جائز وهم الجمهور أكثر من الذين رأوا جوازه^(٢).

أجيب: بأن الإجماع المقصود هنا هو الإجماع العملي، كالإجماع على جواز دخول الحمام من غير بيان المدة ومقدار الماء الذي يستعمل^(٣).

ويلاحظ في هذا المقام أنه لا يكاد يخلو أحد من أهل العلم في هذا العصر من أن يكون تعاقد بطريق الاستصناع على عمل شيء مما يحتاجه من أثاث أو غيره^(٤).

ونوقش الأمر الثاني: بأن هذا الحرج يمكن أن يرفع بالسلم في الصناعات^(٥).

أجيب: بأن الأوضاع المتعارف عليها في الاستصناع لا تصلح مع جعله سلماً؛ لأن المعتاد للناس عدم الالتزام بتعجيل الثمن، ولأنهم في الغالب يطلبون كون الصنعة من عمل الصانع نفسه، وذلك يفسد به السلم^(٦).

(١) بدائع الصنائع ٨٦/٦، العناية ٤٤٣/٦.

(٢) «عقد الاستصناع» بحث د. علي السالوس مقدم لمجمع الفقه الإسلامي، مجلة المجمع ٢٧٩/٢/٧.

(٣) بدائع الصنائع ٨٥/٦.

(٤) عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة. الزرقا ص ٢٤.

(٥) «عقد الاستصناع» د. السالوس، مرجع سابق ص ٢٧٩.

(٦) بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة. ٢٢٩/٢.

القول الثاني:

المنع من عقد الاستصناع إذا كان على غير وجه السلم.
وإلى هذا ذهب جمهور العلماء من المالكية^(١)، والشافعية^(٢)،
والحنابلة^(٣)، وزفر من الحنفية^(٤).

استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١ - أنه بيع معدوم، والمعدوم لا يصح أن يكون محلاً للبيع^(٥).

نوقش من وجهين:

الأول: بأنه لم يثبت في النهي عن بيع المعدوم شيء، والحديث
المروى في النهي عنه لا يعرف في شيء من كتب الحديث، ولا له
أصل^(٦).

والثاني: وبأن الأعيان المستصنعة يتعذر العقد عليها في حال
وجودها، بخلاف غيرها من الأعيان، فها هنا أمران: أحدهما: يمكن إيراد
العقد عليه في حال وجوده وحال عدمه فنهي الشارع عن بيعه حتى يوجد.
والثاني: ما لا يمكن إيراد العقد عليه إلا في حال عدمه، كالمنافع، فهذا
جوز العقد عليه ولم يمنع منه^(٧).

والأعيان المستصنعة من النوع الثاني.

٢ - أنه من بيع ما ليس عنده، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، واستثنى
من السلم لثبوته نصاً، فلا يصح الاستصناع إلا على وجه السلم^(٨).

(١) المدونة ٣/٦٩، المقدمات الممهدة ٢/٣٢، مواهب الجليل ٤/٥٣٩.

(٢) الأم ٣/١٣٤، الحاوي الكبير ٧/٦٦، نهاية المحتاج ٤/٢١٢.

(٣) الفروع ٤/٢٤، الإنصاف ١١/١٠٥، كشف القناع ٤/١٣٩٥.

(٤) فتح القدير ٦/٢٤٣، تبين الحقائق ٤/١٢٤.

(٥) العناية ٦/٢٤٣.

(٦) زاد المعاد ٥/٨٠٨.

(٧) إعلام الموقعين ٢/٦.

(٨) الإنصاف ١١/١٠٥.

ويناقش من أوجه:

الأول: أن الحديث محمول على بيع الأعيان، وهذا هو رأي الشافعي كما تقدم.

الثاني: أنه لما جوز بيع الإنسان ما ليس عنده في السلم، عُلِمَ أن المراد من النهي هو ما كان واقعاً على وجه الغرر، وهو أن يبيع ما لا يقدر على تسليمه، فيكون قد باعه شيئاً لا يدري هل يحصل له أم لا، وعلى ذلك فعلة النهي أن يبيعه ما لا يقدر على تسليمه، وذلك يشمل أمرين: أحدهما: بيع ما ليس عنده إذا كان حالاً، والثاني: السلم المؤجل إذا لم يكن على ثقة من توفيته عادة^(١).

والصورة المفروضة هنا أن الصانع قادر على التسليم عند حلول الأجل.

الثالث: وقد يقال - وهو أقوى الأقوال في توجيه النهي -: إن عدم جواز بيع ما ليس عند البائع خاص فيما كان فيه البيع حالاً، كما يستفاد من قصة الحديث [حديث حكيم بن حزام السابق] ولأن هذه هي الحالة التي يتصور فيها النزاع، أما لو تم البيع على تأجيل التسليم فهو جائز^(٢)، جمعاً بين هذا الحديث وحديث السلم.

الرابع: أنه لما جاز السلم وهو بيع أعيان ليست عند المسلم إليه وقت العقد، وجازت الإجارة وهي بيع منافع معدومة وقت العقد، فالقياس أن يجوز الاستصناع لأن محله الأعيان والمنافع وكل واحد منهما صالح للعقد عليه قبل الوجود فكذا الأمر بمجموعهما.

الخامس: أن عقد الاستصناع يشبه الاستئجار على الأعيان التي

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٢٩/٢٠، تهذيب السنن ١٥٨/٥، إعلام الموقعين ٣٩٩/١، الفروع ٢٣/٤.

(٢) الغرر ص ٣٢٠.

توجد شيئاً فشيئاً، ووجه الشبه بينهما: أن العقد في كليهما واقع على العين أصلاً والمنفعة تبعاً.

فلما جاز العقد الأول بنص القرآن في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] مع أن العين المعقود عليها لم تخلق بعد، فكذلك الاستصناع.

السادس: وعلى التسليم بأن في العقد غرراً لكونه من بيع المعدوم أو بيع ما لا يملك، فهو غرر يسير والحاجة داعية إليه، «ومن أصول الشريعة أنه إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما، والغرر إنما نهى عنه لما فيه من الضرر بهما أو بأحدهما، وفي المنع مما يحتاجون إليه من البيع ضرر أعظم من المخاطرة، فلا يزيل أدنى الضررين بأعلاهما، بل قاعدة الشريعة ضد ذلك، وهو دفع أعلى الضررين باحتمال أدناهما»^(١).

٣ - أنه من بيع الكالئ بالكالئ، لأن المجيزين له لا يشترطون أن يكون الثمن معجلاً، ولا أن يكون المعقود عليه غير مؤجل، فصح تعجيل العوضين وتأجيلهما.

وقد أجمعت الأمة على المنع من الكالئ بالكالئ^(٢).

ويناقد من وجهين:

الأول: إن هذا الإجماع معارض بالإجماع الآخر بجواز عقد الاستصناع، والإجماع الثاني مقدم على الأول لما سيأتي في الوجه الثاني:

الثاني: أن «الكالئ بالكالئ» قضية كلية، والإجماع على تحريمهما لا يستلزم بالضرورة الإجماع على تحريم جميع أفرادها، كالإجماع على حل البيع، والإجماع على تحريم الربا، لا يصدق على جميع أفرادها.

(١) إعلام الموقعين ٧/٢.

(٢) الإفصاح ٣٦١/١، أحكام القرآن للجصاص ٦٣٧/١، المنتقى شرح الموطأ ٣٥/٦، فتح العزيز ٢٠٨/٩، نظرية العقد ص ٢٣٥، المغني ١٠٦/٦، إعلام الموقعين ٣٨٨/١.

ونحن نرى مسائل متعددة استثناها العلماء من تحريم الكالئ بالكالئ بل لا تكاد تخلو صورة من صورته من وجود خلاف فيها فمن ذلك:

(أ) - تجويز المالكية الشراء من دائم العمل على غير وجه السلم كما تقدم، للحاجة إليه، ولإجماع أهل المدينة عليه.

(ب) - تجويز المالكية بيع الدين من غير المدين، بدين، أو بمعين يتأخر قبضه وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم^(١).

(ج) - بيع دين سابق التقرر في الذمة للمدين بما يصير ديناً مؤجلاً من غير جنسه، ويسمى بيع الدين الواجب بالساقط أو فسخ الدين في الدين، كما لو أسلم إليه في كر حنطة بعشرة دراهم في ذمته.

فهذه الصورة حكي الإجماع على تحريمها^(٢) وأنها من الكالئ بالكالئ، ومع ذلك جوزها شيخ الإسلام ابن تيمية، لما فيها من المصلحة للعاقدين، ونفى الإجماع على تحريمها^(٣).

(د) - ويكاد يجمع علماء العصر على جواز الاشتراك في خدمات المرافق العامة كالماء والكهرباء، من غير اشتراط دفع الثمن مقدماً.

وعلى ذلك فيمكن القول: إن المنهي عنه في صورة الكالئ بالكالئ هو ما لم يكن للناس به حاجة، كما لو أسلم شيئاً في شيء في الذمة وكلاهما مؤخر، فهذا لا يجوز لأن الذمتين تنشغلان بغير فائدة، فإنه لم يتعجل أحدهما ما يأخذه فيتتفع بتعجيله ويتتفع صاحب المؤخر بربحه، بل كلاهما اشتغلت ذمته بغير فائدة، وهذا بخلاف الاستصناع فإن الحاجة ماسة لتأخير العوضين، لا سيما في هذا العصر، ولعلي أضرب مثلاً يوضح

(١) الخرشي ٧٧/٥، منح الجليل ٥٦٤/٢، مجموع فتاوى ابن تيمية ٥١٢/٢٠، إعلام الموقعين ٣٨٨/١.

(٢) تكملة المجموع للسبكي ١٠٨/١٠.

(٣) مجموع الفتاوى ٥١٢/٢٠، وانظر: إعلام الموقعين ٣٨٩/١.

صحة قول الحنفية وأن المنع النظري الذي يذكره غيرهم ضرب من الخيال لا يمكن الالتزام به في الواقع.

فلو فرضنا أن إحدى الدول الإسلامية ترغب في عقد صفقة لشراء خمسين طائرة من إحدى الشركات، وتكلف هذه الصفقة مليارات الدولارات، فلا يخلو العقد الذي تتم به هذه الصفقة من أربع احتمالات:

الأول: أن تتم الصفقة بطريق البيع، بأن تصنع الشركة الطائرات ثم تبيعها على الدولة، وهذا مستحيل؛ لأن الشركة ما لم ترتبط بمشتري لطائراتها فلن تقدم على التصنيع لأن لكل دولة مواصفاتها.

الثاني: أن تتم بطريق الإجارة، بأن تتولى الدولة تقديم المواد الخام، وهذا مستحيل أيضًا؛ لأن الدولة لا دراية لها بأنواع المواد الخام ومواصفاتها.

الثالث: أن تتم بطريق السلم، بأن تقدم الدولة الثمن في بداية العقد، وهذا مستحيل أيضًا؛ لأن الدولة قد لا يكون عندها سيولة كافية تغطي قيمة هذه الصفقة، فهي بحاجة إلى أن تسلم الثمن على دفعات خلال فترة التنفيذ.

فلم يتبق إذاً إلا الخيار الأخير وهو إبرام الصفقة عن طريق الاستصناع.

ومثل ذلك يقال فيما لو كان المستصنع فيه مصنعاً أو منشآت ضخمة ونحو ذلك.

الترجيح:

باستعراض أدلة الفريقين، فإن الذي يترجح للباحث - والله أعلم - هو جواز عقد الاستصناع لقوة أدلة القول الأول وسلامتها من المناقشة، وضعف أدلة القول الثاني، وعدم انفكاكها من المناقشة.

وحيث تقرر جواز عقد الاستصناع، فقد ذهب عامة فقهاء الحنفية إلى أن العقد غير لازم في حق الطرفين قبل الصنع، أما بعد الصنع فهو لازم في حق الصانع، أما المستصنع فيثبت له خيار الرؤية - حتى ولو كان المستصنع فيه على الصفة المشروطة -، لأنه اشترى ما لم يره، وانفرد أبو يوسف بالقول بعدم الخيار لأحد منهما بعد الصنع إذا أتى به الصانع موافقاً للأوصاف المبينة^(١).

وبصرف النظر عن مشروعية خيار الرؤية في البيع من عدمها، فإن المتعين في عقد الاستصناع أنه لازم للطرفين منذ انعقاده، وقياسه على البيع في إثبات خيار الرؤية غير صحيح، فإن البائع لا يتضرر في إثبات الخيار للمشتري كمثل تضرر الصانع الذي قد يفسد متاعه ويهيؤه على الصفة المشروطة، وفي الأخير يرفض المستصنع الشراء.

فالحاجة التي أبيع الاستصناع من أجلها لا تندفع بعدم الإلزام بالعقد، أو إثبات خيار الرؤية لأحدهما، لا سيما في هذا العصر الذي «أصبحت فيه الصفقات الضخمة التجارية، والصناعية تعقد على الملايين، وأصبح التاجر والمستصنع والصانع بالوسائل الآلية الهائلة يبني حساباته وحقوقه والتزاماته في ما لديه وما عليه وما إليه على توقيت زمني دقيق بحيث لو اختلفت معه حلقة من ذلك لجرت سلسلة من المشكلات في ارتباطاته المتداخلة المتشابكة، ففي ظروف كهذه اليوم يجب أن يطمئن كل متعامل ومتعاقد إلى أن ما تعاقد عليه قد ثبت ويستطيع أن يبني عليه... إذ إن الاستصناع لم يبق محصوراً في الحاجات الشخصية البسيطة كالخف وإناء نحاسي وبساط وسرج فرس وثوب ولد أو حذاء، حتى يكون ضرر الصانع صاحب المهنة من عدول المستصنع أو رفضه المصنوع ضرراً خفيفاً»^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٨٧/٦، البحر الرائق ١٨٦/٦، الفتاوى الهندية ٥١٧/٤.

(٢) عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات المالية المعاصرة ص ٢٨.

وقد تبني هذا الرأي مجلة الأحكام العدلية، ففي المادة (٣٩٢) ما نصه: «وإذا انعقد الاستصناع فليس لأحد العاقلين الرجوع، وإذا لم يكن المصنوع على الأوصاف المطلوبة المبينة، كان المستصنع مخيراً»^(١). وقال به أيضاً من متأخري الحنفية صاحب الدر المختار^(٢).

وكأن ما ذهب إليه المجلة العدلية - في مخالفتها لظاهر الرواية في المذهب الحنفي - نوع من الاجتهاد الاستصلاحي من جمعية المجلة، سببه أن الاستصناع في العصور المتأخرة دخل في مجالات كبيرة، لا تحتمل الخيار أو عدول المستصنع عن قبول المصنوع إذا كان موافقاً للمواصفات المطلوبة، وهذا هو عين العدل والإنصاف. والله أعلم.

(١) مجلة الأحكام العدلية ١/٤٢٤ - مع شرحها لعلي حيدر.

(٢) الدر المختار ٧/٤٧٥.

المطلب الثالث

شروط عقد الاستصناع

يشترط لعقد الاستصناع - بالإضافة إلى شروط البيع المطلق - ما يلي:

الفرع الأول: الشرط الأول: أن يكون المستصنع فيه معلوماً:

وذلك ببيان جنسه ونوعه وقدره وصفته، وبكل ما يصير به معلوماً علماً لا يؤدي إلى نزاع^(١).

الفرع الثاني: الشرط الثاني: أن يكون المستصنع فيه مما يجري فيه التعامل بين الناس^(٢):

لأن وجه تجويز الاستصناع هو الاستحسان لتعامل الناس به، فما لا يتعامل الناس به يرجع فيه للقياس، فيحمل على السلم ويأخذ أحكامه؛ لأن التعامل دليل الحاجة.

وهذا الشرط يقتضي ألا يصح الاستصناع في المواد التي لم يجز التعامل بها استصناعاً في العصر الحاضر، ويمكن أن يمثل لذلك بالمواد الصناعية الأولية، مثل ألواح الحديد وقضبانها، والمنتجات الكيميائية ونحوها من المصنوعات التي لا تختلف المواصفات فيها بشكل كبير؛ لأن الشركة تنتج هذه المواد ثم تعرضها للبيع، دون الحاجة إلى أن ترتبط بمشتري - له مواصفاته المحددة - قبل التصنيع.

(١) بدائع الصنائع ٨٦/٦، الهداية ٢٤٤/٦، رد المحتار ٤٧٤/٧.

(٢) بدائع الصنائع ٨٦/٦، العناية ٢٤٤/٦، البحر الرائق ١٨٦/٦.

والمرجع في هذا الشرط إلى العرف، والعرف يتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، فما احتاج الناس إلى التعامل به استصناعاً فيجوز، وما لا يحتاجون إليه، فيتم التعاقد عليه سلماً أو بيعاً.

ولهذا فإن ما ذكره كثير من فقهاء الحنفية من تحريم الاستصناع في الثياب، مرجعه إلى ما كان معهوداً في عصرهم من عدم التعامل به، فقد علل المانعون لهذا التعاقد بقولهم: «إن القياس يأبى جوازه استحساناً لتعامل الناس، ولا تعامل في الثياب»^(١).

أما الآن فإن الاستصناع في الثياب جائز، لانتشاره عند الناس، فكثير من الناس لا يحضرون الأقمشة التي يرغبون في تفصيلها إلى الخياط، بل هو الذي يتولى إحضار القماش وتفصيله.

ويتسع عقد الاستصناع في هذا العصر إلى آفاق بعيدة مما جرى التعامل به، كالاستصناع في الطائرات والسفن والسيارات والأجهزة الكهربائية، وإقامة المباني على اعتبار أن المقاول هو الذي يأتي بمواد البناء.

ومن المجالات الجديدة التي يمكن أن يمتد إليها عقد الاستصناع: الأطعمة المعلبة، فإن الخضروات والفواكه والبقول وغيرها من السلع الطبيعية طريق بيع غير الموجود منها وقت العقد إنما هو السلم، أما الآن وقد وجدت صناعة التعليب لهذه المنتجات الطبيعية وصناعة تجميدها، فهي تنتقل بذلك من زمرة المنتجات الطبيعية إلى زمرة المصنعات، فيصح التعامل فيها بعقد الاستصناع^(٢).

وهكذا نجد أن عقد الاستصناع قد دخل، ويمكن أن يدخل في مجالات لا حدود لها في عصرنا الصناعي.

(١) بدائع الصنائع ٨٦/٦، مجمع الأنهر ١٠٧/٢، الاختيار ٢٨٧/٢.

(٢) عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة. ص ٣٣.

الفرع الثالث: الشرط الثالث: ألا يكون فيه أجل:

اشترط أبو حنيفة رحمته الله أن لا يذكر في العقد أجل، فإن ذكر أجلاً انقلب إلى عقد سلم، ولزم فيه مراعاة شروط السلم وأحكامه، ولا يثبت فيه خيار، وخالفه الصحابان فقالا: إن عدم ضرب الأجل ليس بشرط، وهو استصناع على أي حال ضرب الأجل فيه أو لم يضرب، وذلك لأن العادة جارية بضرب الأجل في الاستصناع؛ لأن القصد به تعجيل العمل لا تأخير المطالبة من المستصنع، فلا يخرج عن كونه استصناعاً، بينما القصد من السلم التأجيل فيه لتأخير المطالبة^(١).

والأقرب هو ما ذهب إليه الصحابان؛ لأن مقصد الأجل في الاستصناع يختلف عنه في السلم، فقد يوجد الأجل في كليهما ويبقى الاختلاف بينهما بارزاً.

ولعل ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمته الله منشؤه أن أقل مدة الأجل في السلم عند الأحناف هي شهر، فلو ضرب أجلاً في الاستصناع لأقل من شهر فإنه يصح استصناعاً بإجماع فقهاء الحنفية حتى الإمام أبي حنيفة رحمته الله، فتأجيل العقد لأكثر من شهر - مع أن الغالب في الصناعات في الزمن السابق أنها صناعات خفيفة لا يتجاوز تصنيعها الأيام القلائل - يوحى بأن الأجل مقصود فيه، ولذا منع من التأجيل، أما في عصرنا الحاضر فقد دخل الاستصناع في مصنوعات ضخمة هائلة مما قد يحتاج إنشاؤها إلى سنين، فالقول بجواز ذكر الأجل هو المتعين.

على أن الأجل الذي يجوز ضربه هو ما يحتاج إليه لإتمام صناعة الشيء، وليس أكثر من ذلك، فإن ضرب أجلاً طويلاً بقصد أن ينتفع الصانع بالمال في ذلك الأجل فهو سلم بلا امتراء^(٢).

(١) بدائع الصنائع ٨٦/٦، فتح القدير ٢٤٤/٦.

(٢) بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة ٢٣٢/١.

المطلب الرابع

الاستصناع المتوازي

وفيه فرعان:

الفرع الأول: تصوير الاستصناع المتوازي:

إن الأسلوب المعهود في المصارف الإسلامية لتنفيذ عقودها الاستصناعية هو: الاستصناع المتوازي، نظرًا لأن المصرف ليس شركة صناعية تباشر التصنيع بنفسها، وفي هذا الأسلوب يصبح دور المصرف مزدوجًا، فهو صانع ومستصنع في آن واحد ولكن مع جهتين، وبعقدين منفصلين.

ويسمى هذا الأسلوب: المقابلة من الباطن.

وبيان ذلك:

أ - أن يتعاقد المحتاج للسلع الصناعية، سواء كان تاجرًا أو مستهلكًا مع المصرف بطريقة الاستصناع، ليقوم المصرف بإنتاجها، فيكون المصرف في هذا العقد صانعًا، والغالب أن يكون الثمن هنا مؤجلًا.

ب - ثم يتعاقد المصرف مع المختصين بصناعة ذلك النوع من السلع، على إنتاج سلع على أساس المواصفات والتصاميم المطلوبة المبينة في العقد الأول، ويمكن أن يكون الثمن هنا معجلًا، والمصرف في هذا العقد يعتبر مستصنعًا.

وهكذا تكون مدة التمويل مضاعفة، مما يتيح للمصرف الإسلامي أن يحصل على ربح وافر.

ج - ثم إذا تسلم المصرف السلع من الصناعيين بعد تمامها يقوم بتسليمها إلى طالبيها^(١) ومعظم عقود المصارف الإسلامية الاستصناعية على هذا النحو.

مثال ذلك :

قامت شركة الراجحي بشراء ست طائرات بوينج ٧٣٧ - ٤٠٠ بموجب عقد شراء بقيمة معلومة، على أن تقوم شركة الراجحي بدفع جزء من الثمن عند توقيع العقد، وستقوم شركة بوينج بتسليم الطائرات على مراحل زمنية متفق عليها، كما قامت شركة الراجحي بتوقيع عقد استصناع - كصانع - مع شركة أولمبيك اليونانية - كمستصنع - لبيعها ست طائرات بنفس المواصفات التي تعاقدت عليها في العقد الأول.

فهذا العقد نوع من الاستصناع المتوازي، ويمكن أن يكون محل العقد في الاستصناع المتوازي منزلاً أو مدرسة أو مصنعاً أو غير ذلك، ويعتبر عقد الاستصناع الموقع بين شركة الراجحي ووزارة المعارف لبناء عدد من المدارس، نوعاً من الاستصناع المتوازي، حيث قامت الشركة بترسية المشروع على عددٍ من المقاولين من الباطن^(٢).

الفرع الثاني: حكم الاستصناع المتوازي:

ينبني الحكم الشرعي للاستصناع المتوازي على طبيعة عقد الاستصناع.

فقد تقدم معنا أن فقهاء الحنفية اختلفوا في طبيعة هذا العقد، فمنهم من يرى أنه بيع، ومنهم من يرى أنه إجارة.

فعلى الرأي الأول فإن المعقود عليه هو العين الموصوفة المطلوبة وليس عمل الصانع، فعمل الصانع تابع غير مقصود.

(١) بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة ١/ ٢٤٠.

(٢) انظر: ملحق النماذج، نموذج عقد استصناع.

وعلى الرأي الثاني فإن المعقود عليه هو عمل الصانع في العين المصنوعة، أي صنعه لها بنفسه.

وتظهر ثمرة هذا الخلاف - فيما نحن بصدد - أنه لو أحضر الصانع للمستصنع عيناً مطابقة للأوصاف المتفق عليها، لكنها من صنع صانع غيره، فهل يجبر على قبولها؟ وإذا أعطاه إياها ولم يذكر أنها من صنع غيره فهل يكون قد برئت ذمته؟.

فعلى الرأي الأول يجبر المستصنع على قبولها، وتبرأ ذمة الصانع وإن لم يذكر له ذلك، وعلى الرأي الثاني لا يجبر على قبولها، ولا تبرأ ذمة الصانع إن لم يذكر له ذلك^(١).

والذي سبق ترجيحه هو القول الأول، وعلى ذلك فلا حرج على المصرف أو غيره من الأخذ بطريقة الاستصناع المتوازي حتى ولو كان بغير علم المستصنع لأن المعقود عليه هو العين وليس العمل.

وكذلك بطريق الأولوية يصح على هذا القول ما لو أحضر الصانع للمستصنع عيناً مطابقة للأوصاف كان قد صنعها هو بنفسه قبل التعاقد مع المستصنع.

ويستثنى من جواز ذلك ما لو اشترط المستصنع خلاف هذين الأمرين، بأن شرط عمل الصانع بنفسه، أو شرط أن يكون تصنيع السلعة بعد العقد، إذ قد يكون غرضه في أن يحصل على العين من عمل الصانع نفسه لتمييزه بدقة الصناعة وجودتها، أو يكون غرضه الحصول على سلعة جديدة، فلا يرضى بما صنعه قبلاً، فلا بد من مراعاة ذلك إذا كان ثمة شرط نصي، أو قرينة عرفية.

وعلى كل، فإن الذي يجري في الاستثمارات المصرفية أن

(١) المبسوط ١٣٩/١٢، فتح القدير ٢٤٣/٦، الكفاية ٢٤٣/٦.

المستصنع يعلم علمًا يقينًا أن المصرف لن يباشر التصنيع بنفسه، بل قد لا يرضى المستصنع بذلك؛ لأن المصرف ليس من أهل الصناعة، إلا إذا كان المصرف يمتلك مصنعًا ينتج نفس السلع المطلوبة فالأمر محتمل حينئذٍ.

وعلى ذلك فإن إذن المستصنع موجود عرفًا أو نصًا، فيصح أن يعهد بالعمل إلى غيره، على كلا القولين.

ومن الأهمية بمكان الحذر من أن يكون الاستصناع المتوازي حيلة أو ذريعة إلى التمويل بالفائدة.

ولتجنب ذلك يجب مراعاة ما يلي^(١):

١ - أن يكون عقده مع المستصنع منفصلًا تمامًا عن عقده مع الصانع.

٢ - أن يمتلك السلعة امتلاكًا حقيقيًا لا صورياً قبل بيعها على المستصنع.

٣ - أن يقبض السلعة قبضًا حقيقيًا قبل بيعها على المستصنع.

٤ - أن يكون ضمان السلعة، وضمن الإنتاج قبل المستصنع على المصرف، والسبب في ذلك أن المصرف إنما استحق الربح من هذه العملية بضمانه للعمل قال في «بدائع الصنائع»: «والدليل عليه أن صانعًا تقبل عملاً بأجر، ثم لم يعمل بنفسه ولكن قبّله لغيره، بأقل من ذلك، طاب له الفضل، ولا سبب لاستحقاق الفضل إلا الضمان»^(٢).

(١) انظر: قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١٨/٢، فتاوى الهيئة الشرعية للبركة ص ١٢٤، فتاوى ندوات البركة ص ٣٦، الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية فتوى رقم ٢٦٧، فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لمصرف قطر الإسلامي فتوى رقم ٣٣، فتاوى الاستصناع والمقاولات والسلم ص ٢١.

(٢) بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة ص ٢٤١.

ولهذا فإن من الإجراءات الخاطئة التي تقوم بها بعض المصارف في الاستصناعات المتوازية:

- ١ - أن يربط المصرف بين العقدين.
- ٢ - يوكل المستصنع طالب السلعة في قبضها أو الإشراف على صناعتها أو قيامه بشيء من الأدوار التي تقلص دور المصرف في العملية.
- ٣ - أن يتحول الاستصناع المتوازي إلى عملية إقراض بالفائدة، بأن يأتيه شخصان، قد اتفقا فيما بينهما أحدهما صانع والآخر مستصنع يريد تمويلاً، فيدفع للصانع مقدماً، ويدخل بينهما مقرضاً بفائدة ملتفاً بعباءة الاستصناع المتوازي، فالخطأ في هذه الصورة أن العقد مع كل واحد منهما مشروط بالعقد الآخر، فهو من اشتراط عقد في عقد للتحايل على الربا^(١).
- ٤ - أن يتخذ البنك إجراءات يتضح منها أن امتلاكه للعين المستصنعة قبل تسليمها للمستصنع هو امتلاك صوري، مثل أن يتخلى عن تبعات المالك، كهلاك العين ونفقات الصيانة، ونحو ذلك^(٢).

(١) بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة ص ٢٤١.

(٢) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ١٨/٢.

المطلب الخامس

الجانب التطبيقي لعقد الاستصناع

وموقف الفقه الإسلامي منه

نتناول في هذا المطلب عددًا من الإجراءات التطبيقية، والمجالات المستحدثة للعقود الاستصناعية في استثمارات المصرف، لذا سوف تنقسم هذه الدراسة إلى فرعين:

الفرع الأول: دراسة عدد من الإجراءات التنفيذية لعقد الاستصناع.

الفرع الثاني: دراسة بعض العقود الاستصناعية المستحدثة.

الفرع الأول:

دراسة عدد من الإجراءات التي تقوم بها المصارف في عقودها الاستصناعية:

المسألة الأولى: الإبهام في عقد الاستصناع:

المقصود بالإبهام في الاستصناع أن يكون الثمن مترددًا بحسب موعد إنجاز المصنوع، كأن يحدد الثمن بمائة إذا كان تسليم المصنوع بعد شهرين، وبمائة وعشرين إن كان بعد شهر.

وترديد الثمن في الاستصناع جائز؛ لأنه مرتبط بجهد الصانع وعمله لا بذات العين المستصنعة فهي لا تتغير بتغير الزمن، وعلى ذلك فالإبهام في الاستصناع كالإبهام في الإجارة، وقد سبق بيان جواز الإبهام في الإجارة والرد على المخالفين فيه:

وهذا التردد يوجد حافزاً لسرعة الإنجاز، ولا يترتب عليه محذور، لأن المستحق للصانع معلوم، وهو الثمن الأدنى، والفرق يستحق بتحقيق ما ربط به.

وممن ذهب إلى جواز الإبهام في الاستصناع ندوة البركة الاقتصادية في دورتها الثالثة عشرة^(١).

المسألة الثانية: الشرط الجزائي في عقد الاستصناع^(٢):

من المعتاد في عقود الاستصناع أن يفرض المستصنع على الصانع شرطاً جزائياً، يستحق به المستصنع قدرًا من التعويض إذا لم يوف الطرف الآخر بالتزامه، أو تأخر في تسليمه.

وقد يكون الشرط الجزائي ثابتاً: ألف ريال عن كل يوم تأخير مثلاً، أو ١٪ من قيمة العقد، وقد يكون تصاعدياً كالتالي: ١٪ عن الأسبوع الأول، ١,٥٪ عن الأسبوع الثاني، ٢٪ عن الأسبوع الثالث، وذلك من قيمة الأعمال المتأخرة أو من القيمة الكلية للعقد وقد تكون مضاعفة التعويض مفتوحة، وقد يكون لها حد أقصى لا تتجاوزه^(٣).

ولم يكن الشرط الجزائي معروفاً لدى فقهاءنا المتقدمين؛ لأن المعاملات التجارية كانت بسيطة، ولم تصل إلى درجة التعقيد الذي وصلت إليه في العصر الحاضر، والذي أصبح فيه للزمن دور كبير في الحركة الاقتصادية، لا سيما في العقود الاستصناعية وبالأخص «عقود التوريد» منها.

(١) فتاوى ندوات البركة ص ٢٢٧، وقارن بالفتوى رقم ٣٢٣ في الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية لبيت التمويل الكويتي.

(٢) انظر: التعريف بالشرط الجزائي ص ٦٣٠.

(٣) انظر: ملحق النماذج، نموذج عقد استصناع، أنظمة الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية ص ٣٧٩.

فأصبح تأخر أحد المتعاقدين أو امتناعه عن تنفيذ التزاماته في مواعيدها المشروطة مضرًا بالطرف الآخر في وقته وماله أكثر من قبل. فلو أن متعهدًا بتقديم المواد الصناعية إلى صاحب معمل تأخر عن تسليمها إليه في الموعد المضروب لتعطل العمل وعماله^(١).

ولو أن متعهدًا ببضاعة تأخر عن تسليمها في إبان سوقها أي وقت رواجها لتضرر المشتري بخسارة قد تكون فادحة، فلو كان العقد - مثلاً - على تأمين أدوات قرطاسية وتأخر المتعهد في تسليمها إلى ما بعد بدء الدراسة مخالفًا للشرط أو كان العقد على تأمين ماشية وتأخر في تسليمها إلى ما بعد موسم الحج والأضاحي، أو كان في فاكهة وخضار وتأخر فيها إلى ما بعد مواسم رواجها، لحصل في ذلك ضرر كبير على المشتري.

ولهذا فقد أفتى مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية بأن: «الشرط الجزائي الذي يجري اشتراطه في العقود شرط صحيح معتبر يجب الأخذ به، ما لم يكن هناك عذر في الإخلال بالتزام الموجب له يعتبر شرعًا، فيكون العذر مسقطًا لوجوبه حتى يزول.

وإذا كان الشرط الجزائي كثيرًا عرفًا بحيث يراد به التهديد المالي، ويكون بعيدًا عن مقتضى القواعد الشرعية، فيجب الرجوع في ذلك إلى العدل والإنصاف على حسب ما فات من منفعة أو لحق من مضرة، ويرجع تقدير ذلك عند الاختلاف إلى الحاكم الشرعي عن طريق أهل الخبرة والنظر»^(٢).

وعلى ذلك، فإن الشرط الجزائي له حالان:

الحال الأولي: أن يكون بقدر مناسب أي ليس متفاحشًا، فهذا يجب الوفاء به عند الإخلال بالالتزام، ولا يلزم أن يكون التعويض في هذه

(١) المدخل الفقهي العام ٧١١/٢.

(٢) أبحاث هيئة كبار العلماء ٢١٤/١.

الحالة بقدر الضرر، فقد يقل عنه وقد يزيد؛ لأنه مشروط سلفاً قبل أن يقع الضرر ويتبين مقداره.

والحال الثانية: أن يكون متفاحشاً وكثيراً بحيث يعرف أن المراد منه التهديد وليس التعويض فهذا لا يجب الوفاء به، بل يقدر بقدر الضرر الحاصل، ويرجع في ذلك إلى أهل الخبرة.

ويستند قرار الهيئة في تصحيح الشرط الجزائي إلى عددٍ من المؤيدات الشرعية، منها:

(١) - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

ومن الإيفاء بالعقد الوفاء بشروطه.

(٢) - وقوله عليه الصلاة والسلام: «المسلمون على شروطهم»^(١).

فالأصل في الشروط الصحة واللزوم إلا ما دل الشرع على تحريمه، ومن ذلك الشرط الجزائي، فهو داخل في عموم الحديث.

(٣) - وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢).

فالحديث دل على وجوب رفع الضرر وإزالته، ولا يمكن إزالة الضرر عن المستصنع إلا بتعويضه تعويضاً مالياً عما لحقه من ضرر التأجير، عملاً بمقتضى الحديث وبالقاعدة المستمدة منه القاضية بأن «الضرر يزال».

فإن قيل: إن المستصنع قد لا يتضرر بالتأخير.

فالجواب: إن التعويض يثبت له بالشرط لا بالضرر، للأدلة الأولى، ولأن الشرط الجزائي قد يراد منه التحفيز لا مجرد التعويض^(٣).

(٤) - ما ذكره البخاري تعليقاً عن نافع بن عبد الحارث - وكان أميراً

(١) الحديث سبق تخريجه، انظر: ص ١٧٤.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٢٤٥.

(٣) مناقصات العقود الإدارية ص ٥٩.

على مكة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه - أنه اشترى دارًا للسجن بمكة من صفوان بن أمية لعمر على إن رضي عمر فالبيع بيعه، وإن لم يرضَ فلصفوان أربعمائة دينار^(١).

(٥) - ويستأنس أيضًا بما ذكره البخاري تعليقًا عن ابن سيرين أن رجلًا قال لكرهه: أدخل ركابك، فإن لم أرحل معك يوم كذا وكذا فلك مائة درهم، فلم يخرج، فقال شريح: من شرط على نفسه طائعًا غير مكره فهو عليه^(٢).

ففي هذين الأثرين تطبيق لمبدأ التعويض عن الضرر الناشئ عن التأخير، فإن البائع - في الأثر الأول - يتضرر بحبس السلعة عن المشتري، فاستحق التعويض.

وفي الأثر الثاني: يتضرر الجمال بإحضار الإبل، إذا لم يوف المكري بالتزامه، وبهذا علل بعض العلماء أثر شريح، فقال: «العادة أن صاحب الجمال يرسلها إلى المرعى، فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضر له الإبل، فلم يتهيا للتاجر السفر أضر ذلك بحال الجمال لما يحتاج إليه من العلف، فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا أخلف ليستعين به الجمال على العلف^(٣)».

فهذه المستندات الشرعية في تجويز الشرط الجزائي، ومع ذلك فإن المتأمل في هذه الأدلة يجد أنها أعم من القضية المراد إثباتها، فإن الشرط الجزائي في كثير من صورته يشبه ربا النسيئة: أتقضي أم تربى؟، لأنه زيادة في دين ثابت في الذمة، فلا فرق بينه وبين فوائد التأخير، أما الأدلة المذكورة فلا تتضمن هذا المحذور.

(١) مناقصات العقود الإدارية ص ٥٩.

(٢) صحيح البخاري (كتاب الشروط، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم).

(٣) فتح الباري ٣٥٤/٥.

وقد يقال: إن التعويض المشروط في الشرط الجزائي يختلف عن فوائد التأخير من وجهين:

الوجه الأول: أن الشرط الجزائي يراد منه تعويض الضرر اللاحق بالمستصنع أو المورد نتيجة التأخير، أما الفوائد فهي لأجل التأخير لا لأجل التعويض.

والجواب من أربعة أوجه:

١ - أن الفوائد تنقسم إلى: فوائد تأخيرية، وفوائد تعويضية، والفوائد التأخيرية تكون في العادة وفي القانون أعلى من الفوائد التعويضية، ومع ذلك لا نعلم أحداً من العلماء المعتبرين حرم الأولى وأباح الثانية^(١).

٢ - أن هذا التعليل يصدق أيضاً على الوفاء بالقروض وعلى الديون المترتبة في الذمة في بيوع الآجال، فالمقرض أو الدائن قد يتضرر تضرراً حقيقياً من تأخير الوفاء.

٣ - أن من خصائص الشرط الجزائي أنه يحدد في ذات العقد أو في اتفاق لاحق، وبشرط أن يكون ذلك قبل الإخلال بالالتزام، وهو بهذا يختلف عن الغرامة التعويضية التي يحكم بها القاضي على المدين بعد الإخلال^(٢)، فالشرط الجزائي ليس لمجرد التعويض بل قد يراد منه التحفيز.

٤ - أن كثيراً ممن أجاز الشرط الجزائي - مثل هيئة كبار العلماء وعدد من هيئات الرقابة في البنوك - لم يوجبوا أن يكون التعويض بقدر الضرر في جميع الأحوال، بل المعتقد أن مقدار التعويض يحدد في أصل العقد، فلو لم يكن التعويض بهذا القدر لازماً لما كان لهذا الشرط معنى، ومن المتعذر إثبات مقدار تضرر المورد أو المستصنع بالتأخير.

(١) مناقصات العقود الإدارية ص ٦١.

(٢) النظرية العامة للالتزام ٥٦/٢، الوسيط للسنهوري ٨٦٦/٢.

والذي أوجب للهيئة تجويز الشرط الجزائي مطلقاً هو أن التأخير مظنة الضرر، ومثل ذلك يقال في القروض والبيوع الآجلة والسلم وغير ذلك.

الوجه الثاني: أن محل فوائد التأخير هو النقود، فهي تتعلق بتأخير وفاء القرض عن موعد استحقاقه، أو تأخير الوفاء بدين ثابت في الذمة، أما التعويض المشروط في عقود التوريد والمقاولة فيتعلق بتأخير تسليم السلع أو الأعمال عن موعدها المحدد^(١).

والجواب: أن المبيع المستحق التسليم في أجل محدد سواء في عقود المقاولة أو التوريد هو نوع من الدين، فالزيادة فيه زيادة في دين ثابت في الذمة، فهو من ربا النسيئة، يدل على ذلك أن الربا الذي كانت الجاهلية تتعامل به كان في الإبل، كما تقدم.

الوجه الثالث: أن فوائد التأخير يلزم المدين بها مطلقاً، سواء كان التأخير لعذر أو لغير عذر، بخلاف التعويض.

والجواب: أن هذا التعليل يصدق أيضاً على القرض والسلم فإن المقترض قد يتأخر في الوفاء لعذر أو لغير عذر، ومع ذلك أجمعت الأمة على تحريم اشتراط الزيادة في الأداء مطلقاً.

ولما سبق فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الشرط الجزائي إذا كان لأجل التأخير في التنفيذ فإنه غير جائز لأنه يكون عندئذ في حكم ربا النسيئة، أما إن كان لعدم التنفيذ فهو جائز، ويأخذ حكم العربون^(٢).

والذي يظهر للباحث أن الشرط الجزائي التأخيري لا يخلو من شبهة قوية، وقرار هيئة كبار العلماء فيه نوع إجمال، إذ لم يبين العقود التي يصح اشتراطه فيها، وضوابط تنفيذه، فقد يكون في هذا القرار متكافئ لمن يريدون تجويز الفوائد بحجة أنها تعويض عن الضرر والله أعلم.

(١) مناقصات العقود الإدارية ص ٦١.

(٢) مناقصات العقود الإدارية ص ٦٥.

المسألة الثالثة: بيع المستصنع فيه قبل استلامه:

من الإجراءات المعتادة في الأوساط التجارية أن المستصنع يقوم ببيع العين المستصنعة قبل استلامها.

فمثلاً:

تقوم وكالات السيارات بتسويق سياراتها على الموزعين قبل استلامها من الشركة المنتجة.

والحكم في هذا البيع يختلف:

فإن كان العقد الثاني - وهو بيع السيارة على الموزعين - منفصلاً عن العقد الأول، فهذا من الاستصناع المتوازي وهو جائز كما تقدم.

أما إن كان مرتبطاً به بمعنى أن الموزعين سيشترون السيارات ويستلمونها مباشرة من الشركة المنتجة، فالأمر لا يخلو: إما أن يكون تعاقد الوكالة مع الموزع قبل تعاقدها - أي الوكالة - مع المنتج، فالببيع لا يجوز؛ لأن الوكالة باعت ما لا تملك، إلا على قول من يرى جواز بيع الإنسان ما لا يملك إذا كان موصوفاً في الذمة، وقد سبق بيان الخلاف في ذلك.

وأما إن كان تعاقد الوكالة مع الموزع بعد تعاقدها مع المنتج، فالببيع هنا من بيع الدين؛ لأن المعقود عليه هو عين موصوفة في الذمة وليست معينة، فيجري في حكم بيعها الخلاف في بيع الدين.

والذي سبق ترجيحه هو جواز بيع الدين ممن هو عليه، بشرط ألا يربح فيه الدائن، ويجوز بيعه من غير من هو عليه بثلاثة شروط:

الأول: ألا يربح فيه الدائن، لئلا يكون من ربح ما لم يضمن.

والثاني: ألا يجري بين العوضين ربا النسيئة.

والثالث: ألا يبيعه بدين مؤجل، لئلا يكون من الكالئ بالكالئ.

المسألة الرابعة: توكيل الصانع ببيع المصنوع وتعهده بشراء ما يتبقى بعد فترة زمنية:

في كثير من العقود الاستصناعية يقوم المستصنع - بدلاً من استلام السلعة ثم بيعها - بتوكيل الصانع بالبيع، وقد يتعهد الصانع أيضاً بشراء ما لم يتم تصريفه منها خلال فترة معينة.

وهذا الإجراء يتضمن أمرين:

الأول: توكيل الصانع بالبيع.

وقد رأت الهيئة الشرعية لشركة البركة أن هذا التصرف جائز^(١).

والذي يراه الباحث أن هذا التصرف لا يجوز لأن المستصنع يكون قد باع ما لم يقبضه، وقد نهى النبي ﷺ عن ذلك، وهذا الإجراء نظير ما تعمله المصارف في بيوع المrabحة، وقد سبق بيان تحريمه.

والثاني: شراء الصانع للعين المصنوعة.

وهذا التصرف جائز؛ لأنه من بيع الدين ممن هو عليه، فيصح بالشرط المذكور في المسألة السابقة.

المسألة الخامسة: دخول المصرف كممول بين طرفي عقد استصناع:

من الحيل التي تقوم بها بعض الجهات للحصول على تمويل من البنك، أن تتنازل عن عقدها الاستصناعي لصالح البنك مقابل التزامه ببيع العين المستصنعة عليها مرة أخرى.

مثال ذلك:

تقدمت الخطوط الماليزية لشركة الراجحي بعرض تتنازل بموجبه الماليزية عن عقدها الحالي مع شركة بوينج لشراء مجموعة من الطائرات

(١) فتاوى الهيئة الشرعية للبركة ص ١٢٣.

لصالح شركة الراجحي، بحيث تنتقل جميع الحقوق والالتزامات إلى شركة الراجحي، وبعد تملك الشركة للطائرات تقوم ببيعها بيعاً مؤجلاً إلى الماليزية بمبلغ متفق عليه، على أن يكون شراء الماليزية فيما بعد غير ملزم بل هو مجرد وعد بالشراء.

فهذا العقد في ظاهره لا شائبة فيه، فإن بيع الماليزية للطائرات المستصنعه جائز عند من يرى صحة بيع الدين من غير من هو عليه، والتزامها بالشراء فيما بعد هو مجرد وعد، وليس بعقد، فلا يدخل في صورة: اشتراط عقد في عقد.

إلا أن المتمعن لمثل هذه التصرفات وظروفها ووقائعها لا يعتريه شك في أن الغرض المقصود هو التمويل بالفائدة للخطوط الماليزية تحت ستار وعد بالبيع، وأن دخول المصرف في هذا العقد صوري إذ الغرض من دخوله مجرد التمويل وليس امتلاك الطائرات.

وقد وفقت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي عندما منعت هذا العقد تفتناً منها للمغزى المقصود منه^(١)، وهذه سابقة تذكر للهيئة.

وهنا يلحظ المتتبع لقرارات الهيئات الشرعية للمصارف الإسلامية تفاوتاً شديداً فيما بينها في تحصين عقودها الاستصناعية من ذرائع الربا وحيله، فنجد بعض الهيئات تبرر مثل هذه الإجراءات بأنها مجرد وعد لا عقد، وهكذا أصبح الوعد حيلة من لا حيلة له.

والأدهى من ذلك أن بعض الهيئات تفتي بأن الوعد ملزم، ثم إذا عرضت عليها مثل هذه العقود التي لا تصح معاقدتها خرجتها على أنها وعد، فإذا كان الوعد ملزماً فما الفرق بينه وبين العقد حينئذٍ؟! أو ليس من مسلمات فقه البيوع في الشريعة أن العبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ؟!!

(١) قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي ٢٤/٢، وللهيئة الشرعية لبيت التمويل الكويتي فتوى بالمنع لنظير هذه المسألة، انظر: الفتوى رقم ٢٦٩ من فتاوى الهيئة.

فسواء سمي عقداً أو وعداً أو صلحاً أو هبة أو قل ما شئت فالنتيجة في النهاية واحدة وهي: أن العاقد مطالب به إلزاماً.

إن هيئات الرقابة الشرعية مطالبة بتحصيل أعمال بنوكها من شوائب الربا وعوالمه، ولتبق عقد الاستصناع نقياً صافياً من الحيل بالصورة التي رسمها فقهاؤنا، فهو الخيار الأول والأفضل من التمويل بالفوائد، وحرى ألا يتعثر هذا العقد كما تعثرت المرابحة في المصارف الإسلامية.

الفرع الثاني: دراسة عدد من العقود الاستصناعية المستحدثة:

المسألة الأولى: الاستصناع في الذهب والفضة:

إن مقتضى القواعد الشرعية أن الاستصناع في الذهب والفضة لا يجوز؛ لأن محل العقد في الاستصناع هو العين، والعمل تابع، والذهب والفضة لا يجوز مبادلتهم بالأوراق النقدية إلا بالتقابض.

وذهب بعض الباحثين إلى التفرقة بين ما إذا كانت قيمة الصنعة أكثر من قيمة المواد الخام، أو كانت المادة الخام أكثر من قيمة الصنعة، ففي الحال الأولى يجوز استصناع حلي الذهب والفضة، عملاً بقاعدة «يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع»، وعلى ذلك فيكون الحكم كحكم الإجارة، فيجوز تقديم الأجر وتأخيرته دون مراعاة لأحكام الربا.

أما إن كانت قيمة المواد الخام أكثر، فيكون العمل تابعاً، والأصل هو المواد الخام فيلحق الاستصناع هنا بالبيع، فلا يصح الاستصناع حينئذ^(١).

والذي يظهر للباحث أن الاستصناع في الذهب والفضة لا يجوز مطلقاً لما يلي:

(١) بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة ص ٢٤٣.

١ - أن المعقود عليه في عقد الاستصناع هو العين وليس العمل - كما ذكر ذلك أهل العلم - ولا أعلم أحدًا فرق بين ما إذا كانت قيمة العين أكثر أو أقل من الصنعة.

٢ - أن العلماء اختلفوا في حد التابع الذي لا يؤثر وجوده في جواز ترك التقابض في عقد الصرف ولم يذكر أي منهم - فيما أعلم - أن الربوي إذا كانت قيمته أقل مما معه من غير الربوي فإنه لا يلزم التقابض^(١).

والذي يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام: «من باع عبدًا له مال فماله للذي باعه إلا أن يشترطه المبتاع»^(٢)، أن العبرة بقصد المشتري، فإن كان قصده النقد، فالعقد صرف يجب فيه التقابض مطلقًا، وأن يكون المفرد أكثر من المختلط إن بيع بجنسه، بدليل حديث القلادة، كما تقدم بيان ذلك، أما إن كان قصده غير النقد فلا يجب فيه تقابض ولا تماثل سواء كان النقد المخلوط أكثر من المفرد أو أقل، فإن النبي ﷺ جوز شراء العبد بماله من غير قيد.

قال في المغني: «إذا باع عبدًا بألف درهم، ومعه ألف درهم، فالبيع جائز إذا كانت رغبة المبتاع في العبد لا في الدراهم، وذلك لأنه دخل في البيع تبعًا غير مقصود»^(٣).

والمقصود في عقد الاستصناع هو العين، فلو أجهد الصانع نفسه ثم تلفت العين قبل التسليم لم يستحق شيئًا، حتى يسلمها طبقًا للمواصفات المتفق عليها.

٣ - وليس هناك حاجة ملحة لتجوز الاستصناع بالذهب والفضة، فمن الممكن أن يتم العقد بأسلوب الإجارة، بأن يشتري طالب السلعة

(١) انظر ص ٧٧٤.

(٢) الحديث سبق تخريجه ص ٦٩٧.

(٣) المغني ٦/٢٥٨.

المادة الخام من البائع أو من غيره، فإذا قبضها دفعها إلى البائع ليصوغها على الوجه المطلوب بأجر متفق عليه.

٤ - وكونه عليه الصلاة والسلام استصنع خاتمًا من ذهب لا يدل على جواز الاستصناع المؤجل في الذهب والفضة، فإن من المحتمل أن النبي ﷺ أعطاه المادة الخام، أو أنه استصنعه والنبي ﷺ قائم عنده أي من غير تأجيل وليس في الحديث ما يدل على أن العقد لم يقع ناجزًا.

وحمل الحديث على أحد هذين المعنيين هو المتعين جمعًا بينه وبين أحاديث اشتراط التقابض في المصارفة.

وعلى ذلك فإن من الخطأ ما يقوم به بعض الناس من إعطاء الصائغ الحلي لإصلاحه بإعادة صبه أو تلحيمة بقطع من الذهب أو الفضة.

المسألة الثانية: الاستصناع في العملات الورقية:

إذا احتاج البنك المركزي لطباعة كمية من الأوراق النقدية، فليس ثمة محذور من التعاقد استصناعًا مع إحدى الشركات لطباعة هذه الكمية، وليس في العقد ربا؛ لأن هذه الأوراق ليس لها أية قوة ثمنية قبل أن يتسلمها البنك المركزي ممن قام بطبعها؛ لأن قوتها الثمنية إنما تأخذها من اعتراف البنك المركزي بها، وإدخالها في سجلاته وخزائنه تمهيدًا لطرحها للتداول، وبالتالي فإن الأوراق النقدية قبل استلامها من قبل البنك المركزي ليست من الأموال الربوية، فلا يجري فيها الربا^(١).

المسألة الثالثة: الاستصناع في عقود التوريد:

عقد التوريد أحد أنواع العقود الإدارية، وقد أدرج في زمرة هذه العقود لأنه يغلب فيه أن يكون أحد طرفيه شخصًا معنويًا من أشخاص القانون العام.

(١) بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة ص ٢٤٤.

ويعرف عقد التوريد بأنه: «عقد يتعهد بمقتضاه أحد العاقلين تسليم الطرف الآخر أشياء منقولة بثمن معين»^(١).

وتنقسم عقود التوريد إلى قسمين:

١ - عقود التوريد الإدارية:

وهي ما يكون أحد طرفيها شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام. مثالها: اتفاق إحدى شركات الخطوط الحكومية مع إحدى الشركات على توريد الإغاشة للركاب.

٢ - عقود التوريد الخاصة:

وهي التي يكون طرفاها أفراداً أو شركات خاصة، كما لو اتفق أحد المطاعم مع أحد بائعي الخضار على توريد كمية من الخضار يومياً^(٢).

وقد يكون الثمن في عقد التوريد مؤجلاً - وهذا هو الغالب -، وقد يكون معجلاً، ويغلب تسميته في هذه الحالة بـ «الاشتراك»، مثل اشتراك الدوائر الحكومية والأفراد في الصحف والمجلات، أو في الحصول على المياه المعقمة، ونحو ذلك.

وفي عقود التوريد الإدارية يتم إرساء العقد على المورد بإحدى طرق ثلاث:

١ - إما بالمناقصة، وهي طريقة تستهدف الحصول على أقل عطاء في إنجاز عمل معين مع مطابقته للشروط والمواصفات.

٢ - أو بالممارسة، وتعني المفاوضة المباشرة (المساومة) مع عدد من الموردين لاختيار أنسب العطاءات.

(١) «عقد التوريد دراسة شرعية» بحث د. عبد الله المطلق في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ع ١٠ ص ٢٥.

(٢) «عقد التوريد - دراسة شرعية» ص ٣٢، مناقصات العقود الإدارية ص ٢٩.

٣ - أو بالتأمين المباشر، ويعني التعاقد بين الطرفين مباشرة من غير مناقصة ولا ممارسة^(١).

تخريج عقد التوريد:

من الواضح أن القضية التي تثير إشكالاً في عقد التوريد كونه يقع غالباً بتأجيل البدلين، فهو نوع من الكالئ بالكالئ.

إلا أن كثيراً من العلماء المعاصرين^(٢) يرى جواز عقد التوريد حتى مع التأجيل، وتنصب التخريجات التي قيلت لتجوز هذا العقد على النحو الآتي:

١ - تخريجه على عقد الاستصناع:

ويرد على هذا التخريج أن الاستصناع يشترط أن يكون محله سلعة مُصنَّعة، والتوريد يكون في السلع المصنعة كالأبواب والمكاتب، وغير المصنعة كاللحوم والخضراوات والمياه ونحو ذلك.

٢ - تخريجه على بيعة أهل المدينة:

وهي الشراء من دائم العمل حقيقة أو حكماً، على النحو الذي بيناه سابقاً في المذهب المالكي، وسموها «بيعة أهل المدينة» لاشتغالها بينهم. قال في «مواهب الجليل» - في شرح قول خليل: «والشراء من دائم

(١) «عقد التوريد - دراسة شرعية» ص ٣٢، النظام القانوني للمناقصات العامة ص ٦٨، الأسس العامة للعقود الإدارية ص ٢٨٥، النجش والمزايدة والمناقصة والممارسة ص ١٣٢، ١٠٩.

(٢) د. عبد الله المطلق، مرجع سابق ص ٣٣، والشيخ مصطفى الزرقا، المدخل الفقهي العام ٧١٠/٢، ود. الضير، الغرر ص ٣١٦، ود. نزيه حماد، دراسات في أصول المداينات ص ٢٧١، ود. عبد الله بن زيد آل محمود، أحكام عقود التأمين ص ٨١، ود. كاسب البدران، عقد الاستصناع ص ٢١٤، ود. رفيق المصري، مناقصات العقود الإدارية ص ٢٩.

العمل كالخباز وهو بيع» -: «وهذه تسمى بيعة أهل المدينة لاشتهارها بينهم - ثم نقل عن المدونة -: وقد كان الناس يتبايعون اللحم بسعر معلوم يأخذ كل يوم شيئاً معلوماً، ويشرع في الأخذ ويتأخر الثمن إلى العطاء وكذلك كل ما يباع في الأسواق، ولا يكون إلا بأمر معلوم يسمى ما يأخذ كل يوم، وكان العطاء يومئذ مأموناً، ولم يرده ديناً بدين واستخفوه... وليس ذلك محض سلم، ولذلك جاز تأخير رأس المال إليه فيه، ولا شراء شيء بعينه حقيقة»^(١).

وفي المدونة عن سالم بن عبد الله: كنا نبتاع اللحم كذا وكذا رطلاً بدينار يأخذ كل يوم كذا وكذا، والثمن إلى العطاء فلم ير أحد ذلك ديناً بدين، ولم يروا به بأساً»^(٢).

فهذا إجماع أهل المدينة على جواز تأجيل البدلين، وهو يؤكد أن الإجماع المحكي على تحريم ابتداء الدين بالدين غير دقيق.

٣ - تخريجه على بيع الموصوف في الذمة غير المعين:

وهو جائز في أحد الأقوال في المذهب الحنبلي، وجوزه بعضهم من غير اشتراط قبض الثمن^(٣).

لكن يرد على هذا التخييج أن المبيع الموصوف في الذمة لا يلزم أن يكون مؤجلاً، والإجماع إنما هو في تحريم الكالئ بالكالئ وهو المؤخر بالمؤخر، وليس الدين بالدين، والموصوف في الذمة ليس مؤخرًا.

والأقرب أن عقد التوريد إذا كان محله عيناً مصنعة فهو من عقود الاستصناع، وهو استصناع متوازي أما إن كان عيناً غير مصنعة فهو جائز أيضاً على ما ذهب إليه المالكية من جواز الشراء من دائم العمل.

(١) مواهب الجليل ٥٣٨/٤، وانظر الخرشي ٢٢٤/٥.

(٢) المدونة ٣/٣١٥، وانظر: منح الجليل ٣٨٤/٤.

(٣) الفروع ٢٣/٤، الإنصاف ١٠٣/١١.

وذهب بعض المعاصرين^(١) إلى جواز بيع الدين مطلقاً سواء كان مؤخرًا أم غير مؤخر، وهو قول قوي في النظر؛ فإن المتتبع لصور بيع الدين يجد أن أي واحدة منها لا تخلو من خلاف، مما يؤكد أن الإجماع المحكي في تحريمه غير صحيح، فضلاً عن أن مستند الإجماع وهو حديث النهي عن الكالي بالكالي، ضعيف كما تقدم.

المسألة الرابعة: بطاقات التخزين الإلكتروني:

ظهرت في الآونة الأخيرة البطاقات الممغنطة، أو ما يعرف ببطاقات التخزين الإلكتروني، وهي بطاقات تصدرها المصارف أو غيرها من الشركات ويتم فيها تخزين قيمتها في شريط مغناطيسي موجود عليها، وكلما استخدمها الشخص نقص من قيمتها المخزنة بقدر الاستخدام.

ويكثر استعمال هذه البطاقات في مؤسسات الخدمات، فبدلاً من أن يفرغ موظف لخدمة العملاء، يتم التعامل عبر البطاقة الإلكترونية، وهي طريقة مستحدثة توفر الكثير من الجهد والوقت للطرفين: المستفيد وأصحاب المحلات.

ومن الأمثلة عليها:

- البطاقات الممغنطة البنكية، وقد أصدرتها بعض المصارف المحلية^(٢)، بحيث يخزن فيها مبلغ من النقود، ويستطيع المستفيد سحب هذا المبلغ عن طريق أجهزة السحب الآلي A.T.M.

- بطاقات الهاتف، حيث يتم تخزين مبلغ معين فيها، وتستخدم في حدود ذلك المبلغ عبر جهاز قارئ للشريط المغناطيسي، مربوط بجهاز الهاتف، وتتناقص القيمة المخزنة بمقدار استخدام الشخص للبطاقة.

(١) د. الضير. في كتابه الغرر ص ٣١٦.

(٢) مثل بطاقة: Visa travel money التي يصدرها البنك السعودي الهولندي، وهي تختلف عن بطاقات الخصم الفوري التي يتم فيها خصم المبلغ من رصيد العميل لدى البنك.

- بطاقات تعبئة الوقود، وهي نظير البطاقات السابقة، فيخزن فيها مبلغ معين، أو كمية من لترات الوقود، وتفرغ عبر أجهزة آلية عند تعبئة الوقود.

- البطاقات التي تصدرها بعض المحلات التجارية وتسمح لحاملها بشراء سلع بمقدار القيمة المخزنة ويتم تفريغ القيمة عبر جهاز آلي في المحل.

وهذه البطاقات كثيرة ومتنوعة، وتتخذ أشكالاً مختلفة، وهي منتشرة في البلدان المتقدمة، وبدأت تظهر في عالمنا الإسلامي، بل إن كثيراً من الاقتصاديين يشيرون إلى أن العالم بدأ يتجه إلى عصر اللانقد، أي العصر الذي تختفي فيه النقود الورقية، ويظهر التعامل بالنقود البلاستيكية من بطاقات قرضية، وخصمية، وممغنطة، والعالم يشهد تطوراً رهيباً في هذا المجال، فربما يمر زمن قريب تختفي فيه أيضاً هذه البطاقات وتظهر وسائل أخرى للتبادل.

وهذه البطاقات لا تعدو أن تكون شكلاً من أشكال النقود الائتمانية؛ لأن قيمتها كنقد تفوق قيمتها كسلعة.

والسؤال الآن: هل من الممكن أن نلحق هذه البطاقات بصورة «الشراء من دائم العمل» التي أجازها المالكية استثناءً من عقد السلم، واعتبرها جمع من العلماء المعاصرين نوعاً من الاستصناع؟^(١).

فإن حامل البطاقة حين يدفع قيمتها لصاحب المحل التجاري، يسترد هذه القيمة سلماً أو منافع من صاحب المحل، فهو عقد على موصوف في الذمة.

لم أطلع على من بحث هذه المسألة، وإنما صدرت فتاوى متعددة ومتباينة في تكييف هذه البطاقات.

(١) عقد الاستصناع ص ١٠٧، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٧/ ٢/ ٤٥٥.

والتكليف الفقهي لهذه البطاقات لا يخرج عن اتجاهين:

الاتجاه الأول: أن يُغلب جانب النقدية الذي فيها.

والاتجاه الثاني: أن يغلب جانب العرض أو المنفعة التي تحويها هذه البطاقات.

وعلى الاتجاه الأول: إما أن تكون البطاقة نقدًا بذاتها، أو سندًا بدين أي بنقد.

فهذه ثلاثة تخريجات:

التخريج الأول: تكيفها على أنها نقد:

وجه هذا التخريج: أن البطاقة مخزن فيها مبلغ من النقود، فقيمتها بقيمة النقد الذي تحويه فتأخذ حكمه.

ويرد على هذا التخريج:

١ - أن النقد ما كان وسيلة للتبادل وثمرًا للأشياء، وهذه البطاقات لا يمكن استخدامها عند غير الجهة التي أصدرتها.

وبجواب: بأن هذا يرد أيضًا على النقود المصرفية (نقود الودائع) كالشيك فإنه لا يمكن استخدامه في غير البنوك.

ويرد على هذا الجواب أمران:

١ - أن هذه البطاقات غير قابلة للتحويل إلى نقود، أي أنه لا يمكن الحصول على قيمتها النقدية المخزنة فيها، فالمشتري لا يمكنه الحصول إلا على قيمتها من السلع أو الخدمات، فهذا يقوي أن العقد واقع على السلع والخدمات، لا على النقود المخزنة فيها.

وهي بهذا تخالف بقية النقود الائتمانية، إذ من خصائصها أنها قابلة

للتحويل إلى نقود^(١).

٢ - أن الأوراق التجارية قابلة للتداول عن طريق التظهير^(٢)، بخلاف هذه البطاقات.

ويجب عن هذا الإراد: بأن مشتري البطاقة يستطيع بيعها على طرف ثالث، فيحصل على قيمتها.

يرد على هذا الجواب: أن بيعها على طرف ثالث تصرف طارئ على العقد ولا يعتبر من خصائص البطاقة، وإلا فإن أي سلعة قابلة للبيع والحصول على قيمتها ولا تعتبر بذلك وسيلة للتبادل.

ما يترتب على هذا التخريج:

يترتب على هذا التخريج أن تأخذ البطاقة حكم النقود المخزنة فيها، فلا يجوز بيعها بعملة من جنسها إلا مع التقابض والتماثل، ويجوز بيعها بغير جنسها بشرط القبض، سواء كان هذا البيع بين المصدر والمستفيد، أو بين المستفيد وطرف ثالث.

وعلى ذلك فما تقوم به بعض الشركات ومحطات الوقود من بيع البطاقة بسعر أقل من السعر المخزن فيها يعتبر محرماً.

التخريج الثاني: تخريجها على أنها قرض:

وجه هذا التخريج: أن قبض البطاقة ليس في قوة قبض محتواها من النقود، بل هي سند بدين يتم استيفاؤه باستيفاء الخدمة أو السلعة المعقود عليها.

ويتأيد هذا التخريج بأن دين البطاقة يثبت غالباً حلاً في ذمة الجهة المصدرة فللعميل أن يستوفي السلع أو المنافع المعقود عليها مباشرة من حين استلامها.

(١) النقود والمصارف ص ٤٤.

(٢) الأوراق التجارية ص ٧٥.

وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، أن بدل القرض يثبت حالاً في ذمة المقرض؛ لأن القرض سبب يوجب رد المثل في المثليات، فكان حالاً كالإتلاف^(١).

وذهب المالكية إلى أن البدل لا يثبت حالاً في ذمة المقرض، وعلى ذلك قالوا: لو اقترض مطلقاً - من غير اشتراط أجل - فلا يلزمه رد البدل لمقرضه إن أراد الرجوع فيه، ويجبر المقرض على إبقائه عنده إلى قدر ما يرى في العادة أنه انتفع به^(٢)، قال ابن القيم: «وهذا هو الصحيح»^(٣).

وعلى أي من القولين فإن للمستفيد استخدام البطاقة مباشرة إذا لم يكن استخدامها مؤجلاً.

ويرد على هذا التخريج:

أن القرض - كما عرفه أهل العلم -: «دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله»^(٤).

وجهة الإصدار لا ترد البدل، وإنما ترد على المستفيد سلماً أو منافع.

ما يترتب على هذا التخريج:

يترتب على هذا التخريج أن المصدر لو باعها بثمن أقل من قيمتها المخزنة فيها فلا يجوز لأنه قرض جر منفعة للمقرض وهو حامل البطاقة، وإن باعها بثمن أكثر فهو قرض بشرط رد أقل من قيمته، وهو فاسد عند الشافعية والحنابلة^(٥).

(١) رد المحتار ٣٨٨/٧، روضة الطالبين ٣٤/٤، شرح المنتهى ٢٢٥/٢.

(٢) الخرشي ٢٣٢/٥.

(٣) إعلام الموقعين ٣٧٥/٣.

(٤) الروض المربع ص ٢٦٩، وانظر: رد المحتار ٣٨٨/٧، بلغة السالك ١٠٤/٢، نهاية المحتاج ٢١٩/٤.

(٥) فتح العزيز ٣٧٨/٩، شرح المنتهى ٢٢٧/٢.

وإذا أراد المستفيد بيعها من طرف ثالث فلا يجوز لأنه بيع دين بنقد، والعوضان يجري بينهما ربا النسئة، وقد تقدم بيان ذلك في حكم بيع الدين.

التخريج الثالث: تخريجها على البيع أو الإجارة:

وهذا التخريج ينبني على أن المعقود عليه في هذه البطاقات هو السلع أو المنافع، فهو يُغلب جانب العرض الذي فيها على النقد.

فإذا كانت البطاقة صادرة من شركة وقود فمعنى هذا أن المستفيد اشترى من الوقود ما يساوي قيمة هذه البطاقة، فالعقد: بيع على موصوف في الذمة، وهو جائز عند الجمهور إذا كان في ملك البائع وإذا كانت صادرة من شركة خدمات - مثل بطاقة الهاتف السعودي - فإن المستفيد قد استأجر خدمات الهاتف بما يساوي قيمة البطاقة. أي أن العقد نوع إجارة، وإذا كان ثمن البطاقة مدفوعاً مقدماً والسلع أو الخدمات مؤجلة، فالحق سلم، وكون المسلم فيه منفعة، كما في خدمة الهاتف مثلاً، صحيح عند جمهور العلماء، فقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن المنافع أموال بحد ذاتها وأنها تحاز بحيازة أصولها، وهي الأعيان المنتفع بها، ومن ثم أجازوا كونها رأس مال، ومسلماً فيه في عقد السلم، وعلى ذلك لو قال رب السلم: أسلمت إليك عشرين ديناراً في منفعة موصوفة في ذمتك إلى أجل كذا صح السلم، ولو قال: أسلمت إليك سكنى داري هذه سنة، أو خدمتي شهراً في كذا إلى أجل كذا صح السلم^(١).

وإذا كان ثمن البطاقة مؤجلاً أو مقسّطاً، والسلعة المعقود عليها مؤجلة أيضاً، فهو من بيع الكالئ بالكالئ، وعلى رأي جمهور الفقهاء يكون العقد محرماً.

(١) الخرخشي ٢٠٣/٥، روضة الطالبين ٢٧/٤، حاشية العنقري على الروض المربع ١٣٦/٢.

والذي يظهر أنه إذا صح هذا التخريج، فإن العقد جائز لما يلي:
أ - ما ذهب إليه المالكية من جواز الشراء من دائم العمل مع تأجيل
البدلين.

ومعلوم أن مصدر البطاقة في حكم دائم العمل؛ لأن ممارسته لعمله
ذلك أكثر من انقطاعه.

ب - ولما ذكره الأحناف أيضًا من جواز الاستصناع مع تأخير
الثمن، لا سيما أن المعقود عليه في هذه البطاقات يكون غالبًا سلعة
مصنعة، فالعقد واقع على أعيان السلع وليس على العمل، فسواء كان
صنعها من البائع نفسه أو من غيره فالعقد لا يخرج عن كونه استصناعًا كما
تقدم.

ج - ولما ذهب إليه جمع من العلماء المعاصرين من جواز عقد
التوريد مع تأجيل الثمن.

ويرد على هذا التخريج: أن المعقود عليه في هذه البطاقات محدد
بالقيمة دون معرفة جنسه أو وصفه أو قدره ومن شروط البيع والإجارة
والسلم والاستصناع أن يكون المعقود عليه محددًا بجنسه ووصفه وقدره.

ويظهر أثر ذلك فيما لو كان المصدر شركة مواد غذائية مثلاً وتحوي
أصنافاً لا حصر لها من السلع فإن العقد وقع على مجهول، وأسعار هذه
السلع تختلف.

وفي بطاقة الهاتف مثلاً: تختلف رسوم المكالمات من مكان لآخر،
فقد تستنفد قيمة البطاقة في دقيقة واحدة بمكالمة على دولة خارجية وقد لا
تستنفد إلا بساعات، ومن شروط الإجارة أن تكون المدة معلومة.

والجواب: أن علة المنع فيما ذكر هي الغرر، فإذا انتفى الغرر فلا
محذور، والغالب أن الذي يصدر هذه البطاقات هو شركات كبرى ذات
تسعيرات محددة ومعلنة لسلعها وخدماتها، مثل شركات الهاتف، والوقود،

فالغرر غير موجود، فهذا البيع نظير بيع الاستجرار والبيع بما ينقطع به السعر، وقد سبق ترجيح جوازه.

ما يترتب على هذا التخريج:

يترتب على هذا التخريج أن للمصدر بيع البطاقة بمثل قيمتها المخزنة أو أقل أو أكثر، وللمستفيد أن يبيعها على طرف ثالث بمثل قيمتها المخزنة أو أقل، ولا يجوز أن يبيعها بأكثر من قيمتها المخزنة لئلا يربح فيما لم يضمن، إذ صورة هذا البيع كبيع الدين على غير من هو عليه، وشرط جوازه ألا يربح فيه الدائن.

الترجيح:

الذي يترجح للباحث - والله أعلم - أنه يجب أن يفرق بين نوعين من هذه البطاقات:

النوع الأول: بطاقات تصدرها المصارف وليست مقابل سلع أو خدمات، وإنما يخزن فيها مبلغ من النقود، ويستطيع المستفيد سحبه أو بعضه عبر أجهزة الصرف الآلي، فهذه لها حكم النقد.

والنوع الثاني: بطاقات تصدرها شركات سلعية أو خدمية مقابل الحصول على سلعها أو خدماتها، فهذه تخرج على أحكام القول الثالث لأنه الأقرب لحقيقة هذه البطاقات، لكن بشرط أن تكون الشركة المصدرة للبطاقة من الشركات ذات الأسعار المحددة والمعلنة، أو التي تحدد أسعارها من جهات رسمية مثل: شركات الهاتف، والصيدليات، ومحطات الوقود.

وعلى ذلك فالشراء من هذه المحلات كالشراء من دائم العمل، يجوز فيه تقديم الثمن وتأجيله، والله أعلم.

المسألة الخامسة: عقد المقاول:

عقد المقاول: عقد بين طرفين، يصنع فيه أحدهما (وهو المقاول)

شيئاً لآخر أو يقدم له عملاً، في مقابل مبلغ معلوم^(١).
ويدخل عقد المقاولة في العقود الإدارية إذا كان أحد طرفيه جهة إدارية عامة.

وعقد المقاولة إذا كان موضوعه أداء عمل فهو في معنى عقد الإجارة، وإذا كان موضوعه صنع شيء، وكانت المادة مقدمة من المستصنع فهو إجارة أيضاً، أما إذا كانت المادة مقدمة من الصانع فهو استصناع بالمصطلح الحنفي^(٢).

والمعتاد في المصارف أن يعهد المصرف إلى أحد المقاولين من الباطن لإنجاز عقد المقاولة، وهو تصرف سائع شرعاً، وفرق الربح الذي يحصل عليه مقابل ضمانه للعمل، وهذا نوع من الاستصناع المتوازي الذي سبق شرحه.

ومن الخطأ ما تقوم به بعض المصارف من قيام طالب الاستصناع بصنع ما طلبه بنفسه، كما لو تقدم صاحب أرض طالباً من البنك ببناءها سكناً له، بشرط أن يكون هو المقاول من الباطن، فيبينها للبنك بضمن حال ثم يشتريها منه بضمن مؤجل أعلى من الثمن الأول، فهذه حيلة على الربا، وهي نوع من العينة^(٣).

(١) مناقصات العقود الإدارية ص ٢٥.

(٢) مناقصات العقود الإدارية ص ٢٦.

(٣) انظر: فتاوى هيئة الرقابة الشرعية لبنك دبي الإسلامي فتوى رقم ٤٨، فتاوى الاستصناع والمقاولات والسلم ص ٤٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من بعثه الله خاتماً للرسالات، وبعد:

فهذه خاتمة بحث «الخدمات المصرفية لاستثمار أموال العملاء وأحكامها في الفقه الإسلامي» أوجز فيها أهم النتائج التي توصلت إليها:

١ - يتناول هذا البحث الخدمات المصرفية الموجهة لاستثمار أموال العملاء، وهذه الخدمات هي: صناديق الاستثمار، والودائع الاستثمارية، والودائع الادخارية.

٢ - يعتبر البنك في جميع هذه الخدمات وسيطاً بين جهتين: المستثمرين، وجهات التوظيف.

٣ - تتحدد طبيعة علاقة البنك بالمستثمرين بحسب نوع الشهادة الاستثمارية التي يمنحها البنك لهم.

وهذه الشهادات على ثلاثة أنواع:

(أ) شهادات الوحدة الاستثمارية: وعلاقة البنك بالمستثمرين فيها تتخرج على عقد المضاربة أو الوكالة بأجر، وهذه الشهادات جائزة.

(ب) شهادات القيمة الاسمية: وعلاقة البنك بالمستثمرين فيها تتخرج على عقد القرض، والأجر الذي يأخذه المستثمر يعتبر فائدة ربوية.

(ج) سندات القراض: وعلاقة البنك بالمستثمرين فيها تتخرج على عقد القرض، والأجر الذي يأخذه المستثمر يعتبر فائدة ربوية.

٤ - عوائد العمليات الاستثمارية إما أن تكون أرباحاً، أو فوائد أو أجوراً.

٥ - في حساب الأرباح يجوز اتباع الطريقتين الآتيتين:

(أ) التقويم الدوري.

(ب) حساب النمر.

ولا يجوز الأخذ بطريقة الحساب على أقل رصيد، أو رصيد آخر الفترة.

٦ - يتحقق الربح في عقود المربحة النقدية، والآجلة، والسلم والاستصناع، بالبيع، وليس بالإنتاج ولا بالتحصيل النقدي.

٧ - يشترك المساهمون والمستثمرون في تحمل النفقات الآتية:

(أ) - نفقات التأسيس في الخدمات الاستثمارية المستقلة.

(ب) نفقات العمليات الاستثمارية.

(ج) الاحتياطيات، والأرباح المخصصة.

٨ - يتحمل المساهمون وحدهم دون المستثمرين، النفقات التي لا ترتبط بالعمليات الاستثمارية ومن ذلك:

(أ) نفقات الخدمات المصرفية.

(ب) مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

(ج) نفقات التأسيس في الخدمات الاستثمارية المشتركة.

(د) الاحتياطيات الموجهة لدعم المركز المالي للبنك.

٩ - الفوائد المصرفية صورة من صور الربا الجاهلي؛ لأنها زيادة في دين ثابت في الذمة، والشبهات التي قيلت في تبرير هذه الفوائد لا تثبت على ساق.

١٠ - لا يجوز استثمار الأموال في المصارف الأجنبية بالفوائد، ولا يصح تخريج هذا التصرف على إباحة الإمام أبي حنيفة للربا بين المسلم والحربي في دار الحرب.

١١ - الفائدة تفارق الربح والأجر، من عدة فوارق فقهية واقتصادية.

١٢ - يجوز استخدام معدلات الفائدة العالمية في تحديد هامش الربح في المراجعة.

١٣ - لا يجوز مطالبة المدين المماطل بالتعويض عن ضرر الممثل، إلا في الأضرار الفعلية دون الأضرار الحكمية.

١٤ - يجوز وضع صندوق تجمع فيه الجزاءات المأخوذة من المماطلين، وتصرف في جهات خيرية، ولا تستفيد منها شركة الاستثمار.

١٥ - للمدين أن يتخذ الأساليب المشروعة لحمل المدين المماطل على الوفاء، ومن ذلك:

- أخذ الضمانات الشخصية والرهن العينية.

- المطالبة عند الجهات القضائية بحبسه أو تعزيره بما يحمله على الوفاء.

- اشتراط حلول الأقساط المؤجلة عند التأخر في تسديد قسط.

١٦ - الأجر أحد عوائد العمليات الاستثمارية، ومن شرطه أن يكون معلومًا، مباحًا، محددًا.

١٧ - لشركة الاستثمار أن تتقاضى أجور إصدار أو استرداد من المستثمرين، بشرط أن يكون المستثمر على علم بهذه الأجور، وأن تكون هذه الأجور بقدر النفقات الفعلية إذا كان الغالب في نشاط الشركة هو النشاط النقدي.

١٨ - يجوز لشركة الاستثمار أن تتقاضى من المستثمرين رسوم إدارة، بنسبة من رأس مال الصندوق أو الشركة الاستثمارية.

١٩ - يجوز لشركة الاستثمار أن تفرض رسوم أداء على المستثمرين، وذلك في حال زيادة الربح عن حد معين.

٢٠ - لا يجوز لشركة الاستثمار أن تشرط لنفسها أجوراً ثابتة مع حصتها من الأرباح، إلا إذا كانت تلك الأجور بقدر النفقات الفعلية التي تتحملها المضاربة، ولا يتحملها المضارب في ماله الخاص.

٢١ - الوحدة الاستثمارية جزء شائع من موجودات الشركة، وتأخذ حكم موجوداتها.

٢٢ - إذا كانت موجودات الشركة ديوناً أو نقوداً أو أوراقاً مالية، فيأخذ حكم بيع الوحدة حكم بيع الديون أو النقود أو الأوراق المالية.

٢٣ - إذا كانت موجودات الشركة أعياناً أو منافع، فتأخذ الوحدة حكم بيع الأعيان أو المنافع.

٢٤ - إذا كانت موجودات الشركة مختلطة، فتأخذ الوحدة حكم بيع الأعيان أو المنافع، إلا إذا كان النشاط الأساس للشركة في النقود أو الديون، فتأخذ حكم النقود والديون.

٢٥ - يجوز لشركة الاستثمار أن تتعهد بإعادة شراء الوحدة الاستثمارية من المستثمرين، على أن يكون الشراء بالقيمة السوقية للوحدة وقت الاسترداد.

٢٦ - يجوز لشركة الاستثمار أن تمنع المستثمرين من بيع وحداتهم إلى جهات خارجية، إذا التزمت هي بشراء الوحدات منهم.

٢٧ - لا يجوز إلزام شركة الاستثمار بضمان القيمة الاسمية للوحدة، باعتبارها مضارباً مشتركاً، ولا باعتبارها طرفاً أجنبياً في العقد.

٢٨ - يجوز تبرع طرف ثالث أجنبي عن العقد بضمان القيمة الاسمية للوحدة الاستثمارية بشرط ألا يكون هذا التبرع ملزماً.

- ٢٩ - لا يجوز ضمان طرف ثالث للقيمة الاسمية للوحدة على أجر يأخذه مقابل الضمان.
- ٣٠ - يجوز إنشاء صندوق من أموال المستثمرين لمواجهة احتمالات الخسارة التي قد تطرأ على أعمال شركة الاستثمار.
- ٣١ - يجوز رهن الشهادات الاستثمارية عند البنك الذي أصدرها أو غيره.
- ٣٢ - من أساليب توظيف الأموال في المصارف: الاستثمار في الأسهم، والأصل في بيعها وشرائها وإصدارها الجواز.
- ٣٣ - يجوز إصدار الأسهم لحاملها، والأسهم العادية، وأسهم التمتع إذا كانت تفرض حقوقاً متساوية للمساهمين.
- ٣٤ - لا يجوز إصدار الأسهم الممتازة، على وجه يضمن فيه لحاملها سلامة رأس المال أو ربح محدد.
- ٣٥ - يجوز تداول أسهم الشركات التي جميع أنشطتها الاستثمارية مباحة.
- ٣٦ - لا يجوز تداول أسهم الشركات التي معظم أنشطتها، أو جزء منها محرمة.
- ٣٧ - يجوز تداول الأسهم في السوق الأولية، سواء كان طرحها مقروناً بضمان من بنك الاستثمار أم لم يكن كذلك.
- ٣٨ - يجوز تداول الأسهم في السوق الثانوية بطريقة البيع العادي، وعقود الخيارات البسيطة.
- ٣٩ - يحرم تداول الأسهم في السوق الثانوية بطريقة العقود المستقبلية، والبيع القصير، والشراء بالهامش.
- ٤٠ - السندات حقيقتها قروض من مالكة للجهة المصدرة، وأخذ الفوائد عليها محرم؛ لأنه قرض مشروط بمنفعة للمقرض.

٤١ - يجوز تداول العملات في الأسواق المالية وفقاً للضوابط
المعتبرة في عقد الصرف.

٤٢ - من أساليب توظيف الأموال: المربحة، وهي جائزة بشرط أن
يتملك البنك السلعة تملكاً حقيقياً، وأن يقبضها، وألا تتخذ حيلةً على
الربا، وألا يزداد الثمن بزيادة الأجل، وألا يقوم البنك بإلزام العميل
قانونياً بإتمام الصفقة.

٤٣ - تجوز المشاركة المتناقصة، وذلك بأن يتنازل البنك تدريجياً عن
نصيبه في السلعة المشتراة شركةً بينه وبين العميل.

٤٤ - يجوز الاستصناع على الصحيح من أقوال أهل العلم.

٤٥ - يجوز الاستصناع المتوازي إذا كان المستصنع عالماً بذلك.

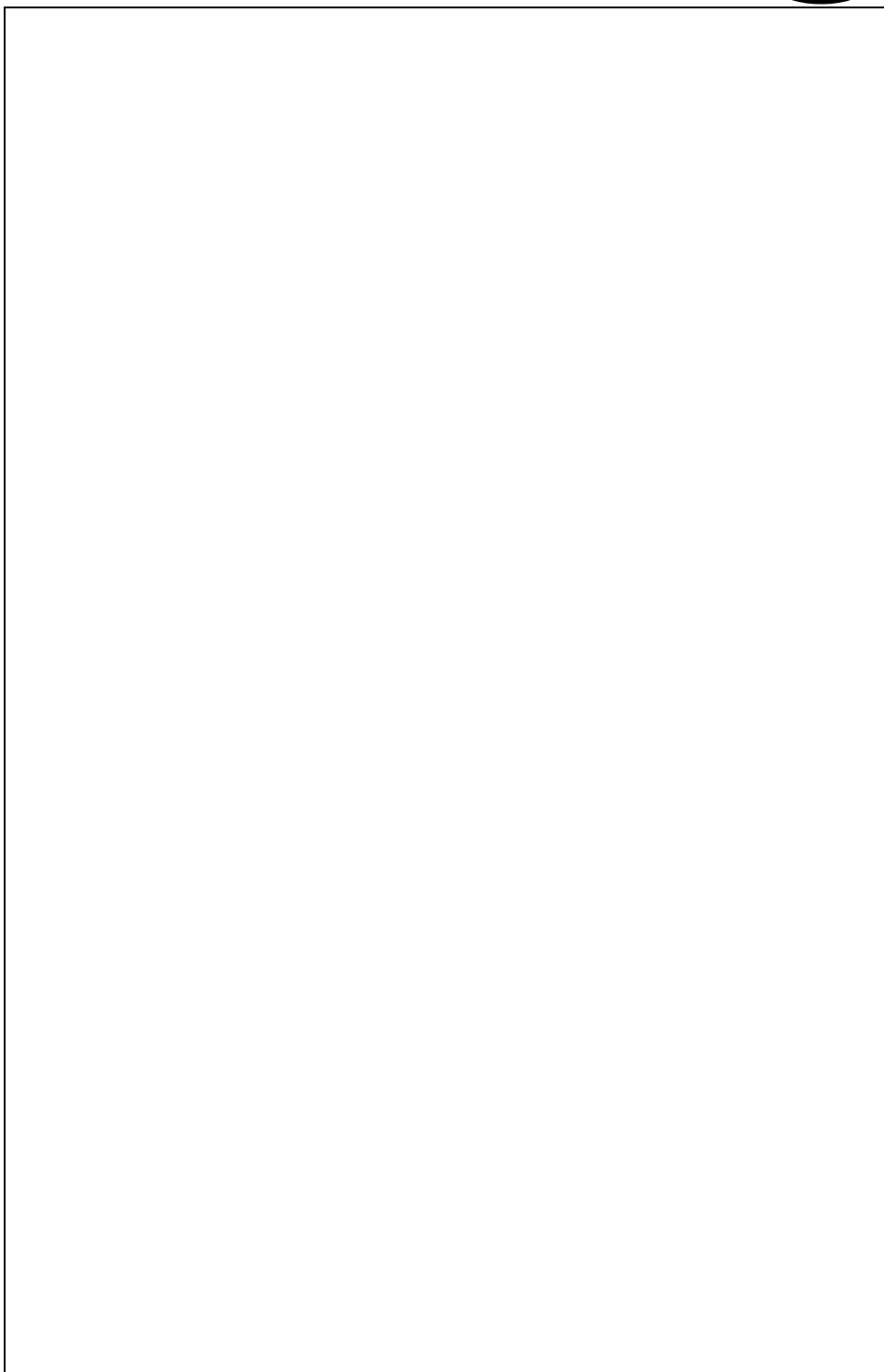
٤٦ - لعقد الاستصناع تطبيقات متعددة في الاستثمارات المعاصرة،
منها عقود المقاولات، والتوريد، وإصدار بطاقات التخزين الإلكتروني.

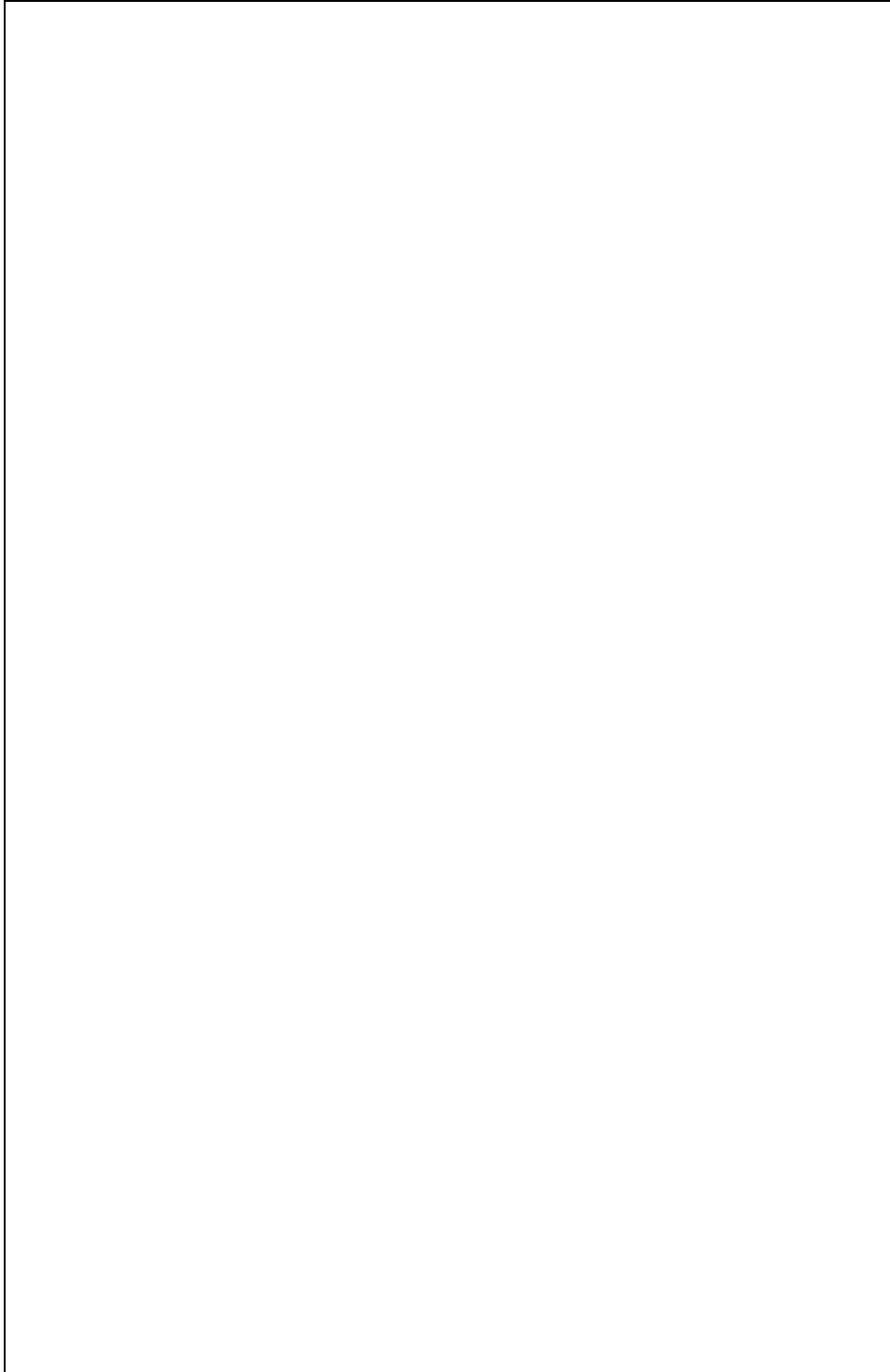
هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين

الملاحق

ملحق رقم
١
صناديق الاستثمار

ملحق رقم ١/أ
صناديق الاستثمار
بالأسهم





صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم السعودية؛ الأحكام والشروط

١ - الوصف :

صندوق الأهلي للمتاجرة بالأسهم السعودية (الصندوق) هو صندوق مفتوح مقيم بالريال السعودي ويسعى لتوفير وسائل ملائمة للاستثمار في محفظة تدار بطريقة مهنية متخصصة للأسهم السعودية تتوافق مع المبادئ الشرعية للاستثمار. ويتوقف أن يحقق هذا الصندوق عائداً مرتفعاً خلال مدة طويلة الأجل يمكن خلالها أن تتفاوت القيمة الأساسية للأصول الفردية وسعر وحدة الصندوق. ولهذا الغرض، يعتبر الصندوق من فئة الاستثمارات عالية المخاطر، وهو مصمم للمستثمرين الذين يرغبون في استثمار طويل الأجل.

قام بتأسيس الصندوق البنك الأهلي التجاري (البنك) س.ت ٤٠٣٠٠٠١٥٨٨ شارع الملك عبد العزيز ص.ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١، وقد كلف البنك إدارة خدمات الاستثمار لديه (المدير) بإدارة الصندوق والإشراف عليه - مركز النخيل، تقاطع طريق المدينة مع شارع فلسطين ص.ب ١٥٨٤٤ جدة ١٢٤٥٤.

٢ - أهداف الصندوق :

تمثل أهداف الاستثمار في تحقيق زيادة على رأس المال خلال فترة زمنية طويلة وذلك من خلال الاستثمار في أسهم الشركات السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية التي تتوافق مع المبادئ الشرعية للاستثمار. ويسعى الصندوق إلى تقليل المخاطر من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية في مختلف قطاعات سوق الأسهم السعودية في حين يسعى إلى توفير معدلات منافسة من العوائد مقارنة مع مؤشر المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية اليومي لأسعار الأسهم (المؤشر). وحيث إن هذا الصندوق مقيد للاستثمار فقط في شركات تتوافق مع المبادئ الشرعية للاستثمار، لذا فإن الصندوق يستثمر فقط في الشركات التي تكون التجارة والصناعة والزراعة والخدمات هي المصدر الرئيسي لدخلها وليس الفوائد المصرفية، الأمر الذي يلزم مدير الصندوق بعدم شراء أسهم الشركات المدرجة في القطاع المصرفي. بالإضافة إلى أن الشركات التي تزيد فيها نسبة الدين إلى قيمة الأسهم عن الثلث ليست مدرجة ضمن ممتلكات الصندوق. ويتم استثمار فوائض السيولة النقدية خلال الفترات قصيرة الأجل في عمليات المرابحة. كما أن الصندوق يوفر سيولة للمستثمرين مرتين في الأسبوع.

٣ - مخاطر الصندوق :

يهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد طويلة الأجل من خلال الاستثمار في الأسهم. وحيث إن تحقيق أرباح عالية في الأجل الطويل من استثمارات يرتبط عادة بتقلبات عالية. لذا فإن المخاطرة المتضمنة في استثمارات الأسهم تكون أعلى من مخاطرة الاستثمار في أدوات سوق النقد التقليدية أو الودائع الآجلة والسندات إلا أن التنوع الواسع للصندوق عبر سلسلة من أسواق الأسهم والقطاعات والشركات سوف يعمل على تقليل عامل المخاطرة.

٤ - الحد الأدنى للاشتراك :

الحد الأدنى للاشتراك هو ١٠,٠٠٠ ريال سعودي على أن تكون الاشتراكات اللاحقة بمبلغ لا يقل عن ٥,٠٠٠ ريال سعودي، ولكن ليس من الضروري أن يكون مبلغ الاشتراكات اللاحقة من مضاعفات ٥,٠٠٠ ريال سعودي، ويتعين على المستثمرين الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد قدره ٥,٠٠٠ ريال سعودي وفي حالة عدم توفر الحد الأدنى يحق للمدير استرداد الوحدات كاملة حسب قيمتها الجارية وإنهاء حساب المستثمر.

٥ - أيام الاشتراك :

الصندوق مفتوح للاشتراك واسترداد الوحدات مرتين أسبوعياً في كل يوم اثنين وخميس يكون خلالها البنك مفتوحاً للعمل (يعرف كل منها بـ«يوم الاشتراك»). وإذا اقتضت ظروف العمل لذلك، يمكن للمدير أن يؤجل الاشتراك في الوحدات واستردادها في أي يوم اشتراك إلى يوم الاشتراك التالي.

كل الاشتراكات التي تتم نقدًا بالريال السعودي يجب أن تدفع قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا في اليوم الذي يسبق يوم الاشتراك لكي تبدأ المشاركة في الصندوق من يوم الاشتراك. أما الاشتراكات التي تتم بطرق دفع أخرى فتحتاج إلى وقت إضافي لتسويتها وتحصيلها، ويتم البدء في استثمارها في الصندوق فقط اعتباراً من يوم الاشتراك الذي يلي تاريخ الحصول على قيمة جيدة لها من قبل الصندوق. الطلبات والاشتراكات التي تتم بعد الساعة الثانية عشرة ظهرًا سوف تشارك في الصندوق اعتباراً من يوم الاشتراك التالي. إذا صادف الاشتراك بداية عطلة المملكة العربية السعودية. فقد يطلب المدير دفع الاشتراك قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا في يوم العمل السعودي الثالث قبل يوم الاشتراك. يوم العمل السعودي هو أي يوم تكون فيه البنوك السعودية مفتوحة للعمل.

٦ - فترات الاسترداد :

يجوز الاسترداد في كل يوم اشتراك شريطة استلام إشعار خطي بالاسترداد قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا في اليوم الذي يسبق يوم الاشتراك. ويتم دفع مبلغ الاسترداد في يوم العمل السعودي الثالث بعد يوم الاشتراك. يحق للمدير، حسب ما يراه مناسباً، أن يوقف الاسترداد من الصندوق في أي يوم اشتراك إذا تجاوز إجمالي المبالغ المراد استردادها من الصندوق مجموع إجمالي الاشتراكات والنقدية المتوفرة في الصندوق. ويجب أن لا تقل قيمة الوحدات المستردة عن مبلغ ٥,٠٠٠ ريال سعودي. إذا صادف يوم الاشتراك بداية عطلة رسمية

في المملكة العربية السعودية، فقد يطلب المدير تقديم إشعار بالاسترداد قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا في يوم العمل السعودي الثالث قبل يوم الاشتراك. وعلى المستثمر أن يدرك أنه في حالة حدوث صعوبات في الأسواق المالية تجعل من المتعسر استرداد أو تقييم وحدات الصندوق، فإن أيام الاشتراك والاسترداد قد تتغير مؤقتًا حسب ما يراه مدير الصندوق مناسبًا.

٧ - التقييم الدوري:

يقوم المدير بتقييم وحدات الصندوق في كل يوم اشتراك (الاثنين والخميس) طبقًا لآخر الأسعار المتوفرة للأوراق المالية في يوم الاشتراك، ما لم تكن الأسواق العالمية مغلقة في ذلك اليوم، وفي تلك الحالة يتم التقييم في أي يوم آخر يحدده المدير.

٨ - العملة:

يتعامل الصندوق بالريال السعودي. وإذا تقدم المستثمر بعملة أخرى غير الريال السعودي فإن سعر الصرف الذي يستخدمه البنك يخضع للتغيير في حالة حدوث أي تغيير في سعر التحويل الرسمي في أي وقت يقع بين تاريخ استلام مبلغ الاشتراك وتاريخ بدء مشاركة الوحدات المشتراة في الصندوق. ويتحمل المستثمر نتيجة هذا التغيير إن وجد دون أي التزام على جانب البنك.

٩ - الرسوم والمصروفات الإدارية:

يتقاضى المدير من الصندوق في كل يوم اشتراك أتعاب إدارية سنوية تعادل ١,٧٥٪ من صافي قيمة أصول الصندوق. ولمدير الصندوق الحق في استرداد أي مصروفات أخرى يتم إنفاقها تتعلق بأتعاب تدقيق الحسابات النظامية والشرعية، أتعاب الخدمات القانونية، وحفظ الأسهم ورسوم الوساطة والاستشارات ومعالجة البيانات وأية مصاريف أخرى مماثلة.

١٠ - إجراءات الاشتراك:

عند الاشتراك بوحدات في الصندوق يطلب من المستثمر إبراز إثبات شخصي مثل بطاقة الأحوال (للسعوديين) أو الإقامة أو جواز السفر (لغير السعوديين) وتعبئة نموذج فتح حساب استثمار ونموذج طلب اشتراك إضافة إلى توقيع هذه الأحكام والشروط المتوفرة لدى فروع محددة للبنك. وإذا كان للمستثمر حساب استثمار سابق لدى البنك فلن يطلب منه تعبئة نموذج فتح حساب. ويجب تقديم هذه النماذج مع مبلغ الاشتراك إلى صراف معين يقوم بإعادة نسخة من النماذج إلى مقدم الطلب كسند استلام. يقبل الدفع نقدًا أو بواسطة الشيكات أو شيكات سياحية بأية عملة قابلة للتحويل، وإذا تم الدفع بعملة غير الريال السعودي فإن ذلك قد يتسبب في تأخير وتكاليف إضافية لتحويل تلك الدفعات إلى ريبالات سعودية.

ويطلب من المستثمرين الراغبين في الدفع من خلال نظام التحويل بين البنوك مراجعة مندوبي خدمات الاستثمار في الفروع المحددة قبل إصدار تعليمات التحويل إلى بنوكهم.

١١ - رفض طلب الاشتراك:

يحفظ المدير والبنك بالحق في رفض أي طلب و/أو اشتراك في الصندوق. وفي هذه الحالة، تعاد للمستثمر...

صندوق الأهلي

للمتاجرة بالأسهم الأمريكية؛ الأحكام والشروط

١ - الوصف:

صندوق المتاجرة بالأسهم الأمريكية (الصندوق) هو صندوق مفتوح من فئة الاستثمارات متوسطة إلى عالية المخاطر. وقد صمم هذا الصندوق للمستثمرين الذين يرغبون في استثمار متوسط إلى طويل الأجل في أسهم شركات تكون فيها نسبة الدين إلى قيمة الأسهم منخفضة. يستثمر الصندوق في أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأسهم الرئيسية الأمريكية وتضاف المكاسب الرأسمالية والعائدات الأخرى الناتجة عن استثمار فائض السيولة في عمليات المراجعة إلى الصندوق.

يوفر الصندوق للمستثمرين إمكانية استرداد جزء أو كل استثماراتهم مرتين في الأسبوع ولكن ينصح المستثمرون بالاحتفاظ باستثماراتهم لمدة دورة كاملة للسوق تتراوح مدتها ثلاث سنوات أو أكثر.

قام بتأسيس الصندوق البنك الأهلي التجاري (البنك) ورقم سجله التجاري ٤٠٣٠٠١٥٨٨، شارع الملك عبد العزيز، ص.ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١، الذي عين لإدارة الصندوق إدارة خدمات الاستثمار لديه، مركز النخيل ص.ب ١٥٨٤٤ جدة ٢١٤٥٤ المملكة العربية السعودية (المدير).

٢ - أهداف الاستثمار:

تتمثل أهداف الصندوق في التالي:

○ الاستثمار في أسهم شركات أمريكية تتميز بما يلي:
لا تشمل أنشطتها الرئيسية القمار أو إنتاج أو بيع المشروبات الكحولية أو مشتقات لحم الخنزير أو الخدمات المالية والمصرفية.
تكون التجارة والصناعة والخدمات هي المصدر الرئيس للدخل بها وليس الفوائد المصرفية.

لا تزيد فيها نسبة الدين إلى قيمة الأسهم عن ٣٠٪.

استثمار فوائض السيولة النقدية خلال الفترات قصيرة الأجل في عمليات مراجعة.

○ توفير معدل عائد يعادل أو أعلى من عائد الأسهم الأمريكية خلال الفترة طويلة الأجل (٥ سنوات أو أكثر).

- تقليص المخاطر (التي تعرف بأنها تقلبات الأسعار) عن طريق تنويع وتوزيع المحفظة الاستثمارية على عدد من قطاعات السوق والأسهم.
- توفير سيولة للمستثمرين مرتين في الأسبوع.

٣ - مخاطر الاستثمار:

يهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد طويلة الأجل من خلال الاستثمار في الأسهم. ومن المعلوم أن تحقيق أرباح عالية في الأجل الطويل من استثمارات الأسهم يرتبط عادة بتقلبات كبيرة، لذا فإن المخاطرة المتضمنة في استثمارات الأسهم تكون أعلى من مخاطر استثمارات المرابحة التقليدية. ومع ذلك فإن تنويع استثمارات الصندوق عبر عدد من قطاعات السوق والأسهم سوف يعمل على تقليل عامل المخاطرة.

٤ - الحد الأدنى للاشتراك:

الحد الأدنى للاشتراك هو ٥,٠٠٠ دولار أمريكي على أن تكون الاشتراكات اللاحقة بمبلغ لا يقل عن ٢,٠٠٠ دولار أمريكي، ولكن ليس من الضروري أن يكون مبلغ الاشتراكات اللاحقة من مضاعفات ٢,٠٠٠ دولار أمريكي. يتعين على المستثمرين الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد قدره ٥,٠٠٠ دولار أمريكي. وفي حالة عدم توفر الحد الأدنى يحق للمدير استرداد الوحدات كاملة حسب قيمتها الجارية وإنهاء حساب المستثمر.

٥ - أيام الاشتراك:

الصندوق مفتوح للاشتراك واسترداد الوحدات مرتين أسبوعياً في كل يوم اثنين وخميس يكون خلالها البنك مفتوحاً للعمل (يعرف كل منها بـ «يوم الاشتراك»). وإذا اقتضت ظروف العمل لذلك، يمكن للمدير أن يؤجل الاشتراك في الوحدات واستردادها في أي يوم اشتراك إلى يوم الاشتراك التالي.

كل الاشتراكات التي تتم نقداً بالدولار الأمريكي أو بالريال السعودي يجب أن تدفع قبل أو عند الساعة الثانية عشر ظهراً في اليوم الذي يسبق يوم الاشتراك لكي تبدأ المشاركة في الصندوق من يوم الاشتراك. أما الاشتراكات التي تتم بطرق دفع أخرى فتحتاج إلى وقت إضافي لتسويتها وتحصيلها، ويتم البدء في استثمارها في الصندوق فقط اعتباراً من يوم الاشتراك الذي يلي تاريخ الحصول على قيمة جيدة لها من قبل الصندوق. الطلبات والاشتراكات التي تتم بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً سوف تشارك في الصندوق اعتباراً من يوم الاشتراك التالي.

إذا صادف يوم الاشتراك بداية عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية، فقد يطلب المدير دفع الاشتراك قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهراً في يوم العمل السعودي الثالث قبل يوم الاشتراك.

يوم العمل السعودي هو أي يوم تكون فيه البنوك السعودية مفتوحة للعمل.

٦ - أوقات الاسترداد:

يجوز الاسترداد في كل يوم اشتراك شريطة استلام إشعار خطي بالاسترداد قبل أو عند

الساعة الثانية عشرة ظهرًا في اليوم الذي يسبق يوم الاشتراك. يتم دفع مبلغ الاسترداد في يوم العمل السعودي الثالث بعد يوم الاشتراك. يحق للمدير، حسب ما يراه مناسبًا، أن يوقف الاسترداد من الصندوق في أي يوم اشتراك إذا تجاوز إجمالي المبالغ المطلوب استردادها من الصندوق مجموع إجمالي الاشتراكات والنقدية المتوفرة في الصندوق. يجب أن لا تقل قيمة الوحدات المستردة عن مبلغ ٢,٠٠٠ دولار أمريكي.

إذا صادف يوم الاشتراك بداية عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية، فقد يطلب مدير الصندوق تقديم إشعار بالاسترداد قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا في يوم العمل السعودي الثالث قبل يوم الاشتراك.

على المستثمر أن يدرك أنه في حالة حدوث صعوبات في الأسواق المالية تجعل من المتعسر استرداد أو تقييم وحدات الصندوق، فإن أيام الاشتراك والاسترداد قد تتغير مؤقتًا حسب ما يراه مدير الصندوق مناسبًا.

٧ - التقييم الدوري:

يقوم المدير بتقييم وحدات الصندوق في كل يوم اشتراك (الاثنين والخميس) طبقًا لآخر الأسعار المتوفرة للأوراق المالية في يوم الاشتراك، ما لم تكن الأسواق العالمية مغلقة في ذلك اليوم، وفي تلك الحالة يتم التقييم في أي يوم آخر يحدده المدير.

٨ - العملة:

يتعامل الصندوق بالدولار الأمريكي. وإذا تقدم المستثمر بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي فإن سعر الصرف الذي يستخدمه البنك يخضع للتغيير في حالة حدوث أي تغيير في سعر التحويل الرسمي في أي وقت يقع بين تاريخ استلام مبلغ الاشتراك وتاريخ بدء مشاركة الوحدات المشتراة في الصندوق. ويتحمل المستثمر نتيجة هذا التغيير إن وجد دون أي التزام على جانب البنك أو الصندوق أو المدير.

٩ - الرسوم والمصروفات الإدارية:

يتقاضى المدير من الصندوق في كل يوم اشتراك أتعاب إدارية سنوية تعادل ١,٧٥٪ من صافي قيمة أصول الصندوق. ولمدير الصندوق الحق في استرداد أي مصروفات أخرى يتم إنفاقها نيابة عن الصندوق تتعلق بأتعاب تدقيق الحسابات النظامية والشرعية، أتعاب الخدمات القانونية، وحفظ الأسهم ورسوم الوساطة والاستشارات ومعالجة البيانات وأية مصاريف أخرى مماثلة.

١٠ - إجراءات الاشتراك:

عند الاشتراك بوحدة في الصندوق يطلب من المستثمر إبراز إثبات شخصي، بطاقة الأحوال (للسعوديين) أو الإقامة أو جواز السفر (لغير السعوديين) وتعبئة نموذج فتح حساب استثمار ونموذج طلب اشتراك إضافة إلى توقيع هذه الأحكام والشروط المتوفرة لدى فروع محددة للبنك. إذا كان للمستثمر حساب استثمار سابق لدى البنك فلن يطلب منه تعبئة

نموذج فتح حساب استثمار. يجب تقديم هذه النماذج مع مبلغ الاشتراك إلى صراف معين يقوم بإعادة نسخة من النماذج إلى مقدم الطلب كسند استلام.

يقبل الدفع نقدًا أو بواسطة شيكات أو شيكات سياحية بأية عملة قابلة للتحويل، وإذا تم الدفع بعملة غير الدولار الأمريكي أو الريال السعودي فإن ذلك قد يتسبب في تأخير وتكاليف إضافية لتحويل تلك الدفعات إلى دولارات أمريكية. يطلب من المستثمرين الراغبين في الدفع من خلال نظام التحويل بين البنوك مراجعة مندوبي خدمات الاستثمار في الفروع المحددة قبل إصدار تعليمات التحويل إلى بنوكهم.

١١ - رفض طلب الاشتراك:

يحتفظ المدير والبنك بالحق في رفض أي طلب فتح حساب و/أو اشتراك في الصندوق. وفي هذه الحالة تعاد للمستثمر قيمة الاشتراك بدون أي عائد خلال فترة زمنية معقولة حسبما يقرره المدير.

١٢ - احتساب سعر الوحدة:

يتم تقييم محفظة الصندوق مرتين أسبوعيًا يومي الاثنين والخميس. ويستخدم هذا التقييم في تحديد سعر الوحدة وكذلك أسعار الشراء والبيع كلما كان ذلك ممكنًا ويتم احتساب سعر الوحدة بتقسيم إجمالي قيمة المحفظة زائدًا جميع الدخل بما في ذلك الدخل المستحق، ناقصًا الأتعاب الإدارية وأي مصروفات أخرى على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت.

١٣ - أسعار الشراء والبيع:

يحتفظ المدير بالحق في تحديد أسعار الشراء والبيع للوحدات بدون إشعار مسبق بحيث تطبق هذه الأسعار على المستثمرين الحاليين والمحتملين. سعر الشراء هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين، أما سعر البيع فهو السعر الذي يبيع به المدير الوحدات إلى المستثمرين. وسوف تكون أسعار الشراء والبيع متاحة للمستثمرين عن طريق شبكة فروع البنك الأهلي التجاري ومن خلال الصحف المحلية.

١٤ - إجراءات الاسترداد:

يمكن أن يقدم المستثمر طلبًا لاسترداد قيمة الوحدات كليًا أو جزئيًا في أي وقت وذلك بتعبئة نموذج الاسترداد الذي يمكن الحصول عليه من فروع معينة للبنك. ولإثبات الشخصية يجب أن يقوم المستثمر بإبراز بطاقة الهوية الشخصية أو جواز السفر أو الإقامة وتسجيل رقمها في نموذج الاسترداد. كما على المستثمر تحديد ما إذا كان يرغب في استرداد قيمة وحداته كليًا أو جزئيًا.

١٥ - الاسترداد من قبل المدير:

يحتفظ المدير والبنك بالحق في استرداد الوحدات التي تم بيعها لأي مستثمر كليًا أو جزئيًا مع إرسال إشعار للمستثمر فيما بعد بقيمة هذه الوحدات دون إبداء الأسباب، وبدون تحمل المدير أو البنك لأية مسؤولية.

١٦ - مشاركة البنك :

لبداء الصندوق فإنه يمكن للبنك وفقاً لتقديره الخاص، المشاركة في الصندوق كمستثمر، ويحتفظ البنك بحقه في تخفيض مشاركته كلياً أو جزئياً متى رأى ذلك مناسباً.

١٧ - المسؤوليات :**(أ) مسؤوليات المدير :**

المدير هو المسؤول عن الإدارة العامة لاستثمارات الصندوق والأنشطة المتعلقة بذلك. ويجوز للمدير أن يدخل في ترتيبات مع مؤسسات أخرى لأجل تقديم خدمات الاستثمار وحفظ الأسهم والخدمات الإدارية الأخرى. ويحتفظ المدير تحت عهده للمستثمرين ولمنفعتهم فقط بأصول الصندوق كمجموعة واحدة متكاملة متساوية الحقوق وذلك بموجب الأحكام والشروط الخاصة بالصندوق. وبالتالي فإن تلك الأصول لا تشكل جزءاً من موجودات البنك إلا بالقدر الذي قد يحتفظ فيه البنك من وقت لآخر بوحدات في الصندوق كمستثمر.

(ب) مسؤوليات المستثمر :

يعد قبول المستثمر للأحكام والشروط بمثابة تفويض منه للمدير باستثمار الاشتراك/ الاشتراكات في الصندوق، وتأكيد بقبول المستثمر بأن المخاطرة التي ينطوي عليها الصندوق تقع عليه وليس على المدير أو البنك.

(ج) تحديد مسؤولية المدير والبنك :

لا يضمن المدير ولا البنك رأس المال المستثمر المبدئي ولا يضمن عائداً على الاستثمار. بالإضافة لذلك فإن المدير أو البنك لا يتحملان أية مسؤولية أيًا كانت عن أية خسارة أو ضرر قد يلحق بالمستثمر وتنتج بشكل مباشر أو غير مباشر عن أداء المدير لواجباته المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام.

١٨ - أيلولة الحقوق والالتزامات :

يعتبر قبول المستثمر لأحكام وشروط الصندوق وتوقيعه عليها ملزماً لورثته، منفذي وصيته والقائمين على تركته، ممثليه الشخصيين وأمناء والمستفيدين من وصيته. ويوافق المستثمر على أن هذا العقد لن ينتهي بشكل تلقائي في حالة الوفاة أو العجز «لا قدر الله».

١٩ - كشوفات الحساب والإشعارات :

يصدر المدير إشعار تأكيد إلى كل مستثمر كلما كان هناك اشتراك أو استرداد للوحدات. ويتم إصدار كشف حساب يبين موقف المستثمر المالي كل ثلاثة أشهر أو حسبما يقرره المدير. وترسل الكشوفات والإشعارات على العنوان البريدي للمستثمر كما هو مبين في نموذج فتح الحساب إلا إذا تم إشعار البنك كتابياً بأي تغيير في العنوان. ويجب إخطار البنك بأي أخطاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار تلك الكشوفات والإشعارات، وبعد ذلك تصبح الكشوفات الصادرة عن المدير نهائية وحاسمة ولا يكون المدير والبنك مسؤولين

تجده أي مستثمر يتيقن يتعلم بأي اختكف يتيقن عدا الخعاً الظاهر. وك يتحمل المدير أو البند ب أية نؤج تنشأ عن احتفظ البند ب لئلا شوق والإشقراتكؤء على تعليقات من المستثمر. يتم تدقيما القوائم القلية للصندوق من قبل مراجعي حشؤق مستقلين وئي غضون ١٢٠ يوق من نهية السنة القلية للصندوق... وسوف ترسل صورة من القوائم القلية المدققة إلى المستثمرين عند العلب.

٢٠ - سرية الصندوق:

تدار أعقل الصندوق ومستثمر يكأقصى درجت السرية وئي حيط اطوقق. وك ينبغي تفسير ذل لكأنه يحد من اطكع السلعة التنظيمية للصندوق (مفسسة النقد العلي السعودي) على سجتك الصندوق ظغراض الإشراف النظمي.

٢١ - عهدة الصندوق:

تجري صفقت الصندوق وئي مرالز قلية دولية رئيسية، وتتم حقزة اطصول وحسم الخصوم لئسم الصندوق. وئي حين أن الصندوق هو وئي عهدة البند ب لك أن أسهم المحفظة يملان كحتقظك وئي عهدة واحد أو لأثر من مرالز حفلاً لظسهم المعترفك دولق والتي يعينق المدير.

٢٢ - النظام الواجب تطبيقه:

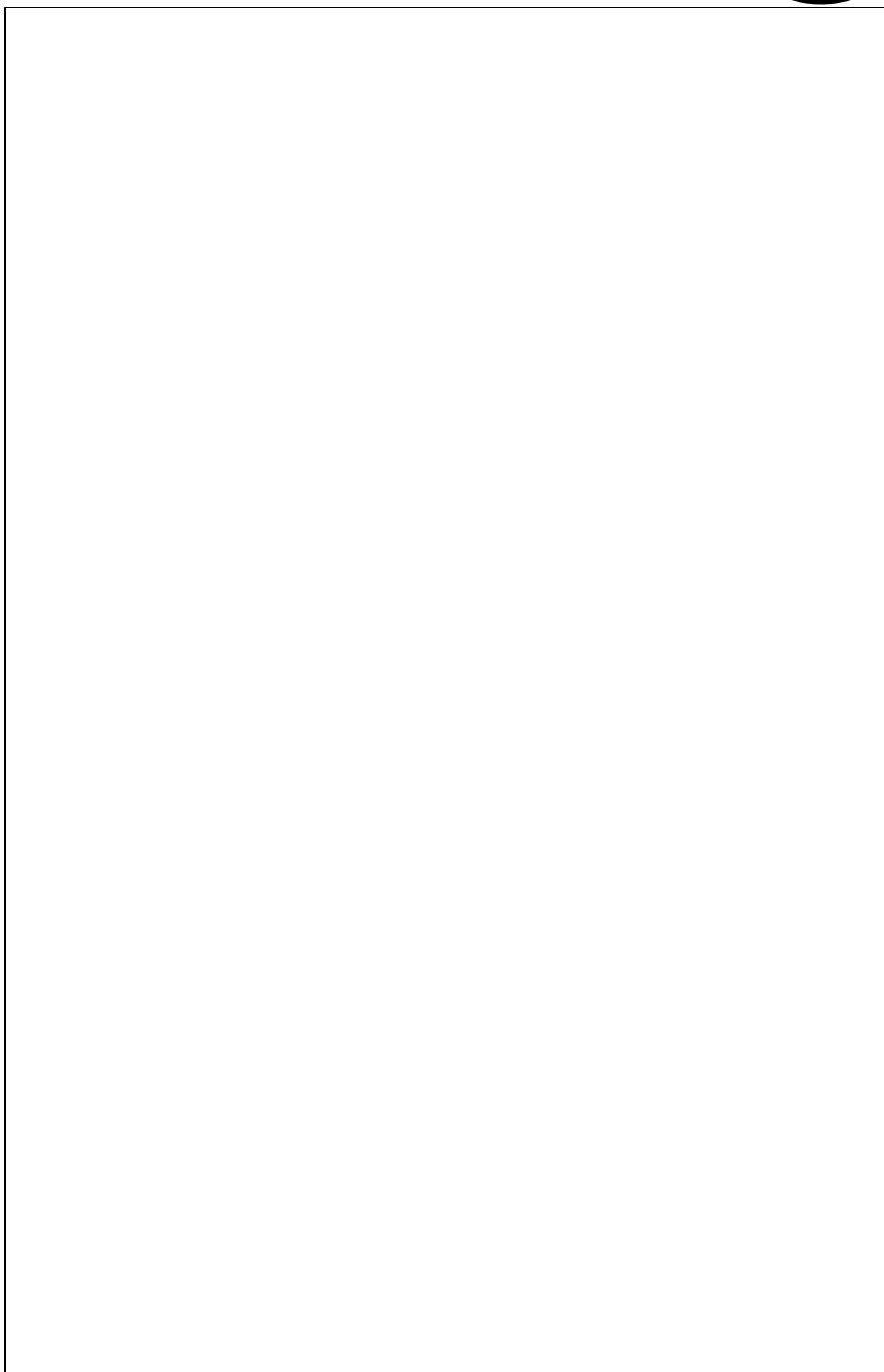
تخضط هذه اطحلقم والشروط ظنظمة المملالة العلية السعودية وأي نزاع ينشأ سوف يتم إحلقته إلى لجنة تسوية المقزقت المصروئك مفسسة النقد العلي السعودي. وإذا لئن المستثمر حق ضق لقوانين سلعة أخرى غير المملالة العلية السعودية فإنه يتعين على ذل ب المستثمر أن يخضط لتل بالقوانين دون أن يلاون هقك أي التزام على الصندوق أو المدير أو البند ب.

٢٣ - إنهاء الصندوق:

يحتفلأ المديرك حأ إنقء الصندوق دون أن يترتب على ذل ب أي جزاء على أي طرف مشورك، وذل بك توجيه إشقر خعي يرسل إلى المستثمرين وإلى السلعة التنظيمية قبل شكثين يوق من إنقء الصندوق. وئي هذه الحقة يتم تصفية الصندوق وتوزع حصيلة التصفية على المستثمرين وؤا مقهمتهم وئي الصندوق.

٢٤ - التغيرات في الأحكام والشروط:

تبقى هذه اطحلقم والشروط قورية المفعول إلى أن يجري عليق البند ب تعديلك جوهرق ويخضط ذل ب لمولؤقة مسبة من مفسسة النقد العلي السعودي ويتم إشقر المستثمرين خعق كذل ب.



صناديق الأسهم ذات المؤشر، الأحكام والشروط

صناديق البنك السعودي البريطاني هو الاسم العام لمجموعة صناديق الاستثمار التي يديرها البنك السعودي البريطاني (البنك) والتي توفر للمستثمرين وسيلة فعالة وقليلة التكلفة للاشتراك في صناديق الاستثمار المشتركة مع قابلية التنقل من صندوق إلى آخر. يوفر البنك السعودي البريطاني أربعة من صناديق الأسهم ذات المؤشر (الصناديق) مقيمة بالدولار الأمريكي على النحو التالي:

- * صندوق الأسهم الأمريكية ذات المؤشر
- * صندوق الأسهم اليابانية ذات المؤشر
- * صندوق الأسهم الأوروبية ذات المؤشر
- * صندوق الأسهم الآسيوية ذات المؤشر

١ - وصف الصناديق:

يمثل كل واحد من الصناديق المذكورة أعلاه برنامجاً استثمارياً مشتركاً غير محدد المدة ينشأ بالاتفاق بين إدارة الصناديق المشتركة (المدير) وهو قسم الاستثمار التابع للبنك السعودي البريطاني (البنك) والمستثمرين (المشاركين). وقد صممت صناديق الأسهم ذات المؤشر ليكون أداؤها متمشياً قدر الإمكان مع مؤشرات أسواق الأسهم أيضاً والتي ترتبط بها.

٢ - أهداف وسياسة الاستثمار:

يتضمن الملحق المرفق بهذه الشروط والأحكام شرحاً للسياسة والأهداف الرئيسية الخاصة بكل صندوق ويحق للمدير اقتراض الأموال بدون تحديد بضمانة أصول الصندوق وذلك حسب الحاجة للوفاء بالمتطلبات على المدى القصير شريطة ألا يتعدى هذا الاقتراض في أي وقت نسبة ١٥٪ من أصول الصندوق.

٣ - إدارة الصندوق:

يتولى المدير إدارة الصندوق وبموجب الاتفاقية يطلب المشترك من المدير ويفوضه باستثمار أصول كل صندوق وفقاً لأهداف وسياسة الاستثمار الواردة في الملحق المرفق كما يفوضه بأن يخول صلاحياته لواحده أو أكثر من المؤسسات المالية (والتي تعمل بصفة مستشار أو مدير فرعي أو أمين أو وكيل أو وسيط للصندوق) والتي يختارها المدير (بما في ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر البنك ومراسليه والمؤسسات التابعة له) وأن يتعاقد مع

ذلك المستشار أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل أو الوسيط على تقديم خدمات الاستثمار أو الحفظ لأصول الصندوق، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ويدرك المشترك ويوافق على أن الخدمات المذكورة أعلاه سوف تقدم نظير أتعاب يتم احتسابها على الصندوق. وفيما يتعلق بتحويل الصلاحيات فإن المشترك يدرك أن البنك لن يفشي أية معلومات عن المشترك في الصندوق إلى ذلك الاستشاري أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل الشرعي أو الوسيط. وسيقوم المدير بتزويد الصندوق بخدمات الموظفين المؤهلين للقيام بالمهام الإشرافية والإدارية والمحاسبية لإدارة الصندوق إدارة فعالة بما في ذلك مسك الدفاتر وقيود الاشتراك والاسترداد والسجلات وقيود معاملات البيع والشراء والحوالات المالية وتأکید وإعطاء معلومات عن الحسابات والأرصدة استجابة لاستفسارات المشتركين. كما سيشرف مدير الصندوق على الخدمات الاستشارية والإدارية والمهنية المقدمة من قبل الأطراف الأخرى.

يجوز اعتبار وحدات الصندوق بمثابة ضمانات تمنح مقابلها تسهيلات طبقاً لتقدير المدير فقط ويتم استرداد الوحدات ودفع التزامات الصندوق من أصول الصندوق فقط بدون الرجوع على أصول المدير أو البنك أو مستشار الاستثمار. هذا ولن يحصل المشترك على أية حقوق محددة فيما يتعلق بكل أو أي جزء معين من الاستثمار في محفظة الصندوق. ومن ناحية أخرى لا يجوز للمشارك تحويل أو التنازل عن أية حقوق والتزامات منصوص عليها بدون موافقة خطية من المدير ولا يتحمل المدير المسؤولية عن أي تصرف أو إهمال أو عن الملاءة المالية للوكلاء أو المؤسسات المالية التي يتم التعامل معها خلال الظروف الاعتيادية للعمل.

٤ - الطبيعة الائتمانية لصناديق الاستثمار:

يوافق المشترك على أن أي قرار أو إجراء يتم اتخاذه من قبل المدير فيما يتعلق بالأصول المحفوظة في الصندوق من وقت لآخر بموجب هذه الاتفاقية سوف تكون لحساب المشترك وعلى مسؤوليته.

٥ - الاشتراك في وحدات الصناديق:

يمكن للمشاركين الراغبين في شراء أي من وحدات الصناديق تعبئة نموذج طلب الاستثمار وتسليمه إلى إدارة خدمات الاستثمار التابعة للبنك مصحوباً.

(أ) بالمبلغ الضروري للاشتراك.

أو

(ب) بتفويض بالخصم من حساب لدى البنك.

يتضمن الملحق المرفق بياناً بالحد الأدنى للاشتراك المبدئي والحد الأدنى للاشتراك الإضافي والحد الأدنى للاشتراك الشهري وتواريخ تقييم الوحدات في كل صندوق.

ويتم الاشتراك في الصندوق من خلال شراء الوحدات بالسعر الآجل ويحتفظ المدير بحق رفض مشاركة المستثمرين في الصندوق إذا رأى أن هذا الاشتراك (ضمن أشياء أخرى)

قد يؤدي لخرق الأنظمة السارية على الصندوق والتي قد تفرض من قبل السلطات المختصة من وقت لآخر.

في حال دفع قيمة الوحدات بعملة خلاف العملة المحددة للصندوق فسيتم تحويل هذه العملة بواسطة المدير حسب سعر الصرف السائد لدى البنك حينئذ وسوف يصبح الشراء نافذاً عند تحويل الأموال إلى عملة الصندوق وبناء على السعر الآجل للوحدة.

ويجوز للمدير أيضاً دعوة البنك للاشتراك في الصندوق من خلال تقديم رأس المال المبدئي ويجوز للبنك من وقت لآخر شراء وبيع وحدات في الصندوق لحسابه الخاص.

تحفظ جميع الوحدات دون إصدار شهادات مقابلها وسوف يحتفظ المدير بسجل لكل صندوق يحوي بيانات أصحاب الوحدات وسوف يتلقى المشترك إشعاراً عند تنفيذ كل معاملة يتضمن التفاصيل الكاملة المتعلقة بهذه المعاملة.

٦ - تاريخ سريان الاستثمار:

يبدأ سريان استثمار الأموال الموضوعة من قبل المشترك في أي من الصناديق اعتباراً من أقرب يوم للتقييم وذلك على أساس التسعير الآجل كما هو موضح في الملحق المرفق، وفي حالة الدفع بواسطة شيك فإن الاستثمار يصبح نافذاً فقط اعتباراً من يوم التقييم الذي يلي تحصيل قيمة الشيك مباشرة.

أما الاستثمار المستلم من المشترك بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق فسوف يعتبر نافذاً فقط من التاريخ الذي يلي يوم التقييم.

٧ - استرداد الوحدات:

يجوز للمشارك طلب استرداد جزء من أو كل الوحدات الخاصة به وذلك من خلال استكمال وتوقيع نموذج الاسترداد وفقاً للشروط المنصوص عليها في الملحق المرفق.

سوف يتم تنفيذ كافة طلبات الاسترداد المستلمة بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق في يوم التقييم التالي وتدفع عائدات البيع للمستثمر في اليوم الذي يلي يوم التقييم المعني. وإذا ما تسبب أي استرداد للوحدات في تخفيض الاستثمار الخاص بالمشارك في الصندوق إلى ما دون الحد الأدنى الموضح بالملحق المرفق فسيتم رد كامل قيمة الاستثمار وتدفع الأموال ذات العلاقة إما عن طريق قيدها في حساب المشترك لدى البنك أو بواسطة شيك مصرفي أو حوالة تلكسية وذلك وفقاً لتعليمات المشترك بعد اقتطاع الأجور الخاصة بالتحويل أو التلكس.

٨ - التقييم:

يتم تقييم كل صندوق في يوم التقييم المحدد لكل صندوق على حده كما هو موضح بالملحق المرفق.

٩ - صافي قيمة الأصول لكل وحدة:

يتم احتساب قيمة الوحدة لأغراض الشراء أو الاسترداد من خلال طرح المبالغ المترتبة على الصندوق بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر الرسوم المحددة بالمادة (١٤)

من إجمالي قيمة أصول هذا الصندوق ويحدد سعر الوحدة بقسمة الرقم الناتج من هذه العملية على إجمالي عدد وحدات الصندوق المستحقة في تاريخ التقييم ذي العلاقة.

١٠ - الأرباح وتوزيعها:

تعتبر الصناديق أوعية لتجميع الدخل حيث يعاد استثمار الأرباح المتحققة في الصندوق ولن يتم توزيعها كأرباح عن الوحدات وبالتالي فإن القيمة المتزايدة للصندوق من خلال إعادة استثمار الدخل سوف ترفع من قيمة وسعر الوحدات.

١١ - وصف الوحدات:

يجوز للمدير إصدار عدد غير محدد من الوحدات لأي من الصناديق وتكون جميعها ذات فئات متساوية وتمثل كل وحدة حصة مشتركة متساوية في الصندوق وفي حال تصفية أي من الصناديق فإن حصة كل وحدة تحتسب بالتناسب مع صافي أصول الصندوق المتوفرة للتوزيع إلى المشتركين.

١٢ - النقل بين الصناديق:

يجوز للمشاركين نقل استثماراتهم من صندوق إلى آخر وذلك بعد تعبئة وتوقيع نماذج الطلب والاسترداد الضرورية وسيتم تنفيذ عملية النقل في أول فرصة يتزامن فيها يوم التقييم لكلا الصندوقين مع اقتطاع أي أجور مطبقة على الصندوق البديل وفي حال وجود فرق في العملات بين الصندوقين المنقول بينهما فسيقوم المدير بتحويل الأموال حسب سعر الصرف المعتمد لدى البنك.

١٣ - أسعار العرض والطلب:

سوف يقوم المدير طبقاً لتقديره الخاص بتحديد أسعار العرض والطلب للوحدات وسوف تنطبق تلك الأسعار على جميع المستثمرين الحاليين أو المحتملين علماً بأن سعر الطلب هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين بينما يعني سعر العرض السعر الذي يعرض به المدير بيع وحدات للمستثمرين.

١٤ - الرسوم والمصاريف الإدارية:

سوف يتقاضى المدير رسوم إدارية من كل صندوق مقابل إدارته لهذا الصندوق وذلك وفقاً لما هو موضح في الملحق المرفق وسيتم احتساب الرسوم الإدارية واقتطاعها يومياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق. علاوة على ذلك سيتم احتساب رسوم اشتراك لمرة واحدة على المشترك بواقع ٣٪ كحد أعلى كل اشتراك وسيتم اقتطاع هذه الرسوم من قبل المدير عند استلام الأموال من المشترك. كما يتحمل كل صندوق جميع المصاريف المترتبة على إدارة الصندوق مثل الأتعاب القانونية ومصاريف التدقيق والطباعة والترويج والمصاريف الأخرى ذات الطبيعة المستمرة كرسوم الوساطة والحفظ ومصاريف المعاملات.

١٥ - الإيقاف المؤقت لاحتساب القيمة الصافية للأصول:

يجوز إيقاف التعامل في أي صندوق بموجب موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي إذا رأى البنك بأن تقييم الأصول أصبح غير عملي.

١٦ - الأموال والأمان:

سوف يتم شراء وبيع السندات ووضع الودائع لدى مؤسسات مالية مرموقة ومعروفة على المستوى العالمي ومن خلال وسطاء يتمتعون بسمعة حسنة. وسوف يتم فصل أموال كل صندوق عن أموال البنك وتحفظ تلك الأموال والسندات المملوكة لكل صندوق لدى مؤسسات مالية كبيرة يتم اختيارها بواسطة البنك.

١٧ - العنوان البريدي:

ترسل كافة الكشوف والإشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بالاستثمار والصادرة من المدير إلى المشتركين عن طريق البريد على العنوان المدون على نموذج طلب الاشتراك في الصناديق أو أي عنوان آخر يتم تزويده خطياً من قبل المشترك إلى المدير. وتقع على المشترك مسؤولية تزويد المدير بالعنوان البريدي الصحيح في كل الأوقات وإبلاغ المدير فوراً بأي تغيير في العنوان، وفي حال عدم تزويد العنوان الصحيح للمدير من قبل المشتركين أو إخطاره على وجه التحديد بعدم رغبتهم استلام أية مراسلات بريدية بما في ذلك كشوف الحساب والإشعارات المتعلقة باستثماراتهم فإن المشترك يوافق على تعويض المدير وحمايته والتنازل عن كافة الحقوق والمطالبات العائدة للمشاركين مقابل المدير والناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من عدم تزويد الكشوف والإشعارات أو المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستثمار أو عدم تمكن المشتركين بسبب ذلك من الاستجابة إلى/ أو طلب معالجة أي أخطاء أو أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوف والإشعارات والمعلومات الأخرى.

١٨ - الكشوف الدورية/الإشعارات:

سوف يتم إصدار كشف بنهاية كل ربع سنة ميلادية يوضح مركز المستثمر بالتفصيل علاوة على تقرير أداء الاستثمار وترسل إلى العنوان البريدي المدون من قبل المستثمر على نموذج الطلب إلا إذا تم الإبلاغ خطياً عن تغيير العنوان.

١٩ - مخاطر الاستثمار:

ما لم يحدد خلاف ذلك بالنسبة لصندوق معين فإن الصندوق يخضع لتقلبات السوق مما قد يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع أسعار وحدات الصندوق وبالتالي فإن المشترك عند طلبه استرداد الأموال قد لا يستلم نفس المبلغ الذي استثمره. كما يوافق المشترك على أن التغيير في أسعار الصرف بين العملات قد ينشأ عنه أيضاً زيادة أو انخفاض في قيمة الوحدات حسبما تقتضي الظروف (وذلك بالنسبة لصناديق معينة كما هو موضح بالملحق المرفق).

٢٠ - الحسابات المدققة:

يقوم المدير طبقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي بإعداد بيانات مالية مدققة لكل صندوق في نهاية كل سنة ميلادية وسيتم تزويد كافة فروع البنك بتلك الحسابات على أن ترسل إلى المشترك بناء على طلب كتابي منه كما يجب على المدير إعداد بيانات مالية غير مدققة بصفة نصف سنوية وإتاحتها للمشاركين حسب الطلب.

٢١ - إنهاء الصندوق:

يحتفظ المدير بحق إنهاء أي من الصناديق وذلك بإعطاء إشعار خطي مسبق مدته ثلاثون يومًا إلى المشتركين بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد وفي هذه الحالة سيتم تصفية أصول الصندوق وتأدية التزاماته وتوزيع ما يتبقى من حصيلة هذه التصفية إلى المشتركين بنسبة ما تحمله وحداتهم إلى إجمالي الوحدات التي يؤكد المدير بأنها صادرة آنذاك.

٢٢ - التقويم الميلادي:

سوف تكون جميع الإشارات إلى الفترات الزمنية الواردة في هذه الشروط والأحكام وفقًا للتقويم الميلادي.

٢٣ - تعديل الشروط والأحكام:

يجوز للمدير طبقًا لتقديره وحده تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت شريطة الحصول على موافقة مؤسسة النقد على هذه التعديلات في الحالات التي تتطلب مثل تلك الموافقة كما يشترط على المدير إشعار المشتركين عن طريق البريد بالتعديلات المقترحة وتزويدهم بنسخة من النص المعدل، وسوف تصبح التعديلات نافذة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ هذا الإشعار.

٢٤ - المشترك:

يجوز أن يكون المشترك شخصًا منفردًا أو بالاشتراك مع آخرين أو مؤسسة أو شركة تضامن أو شركة ذات مسؤولية محدودة وفي حال كون المشترك شخصين أو أكثر فإن أي استثمار في الصناديق (ما لم يحدد خلاف ذلك) يعتبر ملك مشترك لهؤلاء الأشخاص والذين يفوضون المدير بالتصرف وفقًا للتعليمات الخطية الصادرة من كليهما أو من أي منهم وإذا كان المشترك مؤسسة أو شركة تضامن أو شركة ذات مسؤولية محدودة فإنه يتوجب على المشترك قبل السماح له بالاستثمار في الصناديق تزويد المدير بصورة من سجله التجاري وصورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي وإذا اقتضى الأمر قرار الشركة على أن تقدم جميعها بصورة مرضية للمدير.

٢٥ - وفاة المستثمر:

في حالة وفاة المشترك سوف يحتفظ المدير بالوحدات إلى حين المطالبة بها من قبل وكيل مفوض أو منفذ الوصية مدعمة بالمستندات التي يطلبها البنك.

٢٦ - القانون السائد:

تخضع كافة معاملات الصناديق إلى القوانين والأنظمة السائدة من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية كما تخضع لإشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ويجب إحالة أي نزاع إلى مؤسسة النقد فقط ويعلم المشتركون ويوافقون على أن عمليات شراء وبيع الأصول والاستثمارات والممتلكات والأنشطة الأخرى ذات العلاقة التي تتم خارج المملكة العربية السعودية تخضع أيضًا إلى كل القوانين والأنظمة المطبقة لدى السلطات القضائية المعنية التي يتم فيها تنفيذ هذه المعاملات أو التي تقع فيها هذه الأصول أو الاستثمارات أو الممتلكات.

صندوق الأهلي المأمون للأسهم العالمية، الأحكام والشروط

١ - الوصف:

صندوق الأهلي المأمون للأسهم العالمية (الصندوق) هو صندوق استثماري مغلق قصير الأجل، مقيم بالدولار الأمريكي وهو مصمم للمستثمرين الراغبين في المشاركة للاستفادة من الاستثمار في الأسهم العالمية المتوافقة مع المبادئ الشرعية للاستثمار. من خلال تركيبة محفظته الاستثمارية، يهدف الصندوق إلى توفير مستوى عالٍ من حماية رأس مال المستثمرين من أية خسائر استثمارية. يشارك الصندوق في الاستفادة من صافي أية عوائد إيجابية من مؤشر خاص يشتمل على أسهم عالمية متوافقة مع المبادئ الشرعية للاستثمار. (مؤشر الأهلي للأسهم العالمية) وذلك من خلال عقد مع طرف أو أطراف أخرى لفترة محددة مدتها سنة (العقد السنوي). مدة الصندوق سنة واحدة تبدأ من تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق.

قام بتأسيس الصندوق البنك الأهلي التجاري (البنك) سجل تجاري رقم ٤٠٣٠٠١٥٨٨، شارع الملك عبد العزيز، ص.ب ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١، الذي عين لإدارة الصندوق إدارة خدمات الاستثمار، مركز النخيل ص.ب ١٥٨٤٤ جدة ٢١٤٥٤ المملكة العربية السعودية (المدير).

٢ - المؤشر:

«مؤشر الأهلي للأسهم العالمية» هو مؤشر خاص يشتمل على أسهم عالمية متوافقة مع المبادئ الشرعية للاستثمار تلي المعايير التالية:

الصناعات المحظورة:

- لن يتم الاستثمار في أي شركة تتعامل في أي من الأنشطة التالية:
- إنتاج أو تعليب أو توزيع منتجات لحم الخنزير للاستهلاك الآدمي أو المشروبات الكحولية.
- تشغيل صالات القمار أو صناعة أجهزة ومعدات القمار.
- تشغيل دور السينما.
- إنتاج أو نشر أو توزيع الصور الإباحية.
- تشغيل الفنادق والمطاعم التي تشتمل على أي من الصناعات المحظورة أعلاه.
- الخدمات المالية بما فيها المصارف، ومؤسسات الوساطة وشركات التأمين.

المؤشرات المالية:

لن يتم الاستثمار في أي شركة:

- يزيد دخلها من الفوائد عن ٥٠٪ من إجمالي إيراداتها.
- يزيد إجمالي ديونها عن ٢٠٪ من القيمة السوقية لأسهمها حيث تقاس القيمة السوقية للأسهم حسب متوسط قيمة رأس المال السوقية خلال اثني عشر شهرًا (أي حاصل ضرب سعر السهم بعدد الأسهم المتداولة).
- تزيد القيمة السوقية الدفترية للحسابات المدينة لديها عن ٥٠٪ من القيمة السوقية لأسهمها حسب متوسط قيمة رأس مالها السوقية خلال اثني عشر شهرًا.
- سيقوم المدير بتحديد الدخل العائد لمصادر غير مسموح بها شرعياً وتوزيعه كتبرعات.

٣ - أهداف الاستثمار:

تتمثل أهداف الصندوق في الآتي:

أ - توفير مستوى عالٍ من الحماية لصافي استثمار المستثمر ناقصاً الأتعاب الإدارية. يمثل صافي الاستثمار قيمة الاشتراك الأولي زائداً أي دخل متحقق من صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية (انظر الفقرة ٧ أدناه)، وهو صندوق استثماري منخفض المخاطر، مقيم بالدولار الأمريكي يستثمر في عمليات المراجعة. ويمثل إجمالي الاستثمار صافي الاستثمار زائداً أية عوائد رأسمالية (انظر الفقرة ٣ - ب أدناه).

ب - تحقيق عوائد رأسمالية توازي نسبة الارتفاع، إن وجد، في مؤشر الأهلي للأسهم العالمية من مستواه في تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق عن مستواه حسب أسعار الإغلاق في اليوم الأخير من مدة الصندوق (تاريخ الاستحقاق) أو اليوم التالي إذا لم يصادف اليوم الأخير من مدة الصندوق يوم عمل في الأسواق العالمية. إن نسبة الاشتراك والتي تمثل نسبة من أداء مؤشر الأهلي للأسهم العالمية تتفاوت طبقاً لأوضاع السوق خلال الفترة التي تسبق تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق. وسوف يقوم مدير الصندوق بإعداد مؤشر عن نسبة الاشتراك على أساس أسبوعي وذلك قبل شهر من تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق. وسيتم تحديد نسبة الاشتراك الفعلي ومكونات المؤشر في تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق، وتأكيد ذلك خطياً إلى المستثمر خلال أسبوعين من بدء الاستثمار في الصندوق.

سوف يتم دفع أتعاب أداء إلى مستشار الاستثمار مقابل الأعمال التي سوف يؤديها في تنظيم العقد السنوي واختيار الأسهم التي تتوافق مع المبادئ الشرعية للاستثمار. ويتم تحديد هذه الأتعاب بناءً على نسبة معينة يتم تحديدها والتي تزيد عن أداء المؤشر بحيث يتم تحديد حد أقصى للعوائد الرأسمالية التي يحصل عليها المستثمر. وعليه فإنه سيتم تحديد حد أقصى لنسبة العوائد الرأسمالية (الحد الأقصى) عند بداية العقد. وسيقوم المدير بتحديد الحد الأقصى وتوفير معلومات عنه قبل شهر من تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق. وسيتم إرسال

إشعار بنسبة الحد الأقصى الفعلي إلى المستثمر خلال أسبوعين من تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق.

ومن أجل احتساب العائد السنوي، يجب أن يقوم المستثمر بضرب أداء مؤشر الأهلي للأسهم العالمية في نسبة الاشتراك، ويمثل الناتج من هذه العملية عائد المستثمر قبل حسم الرسوم (إجمالي العائد) إلا إذا كان الناتج أعلى من نسبة الحد الأقصى للعائد، ففي تلك الحالة تعتبر نسبة الحد الأقصى بمثابة إجمالي العائد للمستثمر. توضح الأمثلة التالية كيفية احتساب العائد:

١ - بفرض أن نسبة الاشتراك قد تم تحديدها بـ ٨٠٪ ونسبة الحد الأقصى للعائد ١١٪ وأداء المؤشر ١٥٪، فإن المستثمر في هذه الحالة يقوم بضرب ١٥٪ في ٨٠٪ ويحصل على ناتج مقداره ١٢٪. وحيث إن ١٢٪ أعلى من نسبة الحد الأقصى للعائد فإن إجمالي العائد السنوي للمستثمر في هذه الحالة سيكون محددًا أو بحد أقصى إجمالي بنسبة ١١٪. وبعد حسم الرسوم يصبح صافي العائد للمستثمر ٩,٣٣٥٪.

٢ - وكما في المثال أعلاه، إذا كان أداء المؤشر هو ١٣٪، يقوم المستثمر بضرب تلك النسبة في ٨٠٪ ويحصل على ناتج قدره ١٠,٤٪. وحيث إن هذه النسبة أقل من نسبة الحد الأقصى للعائد، فإنها تمثل العائد الإجمالي للمستثمر. ويصبح صافي العائد للمستثمر بعد حسم الرسوم ٨,٧٤٤٪.

٣ - إذا كان المؤشر صفرًا أو سالبًا خلال الفترة، فسوف يكون إجمالي عائد المستثمر صفرًا، ولكن صافي العائد للمستثمر بعد حسم الرسوم سيكون سالبًا بنسبة ١,٥٪.

٤ - السيولة:

لن يقوم الصندوق بدفع أية أرباح أو توزيعات. قبل تاريخ الاستحقاق (تاريخ انتهاء مدة الصندوق).

٥ - مخاطر الاستثمار:

مخاطر رأس المال: حيث إن الصندوق يستثمر في الأسهم العالمية المتوافقة مع المبادئ الشرعية للاستثمار، لذا فإن البنك لا يقدم أي ضمان لصافي استثمار المستثمر. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق مستوى عالٍ من الحماية لصافي استثمار المستثمر من أية خسائر نتيجة للانخفاض في قيمة المؤشر، يقوم مدير الصندوق باستثمار صافي اشتراك المستثمر في عمليات مرابحة مع البنك الأهلي التجاري و/أو مع واحد أو أكثر من الأطراف الأخرى الدولية التي تعتبر مخاطرها الائتمانية منخفضة جدًا.

مخاطر الائتمان: يقوم المدير بالتعاقد مع بنك استثمار دولي أو أكثر (الأطراف الأخرى) لتوفير الاستثمارات للصندوق. إن مخاطر الائتمان التي قد تنتج عن عدم التزام الطرف الآخر الذي يتعامل معه الصندوق بدفع عوائد الصندوق في وقتها المحدد تعتبر منخفضة حيث سيتم التعامل فقط مع الأطراف الأخرى المصنفة تصنيفًا عاليًا للدين قصير الأجل حسب تصنيف وكالات التقييم العالية.

مخاطر العملة: حيث إن رأس مال الصندوق مقيم بالدولار الأمريكي، لذا فلا يوجد مخاطر للعملة على رأس المال للمستثمر بالدولار الأمريكي. سيتعرض الجزء الخاص بعائد الصندوق لمخاطر العملة حيث إن المؤشر يشتمل على أسهم مقيمة بعملات غير الدولار الأمريكي.

مخاطر العوائد: إن أي عائد على صافي اشتراك المستثمر يعتمد كلياً على أداء المؤشر اعتباراً من تاريخ بداية الصندوق وحتى مستواه حسب أسعار الإغلاق في تاريخ نهاية الصندوق. لذا، فإن مخاطر العائد أو تذبذباته المتوقعة تعتبر عالية. ومع الأخذ في الاعتبار لكافة عوامل المخاطر، فإن الصندوق يعتبر استثماراً قصير الأجل، منخفض المخاطر.

٦ - الحد الأدنى للاشتراك:

الحد الأدنى للاشتراك هو ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي ولا يقتضي أن تكون مبالغ الاشتراك من مضاعفات الحد الأدنى للاشتراك.

٧ - أيام الاشتراك:

تقبل الاشتراكات في الصندوق كل يوم يكون فيه البنك مفتوحاً للعمل حتى الساعة الثانية عشر ظهراً بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٩م. وقد تم تحديد تاريخ «البدء في الاستثمار» في الصندوق ليكون ٧ يونيو ١٩٩٩م. يحق للمدير وفقاً لتقديره الخاص، الاستمرار في قبول الاشتراكات لمدة معقولة إلى ما بعد ٣١ مايو ١٩٩٩م وبالتالي تمديد تاريخ البدء في الاستثمار تبعاً لذلك.

سيتم استثمار مبالغ الاشتراك التي يتم استلامها بشكل مؤقت لحساب المستثمر في صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية وفقاً لأحكام وشروط ذلك الصندوق. وبتوقيع هذه الأحكام والشروط، يؤكد المستثمر بذلك على أنه اطلع ووافق على أحكام وشروط صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية. وقبل تاريخ البدء في الاستثمار بيوم عمل سعودي واحد يتم تحويل مبلغ الاشتراك زائداً الأرباح المحققة من صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية (إجمالاً صافي الاستثمار) إلى الصندوق. خلال الفترة التي تستثمر فيها مبالغ الاشتراك في صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية سيتم حسم رسوم الإدارة والمصاريف الإدارية العادية والمطبقة في هذا الصندوق على مبالغ الاشتراك. كل الاشتراكات التي تدفع نقداً بالدولار الأمريكي أو الريال السعودي، يجب أن تدفع قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاشتراك لكي تبدأ المشاركة في صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية اعتباراً من يوم الاشتراك. أما الاشتراكات التي تتم بطرق دفع أخرى فتحتاج إلى وقت إضافي لتسويتها وتحصيلها، وسوف تشارك في الصندوق اعتباراً من يوم الاشتراك الذي يقع، على الأقل، بعد يوم عمل سعودي واحد من تاريخ الحصول على قيمة جيدة لها. لا يتحمل البنك أو المدير أية مسؤولية عن التأخير الذي يتسبب في منع قبول الاشتراك بتاريخ البدء في الاستثمار في الصندوق الطلبات والاشتراكات التي تتم بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً سوف تتطلب يوم عمل سعودي إضافي.

يوم العمل السعودي هو أي يوم تكون فيه البنوك السعودية مفتوحة للعمل . يوم العمل في الأسواق العالمية هو أي يوم تكون فيه الأسواق المالية العالمية ذات العلاقة باستثمارات الصندوق مفتوحة للعمل .

٨ - تاريخ انتهاء الصندوق وإجراءات الدفع :

مدة الصندوق سنة ميلادية اعتبارًا من تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق . لذا يحتمل أن يكون تاريخ انتهاء الصندوق في شهر يونيو عام ٢٠٠٠ ، حيث يتوقف تاريخ انتهاء الصندوق على التاريخ الفعلي لبدء الاستثمار في الصندوق . وسيتم دفع حصيلة تصفية الصندوق إلى المستثمرين خلال عشرة أيام عمل سعودية بعد تاريخ انتهاء الصندوق . يمكن للمستثمر أن يختار ما بين إيداع حصيلة التصفية في حسابه الجاري لدى البنك الأهلي التجاري أو في حساب صندوق استثمار في أي من صناديق الأهلي الاستثمارية . وإذا لم يكن للمستثمر أي حساب ، عندئذ يتم إيداع حصيلة التصفية في حساب صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية المفتوح باسم المستثمر للاحتفاظ باشتراكه خلال مدة الاشتراك . وإذا اختار المستثمر إيداع حصيلة التصفية في حساب صندوق استثمار لدى البنك الأهلي التجاري ، فسيتم استثمار المبلغ في الصندوق الذي اختاره المستثمر في يوم الاشتراك الخاص بهذا الصندوق والذي يقع في أو بعد تاريخ الدفع . لن يحصل المستثمر على أي عوائد خلال الفترة من تاريخ انتهاء الصندوق وحتى تاريخ الدفع .

٩ - التقييم وحساب سعر الوحدة :

يتم تقييم الصندوق وتحديد سعر الوحدة من قبل المدير في تاريخ انتهاء الصندوق . ويتم احتساب سعر الوحدة بقسمة إجمالي قيمة المحفظة (صافي الاشتراك زائدًا الأرباح الرأسمالية - إن وجدت) على إجمالي عدد الوحدات القائمة .

١٠ - العملة :

عملة الصندوق هي الدولار الأمريكي ، وعلى المستثمر الذي يحتسب العائد على استثماره بالريال السعودي أن يضع في اعتباره أن أي تذبذبات في سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي قد تؤثر على عائد من الصندوق . إذا قام المستثمر بدفع مبلغ الاشتراك بعملة غير الدولار الأمريكي ، فإن سعر الصرف الذي يستخدمه البنك قد يخضع للتغيرات في الفترة بين تاريخ استلام مبلغ الاشتراك وتاريخ الاشتراك في الصندوق وهو اليوم الذي تبدأ فيه الوحدات المشتراة في المشاركة الفعلية في الصندوق . وتكون هذه المخاطر - إن وجدت - على حساب المستثمر دون أن يترتب عن ذلك أي التزام على البنك أو المدير أو الصندوق .

١١ - الرسوم والمصاريف :

يتقاضى المدير في تاريخ انتهاء الصندوق ، رسومًا إدارية سنوية بنسبة ١,٥٪ من إجمالي الاستثمار (انظر الفقرة ٣ أعلاه) . ولن يقوم المدير باسترداد أية مصاريف من الصندوق

تتعلق بتدقيق الحسابات، المصاريف القانونية، خدمات الوساطة، حفظ الأسهم، معالجة البيانات، التسويق ومصاريف طرح الصندوق أو أي مصاريف أخرى مماثلة.

١٢ - إجراءات الاشتراك :

عند الاشتراك بوحدة في الصندوق، يطلب من المستثمر إبراز إثبات شخصي مثل بطاقة الأحوال (للسعوديين) والإقامة أو جواز السفر (لغير السعوديين) أو خطاب من الشركة مختوم بختم الشركة مصدق من الغرفة التجارية (للشركات والمؤسسات). يطلب من كل مستثمر توقيع هذه الأحكام والشروط وتعبئة نموذج فتح حساب استثمار ونموذج طلب اشتراك المتوفرة لدى فروع محددة للبنك. إذا كان للمستثمر حساب استثمار سابق لدى البنك، فلن يطلب منه تعبئة نموذج طلب فتح استثمار. ويجب تقديم هذه النماذج مع مبلغ الاشتراك إلى صراف معين يقوم بإعادة نسخة من النماذج إلى مقدم الطلب كسند استلام. يقبل الدفع نقدًا أو بواسطة الشيكات أو الشيكات السياحية بأية عملة قابلة للتحويل، وإذا تم الدفع بعملة غير الريال السعودي أو الدولار الأمريكي فإن ذلك قد يتسبب في تأخير وتكاليف إضافية لتحويل تلك الدفعات إلى دولارات أمريكية. ويطلب من المستثمرين الراغبين في الدفع من خلال نظام التحويل بين البنوك مراجعة مندوبي خدمات الاستثمار في الفروع المحددة قبل إصدار تعليمات التحويل إلى بنوكهم.

١٣ - رفض طلب الاشتراك :

يحتفظ المدير والبنك بالحق في رفض أي طلب و/أو اشتراك في الصندوق، وفي هذه الحالة، تعاد للمستثمر قيمة الاشتراك الذي دفعه بدون أي عائد (إلا إذا تم استثمار قيمة الاشتراك في صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية) خلال مدة معقولة حسبما يقرره المدير. وحسب التقدير المطلق لمدير الصندوق، ففي حالة عدم تجميع الصندوق لاشتراكات كافية أو أن تكون أوضاع السوق خلال الفترة القريبة من تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق قد أدت إلى تخفيض نسبة الاشتراك إلى مستوى متدني، عندئذ يتم إنهاء الصندوق قبل تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق.

١٤ - نقل الوحدات :

لا يجوز للمستثمرين التنازل عن وحداتهم إلى مستثمرين آخرين ليحلوا محلهم في الصندوق إلا بالشكل والطريقة المقبولين من المدير فقط.

١٥ - الاسترداد من قبل المدير :

يحتفظ المدير والبنك بالحق في استرداد الوحدات التي تم بيعها إلى أي مستثمر، كليًا أو جزئيًا في أي وقت مع إرسال إشعار للمستثمر فيما بعد دون إبداء أية أسباب لذلك وبدون أن يترتب عن ذلك أي التزام على البنك أو المدير أو الصندوق.

١٦ - (أ) مسؤوليات المدير :

يعتبر المدير مسؤولاً عن الإدارة الكاملة لاستثمارات الصندوق والأنشطة المتصلة به،

كما يمكن للمدير أن يدخل في ترتيبات مع مؤسسات أخرى لإدارة استثمارات الصندوق أو حفظ الأسهم أو الخدمات الأخرى. ويحتفظ المدير تحت عهده للمستثمرين ولمنفعهم فقط بأصول الصندوق كمجموعة واحدة متكاملة ومتساوية الحقوق وذلك بموجب الأحكام والشروط الخاصة بالصندوق. وعليه، فإن تلك الأصول لا تشكل جزءاً من موجودات البنك إلا بالقدر الذي قد يحتفظ فيه البنك من وقت لآخر بوحدات في الصندوق كمستثمر.

(ب) مسؤوليات المستثمر:

يعتبر قبول المستثمر لهذه الأحكام والشروط بمثابة تفويض منه للمدير باستثمار اشتراك المستثمر في الصندوق، وتأكيد على قبول المستثمر بأن مخاطر العوائد التي ينطوي عليها الصندوق تقع عليه وحده وليس على المدير أو البنك.

(ج) تحديد مسؤولية المدير والبنك:

لا يضمن المدير ولا البنك صافي الاستثمار الخاص بكل مستثمر كما لا يضمن المدير ولا البنك أية عوائد رأسمالية. إضافة إلى ذلك، لا يتحمل المدير أو البنك أية مسؤولية أيًا كانت عن أية خسائر أو أضرار قد تلحق بالمستثمر وتنشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أداء المدير لواجباته المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط.

١٧ - أيلولة الحقوق والالتزامات:

يعتبر قبول المستثمر لأحكام وشروط الصندوق وتوقيعه عليها ملزماً لورثته، منفذي وصيته والقائمين على تركته، ممثليه الشخصيين وأمناء والمستفيدين من وصيته. ويوافق المستثمر على أن هذا العقد لن ينتهي بشكل تلقائي في حالة الوفاة أو العجز «لا قدر الله».

١٨ - كشوفات الحساب والإشعارات:

يصدر المدير إشعار تأكيد إلى المستثمر بعد أن يتم الاشتراك في صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية وتحويل صافي الاشتراك إلى الصندوق، كما يقوم بإشعار المستثمر بنسبة الاشتراك الفعلية والحد الأقصى الفعلي للعوائد الرأسمالية ومستوى بداية المؤشر وذلك خلال أسبوعين من تاريخ بدء الاستثمار في الصندوق. كما يتم إصدار كشف حساب يوضح تفاصيل صافي اشتراك كل مستثمر إضافة إلى تقرير يوضح أداء مؤشر الأهلي للأسهم العالمية في نهاية كل من الربع الأول والثاني والثالث من مدة الصندوق. وبعد انتهاء مدة الصندوق سيتم إصدار كشف حساب وتقرير نهائي عن الصندوق ويستطيع المستثمرون متابعة أداء المؤشر على شاشة رويتر باستخدام الرمز «BTWGQ». ترسل الكشوفات والإشعارات على العنوان البريدي للمستثمر كما هو موضح في نموذج طلب فتح الحساب إلا إذا تم إشعار البنك كتابياً بأي تغيير في العنوان. ويجب إخطار المدير بأي أخطاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار تلك الكشوفات والإشعارات، وبعد ذلك تعتبر الكشوفات والإشعارات الصادرة عن المدير نهائية وحاسمة ولا يكون المدير ولا البنك مسؤولين تجاه أي مستثمر فيما يتعلق بأي اختلاف، عدا الخطأ الظاهر. كما لن يكون المدير والبنك مسؤولين عن أية نتائج تنشأ

عن احتفاظ المدير أو البنك بالكشوفات والإشعارات بناء على تعليمات من المستثمر ويتم تدقيق القوائم المالية للصندوق عند تصفيته من قبل مراقبي حسابات مستقلين، وسوف يتم تزويد المستثمر بصورة عنها عند الطلب.

١٩ - سرية الصندوق:

تدار أعمال الصندوق ومستثمريه بأقصى درجات السرية وفي جميع الأوقات. ولا ينبغي تفسير ذلك بأنه يحول دون اطلاع السلطات النظامية (مؤسسة النقد العربي السعودي) على سجلات الصندوق لأغراض الإشراف النظامي.

٢٠ - عهدة الصندوق:

تجري صفقات الصندوق الاستثمارية في مراكز مالية دولية رئيسية، ويتم تسجيل جميع موجودات والتزامات الصندوق باسم الصندوق. ويمكن الاحتفاظ بالأوراق المالية للصندوق - إن وجدت - في عهدة واحد أو أكثر من مراكز حفظ الأوراق المالية المعترف بها دولياً والتي يعينها المدير.

٢١ - القانون السائد:

تخضع هذه الأحكام والشروط لأنظمة المملكة العربية السعودية وأي نزاع ينشأ حولها سوف ينظر إليه بواسطة لجنة تسوية المنازعات المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي. وإذا كان المستثمر خاضعاً لقوانين سلطة تختلف عن أنظمة المملكة العربية السعودية، عندئذ تقع على مسؤولية المستثمر العمل بتلك القوانين دون أي التزام على البنك أو المدير أو الصندوق.

٢٢ - إنهاء الصندوق:

يحتفظ المدير بحق إنهاء الصندوق دون أن يترتب على ذلك أي جزاء على أي طرف مشارك، وذلك عن طريق إشعار خطي قبل ثلاثين يوماً من إنهاء الصندوق يرسل إلى المستثمرين وإلى مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي هذه الحالة يتم تصفية الصندوق وتوزيع حصيلة التصفية على المستثمرين وفق نسبة استحقاقاتهم في الصندوق.

٢٣ - التغيرات في الأحكام والشروط:

تبقى هذه الأحكام والشروط سارية المفعول إلى أن يقوم البنك بتعديلات جوهرية عليها شريطة إشعار المستثمرين بذلك بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. لقد تم تسجيل الصندوق لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وهذا التسجيل لا يعني حماية المستثمر من تحقيق خسارة ولكن يجب على المستثمرين عدم الاستثمار في صناديق الاستثمار غير المسجلة لدى المؤسسة.

صناديق الاستثمار في الأسهم السعودية، الشروط والأحكام

صناديق البنك السعودي البريطاني هو الاسم العام لمجموعة صناديق الاستثمار التي يديرها البنك السعودي البريطاني (البنك) والتي توفر للمستثمرين وسيلة فعالة للاستثمار في صناديق الاستثمار المشتركة مع قابلية التحول من صندوق إلى آخر.

يوفر البنك السعودي البريطاني اثنين من صناديق الاستثمار في الأسهم السعودية (الصناديق) مقومة بالريال السعودي وهي:

- صندوق الاستثمار في الأسهم السعودية - ١
- صندوق الاستثمار في الأسهم السعودية - ٢ (باستثناء البنوك)

١ - وصف الصناديق:

يمثل كل واحد من الصناديق المذكورة أعلاه برنامجاً استثمارياً مشتركاً مطلقاً ينشأ بالاتفاق بين إدارة الصناديق المشتركة (المدير) وهو قسم الاستثمار التابع للبنك السعودي البريطاني (البنك) والمستثمرين (المشاركين).

صممت صناديق الاستثمار في الأسهم السعودية لتحقيق نمو متوسط إلى طويل المدى وذلك بالاستثمار في سوق الأسهم السعودية.

٢ - أهداف وسياسة الاستثمار:

يتضمن الملحق المرفق بهذه الشروط والأحكام بياناً للسياسة والأهداف الرئيسية الخاصة بكل صندوق.

للمدير الحق باقتراض الأموال بدون تحديد بضمانة أصول الصندوق وذلك حسب الحاجة للوفاء بالمتطلبات على المدى القصير شريطة أن لا يتعدى هذا الاقتراض في أي وقت نسبة ١٥٪ من أصول الصندوق.

٣ - إدارة الصندوق:

يتولى المدير إدارة الصندوق. وبموجب الاتفاقية يفوض المشترك المدير باستثمار أصول الصندوق وفقاً لأهداف وسياسة الاستثمار الواردة في الملحق المرفق كما يفوضه بأن يخول صلاحياته لواحدة أو أكثر من المؤسسات المالية والتي يختارها المدير (والتي تعمل بصفة مستشار أو مدير فرعي أو أمين أو وكيل أو وسيط للصندوق بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر). البنك ومراسليه والمؤسسات التابعة له) وأن يتعاقد مع ذلك المستشار أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل أو الوسيط على تقديم خدمات الاستثمار أو الحفظ لأصول

الصندوق، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ويدرك المشترك ويوافق على أن الخدمات المذكورة أعلاه سوف تقدم نظير أتعاب يتم احتسابها على الصندوق. وفيما يتعلق بتحويل الصلاحيات فإن المشترك يدرك أن البنك لن يفشي أية معلومات عن المشترك في الصندوق إلى ذلك الاستشاري أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل الشرعي أو الوسيط.

يقوم المدير بتزويد الصندوق بخدمات الموظفين المؤهلين للقيام بالمهام الإشرافية والإدارية والمحاسبية لإدارة الصندوق إدارة فعالة بما في ذلك مسك الدفاتر وقيود الاشتراك والاسترداد والسجلات وقيود معاملات البيع والشراء والحوالات المالية وتأكيده وإعطاء معلومات عن الحسابات والأرصدة استجابة لاستفسارات المشتركين. كما سيشرف مدير الصندوق على الخدمات الاستشارية والإدارية والمهنية المقدمة من قبل الأطراف الأخرى.

للمدير الحق في الموافقة على استخدام وحدات الصندوق كضمان مقابل منح تسهيلات يجوز اعتبار وحدات الصندوق بمثابة ضمانات تمنح مقابلها تسهيلات طبقاً لتقدير المدير فقط. يتم استرداد الوحدات والوفاء بالتزامات الصندوق من أصول الصندوق فقط دون الرجوع على أصول المدير أو البنك أو مستشار الاستثمار. هذا وليس للمشارك أي حق محدد فيما يتعلق بكل أو أي جزء معين من الاستثمار في محفظة الصندوق. كما لا يجوز للمشارك تحويل أو التنازل عن أية حقوق أو التزامات منصوص عليها بدون موافقة خطية من المدير ولا يتحمل المدير المسؤولية عن أي تصرف أو إهمال أو عن الملاءة المالية للوكلاء أو المؤسسات المالية التي يتم التعامل معها خلال ظروف العمل الاعتيادية.

٤ - الطبيعة الائتمانية لصناديق الاستثمار:

يوافق المشترك على أن أي قرار أو إجراء يتم اتخاذه من قبل المدير فيما يتعلق بأصول الصندوق من وقت لآخر بموجب هذه الاتفاقية سوف تكون لحساب المشترك وعلى مسؤوليته.

٥ - شراء الوحدات:

على المشتركين الراغبين في شراء وحدات في الصندوق تعبئة نموذج طلب الاستثمار وتسليمه إلى إدارة خدمات الاستثمار التابعة للبنك مصحوباً بما يلي.

أ - كامل مبلغ الاشتراك

أو

ب - تفويض بالخصم من حساب لدى البنك.

يتضمن الملحق المرفق بياناً بالحد الأدنى للاشتراك المبدئي والحد الأدنى للاشتراك الإضافي والحد الأدنى للاشتراك الشهري وتواريخ الوحدات في كل صندوق.

ويتم الاشتراك في الصندوق من خلال شراء الوحدة بالسعر الآجل. ويحتفظ المدير بحق رفض مشاركة المستثمرين في الصندوق إذا رأى أن هذا الاشتراك (ضمن أشياء أخرى) قد يؤدي لخرق الأنظمة السارية على الصندوق والتي قد تفرض من قبل السلطات المختصة من وقت لآخر.

في حال دفع قيمة الوحدات بعملة خلاف العملة الأساسية للصندوق فسيتم تحويل هذه العملة بواسطة المدير حسب سعر الصرف السائد لدى البنك، حينئذٍ وسوف يصبح الشراء نافذاً عند تحويل الأموال إلى عملة الصندوق وبناءً على السعر الآجل للوحدة. ويجوز للمدير أيضاً دعوة البنك للاشتراك في الصندوق من خلال تقديم رأس المال المبدئي ويجوز للبنك من وقت لآخر شراء وبيع وحدات في الصندوق لحسابه الخاص. لا يتم إصدار شهادات مقابل وحدات الصندوق. ويحتفظ المدير بسجل لكل صندوق يتضمن بيانات أصحاب الوحدات وعند تنفيذ أي معاملة سوف يتلقى المشترك إشعاراً يتضمن تفاصيلها الكاملة.

٦ - تاريخ سريان الاستثمار:

يبدأ سريان استثمار الأموال المودعة من قبل المشترك في أي من الصناديق اعتباراً من أقرب يوم للتقويم وذلك على أساس التسعير الآجل كما هو موضح في الملحق المرفق، وفي حالة الدفع بواسطة شيك فإن الاستثمار لا يصبح نافذاً إلا اعتباراً من يوم التقويم الذي يلي تحصيل قيمة الشيك مباشرة. أما الاستثمار المستلم من المشترك بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق فسوف يعتبر نافذاً فقط من تاريخ يوم التقويم.

٧ - استرداد الوحدات:

يجوز للمشارك طلب استرداد جزء من أو كل الوحدات الخاصة به وذلك من خلال استكمال وتوقيع نموذج الاسترداد وفقاً للشروط المنصوص عليها في الملحق المرفق. سوف يتم تنفيذ كافة طلبات الاسترداد المستلمة بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق في يوم التقويم التالي وتدفع عائدات البيع للمستثمر في اليوم الذي يليه. وإذا ما تسبب أي استرداد للوحدات في تخفيض الاستثمار الخاص بالمشارك في الصندوق إلى ما دون الحد الأدنى الموضح بالملحق المرفق، فسيتم رد كامل قيمة الاستثمار وتدفع الأموال ذات العلاقة إما بقيدها في حساب المشترك لدى البنك أو بواسطة شيك مصرفي أو حوالة توكسية وذلك وفقاً لتعليمات المشترك بعد اقتطاع الأجر الخاصة بالتحويل أو التلكس.

٨ - التقويم:

يتم تقويم كل صندوق في يوم التقويم المحدد لكل صندوق على حدة كما هو موضح بالملحق المرفق.

٩ - القيمة الصافية للوحدة:

يتم احتساب قيمة الوحدة لأغراض الشراء أو الاسترداد من خلال طرح المبالغ المترتبة على الصندوق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرسوم المحددة بالمادة (١٤) من إجمالي قيمة أصول هذا الصندوق ومن ثم قسمة الرقم الناتج من هذه العملية على إجمالي عدد وحدات الصندوق القائمة في ذلك التاريخ.

١٠ - الأرباح وتوزيعها:

تعتبر الصناديق أوعية لتجميع الدخل حيث يعاد استثمار الأرباح المتحققة في الصندوق ولن يتم توزيعها كأرباح عن الوحدات وبالتالي فإن القيمة المتزايدة للصندوق من خلال إعادة استثمار الدخل سوف ترفع من قيمة وسعر الوحدات.

١١ - وصف الوحدات:

يجوز للمدير إصدار عدد غير محدد من الوحدات لأي من الصناديق وتكون جميعها ذات فئات متساوية وتمثل كل وحدة حصة مشتركة متساوية في الصندوق، وفي حال تصفية أي من الصناديق فإن حصة كل وحدة تحتسب بالتناسب مع صافي أصول الصندوق المتوفرة للتوزيع إلى المشتركين.

١٢ - التبديل بين الصناديق:

يجوز للمشاركين نقل استثماراتهم من صندوق إلى آخر وذلك بعد تعبئة وتوقيع نماذج الطلب والاسترداد الضرورية، وسيتم تنفيذ عملية النقل في أول فرصة يتزامن فيها يوم التقويم لكلا الصندوقين مع اقتطاع أي أجور مطبقة على الصندوق البديل وفي حال وجود فرق في العملات بين الصندوقين المنقول بينهما، فسيقوم المدير بتحويل الأموال حسب سعر الصرف المعتمد لدى البنك.

١٣ - أسعار العرض والطلب:

يحق للمدير طبقاً لتقديره المطلق بتحديد أسعار العرض والطلب للوحدات والتي تنطبق على جميع المستثمرين الحاليين والمحتملين. علماً بأن سعر الطلب هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين بينما يعني سعر العرض السعر الذي يعرض به المدير بيع وحدات للمستثمرين.

١٤ - الرسوم والمصاريف الإدارية:

سوف يتقاضى المدير رسوماً إدارية من كل صندوق مقابل إدارته لهذا الصندوق وذلك وفقاً لما هو موضح في الملحق المرفق وسيتم احتساب الرسوم الإدارية واقتطاعها يومياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق. علاوة على ذلك سيتم احتساب رسوم اشتراك لمرة واحدة على المشترك بواقع ٣٪ كحد أعلى لكل اشتراك وسيتم اقتطاع هذه الرسوم عند استلام الأموال من المشترك. كما يتحمل كل صندوق جميع المصاريف المترتبة على إدارة الصندوق مثل الأتعاب القانونية ومصاريف التدقيق والطباعة والترويج والمصاريف الأخرى ذات الطبيعة المستمرة كرسوم الوساطة والحفظ ومصاريف المعاملات.

١٥ - إيقاف المؤقت لاحتساب القيمة الصافية للأصول:

يجوز إيقاف التعامل في أي صندوق بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي إذا رأى البنك بأن تقويم الأصول أصبح غير عملي.

١٦ - الأموال وأدوات الاستثمار:

يتم شراء وبيع أدوات الاستثمار المختلفة ووضع الودائع لدى مؤسسات مالية معروفة عالمياً ومن خلال وسطاء يتمتعون بسمعة حسنة. وسوف يتم فصل أموال كل صندوق عن أموال البنك وتحفظ تلك الأموال والأدوات المملوكة لكل صندوق لدى مؤسسات مالية كبيرة يتم اختيارها بواسطة البنك.

١٧ - العنوان البريدي:

ترسل كافة الكشوف والإشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بالاستثمار والصادرة من المدير إلى المشتركين بواسطة البريد على العنوان المدون على نموذج طلب الاشتراك أو أي عنوان آخر يبلغه المشترك إلى المدير خطياً. يتحمل المشترك مسؤولية إبلاغ المدير بالعنوان البريدي الصحيح أو أي تغيير في عنوانه.

في حال عدم تزويد المشترك العنوان الصحيح للمدير أو إخطاره على وجه التحديد بعدم رغبته باستلام أية مراسلات بريدية بما في ذلك كشوف الحساب والإشعارات المتعلقة باستثماراته، فإن المشترك يوافق على تعويض المدير وحمايته والتنازل عن كافة الحقوق والمطالبات العائدة له تجاه المدير والناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن عدم إرسال الكشوف والإشعارات أو المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستثمار أو عدم تمكن المشترك بسبب ذلك من الاستجابة إلى أو طلب معالجة أي أخطاء أو أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوف والإشعارات والمعلومات الأخرى.

١٨ - الكشوف الدورية والإشعارات:

يتم إصدار كشف حساب بنهاية كل ربع سنة ميلادية يوضح مركز المستثمر بالتفصيل علاوة على تقرير أداء الاستثمار وترسل إلى العنوان البريدي المدون من قبل المستثمر على نموذج الطلب إلا إذا تم إبلاغ المدير خطياً عن تغيير العنوان.

١٩ - مخاطر الاستثمار:

ما لم يحدد خلاف ذلك بالنسبة لصندوق معين فإن الصندوق يخضع لتقلبات السوق مما قد يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع في أسعار وحدات الصندوق وبالتالي فإن المشترك عند طلبه استرداد الأموال قد لا يستلم نفس المبلغ الذي استثمره. كما يوافق المشترك على أن التغيير في أسعار الصرف بين العملات قد ينشأ عنه أيضاً زيادة أو انخفاض في قيمة الوحدات حسبما تقتضي الظروف (وذلك بالنسبة لصناديق معينة كما هو موضح بالملحق المرفق).

٢٠ - الحسابات المدققة:

يقوم المدير طبقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي بإعداد بيانات مالية مدققة لكل صندوق في نهاية كل سنة ميلادية وسيتم تزويد كافة فروع البنك بتلك البيانات على أن ترسل إلى المشترك بناء على طلب خطي منه كما يجب على المدير إعداد بيانات مالية نصف سنوية غير مدققة وتوفيرها للمشاركين بناء على طلبهم.

٢١ - تصفية الصندوق:

يحتفظ المدير بحق تصفية أي من الصناديق وذلك بإعطاء إشعار خطي مسبق مدته ثلاثون يومًا إلى المشتركين بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي هذه الحالة سيتم تصفية أصول الصندوق وتأدية التزاماته وتوزيع ما يتبقى من حصيلة هذه التصفية إلى المشتركين بنسبة ما تحمله وحداتهم إلى إجمالي الوحدات القائمة آنذاك حسب إقرار المدير.

٢٢ - التقويم:

سوف تكون جميع الإشارات إلى الفترات الزمنية الواردة في هذه الشروط والأحكام وفقًا للتقويم الميلادي.

٢٣ - تعديل الشروط والأحكام:

يجوز للمدير طبقًا لتقديره وحده تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت شريطة الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي في الحالات التي تتطلب مثل تلك الموافقة. كما يشترط على المدير إشعار المشتركين عن طريق البريد بالتعديلات المقترحة وتزويدهم بنسخة من النص المعدل، وسوف تصبح التعديلات نافذة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ هذا الإشعار.

٢٤ - المشترك:

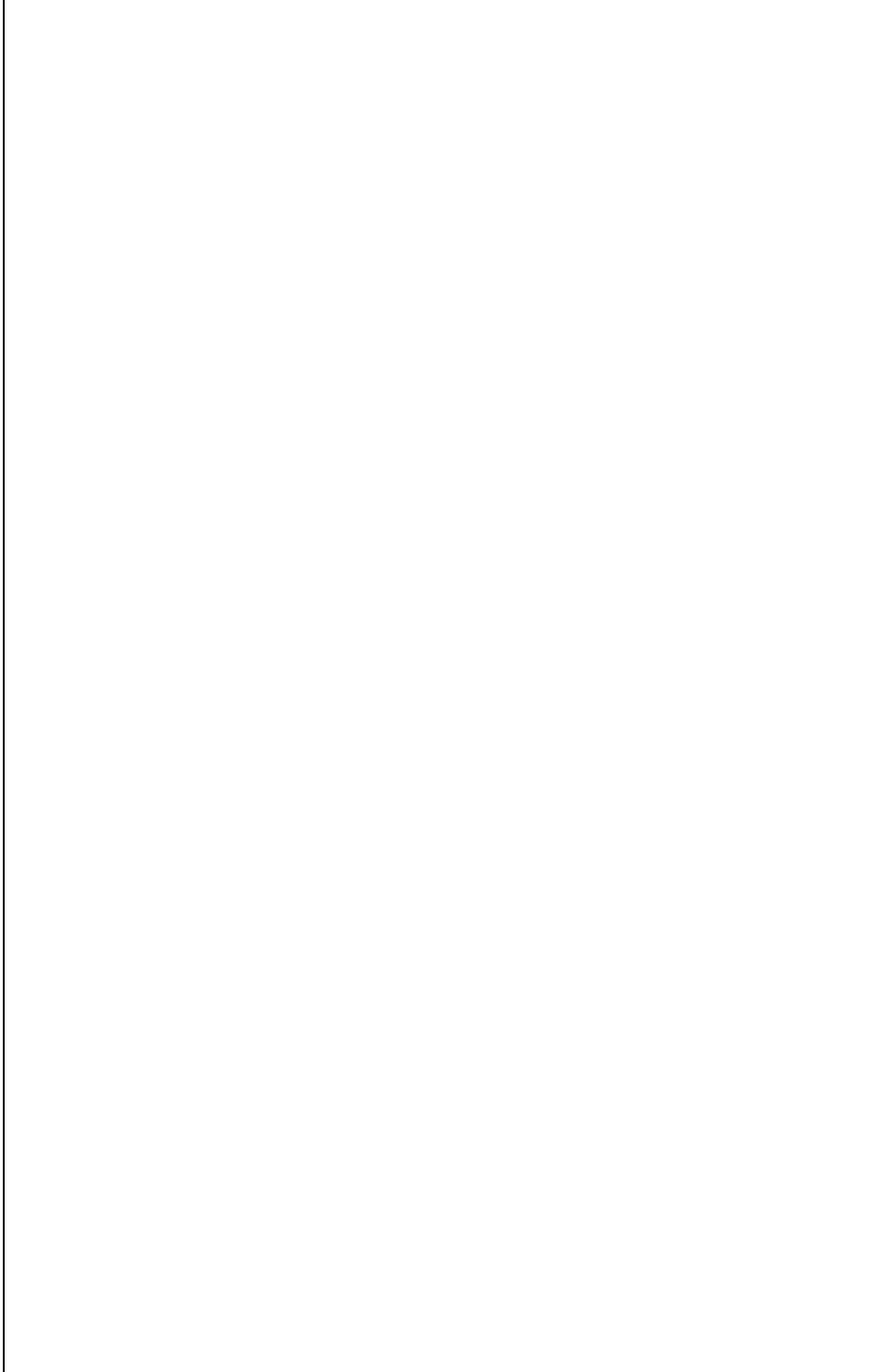
يجوز أن يكون المشترك شخصًا منفردًا أو بالاشتراك مع آخرين أو مؤسسة أو شركة تضامن محدودة أو شركة ذات مسؤولية محدودة. وفي حال كون المشترك شخصين أو أكثر فإن أي استثمار في الصناديق (ما لم يحدد خلاف ذلك) يعتبر ملكًا مشتركًا لهؤلاء الأشخاص والذين يفوضون المدير بالتصرف وفقًا للتعليمات الخطية الصادرة منهم مجتمعين أو منفردين، وإذا كان المشترك مؤسسة أو شركة تضامن محدودة أو عامة أو شركة ذات مسؤولية محدودة فإنه يتوجب على المشترك قبل السماح له بالاستثمار في الصناديق تزويد المدير بصورة من سجله التجاري وصورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي قرار الشركة وإذا اقتضى الأمر على أن تقدم جميعها بصورة مرضية للمدير.

٢٥ - وفاة المستثمر:

في حالة وفاة المشترك سوف يحتفظ المدير بالوحدات إلى حين المطالبة بها من قبل وكيل مفوض أو منفذ الوصية مدعمة بالمستندات التي يطلبها البنك.

٢٦ - القانون السائد:

تخضع كافة معاملات الصناديق إلى القوانين والأنظمة السائدة من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية، كما تخضع لإشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ويجب إحالة أي نزاع إلى مؤسسة النقد فقط ويعلم المشتركون ويوافقون على أن عمليات شراء وبيع الأصول والاستثمارات والممتلكات والأنشطة الأخرى ذات العلاقة التي تتم خارج المملكة العربية السعودية تخضع أيضًا إلى كل القوانين والأنظمة المطبقة لدى السلطات القضائية المعنية التي يتم فيها تنفيذ هذه المعاملات أو التي تقع فيها هذه الأصول أو الاستثمارات أو الممتلكات.



--

صندوق الهلال للمستثمر العربي

١ - وصف الصندوق:

١ - صندوق الهلال للمستثمر العربي (الصندوق) عبارة عن صندوق استثمار مشترك مفتوح تم طرحه بموجب اتفاق بين البنك العربي الوطني (البنك) وعنوانه ص.ب ٥٦٩٢١ الرياض ١١٥٦٤ والمساهمين في الصندوق (المستثمرون)، تحت رعاية وإدارة البنك، وموافقة مؤسسة النقد العربي السعودي.

٢ - وحدات الصندوق (الوحدات) مقيمة بالدولار الأمريكي.

٣ - تدرج كافة الوحدات تحت نفس الفئة، ويقوم الصندوق بإعادة استثمار الدخل والعائدات على الاستثمار بما في ذلك المكاسب الرأسمالية.

٤ - قد يصدر الصندوق عددًا غير محدود من الوحدات، على أن يمتلك كل مستثمر حصة غير قابلة للتجزئة بالصندوق بالاستناد إلى العدد المقابل من وحدات الصندوق التي يمتلكها ذلك المستثمر.

٥ - سيتم إصدار إشعارات تعاقد للمستثمرين لإثبات استثمارهم في الصندوق.

٢ - أهداف الاستثمار:

١ - يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو رأسمالي طويل الأجل بالدولار الأمريكي.

٢ - سيركز الصندوق على تحقيق هدفه الاستثماري من خلال الاستثمار انتقائيًا، مع مراعاة القيود على الاستثمار الموضحة بالمادة ١٤ (القيود على الاستثمار) ونصائح مستشار الرقابة الشرعية المعين من قبل البنك وفقًا لأحكام المادة ١٣ (مستشار الرقابة الشرعية) في محفظة أسهم عالمية مدرجة بسوق أوراق مالية أو يجري تداولها في سوق نظامية. وستألف المحفظة من شركات:

(١) لا تشمل نشاطاتها الرئيسية المقامرة أو إنتاج وبيع المشروبات الكحولية أو منتجات الخنزير والخدمات المالية.

(٢) تحقق إيراداتها من عمليات المتاجرة والتصنيع، وليس الإيرادات الفوائدية.

(٣) تقل ديونها الإجمالية طويلة الأجل بالإضافة إلى الديون قصيرة الأجل بعد استبعاد كافة المطلوبات الأخرى عن ٣٠٪ من قيمة رأسمالها السوقي.

٢ - ٣ يتم اختيار كافة الاستثمارات التي يبرمها الصندوق من قائمة شركات معتمدة من مستشار الرقابة الشرعية للصندوق.

٢ - ٤ يستثمر الصندوق فوائضه النقدية قصيرة الأجل في معاملات مربحة. كما قد يحفظ البنك أصول الصندوق على هيئة إيداعات نقدية لدى البنك أو أي بنك آخر لأي فترة يرى البنك ضرورتها في إدارة الاشتراكات أو في استرداد قيمة وحدات الصندوق شريطة أن لا يحقق النقد المودع دخلاً فوائدياً للصندوق.

٣ - الاشتراك في وحدات الصندوق - فترة الاشتراك المبدئية:

٣ - ١ إن الوحدات متاحة للاشتراك لدى البنك بالمملكة العربية السعودية وأية شركة أجنبية تابعة أو فرع للبنك حسبما يقرره البنك من وقت لآخر. كما يجوز للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الاستثمار في الصندوق، وللمنك الحق في رفض أي طلب للاشتراك في الوحدات أو إصدار عدد من الوحدات يقل عن الحد الأدنى للاشتراك.

٣ - ٢ تكون الوحدات متاحة للاشتراك مقابل سعر الاشتراك المبدئي المشار إليه بالفقرة ٥ - ١ خلال فترة الاشتراك الأولية.

٣ - ٣ إن الحد الأدنى للاشتراك في الوحدات هو ٥,٠٠٠ دولار أمريكي. أما حد الاشتراك الإضافي الأدنى في الوحدات فهو ٢,٠٠٠ دولار أمريكي.

٣ - ٤ بإمكان أي مستثمر قائم أو مرتقب يرغب في زيادة حصته من الوحدات القيام بذلك من خلال تزويد البنك بالمستندات التالية:

(١) نموذج طلب اشتراك مكتمل البيانات حسب النموذج المعتمد لدى البنك حالياً. و

(٢) إما: (أ) تفويض ببيع قيمة الاشتراك المطلوب على حساب لدى البنك.

أو (ب) دفع قيمة الاشتراك المطلوب بأي أسلوب آخر يقره البنك.

ولن يتم قبول أي طلب اشتراك في الوحدات إلا بعد تحصيل قيمته صافية وخالية من المصاريف أو غيرها من الاستقطاعات، على أن يستلم البنك نموذج طلب الاشتراك والقيمة الصافية له: (أ) في أي يوم عمل (حسبما هو معرف أدناه) أثناء فترة الاشتراك المبدئية في حالة الاشتراك خلال فترة الاشتراك المبدئية. بعد ذلك في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً (بتوقيت الرياض) في اليوم الذي يسبق يوم التعامل (حسبما هو معرف أدناه). الذي سيتم إصدار الوحدات المطلوبة خلاله.

٣ - ٥ يتم إصدار الوحدات واسترداد قيمتها في يوم التعامل فقط ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك. ويعني (يوم التعامل) كل يوم (أربعاء) من كل أسبوع (أو يوم التعامل التالي إن لم يكن اليوم المذكور يوم عمل) و/أو يوم/أيام أخرى أو إضافية حسبما يقرره البنك من وقت لآخر.

٣ - ٦ في هذه الشروط والأحكام العامة يعني (يوم العمل) أي يوم تكون فيه البنوك بالمملكة العربية السعودية ومدينتي نيويورك ولندن مفتوحة لممارسة العمل باستثناء أي يوم يحدده البنك من وقت لآخر.

٣ - ٧ تدفع قيمة الوحدات بالدولار الأمريكي ما لم يوافق البنك على خلاف ذلك، وفي حالة الدفع - أو طلب الدفع عند استرداد قيمة الوحدات - بعملة أخرى مع موافقة البنك

على الدفع بتلك العملة، سيقوم البنك بالترتيب لإجراء التحويل اللازم للعملة لحساب المستثمر وعلى مسؤوليته ونفقته الخاصة. وسيقوم البنك بالترتيب لإنجاز هذه المعاملات في الوقت الذي يراه مناسباً وبالسعر الذي يقرر البنك أنه يمثل السعر السائد بالسوق في حينه.

٣ - ٨ يرسل البنك لكل مستثمر على عنوانه المبين في نموذج طلب الاشتراك إشعار تعاقد لتحديد الوحدات المصدرة للمستثمر. وسيحدد إشعار التعاقد تاريخ الإصدار وعدد الوحدات المصدرة وسعر الاشتراك والقيمة المدفوعة عند الاشتراك. وتعتبر القيود المدونة بسجلات البنك الخاصة بمثابة دليل قاطع ودامغ على الوحدات المملوكة لكل مستثمر.

٤ - قيمة أصول الصندوق الصافية:

٤ - ١ في كل وقت تحسب فيه قيمة الأصول الصافية باستخدام آخر أسعار متاحة لكل سوق من الأسواق التي يستثمر فيها الصندوق عند الساعة (١٢ ظهرًا) بتوقيت غرينتش من اليوم الذي يتم فيه التقييم و/أو أوقات التقييم الأخرى حسبما يقرره البنك من وقت لآخر (وقت تقييم)، سيقوم وكيل الحفظ بحساب قيمة الأصول الصافية للصندوق. ويتم حساب قيمة الأصول الصافية وفقًا للمبادئ الموضحة بالفقرتين ٤ - ٢ و ٤ - ٣ أدناه، على أن تؤخذ بعين الاعتبار مصاريف التعامل والمصاريف المالية المترتبة على شراء أو التصرف - حسب الحالة - بالأوراق المالية الأساسية التي يمتلكها الصندوق. وتكون كافة الحسابات التي يجريها وكيل الحفظ ملزمة للمستثمرين ما لم تقع أخطاء جلية.

٤ - ٢ تحسب قيمة أصول الصندوق الصافية باعتبارها مجموع قيمة استثمارات الصندوق بالإضافة إلى أي نقد أو أصول أخرى يحتفظ بها الصندوق (بما في ذلك الدخل المستحق غير المحصل) بعد تنزيل كافة المطلوبات (بما فيها المصروفات المستحقة التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر أتعاب مقدمي الخدمات للصندوق والنفقات المطفأة).

٤ - ٣ تطبق المبادئ التالية لتحديد قيمة الأصول الصافية (التي ستدور لأقرب سنت):

(١) تقييم الأوراق المالية المدرجة للتداول في سوق أوراق مالية أو تتم المتاجرة فيها بأي سوق نظامية أخرى وفقًا لآخر سعر متاح بالسوق الرئيسية التي يتم تداول تلك الأوراق المالية فيها أو من قبل خدمة تسعير مقبولة لوكيل الحفظ، و

(٢) تُحوَّل قيمة الأصول أو المطلوبات المقيمة بعملات أخرى عدا الدولار الأمريكي إلى دولارات أمريكية وفقًا لسعر السوق السائد لتلك العملات بوقت التقييم.

٥ - سعر الاشتراك:

٥ - ١ إن سعر الاشتراك للوحدة الواحدة بالنسبة للاشتراك الذي يتم خلال فترة الاشتراك المبدئية ١,٠٠٠ دولار أمريكي.

٥ - ٢ يحدد سعر الاشتراك للوحدة الواحدة بالنسبة للاشتراك الذي يتم في أي يوم تعامل من خلال حساب قيمة الأصول الصافية للصندوق وفقًا لنصوص هذه الشروط والأحكام العامة كما هي في وقت التقييم ليوم التعامل ذات الصلة وقسمة الناتج على عدد الوحدات المصدرة.

٥ - ٣ تستخدم القيمة الكاملة لإيرادات الاشتراك التي حصل عليها البنك لأغراض الاشتراك في الوحدات.

٦ - استرداد قيمة الوحدات:

٦ - ١ مع مراعاة نصوص هذه الشروط والأحكام العامة، يمكن لأي مستثمر تقديم طلب لاسترداد قيمة أي من أو كافة الوحدات المملوكة له شريطة:

(١) أن لا تقل القيمة الإجمالية للوحدات التي يتم استردادها في أي يوم تعامل عن ٢,٠٠٠ دولار أمريكي.

(٢) أن لا تقل القيمة الإجمالية لأية وحدات متبقية يحتفظ بها المستثمر - بعد الاسترداد - المذكورة مباشرة في يوم الاسترداد المعني عن ٥,٠٠٠ دولار أمريكي. وفي حالة انخفاض قيمة كافة الوحدات المتبقية بحوزة المستثمر الذي قام بالاسترداد نتيجة لأي طلب استرداد عن ٥,٠٠٠ دولار أمريكي، يحق للبنك أو وكيل الحفظ - حسب الحالة - معاملة الطلب بمثابة طلب لاسترداد قيمة كافة الوحدات المملوكة للمستثمر المعني.

٦ - ٢ لأغراض استرداد قيمة أية وحدات، ينبغي على المستثمر المعني تقديم المستندات التالية إلى البنك أو وكيل الحفظ:

(١) نموذج طلب استرداد مكتمل حسب النموذج المعتمد لدى البنك حالياً.

(٢) أصل إشعار/ إشعارات التعاقد الخاص/ الخاصة بالوحدات التي سيتم استرداد قيمتها.

(٣) أية مستندات أخرى حسبما يطلبه البنك وكيل الحفظ للتحقق من هوية وصلاحيات الشخص/ الأشخاص الذي/ الذين قام/ قاموا بالتوقيع على و/ أو تقديم نموذج طلب الاسترداد.

يجب أن تصل المستندات المطلوبة إلى البنك أو وكيل الحفظ في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً (بتوقيت الرياض) قبل ثلاثة أيام عمل من يوم التعامل الذي سيتم استرداد قيمة الوحدات فيه.

٦ - ٣ في حالة عدم تمكن المستثمر من إبراز إشعار التعاقد للبنك أو وكيل الحفظ عند طلبه لأغراض أي استرداد لقيمة وحدات أو أي غرض آخر يتعلق بالصندوق، وقد يطلب البنك من المستثمر التوقيع على إقرار تعويض بالصيغة التي يقرها البنك قبل تنفيذ أية عملية استرداد أو الإفراج عن مبلغ الاسترداد أو إتمام أية معاملة أخرى أو إصدار إشعار تعاقد بدل فاقد فيما يتعلق بالوحدات المعنية.

٦ - ٤ يتم دفع مبلغ الاسترداد وفقاً للأسلوب و/ أو للحساب المحدد في نموذج طلب الاسترداد. ويتم الدفع على مسؤولية وحساب المستثمر مع تحميله أي مصروفات أخرى قد تترتب على ذلك.

٦ - ٥ يتم دفع مبلغ الاسترداد خلال ثلاثة أيام عمل من يوم التعامل الذي أنجز الاسترداد أثناءه، ومع ذلك لن يتحمل البنك و/ أو وكيل الحفظ المسؤولية عن أية خسارة أو

تبعة أو تكلفة أو مصروفات يتكبدها المستثمر نتيجة لأي تأخير في إنجاز تلك الدفعة.

٧ - سعر الاسترداد:

يتم تحديد سعر الاسترداد الذي يدفعه الصندوق عند أي استرداد لقيمة وحدات خلال أي يوم تعامل من خلال حساب قيمة الأصول الصافية للصندوق طبقاً لنصوص هذه الشروط والأحكام العامة كما هي في وقت التقييم ليوم التعامل ذات الصلة وقسمة الناتج على عدد الوحدات المصدرة.

٨ - تقييم الوحدات:

٨ - ١ يقوم البنك بتحديد قيمة الأصول الصافية للوحدة الواحدة في أي وقت من خلال حساب قيمة الأصول الصافية للصندوق بموجب نصوص هذه الشروط والأحكام العامة وقسمة الناتج على عدد الوحدات المصدرة.

٨ - ٢ يقوم البنك بإجراء تقييم للوحدات كما هي في كل يوم تعامل، مع إرسال إشعار بقيمة الوحدات إلى كل مستثمر خلال ١٤ يومًا من يوم التعامل الأخير لكل فترة ربع سنوية.

٩ - تأجيل أو تعليق طلبات الاشتراك والاسترداد:

٩ - ١ قد يعتمد البنك - بعد الحصول على موافقة الجهة الرقابية (مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما») إلى تأجيل تقييم الوحدات أو تأجيل أو تعليق الاشتراك في أو استرداد قيمة الوحدات خلال أية فترة تشهد وقوع واحد أو أكثر من الأحداث أو الظروف التالية:

(١) تعليق أو منع التعامل بالوحدات لأي سبب من الأسباب، أو
(٢) تغير ظروف السوق أو وقوع أي حادث آخر يحول دون إمكانية تقييم الوحدات أو الاشتراك فيها أو استردادها أو يجعل مثل هذا التصرف غير ملائم عملياً وفقاً لتقدير البنك الحصري.

٩ - ٢ إن قرار البنك فيما يتعلق بأي تأجيل أو تعليق هو قرار نهائي وملزم، وسيقوم البنك بإخطار كل مستثمر في أقرب فرصة ممكنة بأي تأجيل أو تعليق، وكذلك بزوال ظروف التأجيل أو التعليق. وينبغي على البنك ضمان رفع أي تأجيل أو تعليق في أول يوم عمل يلي اليوم الذي يعلم البنك فيه بزوال الظروف أو الأحداث المسببة للتأجيل أو التعليق، مع عدم وجود أي سبب قائم آخر يتم التصريح بالتأجيل أو التعليق بموجبه.

٩ - ٣ لا يجوز استرداد قيمة أية وحدات في أي يوم تعامل يكون الاسترداد خلاله مؤجلاً أو معلقاً، وفي حالة قيام المستثمر بتقديم طلب استرداد ولم يتخذ عليه إجراء بسبب ذلك التأجيل أو التعليق، يحق للمستثمر سحب طلب الاسترداد شريطة استلام البنك لإشعار كتابي بهذا الخصوص قبل زوال أسباب التأجيل أو التعليق. وما لم يتم سحب الطلب على هذا الأساس، سيتم إنفاذ الاسترداد في أول يوم تعامل يلي تاريخ رفع التأجيل أو التعليق.

١٠ - عوامل المخاطرة:

١٠ - ١ عام: ينطوي الاستثمار في الصندوق على بعض المخاطر، لذا يجب على المستثمرين المرتقبين دراسة المخاطر التالية قبل الاستثمار في الصندوق. ولا يمكن تقديم أي ضمان للتأكيد على أن محفظة الصندوق الاستثمارية ستحقق أي دخل أو زيادة في قيمتها. إن الأداء السابق لا يعتبر بالضرورة دليلاً على الأداء المستقبلي، كما أن قيمة الاستثمارات والدخل المتحقق منها قابلة للانخفاض بالإضافة إلى الارتفاع.

١٠ - ٢ مخاطر السوق: يخضع الصندوق - بحكم استثماره على المستوى العالمي في عدد من الأسواق - للمخاطر المألوفة التي تنطوي على الاستثمار في تلك الأسواق، بما في ذلك المخاطر الاقتصادية ومخاطر اضطراب الأسواق.

١٠ - ٣ المخاطر السياسية و/أو التشريعية: قد تتأثر قيمة أصول الصندوق بالعوامل السياسية و/أو التشريعية مثل التطورات السياسية على الساحة الدولية والتغيرات في السياسات الحكومية والتغيرات الضريبية والقيود على الاستثمارات الأجنبية وتصدير العملة وتذبذبات أسعار العملة وغير ذلك من التطورات التي قد تطرأ على قوانين وتشريعات الدول التي قد يتم الاستثمار فيها.

١٠ - ٤ مخاطر القطع الأجنبي/العملة: على الرغم من تقييم الوحدات بالدولار الأمريكي قد يستثمر الصندوق أصوله في أوراق مالية مقيمة بعملة أخرى. وبالتالي فإن قيمة الأصول الصافية للصندوق مقيمة بالدولار الأمريكي ستذبذب تبعاً للتغيرات في سعر القطع الأجنبي بين الدولار الأمريكي والعملات التي تقيم استثمارات الصندوق بها. وعليه قد يتعرض الصندوق لمخاطر القطع الأجنبي/العملة. وعلى الرغم من إمكانية دخول البنك - بصفته مديرًا للصندوق - في صفقات تحوط للعملات لحساب الصندوق وفقاً لتقديره المطلق، قد لا تتوفر إمكانية التحوط ضد انكشاف الصندوق لمخاطر القطع الأجنبي/العملة في أي وقت محدد، كما قد لا يكون هذا الإجراء عملياً.

١٠ - ٥ قبول المخاطر: يقر المستثمر (طبيعياً كان أم اعتبارياً) باستيعابه وقبوله للمخاطر الموصوفة أعلاه.

الاسم:

التوقيع:

١١ - الأتعاب والمصاريف:

١١ - ١ تستحق الرسوم التالية بشكل أسبوعي وتدفع من قبل الصندوق شهرياً في نهاية كل شهر:

(١) أتعاب إدارية يقتطعها البنك بنسبة ١,٥٪ سنوياً من قيمة الأصول الصافية للصندوق على أن لا يقل الحد الأدنى للرسم عن ١٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً.

(٢) رسم أداء يقتطعه البنك شهرياً في آخر يوم تعامل من كل شهر (تاريخ حساب رسم الأداء) عندما يتجاوز سعر الوحدة ١,٠٪ عن سعر الوحدة الأعلى المسجل في تاريخ حساب رسم أداء سابق على أن يتم احتساب ١,٠٪ من قيمة التجاوز.

ولن يدفع رسم أداء للبنك إذا:

- كانت قيمة الأصول الصافية للوحدة بتاريخ حساب رسم الأداء للشهر الحالي أقل منها بتاريخ حساب رسم الأداء لأي شهر سابق.
- كانت قيمة الأصول الصافية للوحدة بتاريخ حساب رسم الأداء للشهر الحالي أقل من سعر الإصدار المبدئي للوحدة.

(٣) يدفع الصندوق مصاريف حفظ وتعامل على النحو التالي:

قيمة الأصول الصافية	مصاريف الحفظ والتعامل
من ٠ - ١٠٠ مليون دولار أمريكي	٠.١٠٪ سنوياً
أكثر من ١٠٠ مليون - ٢٠٠ مليون دولار أمريكي	٠.٠٧٪ سنوياً
أكثر من ٢٠٠ مليون دولار أمريكي	٠.٠٥٪ سنوياً.

كما يدفع الصندوق بالإضافة إلى ذلك رسم محاسبة سنوي ثابت قيمته ٣٥,٠٠٠ دولار أمريكي.

١٢ - إدارة الصندوق والمهام الإدارية:

١٢ - ١ يطلب كل مستثمر من/ ويفوض البنك - الذي يتعهد - بإدارة الصندوق واستثمار أصوله وفقاً لأهداف الاستثمار المحددة في هذه الوثيقة.

١٢ - ٢ كما يخول المستثمر البنك بتفويض صلاحياته ومهامه كلياً أو جزئياً وفقاً لما يراه ملائماً إلى مؤسسة مالية واحدة أو أكثر (أو شركات تابعة لها) يختارها البنك (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر فروع البنك وشركاته التابعة والفرعية ومراسلوه) والتعاقد مع أية جهة منها لتقديم خدمات إدارة استثمارات واستشارات وخدمات إدارة و/أو حفظ فيما يتعلق بأصول الصندوق سواء بشكل مباشر أو من خلال طرف ثالث وفقاً للشروط التي يحددها البنك بناءً على تقديره المطلق. ولن يفصح البنك فيما يتعلق بأي تفويض من هذا القبيل عن أية معلومات تخص أي مستثمر إلا إذا كان ذلك الإفصاح ضرورياً بموجب أحكام أي قانون أو نظام مرعي وفقاً لأي اختصاص ساري المفعول أو وفقاً لطلب معقول من الطرف الآخر المعني. وبغض النظر عن أي تفويض من هذا القبيل، سيبقى البنك مسؤولاً عن الصلاحيات أو المهام التي قام بتفويضها للآخرين بموجب أحكام هذه الفقرة.

١٢ - ٣ سيضمن البنك قيام موظفين مؤهلين بشكل مناسب بأداء دوره كمدير للصندوق في كافة الأوقات. كما سيوفر البنك للصندوق خدمات أفراد مؤهلين لإنجاز المهام الإشرافية والإدارية والكتابية لضمان إدارة الصندوق بشكل فعال بما في ذلك مسك الدفاتر والسجلات ومعالجة طلبات الاشتراك والاسترداد والدفعات والرد على استفسارات المستثمرين. كما سيشرف البنك على أداء الخدمات الإدارية والمهنية المقدمة لحساب الصندوق من قبل أطراف أخرى.

١٢ - ٤ سيتم تسجيل وحفظ كافة أصول الصندوق باسم الصندوق على أن يقوم وكيل الحفظ بحفظ أصول الصندوق. كما سيكون البنك مخولاً بممارسة كافة الحقوق المترتبة

على الوحدات المملوكة للصندوق وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية. ولن يكون الصندوق ولا البنك مسؤولاً عن أية أفعال أو إخفاق أو أخطاء أو قصور من قبل أي مدير أو مستشار أو إداري أو وكيل حفظ أو وسيط أو وكيل فيما يتعلق بالصندوق إلا إذا ترتب ذلك على قصور مقصود أو إهمال جسيم من قبل البنك بصفته مديراً للصندوق.

١٢ - ٥ يقر المستثمر بأن البنك سيكون مطالباً بتوخي الحيلة والحذر في ممارسة صلاحياته ومهامه بصفته مديراً للصندوق فقط بالقدر المألوف أو المتعارف عليه بالنسبة للترتيبات ذات الطبيعة المشابهة. ولن يكون البنك مسؤولاً أمام الصندوق أو أي مستثمر عن أي خطأ في التقدير أو خسارة أو تبعة أو تكلفة أو مصروفات يتكبدها الصندوق أو أي مستثمر بشكل متصل بالصندوق إلا إذا ترتبت الخسارة أو التبعة أو التكلفة أو المصروفات المذكورة على قصور مقصود من قبل البنك في ممارسة مهامه كمدير للصندوق. ومع مراعاة ذلك، يتعهد الصندوق بتعويض البنك عن/ وتجنبيه الضرر من أي/ وكل التبعات والخسائر والتكاليف والمصروفات التي قد يتكبدها البنك أو يحكم بها عليه بصفته مديراً للصندوق.

١٢ - ٦ سيتم رد قيمة الوحدات واستيفاء أية مسؤوليات على الصندوق من أصول الصندوق حصرياً دون أي حق رجوع من أي نوع كان على أصول البنك أو أي شركة تابعة أو مساهم أو شخص آخر يرتبط بالبنك.

١٢ - ٧ قد يبرم البنك صلات أو تعاملات مع بنوك أخرى ومؤسسات مالية وشركات استثمارية أو أطراف أخرى تشارك في إصدار وبيع وشراء أو حفظ أصول تتم حيازتها لحساب الصندوق من وقت لآخر. كما قد يكون البنك أو أية شركة تابعة أو مساهم أو شخص آخر مرتبط بالبنك طرفاً مقابلاً في أية معاملة أو صفقة يبرمها الصندوق. كما قد يكون للبنك علاقة مصرفية مع الصندوق شرط أن لا تتعارض جميع هذه التعاملات مع الضوابط الشرعية للصندوق.

١٣ - مستشار الاستثمار ومستشار الرقابة الشرعية ووكيل الحفظ:

١٣ - ١ قام البنك، بصفته مديراً للصندوق، بالتعاقد مع كل من:

(١) شركة شرودر إنفيستمنت منجمنت إنترناشيونال ليميتد (Schroder Investment Management International Ltd.) للعمل كمستشار استثمار (مستشار الاستثمار) للمدير.

(٢) فضيلة الشيخ/ عبد المحسن العبيكان للعمل كمستشار رقابة شرعية أولى للمدير فيما يتعلق بإبرام الاستثمارات لحساب الصندوق، و

(٣) بنك تشيز مانهاتن - فرع لندن (The Chase Manhattan Bank, London Branch) للعمل كوكيل حفظ لأصول الصندوق (وكيل الحفظ).

١٣ - ٢ تخضع الترتيبات الموصوفة بالفقرة ١٣ - ١ أعلاه للتغيير، وفيما لو توقف أي من المؤسسات أو الأفراد المذكورين بالفقرة ١٣ - ١ أعلاه عن العمل بأية صفة من الصفات المشار إليها بجانب أسمائهم أعلاه، سيتخذ البنك كافة الخطوات المتاحة له بشكل معقول لضمان تعيين البديل والمحافظة على استمرارية خدماته.

١٤ - القيود على الاستثمار:

يخضع استثمار أصول الصندوق لقيود محددة، وعليه فقد قرر البنك بهذا السياق أن القيود التالية تنطبق على الصندوق:

قيود عامة:

- استثمار الصندوق نسبة لا تتعدى ١٠٪ من الموجودات الإجمالية في الأوراق المالية لأية شركة واحدة.
- استثمار الصندوق نسبة لا تتعدى ٣٠٪ من الموجودات الإجمالية في النقد أو أدواته المكافئة.
- استثمار الصندوق نسبة لا تتعدى ١٠٪ من الموجودات الإجمالية في أية فئة من الأوراق المالية الصادرة عن أية شركة.
- استثمار الصندوق في عدد لا يقل عن ثلاث دول لأغراض تنويع محفظته الاستثمارية.
- استثمار الصندوق في عدد لا يقل عن خمس قطاعات أو تصنيفات سوقية لأغراض تنويع محفظته الاستثمارية.
- استثمار الصندوق فقط في تلك الدول المدرجة على مؤشر أم أس سي آي الدولي (MSCI).

قيود شرعية:

- عدم استثمار الصندوق في أية دول يحظر مستشار الرقابة الشرعية للصندوق الاستثمار فيها على وجه التحديد.
- استثمار الصندوق فقط في الشركات المدرجة على وجه التحديد في قائمة معتمدة من قبل مستشار الرقابة الشرعية للصندوق.
- وقد يطلب البنك أو مستشار الاستثمار أو الشركات التابعة لأي منهما من مستشار الرقابة الشرعية للصندوق النظر في إضافات محتملة للقائمة المعتمدة من وقت لآخر.
- كما يقوم المدير بمراجعة القائمة التي اعتمدها مستشار الرقابة الشرعية لأغراض استثمار الصندوق فيها بشكل منتظم وإطلاع مستشار الاستثمار على أية تغييرات أو أحكام أو تعديلات يقرها مستشار الرقابة الشرعية للصندوق.
- تنطبق القيود المذكورة أعلاه اعتباراً من تاريخ إبرام صفقة الاستثمار ذات الصلة، ويضمن البنك اتخاذ إجراءات علاجية فورية في حالة خرق أي قيد من القيود المذكورة أعلاه إلا إذا عُرِي سبب الخرق إلى زيادة أو نقص قيمة الاستثمارات أو تغيرات أسعار الصرف أو استلام حقوق وعلاوات ومزايا أخرى ذات طبيعة رأس مالية أو أي إجراء آخر يؤثر على كل مالك من مالكي صفقة الاستثمار المعنية. وعلى الرغم من ذلك، سيأخذ البنك بعين الاعتبار القيود على الاستثمار عند النظر في التغييرات اللاحقة على/ أو الإضافات إلى محفظة الصندوق الاستثمارية.

١٥ - إنهاء وتصفية الصندوق:

١٥ - ١ للبنك الحق بتصفية الصندوق اختياريًا بموافقة ساما إذا:

(١) تم إصدار أمر أو اتخاذ قرار بتصفية الصندوق، أو

(٢) طرأ تغيير على القوانين أو استجدت ظروف أخرى يرى البنك وفقًا لتقديره أنها تشكل سببًا ملائمًا لتصفية الصندوق، أو وقع أي حادث تنتفي بموجبه الصفة النظامية للصندوق أو يحول دون استمراره بشكل عملي.

١٥ - ٢ في حالة تصفية الصندوق سيتم توزيع صافي عائد التصفية، بعد تسديد أية التزامات، على المستثمرين بشكل متناسب مع قيمة الأصول الصافية للوحدات المملوكة لكل منهم.

١٦ - الموقف الضريبي والقيود على تحويل النقد الأجنبي:

١٦ - ١ لا توجد أية ضرائب مستحقة على الصندوق في المملكة العربية السعودية بتاريخ إصدار وثيقة الشروط والأحكام العامة هذه.

١٦ - ٢ لا توجد أي قيود على تحويل العملة في المملكة العربية السعودية بتاريخ إصدار وثيقة الشروط والأحكام العامة هذه.

١٧ - توزيع الأرباح:

لن يقوم الصندوق بتوزيع أرباح على الوحدات في العادة، إذ ستتم إعادة استثمار الدخل والإيرادات المحققة للصندوق بما فيها المكاسب الرأسمالية، ومع ذلك يحتفظ المدير بصلاحيته توزيع أرباح فيما لو رأى وفقًا لتقديره أن التوزيع يخدم مصالح المستثمرين.

١٨ - التدقيق والقوائم المالية:

١٨ - ١ يعد الصندوق قوائم مالية مدققة لكل سنة تنتهي في ٣١ ديسمبر.

١٨ - ٢ يوفر البنك نسخ من القوائم المالية المدققة للصندوق لاطلاع المستثمرين عند الطلب.

١٩ - تعديل وثيقة الشروط والأحكام العامة:

يحتفظ البنك بحقه في تعديل هذه الشروط والأحكام العامة في أي وقت من الأوقات وفقًا لتقديره المطلق شريطة: (١) حصول البنك على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي على أي تعديل يستدعي الحصول على الموافقة المذكورة، و(٢) قيام البنك بإرسال إشعار حول أي تعديل مقترح إلى كل مستثمر، على أن يحتوي الإشعار على نسخة من النص المعدل مع تحديد تاريخ سريان مفعول التعديل على أن يسري مفعوله بعد انقضاء ٣٠ يومًا على الأقل من تاريخ الإشعار.

٢٠ - الممثلون المفوضون:

للمستثمر الحق في تفويض شخص واحد أو أكثر (الممثلون المفوضون) بالتصرف نيابة

عن المستثمر فيما يتعلق بالصندوق وذلك من خلال تعبئة وتقديم وثيقة تفويض إلى البنك بصيغة مقبولة له. وللبنك الحق في افتراض تمتع الممثل المفوض بصلاحيات وسلطات مطلقة للتصرف نيابة عن المستثمر فيما يتعلق بكافة الأمور ذات الصلة باستثمار المستثمر بالصندوق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاشتراك في/ واسترداد قيمة الوحدات.

٢١ - الإشعارات:

ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك تحديداً في هذه الوثيقة، يعتبر أي إشعار يرسل إلى أي مستثمر بموجب وثيقة الشروط والأحكام العامة هذه مقدماً أصولياً ونافذاً إذا أرسل للمستثمر (طبيعياً كان أم اعتبارياً) على عنوانه المبين بسجلات البنك في حينه.

٢٢ - التقويم الميلادي:

تستند كافة الإشارات إلى الفترات الزمنية بهذه الشروط والأحكام العامة إلى التقويم الميلادي.

٢٣ - القانون واللغة:

٢٣ - ١ تخضع هذه الشروط والأحكام العامة وأية تعاملات تبرم بموجبها للأنظمة والتشريعات السارية بالمملكة العربية السعودية. وسيحال أي نزاع يترتب على هذه الشروط والأحكام العامة أو أي تعامل يرتبط بها حصرياً إلى لجنة تسوية المنازعات المصرفية بالمملكة العربية السعودية التي تعمل تحت مظلة ساما.

٢٣ - ٢ يعتبر النص العربي لهذه الشروط والأحكام العامة بمثابة ترجمة متفق عليها عن النص الإنجليزي، كما أنه النص المعتبر لكافة الأغراض. ويقر الأطراف باحتمال تعذر ترجمة بعض العبارات والألفاظ الواردة بالنص الإنجليزي إلى اللغة العربية ترجمة دقيقة، ويقررون بناءً عليه بإمكانية الرجوع إلى النص الإنجليزي لأغراض التفسير.

٢٤ - قوانين الأوراق المالية:

لا يجوز لأي شخص يخضع لأي اختصاص خارج المملكة العربية السعودية اعتبار وثيقة الشروط والأحكام العامة هذه بمثابة عرض لشراء وحدات (كما هي معرفة أدناه) إلا إذا أجازت قوانين ذلك الاختصاص عرض و/أو بيع الوحدات للشخص المذكور دون إخضاع الصندوق لمتطلبات التسجيل أو أي تشريعات أخرى ترتبط في العادة بعروض الاشتراك العام في الأوراق المالية، علماً بأنه لم يتم اتخاذ أي إجراء - كما لا يعتمز البنك اتخاذ أي إجراء - لقيد الوحدات أو تأهيلها للقبول بموجب أي اختصاص يشترط اتخاذ مثل هذا الإجراء.

لم ولن يتم تسجيل الوحدات بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣ وتعديلاته (قانون الأوراق المالية)، كما لا يمكن عرضها أو بيعها في الولايات المتحدة الأمريكية أو لحساب أو مصلحة أي مواطن أو مقيم بالولايات المتحدة الأمريكية أو أي

شخص آخر يعتبر من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية حسب التعريف الوارد في الفقرة «ق» (س) من قانون الأوراق المالية الأمريكي إلا بموجب استثناء لأحكام القانون المذكور أو صفقة لا تخضع لها. وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق لم ولن يسجل كشركة استثمار بموجب قانون شركات الاستثمار الأمريكي لعام ١٩٤٠ وتعديلاته. أوافق/نوافق على الشروط والأحكام المذكورة آنفًا.

الاسم: اسم وتوقيع المسؤول:

التوقيع:

التاريخ: ختم الفرع:

للمزيد من المعلومات أو الحصول على طلب الاكتتاب يرجى زيارة أقرب فرع للبنك العربي الوطني أو الاتصال على أي من الأرقام التالية:

مجموعة الاستثمار:

هاتف (٠١)٤٠١٠٩٣٠ - (٠١)٤٠٤٤١٠٠ فاكس: (٠١)٤٠٣٠٤٠٩

إدارة الاستثمار والتمويل بالمرابحة:

هاتف (٠١)٤٦٠٠٠٥٥ - (٠١)٤٦٠٠٧٥٢ فاكس: (٠١)٤٦٠٠٧٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

صندوق الراجحي للأسهم العالمية

رغبة في توفير فرص الاستثمار لعملاء الشركة في الأسهم العالية الجودة في الأسواق العالمية الرئيسية، تقدم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (صندوق الراجحي للأسهم العالمية) والذي يتوقع أن يكسب فوق متوسط من العائدات في سوق الأسهم العالمية، حيث تقوم الشركة بدور المدير المنفذ، ويقوم المستثمرون بدور المالك، ولهذا فإن علاقة الإدارة بالمستثمرين محدودة بالقواعد الشرعية التي تحكم الإجارة في الإسلام. وسيتم تأسيس الصندوق وفقاً للأحكام والشروط التالية:

أولاً: المؤسسون:

١ - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

٢ -

تقوم إدارة الصندوق نيابة عن المكتتبين بإصدار أسهم جديدة، أو بيع أسهم المكتتبين.

ثانياً: تعريف الصندوق:

يعدُّ صندوق الراجحي للأسهم العالمية، والذي يعرف لاحقاً بـ«الصندوق»، قناة استثمارية مناسبة للمستثمرين من الأفراد والشركات الراغبين في تحقيق نمو لرأس مالهم في استثمار طويل الأجل في أسهم شركات عالمية ذات عائد جيّد، ومختارة اختياراً سليماً بناءً على تصورين: أحدهما: العائد المجزي، والثاني: السلامة الشرعية.

ثالثاً: أهداف الصندوق:

١ - نمو رأس المال عن طريق تحقيق معدل عائد يعادل، أو يزيد عن متوسط عائدات الأسهم في الأسواق المالية العالمية خلال فترة متوسطة إلى طويلة الأجل (أكثر من ثلاث سنوات).

٢ - توفير سيولة للمستثمرين بغرض الاسترداد الجزئي أو الكلي لاستثماراتهم، ولتحقيق أرباح يفضل الاحتفاظ بالاستثمارات لحين انقضاء دورة كاملة على الأقل في هذه الأسواق، والتي لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات كما ذكر في الفقرة (١) أعلاه.

٣ - اختيار الشركات العالمية التي تشتري وتباع أسهمها من قبل الصندوق بناءً على الأسس المالية والشرعية التالية:

أ - أن يكون نشاط الشركة في مجال لا تحرمه الشريعة الإسلامية، مثل: التجارة في الكحول، والتبغ، والقمار، ولحوم ومنتجات الخنزير، والفنادق، والسينما، وصناعة الأسلحة، والبنوك الربوية.

ب - أن تكون نسبة المديونية في رأس مال الشركة إلى أسهم حاملي المساهمة أقل من ١ : ٣.
٤ - يعمل الصندوق وفقاً للضوابط الشرعية التي أصدرتها الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

رابعاً: إدارة الصندوق:

شركة الراجحي لإدارة الاستثمار المحدودة شركة متخصصة في إدارة صناديق الاستثمار المسجلة خارج السعودية، وبهذا فهي تتولى إدارة وتشغيل (صندوق الراجحي للأسهم العالمية) ككيان مالي مستقل بذاته لا صلة له بأصول الشركة، وبناء على ذلك فلها الحق في تحديد السياسات والأحكام واللوائح التي تحكم عمليات الصندوق وفقاً للأهداف المذكورة أعلاه.

كما يمكن للمدير أيضاً أن يدخل في ترتيبات مع أي مؤسسات أخرى؛ لتحقيق استثمار ما، أو جلب حماية، أو أي خدمات إدارية أخرى.

وعلى المدير أن يحتفظ بأصول الصندوق كأصول قائمة بذاتها موجهة للاستثمار المحدد ولمصلحة المستثمرين فقط، وهذه الأصول لا تنضوي تحت أصول الشركة إلا فيما يخص دخول الشركة من وقت لآخر كواحد من المستثمرين.

ويمكن للمدير أيضاً أن يبرم عقوداً مع أطراف أخرى لجلب أي خدمات يمكن أن تساهم في أداء الصندوق، ويتوقع على سبيل المثال أن الإدارة برغم قيامها بإدارة الصندوق مباشرة بما فيه من اتجار مناسب في الأسهم، وتحويل للعملة فإن الإدارة ستستعين بواحد أو أكثر من البنوك العالمية، أو السماسرة المختصين ليقوم بمهمة المشورة في أسواق أو أسهم محددة، وتكافأ الجهة التي تقوم بتلك الاستشارة على أساس نسبة محددة من الأصول التي للصندوق.

خامساً: عملة الصندوق:

عملة الصندوق هو الريال السعودي، والتي ستقوم بها استثماراته ووحداته، ويقبل اشتراكات العملاء بأي عملة أخرى من العملات العالمية الرئيسية على أساس سعر الصرف السائد عند الاشتراك لدى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار في ذلك التاريخ، ويتحمل الراغبون في تحويل استحقاقاتهم بعملة غير الريال السعودي مخاطر تذبذب سعر الصرف لتلك العملات عند تاريخ التحويل.

سادساً: تقييم وحدات الصندوق:

أ - يتم احتساب سعر الوحدة، وتقييم أصول الصندوق كل يوم عمل، ويتم إعلان السعر عند الساعة التاسعة صباحاً من كل يوم العمل.

ب - يتم تقييم أصول الصندوق بناء على أسعار الأقفال للأسواق المالية التي يستثمر فيها الصندوق أصوله.

ج - تحسب قيمة الوحدة بتقسيم إجمالي القيمة السوقية لأصول الصندوق مضافاً إليه إجمالي الدخل بما في ذلك الدخل المستحق ناقصاً التزامات الصندوق (الأتعاب الإدارية أو مصروفات الصندوق) على عدد الوحدات القائمة في يوم التقييم.

د - يحق لإدارة الصندوق تحديد أسعار الوحدات دون إشعار مسبق، وذلك حسبما تقدم في الفقرة (أ) من هذه المادة، وتصبح هذه الأسعار هي السارية المفعول إلى أن تجدد الإدارة التقييم.

سابعاً: الاكتتاب في الصندوق:

يتم الاكتتاب في الصندوق على أساس قيمة الوحدة المعلنة عند فتح باب الاكتتاب، وقد تم تحديد سعر الوحدة أثناء فترة الاكتتاب بمائة دولار (١٠٠ دولار)، والذي تغطيه فترة الاكتتاب لمدة شهرين فقط، تبدأ من.....، وتنتهي بنهاية شهر.....، والحد الأدنى للاشتراك هو خمسون وحدة (٥٠ وحدة)، وهي أيضاً الوحدات التي لا يسمح بالاحتفاظ بالمساهمة دونها في أي وقت، ويحتفظ المدير بحق تصفية الحساب ببيع الوحدات بالسعر المعلن في أي وقت يكون الرصيد تحت ذلك المستوى، وأي اشتراك إضافي يجب ألا يقل عن عشرة وحدات (١٠ وحدات)، وتقبل استثمارات الاشتراك يومياً من اليوم الثالث في الشهر، وحتى الثالث والعشرين من الشهر نفسه، ويكون الاشتراك خلال ساعات العمل بفروع الشركة المعتمدة حسب السعر المعلن حينئذ، ويطلب من المستثمر تعبئة بيانات استمارة الاشتراك والتوقيع عليها بالموافقة، كما يطلب منه أيضاً إبراز الهوية، ويمكن لإدارة الصندوق أن تغير مؤقتاً أيام الاشتراك حسبما تراه.

ثامناً: الاسترداد:

أ - تقبل الاستردادات يومياً من اليوم الأول في الشهر، وحتى اليوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه.

ب - يتم الاسترداد من الصندوق بتحرير طلب الاسترداد الخاص بذلك، على أن يقدم خلال ساعات العمل بفروع الشركة المعتمدة.

ج - يتم دفع المبلغ المسترد في مدة أقصاها اليوم الثالث من الشهر التالي، وبالسعر المعلن لآخر يوم عمل لشهر الاسترداد.

د - يحق لإدارة الصندوق تغيير أيام الاسترداد حسبما ترى الإدارة.

تاسعاً: قبول أو رفض طلبات الاكتتاب أو الاسترداد:

يحق لإدارة الصندوق أن توقف إعلان التقييم مؤقتاً، أو توقف إصدار الاكتتاب، وتحويل الوحدات أو استردادها، وذلك بعد إيضاح الأسباب الكافية لمثل ذلك التصرف.

عاشراً: مخاطر الاستثمار:

تعتبر عمليات الاستثمار في مجال الأسهم العالمية، ذات مدى يتراوح ما بين المتوسط إلى طويل الأجل، وقد يتضمن درجة معينة من المخاطر؛ نظراً لتأثرها بتقلبات أسعار الأسهم، وكذلك أسعار صرف عملاتها في تلك الأسواق، ولتقليل تلك المخاطر ما أمكن، عمدت إدارة الصندوق على التنوع الواسع لمحفظة الصندوق من حيث التوزيع الجغرافي للأسواق العالمية المعروفة، وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تستثمر فيها الشركات التي تتميز بقوة مركزها المالي.

حادي عشر: إشعارات التأكيد وكشف الحساب:

تصدر إدارة الصندوق إشعار التأكيد لكل مستثمر عند بداية الاشتراك، أو عند الإضافة والاسترداد، كما يتم إصدار كشف حساب مفصل لكل مستثمر كل ثلاثة أشهر، وترسل هذه الكشوف والإشعارات على العنوان البريدي للمستثمر، كما هو مبين في نماذج الاشتراك، ويجب إخطار البنك بأي أخطاء بكشف الحساب أو الإشعار خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ وصول تلك الإشعارات أو الكشوف، ولن تكون إدارة الصندوق مسؤولة بعد ذلك التاريخ عن أية نتائج تترتب عن التأخير في الإبلاغ عن الأخطاء.

ثاني عشر: مصروفات وأتعاب الإدارة:

أ - تتقاضى الإدارة عمولة غير مستردة لمرة واحدة فقط عند بداية الاكتتاب وبنسبة (.....%).

ب - تتقاضى الإدارة (.....%) من أصول الصندوق سنوياً، وتدفع كل ربع سنة.

ج - تتقاضى الإدارة (.....%) حافزاً تشجيعياً، ولا يؤخذ هذا الحافز إلا عند زيادة صافي الأرباح عن (.....%)، ويؤخذ هذا الحافز من القسم الزائد فقط، ومن أجل حساب ذلك فإن قيمة الصندوق ستحسب في نهاية كل يوم مقربة إلى نهاية كل سنة، ويعتبر الصندوق في حكم المصنف في ذلك اليوم، ويعاد وضع يوم الأساس لحساب أتعاب الإدارة.

د - يتحمل الصندوق كل المنصرفات المتعلقة بإنشاء وإدارة الصندوق، أي على سبيل المثال تكاليف تسويق، وبيع الأسهم، وتكاليف التحويلات، والمبالغ المستردة، ومكافآت الهيئات الاستشارية، والأتعاب الموضحة في البند رابعاً، وأتعاب المحاسبة، والمراجعة، ورسوم التسجيل، وعمولات السماسرة، وأي مصروفات مشابهة.

هـ - في حالة خسارة الصندوق - لا سمح الله - فإن شركة الراجحي للإدارة تتعهد بإعادة ما استلمته من الصندوق من أتعاب تخصها مقابل الإدارة.

ثالث عشر: استخراج الزكاة الشرعية:

نظراً لاختلاف مدد الاستثمار من مستثمر لآخر، فإنه يصعب تحديد الفترة التي يحول فيها الحول لكل منهم على حدة، مما يصعب معه حساب زكاة أموال المستثمرين بالصندوق، وعلى كل مستثمر أن يخرج بنفسه زكاة ماله في الوقت الذي يحول فيه الحول عليه.

رابع عشر: الأنظمة والقوانين:

تحكم إجراءات ولوائح الصندوق أحكام الشريعة الإسلامية واللوائح والشروط المطروحة في هذا البيان، كما تخضع أيضًا لقوانين مؤسسة النقد العربي السعودي والقوانين السعودية عامة أي تعديلات تطرأ عليها مستقبلاً بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وتسري هذه الأحكام ما لم تعدلها الإدارة بعد جلب الموافقات اللازمة من الجهات المختصة، وبعد إبلاغ المستثمرين، وفي كل الأحوال تخضع التعديلات لموافقة الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

خامس عشر: التفويض بإدارة الصندوق:

بما أن عدد المؤسسين أو المستثمرين بهذا الصندوق سيكون كبيراً مما يتعذر معه إدارة الصندوق جماعياً، فلهذا فقد اجتمع رأي المؤسسين والمستثمرين على منح شركة الراجحي للإدارة حق إدارة الصندوق، أي أنها تملك الحق بهذا الإجماع على إكمال تأسيس الصندوق وإدارته نيابة عنهم جميعاً، وأن تقوم بكل الخطوات اللازمة للإصدار، وأن تقوم بصياغة اللوائح والقوانين التي بها تدار عمليات الصندوق دون أن تتعارض مع بنود هذا البيان، ويعتبر هذا الإعلان تفويضاً من كل المستثمرين لإدارة الصندوق دائماً، وفي كل الأحوال ما دام الصندوق قائماً، وليس لأحد المستثمرين أن يعارض ذلك؛ لأنه يتعلق بحق الآخرين، ويجري كل ذلك على ما هو موضح حتى موعد إنهاء أعمال الصندوق.

سادس عشر: تصفية الصندوق:

يعتبر الصندوق مفتوحاً وليس هناك تاريخ محدد لإنهاء عمله، ويحق لإدارة الصندوق تصفيته بالكامل إذا رأت أن حجم أصوله لا يسمح بالاستمرار في تشغيله، أو بسبب تغير الأنظمة التي تحكم عمل الصناديق، أو لأي سبب آخر طارئ، وعلى إدارة الصندوق عند اتخاذ قرار التصفية تحديد أسلوب وطريقة التصفية، على أن يراعى في ذلك الأنظمة المحاسبية والقانونية المتبعة محلياً، وبعد إجازة طريقة التصفية من الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار مع إبلاغ المستثمرين بذلك خلال ثلاثين يوماً (٣٠ يوماً) من قرار التصفية.

سابع عشر: موافقة وإقرار:

أقر بأنني - قبل اشتراكي في هذا الصندوق - قد اطلعت على هذه الشروط الخاصة باتفاقية صندوق الراجحي للأسهم العالمية المبينة أعلاه، وأوافق عليها جملة وتفصيلاً، وأوقع على ذلك، وقد تسلمت نسخة منها.

ثامن عشر: عنوان المراسلة الدائم:

الدولة: المدينة: ص.ب.: الرمزي البريدي:
هاتف عمل: هاتف آخر: فاكس:

عن إدارة الصندوق	المستثمر
الاسم:	الاسم:
التوقيع:	المهنة:
الفرع:	الجنسية:
	تاريخ الميلاد:
	رقم الهوية ومكان إصدارها وتاريخها:
	التوقيع:
صفة المشترك: () فرد () شركات خاصة () شركات عامة () أخرى	
حرر في يوم / / ١٤ هـ الموافق / / ١٩ م	
وقعت نسختان من هذه الاتفاقية إحداهما للمشارك، والأخرى للحفظ مع إدارة الصندوق.	
عنوان المراسلة: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، إدارة الاستثمار ص.ب ٢٨ الرياض ١١٤١١.	
المملكة العربية السعودية.	
رقم المستثمر:	
نماذج توقيع العميل:	
الختم الرسمي:	

ملحق رقم ١/ب
صناديق الاستثمار
بالسندات

صندوق الأهلي للاستثمار الوطني الأحكام والشروط

١ - الوصف :

صندوق الأهلي للاستثمار الوطني (الصندوق) هو فئة الاستثمارات قصيرة الأجل المقيمة بالريال السعودي وهو مصمم للمستثمرين الذين يرغبون في المحافظة على رأس المال والسيولة وتحقيق دخل يتماشى مع الأهداف، كما يجنب المستثمر مخاطر تذبذب أسعار العملات الأجنبية ويستثمر الصندوق أمواله في القطاعين العام والخاص. يوفر الصندوق للمستثمرين وسائل مناسبة لاستثمار أموالهم للحصول على عوائد مرتفعة لا يحصل عليها إلا كبار المستثمرين والشركات والتي تكون عادة أعلى من تلك التي يحصل عليها كل مستثمر على حدة. ويعاد استثمار جميع الأرباح التي يحققها الصندوق وبذلك تزيد قيمة الأموال المستثمرة مما يؤدي إلى زيادة رصيد كل مستثمر.

يتم استثمار أصول الصندوق في سندات التنمية للحكومة السعودية والوسائط المالية المقيمة بالريال السعودي وأية وسائل مالية أخرى يرى المدير أنها تناسب الصندوق.

قام بتأسيس الصندوق البنك الأهلي التجاري (البنك) س.ت.١٥٨٨٠٠١٥٣٧٠٠٠ شارع الملك عبد العزيز ص.ب.٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١، وقد كلف البنك إدارة خدمات الاستثمار لديه (المدير) بإدارة الصندوق والإشراف عليه - مركز النخيل، تقاطع طريق المدينة مع شارع فلسطين ص.ب.١٥٨٤٤ جدة ٢١٤٥٤.

٢ - أهداف الاستثمار :

تتمثل أهداف الصندوق في الآتي :

- تقليل المخاطرة في رأس المال إلى درجة كبيرة.
- تحقيق عائد على رأس المال.
- توفير السيولة عند طلب المستثمر.

٣ - مخاطر الاستثمار :

صمم هذا الصندوق ليكون استثمارًا ذا مخاطر قليلة إلى متوسطة. ولذا فإن عائداته يمكن أن تقارن بتلك التي تدرها الوسائط الاستثمارية المالية قصيرة إلى متوسطة الأجل. ويعتمد العائد من هذا الاستثمار على أحوال السوق المتغيرة لذا فإن قيمة وحدات الصندوق والعائد عليها لن يخلو من التذبذب.

٤ - الحد الأدنى للاشتراك:

الحد الأدنى للاشتراك في الصندوق هو ١٠,٠٠٠ ريال سعودي على أن تكون الاشتراكات اللاحقة بمبلغ لا يقل عن ٥,٠٠٠ ريال سعودي ولكن ليس من الضروري أن يكون مبلغ الاشتراك من مضاعفات هذه المبالغ. يتعين على المستثمرين الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد قدره ١٠,٠٠٠ ريال سعودي وفي حالة عدم توفر الحد الأدنى، يحق للمدير استرداد الوحدات كاملة حسب قيمتها الجارية وإنهاء حساب المستثمر.

٥ - أيام الاشتراك:

الصندوق مفتوح للاشتراك والاسترداد في كل يوم عمل سعودي (يوم الاشتراك). كل الاشتراكات التي تتم نقدًا بالريال السعودي يجب أن تدفع قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا من يوم الاشتراك لكي تبدأ المشاركة في الصندوق من يوم الاشتراك. أما الاشتراكات التي تتم بطرق دفع أخرى، فإنها تحتاج إلى وقت إضافي لتسويتها وتحصيلها وتبدأ المشاركة في الصندوق في يوم الاشتراك الذي يحصل فيه الصندوق على قيمة جيدة لها. يوم العمل السعودي هو أي يوم تكون فيه البنوك السعودية مفتوحة للعمل. سوف تحتاج الطلبات والاشتراكات التي تتم بعد الساعة الثانية عشرة ظهرًا إلى يوم عمل سعودي إضافي.

٦ - أوقات الاسترداد:

يجوز الاسترداد في أي يوم اشتراك شريطة استلام إشعار خطي بالاسترداد في أو قبل الساعة الثانية عشرة ظهرًا من يوم الاشتراك. وسوف يتم دفع مبلغ الاسترداد في يوم العمل السعودي الثالث بعد يوم الاشتراك. أما إشعارات الاسترداد التي تتم بعد الساعة الثانية عشرة ظهرًا فإنها تحتاج إلى يوم عمل سعودي إضافي. ويحق للمدير - حسب ما يراه مناسبًا، تأجيل طلبات الاسترداد من الصندوق في أي يوم من أيام الاشتراك إذا وجد أن إجمالي قيمة الاستردادات تزيد عن مجموع إجمالي قيمة الاشتراكات والسيولة المتوفرة في الصندوق. يجب أن لا تقل قيمة الوحدات المستردة عن مبلغ ٥,٠٠٠ ريال سعودي.

على المستثمر أن يدرك أنه في حالة حدوث صعوبات في الأسواق المالية تجعل من المتعسر استرداد أو تقييم وحدات الصندوق فإن أيام الاشتراك أو الاسترداد قد تتغير مؤقتًا حسب ما يراه مدير الصندوق مناسبًا.

٧ - العملة:

يتعامل الصندوق بالريال السعودي. وإذا تقدم المستثمر بعملة أخرى غير الريال السعودي فإن سعر التحويل الذي يستخدمه البنك يخضع للتغيير في حالة حدوث تغيير في سعر الصرف الرسمي في أي وقت يقع بين تاريخ استلام مبلغ الاشتراك ويوم الاشتراك وهو اليوم الذي تبدأ فيه الوحدات المشتراة في المشاركة الفعلية في الصندوق، وتكون تلك المخاطر، إن وجدت، على حساب المستثمر دون أن يترتب أي التزام على البنك أو الصندوق أو المدير.

٨ - الرسوم والمصروفات الإدارية :

يتقاضى المدير من الصندوق في كل يوم اشتراك مقابل الخدمات التي يقدمها للصندوق أتعاب إدارية سنوية تعادل واحد في المائة (١٪) من قيمة إجمالي أصول الصندوق، ولمدير الصندوق الحق في استرداد أي مصروفات أخرى يتم إنفاقها نيابة عن الصندوق تتعلق بأتعاب تدقيق الحسابات والخدمات القانونية، حفظ الأسهم والاستشارات، والسندات، خدمات الوساطة وتكاليف التشغيل وغيرها من المصاريف المماثلة.

٩ - إجراءات الاشتراك :

عند الاشتراك بوحدة في الصندوق يطلب من المستثمر أن يقوم أولاً بتعبئة طلب فتح حساب استثمار ونموذج اشتراك وهي متوفرة في فروع معينة للبنك وتوقيع هذه الأحكام والشروط ويتم تقديمها مع مبلغ الاشتراك إلى صراف معين يقوم بإعادة صور من النماذج إلى مقدم الطلب كسند استلام. ويجب على المستثمر إبراز بطاقة الأحوال (للمواطنين السعوديين) أو جواز السفر أو الإقامة (لغير السعوديين).

أما بالنسبة للاشتراكات اللاحقة فيطلب من المستثمر تعبئة نموذج اشتراك واتباع نفس الإجراءات. ويقبل الدفع نقدًا أو بواسطة شيكات أو شيكات سياحية بأية عملة قابلة للتحويل وإذا تم الدفع بعملة أخرى غير الريال السعودي فإن ذلك قد يتسبب في تأخير وتكاليف إضافية لتحويل تلك الدفعات إلى الريال السعودي. ويرجى من المستثمرين الذين يرغبون في الدفع عن طريق نظام التحويل بين البنوك مراجعة مندوبي خدمات الاستثمار في فروع البنك المحددة وذلك قبل إصدار تعليمات التحويل إلى بنوكهم.

١٠ - رفض طلب الاشتراك :

يحتفظ المدير والبنك بالحق في رفض أي طلب فتح حساب و/أو الاشتراك بالصندوق. وفي تلك الحالة تعاد للمستثمر قيمة الاشتراك بدون أي عائد وذلك في غضون مدة معقولة حسبما يقرره المدير.

١١ - احتساب سعر الوحدة :

يتم تقييم محفظة الصندوق في كل يوم عمل سعودي. ويستخدم هذا التقييم في تحديد سعر الوحدة وكذلك أسعار الشراء والبيع للوحدات كلما كان ذلك ممكنًا، ويتم احتساب سعر الوحدة بتقسيم إجمالي قيمة المحفظة زائدًا كل الدخل بما في ذلك الدخل المستحق ناقصًا الأتعاب الإدارية وأية مصاريف أخرى على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت.

١٢ - أسعار الشراء والبيع :

يحتفظ المدير بالحق في تحديد أسعار الشراء والبيع لوحدات الصندوق والتي تسري على المستثمرين الحاليين والمحتملين دون إشعار مسبق. سعر الشراء هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين، أما سعر البيع فهو السعر الذي يبيع به المدير الوحدات

إلى المستثمرين. وسوف تكون أسعار الشراء والبيع متاحة للمستثمرين من خلال شبكة فروع البنك الأهلي التجاري ومن خلال الصحف المحلية.

١٣ - إجراءات الاسترداد:

يقدم المستثمر طلباً لاسترداد قيمة الوحدات كلياً أو جزئياً في أي وقت وذلك بتعبئة وتقديم نموذج الاسترداد الذي يمكن الحصول عليه من فروع معينة للبنك. لإثبات الشخصية يجب أن يقوم المستثمر بإبراز بطاقة الأحوال السعودية أو جواز السفر أو الإقامة وأن يتم تسجيل رقمها على نموذج الاسترداد. وعلى المستثمر تحديد ما إذا كان يرغب في استرداد قيمة وحداته كلياً أو جزئياً.

١٤ - الاسترداد من قبل المدير:

يحتفظ المدير والبنك بالحق في استرداد الوحدات التي تم بيعها إلى أي مستثمر كلياً أو جزئياً مع إرسال إشعار للمستثمر فيما بعد وذلك دون إبداء الأسباب لذلك ودون تحمل المدير أو البنك لأية مسؤولية.

١٥ - مشاركة البنك:

لقد كان البنك المستثمر الوحيد عند بداية الصندوق. وبينما يهدف البنك إلى تقليص استثماره في الصندوق لصالح المستثمرين، إلا أنه سيحتفظ من وقت لآخر بالاستثمار في كمية متواضعة من الوحدات لدعم سيولة الصندوق واستقراره.

١٦ - المسؤوليات:

(أ) مسؤوليات المدير:

المدير هو المسؤول عن الإدارة العامة لاستثمارات الصندوق والأنشطة المتعلقة بذلك. ويجوز للمدير أن يدخل في ترتيبات مع مؤسسات أخرى لأجل تقديم خدمات الاستثمار وحفظ الأسهم والخدمات الإدارية الأخرى. ويحتفظ المدير تحت عهده للمستثمرين ولمنفعتهم فقط بأصول الصندوق كمجموعة واحدة متكاملة متساوية الحقوق وذلك بموجب الأحكام والشروط الخاصة بالصندوق. وبالتالي فإن تلك الأصول لا تشكل جزءاً من موجودات البنك إلا بالقدر الذي قد يحتفظ فيه البنك من وقت لآخر بوحدات في الصندوق كمستثمر.

(ب) مسؤوليات المستثمر:

بعد قبول المستثمر لهذه الأحكام والشروط بمثابة تفويض من هذا المستثمر للمدير باستثمار الاشتراك/ الاشتراكات في الصندوق وتأكيد على قبول ذلك المستثمر بأن المخاطرة التي ينطوي عليها الصندوق تقع عليه وليس على المدير أو البنك.

(ج) حدود مسؤولية المدير والبنك:

لا يضمن المدير ولا البنك رأس مال المستثمر المبدئي ولا يضمن عائداً على

الاستثمار. بالإضافة لذلك لا يتحمل المدير ولا البنك أية مسؤولية أيًا كانت عن أية خسارة أو ضرر قد تلحق بالمستثمر وتنشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أداء المدير لواجباته المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط.

١٧ - كشوفات الحساب والإشعارات:

يصدر المدير إشعار تأكيد لكل مستثمر كلما كان هناك اشتراك أو استرداد للوحدات. ويتم إصدار كشف حساب يبين موقف المستثمر المالي بالتفصيل كل ثلاثة أشهر أو حسيما يحدده المدير. وترسل الكشوفات والإشعارات إلى المستثمرين على عنوانهم البريدي المبين في نموذج فتح الحساب إلا إذا تم إشعار البنك كتابيًا بأي تغيير في العنوان. ويجب إخطار البنك بأية أخطاء خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إصدار تلك الكشوفات والإشعارات وبعد ذلك تصبح الكشوفات الصادرة عن المدير نهائية وحاسمة ولا يكون المدير أو البنك مسؤولين تجاه أي مستثمر فيما يتعلق بأي اختلاف فيما عدا الخطأ الظاهر.

لا يتحمل المدير ولا البنك أية مسؤولية عن أية نتائج تنشأ عن التأخير في استلام الكشوفات والإشعارات التي يحتفظ بها البنك بناء على تعليمات المستثمر. ويتم تدقيق القوائم المالية للصندوق من قبل مراجعي حسابات مستقلين في غضون ١٢٠ يومًا من نهاية السنة المالية للصندوق. وسوف ترسل صورة عن القوائم المالية المدققة إلى المستثمرين عند الطلب.

١٨ - سرية الصندوق:

تدار أعمال الصندوق ومستثمرية بأقصى درجات السرية وفي جميع الأوقات، ولا ينبغي تفسير ذلك بأنه يحد من اطلاع السلطة التنظيمية للصندوق (مؤسسة النقد العربي السعودي) على سجلات الصندوق لأغراض الإشراف النظامي.

١٩ - عهدة الصندوق:

تجري صفقات الصندوق في المملكة العربية السعودية، ويتم حيازة الأصول وحسم الخصوم باسم الصندوق ويتم الاحتفاظ بالأوراق المالية لمحفظه الصندوق، إن وجدت، في عهدة البنك أو مع جهة أو أكثر من مراكز حفظ المستندات المالية المعترف بها دوليًا والتي يعينها المدير.

٢٠ - النظام الواجب تطبيقه:

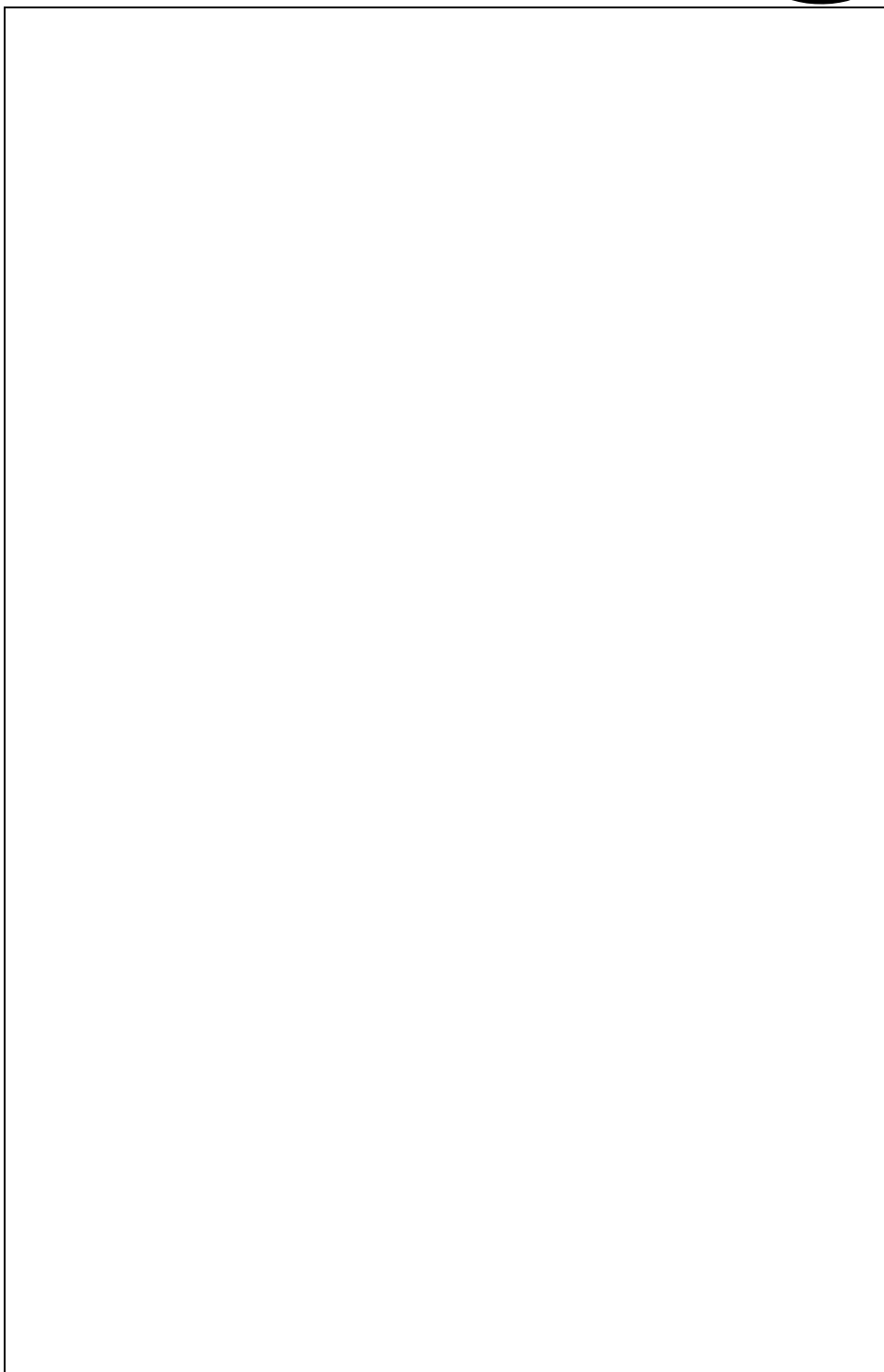
تخضع هذه الأحكام والشروط لأنظمة وقوانين المملكة العربية السعودية وأي نزاع ينشأ حولها سوف يتم إحالته إلى لجنة تسوية المنازعات المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي. وإذا كان أحد المستثمرين خاضعًا لقوانين دولة أخرى غير المملكة العربية السعودية فإنه يترتب على هذا المستثمر أن يخضع لتلك القوانين دون أن يكون هناك أي التزام على الصندوق أو المدير أو البنك.

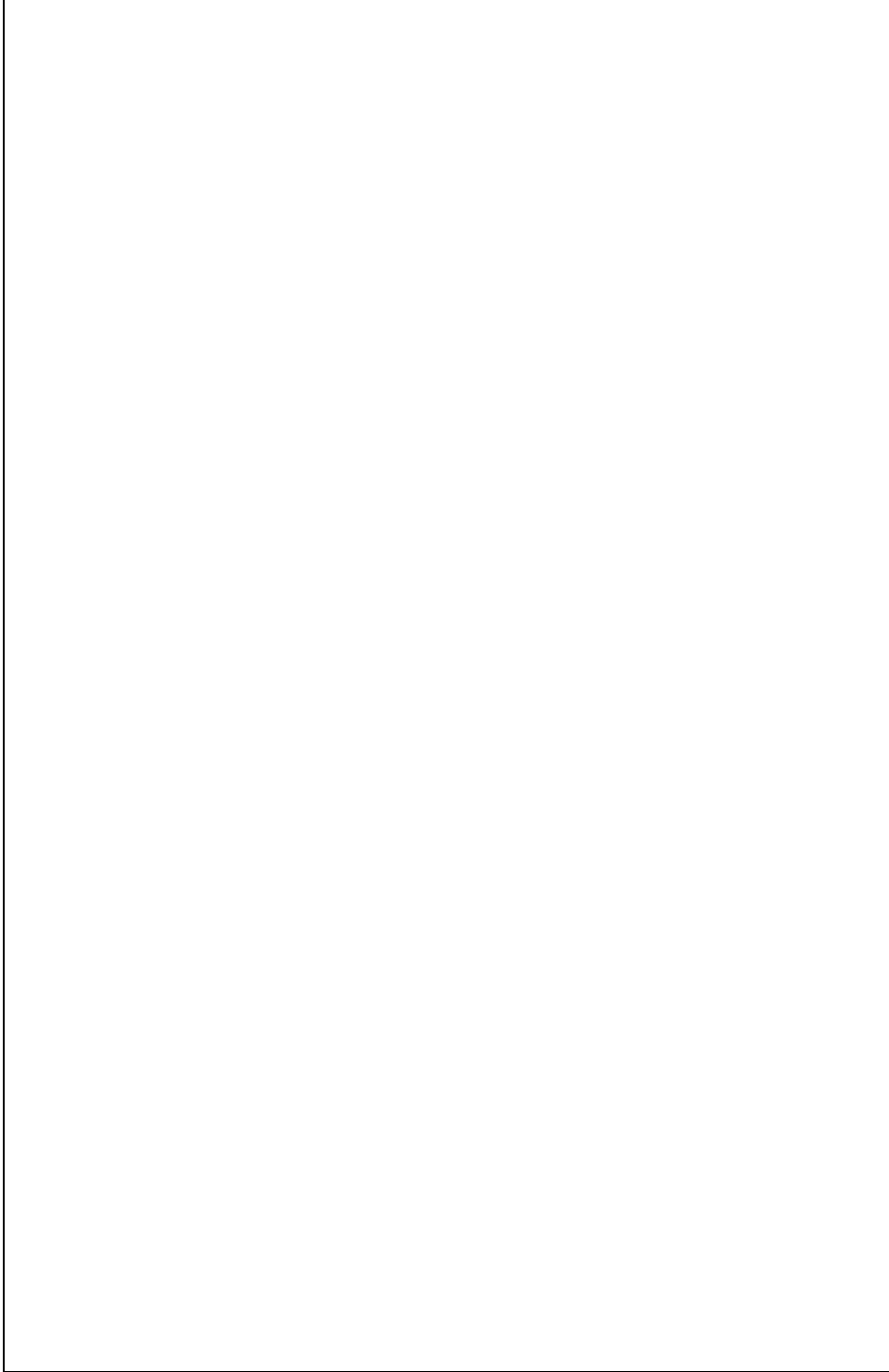
٢١ - إنهاء الصندوق:

يحتفظ المدير بحق إنهاء الصندوق دون أن يترتب على ذلك فرض أي جزاء على أي طرف مشارك، وذلك بتوجيه إشعار خطي يرسل إلى المستثمرين وإلى السلطة التنظيمية قبل ثلاثين يومًا. وفي تلك الحالة يتم تصفية محفظة الصندوق وتوزع حصيلة التصفية على المستثمرين وفق نسبة مساهمتهم في الصندوق.

٢٢ - التغييرات في الأحكام والشروط:

تظل هذه الأحكام والشروط سارية المفعول إلى أن يجري عليها البنك تعديلًا جوهريًا ويخضع ذلك لموافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي ويتم إشعار المستثمرين خطيًا بذلك.





صناديق الاستثمار بالسندات

الأحكام والشروط

صناديق البنك السعودي البريطاني هو الاسم العام لمجموعة صناديق الاستثمار التي يديرها البنك السعودي البريطاني (البنك) والتي توفر للمستثمرين وسيلة فعالة وقليلة التكلفة للاشتراك في صناديق الاستثمار المشتركة مع قابلية التنقل من صندوق إلى آخر. يوفر البنك السعودي البريطاني ثلاثة صناديق للاستثمار بالسندات (الصناديق) مقيمة بالريال السعودي والدولار الأمريكي على النحو التالي:

- * صندوق السندات الحكومية السعودية.
- * صندوق السندات بالدولار الأمريكي.
- * صندوق السندات العالمية.

١ - وصف الصناديق:

يمثل كل واحد من الصناديق المذكورة أعلاه برنامجاً استثمارياً مشتركاً غير محدد المدة ينشأ بالاتفاق بين إدارة الصناديق المشتركة (المدير) وهو قسم الاستثمار التابع للبنك السعودي البريطاني (البنك) والمستثمرين (المشاركين). وقد صممت صناديق السندات هذه لتحقيق معدلات نمو متوسطة إلى طويلة الأجل من خلال الاستثمار في أسواق السندات ذات العائد المرتفع على المدى الطويل.

٢ - أهداف وسياسة الاستثمار:

يتضمن الملحق المرفق بهذه الشروط والأحكام شرحاً للسياسة والأهداف الرئيسية الخاصة بكل صندوق ويحق للمدير اقتراض الأموال بدون تحديد بضمانة أصول الصندوق وذلك حسب الحاجة للوفاء بالمتطلبات على المدى القصير شريطة ألا يتعدى هذا الاقتراض في أي وقت نسبة ١٥٪ من أصول الصندوق.

٣ - إدارة الصندوق:

يتولى المدير إدارة الصندوق وبموجب الاتفاقية يطلب المشترك من المدير ويفوضه باستثمار أصول كل صندوق وفقاً لأهداف وسياسة الاستثمار الواردة في الملحق المرفق كما يفوضه بأن يخول صلاحياته لواحدة أو أكثر من المؤسسات المالية (والتي تعمل بصفة مستشار أو مدير فرعي أو أمين أو وكيل أو وسيط للصندوق) والتي يختارها المدير (بما في ذلك على سبيل الذكر وليس الحصر البنك ومراسيله والمؤسسات التابعة له) وأن يتعاقد مع

ذلك المستشار أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل أو الوسيط على تقديم خدمات الاستثمار أو الحفظ لأصول الصندوق، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ويدرك المشترك ويوافق على أن الخدمات المذكورة أعلاه سوف تقدم نظير أتعاب يتم احتسابها على الصندوق. وفيما يتعلق بتحويل الصلاحيات فإن المشترك يدرك أن البنك لن يفشي أية معلومات عن المشترك في الصندوق إلى ذلك الاستشاري أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل الشرعي أو الوسيط. وسيقوم المدير بتزويد الصندوق بخدمات الموظفين المؤهلين للقيام بالمهام الإشرافية والإدارية والمحاسبية لإدارة الصندوق إدارة فعالة بما في ذلك مسك الدفاتر وقيود الاشتراك والاسترداد والسجلات وقيود معاملات البيع والشراء والحوالات المالية وتأكيد وإعطاء معلومات عن الحسابات والأرصدة استجابة لاستفسارات المشتركين. كما سيشرف مدير الصندوق على الخدمات الاستشارية والإدارية والمهنية المقدمة من قبل الأطراف الأخرى.

يجوز اعتبار وحدات الصندوق بمثابة ضمانات تمنح مقابلها تسهيلات طبقاً لتقدير المدير فقط ويتم استرداد الوحدات ودفع التزامات الصندوق من أصول الصندوق فقط بدون الرجوع على أصول المدير أو البنك أو مستشار الاستثمار. هذا ولن يحصل المشترك على أية حقوق محددة فيما يتعلق بكل أو أي جزء معين من الاستثمار في محفظة الصندوق. ومن ناحية أخرى لا يجوز للمشارك تحويل أو التنازل عن أية حقوق والتزامات منصوص عليها بدون موافقة خطية من المدير ولا يتحمل المدير المسؤولية عن أي تصرف أو إهمال أو عن الملاءة المالية للوكلاء أو المؤسسات المالية التي يتم التعامل معها خلال الظروف الاعتيادية للعمل.

٤ - الطبيعة الائتمانية لصناديق الاستثمار:

يوافق المشترك على أن أي قرار أو إجراء يتم اتخاذه من قبل المدير فيما يتعلق بالأصول المحفوظة في الصندوق من وقت لآخر بموجب هذه الاتفاقية سوف تكون لحساب المشترك وعلى مسؤوليته.

٥ - الاشتراك في وحدات الصناديق:

يمكن للمشاركين الراغبين في شراء أي من وحدات الصناديق تعبئة نموذج طلب الاستثمار وتسليمه إلى إدارة خدمات الاستثمار التابعة للبنك مصحوباً.

أ - بالمبلغ الضروري للاشتراك.

أو

ب - بتفويض بالخصم من حساب لدى البنك.

يتضمن الملحق المرفق بياناً بالحد الأدنى للاشتراك المبدئي والحد الأدنى للاشتراك الإضافي والحد الأدنى للاشتراك الشهري وتواريخ تقييم الوحدات في كل صندوق.

ويتم الاشتراك في الصندوق من خلال شراء الوحدات بالسعر الآجل ويحتفظ المدير بحق رفض مشاركة المستثمرين في الصندوق إذا رأى أن هذا الاشتراك (ضمن أشياء أخرى) قد يؤدي لخرق الأنظمة السارية على الصندوق والتي قد تفرض من قبل السلطات المختصة من وقت لآخر.

في حال دفع قيمة الوحدات بعملة خلاف العملة المحددة للصندوق فسيتم تحويل هذه العملة بواسطة المدير حسب سعر الصرف السائد لدى البنك حينئذ وسوف يصبح الشراء نافذاً عند تحويل الأموال إلى عملة الصندوق وبناء على السعر الآجل للوحدة. ويجوز للمدير أيضاً دعوة البنك للاشتراك في الصندوق من خلال تقديم رأس المال المبدئي ويجوز للبنك من وقت لآخر شراء وبيع وحدات في الصندوق لحسابه الخاص. تحفظ جميع الوحدات دون إصدار شهادات مقابلها وسوف يحتفظ المدير بسجل لكل صندوق يحوي بيانات أصحاب الوحدات وسوف يتلقى المشترك إشعاراً عند تنفيذ كل معاملة يتضمن التفاصيل الكاملة المتعلقة بهذه المعاملة.

٦ - تاريخ سريان الاستثمار:

يبدأ سريان استثمار الأموال الموضوعة من قبل المشترك في أي من الصناديق اعتباراً من أقرب يوم للتقييم وذلك على أساس التسعير الآجل كما هو موضح في الملحق المرفق، وفي حالة الدفع بواسطة شيك فإن الاستثمار يصبح نافذاً فقط اعتباراً من يوم التقييم الذي يلي تحصيل قيمة الشيك مباشرة. أما الاستثمار المستلم من المشترك بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق فسوف يعتبر نافذاً فقط من التاريخ الذي يلي يوم التقييم.

٧ - استرداد الوحدات:

يجوز للمشارك طلب استرداد جزء من أو كل الوحدات الخاصة به وذلك من خلال استكمال وتوقيع نموذج الاسترداد وفقاً للشروط المنصوص عليها في الملحق المرفق. سوف يتم تنفيذ كافة طلبات الاسترداد المستلمة بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق في يوم التقييم التالي وتدفع عائدات البيع للمستثمر في اليوم الذي يلي يوم التقييم المعني. وإذا ما تسبب أي استرداد للوحدات في تخفيض الاستثمار الخاص بالمشارك في الصندوق إلى ما دون الحد الأدنى الموضح بالملحق المرفق فسيتم رد كامل قيمة الاستثمار وتدفع الأموال ذات العلاقة إما عن طريق قيدها في حساب المشترك لدى البنك أو بواسطة شيك مصرفي أو حوالة تلوكسية وذلك وفقاً لتعليمات المشترك بعد اقتطاع الأجر الخاصة بالتحويل أو التلكس.

٨ - التقييم:

يتم تقييم كل صندوق في يوم التقييم المحدد لكل صندوق على حدة كما هو موضح بالملحق المرفق.

٩ - صافي قيمة الأصول لكل وحدة:

يتم احتساب قيمة الوحدة لأغراض الشراء أو الاسترداد من خلال طرح المبالغ المترتبة على الصندوق بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر الرسوم المحددة بالمادة (١٤) من إجمالي قيمة أصول هذا الصندوق ويحدد سعر الوحدة بقسمة الرقم الناتج من هذه العملية على إجمالي عدد وحدات الصندوق المستحقة في تاريخ التقييم ذي العلاقة.

١٠ - الأرباح وتوزيعها:

تعتبر الصناديق أوعية لتجميع الدخل حيث يعاد استثمار الأرباح المتحققة في الصندوق ولن يتم توزيعها كأرباح عن الوحدات وبالتالي فإن القيمة المتزايدة للصندوق من خلال إعادة استثمار الدخل سوف ترفع من قيمة وسعر الوحدات.

١١ - وصف الوحدات:

يجوز للمدير إصدار عدد غير محدد من الوحدات لأي من الصناديق وتكون جميعها ذات فئات متساوية وتمثل كل وحدة حصة مشتركة متساوية في الصندوق وفي حال تصفية أي من الصناديق فإن حصة كل وحدة تحتسب بالتناسب مع صافي أصول الصندوق المتوفرة للتوزيع إلى المشتركين.

١٢ - النقل بين الصناديق:

يجوز للمشاركين نقل استثماراتهم من صندوق إلى آخر وذلك بعد تعبئة وتوقيع نماذج الطلب والاسترداد الضرورية وسيتم تنفيذ عملية النقل في أول فرصة يتزامن فيها يوم التقييم لكلا الصندوقين مع اقتطاع أي أجور مطابقة على الصندوق البديل وفي حال وجود فرق في العملات بين الصندوقين المنقول بينهما فسيقوم المدير بتحويل الأموال حسب سعر الصرف المعتمد لدى البنك.

١٣ - أسعار العرض والطلب:

سوف يقوم المدير طبقاً لتقديره الخاص بتحديد أسعار العرض والطلب للوحدات وسوف تنطبق تلك الأسعار على جميع المستثمرين الحاليين أو المحتملين علماً بأن سعر الطلب هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين بينما يعني سعر العرض السعر الذي يعرض به المدير بيع وحدات للمستثمرين.

١٤ - الرسوم والمصاريف الإدارية:

سوف يتقاضى المدير رسوم إدارية من كل صندوق مقابل إدارته لهذا الصندوق وذلك وفقاً لما هو موضح في الملحق المرفق وسيتم احتساب الرسوم الإدارية واقتطاعها يومياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق. علاوة على ذلك سيتم احتساب رسوم اشتراك لمرة واحدة على كل مشترك بواقع ٣٪ عن كل اشتراك وسيتم اقتطاع هذه الرسوم من قبل المدير عند استلام الأموال من المشترك. كما يتحمل كل صندوق جميع المصاريف المترتبة على إدارة الصندوق مثل الأتعاب القانونية ومصاريف التدقيق والطباعة والترويج والمصاريف الأخرى ذات الطبيعة المستمرة كرسوم الوساطة والحفظ ومصاريف المعاملات.

١٥ - إيقاف المؤقت لاحتساب القيمة الصافية للأصول:

يجوز إيقاف التعامل في أي صندوق بموجب موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي إذا رأى البنك بأن تقييم الأصول أصبح غير عملي.

١٦ - الأموال والأمان:

سوف يتم شراء وبيع السندات ووضع الودائع لدى مؤسسات مالية مرموقة ومعروفة على المستوى العالمي ومن خلال وسطاء يتمتعون بسمعة حسنة. وسوف يتم فصل أموال كل صندوق عن أموال البنك وتحفظ تلك الأموال والسندات المملوكة لكل صندوق لدى مؤسسات مالية كبيرة يتم اختيارها بواسطة البنك.

١٧ - العنوان البريدي:

ترسل كافة الكشوف والإشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بالاستثمار والصادرة من المدير إلى المشتركين عن طريق البريد على العنوان المدون على نموذج طلب الاشتراك في الصناديق أو أي عنوان آخر يتم تزويده خطياً من قبل المشترك إلى المدير. وتقع على المشترك مسؤولية تزويد المدير بالعنوان البريدي الصحيح في كل الأوقات وإبلاغ المدير فوراً بأي تغيير في العنوان وفي حال عدم تزويد العنوان الصحيح للمدير من قبل المشتركين أو إخطاره على وجه التحديد بعدم رغبتهم استلام أية مراسلات بريرية بما في ذلك كشوف الحساب والإشعارات المتعلقة باستثماراتهم فإن المشترك يوافق على تعويض المدير وحمايته والتنازل عن كافة الحقوق والمطالبات العائدة للمشاركين مقابل المدير والناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من عدم تزويد الكشوف والإشعارات أو المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستثمار أو عدم تمكن المشتركين بسبب ذلك من الاستجابة إلى/ أو طلب معالجة أي أخطاء أو أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوف والإشعارات والمعلومات الأخرى.

١٨ - الكشوف الدورية/الإشعارات:

سوف يتم إصدار كشف بنهاية كل ربع سنة ميلادية يوضح مركز المستثمر بالتفصيل علاوة على تقرير أداء الاستثمار وترسل إلى العنوان البريدي المدون من قبل المستثمر على نموذج الطلب إلا إذا تم الإبلاغ خطياً عن تغيير العنوان.

١٩ - مخاطر الاستثمار:

ما لم يحدد خلاف ذلك بالنسبة لصندوق معين فإن الصندوق يخضع لتقلبات السوق مما قد يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع أسعار وحدات الصندوق وبالتالي فإن المشترك عند طلبه استرداد الأموال قد لا يستلم نفس المبلغ الذي استثمره. كما يوافق المشترك على أن التغيير في أسعار الصرف بين العملات قد ينشأ عنه أيضاً زيادة أو انخفاض في قيمة الوحدات حسبما تقتضي الظروف (وذلك بالنسبة لصناديق معينة كما هو موضح بالملحق المرفق).

٢٠ - الحسابات المدققة:

يقوم المدير طبقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي بإعداد بيانات مالية مدققة لكل صندوق في نهاية كل سنة ميلادية وسيتم تزويد كافة فروع البنك بتلك الحسابات على أن ترسل إلى المشترك بناء على طلب كتابي منه كما يجب على المدير إعداد بيانات مالية غير مدققة بصفة نصف سنوية وإتاحتها للمشاركين حسب الطلب.

٢١ - إنهاء الصندوق :

يحتفظ المدير بحق إنهاء أي من الصناديق وذلك بإعطاء إشعار خطي مسبق مدته ثلاثون يومًا إلى المشتركين بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد وفي هذه الحالة سيتم تصفية أصول الصندوق وتأدية التزاماته وتوزيع ما يتبقى من حصيلة هذه التصفية إلى المشتركين بنسبة ما تحمله وحداتهم إلى إجمالي الوحدات التي يؤكد المدير بأنها صادرة آنذاك.

٢٢ - التقويم الميلادي :

سوف تكون جميع الإشارات إلى الفترات الزمنية الواردة في هذه الشروط والأحكام وفقًا للتقويم الميلادي.

٢٣ - تعديل الشروط والأحكام :

يجوز للمدير طبقًا لتقديره وحده تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت شريطة الحصول على موافقة مؤسسة النقد على هذه التعديلات في الحالات التي تتطلب مثل تلك الموافقة كما يشترط على المدير إشعار المشتركين عن طريق البريد بالتعديلات المقترحة وتزويدهم بنسخة من النص المعدل، وسوف تصبح التعديلات نافذة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ هذا الإشعار.

٢٤ - المشترك :

يجوز أن يكون المشترك شخصًا منفردًا أو بالاشتراك مع آخرين أو مؤسسة أو شركة تضامن أو شركة ذات مسؤولية محدودة وفي حال كون المشترك شخصين أو أكثر فإن أي استثمار في الصناديق (ما لم يحدد خلاف ذلك) يعتبر ملك مشترك لهؤلاء الأشخاص والذين يفوضون المدير بالتصرف وفقًا للتعليمات الخطية الصادرة من كليهما أو من أي منهم وإذا كان المشترك مؤسسة أو شركة تضامن أو شركة ذات مسؤولية محدودة فإنه يتوجب على المشترك قبل السماح له بالاستثمار في الصناديق تزويد المدير بصورة من سجله التجاري وصورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي وإذا اقتضى الأمر صورة من قرارات مجلس الشركة على أن تقدم جميعها بصورة مرضية للمدير.

٢٥ - وفاة المستثمر :

في حالة وفاة المشترك سوف يحتفظ المدير بالوحدات إلى حين المطالبة بها من قبل وكيل مفوض أو منفذ الوصية مدعمة بالمستندات التي يطلبها البنك.

٢٦ - القانون السائد :

تخضع كافة معاملات الصناديق إلى القوانين والأنظمة السائدة من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية كما تخضع لإشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ويجب إحالة أي نزاع إلى مؤسسة النقد فقط ويعلم المشتركون ويوافقون على أن عمليات شراء وبيع الأصول والاستثمارات والممتلكات والأنشطة الأخرى ذات العلاقة التي تتم خارج المملكة العربية السعودية تخضع أيضًا إلى كل القوانين والأنظمة المطبقة لدى السلطات القضائية المعنية التي يتم فيها تنفيذ هذه المعاملات أو التي تقع فيها هذه الأصول أو الاستثمارات أو الممتلكات.

ملحق رقم ١/ج
صناديق الاستثمار
بالمربحة

صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية

الأحكام والشروط

١ - الوصف:

يعتبر صندوق الأهلي للمتاجرة العالمية (الصندوق) من الاستثمارات قصيرة الأجل المقيمة بالدولار الأمريكي. يهدف الصندوق إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين للمشاركة في نتائج الصفقات التجارية التي تتم وفقاً لمبدأ المربحة حيث يتم البحث عن الشركات التي ترغب في بيع بضاعة ما (بشرط أن لا تكون منافية للشريعة الإسلامية) وفي نفس الوقت البحث عن الشركات التي ترغب في شراء نفس البضاعة، وعند توفر الشروط اللازمة للتعامل مع هذه الشركات، يقوم الصندوق بشراء البضاعة من الشركة التي ترغب بالبيع، ثم بيعها للشركة التي ترغب بالشراء بسعر أعلى، على أن يتم الدفع في وقت لاحق يتفق عليه. ويتم إضافة الربح المتحقق من المتاجرة بهذه السلع إلى مجموع أصول الصندوق. مما يؤدي إلى زيادة رصيد كل مستثمر.

قام بتأسيس الصندوق البنك الأهلي التجاري (البنك) س.ت. ٤٠٣٠٠٠١٥٨٨ - شارع الملك عبد العزيز ص.ب. ٣٥٥٥ جدة ٢١٤٨١، وقد كلف البنك إدارة خدمات الاستثمار لديه (المدير) بإدارة الصندوق والإشراف عليه - مركز النخيل، تقاطع طريق المدينة مع شارع فلسطين ص.ب. ١٥٨٤٤ جدة ٢١٤٥٤.

يتميز - الصندوق - كغيره من صناديق الأهلي الاستثمارية - بأنه وسيلة سهلة ومريحة للاستثمار، حيث يمكن للمستثمرين الاشتراك بواسطة شراء وحدات في هذه الصناديق من فروع معينة للبنك الأهلي التجاري، ثم تجمع اشتراكات المستثمرين بعد ذلك وتستثمر بواسطة مدراء متخصصين وفقاً لأهداف كل صندوق. ومن خلال الاشتراك بأحد هذه الصناديق الاستثمارية يحصل المستثمرون على مزايا عديدة كالإدارة المتخصصة، وتنوع مجالات الاستثمار والسيولة والأمان والعائد. وبالطبع يصعب الحصول على هذه المزايا فيما لو قام المستثمر بإدارة استثماراته بمفرده.

٢ - أهداف الاستثمار:

تتمثل أهداف الصندوق في الآتي:

- تقديم خدمة استثمارية لا تعتمد في ربحها على الفائدة.
- المحافظة على رأس المال.
- توفير السيولة عند طلب المستثمر.

٣ - مخاطر الاستثمار:

يعتبر الصندوق من فئة الاستثمارات قليلة المخاطر حيث يهدف الصندوق دائماً إلى خفض معدل المخاطر إلى أقل مستوى ممكن وذلك عن طريق التعامل مع الشركات ذات السمعة المالية الممتازة والمكانة المرموقة عالمياً. إضافة إلى أن جميع الصفقات التجارية ذات أجل قصير، مما يقلل من مستوى المخاطر حيث لا يتعدى الحد الأقصى لتسديد قيمة أي صفقة تجارية عن السنة. كما أن معدل عمر محفظة الصندوق بشكل عام في حدود ثلاثة أشهر تقريباً.

٤ - الحد الأدنى للاشتراك:

الحد الأدنى للاشتراك بالصندوق هو ٢,٠٠٠ دولار أمريكي على أن تكون الاشتراكات اللاحقة بمبلغ لا يقل عن ٢,٠٠٠ دولار أمريكي، ولكن ليس من الضروري أن يكون مبلغ الاشتراك من مضاعفات هذه المبالغ. ويتعين على المستثمرين الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد قدره ٢,٠٠٠ دولار أمريكي، وفي حالة عدم توفر الحد الأدنى، يحق للمدير استرداد الوحدات حسب قيمتها الجارية وإنهاء حساب المستثمر.

٥ - أيام الاشتراك:

الصندوق مفتوح للاشتراك والاسترداد في كل يوم عمل سعودي (يوم الاشتراك). كل الاشتراكات التي تتم نقداً بالدولار الأمريكي أو بالريال السعودي يجب أن تدفع قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاشتراك لكي يبدأ احتساب عوائدها في الصندوق من يوم الاشتراك. أما الاشتراكات التي تتم بطرق دفع أخرى، فإنها تحتاج إلى وقت إضافي لتسويتها وتحصيلها وتبدأ المشاركة في الصندوق في يوم الاشتراك الذي يحصل فيه الصندوق على قيمة جيدة لها. يوم العمل السعودي هو أي يوم تكون فيه البنوك السعودية مفتوحة للعمل. سوف تحتاج الطلبات والاشتراكات التي تتم بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً إلى يوم عمل سعودي إضافي.

٦ - أوقات الاسترداد:

يجوز الاسترداد في أي يوم اشتراك شريطة استلام إشعار خطي بالاسترداد قبل أو عند الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاشتراك. وسوف يتم دفع مبلغ الاسترداد في يوم العمل السعودي الثالث بعد يوم الاشتراك. أما إشعارات الاسترداد التي تتم بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً فإنها تحتاج إلى يوم عمل سعودي إضافي. ووفقاً لمتطلبات الشريعة فإن إجمالي الاسترداد من الصندوق سوف يتم تحديدها فقط بقيمة عقود المراقبة المستحقة والتي يحددها المدير لتتماشى مع مستوى التدفقات النقدية العادية في الصندوق. يجب أن لا تقل قيمة الوحدات المستردة عن مبلغ ٢,٠٠٠ دولار أمريكي.

على المستثمر أن يدرك أنه في حالة حدوث صعوبات في الأسواق المالية والتي تجعل من المتعسر استرداد أو تقييم وحدات الصندوق. فإن أيام الاسترداد أو الاشتراك قد تتغير مؤقتاً حسب ما يراه مدير الصندوق مناسباً.

٧ - العملة:

يتعامل الصندوق بالدولار الأمريكي، وإذا تقدم المستثمر بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي فإن سعر التحويل الذي يستخدمه البنك يخضع للتغيير في حالة حدوث أي تغيير في سعر التحويل الرسمي في أي وقت يقع بين تاريخ استلام مبلغ الاشتراك ويوم الاشتراك وهو اليوم الذي تبدأ فيه الوحدات المشتراة في المشاركة الفعلية في الصندوق، وتكون تلك المخاطر، إن وجدت، على حساب المستثمر دون أن يترتب عن ذلك أي التزام على البنك أو الصندوق أو المدير.

٨ - الرسوم والمصروفات الإدارية:

يتقاضى المدير من الصندوق في كل يوم اشتراك مقابل الخدمات التي يقدمها للصندوق أتعاب إدارية سنوية بواقع ٠,٧٥٪ من قيمة أصول الصندوق. ولمدير الصندوق الحق في استرداد أية مصروفات أخرى يتم إنفاقها نيابة عن الصندوق تتعلق بأتعاب تدقيق الحسابات والخدمات القانونية، حفظ الأسهم، خدمات الوساطة والاستشارات، معالجة البيانات وتكاليف التشغيل وأية مصاريف أخرى مماثلة.

٩ - إجراءات الاشتراك:

عند الاشتراك بوحدة في الصندوق، يطلب من المستثمر تعبئة نموذج طلب فتح حساب استثمار ونموذج طلب اشتراك وهي متوفرة في فروع معينة للبنك وتوقيع هذه الأحكام والشروط. ويتم تقديمها مع مبلغ الاشتراك إلى صراف معين في الفرع يقوم بإعادة صورة من هذه النماذج إلى مقدم الطلب كسند استلام. ويجب على المستثمر إبراز بطاقة الأحوال (للمواطنين السعوديين) أو الجواز أو الإقامة (لغير السعوديين) أما بالنسبة للاشتراكات اللاحقة في الصندوق لنفس المشترك فإنه يتعين على المستثمر تعبئة نموذج طلب اشتراك واتباع نفس الإجراءات. ويقبل الدفع نقدًا أو بواسطة شيكات أو شيكات سياحية بأية عملة قابلة للتحويل بسهولة إلى الدولار الأمريكي. وإذا تم الدفع بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي أو الريال السعودي فإن ذلك قد يتسبب في تأخير وتكاليف إضافية لتحويل تلك الدفعات إلى الدولار الأمريكي. ويرجى من المستثمرين الذين يرغبون في الدفع عن طريق نظام التحويل بين البنوك مراجعة مندوبي خدمات الاستثمار في فروع البنك المحددة وذلك قبل إصدار تعليمات التحويل إلى بنوكهم.

١٠ - رفض طلب الاشتراك:

يحتفظ المدير والبنك بالحق في رفض أي طلب فتح حساب و/أو الاشتراك بالصندوق. وفي تلك الحالة تعاد للمستثمر قيمة الاشتراك التي دفعها دون أي عائد، وذلك خلال فترة زمنية حسبما يقرره المدير.

١١ - احتساب سعر الوحدة:

يتم تقييم محفظة الصندوق في كل يوم عمل سعودي. ويستخدم هذا التقييم في تحديد

سعر الوحدة وكذلك أسعار الشراء والبيع للوحدات - إن وجد - ويتم احتساب قيمة الوحدة بتقسيم إجمالي قيمة المحفظة زائداً كل الدخل بما في ذلك الدخل المستحق، ناقصاً الأتعاب الإدارية وأية مصاريف أخرى على إجمالي عدد الوحدات القائمة في ذلك الوقت.

١٢ - أسعار الشراء والبيع:

يحتفظ المدير بالحق في القيام بتحديد أسعار الشراء والبيع والتي تسري على جميع المستثمرين الحاليين والمحتملين وذلك دون إشعار مسبق. سعر الشراء هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين. أما سعر البيع فهو السعر الذي يبيع به المدير الوحدات إلى المستثمرين. وسوف تكون أسعار الشراء والبيع متاحة للمستثمرين من خلال شبكة فروع البنك الأهلي التجاري ومن خلال الصحف المحلية.

١٣ - إجراءات الاسترداد:

يمكن أن يقدم المستثمر طلباً لاسترداد قيمة الوحدات كلياً أو جزئياً في أي وقت وذلك بتعبئة نموذج الاسترداد الذي يمكن الحصول عليه من فروع معينة للبنك. ولإثبات الشخصية يجب أن يقوم المستثمر بإبراز الهوية الشخصية أو جواز السفر أو الإقامة ويتم تسجيل رقمها على نموذج الاسترداد. وعلى المستثمر تحديد ما إذا كان يرغب في استرداد قيمة وحداته كلياً أو جزئياً.

١٤ - الاسترداد من قبل المدير:

يحتفظ المدير بحقه في استرداد الوحدات التي تم بيعها إلى أي مستثمر كلياً أو جزئياً مع إرسال إشعار للمستثمر فيما بعد وذلك دون إبداء الأسباب لذلك. ودون تحمل المدير أو البنك لأية مسؤولية.

١٥ - مشاركة البنك الأهلي التجاري:

شارك البنك الأهلي التجاري في الصندوق منذ بدايته حيث كان هو المستثمر الوحيد فيه. ويعتزم البنك البقاء في الصندوق بصفة مستثمر لمدة غير محددة.

١٦ - المسؤوليات:

(أ) مسؤوليات المدير:

المدير هو المسؤول عن الإدارة العامة لاستثمارات الصندوق والأنشطة المتعلقة بذلك. ويجوز للمدير أن يدخل في ترتيبات مع مؤسسات أخرى لأجل تقديم خدمات الاستثمار وحفظ الأسهم والخدمات الإدارية الأخرى. ويحتفظ المدير في عهده للمستثمرين ولمنفعتهم فقط بأصول الصندوق كمجموعة واحدة متكاملة متساوية الحقوق وذلك بموجب الأحكام والشروط الخاصة بالصندوق. وبالتالي فإن تلك الأصول لا تشكل جزءاً من موجودات البنك إلا بالقدر الذي قد يحتفظ فيه البنك من وقت لآخر بوحدات في الصندوق كمستثمر.

(ب) مسؤوليات المستثمر:

يعد قبول المستثمر للأحكام والشروط تفويضاً منه للمدير باستثمار الاشتراك/ الاشتراكات في الصندوق وتأكيدها بقبول المستثمر بأن المخاطرة التي ينطوي عليها الصندوق تقع عليه وليس على المدير أو البنك.

(ج) حدود مسؤولية المدير والبنك:

لا يضمن المدير أو البنك رأس مال المستثمر المبدئي ولا يضمن عائداً على الاستثمار. بالإضافة لذلك فإن المدير أو البنك لا يتحملان أية مسؤولية أيًا كانت عن أية خسارة أو ضرر قد تلحق بالمستثمر وتنشأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن أداء المدير لواجباته المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط.

١٧ - كشوفات الحساب والإشعارات:

يصدر المدير إشعار تأكيد لكل مستثمر كلما كان هناك اشتراك أو استرداد للوحدات. ويتم إصدار كشف حساب يبين موقف المستثمر المالي كل ثلاثة أشهر أو حسبما يحدده المدير. وترسل الكشوفات والإشعارات إلى المستثمرين على عنوانهم البريدي المبين في نموذج فتح الحساب إلا إذا تم إشعار البنك كتابياً بأي تغيير في العنوان. ويجب إخطار البنك بأية أخطاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار تلك الكشوفات والإشعارات وبعد ذلك تصبح الكشوفات الصادرة عن المدير نهائية وحاسمة ولا يكون المدير أو البنك مسؤولين تجاه أي مستثمر فيما يتعلق بأي اختلاف فيما عدا الخطأ الظاهر.

لا يتحمل المدير ولا البنك أية مسؤولية عن أية نتائج تنشأ عن التأخير في استلام الكشوفات والإشعارات التي يحتفظ بها البنك بناء على تعليمات من المستثمر. ويتم تدقيق القوائم المالية للصندوق من قبل مراجعي حسابات مستقلين في غضون ١٢٠ يوماً من نهاية السنة المالية للصندوق. وسوف ترسل صورة عن القوائم المالية المدققة إلى المستثمرين عند الطلب.

١٨ - سرية الصندوق:

تدار أعمال الصندوق ومستثمريه بأقصى درجات السرية في جميع الأوقات. ولا ينبغي تفسير ذلك بأنه يحد من اطلاع السلطة التنظيمية للصندوق (مؤسسة النقد العربي السعودي) على سجلات الصندوق لأغراض الإشراف النظامي.

١٩ - عهدة الصندوق:

تجري صفقات الصندوق في مراكز دولية رئيسية. وتتم حيازة الأصول وحسم الخصوم باسم الصندوق. ويتم الاحتفاظ بالأوراق المالية لمحفظة الصندوق في عهدته البنك أو مع واحد أو أكثر من مراكز حفظ المستندات المالية المعترف بها دولياً والتي يعينها المدير.

٢٠ - النظام الواجب تطبيقه:

تخضع هذه الشروط والأحكام لأنظمة وقوانين المملكة العربية السعودية وأي نزاع ينشأ

سوف يتم إحالته إلى لجنة تسوية المنازعات المصرفية بمؤسسة النقد العربي السعودي . وإذا كان المستثمر خاضعاً لقوانين دولة غير المملكة العربية السعودية، فإنه يترتب على المستثمر أن يخضع لتلك القوانين دون أن يكون هناك أي التزام على الصندوق أو المدير أو البنك .

٢١ - إنهاء الصندوق :

يحتفظ المدير بحق إنهاء الصندوق دون فرض أي جزاء على أي طرف مشارك، وذلك عن طريق توجيه إشعار خطي يرسل إلى المستثمرين وإلى السلطة التنظيمية قبل ثلاثين يوماً . وفي تلك الحالة يتم تصفية محفظة الصندوق وتوزع حصيلة التصفية على المستثمرين بنسبة مساهمتهم بالصندوق .

٢٢ - التغييرات في الأحكام والشروط :

تبقى هذه الأحكام والشروط سارية المفعول إلى أن يجري عليها تعديلاً جوهرياً ويخضع ذلك لموافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي ويتم إشعار المستثمرين خطياً بذلك .

صندوق المضاربة الشرعية بالبضائع

١ - تعريف:

يعتبر صندوق الاستثمار للمتاجرة بالبضائع بشركة الراجحي المصرفية للاستثمار - والذي سيعرف لاحقاً بـ (صندوق المضاربة الشرعية بالبضائع) - وسيلة استثمارية متوسطة الأجل، تتناسب مع متطلبات الراغبين من الأفراد والشركات، الذين يريدون تنويع استثمارات أموالهم في البضائع المختلفة، وذلك من خلال تجميع اشتراكات المستثمرين، عن طريق شرائهم وحدات استثمارية متساوية القيمة، تطرحها إدارة الصندوق للبيع بقصد توظيفها في أسواق البضائع العالمية؛ لتحقيق عائدات استثمارية عالية، حيث يصعب على أولئك المستثمرين الأفراد أن يدخلوا فيها منفردين، وذلك يتم بين هؤلاء المستثمرين والشركة بطريق المضاربة الشرعية بين الشركة بصفة (مضارب)، وبين المودعين المستثمرين بصفة (رب المال) في البضائع المختلفة من المعادن غير النفيسة وسواها.

ويعتبر هذا الصندوق وعاء استثمارياً ملائماً لاجتناء عائدات جيدة تضاهي أفضل أنواع الاستثمار؛ نتيجة لإدارته من قبل متخصصين في شؤون أسواق المال العالمية؛ لتقليل المخاطر التي يتوقع حدوثها، وذلك باستخدام أسلوب تنويع سلة الاستثمارات.

٢ - أهداف واستثمارات صندوق المضاربة الشرعية بالبضائع:

يهدف صندوق المضاربة بالبضائع إلى تحقيق زيادة مستمرة على رأس مال المستثمرين فيه على المدى الطويل، دون توزيع الإيرادات والأرباح، بل يعاد استثمارها مع رأس المال من خلال الخطط المدروسة، التي تنتهجها إدارة صندوق المضاربة نحو تنمية المدخرات في وسائل استثمارية قصيرة الأجل ومتوسطة، وذلك في الاتجار بالبضائع المتنوعة.

إن هذا الصندوق يلتزم في جميع معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بشراء تشكيلة متنوعة من البضائع وبيعها بزيادة وفق شروط دفع مؤجلة، لهذا يفضل البقاء في هذا الصندوق لأمد أطول - لا يقل عن ستة أشهر - حتى يمكن تحقيق العائد الأفضل بأقل المخاطر الممكنة.

٣ - مخاطر الاستثمار:

صندوق المضاربة الشرعية بالبضائع، تعتبر صفقاته ذات أجل قصير - يتضمن درجة معينة من المخاطر؛ نظراً لتأثره بتقلبات أسعار البضائع في الأسواق العالمية ارتفاعاً وهبوطاً؛ لكونها مرتبطة بتطورات الأحداث السياسية وغيرها، التي تؤثر على السياسات النقدية لبعض الدول، الأمر الذي يجعل قيمة وحدات الصندوق، وأرباحها متفاوتة.

٤ - إدارة الصندوق ومشاركة الشركة فيه:

يقوم قسم الاستثمار التابع لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بإدارة صندوق المضاربة الشرعية بالضائع، وقد عينت إدارة متخصصة له تعنى بالإشراف التام على كافة أعماله (ويشار إليها بإدارة الصندوق)، وتعتبر إدارة الصندوق هي الجهة المخولة بإدارة عمليات الصندوق، وإمسك الدفاتر، والمراسلات، وطلبات الاشتراك، والسحب، والانسحاب، ومطابقة الحسابات، والرد على استفسارات المستثمرين، ولها مطلق الحرية في الدخول في كافة الاتفاقيات، والترتيبات مع المؤسسات، والأسواق العالمية لتسيير خدمات الصندوق، ومقرها: شارع البطحاء، عمائر الراجحي ص.ب. ٢٨ الرياض ١١٤١١ إدارة صندوق المضاربة الشرعية بالضائع.

ومن أجل البدء في تشغيل الصندوق، وتنمية نشاطاته الاستثمارية، تقوم شركة الراجحي المصرفية بشراء عدد من الوحدات بما تراه مناسباً، وستتنازل الشركة - في أقرب وقت ممكن - عن كل، أو بعض تلك الوحدات لصالح المساهمين في الصندوق. تعتبر أصول الصندوق ذمة مالية منفصلة عن موجودات الشركة إلا بما تحتفظ به الشركة من قيمة الوحدات المشاركة بها.

الاشتراك بصندوق المضاربة الشرعية بالضائع:

أ - قيمة الاشتراك:

أدنى قيمة يمكن الاشتراك بها في الصندوق هي مبلغ... دولار أمريكي، أو ما يعادلها بالريال السعودي والعملات الأخرى، ولكنها تقيم بسعر الدولار الجاري، ويجب على المستثمر المحافظة على هذا الحد في كل الأوقات، وإلا يعتبر حساب المستثمر في حالة انخفاضه عن ذلك غير مستوف للشروط، ويحق لإدارة الصندوق إنهاء اشتراكه وتصفيه حسابه، وفقاً لعدد الوحدات المشارك بها، وأسعارها في تاريخ التصفيه.

إذا تم شراء وحدات بعملة مختلفة غير الدولار الأمريكي، يستخدم سعر التحويل الجاري للدولار الأمريكي حين التحويل والذي قد يتغير بحدوث أي تغييرات تطراً عليه، ويتحمل المستثمر كافة التغييرات عند تقديم طلب الاشتراك، أو خلال الفترة قبل بدء الاستثمار، دون أي التزام على إدارة الصندوق.

إن أي اشتراك لاحق بعدد وحدات إضافية، يجب أن لا يقل عن مبلغ..... دولار أمريكي..

ب - أيام الاشتراك:

يعتبر يوم الاشتراك والمحدد ب(يوم...) من كل أسبوع، هو اليوم الفعلي لبدء الاستثمار في صندوق المضاربة الشرعية بالضائع، ما لم تحدد إدارة الصندوق يوماً غيره للاشتراك، ولا اعتماد تاريخ البدء في الاستثمار، يجب إيداع قيمة الاشتراك بالدولار الأمريكي، أو الريال السعودي، أو أي عملة أخرى نقداً قبل يوم الاشتراك ب(....) أيام

عمل، وفي حالة الدفع بشيك، أو أي وسيلة دفع أخرى، يعتبر تاريخ استلام القيمة هو بداية التقديم للاشتراك بالصندوق شريطة أن يتم ذلك قبل (. . .) أيام عمل على الأقل من يوم الاشتراك.

يوم العمل: يعني الأيام التي تفتح فيها البنوك أبوابها للعمل بالمملكة العربية السعودية.

ج - إجراءات الاشتراك:

يجب على كل مستثمر أن يملأ طلب فتح حساب، وقسيمة الاشتراك مع صورة من إثبات الهوية، وتقديمها للفروع المعنية التي تحددها إدارة الصندوق، ويعطى المستثمر إيصالاً بالاستلام بعد التوقيع عليه من قبل الصراف المعين بالفرع، ويقبل الدفع نقدًا بالدولار، أو الريال السعودي، أو أي عملة أخرى بعد صرفها بسعر الدولار الجاري، وفي حالة الدفع بشيك، أو شيكات سياحية، أو غيره، على المستثمر تقدير إجراءات التحصيل، والفترة المقدرة لذلك؛ لارتباط تاريخ التحصيل ببدء الاشتراك.

٦ - الاسترداد:

- يمكن استرداد كل قيمة وحدات المستثمر بصندوق المضاربة الشرعية بالبضائع أو جزء منها، وذلك بعد تسلم إدارة الصندوق طلبًا خطيًا بذلك، ويجب في حالة الاسترداد الجزئي أن لا يقل رصيد المستثمر على الحد الأدنى المقرر للاشتراك وهو (. . .) دولار أمريكي).

- يجب إخطار إدارة الصندوق خطيًا بالاسترداد، بموجب نموذج الاسترداد قبل يوم الاشتراك ب(. . .) أيام عمل، وسوف تصرف قيمة الحصة المستردة بعد (. . .) أيام عمل، ويراعى إثبات الشخصية بإبراز الهوية عند التقديم لكل مرحلة.

- أي طلبات استرداد تستلم بعد ذلك، ستحفظ حتى أول المدة القادمة، حيث ستعتبرها إدارة الصندوق سارية المفعول في ذلك التاريخ.

٧ - تتم عمليات الاسترداد طبقًا لأسعار الأصول القائمة عند تقديم الطلب، أما عمليات الاشتراك فتتم طبقًا لأسعار تقييم الأصول اللاحق لتاريخ الطلب.

٨ - التقييم الدوري:

تقيم موجودات صندوق المضاربة الشرعية بالبضائع كل يوم (. . .) من الأسبوع ارتباطًا بإغلاق الأسواق العالمية، ولإدارة الصندوق تأخير إجراء التقييم في التاريخ المحدد حين تكون أسواق المال مقفلة في العطلات السائدة في الأسواق العالمية، أو تكون هناك قيود طارئة يصعب معها تقييم الموجودات الصافية.

٩ - تسعير الوحدة:

أ - يتم تحديد سعر الوحدة، ويحتسب بتقسيم صافي موجودات الصندوق في تلك الفترة على عدد الوحدات الموجودة في ذلك التاريخ.

ب - لإدارة الصندوق الحق في تحديد أسعار بيع، واسترداد الوحدات من المستثمرين دون إشعار مسبق، وذلك في ضوء ما تقدم في الفقرة (أ) من هذه المادة، وتصبح هذه الأسعار هي السارية لإتمام عمليات البيع والاسترداد للمستثمرين الحاليين، أو المتوقعين إلى أن تجدد الإدارة التسعير.

ج - الوحدات الخاصة بالصندوق غير قابلة للتداول، أو تظهيرها للآخرين غير المستثمرين في الصندوق، ويجوز ذلك بموافقة إدارة الصندوق.

١٠ - عملة الصندوق:

يعتبر الدولار الأمريكي هو العملة المعتمدة التي تقيم بها أصول الصندوق، وتسعر الوحدات بها.

١١ - احتساب الأرباح:

أ - يتم احتساب أرباح الصندوق بعد حسم جميع المصاريف اللازمة، ما عدا أجور العاملين في الصندوق ومخصصاتهم، فإنها من عمل المضارب.

ب - ما يتبقى بعد حسم تلك النفقات - المشار إليها في (أ) - يفرز منه حصة المضارب المتفق عليها، وما يتبقى بعد ذلك هو صافي ربح الصندوق لصالح أصحاب الوحدات، كل بحسب ما يملك من الوحدات.

١٢ - قبول أو رفض طلب الاشتراك:

يحق لإدارة الصندوق - في ظروف معينة - قبول، أو رفض أي طلب اشتراك مقدم لشراء وحدات بصندوق المضاربة الشرعية بالبضائع، مع شرح أسباب الرفض للمتقدم.

١٣ - كشف الحساب والنشرة الدورية:

ترسل إدارة الصندوق كشف حساب لكل مستثمر، يبين المعاملات التي تمت على الحصص، سواء بالاشتراك أو السحب، ويجب تأكيده خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ إصداره، حيث لن تكون إدارة الصندوق مسؤولة بعد هذا التاريخ، كما تصدر إدارة الصندوق نشرة دورية كل ثلاثة أشهر، أو حسبما تحدده إدارة الصندوق، تتضمن ملخصًا لأداء عمل الصندوق بشكل عام، وما يخص كل مستثمر، وقيمة كل وحدة، كما هي في نهاية كل ثلاثة أشهر.

١٤ - القوائم المالية:

تصدر إدارة الصندوق قوائم مدققة للمركز المالي، والأرباح والخسائر لصندوق المضاربة الشرعية بالبضائع بصفة دورية، دون نشرها في الصحف المحلية، ويزود كل مستثمر بصورة منها.

١٥ - ضمان سرية الصندوق:

تحتفظ إدارة الصندوق بالسجلات والحسابات والوثائق المتعلقة بشؤونه، والمعلومات الخاصة بالمستثمرين فيه، والتي هي في طي السرية التامة، لكنها خاضعة لإشراف الجهات المختصة.

١٦ - تصفية الصندوق:

إذا رأت إدارة الصندوق - التي تحتفظ بحق التصفية - أن موجودات الصندوق تحت الاستثمار غير كافية لمواصلة تشغيله، أو بسبب تغير النظام، أو لأي ظروف أخرى، فلها أن تصفي موجوداته بعد استشارة الهيئة الشرعية، والعمل بتوجيهاتها في كيفية التصفية، وإبلاغ المستثمرين بذلك خطياً خلال فترة (...) يوماً، وتوزيع باقي العائدات على أصحاب الوحدات بنسبة اشتراكهم.

١٧ - تخضع هذه الشروط لأحكام الشريعة الإسلامية، وأي أنظمة أخرى خاصة بالصناديق بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

١٨ - التغييرات في الشروط:

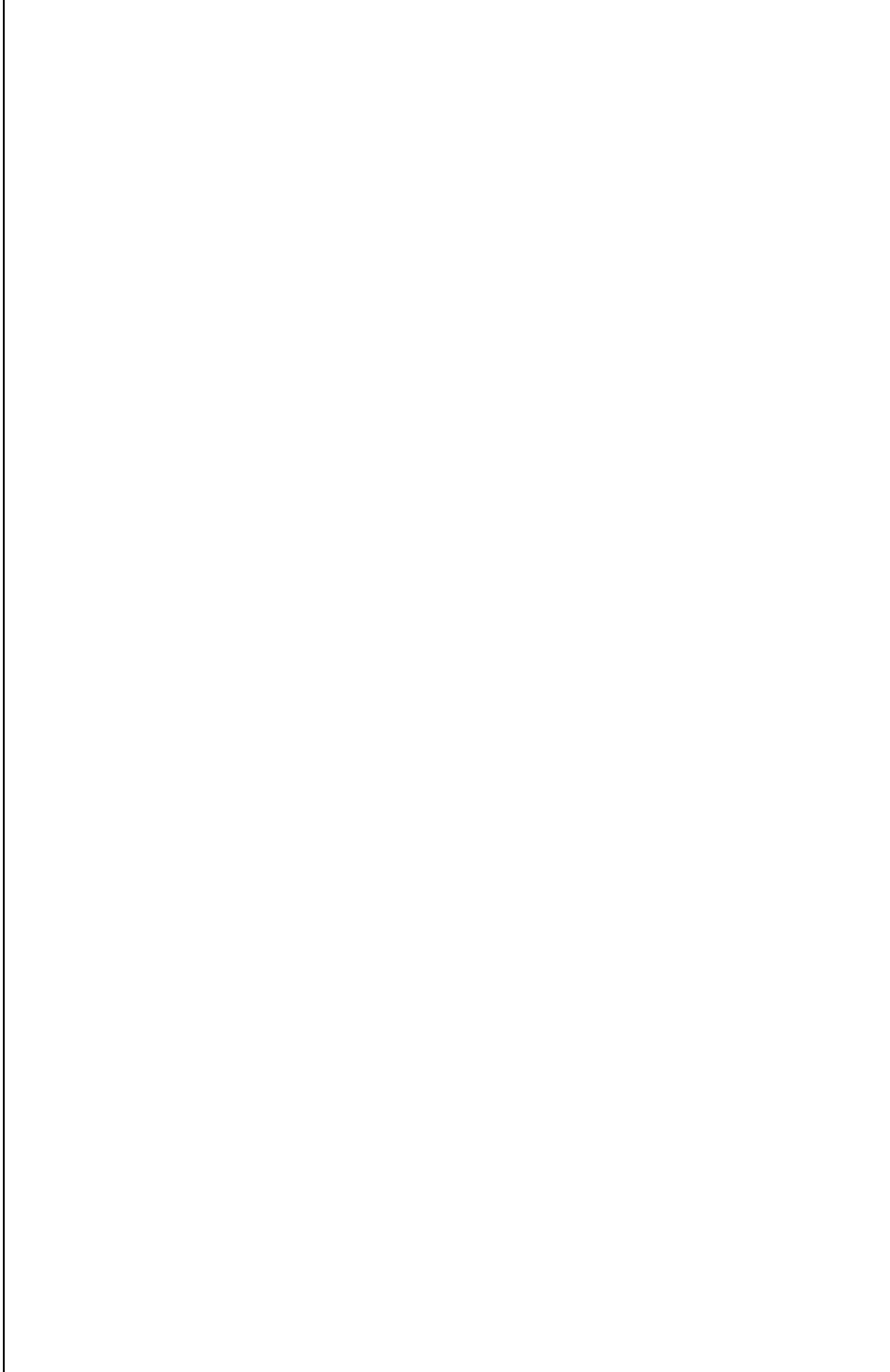
تظل هذه الشروط سارية المفعول، ما لم تقم إدارة الصندوق بتعديلها مع إشعار المستثمرين بعد ذلك، ويجب - في هذه الحال - عرض التعديل المراد على الهيئة الشرعية لإجازته من جانبها قبل أن تقرره الشركة وتنفذه. أقر بأنني اطلعت وقرأت الشروط أعلاه، وأوافق عليها، وأوقع على ذلك، وقد تسلمت نسخة منها.

حرر في يوم: / / ١٤هـ الموافق: / / ١٩م

اسم طالب الاشتراك: اسم المسؤول:

التوقيع: التوقيع:

- حررت نسختان من هذا العقد إحداهما للمستثمر، والأخرى للحفظ في قسم الاستثمار.



أنظمة صندوق الشفاء للمودعين

المرض هو ما يخوف الإنسان ويهدد مستقبله ولا بد لأي إنسان أن يحسب حساب المرض فيجنب بعض مدخراته لمواجهة الظروف المرضية لا قدر الله .
وصندوق الشفاء ببنك البحرين الإسلامي يهدف إلى حماية المودع وأفراد أسرته عند المرض .

طريقة الاشتراك :

يملاً المشترك الاستثمار المعدة لهذا الغرض مع ملء استمارة طلب تحويل الراتب .
ويقوم البنك بتنفيذ تعليمات العميل الواردة في الاستثمار وذلك لسحب قيمة اشتراكه من راتبه وتسجيلها لصالحه في الصندوق .

مزايا الصندوق :

- ١ - عند مرض المشترك في هذا الصندوق أو مرض والديه أو زوجته أو أحد أبنائه فإن البنك سيدفع له جميع مدخراته في هذا الصندوق وسيقرضه قرصاً حسناً يعادل قيمة تلك المدخرات ويحد أقصى ٣٠٠٠ دينار (ثلاثة آلاف دينار) وذلك من صندوق القرض الحسن وطبقاً لشروطه .
- ٢ - سيودع المشترك ٥٪ (على الأقل) من راتبه في الصندوق شهرياً وهذا المبلغ لا يشكل عبئاً على المودع ولكن بمرور الزمن يتوفر له مبلغ جيد يعينه في حالة مرضه .
- ٣ - يقوم البنك باستثمار المبالغ المتوفرة في الصندوق لصالح المشتركين ومعاملتها معاملة متميزة في المردود بما لا يخل بحقوق أصحاب الودائع الأخرى وبذلك يستفيد المشترك من المردود المتميز رغم صغر وديعته وتضاف الأرباح إلى رصيده في الصندوق سنوياً ويستثمر مع أصل المبلغ .
- ٤ - يحق للمشارك أن يتصرف في مدخراته في الصندوق مع أرباحها بعد مرور سبع سنوات إذا لم تظهر حاجة مرضية إليها قبل ذلك كما له الحق أن يستمر في الاشتراك في الصندوق إذا أراد .

التزامات المشترك :

- * يلتزم المشترك بعدم سحب مدخراته في الصندوق إلا في حالة المرض أو بعد مرور سبع سنوات على اشتراكه ومن حقه أن يستمر في الاشتراك أكثر من هذه المدة .
- * يتعهد بإعادة القرض الحسن إلى البنك بنفس المبلغ المقترض عند احتياجه له لا

قدر الله وسيقوم البنك بخصم ٢٥٪ من راتبه فقط لاستعادة قيمة القرض وذلك بعد عودة المشترك من رحلة العلاج.

كشوف الحساب:

ضمن كشوفات البنك المرسلة للعميل يظهر القسط المحول من حسابه إلى حساب حصته في الصندوق كما يسلم دفترًا خاصًا لإثبات مدخراته في الصندوق مع أرباحها.

التصفية:

إذا لا سمح الله وقرر البنك تصفية الصندوق فعندها يسلم البنك للمشارك مدخراته مع الأرباح وذلك طبقًا لأنظمة البنك.

شروط أخرى:

- أمراض الشيخوخة لا يشملها العلاج من الصندوق وكذلك مرض السكر وضغط الدم.
- يعطى المشترك حق سحب مدخراته في حالة علاجه محليًا بدون قرض حسن.
- لا يستفيد المشترك من مزايا الصندوق إلا بعد مرور سنة على اشتراكه فيه.
- إذا توقف المشترك عن التحويل لحسابه في الصندوق مدة شهرين متتاليين فإن الحساب يخضع لشروط ومميزات حسابات التوفير المطبقة في البنك ولا يتم السحب منه جزئيًا أو كليًا إلا بعد مرور سنة من التوقف.

معلومات عن الأسهم المطروحة للاكتتاب وخصائصها:

رقم الإصدار	2K055
قيمة الإصدار	٩,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي
تاريخ بداية الاكتتاب	٢٠٠٠/٠٦/١١ م
تاريخ الإغلاق	٢٠٠٠/٠٦/٢٢ م
تاريخ التصفية	٢٠٠١/٠٦/٢١ م
معدل الربح الإجمالي المتوقع سنوياً	٨,٠٠٠٪ (١٠٠٪)
معدل الربح الصافي المتوقع للمضارب	٨,٠٠٠٪ (١٠٪)
معدل الربح الصافي المتوقع سنوياً للعميل	٧,٢٠٠٪ (٩٠٪)

(أي أرباح يتم تحقيقها زيادة على معدل الربح الصافي السنوي المتوقع سوف يتم تقسيمها بالتساوي بين كل من المضارب والعميل).

مكونات الإصدار:

م	نوع العملية	مبلغ العملية (دولار أمريكي)
١	عملية تأجير	٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠
٢	عملية تأجير	١,٨٧٨,٤٣٦,٩٤
٣	عملية مرابحة	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠
٤	عملية مرابحة	٨٢١,٥٦٣,٠٦
	الإجمالي	٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠

- ١ - العملية المشار إليها أمام رقم (١) أعلاه هي من موجودات الشركة الداخلة في الإصدار بنسبة ١٦,٠٣٪ من الأصل وهو أصل مؤمن عليه.
- ٢ - العملية المشار إليها أمام رقم (٢) أعلاه هي من موجودات الشركة الداخلة في الإصدار بنسبة ١٣,٨١٪ من الأصل وهو أصل مؤمن عليه.
- ٣ - العملية المشار إليها أمام رقم (٣) أعلاه هي من موجودات الشركة الداخلة في الإصدار بنسبة ٢٣,٨٢٪ من الأصل وهو أصل مؤمن عليه.
- ٤ - العملية المشار إليها أمام رقم (٤) أعلاه هي من موجودات الشركة الداخلة في الإصدار بنسبة ٥٤,٣٢٪ من الأصل وهو أصل مؤمن عليه.

بسم الله الرحمن الرحيم
شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية
نموذج اكتتاب

إلى: شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية
 ص.ب ٣١٩٠ - المنامة - البحرين

بعد الاطلاع على نشرة الإصدار 2K055، نعلمكم برغبتنا في الاستثمار في أسهم المشاركة في الإصدار المذكور، ونلتزم التزاماً كاملاً بشروط نشرة الإصدار طبقاً لعقد المضاربة الشرعية.

عدد الأسهم المكتتب بها هو: سهم

تحويل مبلغ فقط وقدره في حسابكم

رقم بالبنك بتاريخ: / / ٢٠٠٠م

ومرفق صورة مستند الإيداع/التحويل

رقم حساب العميل:

الاسم:

الجنسية:

العنوان:

رقم الهاتف:

رقم الفاكس:

التاريخ: / /

التوقيع:

بهذا نؤكد بأننا قد قمنا بالاطلاع والموافقة على شروط الإصدار رقم: 2K055 وفقاً لما هي موضحة باختصار على ظاهر نموذج الاكتتاب.

الاسم الوظيفة التوقيع

ضوابط تداول الأسهم:

○ تحدد الشركة أسعار شراء وبيع أسهم المشاركة على أساس أسبوعي كل يوم أربعاء بهدف المتاجرة في السوق الثانوية ويتم الإعلان عن الأسعار في جريدة الشرق الأوسط كل يوم خميس أو بالاتصال المباشر بمقر الشركة أو الوكيل، ويبقى السعران نافذي المفعول بقية أيام الأسبوع، يقوم المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل بمراجعة الأسعار والتصديق عليها.

○ يحدد هذان السعران (سعر البيع والشراء) مع الأخذ في الاعتبار معيار الفرصة البديلة لعمليات الاستثمار والتمويل ضمن معايير أخرى عند تحديد أسعار البيع والشراء للأسهم المشاركة.

○ تعلن أسعار البيع وإعادة الشراء بعد خصم العمولات.

○ للمستثمر الحق في بيع أسهمه للشركة بعد مرور ستة أشهر من تاريخ غلق الاكتتاب وذلك حسب السعر المعلن في تاريخ طلب البيع ويتم تحويل القيمة خلال أسبوع من تاريخ أشعار الشركة بالرغبة في بيع أسهمه.

○ لا يجوز البيع خلال فترة الأسبوعين الواقعين قبل تاريخ التصفية.

هيئة الرقابة الشرعية:

تتولى مراجعة عمليات الشركة من النواحي الشرعية الهيئة الشرعية الموحدة التي تتكون من كل من: فضيلة الشيخ الدكتور/ يوسف القرضاوي (رئيس الهيئة)، وفضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع، وفضيلة الشيخ/ محمد المختار السلامي، وفضيلة الشيخ/ محمد تقي العثماني، وفضيلة الشيخ الدكتور/ عبد الستار أبو غدة (العضو المنتدب).

إجراءات وشروط الاكتتاب:

١ - عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ٩٠,٠٠٠ سهم يتم طرحها بالكامل للاكتتاب وبقيمة اسمية ١٠٠ دولار أمريكي للسهم.

٢ - يبدأ الاكتتاب اعتباراً من صباح يوم ١١/٠٦/٢٠٠٠م وينتهي يوم ٢٢/٠٦/٢٠٠٠م الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت البحرين.

٣ - يجب أن تسدد قيمة المساهمات بالكامل إلى أي من الحسابات التالية:

م	اسم البنك	رقم الحساب	اسم الحساب
١	بنك البركة الإسلامي، البحرين ص.ب. ١٨٨٢، المنامة - البحرين	٠٢/٥١/٧٨٨ دولار أمريكي	شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية
٢	بنك قطر الإسلامي، الدوحة ص.ب. ٥٥٩، الدوحة، قطر	٢٠٢٧٥٤ دولار أمريكي	شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية
٣	بنك دبي الإسلامي، ص.ب. ١٠٨٠، دبي	٠١ - ٥٢٠ - ٥٤٧٩٢٠٧/٠١ درهم إماراتي	شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية
٤	بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC المنامة البحرين Bank of new york, New York 48 Wall street, New York city N.Y 10286, USA Account Name: Arab Banking COrporation (B.S.C) Manama, Bahrain Account No.: 890-0433- 736 Swift ID: IRVTUS3N	لحساب: شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية No.0001-301030-031 U\$S	شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية

٤ - يمكن تسديد قيمة المساهمات إما نقدًا أو بشيك ترسل مباشرة إلى عنوان الشركة.
يجب أن تتسلم الشركة إشعارًا بالدفع مصحوبًا بما يؤيد السداد أو التحويل وذلك خلال فترة
المساهمات وتحتفظ الشركة بحق رفض أي إشعارات تصل بعد تاريخ الإغلاق.

٥ - الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها بالنسبة للأفراد
١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها بالنسبة للمؤسسات.

٦ - يبدأ الاستثمار من تاريخ غلق الاكتتاب ويراعى في احتساب الأرباح أن عدد أيام
السنة ٣٦٠ يومًا.

٧ - يوقع طالب الاكتتاب على طلب الاكتتاب الذي يحتوي على إقراره باستلامه نشرة
الإصدار، والتزامه بأحكامها، ويتوقف قبول الاكتتاب على تسليم الطلب الموقع عليه إلى
الشركة خلال فترة الاكتتاب إلا أن يكون الاكتتاب قد تغطي.

٨ - على جميع المكتتبين تقديم طلباتهم بعد استيفائها لكافة التوقع المعتمدة إلى
الشركة في/ أو قبل تاريخ إغلاق هذا الإصدار. سوف يتم تخصيص أسهم هذا الإصدار
حسب أسبقية التقدم للاكتتاب.

أحكام عامة:

○ في حالة حدوث ظروف استثنائية أو اضطرارية - خارجة عن سيطرة المضارب -

تحول دون التشغيل الاقتصادي للاستثمار أو استمراره، يقوم المضارب بتصفية حقوق المكتتبين في الإصدار بموجب إشعار لمدة أسبوع للإحاطة، وتحول إليهم مستحقاتهم حسب التعليمات المبلغة إلى الشركة، على عناوينهم المثبتة في طلبات الاكتتاب.

○ إذا لم يتلق المضارب تعليمات العميل خلال أسبوع من تاريخ تصفية الإصدار فله أن يحول مستحقات العميل إلى حساب دائن إلى حين تلقيه تعليمات العميل.

متعهد التغطية وإعادة الشراء:

- شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة:

ص.ب ١١١١

جورج تاون - جراند كايمان

جزر الكايمان

هاتف رقم: ٨٠٩٩٤٩٥١٢٢

تلکس رقم: ٤٣٥٦ باجت سي بي

فاکس رقم: ٨٠٩٩٤٩٧٩٢٠

وكلاء الدفع:

١ - بنك البركة الإسلامي - البحرين

ص.ب ١٨٨٢ - المنامة

هاتف رقم: ٥٣٥٣٠٠

تلکس رقم: ٨٢٢٠ بركة بي إن

فاکس رقم: ٥٣٠٤١٤ - ٥٠٩٧٣

٢ - شركة البركة للاستثمار والتنمية:

ص.ب ٦٨٥٤ جدة

هاتف رقم: ٦٧١٠٠٠٠

تلکس رقم: ٦٠٥٧٣٠ اليسر اس جيه

فاکس رقم: ٦٦٩٤٦٨٠

٣ - بنك التمويل المصري السعودي

٨ شارع إبراهيم نجيب

برج الصباح - جاردن سيتي

القاهرة ص.ب ٧٥

هاتف رقم: ٣٥٤٦٢٠٨

فاکس: ٣٥٤٢٩١١

تلکس: ٢١٠٨٦

٤ - بيت التمويل السعودي التونسي

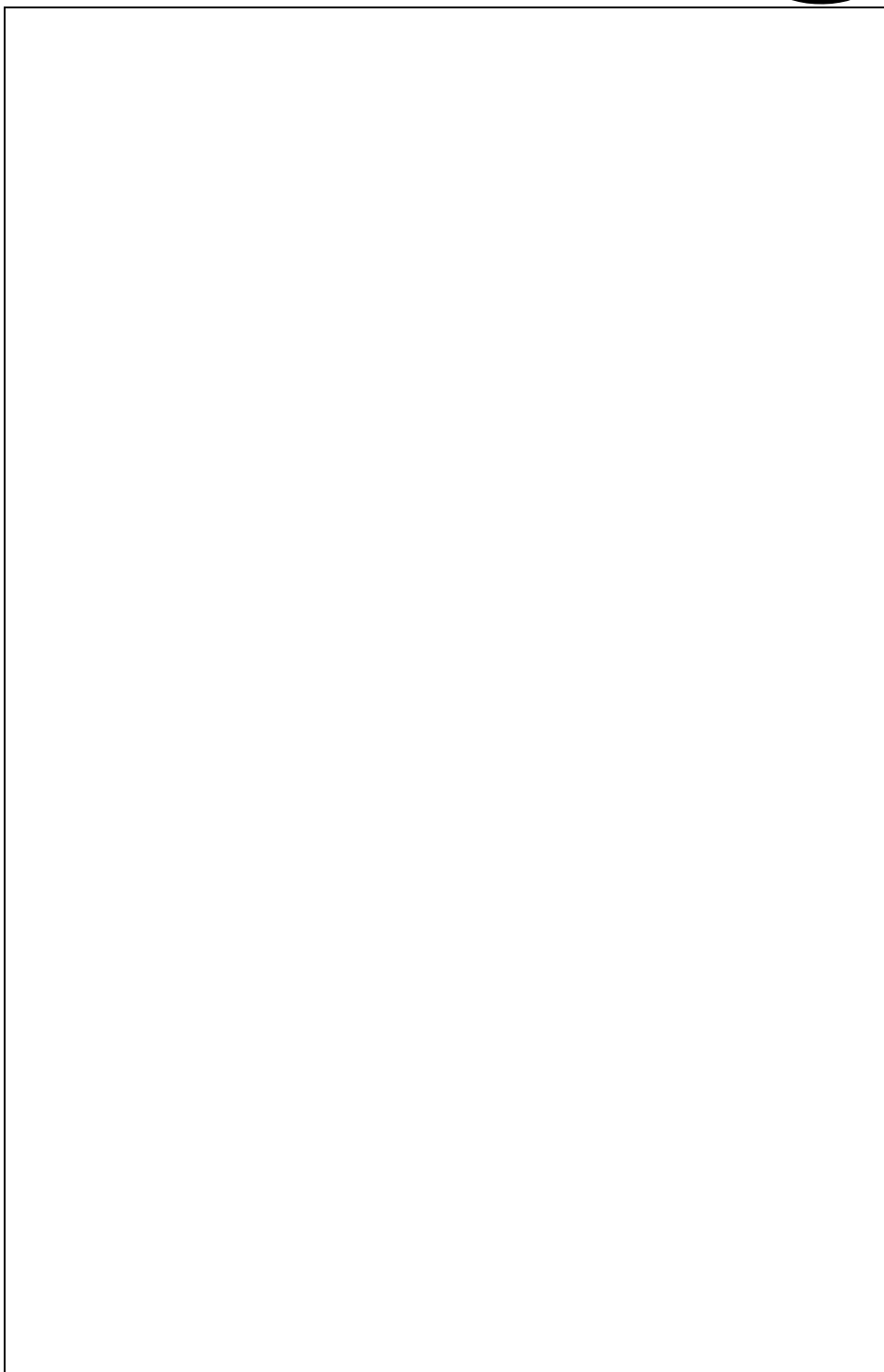
٨٨ شارع الهادي شاكر ١٠٠٢

هاتف رقم: ٧٩٠٠٠٠

تلکس رقم: ١٤٠٨٤/١٤٨٦٣ بست تي إن

فاکس رقم: ٦٨٠٢٣٥ (١ - ٢١٦)

ملحق رقم ١/د
صناديق الاستثمار
المتنوعة



بسم الله الرحمن الرحيم

صندوق التأجير الخليجي (٢)

الصندوق :

«صندوق التأجير الخليجي (٢)» صندوق استثماري مفتوح للمشاركة، تأسس وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بواسطة «شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة» التي تم تأسيسها طبقاً لقوانين جزر الكايمان/بريتش وست أنديز، ويقوم الصندوق بالاستثمار في محفظة متنوعة من عمليات التأجير التملكي للأصول الرأسمالية التي تدر عائدات نقدية للمستثمرين، ويتم استثمار رأسمال الصندوق وهو مقوم بالدولار الأمريكي - في عمليات تأجير أصول، وذلك بصورة أساسية في دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة البحرين، وسلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر)، ويحق للمضارب أن يستثمر جزءاً من رأس مال الصندوق في الدولة الأخرى في حالة توفر فرص استثمارية جيدة ومتى ما رأى المضارب أنها مجدية.

رأسمال الصندوق :

رأس مال الصندوق المصرح به ١٠٠ مليون دولار أمريكي

رأس مال الصندوق المصدر ٥٠ مليون دولار أمريكي

أهداف واستراتيجية الصندوق :

يهدف الصندوق إلى تحقيق عائدات نقدية دورية متميزة على المدى المتوسط والطويل، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك بالاستثمار بالعملة المحلية (عملة الدولة التي توجد بها الاستثمارات) في عمليات تأجير تمليكي متنوعة ومختارة بعناية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة رئيسية، وكذلك في الدول الأخرى في حالة وجود فرص استثمارية جيدة، يرى المضارب أنها مجدية، كما يحق للمضارب القيام باستثمارات قصيرة الأجل لتحقيق الاستخدام الأمثل للسيولة، بأقل درجة ممكنة من المخاطرة. وتشمل الأصول التي يتم تأجيرها على سبيل المثال لا الحصر السيارات والمعدات الثقيلة، والمعدات الطبية والصناعية، والعقارات مثل المساكن الخاصة والمجمعات السكنية، ومباني المكاتب، والمباني المخصصة للأسواق التجارية وغيرها. ومن خلال ذلك يهدف الصندوق إلى تمكين شريحة كبيرة من المستثمرين من المشاركة في أنشطة استثمارية كبيرة ومتنوعة.

المشاركة :

إن استثمارات الصندوق مقومة بالدولار الأمريكي وتقبل المشاركات في الصندوق باستيفاء الحد الأدنى للمشاركة والإضافة وقبض قيمة المشاركة. ويعتبر تاريخ بدء المشاركة من تاريخ قبض القيمة. ويمكن تصفية المشاركات بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ المشاركة وذلك طبقاً لتواريخ التخارج المحددة وفي نهاية كل ربع سنة مالية.

الحد الأدنى للمشاركة :

الحد الأدنى للمشاركة هو (١٠,٠٠٠) دولار أمريكي، والحد الأدنى المسموح به للإضافة والسحب هو (٥,٠٠٠) دولار أمريكي، والحد الأدنى للبقاء في المشاركة هو ثلاث سنوات من تاريخ قبض قيمة المشاركة ويحق للمشارك تمديد فترة مشاركته إلى سنة مالية أخرى أو أي عدد من السنوات بعد ذلك.

مدة الاكتتاب الأولى :

تبدأ فترة الاكتتاب الأولى في الصندوق في ١٥ فبراير ١٩٩٩م، وتنتهي في ١٠ أبريل ١٩٩٩م، وتبقى المشاركة في الصندوق مفتوحة بعد ذلك.

سعر الوحدة الأولى :

سعر الوحدة هو دولار أمريكي واحد، وهو سعر ثابت للصندوق. ويقوم المضارب بإصدار سعر الوحدة أسبوعياً للاسترشاد به في سوق التداول الثانوي.

حساب وتوزيع الأرباح :

تنعكس الأرباح المتراكمة لدى الصندوق في معدل التغير في رأس المال الذي يتم احتسابه شهرياً. ويتم احتساب الأرباح في نهاية كل سنة مالية وتضاف إلى حسابات المشاركين في شكل وحدات إضافية وذلك في نهاية شهر فبراير من كل عام في موعد أقصاه منتصف شهر مارس، علماً بأنه يحق للمشارك سحب قيمة الأرباح المستحقة له أو إعادة استثمارها في الصندوق لفترات مالية أخرى. وبعد مضي الثلاث سنوات الأولى من تاريخ تشغيل الصندوق يقوم المضارب بتوزيع صافي الأرباح إضافة إلى نسبة من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار الفائض عن الحاجة حسب تقدير المضارب على المستثمرين الذين أمضوا ثلاث سنوات في الاستثمار. وفي نهاية كل سنة مالية بعد ذلك توزع نسبة من الاحتياطي الفائض عن الحاجة وحسب تقدير المضارب إضافة إلى صافي الأرباح المحققة للمستثمرين الذين أكملوا ثلاث سنوات مالية من تاريخ بدء مشاركتهم، مع مراعاة أن يتم إعادة بناء احتياطي مخاطر الاستثمار إلى الحد المسموح به من موجودات الصندوق.

معدل العائد المتوقع :

من المتوقع أن يبلغ صافي العائد الاستثماري السنوي للمستثمرين بعد خصم حصة المضارب والمصاريف الإدارية من ٨ إلى ٨,٥٪.

المزايا:

- ١ - يتيح الصندوق الفرصة لكسب عائدات استثمارية سنوية حلال بإذن الله تقدر ما بين ٨٪ إلى ٨,٥٪. ويتاح للمستثمر فرصة تدوير أرباحه في الصندوق. كما أن توزيع احتياطي مخاطر الاستثمار جزئياً كل ثلاث سنوات قد يحقق للمستثمر عوائد إضافية.
- ٢ - يتيح الصندوق تقديم خدمات متخصصة في مجال إدارة الاستثمار.
- ٣ - جميع عمليات الصندوق هي تأجير سلمي ينتهي بالتملك أو تأجير تشغيلي وتخضع جميع عمليات الصندوق للضوابط الشرعية الإسلامية.
- ٤ - يتيح الصندوق للمستثمرين الفرصة لتداول مشاركتهم بعد مضي سنة من مشاركتهم حيث يتم نشر معدل ربح الوحدة أسبوعياً للاسترشاد به في التداول.
- ٥ - عند المشاركة يتم إصدار إشعار للمستثمر يتضمن تفاصيل المشاركة ويصدر دورياً (بيان المشاركة) الذي يتضمن أهم التغيرات التي تمت على المشاركة والأرباح المحققة.
- ٦ - يتيح الصندوق الفرصة للمستثمرين للدخول في عمليات تأجير كبيرة ومتنوعة يتعزز عليهم الدخول فيها كأفراد.
- ٧ - الصندوق مخصص بصورة رئيسية للاستثمار في سوق دول الخليج العربي والتي تعتبر من أكثر الأسواق العربية جاذبية للمستثمرين. كما أن الفرصة متاحة للاستثمار في الدول الأخرى في ظل وجود فرص متميزة.

المخاطر والتوقعات:

يقوم الصندوق بالاستثمار في عمليات تأجير لأصول متنوعة ومختارة بعناية وذلك خلال المدى المتوسط والطويل الأجل. وسيراعى أن تكون هذه الاستثمارات متدنية المخاطر بالنظر إلى ما يتمتع به المضارب من خبرات واسعة وسمعة ممتازة في مجال إدارة الصناديق الاستثمارية طبقاً للأحكام الشرعية الإسلامية. ومع ذلك فإن الاستثمار في الصندوق يخضع لمخاطر عديدة محتملة وتشمل هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- ١ - عائدات الصندوق المستهدفة مبنية على عوامل وافتراسات لا يضمن المضارب تحقيقها، ويحتمل أن تتفاوت العائدات الفعلية بسبب حدوث مستجدات وتطورات غير منظورة وخارجة عن الإرادة.
- ٢ - قد تتعرض بعض استثمارات الصندوق لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات في البلاد التي تتم فيها هذه الاستثمارات.
- ٣ - يحتمل أن تكون عائدات الصندوق أقل من المعدلات السائدة في السوق مستقبلاً إذا ما ارتفعت معدلات الفرص البديلة. وظل الصندوق مقيداً بمعدلات التأجير المتعاقد عليها وقت التنفيذ. وعلى العموم، يعمل المضارب على تقليل أثر هذه المخاطر بالدخول في عمليات تأجير يسمح فيها بتغيير القيمة الإيجارية بتغيير معدلات الفرص البديلة متى كان ذلك ممكناً.

- ٤ - وجود مخاطر مالية تتمثل في احتمال عدم تسديد الإيجار، وإن تكاليف الإجراءات القانونية المرتبطة بعجز المستأجر في تسديد الإيجار قد تكون لها آثار عكسية وسلبية على عقود الإيجار.
- ٥ - من عناصر المخاطر الأخرى أنه لا يوجد سوق في الوقت الراهن لتداول المشاركات، ومع ذلك، فإن تداول المشاركات بين المستثمرين سيتم فقط بموافقة المضارب الكتابية، وتبقى عملية التداول من مسؤولية المتداولين وليس المضارب.

التحولات:

- يقوم المضارب بكافة التحولات الضرورية لتخفيف أثر هذه المخاطر والتي تشمل على الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
- أ - تسجيل الأصول المؤجرة باسم الصندوق بقدر الإمكان وذلك لضمان استردادها في معظم الأوقات.
- ب - إن الدراسة الوافية التي يتم إعدادها قبل إبرام العقود لعملاء الصندوق من المستأجرين، بواسطة كوادرات متخصصة قللت من حالات عجز السداد إلى أدنى حد ممكن.
- ج - أسس ومعايير الاختيار.
- د - يقوم الصندوق بتنويع استثماراته من خلال الاستثمار في عدة قطاعات لأجل تخفيض أثر أي ركود مستقبلي يحدث في أي قطاع إلى أدنى حد ممكن.
- هـ - لن يقوم الصندوق بتأجير أي أصول تميل إلى التأثر بالتغيرات التقنية السريعة لتقليل إمكانية فقد الأصول لقيمتها بالتقادم.

احتياطي مخاطر الاستثمار:

ويقوم المضارب باتخاذ الإجراءات التحوطية المناسبة لتقليل أثر المخاطر التي يمكن أن تؤثر على عائدات الصندوق إلى أدنى حد ممكن، ويحتفظ المضارب باحتياطي مخاطر استثمار يبلغ ٢٪ كحد أقصى من قيمة إجمالي العمليات التأجيلية القائمة في تاريخ إعداد المركز المالي وذلك لأغراض احتساب معدلات الأرباح. وفي نهاية كل ثلاث سنوات مالية، يتم إضافة رصيد احتياطي المخاطر الفائض عن الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به وحسب تقدير المضارب إلى رصيد الأرباح المعدل للتوزيع على المشاركين. وتؤول حصة العملاء الذين تخرجوا قبل التوزيع إلى الصندوق.

تداول المشاركات:

يمكن تداول المشاركات في الصندوق كلياً أو جزئياً بين المستثمرين بموافقة المضارب الكتابية في أي وقت بعد مضي سنة كاملة من تاريخ المشاركة. يقوم المتداولين متفقين وبمحض اختيارهما بتحديد أسس التداول بينهما، ويقوم المضارب بإصدار مركز حسابي استرشادي للمتداولين وذلك بغرض الاسترشاد فقط يتضمن مبلغ المشاركة، وتاريخ المشاركة، الفترة المتبقية للتخارج والنسبة المئوية للتغير في رأس المال. وفي حالة التداول الجزئي يشترط أن يحتفظ المتداولين بالحد الأدنى المطلوب (١٠,٠٠٠ دولار أمريكي) في

حسابهما بعد إجراء عملية التداول. ويتقاضى المضارب رسوم تداول بواقع ٢، ٪ من مبلغ المشاركة تخصم على صاحب المشاركة الأساسي.

التخارج من الصندوق:

حدد الصندوق للتخارج منه الشروط والأحكام التالية:

- ١ - يسمح بالتخارج الجزئي أو الكلي بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ تحصيل المشاركات في نهاية كل ربع سنة مالية. وبعد ذلك يمكن التخارج في نهاية كل ربع سنة (٣١ مايو، ٣١ أغسطس، ٣٠ نوفمبر وآخر فبراير) من السنة المالية للصندوق للمستثمرين الذين أمضوا مدة ثلاث سنوات، بشرط عدم الإخلال بشرطي الحد الأدنى للتخارج (٥,٠٠٠ دولار أمريكي) والحد الأدنى اللازم الاحتفاظ به في الصندوق (١٠,٠٠٠ دولار أمريكي).
- ٢ - في حالة الرغبة في التخارج، يجب تقديم طلبات التخارج إلى المضارب قبل ثلاثة شهور من نهاية السنة الثالثة للمشاركة، ويتم سداد مستحقات التخارج قبل منتصف الشهر التالي لنهاية السنة الثالثة للمشاركة. وبعد ذلك يتم سداد مستحقات التخارج في نهاية ربع السنة المالية التالية لربع السنة المالية التي قدم خلالها المشارك طلب التخارج.
- ٣ - يسمح بالتخارج الكلي أو الجزئي الاستثنائي وفقاً لتقدير موافقة المضارب الاختيارية. والمشارك الذي يتخارج استثنائياً قبل انتهاء الثلاث سنوات الأولى للمشاركة لا يستحق أي أرباح ويتم تخارجه طبقاً لتقييم المضارب لقيمة مشاركته، ولا يستحق أي توزيعات أخرى من فائض احتياطي مخاطر الاستثمار.
- ٤ - نظراً لظروف وطبيعة استثمارية عمليات التأجير في الصندوق قد يتعذر تنفيذ أي طلبات تخارج إذا كان تنفيذ ذلك التخارج يسبب ضرراً لعمليات الصندوق أو بسبب عدم توفر السيولة نظراً لحرص المضارب على الاستخدام الأفضل للسيولة المتوفرة تعظيماً للعوائد المتوقعة، ومع ذلك يحرص المضارب على تنفيذ أكبر قدر ممكن من طلبات التخارج وبنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من إجمالي أصول الصندوق عند نهاية السنة الثالثة من عمر الصندوق وما بعد ذلك، أو بكامل السيولة النقدية المسجلة في الصندوق في تاريخ التخارج أيهما أقل.

المضارب:

«شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة» هي المضارب بالنسبة للصندوق. والمضارب مسؤول عن ضمان الخسارة في حالات الإهمال القابلة للإثبات نظامياً والتعدي والمخالفة الواضحة لأحكام لائحة المضاربة.

حصة المضارب في الربح:

٥ تم الاتفاق على أن تكون حصة المضارب ١٨٪ من صافي ربح الصندوق.

○ ويستحق المضارب حافزًا إضافيًا في حالة تجاوز صافي الربح المحقق للمعدل الأدنى للعائد الصافي السنوي المتوقع، وحدد الحافز بنسبة ٢٥٪ من العوائد الإضافية المحققة حسب ما يعلنه المضارب سنويًا.

إدارة الصندوق:

تتولى «شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة» - باعتبارها المضارب - إدارة الصندوق في ضوء الضوابط التالية:

- ١ - الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية.
 - ٢ - الاستثمار في عمليات تأجير متنوعة.
 - ٣ - يقوم المضارب بكل أمانة بضمان جدوى الأصول المؤجرة وكفاءة وأهلية الجهات المستأجرة.
 - ٤ - يقوم المضارب بتقديم خدمات إدارية وفقًا لللائحة الصندوق. وتشمل هذه الخدمات - على سبيل المثال لا الحصر - متابعة سير الأداء بالنسبة للأصول المؤجرة وإعداد التقارير والبيانات المالية السنوية.
 - ٥ - «إدارة الصناديق المخصصة والعلاقات العامة» وحدة تشغيلية مستقلة تابعة للمضارب تأسست بغرض أساسي، وهو تنسيق المتطلبات النظامية في إطار إدارة المضارب.
- و«إدارة الصناديق المخصصة والعلاقات العامة» مسؤولة أيضًا عن تسريع وتسهيل عملية الحصول على المعلومات من إدارة الشركة، وتقديمها للمستثمرين لضمان انسياب المعلومات والاتصالات الجيدة، ولضمان توزيع الأرباح للمستثمرين في الأوقات المحددة.

الزكاة:

يقتصر إخراج الزكاة بالنسبة للمشاركين على عائدات استثماراتهم فقط (عند اكتمال الحول) وليس على أصل المبلغ المستثمر لأنه تحول إلى أعيان مستغلة بالإيجار وليس للتجارة، فلا تجب الزكاة إلا في الباقي من غلته عند تمام الحول القمري بنسبة ٢,٥٪ أو الحول الشمسي بنسبة ٢,٥٧٧٪.

ولا يقوم الصندوق بإخراج الزكاة نيابة عن المشاركين.

الهيئة الشرعية الموحدة:

تتولى «الهيئة الشرعية الموحدة» مراجعة عمليات الصندوق من النواحي الشرعية وتكون «الهيئة الشرعية الموحدة» من كل من أصحاب الفضيلة:

- الشيخ الدكتور/ يوسف القرضاوي (رئيس الهيئة).
- الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع.
- الشيخ/ محمد المختار السلامي.
- الشيخ/ محمد تقي العثماني.

- الشيخ الدكتور/ عبد الستار أبو غدة (العضو المنتدب).

الاستشاري ومراقب تقويم الأصول:

المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل «د. عبد العزيز الدخيل».

ص.ب. ٢٦٤٢، الرياض ١١٤٥١، المملكة العربية السعودية.

هاتف: ٢٥٢٥ - ٤٧٨ (٠١)

فاكس: ٨٠٢١ - ٤٧٦ (٠١)

مراقب ومدقق الحسابات الخارجي:

مكتب آرثر أندرسون

كالدونيان هاوس

ص.ب. ١٩٢٩ جراندي كايمن، بريتش وست أنديز

هاتف: ٩٩٤٠٠ - ٩٤ (٨٠٩ - ٠٠١)

فاكس: ٩٩٣٨٦ - ٩٤ (٨٠٩ - ٠٠١)

المستشار القانوني:

مكتب الاستشارات القانونية الأمريكي «جيسون، دون وكروشر» بصفته المكتب الاستشاري القانوني الخاص بشركة «التوفيق للصناديق الاستثمارية» (الشركة) ولقد قام بتقديم الاستشارات للشركة فيما يتصل ببعض المسائل المرتبطة بتأسيسها والإجراءات القانونية النظامية الجارية للشركة، ولكنه لم يشارك في تأسيس هذا الصندوق أو مراجعة هذا المستند.

شروط وأحكام عامة:

- ١ - يبذل المضارب كل جهد ممكن في اختيار استثمارات تتميز بجودتها من النواحي الضريبية.
- ٢ - في حالة حدوث ظروف استثنائية أو اضطرارية تحول دون التشغيل الاقتصادي للصندوق، يحق للمضارب تصفية الصندوق بموجب إخطار بمهلة أسبوع.
- ٣ - كل ما لم يرد به نص في هذه النشرة يرجع في تفسيره وتأويله إلى لائحة المضاربة.
- ٤ - تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يوم من مارس، وتنتهي في آخر يوم من فبراير من العام التالي.

كيفية الاكتتاب:

- ١ - يقوم المستثمر بتعبئة نموذج الاكتتاب المرفق بهذه النشرة، وهذا يعني قبوله الاكتتاب في الصندوق والتزامه بأحكام لائحة المضاربة ونشرة الاكتتاب.
- ٢ - مدة المشاركة في الصندوق ٣ سنوات على الأقل.
- ٣ - تدفع قيمة المشاركة في الحساب التالي لشركة التوفيق للصناديق الاستثمارية:

اسم الحساب	رقم الحساب بالدولار الأمريكي	اسم البنك
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية	٣٠٠٦٧٣٢٦١٠	بنك الخليج الدولي ٣٨٠، شارع ماديسون نيويورك، إن واي ١٠٠١٧ الولايات المتحدة الأمريكية

٤ - يجب إعادة طلبات الاكتتاب المستوفاة إلى ممثل المضارب أو إرسالها بالبريد مصحوبة بإيصالات وقسائم الإيداع أو التحويل إلى العناوين الموضحة أدناه، علمًا بأن تاريخ الاستحقاق للاستثمار يحتسب من تاريخ تسليم الاكتتاب لإدارة الشركة بشرط تحصيل قيمة المشاركة.

يوافي المضارب المكتتبين بسندات إيداع تثبت قيمة مشاركتهم وتواريخ التحصيل، ويرسل تقرير نصف سنوي إلى السادة المشاركين لإطلاعهم على التطورات الرئيسية في الصندوق خلال الفترة.

للاشتراك أو الحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمكاتب التالية:

جدة:

شركة البركة للاستثمار والتنمية
برج دله شارع فلسطين
ص.ب. ٤٣٠، جدة ٢١٤١١
هاتف: ٦٧١٠٠٠٠ (٠٢)
توصيلة: ٣٠١٥ / ٣٠٨٦
فاكس: ٦٦٩٤٣٢٤ (٠٢)
شركة البركة للاستثمار والتنمية
إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصة:

جدة:

هاتف: ٦٧١٠٠٠٠ (٠٢)
توصيلة: ٢٦٨٩ / ٢٨١٨
شركة البركة للاستثمار والتنمية

المكتب النسائي:

الجمعية الفيصلية الخيرية النسائية
دله البركة، المكتب النسائي
ص.ب. ١٠٠١١، جدة ٢١٤٣٣
هاتف: ٦٥٣٥٠٠٠ (٠٢)

توصيله: ٢٥٧/٢٥٨/٢٥٥/٢٥٠

فاكس: ٤١ ٦٥١٣٦ (٠٢)

المدينة المنورة:

شركة البركة للاستثمار والتنمية

حي سلطانه - شارع أبو بكر الصديق

عمارة المجد - بجوار حديقة المجد - الدور الثالث

هاتف: ٨٢٢٦٣٦٨ (٤)

فاكس: ٨٢٦٤٣٩٦ (٤)

الرياض:

شركة البركة للاستثمار والتنمية

حي الورود، شارع الملك عبد العزيز

ص.ب. ١٤٣٨، الرياض ١١٤٣١

هاتف: ٤٦٤٩ - ٤٥٤ (٠١)

فاكس: ٥٧٠٨ - ٤٥٤ (٠١)

مكة المكرمة:

شركة البركة للاستثمار والتنمية

مجمع النور التجاري الغزاوي

ص.ب. ١٣٣٤٦ مكة المكرمة

هاتف: ٥٤٧٠١٢٣

فاكس: ٥٤٧٤٧٣٢

الدمام:

شركة البركة للاستثمار والتنمية

مبنى التأمينات الاجتماعية، مكتب ٣٠٧ شارع الظهران

ص.ب. ٤٠٦٦، الدمام ٣١٤٩١

هاتف: ٨٢٦٣٩٠٨/٨٢٦٢١٣٨ (٠٣)

فاكس: ٨٢٧٥٣٩٠ (٠٣)

البحرين:

شركة الأمين للأوراق المالية والصناديق الاستثمارية

الحي الدبلوماسي برج البركة

ص.ب. ٣١٩٠ المنامة

هاتف: ٥٤٠٠٠٠

صناديق التضامن للمتاجرة

الشروط والأحكام

صناديق استثمارات ساب هو الاسم العام لمجموعة صناديق الاستثمار التي يديرها البنك السعودي البريطاني (البنك) والتي توفر للمستثمرين وسيلة فعالة للاستثمار في صناديق الاستثمار المشتركة مع قابلية التحول من صندوق إلى آخر.

يوفر البنك السعودي البريطاني اثنين من صناديق التضامن للمتاجرة (الصناديق) مقومة بالريال السعودي والدولار الأمريكي:

- صندوق التضامن للمتاجرة بالريال السعودي

- صندوق التضامن للمتاجرة بالدولار الأمريكي

١ - وصف الصناديق:

يمثل كل واحد من الصناديق المذكورة أعلاه برنامجًا استثماريًا مشتركًا مطلقًا ينشأ بالاتفاق بين إدارة الصناديق المشتركة (المدير) وهو قسم الاستثمار التابع للبنك السعودي البريطاني (البنك) والمستثمرين (المشاركين).

صممت صناديق التضامن للمتاجرة بهدف توفير الفرصة للمستثمرين الأفراد والشركات للاستثمار في استثمارات خالية من الفائدة طبقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٢ - أهداف وسياسة الاستثمار:

يتضمن الملحق المرفق بهذه الشروط والأحكام بيانًا للسياسة والأهداف الرئيسية الخاصة بكل صندوق.

٣ - إدارة الصندوق:

يتولى المدير إدارة الصندوق. وبموجب الاتفاقية يفوض المشترك المدير باستثمار أصول الصندوق وفقًا لأهداف وسياسة الاستثمار الواردة في الملحق المرفق كما يفوضه بأن يخول صلاحياته لواحدة أو أكثر من المؤسسات المالية والتي يختارها المدير (والتي تعمل بصفة مستشار أو مدير فرعي أو أمين أو وكيل أو وسيط للصندوق بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر. البنك ومراسليه والمؤسسات التابعة له) وأن يتعاقد مع ذلك المستشار أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل أو الوسيط على تقديم خدمات الاستثمار أو الحفظ لأصول الصندوق، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ويدرك المشترك ويوافق على أن الخدمات المذكورة أعلاه سوف تقدم نظير أتعاب يتم احتسابها على الصندوق.

وفيما يتعلق بتحويل الصلاحيات فإن المشترك يدرك أن البنك لن يفشي أية معلومات عن المشترك في الصندوق إلى ذلك الاستشاري أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل الشرعي أو الوسيط.

يقوم المدير بتزويد الصندوق بخدمات الموظفين المؤهلين للقيام بالمهام الإشرافية والإدارية والمحاسبية لإدارة الصندوق إدارة فعالة بما في ذلك مسك الدفاتر وقيود الاشتراك والاسترداد والسجلات وقيود معاملات البيع والشراء والحوالات المالية وتأكد وإعطاء معلومات عن الحسابات والأرصدة استجابة لاستفسارات المشتركين. كما سيشرّف مدير الصندوق على الخدمات الاستشارية والإدارية والمهنية المقدمة من قبل الأطراف الأخرى.

للمدير الحق في الموافقة على استخدام وحدات الصندوق كضمان مقابل منح تسهيلات يجوز اعتبار وحدات الصندوق بمثابة ضمانات تمنح مقابلها تسهيلات طبقاً لتقدير المدير فقط. يتم استرداد الوحدات والوفاء بالتزامات الصندوق من أصول الصندوق فقط دون الرجوع على أصول المدير أو البنك أو مستشار الاستثمار. هذا وليس للمشارك أي حق محدد فيما يتعلق بكل/ أو أي جزء معين من الاستثمار في محفظة الصندوق. كما لا يجوز للمشارك تحويل/ أو التنازل عن أية حقوق أو التزامات منصوص عليها بدون موافقة خطية من المدير. ولا يتحمل المدير المسؤولية عن أي تصرف أو إهمال أو عن الملاءة المالية للوكلاء أو المؤسسات المالية التي يتم التعامل معها خلال ظروف العمل الاعتيادية.

٤ - الطبيعة الائتمانية لصناديق الاستثمار:

يوافق المشترك على أن أي قرار أو إجراء يتم اتخاذه من قبل المدير فيما يتعلق بأصول الصندوق من وقت لآخر بموجب هذه الاتفاقية سوف تكون لحساب المشترك وعلى مسؤوليته.

٥ - شراء الوحدات:

على المشتركين الراغبين في شراء وحدات في الصندوق تعبئة نموذج طلب الاستثمار في صناديق التضامن للمتاجرة وتسليمه إلى أي فرع من فروع البنك السعودي البريطاني مصحوباً بما يلي.

أ - كامل مبلغ الاشتراك

أو

ب - تفويض بالخصم من حساب لدى البنك.

يتضمن الملحق المرفق بياناً بالحد الأدنى للاشتراك المبدئي والحد الأدنى للاشتراك الإضافي والحد الأدنى للاشتراك الشهري وتواريخ الوحدات في كل صندوق.

ويتم الاشتراك في الصندوق من خلال شراء الوحدات بالسعر الآجل. ويحتفظ المدير بحق رفض مشاركة المستثمرين في الصندوق إذا رأى أن هذا الاشتراك (ضمن أشياء أخرى) قد يؤدي لخرق الأنظمة السارية على الصندوق والتي قد تفرض من قبل السلطات المختصة من وقت لآخر.

في حال دفع قيمة الوحدات بعملة خلاف العملة الأساسية للصندوق فسيتم تحويل هذه العملة بواسطة المدير حسب سعر الصرف السائد لدى البنك حينئذ وسوف يصبح الشراء نافذاً عند تحويل الأموال إلى عملة الصندوق وبناء على السعر الآجل للوحدة. ويجوز للمدير أيضاً دعوة البنك للاشتراك في الصندوق من خلال تقديم رأس المال المبدئي ويجوز للبنك من وقت لآخر شراء وبيع وحدات في الصندوق لحسابه الخاص. لا يتم إصدار شهادات مقابل وحدات الصندوق. ويحتفظ المدير بسجل لكل صندوق يتضمن بيانات أصحاب الوحدات وعند تنفيذ أي معاملة سوف يتلقى المشترك إشعاراً يتضمن تفاصيلها الكاملة.

٦ - تاريخ سريان الاستثمار:

يبدأ سريان استثمار الأموال المودعة والمحصلة من قبل المشترك قبل الموعد المحدد في أي من الصناديق اعتباراً من أقرب يوم للتقويم وذلك على أساس التسعير الآجل كما هو موضح في الملحق المرفق، وفي حالة الدفع بواسطة شيك فإن الاستثمار لا يصبح نافذاً إلا اعتباراً من يوم التقويم الذي يلي تحصيل قيمة الشيك مباشرة. أما الاستثمار المستلم من المشترك بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق فسوف يعتبر نافذاً فقط من تاريخ يوم التقويم التالي.

٧ - استرداد الوحدات:

يجوز للمشارك طلب استرداد جزء من/ أو كل الوحدات الخاصة به وذلك من خلال استكمال وتوقيع نموذج الاسترداد وفقاً للشروط المنصوص عليها في الملحق المرفق. سوف يتم تنفيذ كافة طلبات الاسترداد المستلمة عند الموعد المحدد في الملحق المرفق في يوم التقويم التالي وتدفع عائدات البيع للمستثمر في اليوم الذي يليه. كما أن أي طلب للاسترداد يتم استلامه من المستثمر بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق، يعتبر نافذاً فقط من يوم التقويم التالي. وإذا ما تسبب أي استرداد للوحدات في تخفيض الاستثمار الخاص بالمشارك في الصندوق إلى ما دون الحد الأدنى الموضح بالملحق المرفق، فسيتم رد كامل قيمة الاستثمار وتدفع الأموال ذات العلاقة إما بقيدها في حساب المشترك لدى البنك أو بواسطة شيك مصرفي أو حوالة تلوكسية وذلك وفقاً لتعليمات المشترك بعد اقتطاع الأجر الخاصة بالتحويل أو التلكس.

٨ - التقويم:

يتم تقويم كل صندوق في يوم التقويم المحدد لكل صندوق على حده كما هو موضح بالملحق المرفق.

٩ - القيمة الصافية للوحدة:

يتم احتساب قيمة الوحدة لأغراض الشراء أو الاسترداد من خلال طرح المبالغ المترتبة على الصندوق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرسوم المحددة بالمادة (١٤) من

إجمالي قيمة أصول هذا الصندوق ومن ثم قسمة الرقم الناتج من هذه العملية على إجمالي عدد وحدات الصندوق القائمة في ذلك التاريخ.

١٠ - نمو الاستثمار:

تعتبر الصناديق أوعية لتجميع الدخل حيث يعاد استثمار الأرباح المتحققة في الصندوق ولن يتم توزيعها كأرباح عن الوحدات وبالتالي فإن القيمة المتزايدة للصندوق من خلال إعادة استثمار الدخل سوف ترفع من قيمة وسعر الوحدات.

١١ - وصف الوحدات:

يجوز للمدير إصدار عدد غير محدد من الوحدات لأي من الصناديق وتكون جميعها ذات فئات متساوية وتمثل كل وحدة حصة مشتركة متساوية في الصندوق، وفي حال تصفية أي من الصناديق فإن حصة كل وحدة تحتسب بالتناسب مع صافي أصول الصندوق المتوفرة للتوزيع إلى المشتركين.

١٢ - التبديل بين الصناديق:

يجوز للمشاركين نقل استثماراتهم من صندوق إلى آخر وذلك بعد تعبئة وتوقيع نماذج الطلب والاسترداد الضرورية، وسيتم تنفيذ عملية النقل في أول يوم للتقويم قابل للتطبيق فيما يتعلق بكلا الصندوقين مع اقتطاع أي أجور مطبقة على الصندوق البديل وفي حال وجود فرق في العملات بين الصندوقين المنقول بينهما، فسيقوم المدير بتحويل الأموال حسب سعر الصرف المعتمد لدى البنك.

١٣ - أسعار العرض والطلب:

يحق للمدير طبقاً لتقديره المطلق تحديد أسعار العرض والطلب للوحدات والتي تنطبق على جميع المستثمرين الحاليين والمحتملين. علماً بأن سعر الطلب هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين بينما يعني سعر العرض السعر الذي يعرض به المدير بيع وحدات للمستثمرين.

١٤ - الرسوم والمصاريف الإدارية:

سوف يتقاضى المدير رسوماً إدارية من كل صندوق مقابل إدارته لهذا الصندوق وذلك وفقاً لما هو موضح في الملحق المرفق وسيتم احتساب الرسوم الإدارية واقتطاعها يومياً بناءً على صافي قيمة أصول الصندوق. كما يتحمل كل صندوق جميع المصاريف المترتبة على إدارة الصندوق مثل الأتعاب القانونية ومصاريف التدقيق والطباعة والترويج والمصاريف الأخرى ذات الطبيعة المستمرة كرسوم الوساطة والحفظ ومصاريف المعاملات.

١٥ - الإيقاف المؤقت لاحتساب القيمة الصافية للأصول:

يجوز إيقاف التعامل في أي صندوق بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي إذا رأى البنك بأن تقويم الأصول أصبح غير عملي.

١٦ - الأموال وأدوات الاستثمار:

يتم شراء وبيع أدوات الاستثمار المختلفة لدى مؤسسات مالية معروفة عالمياً ومن خلال وسطاء يتمتعون بسمعة حسنة. وسوف يتم فصل أموال كل صندوق عن أموال البنك وتحفظ تلك الأموال والأدوات المملوكة لكل صندوق لدى مؤسسات مالية كبيرة يتم اختبارها بواسطة البنك.

١٧ - العنوان البريدي:

ترسل كافة الكشوف والإشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بالاستثمار والصادرة من المدير إلى المشتركين بواسطة البريد على العنوان المدون على نموذج طلب الاشتراك أو أي عنوان آخر يبلغه المشترك إلى المدير خطياً. يتحمل المشترك مسؤولية إبلاغ المدير بالعنوان البريدي الصحيح أو أي تغيير في عنوانه.

في حال عدم تزويد المشترك العنوان الصحيح للمدير أو إخطاره على وجه التحديد بعدم رغبته باستلام أية مراسلات بريدية بما في ذلك كشوف الحساب والإشعارات المتعلقة باستثماره، فإن المشترك يوافق على تعويض المدير وحمايته والتنازل عن كافة الحقوق والمطالبات العائدة له تجاه المدير والناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن عدم إرسال الكشوف والإشعارات أو المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستثمار أو عدم تمكن المشترك بسبب ذلك من الاستجابة إلى/ أو طلب معالجة أي أخطاء أو أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوف والإشعارات والمعلومات الأخرى.

١٨ - الكشوف الدورية والإشعارات:

يتم إصدار كشف حساب بنهاية كل ربع سنة ميلادية يوضح مركز المستثمر بالتفصيل علاوة على تقرير أداء الاستثمار وترسل إلى العنوان البريدي المدون من قبل المستثمر على نموذج الطلب إلا إذا تم إبلاغ المدير خطياً عن تغيير العنوان. يجب إبلاغ البنك عن أية اختلافات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار هذه الكشوف وسوف تعتبر الكشوف الصادرة من المدير بعد انقضاء الفترة المذكورة نهائية وقاطعة ولن يعتبر المدير أو البنك ملزماً تجاه المشتركين فيما يتعلق بأية اختلافات كما لن يعتبر المدير والبنك مسؤولين عن أية نتائج مترتبة من الكشوف المحفوظة لدى البنك بناء على تعليمات المشترك.

١٩ - مخاطر الاستثمار:

ما لم يحدد خلاف ذلك بالنسبة لصندوق معين فإن الصندوق يخضع لتقلبات السوق مما قد يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع في أسعار وحدات الصندوق وبالتالي فإن المشترك عند طلبه استرداد الأموال قد لا يستلم نفس المبلغ الذي استثمره. كما يوافق المشترك على أن التغيير في أسعار الصرف بين العملات قد ينشأ عنه أيضاً زيادة أو انخفاض في قيمة الوحدات حسبما تقتضي الظروف (وذلك بالنسبة لصناديق معينة كما هو موضح بالملحق المرفق).

٢٠ - الحسابات المدققة :

يقوم المدير طبقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي بإعداد بيانات مالية مدققة لكل صندوق في نهاية كل سنة ميلادية وسيتم تزويد كافة فروع البنك بتلك البيانات على أن ترسل إلى المشترك بناء على طلب خطي منه كما يجب على المدير إعداد بيانات مالية نصف سنوية غير مدققة وتوفيرها للمشاركين بناء على طلبهم.

٢١ - الرقابة الشرعية :

لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فقد عين المدير مستشاراً شرعياً متخصصاً في الاستثمار وذلك لمراقبة الجوانب الشرعية لعمليات الصندوق.

٢٢ - تصفية الصندوق :

يحتفظ المدير بحق تصفية أي من الصناديق وذلك بإعطاء إشعار خطي مسبق مدته ثلاثون يوماً إلى المشتركين بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي هذه الحالة سيتم تصفية أصول الصندوق وتأدية التزاماته وتوزيع ما يتبقى من حصيلة هذه التصفية إلى المشتركين بنسبة ما تحمله وحداتهم إلى إجمالي الوحدات القائمة آنذاك حسب إقرار المدير.

٢٣ - التقويم :

سوف تكون جميع الإشارات إلى الفترات الزمنية الواردة في هذه الشروط والأحكام وفقاً للتقويم الميلادي.

٢٤ - تعديل الشروط والأحكام :

يجوز للمدير طبقاً لتقديره وحده تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت شريطة الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي في الحالات التي تتطلب مثل تلك الموافقة. كما يشترط على المدير إشعار المشتركين عن طريق البريد بالتعديلات المقترحة وتزويدهم بنسخة من النص المعدل، وسوف تصبح التعديلات نافذة خلال ٣٠ يوماً من تاريخ هذا الإشعار.

٢٥ - المشترك :

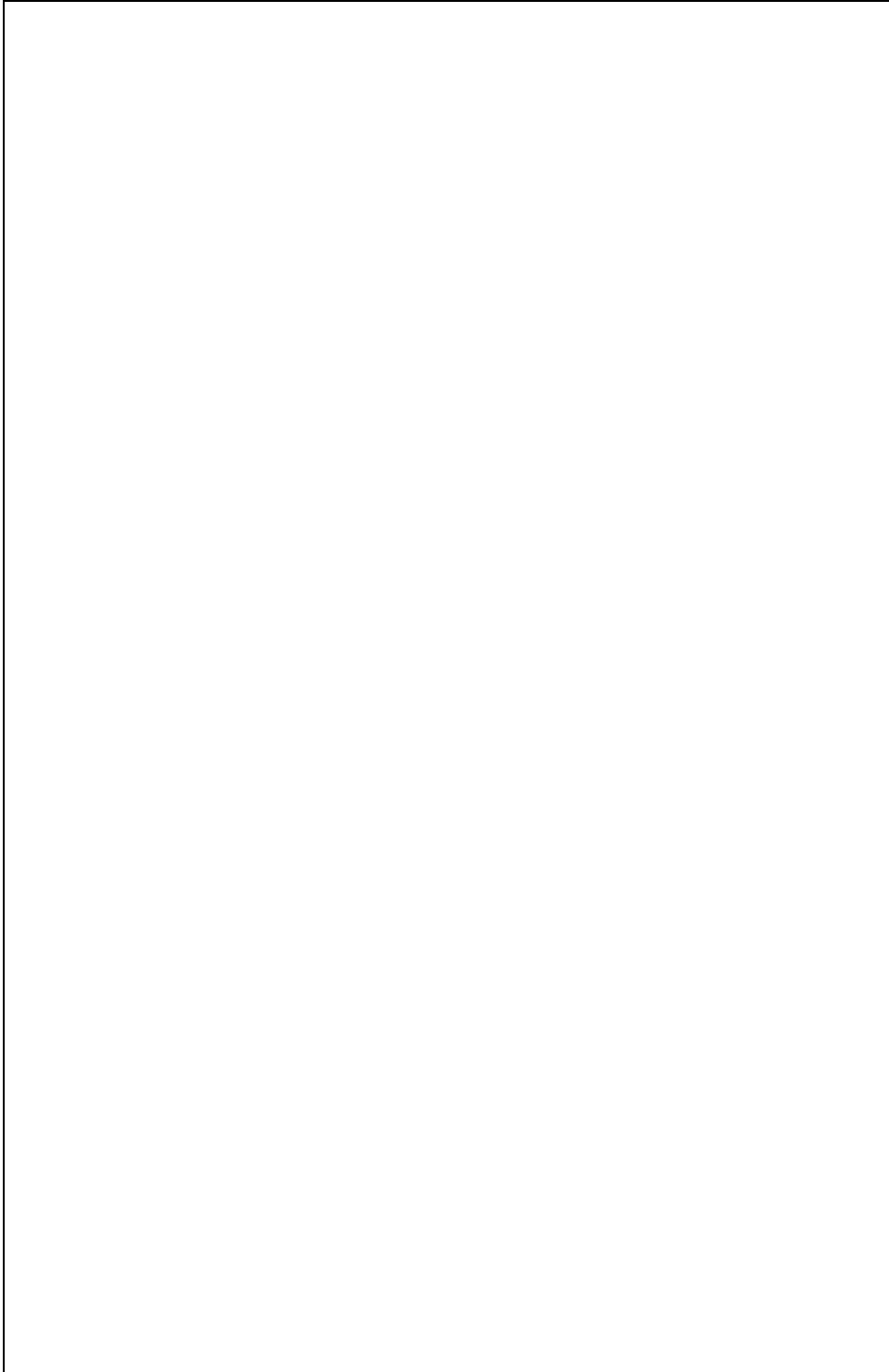
يجوز أن يكون المشترك شخصاً منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين أو مؤسسة أو شركة تضامن محدودة أو شركة ذات مسؤولية محدودة. وفي حال كون المشترك شخصين أو أكثر فإن أي استثمار في الصناديق (ما لم يحدد خلاف ذلك) يعتبر ملكاً مشتركاً لهؤلاء الأشخاص والذين يفوضون المدير بالتصرف وفقاً للتعليمات الخطية الصادرة منهم مجتمعين أو منفردين، وإذا كان المشترك مؤسسة أو شركة تضامن محدودة أو عامة أو شركة ذات مسؤولية محدودة فإنه يتوجب على المشترك قبل السماح له بالاستثمار في الصناديق تزويد المدير بصورة من سجله التجاري وصورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي قرار الشركة وإذا اقتضى الأمر على أن تقدم جميعها بصورة مرضية للمدير.

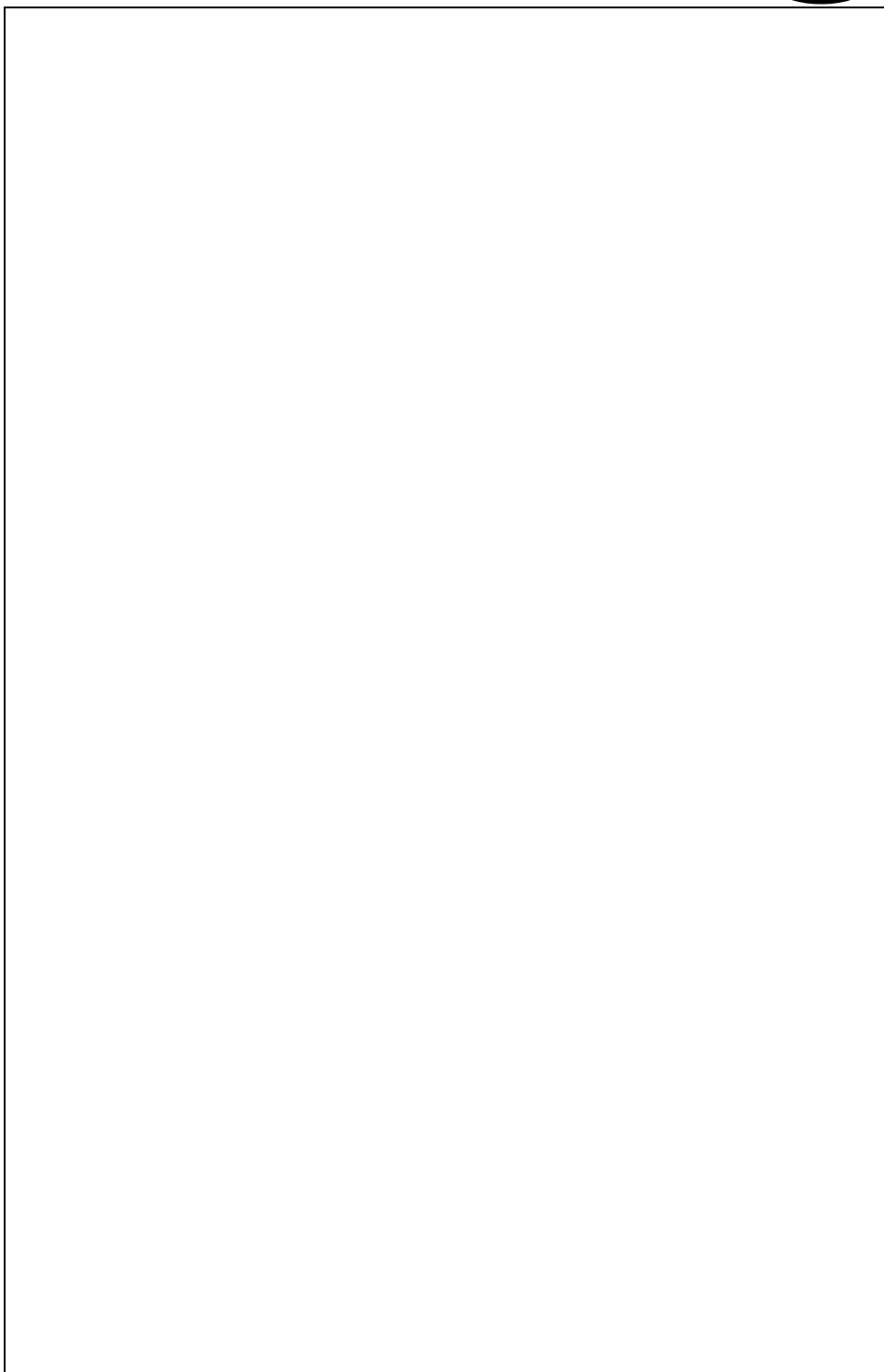
٢٦ - وفاة المستثمر:

في حالة وفاة المشترك سوف يحتفظ المدير بالوحدات إلى حين المطالبة بها من قبل وكيل مفوض أو منفذ الوصية مدعمة بالمستندات التي يطلبها البنك.

٢٧ - القانون السائد:

تخضع كافة معاملات الصناديق إلى القوانين والأنظمة السائدة من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية، كما تخضع لإشراف ورقابة مؤسسة النقد العربي السعودي ويجب إحالة أي نزاع إلى مؤسسة النقد فقط. ويعلم المشتركون ويوافقون على أن عمليات شراء وبيع الأصول والاستثمارات والممتلكات والأنشطة الأخرى ذات العلاقة التي تتم خارج المملكة العربية السعودية تخضع أيضًا إلى كل القوانين والأنظمة المطبقة لدى السلطات القضائية المعنية التي يتم فيها تنفيذ هذه المعاملات أو التي تقع فيها هذه الأصول أو الاستثمارات أو الممتلكات.





ملحق رقم ١/هـ
صناديق الاستثمار
المغلقة

بسم الله الرحمن الرحيم

صندوق الراجحي للملاحة الدولية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد:

رغبة في الاستفادة من الظروف الاستثمارية المواتية في السوق الدولية، فقد اتفق المؤسسون الآتية أسماؤهم على تأسيس برنامج استثماري في شكل شركة تحت اسم (صندوق الراجحي للملاحة الدولية) وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: المؤسسون:

(١) شركة الراجحي المصرفية للاستثمار

(٢)

(٣)

وسيزداد عدد المشتركين في الصندوق، أو يتغيرون بطرح بعض الحصص الجديدة، أو بيع بعض المشتركين بعض حصصهم.

ثانياً: تعريف الصندوق:

يعتبر صندوق الراجحي للملاحة الدولية، والذي سيعرف فيما بعد بالصندوق صندوقاً مغلقاً صمم للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في محفظة متنوعة من السفن التجارية ذات الجودة العالية، ومع أن بعض المستثمرين في هذا النشاط التجاري يركزون استثماراتهم في قطاع واحد من قطاعات النقل البحري، فإن صندوق الراجحي للملاحة سيعمل في إطار أوسع ليغطي عدة قطاعات في النقل البحري للاستفادة من أفضل الفرص المتاحة، وتقليل الآثار السلبية التي يمكن أن يتعرض لها الصندوق عندما يتعرض أحد قطاعات النقل البحري لبعض المشاكل.

ثالثاً: عملة الصندوق:

عملة الصندوق هي الدولار الأمريكي وستقيم بها أصوله، ويمكن قبول اشتراكات العملاء بالريال السعودي، أو بأي عملة من العملات الرئيسية الأخرى على أساس سعر الصرف المعلن لدى شركة الراجحي المصرفية للاستثمار عند الاشتراك، ويتحمل المستثمرون الراغبون في تحويل استحقاقاتهم بعملة غير الدولار مخاطر تذبذب سعر تلك العملة مقابل الدولار عند تاريخ التحويل.

رابعاً: رأس مال الصندوق:

تحدد رأس مال الصندوق بمبلغ (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي) ولإدارة الصندوق تغيير رأس المال عندما تدعو الحاجة لذلك.

خامساً: أهداف الصندوق:

يهدف الصندوق إلى الاستفادة من الوضع المتراجع لسوق السفن في الوقت الحالي عن طريق شراء سفن تجارية بأسعار مناسبة يمكن أن تحقق للمستثمرين عائداً رأسمالياً جيداً عند انتعاش سوق النقل البحري، ويبيع بعض السفن التي يمتلكها الصندوق، إضافة إلى ذلك فإن الصندوق يهدف إلى تحقيق عائد سنوي من خلال تأجير السفن التي يمتلكها، والمتوقع أن يستطيع الصندوق توزيع أرباح سنوية بمعدل (٨٪) سنوياً توزع كل ستة أشهر.

سادساً: مزايا الصندوق:

- أ - الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات الصندوق، ومن ذلك سلامة العقود والاستثمارات التي يجريها الصندوق من الناحية الشرعية، وقابليته لاحتمالات الربح والخسارة.
- ب - تحقيق عائد سنوي مجز من خلال تأجير السفن التي يملكها الصندوق، ويهدف الصندوق إلى توزيع عائد سنوي يتوقع أن يبلغ (٨٪).
- ج - الاستفادة من أي تحسن يحدث لسوق السفن لتحقيق نمو في رأسمال المشتركين بالصندوق من خلال بيع السفن المملوكة للصندوق في الوقت المناسب بربح مجز.
- د - توفير فرصة الخروج من الصندوق عند توفر مستثمرين جدد يمكن إحلالهم محل المشتركين بالصندوق الراغبين في استرداد قيمة وحداتهم.
- هـ - تأمين الإدارة المتخصصة للإشراف على استثمارات الصندوق، وتشغيل أصوله.

سابعاً: مجال عمل الصندوق:

إن سوق السفن التجارية من المجالات الاستثمارية التي تخضع كثيراً لدورات النشاط الاقتصادي، وتتأثر بحجم التجارة الدولية، وحيث إن الاقتصاد العالمي يمر في الوقت الحالي بدورة كساد جزئي، فإن ذلك قد انعكس على سوق السفن أيضاً، وأثر بدوره في أسعارها وأسعار عقود تأجيرها، وحيث إن سوق السفن تتطلب وقتاً طويلاً حتى تتمكن من تحقيق التوازن بين العرض والطلب عليها، فإن قيمة السفن ترتفع بشكل ملحوظ عندما يوجد نقص منها في السوق، وبالمقابل فإن أسعارها تنخفض بسرعة وبشكل كبير عندما يوجد منها فائض في السوق. وتنقسم سوق السفن عادة إلى عدد من القطاعات مثل سفن الحاويات، وسفن الثلاجات، وناقلات البترول، والغاز، وناقلات السلع الجافة، كما ينقسم كل قطاع إلى قطاعات فرعية حسب حجم السفينة، وللاستفادة من الظروف التي يمر بها سوق السفن في الوقت الحاضر فإن الصندوق سيقوم بشراء وبيع تأجير السفن وفق الضوابط التالية:

- ١ - حصر عمليات الشراء من السفن المعروضة بالسعر القائم في السوق، أو أقل منه كلما أمكن.

- ٢ - انتقاء مستأجرين من الدرجة الأولى لتقليل مخاطر العجز عن الوفاء بالتزامات.
- ٣ - التأجير كلما أمكن على أساس (سفينة عارية) بدون طاقم وذلك لتقليل مخاطر الزيادة غير المتوقعة في المصروفات التشغيلية.
- ٤ - عدم شراء ناقلات البترول، أو السفن الأخرى التي تحمل شحنات خطيرة إلا عند توفر مستأجر جاهز يتمتع بتقييم ائتماني يسمح له بدخول المياه الإقليمية التي ستبحر سفنه فيها.
- ٥ - عدم الاستثمار في قطاع واحد من سوق السفن بنسبة تزيد عن (٤٠٪) من ممتلكات الصندوق؛ حرصاً على توزيع مخاطر الاستثمار على أكثر من قطاعين من قطاعات سوق السفن.
- ٦ - سيتم تأجير بعض سفن الصندوق لفترات طويلة نسبياً لضمان تدفقات نقدية كافية تسمح بتوزيع أرباح سنوية على المشتركين في الصندوق، أما الجزء الآخر من سفن الصندوق فسيتم الارتباط عليها بعقود تأجير قصيرة نسبياً تسمح ببيعها عند تحسن ظروف سوق السفن، وتحقيق زيادة رأسمالية جيدة في إجمالي أصول الصندوق.

ثامناً: إدارة الصندوق:

سيتم تسجيل الشركة المالكة للسفن في بلد أجنبي مناسب يحقق الحماية الضريبية لأصول الصندوق، وتتولى إدارة الصندوق (شركة الراجحي لإدارة صندوق الملاحة)، وهي شركة متخصصة مسجلة خارج المملكة العربية السعودية، ولها ذمة مالية مستقلة عن شركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

تاسعاً: مستشار الاستثمار:

تقوم إدارة الصندوق بتعيين مستشار ملاحى متخصص في النشاطات الملاحية المختلفة لتقديم الخدمات الاستشارية للصندوق فيما يتعلق ببيع وشراء وتأجير السفن العائدة للصندوق.

عاشراً: تقييم وحدات الصندوق:

ستقوم إدارة الصندوق بإصدار سعر تقريبي لوحدات الصندوق تعكس بقدر الإمكان قيمة أصول الصندوق عند إصدار السعر، ويستخدم هذا السعر فقط كمؤشر يتم استخدامه عند الرغبة في نقل ملكية الوحدات من الراغبين في الخروج من الصندوق إلى الراغبين في الدخول فيه.

حادي عشر: إجراءات الاشتراك والاسترداد في الصندوق:

ستقوم إدارة الصندوق بطرح عدد معين من الوحدات الاستثمارية تبلغ قيمتها مبلغاً يسمح بتغطية قيمة السفن التي سيقوم الصندوق بشراؤها، وقد تحددت قيمة الوحدة بـ (عشرة دولارات) عند الاكتتاب الأولي، وسيتم تحديد قيمة الوحدة في فترات الاكتتاب التالية للفترة الأولى وفقاً لصافي قيمة الأصول عند بداية كل فترة اكتتاب جديدة، والحد الأدنى للاكتتاب

هو (خمسة آلاف وحدة) أي بقيمة إجمالية تساوي (خمسين ألف دولار أمريكي) وعند رغبة العميل شراء وحدات استثمارية إضافية، فإنه يجب ألا تقل قيمتها الإجمالية عن (عشرين ألف دولار أمريكي) في كل مرة في الفترات التي تلي فترة الاكتتاب الأولي، وسيتم طرح الصندوق على أربع فترات على النحو التالي:

- ١ - فترة الاكتتاب الأولى وتبدأ في..... وتنتهي في.....
- ٢ - الفترة الثانية تبدأ في..... وتنتهي في.....
- ٣ - الفترة الثالثة تبدأ في..... وتنتهي في.....
- ٤ - الفترة الرابعة تبدأ في..... وتنتهي في.....

ويظل باب الاشتراك مفتوحاً كل فترة حتى نهايتها ما لم يتم الاشتراك بكامل قيمة الوحدات المطروحة قبل ذلك، وعندما لا يتم الاشتراك بكامل الوحدات المعروضة، فإن شركة الراجحي المصرفية للاستثمار تلتزم بالاشتراك بما تبقى من وحدات على أن يتم نقل ملكيتها في أقرب فرصة ممكنة إلى أي مستثمرين يرغبون في الدخول في الصندوق بالسعر المعلن من قبل إدارة الصندوق.

وعلى المشترك بالصندوق إيداع قيمة اشتراكه قبل وقت كاف يسمح بتحصيلها قبل نفاذ كمية الوحدات المعروضة. ويحق لإدارة الصندوق رفض طلبات الاشتراك التي لا يتم تحصيلها إلا بعد نفاذ كمية الوحدات المعروضة بها.

ويلتزم المشتركون في الصندوق بالعمر الزمني المحدد للصندوق، ولن يسمح لهم خلاله باسترداد قيمة وحداتهم حتى تتم تصفية الصندوق تصفية نهائية. ولكن إدارة الصندوق ستبذل أقصى المستطاع لنقل ملكية وحدات الصندوق من الراغبين في الخروج منه إلى الراغبين في الدخول فيه من خلال برنامج داخلي، حيث يقوم المشتركون في الصندوق بتقديم طلبات الاسترداد، وتحديد عدد الوحدات المطلوب استردادها، والحد الأدنى للسعر الذي يقبل الاسترداد به، كما يقوم الراغبون في الاشتراك بالصندوق بتقديم طلبات الاشتراك، وتحديد عدد الوحدات المطلوب الاشتراك بها والسعر الأعلى الذي يمكن القبول به، وتقوم إدارة الصندوق بإنهاء إجراءات نقل الملكية من مستثمر إلى آخر لقاء أتعاب مقدارها () ريال يتحملها البائع والمشتري مناصفة.

كما يوافق كل مشترك في هذا الصندوق أنه في حال بيع وحداته قبل تصفيته الصندوق، فإنه يتنازل للمشتري عن جميع ما يخص هذه الوحدات من أرباح محجوزة أو عوائد أخرى.

كما يلتزم المشتري بتحمل أي تبعات أو نفقات أو خسائر تتعرض لها الوحدات التي انتقلت ملكيتها إليه منذ تأسيس الصندوق وحتى تصفيته، ولإدارة الصندوق (في ظل ظروف معينة) إيقاف نقل ملكية وحداته أو تأجيلها مع شرح الأسباب للمتقدم.

ثاني عشر: مخاطر الاستثمارات في الصندوق:

تنطوي الاستثمارات في النقل البحري على بعض المخاطر التي يمكن أن تعرض

أموال المستثمرين للتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، وبالرغم من حرص إدارة الصندوق على بذل الجهد بغية تقليص هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن، إلا أنها لا تملك أي ضمان باستبعادها نهائياً، ومن أمثلة الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها المستثمرون في الصندوق ما يلي:

- ١ - تعرض بعض مستأجري سفن الصندوق لبعض الصعوبات المالية أو الإفلاس مما يمنعهم من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الصندوق، وتحرص إدارة الصندوق جاهدة على انتقاء مستأجرين من نوع جيد.
- ٢ - تعرض بعض سفن الصندوق لبعض عمليات الصيانة غير المتوقعة التي يمكن أن ترفع نفقات الصندوق، وتقلص عائداته، وتحرص إدارة الصندوق على إجراء فحص دقيق للسفن قبل شرائها، والحرص على شراء سفن ذات أداء جيد.
- ٣ - الزيادات غير المتوقعة في المصاريف التشغيلية للسفن، مما يقلل من صافي إيرادات الصندوق، وحرصاً على تجنب هذا النوع من المخاطر، فقد وضع الصندوق ضمن السياسة الاستثمارية له الاعتماد - كلما أمكن - على تأجير (سفن عارية) بدون طاقم بحيث يتحمل المستأجر المصاريف التشغيلية ومسؤولية تأمين الطاقم التشغيلي للسفينة.
- ٤ - استمرار دورة الكساد الحالية في سوق السفن لفترة أطول من المتوقع، مما يمكن أن يحرم المستثمرين من تحقيق النمو الرأسمالي الناشئ عن الارتفاع في قيمة الأصول التي يمتلكها الصندوق، وبالرغم من إمكانية تصفية الصندوق خلال ثلاث أو أربع سنوات من تاريخ تأسيسه عند حدوث أي فرصة لتحسن في ظروف السوق، إلا أن إدارة الصندوق حددت عمر الصندوق بست سنوات لإعطاء فرصة أكبر لتحقيق الانتعاش، والتحسين في سوق السفن.
- ٥ - هناك بعض المخاطر الناشئة من التعرض لحوادث السفن والاصطدامات، وما شابه ذلك من مخاطر، والتي يمكن تغطية معظمها بالتأمين على السفن.

ثالث عشر: تكاليف التأسيس والإدارة:

يدفع المشتركون في الصندوق تكاليف التأسيس والإدارة وفقاً لما يلي:

أ - يدفع المستثمرون (لشركة الراجحي لإدارة صندوق الملاحة الدولية) رسم تأسيس وتسويق لوحدات الصندوق (غير قابل للاسترداد) لمرة واحدة فقط، تؤخذ من المشترك الأول في الصندوق عند التأسيس، وهي نسبة مئوية من المبالغ التي يشترك المشترك بها في الصندوق حسب الشرائح التالية:

الشريحة الأولى:

الشريحة الثانية:

الشريحة الثالثة:

ب - أجور المدير: ومقدارها (٪) سنوياً من صافي قيمة الموجودات، ويدفعها الصندوق لشركة الراجحي لإدارة صندوق الملاحة على أساس نصف سنوي.

ج - يتحمل الصندوق مصاريف التشغيل، أو أي نفقات أخرى لممارسة نشاطه، مثل أجور النقل والتخزين، والعمولات، ومصاريف المستشارين القانونيين، والملاحين، والمحاسبين القانونيين، والمقيمين الخارجيين لأصوله ومصاريف صيانة السفن، وما شابه ذلك مما يتطلبه عمل الصندوق.

رابع عشر: التقارير الدورية:

ستقوم إدارة الصندوق بإرسال كشف حساب ربع سنوي لكل مشترك بناء على طلب منه، يحدد عدد الوحدات التي اشترك بها في الصندوق، والمعاملات التي تمت عليها بالزيادة أو النقصان من خلال نقل ملكية بعض وحدات الصندوق منه وإليه، ويعتبر هذا الكشف نهائياً ما لم يتم الاعتراض عليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرساله، كما سيتم - بطلب من المشترك بالصندوق - إرسال تقرير ربع سنوي يوضح القيمة التقديرية لأصول الصندوق، ونبذة مختصرة عن أدائه، واعتباراً من نهاية السنة الأولى من عمر الصندوق سيكون بإمكان المشتركين في الصندوق طلب بيانات مالية مدققة عن الصندوق، أو تقييماً لكل سفينة من سفن الصندوق تقوم به إحدى شركات التقييم المعترف بها دولياً.

خامس عشر: توزيع الأرباح:

تتوقع إدارة الصندوق - بمشيئة الله - أن تتمكن من توزيع أرباح سنوية محققة بمعدل (٨٪) تقريباً، توزع على أساس نصف سنوي يتم تحصيلها من خلال التدفقات النقدية التي يحققها الصندوق من تأجير سفنه، ويتم التوزيع بعد خصم كافة التكاليف المنصوص عليها في المادة الثالثة عشرة وغيرها مما يتطلبه عمل الصندوق، وذلك إذا حقق الصندوق أرباحاً مجزية.

سادس عشر: تصفية الصندوق :

أولاً: تحديد العمر الزمني للصندوق بست سنوات تبدأ من: ١٩ يتم بعدها تصفية الصندوق وبيع جميع أصوله الثابتة، ولإدارة الصندوق حق تصفية الصندوق بالكامل إذا رأت أن حجم أصوله لا يسمح بالاستمرار في تشغيله، أو بسبب توفر فرصة مواتية ترى إدارة الصندوق أنها تحقق للمستثمرين عائدات أفضل عند تصفيته، أو لتغير الأنظمة التي تحكم عمل الصناديق داخل المملكة العربية السعودية، أو لأي سبب، أو ظرف آخر طارئ لا يسمح باستمرار عمل الصندوق.

وعند اتخاذ قرار تصفية الصندوق، قبل نهاية عمر الصندوق بطريقة أخرى غير التي حددتها هذه الاتفاقية، فإن على إدارة الصندوق تحديد إبلاغ المشتركين فيه بذلك خلال (٣٠) يوماً من قرار التصفية بعد إجازة كيفية التصفية من الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار.

ثانياً: يدفع الصندوق للمستثمرين عند التصفية ما يلي بالترتيب التالي:

أ - بعد تضيض الأصول (أي بيع السفن، وتحويلها إلى نوع النقود، التي اشترت بها)، إذا كانت الأصول قد بيعت بأزيد من الثمن الذي اشترت به، وتحققت أرباح مجزية،

فحينئذ يوزع على المستثمرين كل نقص عن نسبة (٨٪) التي كان الصندوق قد توقع تحقيقها أرباحاً للمشروع، ويتنازل المستثمرون لإدارة الصندوق (شركة الراجحي لإدارة الملاحق الدولية) عن نسبة (٠.٠٠٪) من الزيادة التي حصلت في ثمن بيع الأصول عند التصفية عن ثمن شرائها، ثم يستحق المستثمرون بقية مبلغ التضيض، أصلاً وربحاً، يوزع بينهم بنسبة حصصهم، وذلك كله بعد دفع جميع الالتزامات المالية المتحققة على الصندوق.

ب - إذا بيعت الأصول في التصفية بسعر شرائها دون زيادة، أو بأقل من سعر شرائها، فحينئذ يوزع مبلغ التضيض كله، أصلاً وربحاً، بين المستثمرين، كل منهم بحسب حصته، بعد دفع جميع الالتزامات المالية المتحققة على الصندوق.

سابع عشر: الضرائب:

لا يتوقع أن يتحمل الصندوق أو المستثمرون فيه أي ضرائب تذكر على الدخل، أو الزيادة الرأسمالية في قيمة أصوله، وسيقوم الصندوق باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية وارد الإيجار من ضريبة الدخل بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك تأسيس وتسجيل شركات تابعة للصندوق في مناطق تحقق للمستثمرين في الصندوق الحماية الضريبية.

ثامن عشر: الزكاة الشرعية:

نظراً لأن أصول الصندوق غير معروضة للتداول بيعاً وشراءً كعروض التجارة، وإنما يقتنيها الصندوق لاستغلالها بطريق الإيجار، والاستفادة من أجورها، وهي بذلك كالأرض الزراعية لا تتداول رقبته، وإنما تؤخذ غلتها الزراعية، وتزكى يوم حصادها دون نظر إلى مدة الحول، فستقوم إدارة الصندوق بإخراج الزكاة لأجور سفن الصندوق المقبوضة أولاً بأول دون شرط الحول، وقبل توزيع شيء من الأرباح المتحققة.

تاسع عشر: الأنظمة والقوانين:

تخضع شروط وأحكام هذا الصندوق لأحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية، وأية أنظمة أخرى خاصة بالصناديق، والأنظمة، والتعليمات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي، وكافة الأنظمة السعودية السارية وتعديلاتها، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتظل هذه الشروط سارية المفعول ما لم تقم إدارة الصندوق بتعديلها بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي على ذلك، مع إشعار المشتركين فيه بعد ذلك، وفي كل الأحوال لا بد من عرض التعديل المراد على الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار لإجازته من جانبها قبل الشروع في تنفيذه.

عشرون: التوكيل في الإدارة:

بما أن المؤسسين، أو المشتركين في هذا الصندوق سيكون عددهم كبيراً مما يجعل عملهم بأنفسهم في إدارة الصندوق متعباً، لذلك اتفق المؤسسون لهذا الصندوق والمشاركون فيه على أن تقوم بإدارة هذا الصندوق شركة مأجورة متخصصة هي (شركة الراجحي لإدارة صندوق الملاحق)، وقرروا توكيلها لاستكمال خطوات التأسيس لهذا

الصندوق، والقيام بإدارته نيابة عنهم، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك، وإصدار اللوائح، والتعليمات الإجرائية لعمل الصندوق مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وهذا تفويض مطلق دائم من المشتركين فيه لا يجوز من أحدهم الرجوع عنه؛ لتعلق حقوق الغير بها حتى تتم تصفية الصندوق.

إحدى وعشرون: موافقة وإقرار:

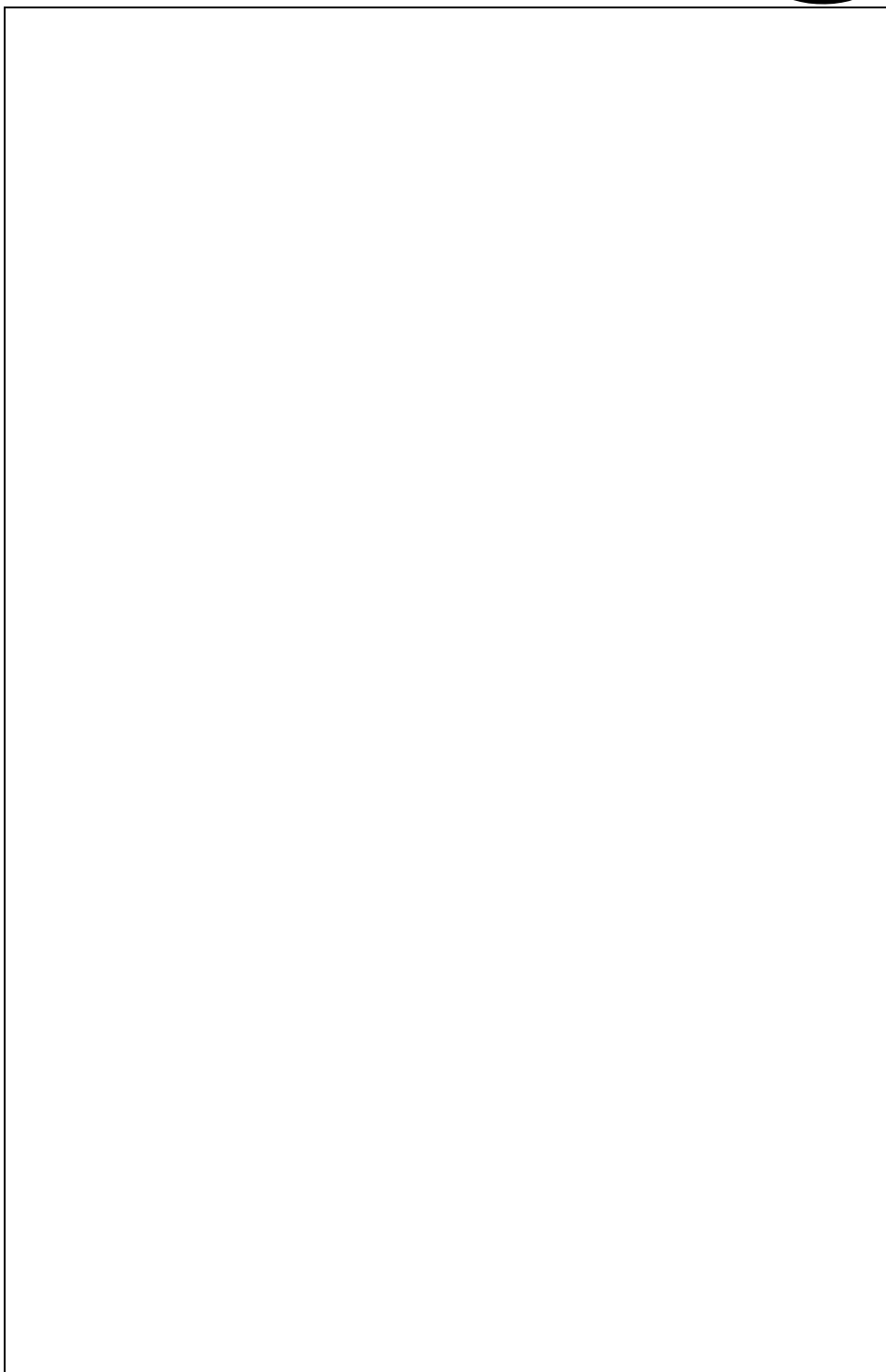
أقر بأني - قبل اشتراكي في هذا الصندوق - قد اطلعت على هذه الشروط الخاصة باتفاقية صندوق الراجحي للملاحة الدولية المدونة أعلاه، وأوافق على شروطه، وأوقع على ذلك، وقد تسلمت نسخة منها.

اسم المشترك: اسم المسؤول بالصندوق:

التوقيع: التوقيع:

حرر في يوم: / / ١٤ هـ الموافق: / / ١٩ م

وقعت نسختان من هذه الاتفاقية إحداها للمشارك، والأخرى للحفظ في إدارة الصندوق.



--

استثمارات ساب. الصندوق المضمون للأسهم الأمريكية

الشروط والأحكام

استثمارات ساب هو الاسم العام لمجموعة صناديق الاستثمار التي يديرها البنك السعودي البريطاني (البنك) والتي توفر للمستثمرين وسيلة فعالة للاستثمار في صناديق الاستثمار المشتركة مع قابلية التحول من صندوق إلى آخر. يوفر البنك السعودي البريطاني صندوق ساب المضمون للأسهم الأمريكية بالدولار الأمريكي.

١ - وصف الصندوق:

يمثل صندوق ساب المضمون للأسهم الأمريكية (الصندوق) برنامجًا استثماريًا مشتركًا غير محدد المدة ينشأ بالاتفاق بين إدارة الصناديق المشتركة (المدير) وهو قسم الاستثمار التابع للبنك السعودي البريطاني (البنك) والمستثمرين (المشاركين). لقد صمم صندوق ساب المضمون للأسهم الأمريكية ليضمن لك رأس مالك ويتيح لك فرصة الاستفادة من أية أرباح سابقة متراكمة، إن وجدت، عند آخر تقييم للصندوق.

٢ - أهداف وسياسة الاستثمار:

يتضمن الملحق المرفق بهذه الشروط والأحكام بيانًا للسياسة والأهداف الرئيسية الخاصة بالصندوق.

للمدير الحق باقتراض الأموال بدون تحديد بضمانة أصول الصندوق وذلك حسب الحاجة للوفاء بالمتطلبات على المدى القصير شريطة أن لا يتعدى هذا الاقتراض النسبة المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. ساما.

٣ - إدارة الصندوق:

يتولى المدير إدارة الصندوق. وبموجب الاتفاقية يطلب المشترك من المدير ويفوضه باستثمار أصول الصندوق وفقًا لأهداف وسياسة الاستثمار الواردة في الملحق المرفق كما يفوضه بأن يخول صلاحياته لواحدة أو أكثر من المؤسسات المالية والتي يختارها المدير (والتي تعمل بصفة مستشار أو مدير فرعي أو أمين أو وكيل أو وسيط للصندوق بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر. البنك ومراسليه والمؤسسات التابعة له) وأن يتعاقد مع ذلك المستشار أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل أو الوسيط على تقديم خدمات الاستثمار أو الحفظ لأصول الصندوق، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ويدرك المشترك

ويوافق على أن الخدمات المذكورة أعلاه سوف تقدم نظير أتعاب يتم احتسابها على الصندوق. وفيما يتعلق بتحويل الصلاحيات فإن المشترك يدرك أن البنك لن يفشي أية معلومات عن المشترك في الصندوق إلى ذلك الاستشاري أو المدير الفرعي أو الأمين أو الوكيل الشرعي أو الوسيط.

يقوم المدير بتزويد الصندوق بخدمات الموظفين المؤهلين للقيام بالمهام الإشرافية والإدارية والمحاسبية لإدارة الصندوق إدارة فعالة بما في ذلك مسك الدفاتر وقيود الاشتراك والاسترداد والسجلات وقيود معاملات البيع والشراء والحوالات المالية وتأکید وإعطاء معلومات عن الحسابات والأرصدة استجابة لاستفسارات المشتركين. كما سيشرف مدير الصندوق على الخدمات الاستشارية والإدارية والمهنية المقدمة من قبل الأطراف الأخرى.

للمدير الحق في الموافقة على استخدام وحدات الصندوق كضمان مقابل منح تسهيلات. يجوز اعتبار وحدات الصندوق بمثابة ضمانات تمنح مقابلها تسهيلات طبقاً لتقدير المدير فقط. يتم استرداد الوحدات والوفاء بالتزامات الصندوق من أصول الصندوق فقط دون الرجوع على أصول المدير أو البنك أو مستشار الاستثمار. هذا وليس للمشارك أي حق محدد فيما يتعلق بكل أو أي جزء معين من الاستثمار في محفظة الصندوق. كما لا يجوز للمشارك تحويل أو التنازل عن أية حقوق أو التزامات منصوص عليها بدون موافقة خطية من المدير ولا يتحمل المدير المسؤولية عن أي تصرف أو إهمال أو عن الملاءة المالية للوكلاء أو المؤسسات المالية التي يتم التعامل معها خلال ظروف العمل الاعتيادية.

٤ - الطبيعة الائتمانية لصناديق الاستثمار:

يوافق المشترك على أن أي قرار أو إجراء يتم اتخاذه من قبل المدير فيما يتعلق بأصول الصندوق من وقت لآخر بموجب هذه الاتفاقية سوف يكون لحساب المشترك وعلى مسؤوليته.

٥ - شراء الوحدات:

على المشتركين الراغبين في شراء وحدات في الصندوق تعبئة نموذج طلب الاستثمار في الصندوق وتسليمه إلى إدارة خدمات الاستثمار أو أي من الفروع التابعة للبنك مصحوباً بما يلي.

أ - كامل مبلغ الاشتراك

أو

ب - تفويض بالخصم من حساب لدى البنك.

يتضمن الملحق المرفق بياناً بالحد الأدنى للاشتراك المبدئي والحد الأدنى للاشتراك الإضافي وتواريخ استحقاق الوحدات في الصندوق.

يتم الاشتراك في الصندوق من خلال شراء الوحدات بالسعر الآجل. ويحتفظ المدير بحق رفض مشاركة المستثمرين في الصندوق إذا رأى أن هذا الاشتراك (ضمن أشياء أخرى) قد يؤدي لخرق الأنظمة السارية على الصندوق والتي قد تفرض من قبل السلطات المختصة من وقت لآخر.

في حال دفع قيمة الوحدات بعملة خلاف العملة الأساسية للصندوق فسيتم تحويل هذه العملة بواسطة المدير حسب سعر الصرف السائد لدى البنك حينئذ، وسوف يصبح الشراء نافذاً عند تحويل الأموال إلى عملة الصندوق وبناء على السعر الآجل للوحدة. ويجوز للمدير أيضاً دعوة البنك للاشتراك في الصندوق من خلال تقديم رأس المال المبدئي ويجوز للبنك من وقت لآخر شراء وبيع وحدات في الصندوق لحسابه الخاص. لا يتم إصدار شهادات مقابل وحدات الصندوق. ويحتفظ المدير بسجل لكل صندوق يتضمن بيانات أصحاب الوحدات وعند تنفيذ أي معاملة سوف يتلقى المشترك إشعاراً يتضمن تفاصيلها الكاملة.

٦ - تاريخ سريان الاستثمار:

يبدأ سريان استثمار الأموال المودعة من قبل المشترك في الصندوق اعتباراً من أقرب يوم للتقويم وذلك على أساس التسعير الآجل كما هو موضح في الملحق المرفق، وفي حالة الدفع بواسطة شيك فإن الاستثمار لا يصبح نافذاً إلا اعتباراً من يوم التقويم الذي يلي تحصيل قيمة الشيك مباشرة. أما الاستثمار المستلم من المشترك بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق فسوف يعتبر نافذاً فقط من تاريخ يوم التقويم التالي.

٧ - استرداد الوحدات:

يجوز للمشارك طلب استرداد جزء من/ أو كل الوحدات الخاصة به وذلك من خلال استكمال وتوقيع نموذج الاسترداد وفقاً للشروط المنصوص عليها في الملحق المرفق. سوف يتم تنفيذ كافة طلبات الاسترداد المستلمة بعد الموعد المحدد في الملحق المرفق في يوم التقويم التالي وتدفع عائدات البيع للمستثمر بعد خمسة أيام عمل من تاريخ التقويم، وإذا ما تسبب أي استرداد للوحدات في تخفيض الاستثمار الخاص بالمشارك في الصندوق إلى ما دون الحد الأدنى الموضح بالملحق المرفق، فسيتم رد كامل قيمة الاستثمار، وتدفع الأموال ذات العلاقة إما بقيدها في حساب المشترك لدى البنك أو بواسطة شيك مصرفي أو حوالة تلكسبية وذلك وفقاً لتعليمات المشترك بعد اقتطاع الأجور الخاصة بالتحويل أو التلكس.

٨ - التقييم:

يتم تقييم الصندوق في يوم التقييم المحدد له كما هو موضح بالملحق المرفق.

٩ - صافي قيمة الأصول لكل وحدة:

يتم احتساب قيمة الوحدة لأغراض الشراء أو الاسترداد من خلال طرح المبالغ المترتبة على الصندوق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرسوم المحددة بالمادة (١٤) من إجمالي قيمة أصول هذا الصندوق ومن ثم قسمة الرقم الناتج من هذه العملية على إجمالي عدد وحدات الصندوق القائمة في ذلك التاريخ.

يتم احتساب معدل نمو الصندوق تبعاً للحجم النسبي لمشاركة الصندوق في السوق بالإضافة إلى نسبة نمو السوق في الفترة الممتدة بين يومي التقويم المحددة للصندوق التي ستعلن في يوم التقويم للفترة المقبلة
نمو سوق الأسهم موضح في المعادلة المبينة في الملحق المرفق.

١٠ - الأرباح وتوزيعها:

يعتبر الصندوق وعاء لتجميع الدخل بحيث تتم إعادة استثمار صافي الأرباح المتحققة في الصندوق دون توزيعها كأرباح على المشتركين، وبالتالي فإن القيمة المتزايدة للصندوق من خلال إعادة استثمار الدخل سوف ترفع من قيمة وسعر الوحدات.

١١ - وصف الوحدات:

يجوز للمدير إصدار عدد غير محدد من الوحدات للصندوق وتكون جميعها ذات فئات متساوية وتمثل كل وحدة حصة مشتركة متساوية في الصندوق، وفي حال تصفية الصندوق فإن حصة كل وحدة تحتسب بالتناسب مع صافي أصول الصندوق المتوفرة للتوزيع إلى المشتركين.

١٢ - التنقل بين الصناديق:

يجوز للمشاركين نقل استثماراتهم من صندوق إلى آخر وذلك بعد تعبئة وتوقيع نماذج الطلب والاسترداد الضرورية، وسيتم تنفيذ عملية النقل في أول فرصة يتزامن فيها يوم التقويم لكلا الصندوقين مع اقتطاع أي أجور مطبقة على الصندوق البديل. وفي حال وجود فرق في العملات بين الصندوقين المنقول بينهما، فسيقوم المدير بتحويل الأموال حسب سعر الصرف المعتمد لدى البنك.

١٣ - أسعار العرض والطلب:

يحق للمدير طبقاً لتقديره المطلق تحديد أسعار العرض والطلب للوحدات والتي تنطبق على جميع المستثمرين الحاليين والمحتملين. مع الأخذ بعين الاعتبار التفريق بين سعر الطلب وسعر العرض بنسبة مئوية لا تقل عن ٣٪ علماً بأن سعر الطلب هو السعر الذي يشتري به المدير الوحدات من المستثمرين بينما يعني سعر العرض السعر الذي يعرض به المدير بيع وحدات للمستثمرين.

١٤ - الرسوم والمصاريف الإدارية:

سوف يتقاضى المدير رسوماً إدارية من الصندوق مقابل إدارته له وذلك وفقاً لما هو موضح في الملحق المرفق وسيتم احتساب الرسوم الإدارية واقتطاعها ربع سنوياً بناء على صافي قيمة أصول الصندوق. علاوة على ذلك سيتم احتساب رسوم اشتراك لمرة واحدة على المشترك بواقع ٣٪ كحد أعلى لكل اشتراك وسيتم اقتطاع هذه الرسوم عند استلام الأموال من المشترك. كما يتحمل كل صندوق جميع المصاريف المترتبة على إدارة الصندوق مثل الأتعاب القانونية ومصاريف التدقيق والطباعة والتسويق والمصاريف الأخرى ذات الطبيعة المستمرة كرسوم الوساطة والحفظ ومصاريف المعاملات.

١٥ - الإيقاف المؤقت لاحتساب القيمة الصافية للأصول:

يجوز إيقاف التعامل في أي صندوق بعد موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي إذا رأى البنك بأن تقويم الأصول أصبح غير عملي.

١٦ - الأموال وأدوات الاستثمار:

يتم شراء وبيع أدوات الاستثمار المختلفة ووضع الودائع فقط لدى مؤسسات مالية معروفة عالمياً ومن خلال وسطاء يتمتعون بسمعة حسنة. وسوف يتم فصل أموال الصندوق عن أموال البنك وتحفظ تلك الأموال والأدوات المملوكة للصندوق لدى مؤسسات مالية كبيرة يتم اختيارها بواسطة البنك.

١٧ - العنوان البريدي:

ترسل كافة الكشوف والإشعارات والمراسلات الأخرى المتعلقة بالاستثمار والصادرة من المدير إلى المشتركين بواسطة البريد على العنوان المدون على نموذج طلب الاشتراك أو أي عنوان آخر يبلغه المشترك إلى المدير خطياً.

يتحمل المشترك مسؤولية إبلاغ المدير بالعنوان البريدي الصحيح أو أي تغيير في عنوانه. في حال عدم تزويد المشترك العنوان الصحيح للمدير أو إخطاره على وجه التحديد بعدم رغبته باستلام أية مراسلات بريدية بما في ذلك كشوف الحساب والإشعارات المتعلقة باستثماراته، فإن المشترك يوافق على تعويض المدير وحمايته والتنازل عن كافة الحقوق والمطالبات العائدة له تجاه المدير والناشئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن عدم إرسال الكشوف والإشعارات أو المعلومات الأخرى المتعلقة بالاستثمار أو عدم تمكن المشترك بسبب ذلك من الاستجابة إلى/ أو طلب معالجة أي أخطاء أو أخطاء مزعومة في أي من تلك الكشوف والإشعارات والمعلومات الأخرى.

١٨ - الكشوف الدورية والإشعارات:

يتم إصدار كشف حساب بنهاية كل ربع سنة ميلادية يوضح مركز المستثمر بالتفصيل علاوة على تقرير أداء الاستثمار وترسل إلى العنوان البريدي المدون من قبل المشترك على نموذج الطلب إلا إذا تم إبلاغ المدير خطياً عن تغيير العنوان.

١٩ - مخاطر الاستثمار:

يضمن البنك قيمة أصل الاستثمار عند كل يوم تقويم. أما بالنسبة لنمو الصندوق، فهو غير مضمون إذ يعتمد على الحجم النسبي لمشاركة الصندوق في سوق الأسهم وكذلك على نمو سوق الأسهم والذي يرتبط بدوره بأداء مؤشر هذا السوق كما هو موضح بالملحق المرفق.

٢٠ - الحسابات المدققة:

يقوم المدير طبقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي بإعداد بيانات مالية مدققة للصندوق في نهاية كل سنة ميلادية وسيتم تزويد كافة فروع البنك بتلك البيانات على أن

ترسل إلى المشترك بناء على طلب خطي منه، كما يجب على المدير إعداد بيانات مالية نصف سنوية غير مدققة وتوفيرها للمشاركين بناء على طلبهم.

٢١ - تصفية الصندوق:

يحتفظ المدير بحق تصفية الصندوق وذلك بإعطاء إشعار خطي مسبق مدته ثلاثون يومًا إلى المشاركين بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي هذه الحالة سيتم تصفية أصول الصندوق وتأدية التزاماته وتوزيع ما يتبقى من حصيلة هذه التصفية إلى المشاركين بنسبة ما تحمله وحداتهم إلى إجمالي الوحدات القائمة آنذاك حسب قرار المدير.

٢٢ - التقويم الميلادي:

سوف تكون جميع الإشارات إلى الفترات الزمنية الواردة في هذه الشروط والأحكام وفقًا للتقويم الميلادي.

٢٣ - تعديل الشروط والأحكام:

يجوز للمدير طبقًا لتقديره وحده تعديل هذه الشروط والأحكام في أي وقت شريطة الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي في الحالات التي تتطلب مثل تلك الموافقة. كما يشترط على المدير إشعار المشاركين عن طريق البريد بالتعديلات المقترحة وتزويدهم بنسخة من النص المعدل، وسوف تصبح التعديلات نافذة خلال ٣٠ يومًا من تاريخ هذا الإشعار.

٢٤ - المشترك:

يجوز أن يكون المشترك شخصًا منفردًا أو بالاشتراك مع آخرين أو مؤسسة أو شركة تضامن محدودة أو شركة ذات مسؤولية محدودة. وفي حال كون المشترك شخصين أو أكثر فإن أي استثمار في الصناديق (ما لم يحدد خلاف ذلك) يعتبر ملكًا مشتركًا لهؤلاء الأشخاص والذين يفوضون المدير بالتصرف وفقًا للتعليمات الخطية الصادرة منهم مجتمعين أو منفردين، وإذا كان المشترك مؤسسة أو شركة تضامن محدودة أو عامة أو شركة ذات مسؤولية محدودة فإنه يتوجب على المشترك قبل السماح له بالاستثمار في الصناديق، تزويد المدير بصورة من سجله التجاري وصورة من عقد التأسيس والنظام الأساسي وإذا اقتضى الأمر صورة من قرارات مجلس إدارة الشركة على أن تقدم جميعها بصورة مرضية للمدير.

٢٥ - وفاة المشترك:

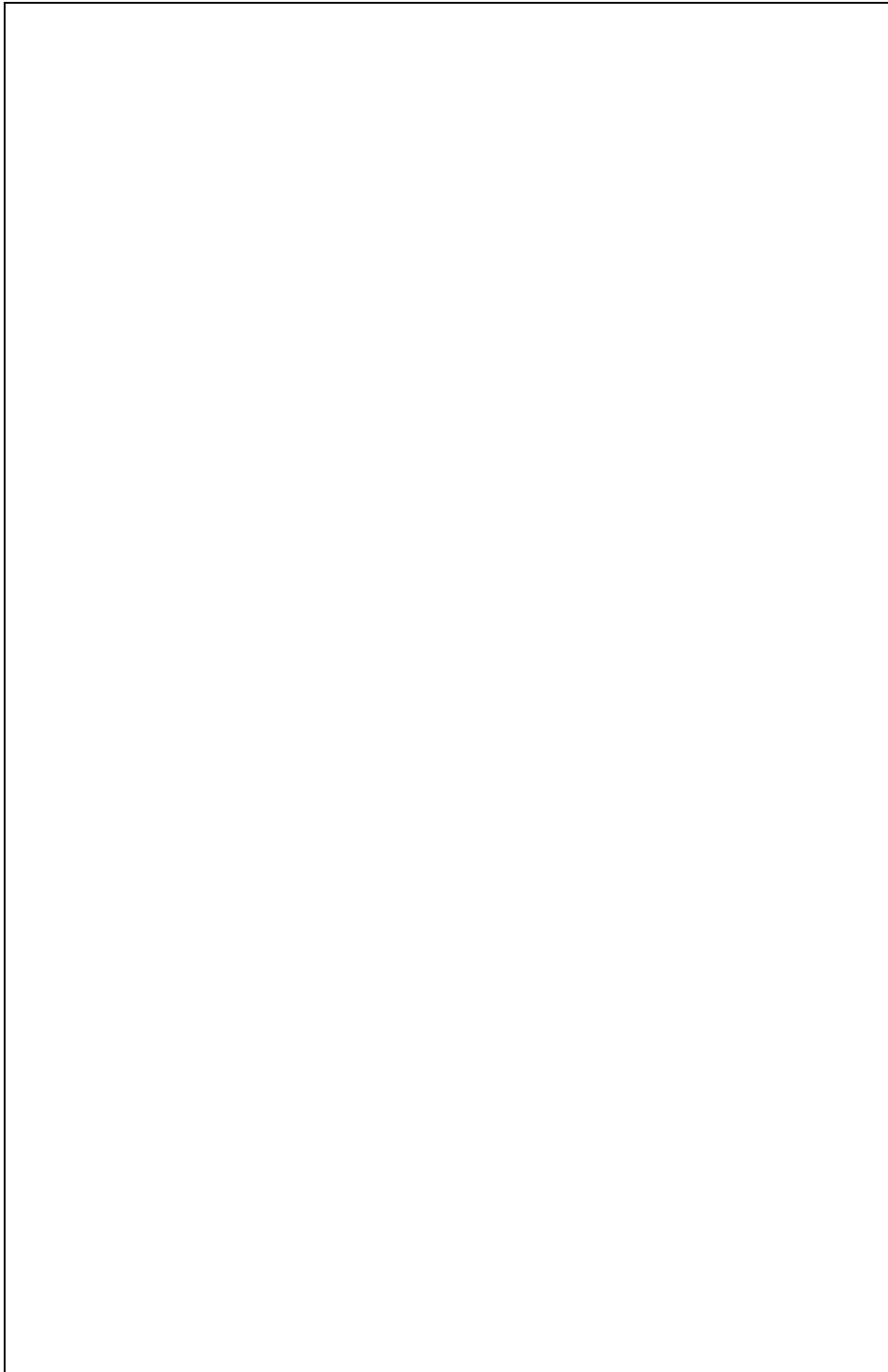
في حالة وفاة المشترك سوف يحتفظ المدير بالوحدات إلى حين المطالبة بها من قبل وكيل مفوض أو منفذ الوصية مدعمة بالمستندات التي يطلبها البنك.

٢٦ - القانون السائد:

تخضع كافة معاملات الصندوق إلى القوانين والأنظمة السائدة من وقت لآخر في المملكة العربية السعودية، كما تخضع لإشراف ورقاية مؤسسة النقد العربي السعودي ويجب إحالة أي نزاع إلى مؤسسة النقد فقط، ويعلم المشاركون ويوافقون على أن عمليات شراء

وبيع الأصول والاستثمارات والممتلكات والأنشطة الأخرى ذات العلاقة التي تتم خارج المملكة العربية السعودية تخضع أيضًا إلى كل القوانين والأنظمة المطبقة لدى السلطات القضائية المعنية التي يتم فيها تنفيذ هذه المعاملات أو التي تقع فيها هذه الأصول أو الاستثمارات أو الممتلكات.

ملحق رقم
٢
الودائع الاستثمارية
والادخارية



--

عقد استثمار المضاربة المقيدة رقم ٢٠٠٠/٠٤

١ - المضاربة الإسلامية:

هي شركة المضاربة أو القراض المكونة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية - المال من جانب ويسمى صاحبه (رب المال) والعمل من جانب آخر ويسمى القائم به (المضارب) - وهي هنا بين (أرباب المال) من جانب والشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة من جانب آخر.

٢ - الغرض:

إن غرض هذه المضاربة المقيدة هو الاستثمار الجماعي لأموال المشتركين فيها في شراء طائرات وتأجيرها للخطوط الجوية الإغريقية (ايجيان) AEGEAN AIRLINES، (عبر صيغة الإيجارة). علماً بأن العرض المبدئي يكون جزءاً مكماً ولا يتجزأ من هذا العقد.

٣ - رأس المال:

يتكون رأس المال لشركة المضاربة من الأموال المقدمة إليها من المشتركين في رأس مال هذه العملية (أرباب المال) وكذلك ما يرزق الله به من أرباح يتم صرفها للمشاركين كل ٣ شهور. كما يظل رأس المال مستثمراً حتى تاريخ تصفية العملية على أن لا تتجاوز المدة الفعلية فترة سنة من تاريخ بداية العملية.

٤ - الاكتتاب:

(أ) يسمح للراغبين من أرباب المال بالاكتتاب بأسمائهم بحد أدنى للاشتراك \$٧٥,٠٠٠ (خمسة وسبعون ألف دولار أمريكي) لفترة زمنية قدرها سنة كاملة (٣٦٠ يوم) من تاريخ بداية عملية الإيجار لصالح شركة الخطوط الجوية الإغريقية يحددونها في طلب الاكتتاب المخصص لذلك، على أن تودع اشتراكاتهم في حساب المضاربة المقيدة SIM 04/2000 وذلك مقابل تسلمهم (إيصالات إيداع) بهذه المبالغ يصدرها المضارب.

(ب) الاشتراك في هذه المضاربة يكون (بالريال السعودي أو بالدولار الأمريكي) حسب رغبة المستثمر ويكون الحد الأدنى للاشتراك \$٧٥,٠٠٠ (خمسة وسبعون ألف دولار أمريكي) أو ما يعادلها من العملات الأخرى التي يقرها المضارب ويختار من بينها رب المال على مسؤوليته الخاصة، بحيث يتحمل رب المال ما يصدر بشأنها من السلطات المعنية.

٥ - الإدارة:

- (أ) يلتزم المضارب بإدارة أموال المضاربة وعائد استثمارها في وعاء مستقل ومنفصل بعيداً عن أمواله وعن مطالب دائنيه.
- (ب) يعين المضارب أحد موظفيه مديراً للمضاربة يوكل إليه مسؤولية إمساك حسابات المضاربة وتقييم استثماراتها ومتابعتها وتقديم تقاريره الدورية إلى المضارب.

٦ - استثمار أموال المضاربة:

- (أ) يقوم المضارب باستثمار أموال المضاربة في المجالات الواردة في البند (٢) والخاصة بالغرض من المضاربة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ويفوض المشتركون (أرباب المال) المضارب في ذلك.
- (ب) يبدأ استثمار رأس المال بعد أسبوع من انتهاء فترة الاكتتاب بهذه المضاربة المقيمة.
- (ج) يتحمل المستثمر مخاطر هذه العملية كاملة إلا في حالة تقصير المضارب في تنفيذ تعليمات المستثمر.

٧ - تقييم أصول المضاربة:

- يقوم المضارب بتقييم أصول المضاربة في نهاية كل ٦ شهور من تاريخ بداية العملية، وبالتالي يقوم المضارب بإعلام أرباب المال بنتيجة التقييم إما بالإخطار المباشر أو بالإعلان الداخلي في مكاتبه. كما يعاد رأس مال المضاربة بعد صرف الأرباح للمشاركين للاستثمار لمدة مماثلة على أن لا تتجاوز المدة الفعلية فترة سنة من تاريخ آخر عملية شراء.

٨ - استرداد قيمة الاشتراك:

- يحق لرب المال أن يسترد قيمة اشتراكه في المضاربة بشكل كلي بعد مضي فترة الاستثمار أي بعد تصفية العملية واستلام القيمة من شركة ايسار طبقاً لما ورد في طلب الاشتراك للفترة المنصوص عليها للاستثمار وهي فترة سنة من تاريخ آخر عملية شراء كما ورد في البند (٣).

٩ - مصروفات التشغيل:

- تتحمل أصول المضاربة كافة المصروفات الفعلية المتعلقة بإدارة وتشغيل أموال المضاربة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث لا تتجاوز هذه المصروفات شهرياً (واحد دولار لكل ألف دولار) أو ما يعادلها من العملات الأخرى التي تتم الموافقة عليها.

١٠ - توزيع الأرباح:

- ما يوزق الله به من صافي ربح في هذه المضاربة يوزع في تاريخ الاستحقاق كالاتي:
- ٧٧٪ من صافي ربح هذه المضاربة لرب المال.
- ٢٣٪ من صافي ربح هذه المضاربة للمضارب.

١١ - السحب قبل الاستحقاق:

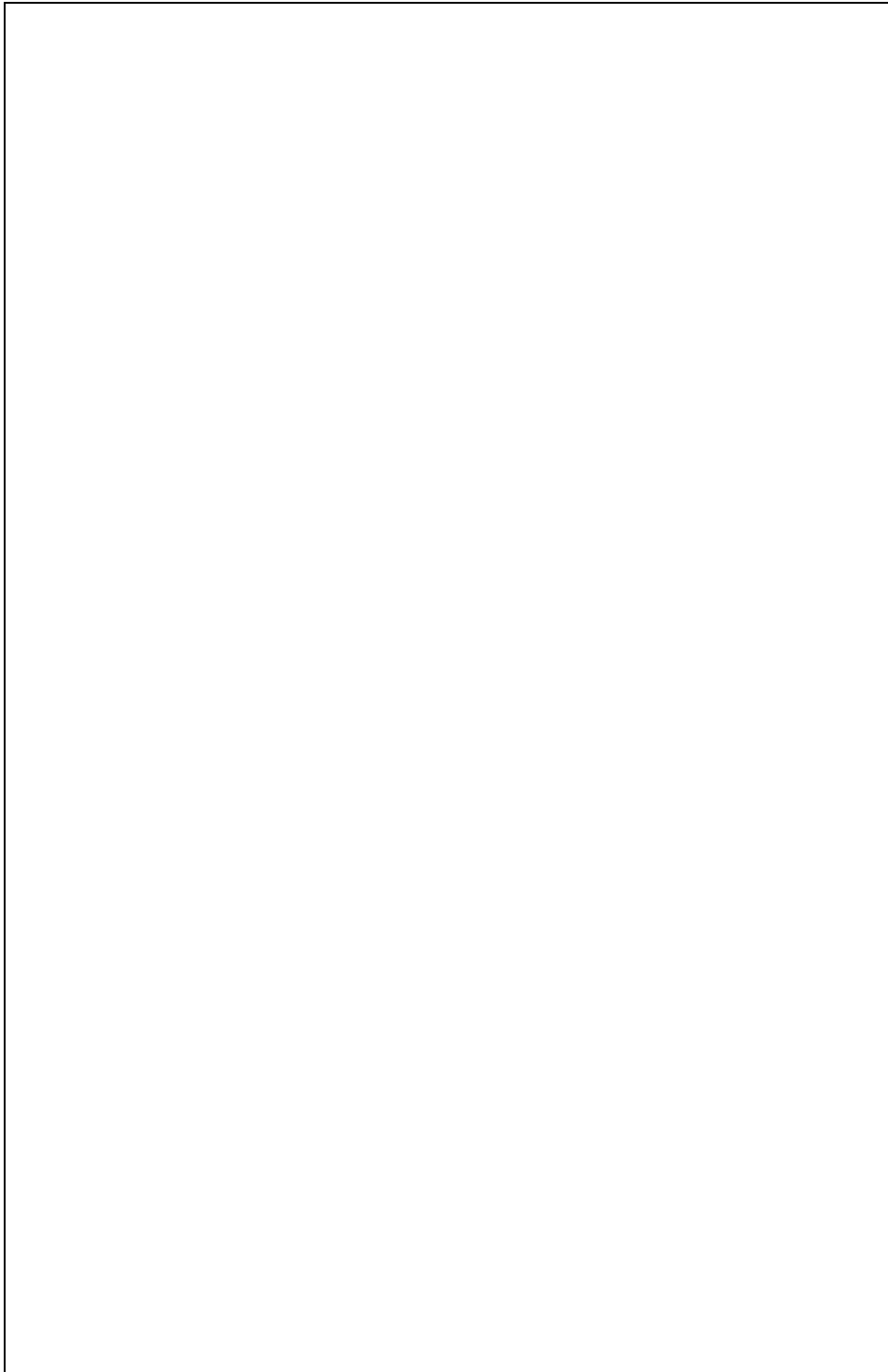
لا يجوز للمشارك (رب المال) سحب كلي أو جزئي من رأس ماله قبل حلول أجل الاستثمار - قبل ميعاد تصفية العملية كلياً.

١٢ - يتعهد رب المال بأن يقوم بسداد الزكاة المستحقة شرعاً على أمواله في كل عام حسب البيان المالي السنوي من ماله الخاص مع ما يكون له من أموال أخرى.

١٣ - التحكيم:

في حالة نشوء أي نزاع بين الطرفين (المضارب ورب المال) بشأن عقد المضاربة هذا، ولم يتمكن من حله ودياً يتم حله بطريق التحكيم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية فيعين كل طرف حكماً عنه ويعين الحكمان المختاران حكماً ثالثاً ويكون رئيساً. فإذا لم يعين الحكمان الحكم الثالث أو لم يعين أحد الطرفين حكمه في المدة المقررة (١٥ يوم) يحق لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدار المال الإسلامي بالتعيين وذلك في نطاق المدة المنصوص عليها ويكون حكم هيئة التحكيم نهائياً وملزماً للطرفين.

١٤ - النص الملزم لعقد هذه المضاربة هو النص العربي.



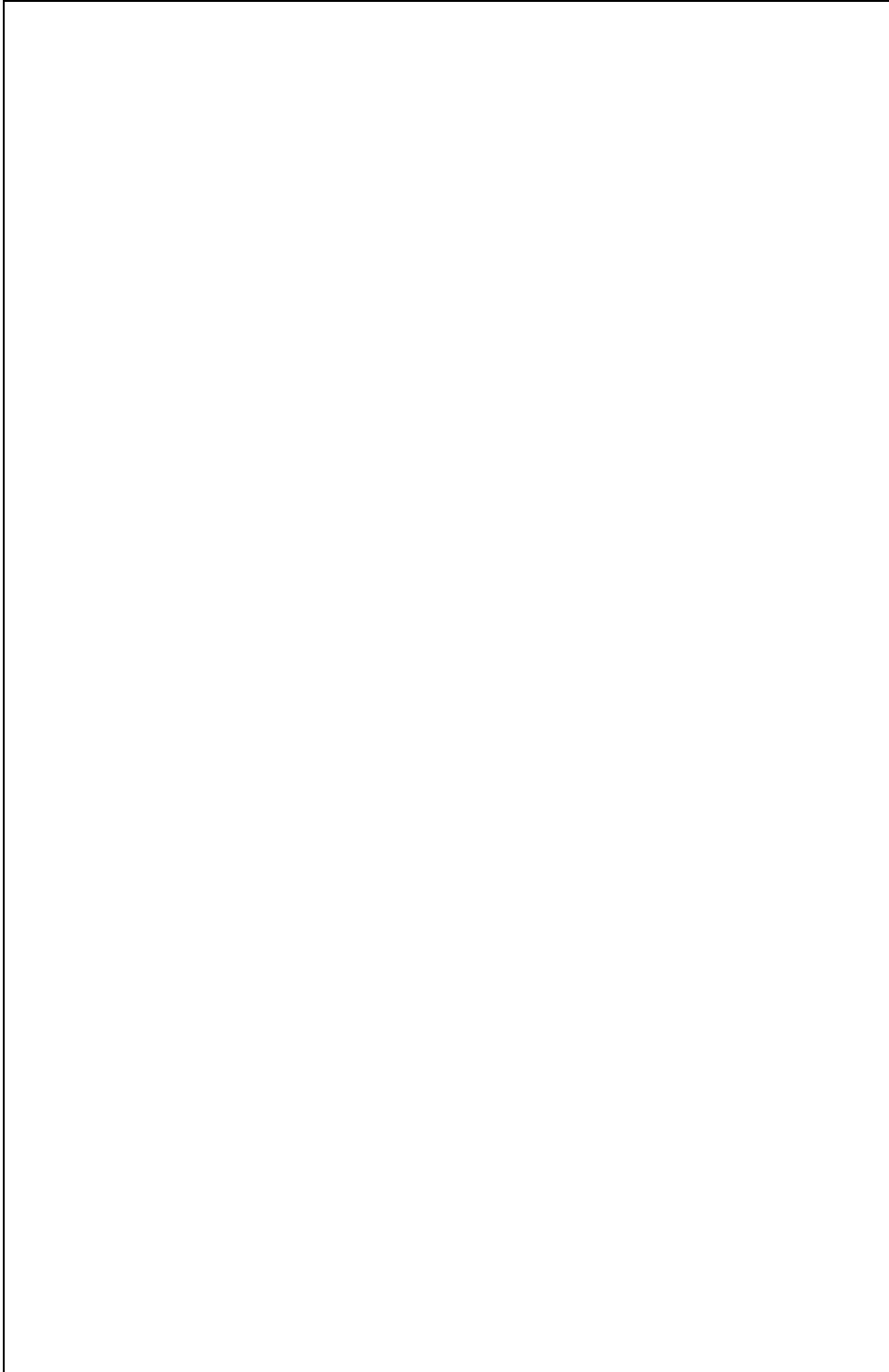
القواعد العامة للودائع الاستثمارية

- ١ - أنواع الودائع الاستثمارية التي يصدرها البنك هي :
 - أ - وديعة محددة مدتها لا تقل عن ثلاثة شهور والحد الأدنى لقيمتها خمسمائة دينار بحريني .
 - ب - وديعة مستمرة ومدتها لا تقل عن سنة والحد الأدنى لقيمتها خمسمائة دينار بحريني وتتجدد هذه الوديعة بشهادة جديدة سنوياً ولا تلغى إلا بإشعار العميل للبنك قبل انتهاء مدة الوديعة بثلاثة شهور على الأقل .
 - ج - وديعة استثمارية لمدة ثلاث سنوات ذات العائد السنوي وهي من فئات مالية ثابتة هي ٢٠٠ بحريني .
- وللمستفيد أو من له حق السحب صرف مبلغ الوديعة في تاريخ الاستحقاق مع تسليم أصل شهادة الوديعة للبنك . ولا يجوز السحب من حساب أي من الودائع الاستثمارية جزئياً أو كلياً قبل نهاية مدتها .
- ٢ - يصدر البنك شهادة الوديعة الاستثمارية باسم المستفيد وذلك بالقيمة المالية للوديعة بعد إتمام تحصيلها ، ويكون التنازل عن الوديعة أو تحويلها باسم شخص آخر عن طريق البنك لإثبات ذلك في السجلات وإصدار شهادة أخرى باسم المستفيد الجديد بعد استرجاع الشهادة القديمة .
- ٣ - يحق للبنك استثمار مبلغ الوديعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية . ويصرف العائد عن هذا المبلغ سنوياً حسب النسبة التي يعلنها البنك في نهاية السنة المالية حسب نتائجها الفعلية ، بمراعاة أن السنة المالية للبنك تبدأ من اليوم الأول من شهر محرم وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ذي الحجة . ويتحدد عائد الوديعة الاستثمارية تبعاً للنسبة المستخدمة فعلاً من حقيبة الاستثمارات العامة في البنك ، ونسبة مشاركة الودائع في الحصة المذكورة ٧٥٪ من الودائع المحددة ، ٨٠٪ من الودائع المستمرة ، ٩٠٪ من شهادات الاستثمار وذلك في ضوء صافي الربح الذي تسفر عنه نتائج الحسابات الختامية للبنك ومدة استثمار الوديعة ، وللمودع ٧٥٪ على الأقل من صافي الربح المتحقق عن وديعته بعد تجنيب نسبة ١٠٪ من الأرباح مقابل مخاطر الاستثمار .
- ٤ - يجوز إصدار الوديعة باسم القاصرين طبقاً لأنظمة البنك .
- ٥ - في حالة تلف أو فقدان الشهادة يجب إخطار بنك البحرين الإسلامي فوراً لاتخاذ

الاحتياطات اللازمة على نفقة العميل واستخراج بدل فاقد بعد إقرار العميل بإخلاء مسؤولية البنك.

٦ - يحق للبنك إجراء أي تعديل للقواعد العامة للودائع أو إضافة أية قواعد أخرى جديدة، وفي هذه الحالة يعلن البنك عن ذلك بلوحة الإعلانات بقاعة المركز الرئيسي والفروع.

٧ - على صاحب الوديعة إخطار البنك بأي تغيير في عنوانه، وسيظل عنوانه الموضح في هذا الطلب حجة على صاحب الوديعة بالنسبة لأية مراسلات أو إخطارات له إلى أن يتم تعديله بإخطار جديد يتسلمه البنك.



شروط عامة

أولاً:

- ١ - يتم السحب من الحساب الجاري بواسطة شيكات يصرفها بنك البحرين الإسلامي أو بالطرق الأخرى المتعارف عليها مصرفياً ويكون صاحب الحساب مسؤولاً عما قد يترتب على ضياع أو سرقة الشيكات أو بطاقة الصراف الآلي المعلقة له ويجب عليه تبليغ بنك البحرين الإسلامي بكتاب مؤكد بواقعة الضياع أو السرقة فور حدوثها مع بيان الأرقام.
- ٢ - يحق لبنك البحرين الإسلامي رفض أية سحبيات إذا لم يكن رصيد الحساب كافياً. كما لا يجوز السحب مقابل شيكات تحت التحصيل إلا بعد تحصيلها.
- ٣ - يحق لبنك البحرين الإسلامي أن يخصم على الحساب مباشرة أي مبالغ يكون مدينًا بها للبنك وأن يدفع ويقيّد على الحساب جميع الشيكات والسحبوبات وأوامر الدفع الأخرى حتى ولو أصبح الحساب مدينًا لمثل هذا القيد، وعلى صاحب الحساب سداد رصيد حسابه المكشوف فوراً وعدم الانتظار إلى حين طلب بنك البحرين الإسلامي ذلك، كما يحق لبنك البحرين الإسلامي أن يقيّد في الحساب أية حوالة قد ترد إليه مهما كان نوعها.
- ٤ - يحتفظ بنك البحرين الإسلامي لنفسه بحق رفض أو قفل أي حساب دون إبداء الأسباب الداعية لذلك وعلى صاحب الحساب في هذه الحالة أن يقوم بسحب رصيده - إن وجد - وإعادة الشيكات غير المستعملة المتبقية لديه.
- ٥ - الحساب الجاري الدائن هي مبالغ تحت الطلب لا يستحق صاحبه عليها أرباح ولا يتحمل أية خسارة ويلتزم بنك البحرين الإسلامي دائماً بدفع كامل الرصيد عند الطلب.
- ٦ - يعتبر البنك عنوان المراسلة المذكور في الطلب صحيحاً ومعتمداً لحين استلام البنك إشعاراً كتابياً بتغيير العنوان بالبريد المضمون.
- ٧ - نخول البنك حسبما تقتضيه مصلحته كشف الحساب دون الرجوع إلينا وأن يقيّد أية شيكات أو أية مستندات أخرى على الحساب ونسقط حقنا كلياً في الاعتراض على مثل هذا الإجراء ونتحمل كافة تبعات مثل هذا الكشف.

ثانياً:

- الأشخاص المخولون بالتوقيع والمذكورون في طلب فتح الحساب لهم الصلاحيات التامة في إجراء المعاملات المصرفية مع بنك البحرين الإسلامي ونخص منها بالذكر ما يلي:
- ١ - فتح حسابات جارية بالعملة المحلية/ أو الأجنبية والتصرف بها ثم سحب شيكات وتظهير شيكات وتحصيل مبالغها.

- ٢ - سحب الشيكات على الحسابات حتى ولو أدى مثل هذا السحب إلى جعل الحسابات المذكورة بحالة مدينة للبنك .
- ٣ - إعطاء الكفالات والتعهدات والطلب إلى البنك بإعطاء الكفالات والتعهدات .
- ٤ - استلام المستندات والصكوك والأوراق التجارية والفواتير/ أو بوالص الشحن .
- ٥ - منح صلاحياتهم هذه أو أي جزء منها لأشخاص آخرين .

ثالثاً: الحساب المشترك والشركات :

في حالة منح بنك البحرين الإسلامي أي نوع من التمويل أو أي تسهيلات أخرى بأي طريقة أو معاملة ومن أي نوع كانت قد يصبح حساب الشركة/ المؤسسة بنتيجتها مديناً للبنك، فإن الشركاء في الشركة/ المؤسسة يلتزمون بضمان تسديد جميع ديون الشركة/ المؤسسة المستحقة للبنك نقداً وعند الطلب وتكون المسؤولية تضامنية على الشركاء مجتمعين ومنفردين في دفع هذه الديون ويلتزمون أن يدفعوا إلى البنك عند الطلب من موجودات الشركة/ المؤسسة إذا لم تكن هذه الموجودات كافية فمن أموالهم الخاصة لقاء أية مطالبة من قبل البنك على الشركة المذكورة بالغاً ما بلغت هذه المطالبة ومن أي نوع كانت .

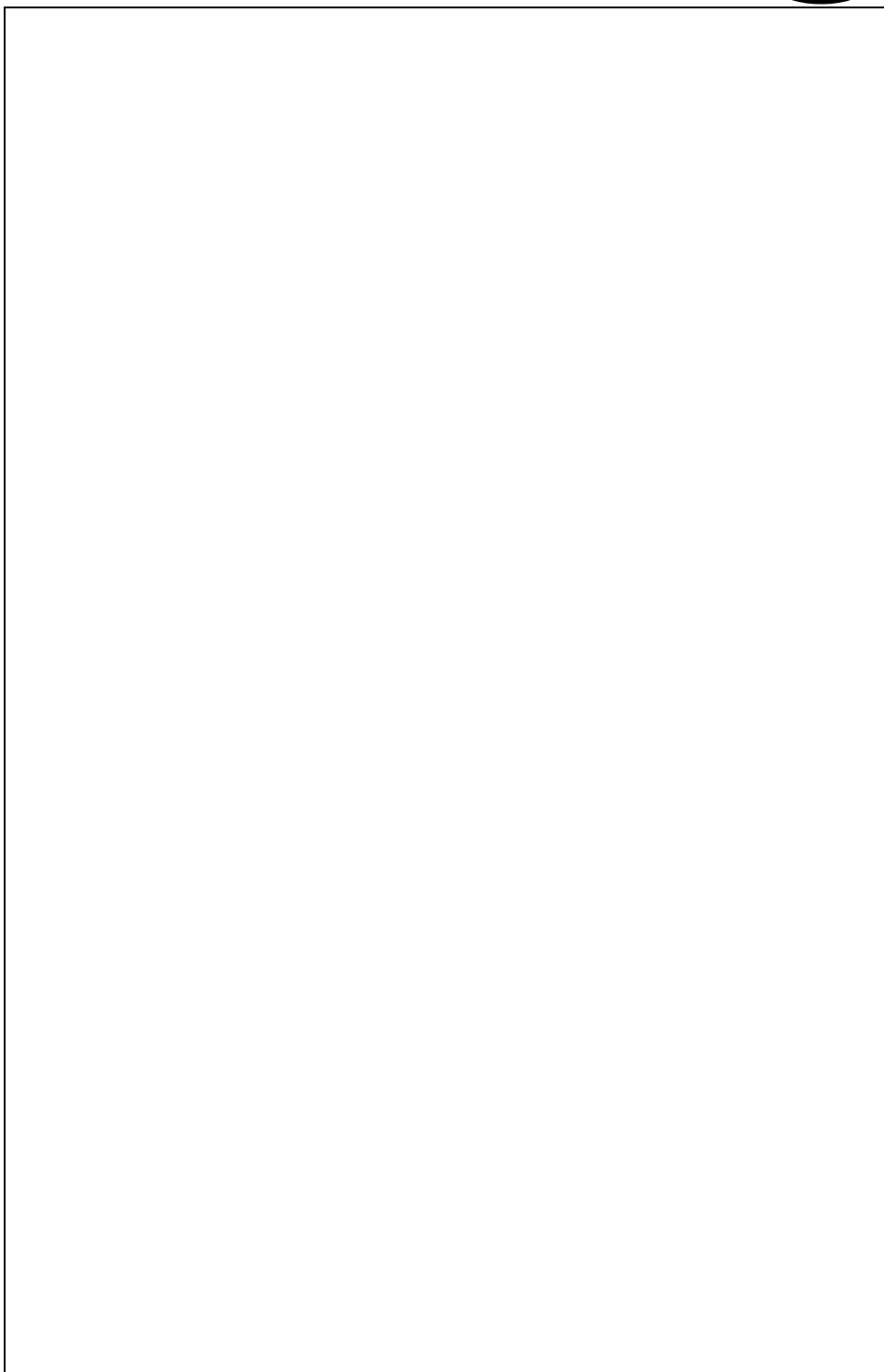
«وتكون مسؤولية مجلس الإدارة والمخولين بالتوقيع بالنسبة للشركات المساهمة العامة محددة ضمن أموال وموجودات الشركة» .

وفي حالة وفاة أي فرد من الشركاء فإن البنك سيكون مفوضاً بأن يدفع أو يسلم إلى أولي الأمر الأحياء أو إلى الأوصياء الشرعيين لهؤلاء الأحياء أية نقود أو أمانات أو ممتلكات باقية في تلك الحسابات المشتركة أو محفوظة باسمهم لدى البنك .

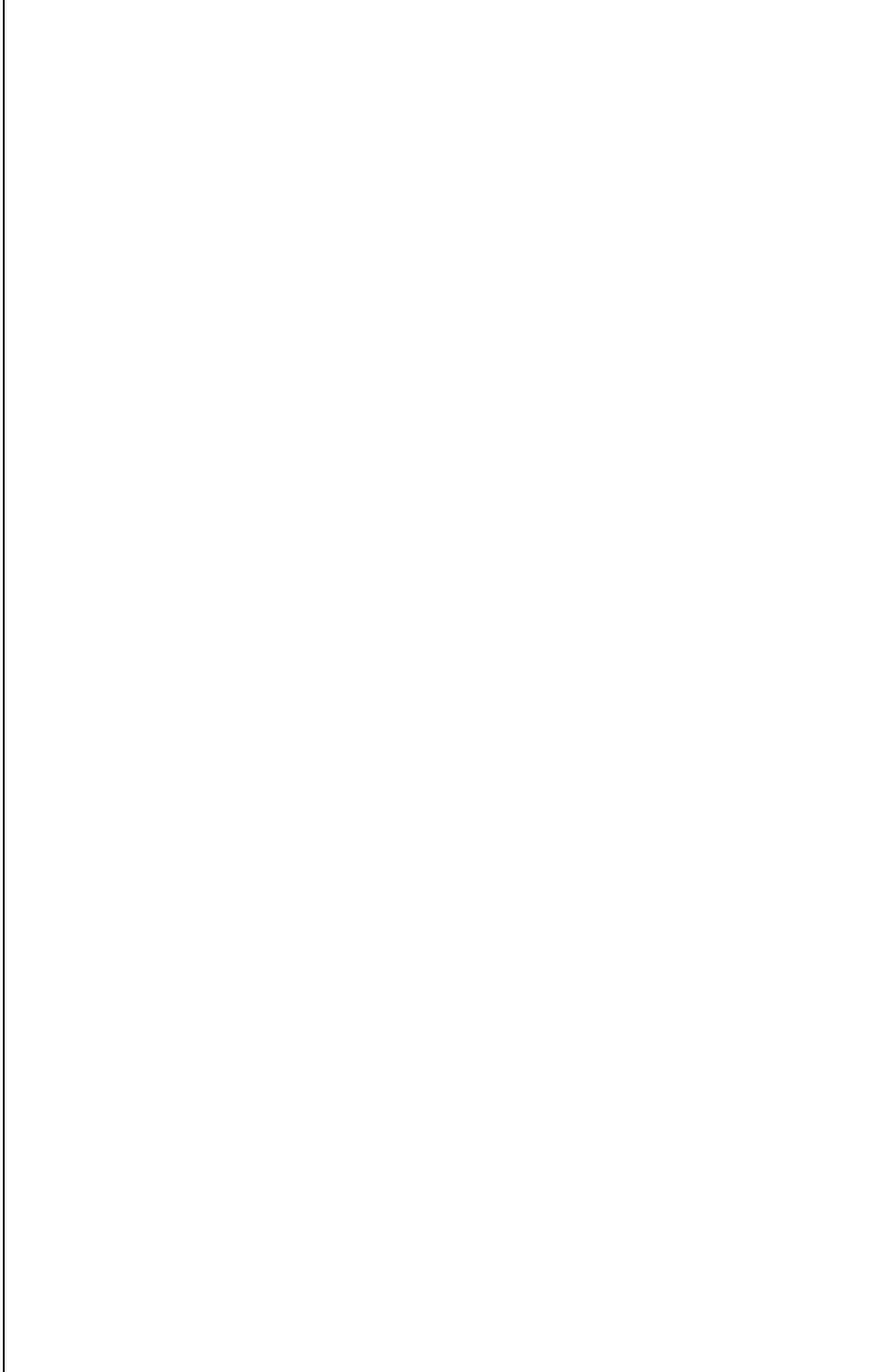
في حالة حدوث أي تغيير في نظام الشركة لا بد من إرسال إشعار خطي إلى البنك بهذا الخصوص مع التزام الشركاء بذلك وحتى وإن كان الإشعار المرسل من قبل واحد من الشركاء فقط .

رابعاً: القواعد العامة لحسابات التوفير :

- ١ - تم اطلاعي/اطلاعنا على الشروط والأحكام المثبتة في دفتر التوفير لدى البنك وقبلت/ قبلنا العمل بها .
- ٢ - يصرف العائد على حساب التوفير سنوياً حسب النسبة التي يعلنها البنك في نهاية السنة المالية حسب النتائج الفعلية، مع مراعاة أن السنة المالية للبنك تبدأ من اليوم الأول من شهر محرم وتنتهي في اليوم الأخير من شهر ذي الحجة . ويتحدد العائد تبعاً للنسبة المستخدمة فعلاً من حقية الاستثمارات العامة في البنك (ونسبة مشاركة حسابات التوفير في الحقية هي ٥٠٪) من المال المودع وذلك في ضوء صافي الربح الذي تسفر عنه نتائج الحسابات الختامية للبنك ومدة استثمار المبالغ، لصاحب الحساب ٧٥٪ على الأقل من صافي الربح المتحقق عن مبالغه بعد تجنيب نسبة ١٠٪ من الأرباح مقابل مخاطر الاستثمار .
- ٣ - يحق للبنك إجراء أي تعديل للقواعد العامة لهذا الحساب أو إضافة أية قواعد أخرى جديدة، وفي هذه الحالة يعلن البنك عن ذلك بلوحة الإعلانات بقاعة المركز الرئيسي والفروع .







KUWAIT FINANCE HOUSE (K.S.C.)

بيت التمويل الكويتي

الودائع الاستثمارية

الوديعة الاستثمارية هي عبارة عن شهادة تصدر من البنك تثبت ما للعميل من أموال مودعة لدى البنك لمدة معينة من الزمان أقلها سنة ميلادية، بقصد استثمارها، وعادةً ما يُعطي البنك عائد على هذا الحساب يكون أكثر من نسبة أي عائد على أي حساب آخر.

وبيت التمويل الكويتي بنظامه الإسلامي الفريد، يأخذ الأموال المودعة في حسابات الودائع على أنها أموال من شركاء له يقوم هو باستثمارها لهم وفي نهاية السنة المالية تحدد نسبة العائد المتحققة ويكون للمساهم (مالك الأسهم) ١٠٠٪ من نسبة العائد على أمواله، ولصاحب الوديعة المستمرة ٩٠٪ من نسبة العائد المتحقق، ولصاحب الوديعة الاستثمارية المطلقة (محددة الأجل) ٨٠٪ من نسبة العائد، ولصاحب حساب التوفير ٦٠٪ من نسبة العائد، كل بحسب النسبة المستثمرة من أمواله، وباعتبار جميع هؤلاء شركاء لبيت التمويل الكويتي في الربح والخسارة.

أنواع الودائع:

يقوم بيت التمويل الكويتي بإصدار نوعين من شهادات الودائع الاستثمارية:

- ١ - وديعة استثمارية مطلقة مستمرة (تجدد تلقائياً ما لم يخطر العميل قبل ثلاثة أشهر من استحقاقها برغبته بإيقافها).
- ٢ - وديعة استثمارية مطلقة (محددة الأجل بسنة واحدة قابلة للتجديد).

شروط الودائع الاستثمارية:

- ١ - الحد الأدنى لقبول الودائع الاستثمارية مبلغ = ١٠٠٠ د.ك (ألف دينار كويتي).
- ٢ - مدة الوديعة الاستثمارية المطلقة سنة واحدة من تاريخ فتحها، والحد الأدنى لمدة الوديعة الاستثمارية المستمرة سنة واحدة.
- ٣ - تحدد الوديعة الاستثمارية المطلقة المستمرة تلقائياً وبنفس المدة ما لم يخطر العميل بيت التمويل الكويتي خطياً قبل ثلاثة أشهر من تاريخ استحقاقها برغبته بإيقاف استثمارها. أما الوديعة المطلقة فمدتها محددة بسنة واحدة قابلة للتجديد على أن يراجع العميل بيت التمويل الكويتي قبل استحقاقها وإشعارنا بالتصرف الذي يرغب إجراءه على مبلغها مصطحباً معه شهادة الوديعة. وإذا استحققت الوديعة المطلقة ولم يراجع العميل فإن مبلغ الوديعة يودع في حساب مجمد لحين مراجعته. ولا يستحق عائداً إلا عن الفترة المتفق عليها فقط باعتبار الوديعة إيداع استثماري محدد المدة.
- ٤ - يصدر بيت التمويل الكويتي شهادات يثبت فيها للعملاء المبالغ المودعة لصالحهم.

- ٥ - لا يجوز للمودع أو المستفيد أو من له حق السحب أن يقوم بسحب أي جزء من مبلغ الوديعة خلال الفترة المتفق عليها.
- ٦ - يتم الاستثمار على أساس المضاربة المطلوبة ولبيت التمويل الكويتي حرية التصرف في كل ما يراه مناسباً لتحقيق المصلحة المشتركة.
- ٧ - يحق للمستفيد أو من له حق السحب قبض مبلغ الوديعة بعد انتهاء المدة المتفق عليها وبعد تسليم شهادة الوديعة لبیت التمويل الكويتي وتحرير مخالصة بذلك مع مراعاة البند (٣) من هذه الشروط.
- ٨ - يجوز للمستفيد من الوديعة التنازل عنها أو تحويلها لأي شخص آخر بنفس الشروط المتفق عليها مع بيت التمويل الكويتي شريطة حضوره إلى بيت التمويل الكويتي مصطحباً معه شهادة الوديعة لإثبات ذلك في السجلات وحضور المستفيد الجديد للتوقيع على النماذج المعدة لذلك وإصدار شهادة جديدة باسمه بعد استرجاع الشهادة القديمة.
- ٩ - في حالة تلف أو فقدان الشهادة يجب إخطار بيت التمويل الكويتي فوراً لاتخاذ الاحتياطات اللازمة على نفقة العميل وإصدار شهادة إثبات بعد إقرار العميل إخلاء مسؤولية بيت التمويل الكويتي.
- ١٠ - يصرف عائد الوديعة سنوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي.
- ١١ - يجب أن تكون الشهادة مختومة من بيت التمويل الكويتي وتحمل توقيعين من توقيع الموظفين المخولين بذلك.
- ١٢ - يستثمر بيت التمويل الكويتي ما نسبته ٩٠٪ من أصل مبلغ الوديعة الاستثمارية المطلقة المستمرة وما نسبته ٨٠٪ من أصل مبلغ الوديعة الاستثمارية المطلقة.
- ١٣ - (٢٠٪) من صافي الربح المتحقق هي حصة بيت التمويل الكويتي على الودائع الاستثمارية كشريك مضارب.
- ١٤ - يجب أن يفتح العميل حساب توفير لدى بيت التمويل الكويتي وذلك لإيداع العائد المتحقق على الوديعة فيه^(١).

شروط وديعة استثمار مطلقة مستمرة:

- ١ - الحد الأدنى لقبول الودائع الاستثمارية يبدأ من مبلغ ألف دينار كويتي.
- ٢ - الحد الأدنى لمدة الوديعة سنة واحدة.
- ٣ - تتجدد مدة الوديعة تلقائياً وبنفس المدة ما لم يخطر العميل بيت التمويل الكويتي خطئاً قبل ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء مدة الوديعة.
- ٤ - يصدر بيت التمويل الكويتي شهادات يثبت فيها للعملاء المبالغ المودعة لصالحهم.

(١) لمن ليس له مع بيت التمويل الكويتي حساب توفير أو جاري مسبقاً.

- ٥ - لا يجوز للمودع أو المستفيد أو من له حق السحب أن يقوم بسحب أي جزء من الوديعة خلال الفترة المتفق عليها.
- ٦ - يتم الاستثمار على أسس المضاربة المطلقة وليت التمويل حرية التصرف في كل ما يراه مناسباً لتحقيق المصلحة المشتركة.
- ٧ - يحق للمستفيد أو من له حق السحب قبض مبلغ الوديعة بعد انتهاء المدة المتفق عليها وبعد تسليم شهادة الوديعة لبيت التمويل الكويتي وتحرير مخالصة بذلك، مع مراعاة البند (٣).
- ٨ - يجوز للمستفيد من الوديعة التنازل عنها أو تحويلها لأي شخص آخر بنفس الشروط المتفق عليها مع بيت التمويل الكويتي شريطة حضوره إلى بيت التمويل الكويتي مصطحباً معه شهادة الوديعة لإثبات ذلك في السجلات وحضور المستفيد الجديد للتوقيع على النماذج المعدة لذلك وإصدار شهادة جديدة باسمه بعد استرجاع الشهادة القديمة.
- ٩ - في حالة تلف أو فقدان الشهادة يجب إخطار بيت التمويل الكويتي فوراً لاتخاذ الاحتياطات اللازمة على نفقة العميل وإصدار شهادة إثبات بعد إقرار العميل بإخلاء مسؤولية بيت التمويل الكويتي.
- ١٠ - يصرف عائد الوديعة سنوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي.
- ١١ - يجب أن تكون الشهادة مختومة من بيت التمويل الكويتي وتحمل توقيعين من توقيع الموظفين المخولين بذلك.
- ١٢ - يستثمر بيت التمويل الكويتي ما نسبته (٩٠٪) من أصل مبلغ الوديعة.
- ١٣ - (٢٠٪) من صافي الربح المتحقق هي حصة بيت التمويل الكويتي على الودائع الاستثمارية كشريك مضارب.
- ١٤ - يجب أن يفتح العميل حساب توفير لدى بيت التمويل الكويتي وذلك لإيداع العائد المتحقق على الوديعة فيه.

شروط وديعة الاستثمار المطلقة (لمدة سنة):

- ١ - الحد الأدنى لقبول الودائع الاستثمارية يبدأ من مبلغ ألف دينار كويتي.
- ٢ - مدة الوديعة سنة واحدة ابتداء من تاريخ فتحها.
- ٣ - يجب على العميل مراجعة بيت التمويل الكويتي قبل استحقاق الوديعة لإشعارنا بالتصرف الذي يرغب إجراءه على الوديعة مصطحباً معه شهادة الوديعة. وإذا استحققت الوديعة ولم يراجع العميل فإن مبلغ الوديعة يودع في حساب مجمد لحين مراجعته. ولا يستحق عائداً إلا عن الفترة المتفق عليها فقط باعتبار الوديعة إيداع استثماري محدد المدة.
- ٤ - يصدر بيت التمويل الكويتي شهادات يثبت فيها للعملاء المبالغ المودعة لصالحهم.
- ٥ - لا يجوز للمودع أو المستفيد أو من له حق السحب أن يقوم بسحب أي جزء من الوديعة خلال الفترة المتفق عليها.
- ٦ - يتم الاستثمار على أساس المضاربة المطلقة وليت التمويل الكويتي حرية التصرف في كل ما يراه مناسباً لتحقيق المصلحة المشتركة.

- ٧ - يحق للمستفيد أو من له حق السحب قبض مبلغ الوديعة بعد انتهاء المدة المتفق عليها وبعد تسليم شهادة الوديعة لبيت التمويل الكويتي وتحرير مخالصة بذلك.
- ٨ - يجوز للمستفيد من الوديعة التنازل عنها أو تحويلها لأي شخص آخر بنفس الشروط المتفق عليها مع بيت التمويل الكويتي شريطة حضوره إلى بيت التمويل الكويتي مصطحباً معه أصل شهادة الوديعة لإثبات ذلك في السجلات وحضور المستفيد الجديد للتوقيع على النماذج المعدة لذلك وإصدار شهادة أخرى باسمه بعد استرجاع الشهادة القديمة.
- ٩ - في حالة تلف أو فقدان الشهادة يجب إخطار بيت التمويل الكويتي فوراً لاتخاذ الاحتياطات اللازمة على نفقة العميل وإصدار شهادة إثبات بعد إقرار العميل بإخلاء مسؤولية بيت التمويل الكويتي.
- ١٠ - يصرف عائد الوديعة سنوياً في نهاية السنة المالية لبيت التمويل الكويتي.
- ١١ - يجب أن تكون الشهادة مختومة من بيت التمويل الكويتي وتحمل توقيعين من تواقيع الموظفين المخولين بذلك.
- ١٢ - يستثمر بيت التمويل الكويتي ما نسبته (٨٠٪) من أصل مبلغ الوديعة.
- ١٣ - (٢٠٪) من صافي الربح المتحقق هي حصة بيت التمويل الكويتي على الودائع الاستثمارية كشريك مضارب.
- ١٤ - يجب أن يفتح العميل حساب توفير لدى بيت التمويل الكويتي وذلك لإيداع العائد المتحقق على الوديعة فيه.

ملحق رقم
٥
عقود المشاركة
المنتهية بالتملك

Dubai Islamic Bank

بنك دبي الإسلامي

شركة مساهمة عامة محدودة

(تأسست في دولة الإمارات العربية المتحدة)

عقد مشاركة تنازلية

YOUR REF مرجعكم :

Date التاريخ :

Our ref مرجعنا :

إنه في يوم

قد تم الاتفاق والتراضي بين كل من :

١ - بنك دبي الإسلامي ويمثله السيد طرف أول

٢ - السيد طرف ثاني

بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما للتصرف اتفقا على ما يأتي :

تمهيد :

يملك الطرف الثاني قطعة أرض كائنة بمنطقة القافية بالشارقة المبينة الحدود والمعالم للطرفين ويقر أنها خالية من كافة الحقوق العينية والشخصية وأنه حائز لها دون منازعة وبصفة ظاهرة وأنه لم يسبق له التصرف فيها .

ولقد عرض الطرف الثاني على الطرف الأول أن يشتركا معاً في إقامة مبنى على قطعة الأرض المشار إليها بعاليه .

وقد قبل الطرف الأول هذا العرض واتفقا على تكوين مشاركة بينهما بالشروط الآتية :

المادة الأولى :

يعتبر التمهيد المتقدم جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد .

المادة الثانية :

موضوع العقد : شراكة تنازلية بين الطرفين المتعاقدين في إقامة مبنى وامتلاكه وتنازل بتمليك المبنى للطرف الثاني .

المادة الثالثة :

تتكون عناصر المشاركة المتفق عليها بمقتضى هذا العقد من :

١ - قطعة الأرض الموضحة بالتمهيد عاليه والمقدرة ١٠٠,٠٠٠ درهم والتي قبل الطرف الثاني بإقرار حق الانتفاع بها لصالح المبنى الذي أقامه عليها الطرف الأول وطوال مدة بقاء المبنى على هذه الأرض .

٢ - المبنى الذي أقيم على قطعة الأرض المذكورة طبقاً للرسوم والمواصفات وإعدادة

بمعرفة الاستشاري (مؤسسة بورسعيد) التي بلغت قيمة تكاليفه ٣٩٦,٤٧٠ درهم ورضي بها الطرف الثاني.

المادة الرابعة:

بلغت جملة تكاليف إقامة العقار محل المشاركة والتي تشمل الأرض والمباني مبلغ ٣٩٦,٤٧٠ درهماً. تم سداد مبلغ ٨٠,٠٠٠ درهم منها إلى البنك بتاريخ ٧/٥/٧٩ ويلتزم الطرف الثاني بسداد مبلغ ١٦,٤٧٠ درهم عند التوقيع على هذا العقد.

ولذلك تكون قيمة نصيب حصص البنك ٣٠٠,٠٠٠ درهم.

وقيمة نصيب حصص الطرف الثاني هي ١٠٠,٠٠٠ درهم.

وقيمة الحصة هي مبلغ ٥٠,٠٠٠ درهم.

أي نسبة حصص البنك إلى حصص الطرف الثاني ١:٣

المادة الخامسة:

يتعهد الطرف الثاني بشراء الحصص المخصصة في المبنى للطرف الأول القابل كذلك على أساس شرائه حصة كل سنة على الأقل في موعد أقصاه ١٢/٣١ من كل عام، بثمن قدره ٥٠,٠٠٠ درهم للحصة على أن يستحق سداد القسط الأول في موعد أقصى ٨٠/١٢/٣١ ويحق للطرف الثاني أن يشتري كافة الحصص المخصصة للبنك في أي وقت.

كما يلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة الحصص ونصيب البنك في الإيجار طبقاً للجدول المحاسبي المرفق والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.

المادة السادسة:

في حالة امتناع الطرف الثاني عن الوفاء بتعهد شراء الحصص المخصصة للطرف الأول طبقاً للمادة الخامسة فإنه يحق للطرف الأول أن ينذر كتابة خلال مدة ١٥ يوماً للوفاء بتعهد وإلا فإنه يكون من حق الطرف الأول التصرف في الحصص المخصصة بالطريقة التي يراها مناسبة وتنتقل جميع حقوق الطرف الأول إلى المشتري الآخر دون أي اعتراض من الطرف الثاني.

المادة السابعة:

إذا كان حاصل ثمن البيع المشار إليه في المادة السادسة أقل من الثمن المتفق عليه في المادة الخامسة فإن الطرف الثاني يتحمل الفرق بين السعرين. وإذا كان حاصل ثمن البيع زائداً عن الثمن المتفق عليه فإن الطرف الأول يتعهد برد مقدار الزيادة إلى الطرف الثاني بعد خصم كافة المصروفات.

المادة الثامنة:

اتفق الطرفان على تسجيل ملكية حصص كل طرف وكذلك حق الانتفاع بالأرض بدائرة الأراضي بما يترتب ثبوت الملكية لكل طرف في العقار على الشيوع.

المادة التاسعة:

يتحمل الطرف الثاني تكاليف حفظ كامل العقار وصيانته وإدارته حتى انتهاء الأقساط لحصص البنك أو بانتهاء عقد المشاركة.

المادة العاشرة

مدة هذه المشاركة خمس سنوات وينتهي هذا العقد ويبطل العمل به إذا قام الطرف الثاني بتنفيذ تعهده بشراء الحصص المملوكة للطرف الأول أو في نهاية المدة المحددة للمشاركة.

المادة الحادية عشرة:

في جميع الأحوال وبسبب تصرفات الطرف الثاني سواء بفعل أو اقتناع عن تحمل للطرف الأول مصروفات أو خسائر أو أضرار فإن الطرف الثاني يلتزم بدفع مقابل هذه النفقات وسدادها إلى الطرف الأول.

المادة الثانية عشرة:

يلحق بهذا العقد ويعتبر مكملاً لعقد رهن مقدم من الطرف الثاني على قطعة الأرض المملوكة له والمقام عليها المبنى ضماناً وتأميناً للوفاء بكامل التزاماته قبل الطرف الأول الذي يحق له تنفيذ عقد الرهن إذا أخل الطرف الثاني بالتزامه.

المادة الثالثة عشرة:

في حالة نشوء أي نزاع بين الطرفين بشأن تنفيذ هذا العقد فإن هذا النزاع على هيئة تحكيم من ثلاثة محكمين ويختار كل طرف محكماً ويختار المحكمان حكماً ثالثاً. وإذا لم يتفق المحكمان على اختيار المحكم الثالث يتولى رئيس محكمة دبي اختياره وتعتبر قرارات هيئة التحكيم نهائية وملزمة للطرفين.

المادة الرابعة عشرة:

حرر هذا العقد من صورتين بيد كل طرف صورة للعمل بموجبها.

الطرف الأول	الطرف الثاني
-------------	--------------

نموذج عقد مشاركة متناقصة

عن أبي هريرة رفعه قال :
«إن الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما» .
رواه أبو داود

البنك الإسلامي الأردني

عقد مشاركة متناقصة

بين : البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار فرع . . . والمسمى فيما بعد الفريق الأول .
والسيد/السادة :
والمسمى/المسمون فيما بعد الفريق الثاني .
لما كان الفريق الثاني يملك قطعة الأرض رقم نوع
حوض رقم من القرية/المدينة
القضاء/المحافظة والبالغة مساحتها
متر مربع دونم وهي بوضعها الحالي خالية من أية حقوق عينية أصلية
أو تبعية .

وبما أن الفريق الثاني يرغب في استثمار قطعة الأرض الموصوفة أعلاه، وذلك عن طريق إنشاء، على أساس قيام الفريق الأول بتمويل تنفيذ البناء المطلوب تمويلًا كليًا أو جزئيًا حسب ما هو مدون في هذا العقد.

فقد تم الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين على ما يلي :

١ - إيفاء بالغايات المقصودة في هذا العقد، وبالإضافة إلى ما ورد في المقدمة أعلاه،
يكون للكلمات الآتية المعاني المخصصة لها أدناه، إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :
أ - تشمل كلمة (البنك) مركز البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، أو أي فرع من فروعها، أو كليهما معًا .

ب - تشمل كلمة (المصاريف) نفقات الطوابع والبريد والهاتف والتلغراف والتلوكس،
والرسوم على اختلاف أنواعها، وأتعاب المحاماة، وغيرها مما يتكلفه البنك فيما يتعلق بتنفيذ هذا العقد .

ج - تشمل عبارة (المكتب الهندسي) المكتب الذي يعتمد عليه الفريق الأول، أو يوافق

- على قيامه بإعداد الدراسات والمخططات وأية خدمات هندسية أخرى قد يكلف بها.
- د - تشمل عبارة (المخططات الهندسية) المخططات المعدة من المكتب الهندسي الوارد في الفقرة (ج) وتعتبر هذه المخططات جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد.
- هـ - تشمل عبارة (المهندس المشرف) المهندس المرخص الذي يشرف على أعمال الإنشاءات، حتى تكون معدة للاستغلال، والذي يعتمد عليه الفريق الأول أو يوافق عليه.
- و - تشمل عبارة (التمويل بطريق المشاركة المتناقصة) دخول الفريق الأول بصفة شريك ممول في المشروع موضوع هذا العقد، حسب المخططات المعدة من المكتب الهندسي الوارد في الفقرة (ج)، على أساس شروط هذا العقد.
- ٢ - تعتبر مقدمة هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه.
- ٣ - يقر الفريق الثاني أنه قد اطلع على عقد التأسيس، والنظام الداخلي، والقانون الخاص بالفريق الأول، ويلتزم به في تعامله معه، وذلك على أساس التعامل الشرعي الحلال.
- ٤ - يلتزم الفريق الثاني أن يقوم برهن قطعة الأرض الموصوفة أعلاه بالدرجة الأولى لصالح الفريق الأول، وذلك لحين استيفاء الفريق الأول جميع حقوقه المترتبة في ذمة الفريق الثاني الناشئة و/أو المتعلقة بهذا العقد.
- ٥ - يوافق الفريق الأول على تمويل الفريق الثاني بطريق المشاركة المتناقصة، لإقامة الإنشاءات الواردة في المخططات الهندسية المبينة في البند (١/د)، بتقديم مبلغ حده الأقصى ديناراً أردنياً، ليتم دفعه وفق شروط هذا العقد.
- ٦ - أ - يلتزم الفريق الثاني بدفع جميع المصاريف الإدارية، وأتعاب المكتب الهندسي، والمهندس المشرف، ورسوم الترخيص، والرسوم والضرائب الحكومية والبلدية، ورسم التأمين العقاري وفكّه، وأية نفقات أخرى يقررها أو يوافق عليها الفريق الأول، من موارده الأخرى الخاصة مباشرة إلى الجهات ذات العلاقة.
- ب - وفي حالة امتناع الفريق الثاني عن الدفع لأي سبب كان، ومع الاحتفاظ بجميع حقوق الفريق الأول المنصوص عليها في هذا العقد الناشئة و/أو المتعلقة بإخلال الفريق الثاني بهذا الالتزام يحق للفريق الأول أن يدفع أياً من الالتزامات المشار إليها أعلاه، وقيداً على حساب الفريق الثاني لديه، إذا رأى ذلك مناسباً.
- ٧ - يدفع الفريق الأول مقدار التمويل المتعاقد عليه إلى الفريق الثاني أو متعهد البناء، بموجب تعليمات بالصرف إليه، موقعة من الفريق الثاني، وعلى مراحل، وفق إنجاز كل مرحلة على حده.
- ويحق للفريق الأول أن يطلب أن تكون الدفعات مسبقة بتقرير من المكتب الهندسي أو من المهندس المشرف، أو من كليهما معاً، كما يحق له الامتناع عن الدفع حتى يستوثق من صحة مرحلة الإنجاز وأحقية الدفعة المتعلقة بها.
- ٨ - يكون حق استغلال منفعة البناء مفوضاً إلى الفريق الأول، تفويضاً مطلقاً عاماً

شاملاً، ولا يجوز للفريق الثاني الرجوع عن هذا التفويض، لتعلق حق الفريق الأول به، ووفق ما يلي:

أ - يكون للفريق الأول الحق منفرداً في إبرام عقود الإيجار، وتحديد شروطها، وله أن يستأنس برأي الفريق الثاني، إذا رأى ذلك مناسباً.

ب - عقود الإيجار التي يبرمها الفريق الأول بموجب هذا العقد، تكون ملزمة للفريق الثاني، حتى بعد انتهاء تنفيذ هذا العقد.

ج - يتعهد الفريق الثاني بعدم القيام بأي تصرف أو إجراء قانوني على قطعة الأرض الموصوفة أعلاه (على البناء أو الأبنية المقامة عليها) يتعارض أو يعرقل تنفيذ شروط هذا العقد، مثل البيع أو الرهن أو الإيجار أو أي حق من الحقوق المتفرعة عن حق الملكية وغيرها من التصرفات القانونية التي قد تتعارض مع الحق الذي يعطيه هذا العقد للفريق الأول.

د - الحقوق المترتبة للفريق الأول بموجب هذا العقد، يلتزم بها الفريق الثاني وخلفه العام.

هـ - يتقاضى الفريق الأول نسبة () بالمائة () بالمائة) من إجمالي كل إيراد ربحاً له، سواء أكان الإيراد بدل إيجار أو بدل مفتاحية أو بدل خلو أو غير ذلك.

و - يكون للفريق الثاني نسبة () بالمائة () بالمائة) من إجمالي كل إيراد ربحاً له، سواء أكان الإيراد بدل إيجار أو بدل مفتاحية أو بدل خلو أو غير ذلك، حيث يقبضه الفريق الأول ليقبضه في حساب خاص باسم الفريق الثاني لديه.

ز - يحق للفريق الأول أن يقيد على الحساب الخاص المفتوح باسم الفريق الثاني لديه، أية مصاريف أو نفقات أو التزامات، يدفعها الفريق الأول حسب شروط هذا العقد، حيث يكون الرصيد المتبقي مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه الفريق الأول من تمويل، وعند تسديد مبلغ التمويل بكامله تؤول الأرض وما عليها من بناء و/أو أية حقوق و/أو التزامات ناشئة و/أو متعلقة بهذا العقد إلى الفريق الثاني.

ح - يجوز للفريق الأول أن يدفع إلى الفريق الثاني جزءاً من باقي الإيرادات المقيدة في الحساب الخاص المذكور في الفقرة (و) ويبقى الرصيد المحتفظ به مخصصاً للتسديد حسب شروط هذا العقد.

ط - مدة هذا العقد

تبدأ من

٩ - إذا تخلف الفريق الثاني عن القيام بأي التزام من الالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد، يحق للفريق الأول أن يقوم مقامه ويؤدي الالتزام الذي تخلف الفريق الثاني عن أدائه، ويحسم ذلك من حقوق الفريق الثاني إن وجدت، أو تقيد على حسابه، بالإضافة إلى أية مصاريف أخرى أو أتعاب للفريق الأول، أو أي عطل وضرر يلحق بالفريق الأول من جراء ذلك، والعودة عليه في أية حال بالقيود على حسابه دون إخطار عدلي.

١٠ - إذا تخلف الفريق الثاني عن إتمام البناء وفق المخططات الهندسية يحق للفريق الأول أن يقوم مقامه، ويكمل البناء الذي تخلف الفريق الثاني عن إكماله، ويحسم ذلك من حقوق الفريق الثاني إن وجدت، أو تفد على حسابه، بالإضافة إلى أية مصاريف أخرى أو أتعاب للفريق الأول، أو أي عطل وضرر لحق الفريق الأول من جراء ذلك، والعودة على الفريق الثاني في أية حال، بالقبض على حسابه دون إخطار عدلي.

١١ - يحق للفريق الأول أن يطلب كفيلاً يكفل الفريق الثاني في كافة الحقوق العائدة و/أو التي ستعود للفريق الأول و/أو الناشئة و/أو المتعلقة بهذا العقد وتكون كفالة الكفيل مطلقة وبصورة التكافل والتضامن مع الفريق الثاني، في كل ما يتعلق بهذا العقد، وأية التزامات مترتبة عليه.

١٢ - أ - يحق إجراء أية تعديلات على هذا العقد ومن حين إلى آخر باتفاق الفريقين. كما يحق للفريق الأول وقف العمل بهذا العقد بإرادة منفردة، إذا تبين له عدم جدوى الاستمرار في التمويل و/أو إذا خالف الفريق الثاني أي شرط من شروط هذا العقد و/أو إذا تخلف عن القيام بأي التزام من الالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا العقد. وللفريق الأول الحق بطرح سند وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين للتنفيذ وفق الأصول، دون أن يكون للفريق الثاني أي حق في الطعن، بأية صورة من صور الطعن، أمام القضاء أو المراجع الإدارية أو أية جهات رسمية ذات علاقة.

ب - يكون للفريق الأول الحق في حالة انتهاء مدة العقد. وامتناع الفريق الثاني عن تسديد رصيد ما عليه من الحقوق الناشئة و/أو المتعلقة بهذا العقد وتطبيقاته من موارده الأخرى، طرح سند وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين للتنفيذ وفق الأصول، دون أن يكون للفريق الثاني أي حق في الطعن بأية صورة من صور الطعن أمام القضاء أو المراجع الإدارية أو أية جهات رسمية ذات علاقة.

١٣ - يصرح الفريقان الأول والثاني بما يلي:

- أ - أن الفريق الأول اختار محل إقامته في
- ب - أن الفريق الثاني اختار محل إقامته في
- وذلك لغايات أية إشعارات أو تبليغات أو إخطارات عدلية أو قضائية.

١٤ - يكون للفريق الثاني ملزماً بضريبة الدخل عن الأرباح التي عادت له بموجب هذا العقد، سواء التي استوفاهما أو التي قيدت في الحساب المخصص للتسديد أصل قيمة التحويل، باعتبار هذا المبلغ ربحاً للفريق الثاني مخصصاً لتسديد من أصل قيمة التمويل المتحقق للفريق الأول.

١٥ - يجري تثبيت آزمة بالبيانات التي يعدها الفريق الأول على مكان بارز في البناء، حتى سداد كامل قيمة التمويل.

١٦ - أن الفريق الأول معفي من اتخاذ أية إجراءات قانونية من إخطارات عدلية أو سواها لغايات الرجوع على الفريق الثاني، بأية حقوق يديها ناشئة و/أو متعلقة بهذا العقد،

بما في ذلك الادعاء بالعتل والضرر، وله حق القيد على حساب الفريق الثاني دون إشعار، في جميع الحقوق والالتزامات، سواء أكانت للفريق الأول أو للغير. وللـفريق الأول حق تحديد المدة الزمنية لأي من تطبيقات هذا العقد، إذا لم ينص على أي منها صراحة في الأوراق ذات العلاقة.

١٧ - يقر الفريق الثاني بأن دفاتر الفريق الأول وحساباته تعتبر بيئة قاطعة لإثبات أية مبالغ ناشئة و/أو متعلقة بهذا العقد وتطبيقاته مهما كانت، مع ما يلحقها من مصاريف، سواء أكانت للفريق الأول أو للغير، ويصرح بأن قيود الفريق الأول وحساباته تعتبر نهائية وصحيحة بالنسبة له، ولا يحق له الاعتراض عليها، كما أنه يتنازل مقدماً عن أي حق قانوني يجيز له طلب تدقيق حسابات الفريق الأول وقيوده من قبل أية محكمة، أو إبراز دفاتره وقيوده. وتعتمد الكشوفات المنسوخة عن تلك الدفاتر والحسابات، والتي يصادق المفوضون بالتوقيع عن الفريق الأول على مطابقتها للأصل.

١٨ - إذا وقع خلاف ناشئ عن تطبيق أحكام هذا العقد و/أو متعلق به، يحق للفريق الأول عرض الخلاف على ثلاثة محكمين، يتم اختيارهم على الوجه التالي:

- حكماً يختاره الفريق الأول.
- حكماً يختاره الفريق الثاني.
- حكماً تختاره غرفة تجارة و/أو صناعة عمان.

وفي حالة اعتذار غرفة تجارة و/أو صناعة عمان عن اختيار المحكم الثالث، يقوم المحكمان المختاران من قبل الفريقين باختياره، فإن تعذر ذلك تقوم المحكمة المختصة بتعيينه وفقاً لأحكام قانون التحكيم المعمول به في الأردن. ويتم الفصل في النزاع على أساس الشريعة الإسلامية، ويكون حكمهم، سواء صدر بالإجماع أم بالأغلبية، ملزماً للفريقين، وغير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن الجائزة قانوناً.

وفي حالة عدم توفر الأغلبية، يحال الخلاف موضع التحكيم إلى المحاكم النظامية. وتكون محاكم عمان النظامية هي المختصة دون سواها بالفصل في أية طلبات و/أو قضايا تنشأ بمقتضى التحكيم و/أو ناشئة و/أو متعلقة به و/أو بهذا العقد.

١٩ - تسري على هذا العقد أحكام القوانين والأنظمة المرعية، فيما عدا ما نصّ عليه من اتفاق بين الفريقين.

٢٠ - وقع هذا العقد من قبل الفريقين بإرادة حرة خالية من العيوب الشرعية والقانونية بتاريخ / / هـ، الموافق / / م، على نسختين أصليتين، ويسقط الفريق الثاني حقه في الادعاء بكذب الإقرار و/أو أي دفع شكلي و/أو موضوعي، ضد ما جاء في هذا العقد.

ملحق رقم
٦
عقود الاستصناع

تبليغ قرار الهيئة رقم (١٤٤) التاريخ: ١٤١٣/٤/٣ هـ
الموضوع: إجازة صيغة عقد الاستصناع.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:
فقط اطلعت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار على صيغة عقد
الاستصناع الواردة من نائب المدير العام للمتاجرة والتمويل بالشركة، وبدراسته من قبل
الهيئة، تمت إجازته بالصيغة المرافقة لهذا القرار بعد إجراء بعض التعديلات عليه^(١).
لإحاطتكم والعمل بموجبه، وتزويدنا بصورة مما يصدر منكم بشأنه، جعلنا الله وإياكم
من المتعاونين على البر والتقوى.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) انظر التدليل على جواز عقد الاستصناع وصفته في قرار الهيئة رقم (٤٨).

عقد استصناع

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد:

إنه في يوم: الموافق / / ١٤هـ، / / ١٩م بمدينة:
 حرر هذا العقد بين كل من:

١ - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ويمثلها المكرم/.....
 بصفته:، وعنوانها:
 ٢ - والسادة:
 وعنوانها:
 ويمثلها المكرم/.....
 بصفته:

تمهيد:

حيث إن الطرف الثاني يمتلك مصنعاً/ مؤسسة للإنتاج.....، فقد رغب الطرف الأول أن يقوم الطرف الثاني بتصميم، وصنع، وتركيب المعدات الآتي ذكرها في الموقع الذي يحدده له الطرف الأول في مدينة:، وفقاً للمواصفات الفنية والرسومات والتصميمات، التي قدمها الطرف الثاني إلى الطرف الأول، وعليه فقد اتفق الطرفان على إبرام هذا العقد بالشروط التالية:

أولاً: يعتبر التمهيد السابق أعلاه، والمواصفات الفنية والرسومات والتصميمات الملحقة بهذا العقد، والموقعة من أطرافه - جزءاً لا يتجزأ من العقد، ومكملاً له فيما لا يتعارض مع أحكامه.

ثانياً: يقوم الطرف الثاني بصنع وتجهيز وتزويد وتركيب المعدات - محل هذا العقد - للطرف الأول حسب الأعداد والمواصفات الملحقة بهذا العقد رقم (...)، على أن يقوم الطرف الأول بتسليم موقع العمل للطرف الثاني خالياً من أي موانع، ومهيأً لتجهيز وتركيب المعدات موضوع هذا العقد.

ثالثاً: (أ) حددت القيمة الإجمالية لهذا العقد بمبلغ: ريال (فقط..... ريال سعودي لا غير).

(ب) يدفع الطرف الأول قيمة هذا العقد على ثلاث دفعات على النحو التالي:

١ - ٢٥٪ (خمسة وعشرون في المائة) عند توقيع العقد.

٢ - ٢٥٪ (خمسة وعشرون في المائة) عند توريد جميع المواد للموقع .
 ٣ - ٥٠٪ بعد الانتهاء من تركيب المعدات وتجهيز المحل والتسليم النهائي له، بشرط أن يكون العمل المنفذ مطابقاً لمواصفات الطرف الأول، بناء على تقرير اللجنة المكلفة من قبله بالاستلام، ويتم دفع هذه الخمسين في المائة خلال (٣٠) يوماً من تاريخ التسليم النهائي .

رابعاً: يتعهد الطرف الثاني بإنجاز صنع وتركيب المعدات المذكورة في الموقع المشار إليه في التمهيد، وتسليم الموقع للطرف الأول مجهزاً بها تجهيزاً كاملاً، أي بعد قيام الطرف الأول بجميع التزاماته بموجب هذا العقد حسب المواصفات الملحقة به، وذلك خلال مدة أقصاها يوماً، تبدأ من تاريخ استلام الموقع في / / ، وفي حالة تخلف الطرف الثاني عن تسليم المحل جاهزاً للعمل في التاريخ المحدد له - يقوم الطرف الأول بتوقيع غرامة تأخير بواقع ١٪ (واحد في المائة) من «إجمالي قيمة هذا العقد عن كل أسبوع أو جزء منه، وبحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة نسبة ٥٪ (خمسة في المائة) من إجمالي قيمة هذا العقد .

خامساً: يقدم الطرف الثاني للطرف الأول جميع المستندات التالية على أن تكون باسم الطرف الأول:

- أصل الفاتورة .

- أصل خطاب الضمان الفني .

سادساً: الضمان الفني يلزم الطرف الثاني بتقديم شهادة ضمان فني للمعدات - محل هذا العقد - من أي عيوب تظهر نتيجة أخطاء في التصميم، أو التصنيع، أو التركيب مع تعهده بإصلاح ما يلزم من الوحدات المعيبة، أو تبديلها، على أن تكون شهادة الضمان سارية المفعول لمدة (. . . . يوماً) من تاريخ التسليم النهائي للمحل، وعلى أن تكون كافة المصاريف والتكاليف المتعلقة بالتبديل، أو الإصلاح، على نفقة الطرف الثاني الخاصة .

سابعاً: للطرف الأول كامل الحق في إلغاء هذا العقد، أو تنفيذه وإكماله عن طريق الغير على حساب الطرف الثاني، وتتم مطالبته بفرق الثمن والمصروفات الإدارية وغرامة التأخير ومصادرة أي مستحقات، أو ضمانات بنكية للطرف الثاني بما يكفي لتسديد فرق الثمن المذكور، وذلك في أي من الحالات التالية:

أ - إذا ثبت في المعاملة مع الطرف الثاني وجود غش، أو مخالفة للمواصفات المتفق عليها في تنفيذ هذا العقد .

ب - إذا ثبت على الطرف الثاني اتخاذ أساليب غير سليمة تضر بالمصلحة العامة .

ج - إذا أحل الطرف الثاني بشرط من شروط هذا العقد، أو أهمل، أو أغفل القيام بأي من التزاماته المقررة، ولم يصلح أثر ذلك خلال أسبوع من تاريخ إنذاره كتابة بذلك لإجراء هذا الإصلاح .

د - إذا أفلس أو ثبت إعسار الطرف الثاني، أو عجزه عن الصنع والتوريد والتركيب، أو إذا

كان شريكاً أو عضواً في شركة وجرت تصفيتها، أو حلها بطريقة تؤثر على تنفيذ هذا العقد.

ثامناً: تسوية المنازعات: أي نزاع أو خلاف ينشأ بين الطرفين - فيما يتعلق بتنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد - ويتعذر حسمه ودقياً فيما بينهما خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ أي من الطرفين للآخر يحال إلى المحكمة الشرعية في ؛ للفصل فيه بقرار نهائي ملزم للطرفين.

كما أن نشوء أي خلاف بين الطرفين يجب ألا يحول دون الاستمرار في تنفيذ أحكام هذا العقد لحين صدور حكم المحكمة، إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

تاسعاً: العنوان المبين بصدر هذا العقد لكل طرف هو عنوانه النظامي، ويتم تبليغه عليه بجميع المكاتبات والإخطارات والأوراق المتعلقة بتنفيذ العقد، وكل ما يختص به، أو يترتب عليه، ولا يعتد بتغيير هذا العنوان إلا بموجب إخطار كتابي سابق ومسجل، يسلم عن طريق البريد الممتاز للطرف الآخر.

عاشراً: حرر هذا العقد على ثلاث نسخ متطابقة موقعة مع ملحقاته من أطرافه، وقد تسلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

حادي عشر: ملحقات هذا العقد:

مواصفات صنع السلعة.

وبالله التوفيق.

الطرف الأول

التوقيع:

الاسم:

الصفة:

الخاتم:

تصديق الغرفة التجارية.

الطرف الثاني

التوقيع:

الاسم:

الصفة:

الخاتم:

تبليغ قرار الهيئة رقم (١٤٧) التاريخ: ١٤١٣/٥/٢ هـ

الموضوع: صيغتي عقدي الاستصناع والمقاولة لبناء مرافق تعليمية لوزارة المعارف، ورئاسة تعليم البنات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار على صيغة أنموذج عقد الاستصناع المزمع توقيعه من قبل شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ووزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات لبناء مدارس ومرافق تعليمية.

كما اطلعت الهيئة على أنموذج عقد المقاولة المزمع توقيعه بين شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، والمقاول من الباطن الذي ستتعاقد معه شركة الراجحي لتنفيذ المدارس والمرافق التعليمية، التي تلتزم بإنشائها لوزارة المعارف ورئاسة تعليم البنات^(١).

وقد تمت إجازتهما من الهيئة بالصيغة المرافقة لهذا القرار، بعد إجراء التعديلات اللازمة عليهما.

لإحاطتكم والعمل بموجبه، وتزويدنا بصورة مما يصدر منكم بشأنه، جعلنا الله وإياكم من المتعاونين على البر والتقوى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) هذا العقد بينوده المذكورة يخرج على عقد الاستصناع، وانظر التذليل على جوازه في قرار الهيئة رقم (٤٨).

عقد مقاوله

القسم الأول

وثيقة العقد الأساسية

اسم المشروع: رقم المشروع:
 اسم العملية: لعام:
 إنه في يوم: الموافق / / ١٤١٤ هـ، / / ١٩ م بمدينة الرياض قد تم
 - بعون الله - الاتفاق بين كل من:
 - شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ومقرها الإدارة العامة بالرياض،
 ويمثلها:
 بصفته «طرف أول (صاحب العمل)»
 - مؤسسة/ شركة سجل تجاري رقم: ومقرها:
 ص.ب رقم: رمز بريدي: هاتف:
 برقيا
 ويمثلها: بصفته: «طرف ثان (المقاول)».

تمهيد:

بما أن الطرف الأول (صاحب العمل) قد أبرم مع وزارة المعارف (المالك) عقد استصناع، لتنفيذ المشروع الموضح أعلاه، وحيث قد تقدم الطرف الثاني (المقاول) بعرضه للقيام بأعمال المشروع المذكور من الباطن، وتنفيذها وإتمامها وصيانتها، وذلك بعد اطلاعه على شروط العقد ومواصفاته ومخططاته، وسائر المستندات المرفقة به.
 ولما كان العرض المقدم من المقاول اقترن بقبول صاحب العمل، فقد أسند المقاول إليه على أساس أن:
 قيمة العقد: (فقط ريال سعودي) وهذه القيمة شاملة لكافة المصروفات والتكاليف أيًا كان سببها، ومن ذلك الرسوم التي تستوفيها الجهات الرسمية.
 مدة العقد: يومًا من تاريخ استلام الموقع.
 لذا فقد اتفق الطرفان على إبرام هذا العقد بالشروط التالية:
 المادة (١): التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من العقد ومكمل له.
 المادة (٢): إن الغرض من هذا العقد هو القيام:

- ويشمل ذلك تقديم المواد والمعدات والعمال، وجميع الأشياء اللازمة لتنفيذ وإتمام وصيانة الأعمال المبينة في هذا العقد، كذلك الأعمال المؤقتة والإضافية والتكميلية، والتعديلات التي يطلب صاحب العمل من المقاول القيام بها، وفقاً لشروط العقد ووثائقه.

المادة (٣): ١/٣ - يتألف هذا العقد من الوثائق الآتية:

- أ - وثيقة العقد الأساسية.
 - ب - الشروط الخاصة التي التزم بها الطرف الأول من المالك.
 - ج - الشروط العامة التي التزم بها الطرف الأول مع المالك.
 - د - المواصفات العامة.
 - هـ - المخططات والرسومات.
 - و - جداول الكميات والأسعار.
- ٢/٣ - تشكل هذه الوثائق وحدة متكاملة، وتعتبر كل وثيقة منها جزءاً من العقد، بحيث تفسر وتتم الوثائق المذكورة أعلاه بعضها بعضاً.
- ٣٣ - في حالة وجود تعارض بين أحكام وثائق العقد، فإن الوثيقة الأسبق ذكراً في الترتيب السابق تقدم في الاعتبار على الوثيقة التي تليها.
- المادة (٤):** مدة العقد:

١/٤ - يتعهد المقاول بتنفيذ وإتمام جميع الأعمال المبينة في هذا العقد، وذلك خلال مدة «.....» بما في ذلك فترة التجهيز، وتسري هذه المدة اعتباراً من تاريخ تسليم مكان العمل إلى المقاول بموجب محضر كتابي موقع عليه من قبل كل من صاحب العمل والمقاول.

٢/٤ - إذا تأخر المقاول في تنفيذ الأعمال في المدة المشار إليها في الفقرة السابقة - خضع لغرامة التأخير المنصوص عليها في المادة رقم « » من الشروط العامة للعقد، بالإضافة إلى تكاليف وأتعاب المشرف المنصوص عليها في المادة رقم « ».

المادة (٥): مدة ضمان الأعمال.

يضمن المقاول الأعمال محل العقد أن تكون على الوجه الأكمل لمدة تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي وتنتهي بالتسليم النهائي، مع مراعاة التفصيل الوارد في المادة رقم «.....» من الشروط العامة في هذا العقد.

المادة (٦): قيمة العقد:

١/٦ - إن القيمة الإجمالية للعقد هي: ريال سعودي مقابل تنفيذه، وفقاً للشروط والمواصفات والمخططات وقائمة الكميات وغيرها من وثائق العقد.

٢/٦ - تخضع هذه القيمة الإجمالية للزيادة والنقص، تبعاً لتغير كميات الأعمال الفعلية التي يقوم المقاول بتنفيذها طبقاً للعقد، وتبعاً للأعمال الإضافية والتكميلية، والتعديلات التي يقوم بإجرائها، بناء على طلب صاحب العمل في نطاق الحدود المنصوص عليها في شروط العقد.

المادة (٧): الدفع:

١ - يلتزم صاحب العمل بتسديد قيمة العقد بالطريقة، وفي الأوقات المحددة في الشروط العامة لهذا العقد، ووفقاً لإجراءات الصرف المتبعة، مقابل قيام المقاول بتنفيذ وإتمام الأعمال المشار إليها، وبموجب شهادة إنجاز لكل مرحلة من مراحل تنفيذ العقد، يعتمد عليها صاحب العمل.

المادة (٨): خطاب الضمان النهائي:

قدم المقاول خطاب ضمان بنكي (نهائي:، صادر لمصلحة صاحب العمل من: بـ رقم:، وتاريخ: / / بمبلغ: فقط..... ريال سعودي) يمثل نسبة ١٠٪ (عشرة في المائة) من القيمة الإجمالية للعقد، ساري المفعول حتى تاريخ التسليم النهائي لكافة أعمال المقاول - محل التعاقد - بدون وجود أي عيوب، أو نواقص أو مخالفات، أو وجود أية ملاحظات أو مستحقات لصاحب العمل أيًا ما كان سببها، بحيث يكون لصاحب العمل تلقائياً - في أي من هذه الحالات - استيفاء كامل حقوقه من قيمة خطاب الضمان مع الرجوع على المقاول بالفروق إن وجدت.

المادة (٩): اطلع الطرف الثاني (المقاول من الباطن) على عقد الطرف الأول مع وزارة المعارف رقم ()، وشروطه العامة والخاصة وملحقاته العقد، وقد التزم الطرف الثاني (المقاول من الباطن) تجاه الطرف الأول (صاحب العمل)، بجميع ما التزم به الطرف الأول تجاه وزارة المعارف.

المادة (١٠): يخضع هذا العقد للأنظمة المعمول بها في المملكة، وللقواعد والإجراءات المصرفية والمالية والهندسية المتبعة لدى صاحب العمل، ويجري تفسيره وتنفيذه، والفصل فيما ينشأ عنه من دعاوى بموجبها، ويجوز لصاحب العمل في أي مرحلة من مراحل تنفيذ هذا العقد، أو فيما ينشأ عنه أو يترتب عليه - أن يتمسك بتطبيق ما هو وارد بأحكام نظام مشتريات الحكومة ولائحته التنفيذية، وذلك في الحالات التي لم يرد بها نص صريح بهذا العقد، أو بأي من وثائقه.

المادة (١١): في حالة نشوء نزاع - لا قدر الله - بين الطرفين بسبب تنفيذ هذا العقد أو تفسيره، ولم يتم التوصل إلى حله بالطرق الودية - يكون الفصل فيه عن طريق اللجوء إلى التحكيم بقرار يصدر قطعياً ونهائياً في موضع النزاع، خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغ أحد

الطرفين الآخر بأسباب النزاع، مع تحديد طلباته واسم المحكم المعين من قبله، وطلب تعيين محكم الطرف الآخر، وذلك لاجتماعهما معاً خلال عشرة أيام، واختيار محكم ثالث مرجح، على أن تتم جميع جلسات التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٤٦) وتاريخ ١٤٠٢/٧/١٢ هـ ولائحته التنفيذية، بيد أنه يشترط لالتهاء إلى التحكيم، موافقة صاحب العمل كتابة في كل حالة على حدة، وبغير هذه الموافقة يكون اختصاص نظر النزاع، والفصل فيه للمحكمة الشرعية بالرياض.

المادة (١٢): حرر هذا العقد من خمس نسخ متطابقة موقعة مع وثائقه من طرفيه، وقد تسلّم الطرف الثاني نسخة منها والباقي للطرف الأول، وتعهد الطرفان بالعمل بموجبه. وبالله التوفيق.

عقد استصناع

الحمد لله، وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه، وبعد:
إنه في يوم الموافق / / ١٤١١هـ، / / ١٩٩٩م بمدينة.....
حرر هذا العقد بين كل من:

أولاً: ويمثلها في هذا العقد:
بصفته: ص.ب. رقم: رمز بريدي: هاتف عمل:

(طرف أول)

ثانياً: شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ويمثلها المكرم بصفته
وعنوانها مقر الإدارة العامة البطحاء الرياض ص.ب. ٢٨ رمز بريد ١١٤١١ هاتف ٤٠٥٤٢٤٤.

(طرف ثاني)

ثالثاً: وزارة المالية والاقتصاد الوطني كطرف ضامن للوفاء بالتزامات الطرف الأول،
وفق مقتضى القاعدة الخامسة من القواعد المنظمة لإنشاء المرافق التعليمية، التي صدرت بها
الموافقة السامية رقم ١٠٩٣ في ٢٣/١/١٤١٢هـ، وبموجب ما ورد بالمادة الثالثة من هذا
العقد.

حيث إنه قد خصص للطرف الأول قطعة أرض فضاء - صالحة للبناء - من أملاك
الدولة المخصصة للمرافق التعليمية برقم مخطط واقعة
بمدينة ومساحتها الإجمالية متر مربع (فقط متر مربع لا غير)
وذلك بموجب: الصادر من برقم: وتاريخ / / ويحدها من
الشمال: بطول: متر، ومن الجنوب: بطول: متر، ومن
الشرق: بطول: متر، ومن الغرب: بطول: متر.

وقد استصدر الطرف الأول من أمانة مدينة رخصة البناء على الأرض
برقم في تاريخ / / وقد قدم إلى الطرف الثاني صورة ضوئية طبق الأصل موقعة
منه بذلك، وحيث إن الطرف الأول - بكفالة وزارة المالية والاقتصاد الوطني - يرغب في بناء
وتشييد المباني المصرح بإقامتها على قطعة الأرض المذكورة، قد أسند إلى الطرف الثاني
القيام بذلك بطريق الاستصناع، وبما أن المباني المراد إقامتها عبارة عن ، وذلك
وفقاً للمواصفات الفنية والرسومات الهندسية والمخططات.

فقد اتفقت الأطراف - عن رضا وكل منهم بكامل الحالة والصفة المعتبرة شرعاً، مع
انتفاء الموانع - على إبرام هذا العقد بالشروط التالية:

أولاً: التمهيد السابق ومجموعة القواعد الممثلة للإطار العام المنظم لإنشاء المرافق التعليمية من قبل شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، والواردة بمحضر الاجتماع المؤرخ في ١٢/١٢/١٤١٢هـ، والموافق عليها بالأمر السامي رقم (١٠٩٣) / في ٢٣/١/١٤١٣هـ، والرسومات والتصاميم الهندسية والمواصفات الفنية والمخططات وجداول الكميات ورخصة البناء، وجميع ما ألحق بهذا العقد موقعاً من أطرافه - جزء لا يتجزأ من العقد، ومكمل له فيما لا يتعارض مع أحكامه.

ثانياً: يقوم الطرف الثاني ببناء..... حسب المواصفات الملحقة بهذا العقد.

ثالثاً: يدفع الطرف الأول للطرف الثاني جميع تكاليف البناء البالغة..... ريال (فقط..... ريال سعودي لا غير) موزعة على أربعين قسطاً، قيمة كل منها..... ريال سعودي تدفع على أساس أقساط ربع سنوية، يبدأ سدادها من تاريخ الاستلام الابتدائي للمشروع، أو من تاريخ انقضاء مدة عقد التنفيذ - أيهما أبعد.

رابعاً: يقوم الطرف الثاني بالتعاقد مع مقاول التنفيذ من بين المقاولين المقبولين والمتقدمين للمناقصة، على أن يراعى في ذلك القواعد والأصول التي تضمن العدالة بين المناقصين باختيار صاحب العطاء الأنسب في العروض المقدمة، ويجوز للطرف الثاني في أي مرحلة من مراحل إجراءات التعاقد، أو تنفيذ المقاول - دعوة الطرف الأول بوصفه مشاركاً في الرقابة، والإشراف على التنفيذ للتوقيع على العقود والمحاضر والمستخلصات التي تستلزم ذلك، وأن يصدر شهادات معتمدة منه بإنجاز مراحل التنفيذ، بشرط عدم مخالفتها للشروط والمواصفات والمخططات الأصلية، ويجوز للطرف الأول أن يطلب من الطرف الثاني زيادة حجم الأعمال بنسبة ١٠٪ أو إنقاصها بنسبة ٢٠٪ من مجموع قيمة العقد، على أن يجري تعديل قيمة العقد بالزيادة أو الإنقاص تبعاً لذلك.

خامساً: من المعلوم أن الحصر النهائي للمشروع يمكن أن يظهر farkاً بين المنفذ على الطبيعة، وبين المخططات وجداول الكميات المتعاقد عليها؛ بسبب عدم الدقة في تحديد جداول الكميات، أو بناء على تكليف من الطرف الأول بالزيادة أو النقص خلال مرحلة التنفيذ، وفي كل الأحوال، فإن تكاليف البناء وقيمة الأقساط المشار إليها في المادة (ثالثاً) أعلاه، سيتم تعديلها بالزيادة أو النقص بنسبة تساوي الفرق بين المنفذ على الطبيعة، وبين ما هو متعاقد عليه.

سادساً: يلتزم الطرف الأول بتقديم جميع الفسوحات وتصاريح البناء اللازمة، ومنع تعرض الغير للطرف الثاني، أو المقاول من الباطن، كما يلتزم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني كامل مساحة الأرض - موقع البناء - عند التوقيع على هذا العقد خالية من أية شواغل، وصالحة للبدء في أعمال البناء، ويتعهد بعدم القيام بأي تصرفات أو إجراء من شأنه عرقلة، أو تأخير تنفيذ هذا العقد، أو أن يؤثر في شيء على كامل حيابة الطرف الثاني للأرض، وما عليها من مبان وخلافه.

سابعاً: يتعهد الطرف الثاني بتسليم المباني - محل العقد - للطرف الأول خلال مدة أقصاها..... يوماً (فقط..... لا غير)، تبدأ من تاريخ / / (.....)،

وذلك بشرط وفاء الطرف الأول بكافة التزاماته، وعدم وقوع أية حوادث طارئة، أو أمور استثنائية، أو أفعال من الغير من شأنها أن تؤدي إلى تجاوز المدة المذكورة، وفي الحالات التي لا يكون فيها الطرف الثاني سبباً للتأخير لا تحتسب غرامة تأخير على شركة الراجحي المصرفية للاستثمار في حالة تأخر تسليم المشروع عن فترة التنفيذ المحددة (وفقاً لما تقضي به القاعدة السادسة من مجموعة قواعد المحضر الرباعي المتخذ بهذا الشأن من الأطراف المعنية).

ثامناً: يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ أية أعمال صيانة ناشئة عن خلل في التنفيذ، وذلك خلال سنة الصيانة الواقعة بين تاريخ التسليم الابتدائي، وحتى تاريخ الاستلام النهائي لأية مرحلة من مراحل المشروع، على ألا يشمل ذلك ما ينجم عن استعمال، أو استهلاك ما تم تسليمه، كما يضمن الطرف الثاني ما يحدث من تدهم كلي أو جزئي للمباني - محل هذا العقد - خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمه المشروع، متى كان ذلك ناشئاً عن عيب في التنفيذ، في الوقت الذي يتحمل فيه الطرف الأول خلال العشر السنوات مسؤولية صيانة المباني - محل هذا العقد - وأمنها وحمايتها بكل وسائل الحماية الممكنة من تعرضها للكوارث الطبيعية، أو أفعال ضارة، أو سوء الاستخدام، أو أي أخطار أخرى مما لا علاقة للطرف الثاني به، ولن تتأثر عميلة سداد جميع مستحقات الطرف الثاني في مواعيدها المحددة بما يحدث للمبنى من هذا القبيل.

تاسعاً: العنوان المبين بصدر هذا العقد لكل طرف هو عنوانه النظامي، ويتم تبليغه عليه بجميع المكاتبات والإخطارات المتعلقة بتنفيذ العقد، وكل ما يختص به أو يترتب عليه، ولا يعتد بتغير هذا العنوان إلا بموجب إخطار كتابي سابق ومسجل، يسلم عن طريق البريد الممتاز لباقي الأطراف.

عاشراً: طبقاً للقاعدة الثانية عشرة من مجموعة القواعد المعتمدة من قبل أطراف العقد في المحضر المؤرخ في ١٤١٢/١٢/٢ هـ - يكون البت في أي نزاع، أو خلاف ينشأ عن تنفيذ هذا العقد، عن طريق اللجنة المشار إليها في القاعدة الثانية عشرة من المحضر المتخذ بهذا الشأن، فإن لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى حل؛ فعندئذ يحال الموضوع إلى مكتب استشاري ليكون قراره ملزماً لهما.

حادي عشر: شروط خاصة:

الشروط العامة والخاصة الواردة في عقد الأشغال العامة الموحدة، أو التي تطرحها الجهة الإدارية في المنافسة العامة - هي المرجع الأساسي للفصل في أي خلاف يحدث بين الطرفين إلا ما يتعارض منها مع هذا العقد.

ثاني عشر: وثائق العقد:

١ - محضر القواعد المعتمدة من أطراف العقد بتاريخ ١٤١٢/١٢/٢ هـ، كإطار عام منظم لإنشاء المرافق التعليمية وتمويلها.

٢ - وثيقة العقد الموقعة مع الجهة المستفيدة لتنفيذ المشروع.

- ٣ - المخططات ورخصة البناء .
 - ٤ - الرسوم الهندسية .
 - ٥ - التصاميم ومواصفات الفنية .
 - ٦ - جداول الكميات .
- وفي حالة وجود تعارض فيما بينها ، تكون الأولوية في التطبيق للوثيقة السابقة على اللاحقة .
- ثالث عشر:** حرر هذا العقد على ثلاث نسخ متطابقة موقعة من أطرافه مع وثائق العقد، وقد تسلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها .

تبليغ قرار الهيئة رقم (١٤٨) التاريخ ١٤١٣/٧/٢٩ هـ
الموضوع: قيام الشركة بالبناء على أرض مستأجرة لعميلها
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية على السؤال الوارد من الشركة، ونصه:

تقدمت إلى إدارة تمويل المشاريع بعض شركات سابع (ابن البيطار، ابن سينا) وطلبت هذه الشركات أن تقوم إدارة تمويل المشاريع بإنشاء مباني سكنية وإدارية، ولكن الأراضي المطلوب إنشاء المباني عليها ليست مملوكة لهذه الشركات، وإنما هي مملوكة للدولة، ومؤجرة على الشركات بعقود إيجار طويلة.

وترغب إدارة تمويل المشاريع أن تقوم - نيابة عن شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - بتوقيع عقود بيع منشآت تحت التشييد مع هذه الشركات، وحيث إن عقد بيع منشآت تحت التشييد المجاز من الهيئة، يستخدم في حال كون الأرض مملوكة للعميل، بينما الشركات في موضع خطابنا هذا مستأجرة وليست مالكة، لذا نأمل التكرم بالنظر والإفادة عن إمكان استخدام العقد المذكور، وكذلك أي عقود أخرى في هذا المجال.

وبعد تأمل الهيئة في السؤال المذكور توصلت إلى ما يلي:

ينبغي على الشركة التأكد من أن عقد إيجار الأرض الذي بموجبه استأجر العميل الأرض، لا يحظر على المستأجر بناء مثل هذه المباني على الأرض المأجورة، وبناء على ذلك؛ فإنه يجوز للشركة . . .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- ١٠٠ سؤال و١٠٠ جواب حول البنوك الإسلامية، د. أحمد النجار، محمد إبراهيم، محمود الأنصاري، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.
- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، دار أولي النهى، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- آثار التضحُّم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، د. رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، د. موسى عيسى، سلسلة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع، د. عيسى عبده، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٤هـ.
- الإجارة بين الفقه الإسلامي والتطبيق المعاصر، محمد زيد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الإجماع، الإمام ابن المنذر، دار الدعوة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.
- الأجوبة الشرعية في المسائل الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، مطابع الخط، ١٤٠٧هـ.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، علاء الدين علي الفارسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- أحكام الأسواق المالية، محمد هارون، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- أحكام الأوراق النقدية والتجارية في الفقه الإسلامي، ستر الجعيد، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، أحمد الدريويش، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد المعروف بابن العربي، دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.
- أحكام القرآن، محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية.
- أحكام عقد بيع الدين في الفقه الإسلامي والقانون المدني وبعض المعاملات المصرفية. د. محمد الكردي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- إحياء علوم الدين، أبي حامد محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية، علاء الدين أبي الحسن الدمشقي الحنبلي، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- إخلاص الناوي، لشرف الدين إسماعيل أبي بكر المقرئ، دار الكتاب المصري، ١٤٠٩هـ.
- الآداب الشرعية والمنح المرعية، شمس الدين أبي عبد الله المقدسي، مؤسسة قرطبة.
- إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، د. محمد مطر، مؤسسة الوراق عمّان، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- إدارة البنوك، أ.د. سليمان اللوزي د. مهدي زويلف، مدحت الطراونة، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.
- إدارة البنوك، د. زياد رمضان. محفوظ جودة، دار المسيرة عمّان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، د. منير هندي، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
- الإدارة التمويلية في الشركات، د. محمد الميراني، مكتبة العبيكان، الإصدار الثاني، ١٩٩٩م.
- الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، صلاح السيسي، دار الوسام، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الإدارة المالية في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية.
- إدارة المحافظ الاستثمارية، د. حسين خربوش د. عبد المعطي أرشيدة. محفوظ جودة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- إدارة محفظة الأوراق المالية، د. ناجي جمال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الأدلة الرضية لمتن الدرر البهية في المسائل الفقهية للإمام محمد بن علي الشوكاني، محمد حلاق، مكتبة الإرشاد، الطبعة الثالثة.

- أدوات الاستثمار الإسلامي، عز الدين خوجه، مجموعة دلة البركة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، د. منير هندي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٩٩م.
- الأذكار، محيي الدين النووي الدمشقي، دار الهدى، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ.
- الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، أ.د. عبد الحميد الغزالي، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود العمادي، مطبعة صبيح.
- إرشاد المسترشد إلى تهذيب مذاهب أئمة الهدى في الفقه وأدلته، محمد أولى الأنصاري، مطابع دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، دار الفكر، ١٤٠٩هـ.
- أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، د. منير هندي، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٩م.
- أساسيات التجارة الدولية، د. محمود يونس، الدار الجامعية، المكتبة الاقتصادية، ١٩٩٣م.
- الأسس العامة للعقود الإدارية، لسليمان محمد الطماوي، دار الفكر العربي، ١٩٨٤م.
- أسس المحاسبة المالية، دار السوابل، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- أسنى المطالب شرح روض الطالب، زكريا بن محمد الأنصاري، دار إحياء التراث العربي.
- الأسهم والسندات من منظور إسلامي، د. عبد العزيز خياط، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- أسواق الأوراق المالية، سمير رضوان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- أسواق الأوراق المالية وآثارها الإنمائية في الاقتصاد الإسلامي، د. أحمد محي الدين، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة، محمد حبش، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

- الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات، د. حسني خريوش د. عبد المعطي أرشيد. محفوظ جودة، دار زهران.
- الأسواق المالية والاستثمارات المالية، د. محروس حسن، ١٩٩٤.
- الأشباه والنظائر، لابن نجيم، مؤسسة الحلبي، ١٣٨٧هـ.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- الإشراف على مذاهب أهل العلم/ محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري/ تحقيق محمد نجيب سراج الدين، إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- أصول الاقتصاد الاسلامي، د. رفيق المصري، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، د. الغريب ناصر، دار أبولو القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- أضواء على البنوك الإسلامية، د. محمد عبده يماني، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ١٤١٧هـ.
- إعلاء السنن، ظفر أحمد العثماني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩.
- إعلم الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة.
- الأعمال المصرفية التي يزاولها بنك دبي الإسلامي، نشرة إعلامية صادرة عن البنك.
- الأعمال المصرفية والإسلام، مصطفى الهمشري، المكتب الإسلامي مكتبة الحرمين، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- إغاثة اللفهان من مصاديد الشيطان، ابن قيم الجوزية، مكتبة الرياض الحديثة.
- الإفصاح عن معاني الصحاح، الوزير عون الدين بن هبيرة الحنبلي، توزيع مكتبة الحرمين بالرياض.
- الإقناع، للحجاوي، مطبوع مع كشف القناع (طبعة أخرى).
- الإقناع لطالب الانتفاع، شرف الدين موسى أبو النجا الحجاوي المقدسي، هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة.
- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- الإنصاف في معرفة الراجح مع الخلاف، علاء الدين أبي الحسن المرادوي، مطبوع مع الشرح الكبير.
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، قاسم القونوي، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الأوراق التجارية، د. محمد حسني عباس، دار النهضة العربية، ١٨٦٧م.
- الأوراق التجارية وفقاً لاتفاقيات جنيف الموحدة والعمليات المصرفية وفقاً للأعراف الدولية، د. أكرم يا مالكي، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- الأوراق المالية وأسواق رأس المال، د. منير هندي، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٥م.
- الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي قيمتها وأحكامها، أحمد حسن، جامعة دمشق كلية الشريعة، ١٤١٧هـ.
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- الإيجاز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي، د. عبد اللطيف العبد اللطيف، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، أحمد الونشريسي، كلية الدعوة الإسلامية، لجنة الحفاظ على التراث.
- الاجتهاد، د. عبد المنعم النمر، دار الشروق، الطبعة الأولى.
- اختلاف الفقهاء، لابن جرير الطبري، الطبعة الثانية، بيروت.
- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الحنفي، دار الخير، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الاختيارات الجلية في المسائل الخلافية، عبد الله البسام، مطبوع مع نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب.
- الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، د. قطب سانو، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الاستثمار المصرفي. شركات المساهمة في التشريع الإسلامي، أمين مدني، الدار السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية، حسن داود، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الاستثمار والتمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية، د. سيد الهواري، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

- الاعتصام، إبراهيم الشاطبي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، د. عبد الله الطريقي، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ.
- الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي، د. محمد قحف، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، أ.د. علي السالوس، دار الثقافة الدوحة، مؤسسة الريان، ١٤١٦هـ.
- الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة، أ.د. علي السالوس، دار الثقافة، ١٤١٦هـ.
- اقتصاديات النقود والمال، د. زينب عوض الله، الدار الجامعية.
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- البحر الزخار، أحمد بن يحيى المرتضى، دار الكتاب الإسلامي.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد الشافعي الزركشي.
- بحوث اقتصادية، رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، د. محمد الأشقر د. محمد شبير أ.د. ماجد أبو رحية د. عمر الأشقر، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- بحوث فقهية في قضايا عصرية، صالح الفوزان، دار العاصمة، النشرة الأولى، ١٤١٥هـ.
- بحوث في الزكاة، رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- بحوث في فقه المعاملات المالية، د. رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- بحوث في قضايا فقهية معاصرة، محمد العثماني، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الفكر.
- بداية المجتهد، محمد بن رشد القرطبي الأندلسي، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- بدر المتقى في شرح الملتقى، مطبوع بهامش مجموع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر.

- بذل المجهود في حل أبي داود، خليل السهارنفوري، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- البطاقات البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد، د. عبد الوهاب أبو سليمان، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، مطبوع مع نصب الراية لأحاديث الهداية.
- بلغة الساغب وبغية الراغب، فخر الدين أبي عبد الله محمد بن تيمية، دار العاصمة مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي.
- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أحمد الصاوي المالكي، دار المعرفة، ١٤٠٩هـ.
- البناية في شرح الهداية، لمحمود بن أحمد العيني، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤١١هـ.
- البنك اللاربوي في الإسلام، محمد الصدر، دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الثامنة، ١٤٠٣هـ.
- البنوك الإسلامية، د. محسن الخضير، أيتراك للنشر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- البنوك الإسلامية النقود والبنوك في النظام الإسلامي، أ.د. عوف الكفراوي، مركز الاسكندرية للكتاب، ١٩٩٨.
- البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم والتقويم والاجتهاد والنظرية والتطبيق، د. جمال عطية، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبد الله الطيار، دار الوطن، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- البنوك الإسلامية حول العالم، سهى معاد، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- البنوك الإسلامية مالها وما عليها، أبو المجد حرك، دار الصحوة، الطبعة الأولى.
- بنوك بلا فوائد، أحمد النجار، الدار السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- بنوك بلا فوائد، عيسى عبده، دار الفتح، ١٩٧٠.
- البهجة في شرح التحفة، علي التسولي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- بيع التقسيط تحليل فقهي واقتصادي، د. رفيق المصري، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- بيع العربون وبعض المسائل المستحدثة فيه، د. رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- بيع الماربة كما تجريه البنوك الإسلامية، د. محمد الأشقر، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- بيع الماربة للآمر بالشراء كما تجريه المصارف الإسلامية، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- بيع المزداد، د. عبد الله المطلق، دار المسلم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- تاج العروس، الزبيدي، من منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد بن يوسف العيدري، دارالكتب العلمية.
- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر البغدادي، دار الكتب العلمية.
- تبصرة الحكام، إبراهيم بن فرحون اليعمري، دار الكتب العلمية.
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان الزيلعي الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- تنمة أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين المختار الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٨هـ.
- تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، د. عثمان أحمد، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تحرير الكلام في مسائل الالتزام، محمد بن محمد الحطاب، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤.
- تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي، أبي العلي محمد المباركفوري، مكتبة ابن تيمية.
- تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، دار الكتب العلمية.
- تحفة المحتاج بشرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي الهيتمي، دار إحياء التراث العربي.
- تحقيق المسند، أحمد شاكر، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ.
- تحليل التقارير المالية، د. محمود تركي، جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- التحليل المالي الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، د. محمد مطر، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، زكي الدين المنذري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

- تسهيل منح الجليل، محمد عlish، مطبوع بهامش شرح منح الجليل.
- تصحيح الفروع، علاء الدين أبي الحسن الحنبلي، مطبوع مع كتاب الفروع.
- تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، د. سامي حمود، دار الاتحاد العربي.
- التعريفات الفقهية، للمجددي، طبعة كراتشي، ١٤٠٧هـ.
- التعليق المغني على الدارقطني، أبي الطيب محمد أبادي. مطبوع مع سنن الدارقطني.
- تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، دار عمّار الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- تفسير ابن كثير، دار الأندلس، عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن كثير الدمشقي.
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، محمد رشيد رضا، دار الفكر.
- تقريب التهذيب، أحمد ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، لجنة من الأساتذة الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- تكاليف الإنتاج والتسعير في الإسلام، د. عوف الكفراوي، مركز الاسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.
- تكملة المجموع (الأولى)، علي بن عبد الكافي السبكي، مطبوع مع المجموع شرح المذهب.
- تكملة المجموع (الثانية)، محمد نجيب المطيعي، مطبوع مع المجموع شرح المذهب.
- تكملة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد علاء الدين أفندي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- تكملة فتح القدير، قاضي زاده أفندي، مطبوع مع فتح القدير.

- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير، أبي الفضل شهاب الدين العسقلاني، دار أحد.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبي عمر يوسف النمري القرطبي، ١٤٠٨هـ.
- تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية، عثمان أحمد، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- تمويل المشروعات في ظل الإسلام، علي مكي، دار الفكر العربي.
- تنظيم ومحاسبة الزكاة في التطبيق المعاصر، د. شوقي شحاته، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- تنقيح الفتاوى الحامدية، محمد أمين (ابن عابدين)، دار المعرفة.
- تنوير الأبصار، مطبوع مع رد المحتار على الدر المختار.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى.
- تهذيب السنن، لابن قيم الجوزية، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود.
- تيسير العلام شرح عمدة الأحكام، عبد الله البسام، دار الفيحاء، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمد البخاري، المطبعة السلفية، ١٤٠٠هـ.
- الجامع في أصول الربا، د. رفيق المصري، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد القرطبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل في مذهب الإمام مالك، صالح الأزهرى، دار الفكر.
- الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي، مؤسسة الرسالة، ودار هجر بمصر، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- الجوهر النقي، علاء الدين علي المارديني الشهير «بابن التركماني»، مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي.
- الجوهرة النيرة، أبو بكر محمد بن علي الحدادي العبادي، المطبعة الخيرية.
- حاشية البجيرمي على الخطيب، سليمان بن محمد البجيرمي، دارالفكر.
- حاشية البجيرمي على المنهج، سليمان بن محمد البجيرمي، دار الفكر العربي.
- حاشية البيجوري على شرح العلامة الشيخ أبي شجاع في مذهب الإمام الشافعي، إبراهيم البيجوري، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٤٣هـ.

- حاشية الجمل على شرح المنهج، سليمان الجمل، مؤسسة التاريخ العربي.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، شمس الدين محمد بن أحمد الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج، أحمد عبد الرزاق المعروف بالمغربي الرشيدى، مطبوع مع نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج.
- حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- حاشية الروض المربع، عبد الله العنقري، دار ابن الجوزية.
- حاشية الشبراملسي، على نهاية المحتاج، أبي الضياء نور الدين الشبراملسي، مطبوع مع نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج.
- حاشية الشيخ علي العدوي على الخرشي، لعلي العدوي، بهامش الخرشي على مختصر سيدي خليل.
- حاشية الطحطاوي على الدر المختار، أحمد الطحطاوي، دار المعرفة، ١٣٩٥هـ.
- حاشية العبادي، أحمد بن قاسم العبادي، مطبوع مع تحفة المحتاج.
- حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، علي المالكي العدوي، المكتبة الثقافية.
- حاشية المقنع، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، مطبوع مع المقنع.
- حاشية المنتهى، عثمان النجدي، مطبوع مع منتهى الإرادات.
- حاشية المولى، سعد الله الشهير بسعدي جلي على شرح العناية. مطبوع مع فتح القدير.
- حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلى، شهاب الدين قليوبي والشيخ عميرة، دار إحياء الكتب العربية.
- الحاوي الكبير، لأبي الحسن الماوردي، المكتبة التجارية، ١٤١٤هـ.
- الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، جلال الدين السيوطي، المكتبة العصرية، ١٤١١هـ.
- حجة الله البالغة، للإمام أحمد الدهلوي، دار إحياء العلوم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- الحدود لابن عرفة، مطبوع مع شرح حدود ابن عرفة.
- حكم الإسلام في شهادات الاستثمار، عبد الرحمن زعيتير، دار الحسن، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

- حكم البيع بالتقسيط، الأمين الحاج محمد أحمد، الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- حكم الربا في الشريعة الإسلامية، د. عبد الرحمن تاج. (مصور) بحث مقدم للمؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.
- حلول لمشكلة الربا، د. محمد أبو شهبة، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- حلى المعاصم لفكر ابن عاصم، محمد التاودي. مطبوع مع البهجة في شرح التحفة.
- حواشي الشرواني على تحفة المحتاج، عبد الحميد الشرواني، مطبوع مع تحفة المحتاج.
- خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، محمد أبو السعود، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، ١٣٩٨هـ.
- الخيار وأثره في العقود، د. عبد الستار أبو غدة، سلسلة صالح كامل للرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- الدر المختار شرح تنوير الأبصار، للحصكفي، مطبوع مع رد المحتار.
- الدراري المضئفة شرح الدرر البهية، للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الباز، ١٣٩٨هـ.
- دراسات في: محاسبة المنشآت المالية، د. محمد الصبان د. السيد عبد المقصود، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٧٨م.
- دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي، د. نزيه حماد، دار الفاروق، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية.
- درر الأحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن قرموزا (منلا خسرو)، دار إحياء الكتب العلمية.
- درر الأحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الكتب العلمية.
- درر الأحكام في شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، دار الجيل.
- دليل الجات ومنظمة التجارة العالمية، د. محمد الراددي، دار المجتمع، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الدليل الشرعي للمراوحة، عز الدين خوجه، نشر مجموعة دله البركة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

- دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية، عبد المنعم علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- الذمة والحق والالتزام وتأثيرها بالموت في الفقه الإسلامي، د. المكاشفي الكباشي، مكتبة الحرمين الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- الربا، أبو الأعلى المودودي، مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩ هـ.
- الربا والحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي، د. رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- الربا والفائدة دراسة اقتصادية مقارنة، د. رفيق المصري د. محمد الأبرش، دار الفكر لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية، د. عمر الترك، دار العاصمة، النشرة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- الربا وفائدة رأس المال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، للمستشار فتحي لاشين، ضمن كتاب معجزة الإسلام في موقفه من الربا، ترتيب وتنسيق د. حسن العناني، المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.
- الربح في الفقه الإسلامي ضوابطه وتحديده في المؤسسات المالية المعاصرة، د. شمسية إسماعيل، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- رسائل فقهية، محمد بن صالح بن عثيمين، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
- الرسالة، للإمام المطلب محمد بن إدريس الشافعي، دار التراث، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ.
- الروض المربع، للبهوتي، دار التراث.
- روضة الطالبين وعمرة المفتين، محيي الدين شرف النووي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٢ هـ.
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، موفق الدين عبد الله المقدسي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- الروضة الندية شرح الدرر البهية، محمد صديق البخاري، دار الأرقم، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ.

- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٠٧هـ.
- الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، أبي منصور محمد الأزهرى، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- زكاة المشاركات في الصناديق والإصدارات، عز الدين خوجه، دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الزواجر عن اقتراف الكبائر، أبي العباس أحمد المكي الهيثمي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام جمع أدلة الحكام، محمد الصنعاني، دار الجيل، ١٤٠٠هـ.
- السلسيل في معرفة الدليل حاشية على زاد المستقنع، الشيخ صالح البليهي، مكتبة جدة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيئا من فقها وفوائدها، محمد الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- سلسلة الأسواق المالية: ٢ - الأسواق الحاضرة والمستقبلية، منير هندي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، زكريا القضاة، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٨٤.
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان السجستاني، دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد القزويني، دار الفكر.
- سنن الترمذي، أبي عيسى محمد الترمذي، المكتبة الإسلامية.
- سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، دار المعرفة.
- سنن الدارمي، عبد الله السمرقندي الدارمي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- السنن الكبرى، الحافظ أبي بكر أحمد البيهقي، دار المعرفة، ١٤١٣هـ.
- سنن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة المؤيد، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، د. عدنان التركماني، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٩هـ.

- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤١٢هـ.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، للشيخ محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح البهجة، زكريا بن محمد الأنصاري، المطبعة الميمنية.
- شرح التاودي على التحفة، محمد التاودي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٠هـ.
- شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل، أبي عبد الله محمد بن الخرشي، دار صادر.
- شرح الزرقاني لمختصر خليل، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ.
- شرح الزركشي على مختصر الخرق في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، شمس الدين محمد المصري الحنبلي، شركة العبيكان.
- شرح السنة، للإمام أبي محمد البغوي، الطبعة الأولى، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- الشرح الصغير، أحمد بن محمد الدردير، مطبوع بهامش بلغة السالك لأقرب المسالك.
- شرح العناية على الهداية للإمام، أكمل الدين محمد بن محمد البairتي، مطبوع بهامش شرح فتح القدير.
- شرح القواعد الفقهية، أحمد الزرقا، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- الشرح الكبير، شمس الدين ابن قدامة المقدسي، هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدردير، بهامش حاشية الدسوقي.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، محمد الحنبلي المعروف بابن النجار، من إصدارات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- شرح المحلى على منهاج الطالبين، محيي الدين النووي، مطبوع بهامش حاشيتنا قليوبي وعميرة.
- الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة آسام، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- شرح حدود ابن عرفة، محمد قاسم الأنصاري المشهور بالرصاع التونسي، مطبعة نضاله ١٤١٢هـ.

- شرح فتح القدير، كمال الدين محمد عبد الواحد، دار إحياء التراث العربي.
- شرح مشكل الآثار، أبي جعفر أحمد الطحاوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- شرح معاني الآثار، أبي جعفر الطحاوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- شرح منتهى الإرادات، منصور البهوتي، دار الفكر.
- شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل، محمد بن أحمد عlish، دار صادر.
- شرح ميارة، محمد الفاسي (مياره)، دار المعرفة.
- الشركات، عبد العزيز الخياط، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- شركات الأشخاص بين الشريعة والقانون، محمد موسى، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- الشركات التجارية، علي حسن يونس، ١٩٥٧م.
- الشركات في الفقه الإسلامي، للشيخ علي الخفيف، مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦٢م.
- شركة العنان في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، إبراهيم الدبو، مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- شركة مساهمة في النظام السعودي ودراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، د. صالح البقمي، منشورات جامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.
- شركة الوجوه دراسة تحليلية، د. رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الصحاح: للجوهري، دار الكتاب العربي، ١٣٧٧هـ.
- صحيح مسلم أبي الحسين مسلم النيسابوري، المكتبة الإسلامية.
- صناديق الاستثمار الإسلامية، عز الدين خوجه، مجموعة دله البركة إدارة التطوير والبحوث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين، د. منير هندي، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٤م.
- صناديق الاستثمار للبنوك والمستثمرين، د. منى قاسم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ضمان المنافع دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والقانون المدني، إبراهيم الدبو، دار البيارق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- طبقات الشافعية، لتاج الدين السبكي، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- طرح التثريب في شرح التقريب، عبد الرحيم بن حسين العراقي.
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم الجوزية، دار المدني.
- طلبة الطلبة، عمر بن محمد أبو حفص النسفي، المطبعة العامرة مكتبة المثنى ببغداد.
- عائد الاستثمار في الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- العائد على الاستثمار، د. محمود صبح، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- العدة شرح العمدة في فقه الإمام أحمد بن حنبل، بهاء الدين المقدسي، مؤسسة قرطبة.
- عقد الاستصناع أو (عقد المفاوضة) في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، د. كاسب البدران، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- عقد الاستصناع وأثره في تنشيط الحركة الاقتصادية، أ.د. محمد الصالح، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، أ.د. مصطفى الزرقا، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- عقد السلم في الشريعة الإسلامية (عرض منهجي مقارن)، د. نزيه حماد، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- عقد السلم وأثره في التنمية الاقتصادية، أ.د. محمد الصالح، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- عقد القرض في الشريعة الإسلامية وعرض منهجي مقارن، د. نزيه حماد، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- عقد المضاربة بحث مقارن في الشريعة والقانون، إبراهيم الدبو، مطبعة الإرشاد، ١٣٩٣هـ.
- عقد الوديعة في الشريعة الإسلامية (عرض منهجي مقارن)، د. نزيه حماد، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- العقود البحرية، د. محمد بهجت عبد الله قايد، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- العقود التجارية وعمليات البنوك في المملكة العربية السعودية، د. محمد الجبر، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبي محمد العيني، دار إحياء التراث العربي.
- العمليات البنكية، جعفر الجزار، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.
- عمليات البنوك من الوجهة القانونية، د. علي عوض، دار النهضة العربية.
- العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة، د. خالد عبد الله، اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٧م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبي الطيب محمد أبادي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، د. الصديق محمد الأمين الضير، دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- فتاوى الإجارة، إصدارات مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- فتاوى الإمام النووي المسماة «بالمسائل المثورة»، علاء الدين العطار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة، ١٤١١هـ.
- فتاوى الاستصناع والمقاولات والسلام، د. أحمد محيي الدين أحمد، نشر مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الفتاوى الاقتصادية، إصدارات مجموعة دلة البركة، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.
- فتاوى الرملي، شهاب الدين الرملي، المكتبة الإسلامية.
- فتاوى السبكي، تقي الدين عبد الكافي السبكي، دار المعارف.
- الفتاوى الشرعية، البنك الإسلامي الأردني، مطبعة الشرق، ١٤٠٨هـ.
- فتاوى الشيخ محمد الصالح العثيمين، إعداد أشرف عبد الرحيم، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- الفتاوى الفقهية الكبرى، أحمد بن محمد الهيتمي، المكتبة الإسلامية.
- الفتاوى الكبرى، تقي الدين ابن تيميه، دار الكتب العلمية.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع أحمد الدرويش، طبع ونشر رئاسة وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، ١٤١٩هـ.
- فتاوى المراجعة، إصدارات مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- فتاوى المشاركة، إصدارات مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، مولانا الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.

- فتاوى الهيئة الشرعية للبركة، جمع وتنسيق د. عبد الستار أبو غدة - عز الدين خوجه، مجموعة دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- فتاوى الهيئة الشرعية للبركة، جمع وتنسيق د. عبد الستار أبو غدة، وأ. عز الدين خوجه، نشر مجموعة دله البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- فتاوى شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، تقديم وترتيب أحمد عبيد، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- فتاوى قاضيخان والفتاوى البزازية، مطبوع بهامش الفتاوى الهندية في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان.
- فتاوى ندوات البركة، جمع وتنسيق د. عبد الستار أبو غدة، وأ. عز الدين خوجه، نشر مجموعة دلة البركة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ.
- فتاوى هيئة الرقابة الشرعية، بنك فيصل الإسلامي السوداني، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٤٠٢هـ.
- فتاوى هيئة الرقابة ببنك فيصل الإسلامي السوداني، من مطبوعات بنك فيصل الإسلامي السوداني، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بالقاهرة.
- فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم، محمد القاسم، الطبعة الأولى، مطبعة الحكومة بمكة، ١٣٩٩هـ.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مكتبة الرياض الحديثة.
- فتح العزيز شرح الوجيز، للإمام الرافعي، مطبوع مع المجموع شرح المذهب.
- فتح العلي المالك، محمد بن أحمد (عليش)، دار المعرفة.
- الفتوحات الربانية شرح الأذكار للنووي، لمحمد بن علان الصديقي، المكتبة الإسلامية.
- الفروسية، ابن قيم الجوزية، مكتبة دار التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- الفروق اللغوية، أبي هلال العسكري، دار الكتب العلمية، ١٤٠١هـ.
- الفعل الضار والضمان فيه، مصطفى الزرقا، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- فقه الاقتصاد الإسلامي، النشاط الخاص، يوسف كمال محمد، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- فقه الزكاة ودراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، د. يوسف القرضاوي مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، ١٤٠٥هـ.
- فقه المباحة في التطبيق الاقتصادي المعاصر، عبد الحميد البعلي، السلام العالمية.

- فقه المعاملات دراسة مقارنة، د. محمد الفقي، دار المريخ.
- فقه وفتاوى البيوع اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، أبي الحسنات محمد اللكنوي الهندي، دار المعرفة.
- الفواكه الدواني، أحمد بن غنيم بن مهنا النفراوي، دار الفكر.
- في الاقتصاد السياسي النقود والنظم النقدية، د. فوزي عطوي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- القانون البحري، د. علي جمال الدين عوض، دار النهضة العربية، ١٩٦٩م.
- القانون البحري الجديد، د. مصطفى كمال طه، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٥م.
- القانون التجاري السعودي، د. محمد الجبر، الدار الوطنية الجديدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- القانون التجاري السعودي، د. محمد الجبر، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، تقديم عبد الله بن عقيل، شركة الراجحي المصرفية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- قرارات الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شركة الراجحي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- قوائم التدفقات النقدية، د. محمد حجازي، نهضة مصر، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- القواعد، محمد المقري، جامعة أم القرى.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، عز الدين بن عبد السلام، مكتبة ابن تيمية.
- القواعد النورانية الفقهية، شيخ الإسلام ابن تيمية، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- القواعد والفوائد الأصولية، علاء الدين ابن اللحام، دار الباز، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- القوانين الفقهية، محمد الكلبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، د. كوثر الأبحي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- الكاشف، للإمام الذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، يوسف القرطبي، مكتبة الرياض الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
- كتاب التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- كتاب الفروع، شمس الدين بن مفلح، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
- كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبي بكر بن العربي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- كتاب حواشي التنقيح في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، شرف الدين أبو النجا الدمشقي الحنبلي، دار المنار، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الكسب والإنفاق وعدالة التوزيع في المجتمع الإسلامي، د. محمود بابللي، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- كشف اصطلاحات الفنون، لمحمد أعلى التهانوي، كلكتة بالهند، ١٨٦٢هـ.
- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور البهوتي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبي القاسم جار الله محمود الزمخشري، دار المعرفة.
- كشف شبهات من زعم حل أرباح القروض المصرفية، الشيخ وهبي غاوجي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- كفاية الطالب الرباني، أبي زيد القيرواني، مطبوع مع حاشية العدوي.
- الكفاية على الهداية، جلال الدين الخوارزمي، مطبوع مع شرح فتح القدير.
- الكليات، للكفوي، طبعة استانبول سنة ١٢٨٧هـ، وطبعة دمشق ١٩٨٢م.
- كنز الدقائق، شهاب الدين أحمد الشلبي. مطبوع بهامش تبين الحقائق شرح كنز الدقائق.
- لسان العرب، لأبي الفضل ابن منظور، مكتبة العلوم والحكم.
- لسان الميزان، شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن حجر العسقلاني، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى.
- المبادئ الاقتصادية في الإسلام، علي عبد الرسول، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- مبادئ القانون البحري، د. علي البارودي، منشأة المعارف بالاسكندرية.

- مبادئ علم الاقتصاد، نسيب الخازن، دار مكتبة الحياة، ١٩٦٤م.
- المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، ١٤١٤هـ.
- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، داماد أفندي السرمدي، دار إحياء التراث العربي.
- مجمع الضمانات، غانم بن محمد البغدادي، دار الكتاب الإسلامي.
- المجموع شرح المذهب، محيي الدين أبي زكريا النووي، دار الفكر.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مصور عن طبعة الإفتاء.
- مجموع فتوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، فهد السليمان، دار الثريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لبعض علماء نجد الأعلام، تحقيق عبد السلام العبد الكريم، دار العاصمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
- المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن السعدي، مركز بن صالح الثقافي، ١٤١١هـ.
- المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مركز صالح بن صالح الثقافي، ١٤١١هـ.
- المحاسبة المالية، د. محمد العظمة د. يوسف العادلي، ذات السلاسل، الكويت، ١٤٠٦هـ.
- محاسبة المنشآت المالية في محاسبة البنوك، د. خبرت حنيف، دار النهضة العربية.
- المحاسبة والعمليات المصرفية، د. ناجي جمال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مجد الدين أبي البركات، مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- المحلى، أبي محمد علي بن حزم، دار الآفاق الجديدة.
- المخارج من الحيل، محمد بن الحسن الشيباني، ليبسك، ١٩٣٠م، أعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد.
- مختار الصحاح، محمد الرازي، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- المختار للفتوى، عبد الله بن محمود الحنفي، مطبوع مع الاختيار لتعليل المختار.
- مختصر الفتاوى المصرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبد السلام، مكتبة المدني، ١٤٠٠هـ.

- مختصر القدوري في الفقه الحنفي، أبي الحسن أحمد بن محمد القدوري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- مختصر سنن أبي داود، للحافظ المنذري، دار المعرفة.
- مدارج السالكين، ابن قيم الجوزية، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٨٣.
- مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، د. عبد العزيز هيكل، دار النهضة العربية.
- المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، د. أحمد النجار، دار الفكر بالقاهرة.
- المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، دار الفكر، الطبعة التاسعة، ١٩٦٧.
- المدونة، مالك بن أنس، دار الكتب العلمية.
- المذهب الاقتصادي في الإسلام، د. محمد الفنجري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.
- مسائل الإمام أحمد، أبي داود سليمان السجستاني، دار المعرفة.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، صالح بن الإمام أحمد بن حنبل، الدار العلمية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- المسودة في أصول الفقه، شهاب الدين الحنبلي الحراني الدمشقي، دار الكتاب العربي.
- مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجه الإسلام، د. محمد الصاوي، دار المجتمع.
- مصادر الحق في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالفقه الغربي، د. عبد الرزاق السنهوري، مؤسسة التاريخ العربي، ١٩٥٣.
- المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، د. عبد الرزاق الهيتي، دار أسامة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.
- المصارف الإسلامية ضرورة حتمية، د. محمود بابللي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- المصارف الإسلامية ضرورة عصرية لماذا؟ وكيف؟ د. غسان قلعاوي، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- المصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون، د. غريب الجمال، دار الاتحاد العربي.
- المصارفة بدون فوائد بين الحقيقة والخيال، عياد المهلكي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- مصباح الزجاجة، أبي بكر البوصيري، دار الكتب الإسلامية.

- المصباح المنير، أحمد الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، ١٩٨٧.
- المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج، يوسف محمد، دار النشر للجامعات مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- المصنف، أبي بكر عبد الرزاق الصنعاني، من منشورات المجلس العلمي.
- المصنف، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، دار الفكر.
- المضاربة الشرعية (القراض)، عز الدين خوجه، إصدارات دلة البركة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، د. حسن الأمين، البنك الإسلامي للتنمية، ١٤١٤هـ، الطبعة الثانية.
- المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، د. حسن الأمين، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى.
- المضاربة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بين المذاهب الأربعة، عبد الله الخويطر، دار المسير، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، محمد أبو زيد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- المطلع على أبواب المقنع، للبعلي، المكتب الإسلامي بدمشق.
- معالم السنن، لأبي سليمان الخطابي، مطبوع مع مختصر سنن أبي داود.
- معالم السنن، للخطابي، مطبوع مع سنن أبي داود.
- معاملات البنوك وأحكامها الشرعية، د. محمد طنطاوي، نهضة مصر، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤١٧هـ.
- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، د. محمد شبير، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، د. علي السالوس، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- المعاملات المالية في الإسلام، مصطفى سلمان. جهاد أبو الرب. محمود حمودة. نصر نصر، دار المستقبل عمّان، ١٤١٠هـ.
- معاملاتنا المعاصرة النقود واستبدال العملات دراسة وحوار، د. علي السالوس، مكتبة الفلاح، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- معجم المصطلحات التجارية الفنية، جليل قسطو، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٩٧٧م.

- معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال، المحامي نبه غطّاس، مكتبة لبنان.
- المعلم بفوائد مسلم، أبي عبد الله المازري، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، أحمد الونشريسي، دار الغرب الإسلامي.
- معين الحكام، علاء الدين الطرابلسي، دار الفكر.
- المغرب، ناصر بن عبد السيد المطرزي، دار الكتاب العربي.
- المغني، موفق الدين أبي محمد بن قدامة المقدسي، هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين الشربيني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، زين الدين أبي الفضل الحسين العراقي. مطبوع مع إحياء علوم الدين.
- المغني في أصول الفقه، جلال الدين أبي محمد عمر الخبازي، من إصدارات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- مفاهيم حول أسهم الشركات المساهمة، علي العيسى، مؤسسة الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- مفاهيم ومبادئ إسلامية في الاقتصاد الإسلامي، د. شوقي إسماعيل شحاته، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأحمد بن عمر القرطبي، نشر دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، د. منذر قحف، البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد عاشور، دار الفجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- المقدمات الممهداث لبيان ما تضمنته رسوم المدونة من الأحكام الشرعيات والتحصيالات المحكمات لأمهات مسائلها المشكلات، ابن رشد القرطبي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- مقدمة في الاقتصاد، د. صبحي قريصة د. محمود يونس، دار النهضة العربية، ١٤٠٤هـ.
- مقدمة في الاقتصاد الجزائري، لأحمد صفي الدين عوض، دار القلم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- مقدمة في الاقتصاديات الكلية: ١ - النقود والبنك، عبد الحميد الغزالي، دار النهضة العربية، ١٩٨٧م.
- مقدمة في المحاسبة المالية، د. يوسف العادلي د. محمد العظمة د. صادق البسام، ذات السلاسل الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- مقدمة في النقود والبنوك، د. محمد شافعي، دار النهضة العربية، ١٩٩١م.
- المقنع في شرح مختصر الخرقى، أبي علي الحسن بن أحمد البناء، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني رحمته الله، موفق الدين بن قدامة المقدسي، مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٠هـ.
- ملتقى الأبحر، مطبوع مع مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر.
- من أحكام الفقه الإسلامي وما جاء في المعاملات الربوية وأحكام المدينة، الشيخ عبد الله الجار الله، شركة العيكان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- منار السبيل في شرح الدليل على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، إبراهيم بن ضويان، المكتب الإسلامي، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ.
- مناقصات العقود الإدارية، د. رفيق المصري، دا المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- المنتقى شرح موطأ مالك، سليمان الباجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- منتهى الإرادات، للفتوحى، مطبوع مع شرح المنتهى (طبعة أخرى).
- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحى الحنبلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- منحة الخالق على البحر الرائق، محمد أمين الشهير بابن عابدين، مطبوع بهامش البحر الرائق شرح كنز الدقائق.

- منظمة التجارة العالمية التجارة في المستقبل، مجلس الأعمال السعودي الأمريكي.
- منهاج الطالبين، محيي الدين أبي زكريا النووي، مطبوع مع مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩هـ، للإمام النووي.
- المنهل العذب المورد شرح سنن أبي داود، محمود السكي، مؤسسة التاريخ العربي، ١٣٩٤هـ.
- المذهب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، مطبوع مع المجموع شرح المذهب.
- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق الشاطبي. إبراهيم بن موسى الغرناطي المالكي، مكتبة الرياض الحديثة.
- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، محمد بن محمد الخطاب، دار الفكر.
- موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية، د. محيي الدين علم الدين، ١٩٩٣م.
- موسوعة الاقتصاد الإسلامي. د. محمد عبد المنعم الجمال، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- الموسوعة الاقتصادية، د. سميح مسعود، شركة المطبوعات، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
- الموسوعة الاقتصادية، راشد البراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- الموطأ، للإمام مالك، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس (طبعة أخرى) مطبوع مع المتتقى.
- موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، د. عبد الله العبادي، دار الثقافة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبي عبد الله محمد الذهبي، دار المعرفة.
- التنف في الفتاوى، لعلي بن الحسين السغدري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- النجش والمزايدة والمناقصة والممارسة، د. رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- نحو نظام نقدي عادل، د. محمد شابر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الحنفي الزيلعي، إحياء التراث العربي الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- النظام الاقتصادي في الإسلام، د. أحمد العسال د. فتحي عبد الكريم، مكتبة وهبة الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.
- النظام البنكي في المملكة العربية السعودية، د. عبد المجيد عبودة، معهد الإدارة العامة، ١٤٠٦هـ.
- نظام التأمين، مصطفى الزرقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤١٥هـ.
- النظام القانوني لبطاقة الائتمان، نداء الحمود، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- النظام القانوني للمناقصات العامة، د. محمود الجبوري، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، د. شوقي دنيا، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- نظرية الذمة المالية، د. منصور الفتلاوي، دار الثقافة، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- النظرية العامة للالتزام، جميل الشرقاوي، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
- نظرية العقد، لابن تيمية، السنة المحمدية، ١٣٦٨هـ.
- نظرية المحاسبة المالية، حلمي نمر، دار النهضة العربية.
- نظرية المحاسبة المالية من منظور إسلامي، د. شوقي شحاته، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- النظم المالية في الإسلام، د. عيسى عبده، معهد الدراسات الإسلامية.
- النقل المصرفي عمليات التحويل الداخلي والخارجي. د. سلمان بو ذياب، الدار الجامعية، ١٩٨٥م.
- النقود الائتمانية دورها وآثارها في اقتصاد إسلامي، إبراهيم العمر، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- النقود والبنوك والأسواق المالية، د. عبد الرحمن الحميدي د. عبد الرحمن الخلف، دار الخريجي الرياض.
- النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، د. صبحي قريصة د. مدحت العقاد، دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

- النقود والصيرفة والسياسات النقدية، د. عبد النعيم مبارك، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٤م.
- النقود والمصارف، د. ناظم الشمري، مديرية دار الكتب، ١٩٨٨م.
- النقود والنظام النقدي الدولي، د. عمر كامل، مجموعة دله البركة قطاع الأموال، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- النكت والعيون تفسير الماوردي، أبي الحسن علي الماوردي البصري، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، شمس الدين الأنصاري الشهير بالشافعي الصغير، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين الجزري، ابن الأثير، دار إحياء الكتب العربية.
- النهج السديد تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد، جاسم الدوسري، دار الخلفاء الإسلامي.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، محمد الشوكاني، مكتبة الكليات الأزهرية.
- نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب، عبد الله البسام، النهضة الحديثة.
- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب، عثمان الحنبلي، دار البشير، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
- الهداية شرح بداية المبتدي، برهان الدين أبي الحسن المرغيناني، مطبوع مع فتح القدير.
- واقع وآفاق صناديق الاستثمار السعودية، عياد المهلكي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الوجيز، لأبي حامد الغزالي. مطبوع مع المجموع شرح المذهب.
- الوجيز في النظام التجاري السعودي، د. سعيد يحيى، المكتب العربي الحديث.
- الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية، محمد سليمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- الودائع المصرفية (أنواعها - استخدامها - استثمارها)، د. أحمد الحسني، المكتبة المكية، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الإسلام، د. حسن الأمين، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- الورق النقدي، عبد الله بن منيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

- الوسيط في شرح القانون المدني المصري، عبد الرزاق السنهوري دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٩٦٤م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان، بيروت، ١٩٧٨م.

ثانيًا: الأنظمة والقوانين:

- الأنظمة والتعليمات النقدية والمصرفية، تصدر من مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٤١٤هـ.
- متطلبات الإفصاح والبيانات الحسابية لصناديق الاستثمار المشتركة، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- التقرير السنوي الرابع والثلاثون، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- معايير المراجعة، المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة، جمعية المحاسبة السعودية.
- دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، أمانة الكومنولث.
- المعايير المحاسبية الدولية ١٩٩٩م، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجالس الإدارات في البنوك التجارية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي.
- قرار وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي بشأن تنظيم صناديق الاستثمار رقم ٢٠٥٢، وتاريخ ١٤١٣/٧/٢٤هـ.
- نظام مراقبة البنوك السعودي، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٥ وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢هـ.
- القانون المصري رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢م في شأن سوق رأس المال.
- اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٩٢م المصري الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥/١٩٩٣م.
- قانون تنظيم العمل المصرفي السوداني لسنة ١٩٩١م، قانون رقم (١) السنة ١٩٩٣م المؤرخ ١٨/فبراير/١٩٩٣م.
- نظام الشركات السعودي الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٥ في ١٧/٣/١٣٨٥هـ المصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم م/٦ وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ.
- قانون المصرف المركزي الإماراتي رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠م.
- قانون البنوك والائتمان المصري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م.
- قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥م.

- اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان المصري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م، الصادرة في عام ١٩٩٢م.
- القانون رقم ٦٨/٣٢ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية.
- قانون البنك الإسلامي الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨م.
- قانون سندات المقارضة الأردني رقم ١٠ لسنة ١٩٨١م.

ثالثاً: البحوث، والنشرات، والندوات، والمؤتمرات :

- الأدوات المالية الإسلامية والبورصات الخليجية، د. محمد فيصل الإخوة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٦٤، م٢.
- أسهم الشركات المساهمة، علي محمد العيسى، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ١١٤، ١٤١٢هـ.
- الأسواق المالية، د. محمد القري، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٦٤، م٢.
- الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، د. علي محيي الدين القره داغي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ٧٤، م١.
- الأهمية النسبية لطرق التمويل المختلفة في النظام المصرفي الإسلامي، د. أوصاف أحمد، ضمن ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية.
- الاتفاق على إلزام المدين الموسر بتعويض ضرر المماطلة، د. الصديق الضير، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م٣، ع١، عام ١٤٠٥هـ.
- الاختيارات، محمد المختار السلاوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٧٤، م١.
- الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية، د. عبد الستار أبو غده، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٩٤، م٢.
- الاستثمار في الأسهم والوحدات والصناديق الاستثمارية، د. منذر قحف، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٩٤، م٢.
- الاستثمارات العربية في الخارج، حسن علي خربوش، باسم حموري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ١٩٤، لعام ٢٠٠٠م.
- بحث في أن مطل الغني ظلم، الشيخ عبد الله بن منيع، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ١٢٤، ١٤١٢هـ.
- بيع المراهقة للأمر بالشراء، د. رفيق المصري، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ٥٤، م٢.
- تجربة بنوك فيصل الإسلامية، عقد المراهقة وعقد المضاربة، د. شوقي شحاته، ضمن ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية.

- تصوير حقيقة سندات المقارضة، د. حسن حمود، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٤، م٣.
- تطبيقات بيوع المربحة للأمر بالشراء، د. سامي حمود، ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية.
- تعليق حسن الأمين على بحث الزرقا: «حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن» مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٣، ع٢، عام ١٤١٧هـ.
- تعليق رفيق المصري على بحث الزرقا: «حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن»، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٣، ع٢، عام ١٤١٧هـ.
- تعليق عبد الله بن بيه على بحث الزرقا: «حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن»، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٣، ع٢، عام ١٤١٧هـ.
- تعليق على بحث: «التعويض عن ضرر المماطلة في الدين بين الفقه والاقتصاد»، د. محمد الضيرير، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي م٣، عام ١٤١١هـ.
- تعليق على بحث: «سندات القراض وضمان الفريق الثالث»، د. أحمد محيي الدين أحمد حسن، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٣، عام ١٤١١هـ.
- تعليق على بحث: «سندات القراض وضمان الفريق الثالث»، د. رفيق المصري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م٦، عام ١٤١٤هـ.
- تعليق على بحث: «سندات القراض وضمان الفريق الثالث» د. علي السالوس، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٦، عام ١٤١٤هـ.
- تعليق على بحث: «هل يقبل شرعاً الحكم على المدين المماطل بالتعويض على الدائن»، زكي الدين شعبان، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م٢، ع٢، شتاء ١٤٠٥هـ.
- تعليق على بحث الضيرير: «الاتفاق على إلزام المدين الموسر بتعويض ضرر المماطلة»، محمد زكي عبد البر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٣، عام ١٤١١هـ.
- تعليق على بحث القري: «الشخصية الاعتبارية ذات المسؤولية المحدودة»، د. محمد الضيرير، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٥، ع٢، عام ١٤١٩هـ.
- التعويض عن ضرر المماطلة في الدين بين الفقه والاقتصاد، د. الزرقا ود. القري، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٣، عام ١٤١١هـ.
- التفاصيل العملية لعقد المربحة في النظام المصرفي الإسلامي، د. محمد عبد الحليم عمر، ضمن ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية.

- تقويم الربا، محمود عارف وهبة، مجلة المسلم المعاصر، ع٢٥، ١٤٠١هـ.
- توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، منذر قحف، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٣، ع٢، ١٤١٧هـ.
- الجوانب الفقهية لتطبيق عقد المراجعة في المجتمع المعاصر، د. عبد الستار أبو غدة، ضمن ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية.
- الجوانب القانونية لتطبيق عقدي المراجعة والمضاربة، د. إسماعيل شلبي، ضمن ندوة خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية.
- الحسابات الجارية وأثرها في تنشيط الحركة الاقتصادية، د. مسعود الثبتي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٩، م١.
- الحسابات والودائع المصرفية، د. محمد القري، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٩، م١.
- حكم الاشتراك في شركات تودع أو تقرض بفوائد، د. صالح المرزوقي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع٢١، ١٤١٤هـ.
- حكم المتاجرة بأسهم الشركات المساهمة، ملحق من إعداد هيئة التحرير بمجلة النور، ع١٨٣، ١٤٢١هـ.
- حكم بيع التقسيط في الشريعة والقانون، د. محمد عقله الإبراهيم، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة عن جامعة الكويت، العدد السابع، ١٤٠٧هـ.
- حكم تداول أسهم الشركات المساهمة بيعاً وشراءً وتملكاً وتمليكاً، الشيخ عبد الله بن منيع، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع٧، ١٤١١هـ.
- حول جواز إلزام المدين المماطل بتعويض الدائن، مصطفى الزرقا، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٣، ع٢، م٤، ع١، عام ١٤١٧هـ.
- الخدمات المصرفية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، محمود عارف وهبة، مجلة المسلم المعاصر، ع٢٦، ١٤٠١هـ.
- دليل المساهم، الزغبى والقباني للاستشارات المالية، الربع الأول عام ٢٠٠٠م.
- رد على تعليق محمد زكي عبد البر على بحث الضير: «الاتفاق على إلزام المدين الموسر بتعويض ضرر المماطلة»، د. الصديق محمد الضير، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٥، لعام ١٤١٣هـ.
- رد على نقد حول بيع المراجعة للأمر بالشراء، د. سامي حمود، مجلة المسلم المعاصر، ع٣٦، ١٤٠٣هـ.

- سندات القراض وضمان الفريق الثالث، وتطبيقاتها في تمويل التنمية في البلدان الإسلامية، منذر قحف، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي م١، عام ١٤٠٩.
- سندات المقارضة، د. عبد السلام العبادي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٤، م٣.
- سندات المقارضة، د. محمد الضير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٤، م٣.
- الشخصية الاعتبارية ذات المسؤولية المحدودة، د. محمد القري، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٥، ع٢، ١٤١٩هـ.
- صيغ التمويل الإسلامي، والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، من إعداد هيئة التحرير بمجلة الدراسات المالية والمصرفية، م٨، ع١، عام ٢٠٠٠م.
- عرض لبعض مشكلات البنوك الإسلامية ومقترحات لمواجهتها، د. محمد القري، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٨، م٣.
- عقد التوريد دراسة شرعية، د. عبد الله المطلق، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع١٠، ١٤١٤هـ.
- عقد الرهن في الفقه الإسلامي، د. يوسف المرصفي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع١٣، ١٤١٢هـ.
- عقود الاختيارات، د. وهبه الزحيلي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٧، م١.
- علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، د. طعمه الشمري، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة من جامعة الكويت، ع٢٨، ١٤١٦هـ.
- العولمة وانعكاساتها على اقتصاد المملكة العربية السعودية، طه محمد كسبه، مجلة البنوك والاستثمار، إصدار عكاظ الخاص لعام ٢٠٠٠م.
- القبض صوره وبخاصة المستجدة منها، د. الضير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي/ ع٦، م١.
- كشف الغطاء عن بيع المرابحة للأمر بالشراء، د. رفيق المصري، مجلة المسلم المعاصر، ع٣٢، ١٤٠٢هـ.
- المؤيدات الشرعية لحمل المدين المماطل على الوفاء، د. نزيه حماد، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م٣، ع١، عام ١٤٠٥هـ.
- مبررات إعادة النظر في مسألة الاستثمار في أسهم الشركات التي يكون أصل نشاطها مباحًا ولكنها تتعامل بالفوائد المصرفية، نظام يعقوبي، مجلة النور، ع١٨٣، ١٤٢١هـ.

- مدى جواز أخذ الأجر على الكفالة في الفقه الإسلامي، د. نزيه حماد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م٩، عام ١٤١٧هـ.
- المربحة للآمر بالشراء، د. سامي حمود، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٥، م٢.
- المربحة للآمر بالشراء، د. محمد الضرير، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٥، م٢.
- المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية، د. ناصر الدين الأسد، ضمن ندوة الإدارة المالية في الإسلام.
- مشكلة قياس عوائد الاستثمارات في المصارف الإسلامية وأسس محاسبية مقترحة لحلها، د. حسين شحاته، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع٦٥، ١٤٠٧هـ.
- المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، د. محمد نجاة الله صديقي، ضمن ندوة الإدارة المالية في الإسلام.
- معايير احتساب الأرباح في البنوك الإسلامية، د. سامي حمود، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، م٣، ع٢، ١٤١٧هـ.
- نظريات الفائدة في الفكر الاقتصادي، محمود عارف وهبة، مجلة المسلم المعاصر، ع٢٣، ١٤٠٠هـ.
- الودائع المصرفية حسابات المصارف، د. سامي حمود، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٩، م١.
- الودائع المصرفية، د. حمد الكبيسي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٩، م١.
- الودائع المصرفية حسابات المصارف، د. حسين فهمي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ع٩، م١.
- ورقة عمل حول قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢م، د. سهير حسن عبد العال، مجلة المعاملات الإسلامية، ع٢، السنة الأولى، ١٤١٢هـ.

رابعًا: المجلات والجرائد:

- مجلة المسلم المعاصر.
- مجلة البنوك الإسلامية.
- مجلة الاقتصاد الإسلامي.
- مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي.
- مجلة النور، تصدر من بيت التمويل الكويتي.
- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية).

- بحوث اقصادية وعربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقصادية.
- مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي.
- البنوك والاستثمار، إصدار عكاظ الخاص.
- مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي.
- مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت.
- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، صاحبها ورئيس تحريرها عبد الرحمن النفيسة.
- دراسات اقصادية إسلامية، للبنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- جريدة الرياض، تصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية.
- جريدة الجزيرة، تصدر عن مؤسسة الجزيرة الصحفية.
- مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تصدر من عمادة البحث العلمي بالجامعة.
- مجلة الأزهر، تصدر عن جامعة الأزهر.
- مجلة المعاملات الإسلامية، مجلة علمية ربع سنوية يصدرها مركز صالح كامل للاقصاد الإسلامي.

فهرس محتويات المجلد الثاني

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: مسؤولية الضمان في الخدمات الاستثمارية	٥
المبحث الأول: التأصيل الشرعي للضمان في الخدمات الاستثمارية	٧
المبحث الثاني: الحلول المطروحة في مسألة الضمان وموقف الشريعة الإسلامية منها	١٤
المطلب الأول: تضمين المصرف باعتباره مضارباً مشتركاً	١٥
الفرع الأول: عرض الفكرة	١٥
المسألة الأولى: منشأ الفكرة	١٥
المسألة الثانية: الأثر المترتب على المضاربة المشتركة من حيث الضمان	١٧
المسألة الثالثة: الأدلة	١٧
الفرع الثاني: مناقشة الفكرة	١٩
المطلب الثاني: تبرع المصرف بالضمان	٣٠
الفرع الأول: بيان هذا الحل	٣٠
الفرع الثاني: الحكم الشرعي لهذا الحل	٣١
المطلب الثالث: التزام طرف ثالث بالضمان	٣٤
الفرع الأول: بيان هذا الحل	٣٤
الفرع الثاني: الحكم الشرعي لذلك	٣٥
المسألة الأولى: الحكم الشرعي لالتزام طرف ثالث بالضمان دون نية الرجوع على العامل	٣٥
المسألة الثانية: ضمان الطرف الثالث ضماناً شخصياً	٥٧
المطلب الرابع: تشكيل جمعية تعاونية بين المستثمرين	٦٩
الفرع الأول: بيان ذلك	٦٩
الفرع الثاني: الحكم الشرعي لذلك	٦٩
الفصل الثالث: رهن الشهادات الاستثمارية	٧٣

الموضوع	الصفحة
تمهيد في التعريف بالرهن ومشروعيته	٧٤
المبحث الأول: حالات رهن الشهادات الاستثمارية	٧٦
المبحث الثاني: شروط العين المرهونة	٧٨
المبحث الثالث: حكم رهن الشهادات الاستثمارية	٨٢
المطلب الأول: قبض الرهن	٨٣
المطلب الثاني: رهن المشاع	٩٥
المطلب الثالث: رهن الدين	٩٩
المطلب الرابع: تنزيل أحكام المسائل الثلاث السابقة على الشهادات الاستثمارية	١٠٤

الباب الرابع

تطبيق في دراسة أساليب توظيف الأموال في الخدمات الاستثمارية

ومدى موافقتها للأحكام الشرعية	١٠٩
الفصل الأول: أساليب استثمار الأموال في الخدمات الاستثمارية في الأوراق المالية	١١٣
المبحث الأول: المتاجرة في الأسهم	١١٦
المطلب الأول: تعريف الأسهم وحكم المتاجرة بها	١١٦
الفرع الأول: حقيقة الأسهم	١١٦
الفرع الثاني: حكم تداول الأسهم	١١٩
المسألة الأولى: حكم تداول الأسهم باعتبار نوع السهم	١١٩
المسألة الثانية: حكم تداول الأسهم بحسب نوع نشاط الشركة المساهمة	١٢٩
المطلب الثاني: الضوابط الشرعية لتداول الأسهم	١٧٤
المطلب الثالث: الجانب التطبيقي لتداول الأسهم وموقف الفقه الإسلامي منه	١٧٦
الفرع الأول: بيع الأسهم في الأسواق الأولية	١٧٦
المسألة الأولى: مفهوم السوق الأولية	١٧٦
المسألة الثانية: الحكم الشرعي للبيع في السوق الأولية	١٧٧
الفرع الثاني: تداول الأسهم في السوق الثانوية	١٨٥
المسألة الأولى: مفهوم السوق الثانوية	١٨٥
أ - السوق المنظمة	١٨٦
ب - السوق غير المنظمة	١٨٧

المسألة الثانية: طرق تداول الأسهم في الأسواق المالية الثانوية والحكم	
الشرعي لها	١٨٨
القسم الأول: البيوع العاجلة	١٨٩
النوع الأول: البيوع العاجلة العادية	١٨٩
أولاً: مفهوم البيوع العاجلة العادية	١٨٩
ثانياً: حكمها الشرعي	١٨٩
النوع الثاني: عمليات الشراء بالهامش	١٨٩
أولاً: مفهوم الشراء بالهامش	١٨٩
ثانياً: الحكم الشرعي لها	١٩٢
النوع الثالث: البيع على المكشوف	١٩٢
أولاً: مفهوم البيع على المكشوف	١٩٢
ثانياً: الحكم الشرعي لها	١٩٤
القسم الثاني: البيوع الآجلة	١٩٥
النوع الأول: البيوع الباتة القطعية	١٩٥
أولاً: مفهوم البيوع الباتة	١٩٥
ثانياً: الحكم الشرعي لها	١٩٧
النوع الثاني: عقود الخيارات	٢٠٠
أولاً: مفهوم الخيار في الأوساط المالية	٢٠٠
١ - خيار الشراء	٢٠٠
٢ - خيار البيع	٢٠٢
٣ - الخيار المركب	٢٠٢
ثانياً: الحكم الشرعي لها	٢٠٥
المبحث الثاني: المتاجرة في السندات	٢٤٢
المطلب الأول: حقيقة السندات	٢٤٢
المطلب الثاني: حكم المتاجرة بالسندات	٢٤٥
المطلب الثالث: الجانب التطبيقي للمتاجرة بالسندات وموقف الفقه الإسلامي	
منه	٢٤٩
المبحث الثالث: المتاجرة في سلة العملات	٢٥٣
المطلب الأول: الضوابط الشرعية التي تحكم المتاجرة بالعملات	٢٥٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: الجانب التطبيقي لتداول العملات وموقف الفقه الإسلامي منه	٢٥٨
الفرع الأول: المتاجرة بالعملات الأجنبية بالأسعار الحاضرة	٢٥٩
أ - شراء وبيع العملات بأسلوب الهامش	٢٥٩
ب - المتاجرة بالعملات بالتسديد الكامل في الأسواق الحاضرة	٢٥٩
الخلاف في كون القيد المصرفي كافيًا في الصرف	٢٦٤
الفرع الثاني: المتاجرة بالعملات الأجنبية بالأسعار الآجلة	٢٧٠
الفصل الثاني: أساليب استثمار الخدمات الاستثمارية في العقود التمويلية	٢٧٣
المبحث الأول: الاستثمار في عقود المراجعة	٢٧٤
المطلب الأول: التعريف بعقد المراجعة	٢٧٤
الفرع الأول: المراجعة في اللغة	٢٧٤
الفرع الثاني: المراجعة في الاصطلاح الفقهي	٢٧٤
الفرع الثالث: المراجعة في المصارف	٢٧٦
المطلب الثاني: شروط المراجعة المصرفية	٢٨٣
الفرع الأول: أن يكون البائع مالكًا للسلعة	٢٨٥
أقوال أهل العلم في حكم طلب الأمر من المأمور شراء سلعة ليست عنه، مع وعد من الأمر غير ملزم بشرائها بثمن مؤجل	٢٨٨
حكم الإلزام قضاءً بإتمام الوعد	٢٩١
الفرع الثاني: أن تكون العين مقبوضة البائع	٣٠٢
الفرع الثالث: أن تكون السلعة المبيعة حالة	٣١٩
الفرع الرابع: ألا يكون القصد من المعاملة التحايل على الربا	٣٢٢
بيع العينة	٣٢٣
الفرع الخامس: أن يقع البيع باتًا غير مبهم	٣٣٣
الفرع السادس: عدم إفراط الزيادة مقابل التأجيل عن الثمن الحال	٣٣٩
المطلب الثالث: الجانب التطبيقي لعقود المراجعة	٣٤١
المرحلة الأولى: مرحلة المواعدة	٣٤٢
الفرع الأول: أخذ العربون من الواعد	٣٤٢
الفرع الثاني: أخذ البنك ضمانات من العميل في مرحلة الوعد	٣٤٣
الفرع الثالث: كتابة الوعد تحريرًا	٣٤٧
الفرع الرابع: اشتراط تحويل كامل راتب الواعد إلى حسابه في البنك	٣٤٧

الموضوع	الصفحة
الفرع الخامس: كفالة الواعد وصول البضاعة سليمة	٣٥٠
المرحلة الثانية: مرحلة التملك	٣٥٢
الفرع الأول: توكيل العميل بإجراء عملية التملك ثم البيع	٣٥٢
الفرع الثاني: بيع المرابحة مع توكيل العميل بالقبض	٣٥٤
الفرع الثالث: اشتراط تأمين العميل على السلعة قبل إتمام العقد معه	٣٥٥
الفرع الرابع: عدم تسجيل السلعة باسم البنك عند الشراء	٣٥٩
الفرع الخامس: عدم نقل السلع من مستودعات البائع	٣٦٠
المرحلة الثالثة: مرحلة البيع	٣٦٤
الفرع الأول: بيع المرابحة عن طريق فتح الاعتماد المستندي لصالح العميل	٣٦٤
الفرع الثاني: بيع المرابحة عن طريق تظهير بوليصة الشحن للعميل	٣٦٨
المسألة الأولى: أنواع البيوع البحرية	٣٦٩
المسألة الثانية: حكم بيع العين الغائبة	٣٧٢
الفرع الثالث: معايير تحديد ثمن السلعة	٣٨٠
المبحث الثاني: التمويل بالمشاركة	٣٨٥
المطلب الأول: تعريف عقد المشاركة	٣٨٥
المطلب الثاني: شروط الشركة	٣٨٨
المطلب الثالث: المشاركة المنتهية بالتملك	٣٩٠
الفرع الأول: تصوير المشاركة المنتهية بالتملك	٣٩٠
الفرع الثاني: الحكم الشرعي للمشاركة المنتهية بالتملك	٣٩٣
المطلب الرابع: الجانب التطبيقي للتمويل بالمشاركة وموقف الفقه الإسلامي منه	٣٩٦
١ - التزام العميل المشارك بشراء حصة البنك بقيمتها الاسمية	٣٩٦
٢ - بيع البنك حصته من الشركة قبل إتمام المشروع	٣٩٧
٣ - طلب البنك ضمانات عينية أو شخصية من شريكه	٣٩٨
المبحث الثالث: الاستثمار في عقد الاستصناع	٤٠١
المطلب الأول: التعريف بعقد الاستصناع	٤٠١
الفرع الأول: معنى الاستصناع في اللغة	٤٠١
الفرع الثاني: معنى الاستصناع في الاصطلاح الفقهي	٤٠١
الفرع الثالث: الفرق بين الاستصناع وغيره من العقود	٤٠٥

الموضوع	الصفحة
١ - الفرق بينه وبين البيع	٤٠٥
٢ - الفرق بينه وبين الإجارة	٤٠٥
٣ - الفرق بينه وبين السلم	٤٠٥
٤ - الفرق بينه وبين الجعالة	٤٠٦
الفرع الرابع: حقيقة الاستصناع وهل هو عقد أم وعد؟	٤٠٦
المطلب الثاني: حكم الاستصناع	٤١١
المطلب الثالث: شروط عقد الاستصناع	٤٢٣
الفرع الأول: الشرط الأول: أن يكون المستصنع فيه معلوماً	٤٢٣
الفرع الثاني: الشرط الثاني: أن يكون المستصنع فيه مما يجري فيه التعامل بين الناس	٤٢٣
الفرع الثالث: الشرط الثالث: ألا يكون فيه أجل	٤٢٥
المطلب الرابع: الاستصناع المتوازي	٤٢٦
الفرع الأول: تصوير الاستصناع المتوازي	٤٢٦
الفرع الثاني: حكم الاستصناع المتوازي	٤٢٧
المطلب الخامس: الجانب التطبيقي لعقد الاستصناع وموقف الفقه الإسلامي منه	٤٣١
الفرع الأول: دراسة عدد من الإجراءات التنفيذية لعقد الاستصناع	٤٣١
المسألة الأولى: الإبهام في عقد الاستصناع	٤٣١
المسألة الثانية: الشرط الجزائي في عقد الاستصناع	٤٣٢
المسألة الثالثة: بيع المستصنع فيه قبل استلامه	٤٣٨
المسألة الرابعة: توكيل الصانع بيع المصنوع وتعهده بشراء ما يتبقى بعد فترة زمنية	٤٣٩
المسألة الخامسة: دخول المصرف كعمول بين طرفي عقد استصناع	٤٣٩
الفرع الثاني: دراسة عدد من العقود الاستصناعية المستحدثة	٤٤١
المسألة الأولى: الاستصناع في الذهب والفضة	٤٤١
المسألة الثانية: الاستصناع في العملات الورقية	٤٤٣
المسألة الثالثة: الاستصناع في عقود التوريد	٤٤٣
المسألة الرابعة: بطاقات التخزين الإلكتروني	٤٤٧
المسألة الخامسة: عقد المقاوله	٤٥٤

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	٤٥٦
الملاحق	٤٦٣
ملحق رقم ١: صناديق الاستثمار	٤٦٤
ملحق رقم ١/أ: صناديق الاستثمار بالأسهم	٤٦٥
ملحق رقم ١/ب: صناديق الاستثمار بالسندات	٥٢١
ملحق رقم ١/ج: صناديق الاستثمار بالمرابحة	٥٣٧
ملحق رقم ١/د: صناديق الاستثمار المتنوعة	٥٥٩
ملحق رقم ١/هـ: صناديق الاستثمار المغلقة	٥٧٩
ملحق رقم ٢: الودائع الاستثمارية والادخارية	٥٩٧
ملحق رقم ٥: عقود المشاركة المنتهية بالتمليك	٦٢١
ملحق رقم ٦: عقود الاستصناع	٦٣١
فهرس المصادر والمراجع	٦٤٦
أولاً: الكتب	٦٤٦
ثانياً: الأنظمة والقوانين	٦٧٥
ثالثاً: البحوث والنشرات والندوات والمؤتمرات	٦٧٦
رابعاً: المجالات والجرائد	٦٨٠
فهرس المحتويات	٦٨٢